كوثر المعاني الدراري

في

كشف خبايا صحيح البخاري

تأليف

الإمام المحدث العلامة الشيخ محمد الخضر الجكني الشنقيطي

(المتوفى سنة ١٣٥٤هـ)

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

كوثر المعاني الدراري

في

كشف خبايا صحيح البخاري

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٦٠٣٢٤٣ - ٨١٥١١٢ - ص.ب: ٧٤٦٠ - برقياً: بيوشران

تنبيـــه :

قد اشتمل هذا الكتاب على فنون كثيرة ، استقل كل واحد منها بالتأليف عند علماء الحديث على رجال «البخاري» ، حيثما جاءت في السند كانت أو في المتن ، وأنساب الرجال وبلدانهم . وعلى إيضاح ما فيه من الـمبهمـات ، وعلى أصـول الحـديث بأجمعهـا ، وعلى تعليق المعلقات ، وعلى وصل الموقوفات والمرسلات والمقطوعات ، وعلى ما في السنـد من اللطائف والنكت ،وعلى تبيين مَنْ أخـرج الحـديث من الستة ، وعلى تعريف الصحابة وطبقاتهم ، والتابعين وطبقاتهم ، وطبقات المحـدثين ، وعلى نبـذة جليلة من السيرة النبـوية ، وتـرجمـة الإمـام البخاري ، إلى غير ذلك مما لايحويه كتاب ، ولايستغني عنه راغب في العلم من جميع العلماء والطلاب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

والصلاةُ والسَّلامُ على النبيِّ الكريم ، وعلى آله وصحبه أُولي الفضل العميم .

وبعد : أيُّها القارىء الكريمُ ، هذا شرحٌ لصحيح الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري ، جاء فريداً في أسلوبه ، ودِقة أبحاثه ، بزَّ ما قبله ، رَغْمَ ما أولى علماءُ المسلمين هذا الصحيح من دِراسةٍ ، وشرح ، وتمحيص ، متعدِّدة المناهج والمشارب ، والتي قيل : إنها بلغت خمسين ما بَيْن تعليقٍ وشرحٍ .

لقد كان المؤلفُ رحمه الله ـ في دروسه ـ يُوفي رجالَ السند حقَّهم من تعريفٍ وتجريحٍ وتعديلٍ ، ثم يَعْمَدُ إلى شرحِ مفرداتِ الحديثِ ، وما فيه من أمور لغوية ، ومصطلح الحديث ، ثم يبدأ في شرح الحديث ، وما أخذه من العلماء ، ومَنْ عَمِلَ به مِن علماءِ المذاهب ، وذلك ما ستراه في هذا الكتاب (كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري) وما أصعب كشف خباياه لولا ما مَنَّ الله به على صاحبه من سَعَةٍ في العلم ودِقة وجهد وإخلاص .

والمؤلفُ أيها القارىء الكريم : هو محمد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الملقب (بما يأبى) لكرمه وسخائه كان لا يرد سائلاً ولا يأبى حتى لُقِّبَ بهذا اللقب (الجكني) نسبة إلى قبيلة من أعظم قبائل شنقيط الجامعة بين العلم والسطوة . (الشنقيطي) نسبةً إلى قطر شنقيط . المعروف اليوم باسم الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

أخذ عن والده ، وأجلَّه علماء ذلك القطر العربي الإسلامي ، حتى أُنيط به الافتاءُ العام ، ثم القاضي الأكبر بلا منازع وكان القضاء في ذلك

الـزمـان لا يُنال بالتعيين، ولكن ببروزِ العالمِ وتفوقهِ ، وإقرار العلماء له بالتفوُّق، فحينئذ يقومُ أمير البلاد باعتماد آرائه وتنفيذِ أحكامه .

وكـان صاحبَ مدرسةِ علم يَؤُمُّهَا طلبةُ العلم من جميع أنحاء البلاد والبلدان الإفريقية المجاورة .

وحينمـا هاجم الإفـرنسيون تلك البـلاد ١٣٢١هـ / ١٩٠٣م - دعا للجهادِ، وقاد الجيوشَ مع أميرِ البلاد الأمير عثمان بن بكار بن سوكر أحمد (صهـره) في حرب استمرَّت أربعَ سنين، ولما ظهر تغلُّبُ الإفرنسيين ، توجه مع الأمير عثمان إلى المغرب الأقصى يَطلبُ النجدة من سلطانها، وصادفَ أن كانت حربٌ بين السلطان عبد العزيز وأخيه السلطان مولاي عبد الحفيظ الذي استتبَّ له الأمرُ، وبذلك السبب لم يجد عوناً حقيقياً مفيداً ، فقـرَّر البقـاء في المغرب ونوى الهجرة ، فأقام فيها خمسَ سنين أستاذاً للسلطان عبـد الحفيظ. (وهـو من أجـلِّ العلماء وصاحب تآليف كثيرة) ورئيساً للعلماء .

وحينمـا أعلنت فرنسـا الحمـاية على المغرب ، قرَّر الاستمرار في الهجرة ، ورحل إلى المدينة المنورة سنة ١٣٣٠هـ - ١٩١٢م مجاوراً ، ومدرساً بالحرم الشريف النبوي ، وعُيِّنَ فيها مفتياً للمذهب المالكي وفي سنة ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م ذهب إلى الاردن ، حيث عُيِّنَ قاضياً للقضاة ، وأقام بضعَ سنين ، ثم رأى التجوال في العالم الإسلامي ، ونشر العلم ، فسافر إلى العراق ومصر وتركيا وسوريا وإمارات الخليج والهند وقد ترك فيها كثيراً من طلبة العلم ، الذين اجتمعوا فيما بعد في أعلى المراكز الدينية ، وكان دائم الرجاء من الباري جل شأنه الرجوع إلى المدينة المنورة والموت فيها ، وقد تَمَّ له ما طلب فرجع إليها ، ومات سنة ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦م تغمَّده الله برحمته ، وأسكنه فسيح جناته .

كان رحمه الله مالكيَّ المذهب، وأراد المقارنَة بين المذاهب الأربعة وأدلة كل منهم في كتابه «إيضاح مختصر خليل بمذاهب الأربعة وأصح

الدليل» الذي لم يشأ الله أن يتم .

وكـان مع سَعـة باعـه في الحديث ، وحفظه عن ظهر غيب لأغلب الكتب الستة ، متمسكاً بالعمل بمذهب الإمام مالك ـ سمعته يقول : لقد حفظتُ مختصر خليل وشروحه ، وحواشيه ـ كما حفظتُ كتب الصحاح بما فيهم الموطأ ، وأعتقد أني قد وصلتُ درجةَ الاجتهاد ، ولكن كلما ازددتُ علمـاً ، ازددتُ تمسكاً بمذهب الإمام مالك ، إذ أني أجد فهمَه وعلمه أمامي في كل درجة أَصِلُ إليها .

وترى أيها القارىء أثر ذلك في كتابه «قمع أهل الزيغ والإلحاد عن الطعن في تقليد أئمة الجهاد» وكان رحمه الله جريئاً في الحقِّ لا يُداهن ، قويَّ الشكيمة ، حاضر البديهة ، قوَّام الليل ، صائم النهار ، مع عدم تركه لدنياه وصلته بالمجتمع من رؤساء ومرؤوسين .

كان يُجِـلُّ علماءَ الحقيقة في حرصهم على التمسك بأصول الدين القـويم ، والبعـد عن البـدع والضلالات ، كما كان حاملاً لسور الإمام الجيلاني ، يُجل علماء الباطن ، ناقماً على من نزع عنهم ، وشطَّ عن طريقهم المستقيم ، وذلك ما تجده في كتابه « تصوف السادة والنجاح . والرد على متصوفة الرقص والصياح » وكتابه « مشتهى الخارف الجاني . في رد زلقـات التجـاني الجاني » ذلك الكتاب الذي عَمَّ نَفْعُهُ ، وهدى الكثيرين إلى صراط الله المستقيم .

كان متبحراً في علوم العربية ـ شاعراً بليغاً ، قوي الأسلوب ، سهل المعاني ، نرجو الله أن ييسر طبعَ ديوانه ، ومن شعره حينما كان بالأردن وحنَّ إلى الرجوع إلى المدينة المنورة .

ألا لَيْتَ شِعرِي هَلْ إلى أُحُدٍ[1] عَوْدُ   وهَـلْ لي الـى سَلْعٍ ودَارَاتـه رَدُّ

---

(١) أُحُد: الجبل المعروف بالمدينة المنورة وكذلك سلع وداراته وسوق المناخة أكبر سوق كان بالمدينة المنورة . وقد أصبح اليوم موقفاً للسيارات .

وهَـلْ لي إلى سُوق المنَـاخَـةِ نَظْرَةٌ   بهَا القَلْبُ يُشْفى بَعْدما شَفَّهُ الوَجْدُ
إلـى غُرفٍ في حَوْش وَرْدَةَ أثْـوى   بهَـا غُرَرٌ عِيْنٌ بأردانـهـا الـنَّـدُّ
إلـى ذِرْوَة الـعَـلْيَاءِ مِنْ آلِ يوسُـفٍ   سراة بني جاكـان يُسترفـد الـرفدُ

ومن شعره أيضاً :

كُنَّـا زَمَـانـاً مِثْـلَ غُصْنَيْ بَانِ   يَأْتي الـنَّسيمُ مَعـاً فيَهْتَـزَّانِ
مَيلانُ هَذَا إنْ يَمِـلْ مَيلاَنُ ذَا   لا سَابِـقٌ ذَا ذَاكَ بالـمَـيَلاَنِ
واليَومَ فَرَّقَنـا الـزَّمـانُ بِصَرْفِـهِ   فرَأى الـوُشَـاةُ طَرِيقَـةَ الشَّنَآنِ

وقـد أثنى عليه العلمـاءُ ، والأدبـاءُ ، ومدحوه بقصائد ورسائل تَجِدُ أكثرها مطبوعاً مع تقارير كتاب مشتهى الخارف الجاني .

رحمـه الله ، وتغمـده برحمتـه ، وأسبـل عليه رضوانه ، وجزى الله القائمين بطبع هذا الكتاب خيرَ الجزاء والله ولي التوفيق ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

محمـد الأمـين بن الـمـؤلـف
قاضـي قضـاة، ووزيـر المعـارف
بالأردن سابقاً

﴿وبشِّرِ الذِين آمنُوا أنَّ لهم قدمَ صدقٍ عند ربهم﴾ [يونس: ٢] .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الكريم

الحمدُ لله الموحي إلى عبده ما أوحى ، من الآياتِ والأحاديثِ الشارحة لها شرحاً ، المقيِّض لها جَهَابذَة نقاداً ، لاتَعْرَى معهم ولاتَضْحَى ، مصونةً بِهِمْ عَنْ زَيْغ مَنْ حَاوَلَ فيها قدحاً ، والصلاة والسَلامُ على مَن اصطفاه البَاري قديماً لنبوته ، فكان نبياً وإن آدم لَمُجَدَّلٌ في طينته ، متقلباً في الساجدين إلى أن أظهره الله تعالى رحمة لخليقته ، متدثِّراً بأعباء رسالته ، قامعاً كلَّ ماردٍ خارجٍ عن طريقته ، محمدٍ الذي ما كان الكون إلا لكون حقيقته، وعلى آله الذين سبق لهم من الله تعالى التطهير ، فكانوا في جميع العصور قادة لكل خير وخير ، وعلى أصحابه المشمِّرين لإظهار الحق غاية التشمير ، حتى أبادوا ودمروا من خالفه أفظع إبادةٍ وشرَّ تدمير ، والتابعينَ لهم فيما سلكوا من مناهجِ التبصير.

أما بعد: فقد منَّ الله تعالى على هذا العاجز الحقير الفقير ، فضلاً منه ورحمة وإحساناً على أهل التقصير بخدمة جامع الصحيح للإمام الحجة أبي عبد الله محمد بنِ إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الشهير، فجمعت في خدمته ما يَعْجزُ عن تحريره كل عالمٍ نحرير خبير ، فجعلت عليه كالشرح قاصداً به تعريف ما فيه من الرجال سنداً كان ، أو مذكوراً في خلال المتن على أي وجه جاء ذكره في الخلال ، محيلاً كل ما تكرر من الرجال على الحديث المعرف فيه بالنص لا بالاحتمال ، كي لا يتريَّث الناظرُ في طلبه لالتماسِ المحال ، آتياً بما لهم من الأنساب والبلدان على أكمل حال ، موضحاً ما فيه من المبهمات ، عازياً وَصْلَ ما

فيه من التعليقات والموقوفات ، والمرسلات والمقطوعات إلى من أوصل ذلك من أجلاء علماء الحديث الثقات ، ذاكراً عند كل محلٍ ما فيه من أصول الحديث ، فاحتوى على كل ما ألَّفه فيها العلماء من قديم وحديث ، مبيناً عند كل حديث من أخرجه من الستة أهل الاعتماد ، موشحاً ذلك بذكر ما فيه من لطائف الإسناد ، فجاء بحمد الله تعالى جامعاً لكل ما يحتاجه القارىء لصحيح البخاري مما انفرد كُلٌ نوع منه بالتآليف السَّنيَّة ، فلم يبق من مطالبه سوى إيضاح المعاني اللغوية ، وتناولها سهل على كل متعاط للغة العربية ، وسميته .

«كوثر المعاني الدراري ، في خبايا صحيح البخاري»

وأسأل الله تعالى الكريم الحنان المنان وأتوسل وأتشفع وأتوجه إليه بسيد ولد عدنان وقحطان ، محمد الحاوي من الفضائل ما لم يحوه مَلَك ولا إنس ولا جان. أنْ يعينَني ويوفقَني لإتمام هذا الكتاب ، ويجعله نافعاً لمن حاول النفعَ به من العلماء والطلاب ، مقبولاً عند الله تعالى يومَ الجزاء والحساب ، ليس بينه وبينه ـ يوم تُجزى كلُّ نفس بما لها ـ حجاب[1] .

هذا ولما كان الصحابةُ والتابعون ، عليهم رضوان الله تعالى أجمعين ، سبباً في اتصال الشريعة والسند لسائر علماء المسلمين ، أردتُ أن أُثبت مقدمةً في حقيقتهم ، وما لهم من الطبقات ، فتمتاز عند العارف بذلك المرفوعاتُ من المرسلات ، ويجني من معرفة حقيقتهم يانعَ الثمرات .

---

(١) بعد أن أتم الله تعالى الكتاب على ما بينتُه في نحو ست مجلداتٍ ، بدا لي أن أشرح المتن شرحاً ، جامعاً لجميع المعاني المتفرقة مما لم يتيسر لأحد قبلي جمعه ، ليكون الكتاب مغنياً لأهل العلم العلماء المدرسين وطلبته عن جميع شراح البخاري ، وجميع كتب الرجال والصحابة ، وكتب أصول الحديث فيكون إن شاء الله تعالى كما في المثل :

«كل الصيد في جوف الفرا ، وفي أعين ناظريه أحسن من نار القرى ، في عين ابن السرى» .

فأقول وعلى الله اعتمادي ، وبه توفيقي ورشدي وسدادي :

مقدمة في حقيقة الصحابة والتابعين عليهم رضوان الله تعالى

وأقتصر في هذا المبحث على ما ذكره فيه «فتح الباري» ، سوى زيادات يسيرة من «المواهب» وشرحه للزُّرْقاني والنووي وغير ذلك ، وأبدأ في تعريف الصحابي بما عرفه به البخاري .

قال البخاري في «صحيحه» : الصحابي من صَحِب النبي ﷺ ، أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه .

قال في «الفتح» : يعني أن اسم صُحبة النبي ﷺ مستحق لمن صحبه أقل ما يُطلَق عليه اسم الصحبة لغةً ، وإن كان العُرف يُخصُّ ذلك ببعض الملازمة ، فالصحابي مشتق من الصحبة ، جارٍ على من صحب غيرَه قليلاً كان أو كثيراً ؛ يقال : صحبه شهراً ويوماً وساعة ، وهذا يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة . وما ذكره البخاري هو الراجح ، وسبقه إليه شيخُه علي بن المديني ، وهو قول أحمد بن حَنْبل وجمهور المحدثين ، وقال النووي : كافة المحدثين .

وذهب أكثر أصحاب الفقه والأصول إلى أنه مَنْ طالت صحبته ، له ﷺ ، قائلين : إن عُرف الأمة هو أنهم لا يستعملون لفظ الصحبة إلا فيمن كثرت صحبته ، واتصل لقاؤه ، ولا يجري ذلك على مَنْ لَقِيَ المرءَ ساعة ، ومشى معه خَطَوات ، وسمع منه حديثاً ، فوجب أن لا يجري في الاستعمال إلا على من هذا حاله .

قال النووي : ويُستدل على ترجيح مذهب المحدِّثين بأنهم نقلوا عن أهل اللغة أن الاسم يتناول صحبة ساعة ، وأكثر أهل الحديث قد نقلوا الاستعمال في الشرع والعرف على وفق اللغة ، فوجب المصير إليه .

وعُلِم من قول البخاري : «أو رآه» أنه يُطلَق على من رآه رؤيةً ، ولو

على بعد ، وهل يُشترَط في الرائي أن يكون بحيث يميز ما رآه أو يُكتفى بمجرد حصول الرؤية؟ محل نظر ، وعمل من أَلَّف في الصحابة يدل على الثاني ، فإنهم ذكروا مثل محمد بن أبي بكر الصديق ، وإنما وُلد قبل وفاة الرسول ، ﷺ بثلاثة أشهر وأيام كما ثبت في الصحيح : «إن أمه أسماء بنت عميس ولدته في حجة الوداع ، قبل أن يدخلوا مكة» وذلك في أواخر ذي القعدة سنة عشر من الهجرة ، ومع ذلك فأحاديث هذا الضرب مراسيل. والخلاف الجاري بين الجمهور وبين أبي إسحاق الإسفراييني ومَنْ وافقه على رد المراسيل مطلقاً ، حتى مراسيل الصحابة لا يجري في أحاديث هؤلاء؛ لأن أحاديثهم لا من قبيل مراسيل الصحابة الذين سمعوا من النبي ﷺ ، بل من قبيل مراسيل كبار التابعين.

وهذا مما يُلغَز به ، فيقال: صحابي حديثه مرسل ولا يقبله من يقبل مراسيل الصحابة ، ومنهم ـ يعني أهل الحديث ـ من بالغ فكان لا يعد في الصحابة إلا من صَحِب الصحبة العرفية ، كما جاء عن عاصم الأحول قال: رأى عبدالله بن سَرْجِسَ النبيَّ ﷺ غير أنه لم تكن له صحبة. أخرجه أحمد؛ هذا مع كون عاصم قد روى عن عبدالله بن سَرْجِسَ هذا عدة أحاديث ، وهي عند مسلم ، وأصحاب السنن ، وأكثرها من رواية عاصم عنه ، ومن جملتها قوله: «إن النبي ﷺ استغفر له».

فهذا رأي عاصم: أن الصحابي من يكون صحب الصحبة العرفية؛ وكذا روي عن سعيد بن المسيِّب: أنه كان لا يعد في الصحابة إلا من أقام مع النبي ﷺ سنة فصاعداً ، أو غزا معه غزوة فصاعداً.

والعمل على خلاف هذا القول ، لأنهم اتفقوا على عَدّ جمع جَمٍّ في الصحابة ، لم يجتمعوا مع النبي ﷺ ، إلا في حجة الوداع ، ومن اشترط الصحبة العرفية أخرج مَن له رؤية ، أو من اجتمع به ، لكن فارقه عن قرب ، كما جاء عن أنس أنه قيل له: «هل بقي من أصحاب النبي ﷺ أحد غيرك؟ قال: لا» مع أنه كان في ذلك الوقت عدد كثير ممن لقيه من

الأعراب ، ومنهم من يشترط في ذلك أن يكون حين اجتماعه به بالغاً ، وهو مردودٌ أيضاً؛ لأنه مخرج ، مثل الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما ، ونحوه من أحداث الصحابة.

وقول البخاري : من المسلمين ، قَيْد يخرج به مَنْ صَحِبه أو مَنْ رآه من الكفار ، فأما من أسلم منهم بعد موته فإن كان قوله «من المسلمين» حالاً ، خرج مَنْ هذا صفته ، وهو المعتمد.

ويَرِدُ على التعريف من صحبه أو رآه مؤمناً به ثم ارتد بعد ذلك ، ولم يعد إلى الإسلام ، فإنه ليس صحابياً اتفاقاً ، فينبغي أن يُزاد فيه : ومات على ذلك.

وقد وقع في مسند أحمد حديث ربيعة بن أمية بن خَلَفٍ الجُمَحِيّ ، وهو ممن أسلم في الفتح ، وشهد مع رسول الله ﷺ حجة الوداع ، وحدَّث عنه بعد موته ، ثم لحقه الخِذْلانُ ، فلحِق في خلافة عمر بالروم ، وتنصَر بسبب شيء أغضبه ، وإخراج حديث مثل هذا مشكل ، ولعل من أخرجه لم يقف على قصة ارتداده والله تعالى أعلم. فلو ارتد ثم عاد إلى الإسلام لكن لم يره ثانياً ، بعد عوده ؛ فالصحيح أنه معدود في الصحابة ، لإطباق المحدثين على عدّ الأشعثِ بن قيس ونحوه ممن وقع له ذلك فيهم ، وإخراجهم أحاديثهم في المسانيد.

وقال العراقي : إن في ذلك نظراً كبيراً ، فإن الردة مُحبطة للعمل عند أبي حنيفة ، ونص عليه الشافعي في «الأم» وإن كان الرافِعي قد حكى عنه : أنها إنما تَبطُل بشرط اتصالها بالموت ، وهو المعتمد عند الشافعية ؛ وحينئذ فالظاهر أنها محبطة للصحبة المتقدمة.

قلت : يعني على ما في «الأم» لا على ما للرافعي ، فتأمل.

ثم قال : والجواب عن هذا أنها محبطة لثوابها ، لا لعملها الذي هو الصحبة أو الرؤية ، فيُعتَدُّ به في عدِّه صحابياً ، وتخريج أحاديثه في المسانيد ، كما يُعتد بما فعله المسلم قبل ردته من صلاة وزكاة وصيام

ونحـوها ، فلا يعيد ذلك إذا ارتد ثم عاد إلى الإسلام ، وإن سقط ثوابه بالردة ، وحينئذ فلا نظر. أما من ارتدَ ثم عاد إلى الإسلام في حياته - ﷺ - فهـو داخل في الصحبة بدخوله الثاني في الإسلام اتفاقاً إن رآه - عليه الصـلاة والسـلام - مرة أخـرى بعـد العـود للإسـلام ، وعلى الصحيح المعتمـد: إن لم يره ثانياً ، والتقييد بالـرؤية المـراد به عند عدم المانع كالعمى ، فإن كان كابن أم مَكْتوم الأعمى فهو صحابي جزماً ، فالأحسن أن يُعبَّـر باللقاء بدل الرؤية.

قال الحافظ زين الدين العراقي : قولهم: مَنْ رأى النبي - ﷺ - هل المراد به: من رآه في حال نبوته ، أو أعم من ذلك حتى يدخلَ من رآه قبل النبوة ومات قبل النبوة على دين الحنيفة: كزيد بن عمرو بن نُفَيْل ، فقد قال النبي ﷺ : «إنـه يُبعَثُ أمـةً وَحْـدَهُ بيني وبين عيسى بن مَريم» رواه البغوي في «الصحابة» من حديث جابر ، ورواه أبو أسامة زيادة على رواية البخاري ، وأخرجه البزار من طريق جابر أيضاً ، والطَّيالِسِيُّ من طريق ابنه سعيد ، وقـد ذكره في الصحابة أبو عبدالله بن مَنْدَةَ. وكذلك لو رآه قبل النبوة ، ثم غاب عنه ، وعاش إلى بعد زمن البعثة ، وأسلم ثم مات ولم يره ، ولم أر من تعرض لذلك.

ويدل على أن المراد رآه بعد نبوته أنهم ترجموا في الصحابة لمن وُلِدَ للنبي ﷺ ، بعد النبوة ، كإبراهيم من مارية ، وعبدالله من خديجة ، ولم يترجموا لمن ولد له ﷺ قبل النبوة كالقاسم.

وأما من رآه وآمن به بعد البعثة وقبل الدعوة ، كوَرَقَةَ بن نَوْفل ، فإنه صحابي ، كما جزم به ابن الصلاح.

وهل يختص جميع ذلك ببني آدم ، أو يَعُمُّ غيرهم من العقلاء؟ محل نظر ، أما الجِنُّ فالراجح دخولهم ، لأن النبي ، ﷺ ، بُعِث إليهم قَطْعاً وهم مكلفون ، فيهم العصاة والطائعون؛ فمن عُرِف اسمه منهم لا ينبغي التـردد في ذكره في الصحابة ، وإن كان ابن الأثير عاب ذلك على أبي

موسى ، ولم يستند في ذلك إلى حجة ، فليس ذلك بمعيب.

وأما الملائكة فيتوقف عدهم فيهم على ثبوت بعثته إليهم ، فإنَّ فيه خلافاً بين الأصوليين ، حتى نقل بعضهم الإجماع على ثبوته وعَكس بعضهم.

وهذا كله فيمن رآه وهو في قيد الحياة الدنيوية ، أما من رآه بعد موته وقبل دفنه فالراجح أنه ليس بصحابي ، وإلا لعد من اتفق أن يرى جسده الشريف المكرم وهو في قبره المعظم ، ولو في هذه الأعصار ، وكذلك من كشف له عنه من الأولياء ، فرآه كذلك على طريق الكرامة ، إذ حجة من أثبت الصحبة لمن رآه قبل دفنه أنه مستمر الحياة ، وهذه الحياة ليست دنيوية ، وإنما هي أخروية لا تتعلق بها أحكام الدنيا ، فإن الشهداء أحياءٌ ، ومع ذلك فإن الاحكام المتعلقة بهم بعد القتل جارية على أحكام غيرهم من الموتى ، وكذلك المراد بهذه الرؤية من اتفقت له ممن تقدم شرحه وهو يقظان ، أما من رآه في المنام وإن كان قد رآه حقّاً فذلك مما يرجِعُ إلى الأمور المعنوية لا الأحكام الدنيوية ، فلذلك لا يُعَدُّ صحابياً ، ولا يجب عليه أن يعمل بما أمر به في تلك الحالة.

طبقات الصحابة

وقد ذكر العلماء للصحابة ترتيباً على طبقات ، وقسمهم أبو عبدالله الحاكم في كتاب «علوم الحديث» إلى اثنتي عشرة طبقة.

الأولى: قوم أسلموا بمكة أول المبعث ، وهم سُبّاقُ المسلمين ، مثل خديجة بنت خُوَيلد والعشرة المبشرين بالجنة.

الثانية: أصحاب دار النَّدْوة ، بعد إسلام عُمر بن الخطاب حمل عُمر النبيَّ ﷺ ومن معه من المسلمين إلى دار النَّدْوة ، فأسلم لذلك جماعة من أهل مكة.

الثالثة: الذين هاجروا إلى الحبشة ، كجعفر بن أبي طالب ، وأبي

سَلَمَة بن عبد الأسد ، فراراً بدينهم من أذى المشركين ، أهل مكة .

الرابعة: أصحاب العقبة الأولى ، وهم سُبّاق الأنصار إلى الاسلام وكانوا ستة ، وأصحاب بيعة العقبة الأولى من العام المقبل وكانوا اثني عشر رجلًا ، والستة الأُوَلُ كلهم من الخزرج ، وهم أبو أُمامة أَسْعد بن زُرارة ، وعـوفُ بن الحـارث بن رِفـاعـة وهـو ابن عَفْـراء ، ورافـعُ بن مالك بن العَجْلان ، وقُطبة بن عامر بن حديدة ، وعُقبةُ بن عامر بن نابي ، وجابر بن عبدالله بن رِئاب لا جابر بن عبدالله بن حَرام ، وعد بعض أهل السير فيهم عُبادة بن الصَّامتِ بدل جابر بن عبدالله بن رِئاب ، وكل هؤلاء من الاثني عشر أهل بيعة العقبة الأولى إلا جابر بن رِئاب ، والسبعة الباقية هم : معاذُ ابن الحارث ابن رِفـاعـة وهـو ابن عَفْراء أيضاً ، وذَكوانُ بن عبد القَيس الزُّرَقِي ، وعبادةُ بن الصامت ، وأبو عبدالرحمن يزيدُ بن ثعلبةَ البَلَوِيّ ، والعباس بن عُبادة بن نَضْلة وهؤلاء من الخَزْرج أيضاً ، ومن الأوس: أبو الهَيْثَم بن التيهان من بني عبد الأشهل ، وَعُوَيم بن ساعدة .

الخامسة: أصحاب العقبة الثانية ، وكانوا سبعين من الأنصار ، منهم البـراء بن مَعْـرور ، وسعـدُ بن عبادة ، وعبدالله بن رَوَاحة ، وعبدالله بن حَرَام ، وسعدُ بن الرّبيع .

السادسة : المهاجرون الذين وصلوا إلى النبي ، ﷺ ، بعد هجرته ، وهو بِقباء ، قبل أن يبني المسجد ، وينتقل إلى المدينة المنورة .

السابعة: أهل بدر الكُبرى ، قال النبي ﷺ لعمر في قصة حاطِب بن أبي بَلْتَعَة كما في «البخاري» و«مسلم»: «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ على هذه العصابةِ من أهلِ بدرٍ فقال: اعْمَلُوا ما شِئْتُم فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُم» وعند أحمد وأبي داود بالجزم ، ولفظه: «إن الله اطَّلَع على أهلِ بدرٍ» إلخ .

قال النوويُّ: الرجاء هنا راجع إلى عُمر ، لأن وقوع هذا الأمر محققٌ عند الرسول ، وقد قال العلماء: الترجي في كلام الله وكلام الرسول للوقوع .

وقال الحافظ: فيه بشارة عظيمة لم تقع لغير أهل بدر ، واتفقوا على أن هذه البشارة فيما يتعلق بأحكام الآخرة ، لا فيما يتعلق بأحكام الدنيا ، من إقامة الحدود وغيرها.

الفرقُ بين الترجي بلعل وعسى في كلام الله تعالى.

قلت : فرق السُّهَيْلِيُّ بين الترجي في كلام الله تعالى بـ «بلعل» و«عسى» ، فقال : إن الترجي بعسى واجب الوقوع وبلعل ليس كذلك ، ونصه عند الكلام على آية ﴿عَسَى الله أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] في توبة أبي لُبابة في غزوة بني قُرَيْظة.

فإن قيل: إن القرآن نزل بلسان العرب ، وليست عسى في كلام العرب بخبر ، ولا تقتضي وجوباً ، فكيف تكون واجبةً في القرآن ، وليس بخارج عن كلام العرب؟ وأيضاً فإن لعل تعطي معنى الترجي ، وليست من الله واجبة، فقد قال: ﴿لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ [إبراهيم: ٣٧] فلم يشكروا وقال: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أو يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤] فلم يتذكر ولم يخش ، فما الفرق بين لعل وعسى حتى صارت عسى واجبة؟! قلنا: لعل تعطي الترجي ، وذلك الترجي مصروف إلى الخلق ، وعسى مثلها في الترجي ، وتزيد عليها بالمقاربة ، ولذلك قال:﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْموداً﴾ [الاسراء: ٧٩] ومعنى الترجي مع الخبر بالقرب ، كأنه قال: قَرُبَ أن يبعثك ربك ، فالترجي مصروف إلى العبد كما في لعل ، والخبر عن القرب والمقاربة مصروف إلى الله تعالى ، وخبره حقٌّ ، ووعده حَتْمٌ ، فما تضمنته من الخبر فهو الواجب ، دون الترجي الذي هو محالٌ على الله تعالى ، ومصروف إلى العبد ، وليس في لعل من تضمن الخبر مثل ما في عسى ، فمِن ثَمَّ كانت عسى واجبةَ الوقوع إذا تكلم بها ، ولم تكن لعل كذلك.

وهو كلام تُشَدُّ له الرحال ، مبين عدم الإطلاق الوارد عن العلماء في كون الترجي في كلام الله تعالى للوقوع ، فإنه بين اختصاص ذلك بعسى

دون لعل ، وأظهر الفرق الواضح .

الثامنة : الذين هاجروا بين بدر والحُدَيْبيَة .

التاسعة : أهل بيعة الرضوان الذين بايعوا بالحُدَيْبيَة تحت الشجرة ، قال ﷺ : «لا يَدْخُلُ النارَ إن شاءَ الله تعالى من أصحاب الشجرة أحدٌ» . رواه مسلم من حديث أم مبشر ، وفي حديث جابر عند مسلم وغيره : «لا يَدْخُلُ النارَ من شَهِدَ بَدْراً والحُدَيْبيَةَ» .

العاشرة: الذين هاجروا بعد الحُديبية ، وقبل الفَتْح كخالد بن الوليد ، وعمرو بن العاص ، قال الحافظُ العراقـيُّ : أما التمثيل بأبي هُرَيْرة كما جاء عن بعضهم فلا يَصِحُّ ، لأنه هاجر عقيب خيبر في أواخرها ، وذلك كان في المحرم سنة سبع .

قلت: هذا سهو شديد فإن خيبر كانت بين الحُديبية والفتح ، وهي المغانم التي وعد الله تعالى نبيه عليه الصلاة والسلام في سورة الفتح ، النازلة بعد الرجوع من الحديبية ، فالتمثيل بأبي هُريرة فيمَنْ أسلم بين الحديبية والفتح صحيحٌ .

الحادية عشرة : الذين أسلموا يوم الفتح ، وهم خلق كثير ، فمنهم من أسلم طائعاً ، ومنهم من أسلم كرهاً ، ثم حسن إسلامه .

الثانية عشرة : صبيان أدركوا الرسول ﷺ ، ورأوه يوم الفتح ، وبعده في حجة الوداع ، وغيرهما كالسائب بن يزيد .

قلت : هذا تقسيم الحاكم ، والعجب منه ، كيف أغفل الذين هاجروا إلى المدينة المنورة قبله ﷺ بإذنه ، كمصعب بن عُمير وغيره؟ ولعل هذه الطبقة هي المراد في قول ابن الصلاح : ومنهم من زاد على اثنتي عشرة طبقة .

وقال ابن سعد : إنهم خمس طبقات : **الأولى** : البدريون ، **والثانية** : من أسلم قديماً ممن هاجر عامتهم إلى الحبشة وشهدوا أُحُداً وما بعدها ،

الثالثة: من شهد الخندق وما بعدها، **الرابعة**: مسلمة الفتح فما بعدها، **الخامسة**: الصبيان والأطفال ممن لم يَغْزُ.

ما قيل في عدة الصحابة رضي الله تعالى عنهم

وأما عدة أصحابه عليه الصلاة والسلام فمن رَامَ حصر ذلك رام أمراً بعيداً، ولا يعلم حقيقة ذلك إلا الله تعالى، لكثرة من أسلم من أول البعث إلى أن مات عليه الصلاة والسلام، وتفرقهم في البلدان والبوادي، وقد روى البخاري في حديث كعب بن مالك في تخلفه عن غزوة تَبُوك: «وأصحاب رسول الله ﷺ كثير لا يجمعهم كتاب حافظ، يعني الديوان» لكن قد جاء ضبطهم في بعض مشاهده كتبوك وقد روي أنه سار عام الفتح في عشرة آلاف من المقاتلة، وإلى حنين في اثني عشر ألفاً، وإلى حجة الوداع في تسعين ألفاً، وإلى تبوك في سبعين ألفاً، وقد روي أنه قُبِضَ عن مئة ألف وأربعة وعشرين ألفاً من رجل وامرأة.

وجاء عن أبي زُرْعَةَ الرّازي أنه قيل له: أليس يقال: إن حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ فقال ومن قال هذا قلقل الله أنيابه؟ هذا قول الزنادقة، قبض ﷺ عن مئة وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه، وفي رواية ممن رآه وسمع منه، فقيل له: هؤلاء أين كانوا؟ وأين سمعوا منه؟ فقال أهل المدينة، وأهل مكة، ومن بينهما، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كل رآه وسمع منه بعرفة. قال محمد بن فَتْحون في «ذيل الاستيعاب»: أجاب أبو زرعة سؤال من سأله عن الرواة خاصة فكيف بغيرهم؟

وثبت عن الثَّوْرِيِّ فيما أخرجه الخطيب بسنده الصحيح إليه، قال: من قدّم عليّاً على عثمان فقد أزرى باثني عشر ألفاً، مات النبي ﷺ وهو عنهم راض. قال النَّوَوِيُّ: وذلك بعد النبي ﷺ باثني عشر عاماً بعد أن مات، في خلافة أبي بكر في الردة والفتوح، الكثير ممن لم تضبط أسماؤهم، ثم مات في خلافة عمر في الفتوح، وفي الطاعون العام، وفي

عَمَواس ، وغير ذلك من لا يحصى كثرةً. يعني الثوريُّ بالاثني عشر ألفاً الذين اتفقوا على بيعة عثمان دون علي .

وعن الشافعي : قُبِضَ ﷺ عن ستين ألفاً ثلاثون بالمدينة ، وثلاثون في قبائل العرب وغيرها .

وعن أحمد : قُبِضَ وقد صلى خلفه ثلاثون ألف رجل . وكأنه عنى بالمدينة فلا يخالف ما فوقه .

وفي «المواهب» : روي عن مالك ؛ أنه قال : مات بالمدينة من الصحابة عشرة آلاف .

قال الحافظ : لم يحصل لجميع من جمع أسماء الصحابة العُشر من أساميهم بالنسبة إلى قول أبي زُرْعة السابق ؛ فإن جميع ما في «الاستيعاب» ثلاثة آلاف وخمس مئة ، وزاد عليه ابن فتحون قريباً من ذلك .

قال الذَّهَبِيُّ : لعل الجميع ثمانية آلاف إن لم يزيدوا لم ينقصوا .

وقال أيضاً : إن جميع من في «أُسْد الغابة» سبعة آلاف وخمس مئة وأربعة وخمسون نفساً ، وسبب خفاء أسمائهم أن أكثرهم أعراب ، وأكثرهم حضروا حجة الوداع .

قلت : التعرض لضبطهم على القول الصحيح أن كل من رآه مؤمناً صحابي ، صبيّاً كان أو امرأة ، أو أَمَة ، أو عبداً غير ممكن ، بل غير معقول ، فإن النفوس في زمانه ﷺ غير محصورة ولا مُدَوَّنة ، وأول من جعل الديوان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، فمن في المدينة وحدها من النساء والإماء والصبيان ممن رأوه لا يمكن حصرهم ، فضلاً عمن رآه من غيرها ممن لم يعلم أنه رآه ، فضلاً عن أن يعلم اسمه ، فالتعرض لضبطهم ، رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، محال .

واعلم أنه قد أجمع جمهور العلماء من السَّلَف والخَلَف على أنهم

خير الخلق، وأفضلهم بعد النبيين، وخواصّ الملائكة المقربين، والأحاديث الواردة في فضلهم كثيرة، وسنأتي إن شاء الله تعالى بالبعض، وكفاهم ثناء الله تعالى عليهم ورضاه، وقد وعدهم الله تعالى مغفرة وأجراً عظيماً، ووعد الله حق، وصدق، لا يخلَف. ﴿لا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِهِ وَهُوَ السَّميعُ العَليمُ﴾ [الأنعام: ١١٥].

بعض ما قيل في فَضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين

فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ والَّذينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهم﴾ [الفتح: ٢٩] إلى آخر السورة، لما أخبر سبحانه وتعالى أن سيدنا محمداً، ﷺ، رسوله حقّاً من غير شكٍّ، ولا رَيْب، قال: محمد رسول الله مبتدأ وخبر. وقال البَيْضاوي وغيره: جملةٌ مبينة للمشهود به، يعني قوله تعالى: ﴿هو الّذي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بالهُدى وَدين الحَقِّ لِيُظْهِرَهُ على الدِّينِ كُلِّهِ وكَفَى باللهِ شَهيداً﴾ [الفتح: ٢٨] رادَّةٌ على الكفار في منع كتب اسمه، ويجوز أن يكون محمد خبر مبتدأ محذوف، صرح باسمه للعلم؛ دفعاً لتوهم غيره من الرسل، أي ذلك الرجل الموصوف «محمد رسول الله». ورسول الله بيان أو نعت، وهذه الآية مشتملة على كل وصف جميلٍ، ولا يكون تركيب أجمل منه، ثم ثَنّى بالثناء على أصحابه فقال: ﴿والَّذينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهم﴾ [الفتح: ٢٩]. كما قال تعالى: ﴿فَسَوفَ يَأتِي اللهُ بِقَومٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ، أَذِلَّةٍ عَلى المؤمِنينَ أَعِزَّةٍ عَلى الكافِرينَ﴾ [المائدة: ٥٤]. فوصفهم بالشدة والغلظة على الكفار، والرحمة والبر بالأخيار ﴿رُحَماءُ بَيْنَهُمْ﴾ أي: متعاطفون متوادّون بينهم، كالوالد مع الولد، وَصْفٌ لهم بكمالِ الرجولية والحكمة، حيث وضعوا كل شيء موضعه، وفي الحديث: «المُؤمنون كالجَسَدِ الواحدِ إذا اشْتَكى عضوٌ منهُ تَداعى له سائرُ الجَسَدِ بالحُمّى والسَّهَر». وقال عليه الصلاة والسلام: «الرَّاحمونَ يرحَمُهُمُ الرَّحمـن، ارْحَمُوا مَنْ في الأَرْضِ يَرْحَمْكُم مَنْ في السَّماءِ». رواه أحمد في «مسنده»، وأبو داود، وأبو بكر بن أبي شيبة، والترمذي، وقال:

حديث حسن صحيح ، وصححه الحاكم وقال: «لا تُنْزَعُ الرَّحْمَةُ إلَّا مِنْ شَقِيٍّ ، ومن الترحم أن تُحِبَّ لكل مسلم ما تُحِبَّ لنفسك ، وتكرهَ له ما تكره لنفسك ، وتلقاه بوجه طَلْقٍ ، مع بَذْل السلام وطيب الكلام ، وبذل المعروف .

والآية في جميع أصحابه عند الجمهور ، وقيل: في أهل الحديبية ، وفيها إشارة إلى ما غلب من الصفات في كل واحد من الخلفاء كالمعية مع النبي ﷺ في أبي بكر ، والشدة على الكفار في عمر بن الخطاب وعلي ابن أبي طالب ، والرحمة على المؤمنين في عثمان بن عفان ، رضي الله عنهم أجمعين.

ثم أثنى عليهم بكثرة الأعمال مع الإخلاص التامّ ، فمن نظر إليهم أعجبه سمتهم وهديهم لخلوص نياتهم وحسن أعمالهم.

قال مالك: بلغني أن النصارى كانوا إذا رَأَوُا الصحابة الذين فتحوا الشام ، يقولون: والله لَهؤلاء خيرٌ من الحواريين فيما بلغنا ، وصدقوا ، فإن هذه الأمة المحمدية ، خصوصاً الصحابة ، لم يزل ذكرهم مُعَظَّماً في الكتب ، كما قال تعالى: ﴿ذلكَ مَثَلُهم في التَّوراةِ ، ومَثَلُهُمْ في الإنجيلِ كَزَرْعٍ أخرجَ شَطْأَهُ﴾[الفتح: ٢٩] أي: أفراخه التي تَنْبُتُ حوله؛ ﴿فآزَرَهُ﴾ شده وقواه ، ﴿فَاسْتَغْلَظَ﴾ شَبَّ وطال ، واستحكم غِلْظَةً بعد الرقة ، ﴿فاسْتَوَى﴾ قوي واستقام ، ﴿على سُوقِهِ﴾ قصبه ، جمع ساق ، ﴿يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ﴾ قوته وغلظه وحسن منظره مثل الصحابة ، رضي الله عنهم ، في ذلك لأنهم بدؤوا في قلة وضعف ، فكثُروا وقَووا على أحسن الوجوه ، فآزروه عليه الصلاة والسلام ، وأيدوه ونصروه ، فهم معه كالشطء مع الزَّرْع ، ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الكُفَّارَ﴾ . ومن هذه الآية انتزع مالك ، رحمه الله تعالى ، في رواية عنه ، تكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة ، قال: لأنهم يغيظونهم ، ومن غاظه الصحابة فهو كافر ، وقد وافقه على ذلك جماعة من العلماء.

إفادة العلة الحصر ، قلت: وجه انتزاع مالك كفرهم من الآية هو أن العلة عنده تفيد الحصر ، فكان المعنى على ذلك لا يُغيظُ بهم إلا الكفار فدخل كل من غاظوه في الكفار ، وعلى جعله العلة للحصر بنى مذهبه في تحريم أكل لحوم الخيل والبغال والحمير ، لقوله تعالى: **﴿وَالخَيْلَ والبِغَالَ والحَميرَ لِتَرْكَبُوها﴾** [النحل:٨] فجعل منفعتها محصورةً في الركوب ، لإفادة العلة الحصرَ عنده ، فَحَرُمَ أكلها.

وحكى النَّقّاشُ عن ابن عباس في هذه الآية أنه قال: الزَّرْعُ النبي ﷺ ، أشْطَأَ بأبي بكر ، فآزره عمر ، فاستغلظ بعثمان ، فاستوى على سوقه بعلي ، رضي الله تعالى عنهم. قال في «الجواهر»: وهو لين الإسناد والمتن ، والله أعلم بصحته.

بعض الأحاديث الواردة في فضلهم رضي الله عنهم

ومما هو وارد في فضلهم من الأحاديث:

ما أخرجه البخاري من حديث عبدالله ، أنه ﷺ قال: «خيرُ النّاسِ قَرْني ثُمَّ الّذينَ يَلُونهُمْ».

وأخرج الشيخان عن عِمْران بن حُصَين قال: قال ﷺ: «خيرُ أُمَّتي قَرْني ثم الّذينَ يَلُونهُم ثم الّذينَ يَلُونهُم». قال عِمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه مرتين أو ثلاثاً. «ثُمَّ إنَّ بَعْدَهُمْ قوماً يَشْهَدُونَ ولا يُسْتَشْهَدُونَ ، وَيَخُونُونَ ولا يُؤتَمَنُونَ ، وينْذُرونَ ، ولا يَفُونَ ، ويَظْهَرُ فيهم السِّمَنُ». وفي رواية «وَيَحْلِفُونَ وَلا يُسْتَحْلَفونَ». وفي رواية لمسلم عن أبي هريرة: «ثُمَّ يَخْلِفُ قَوْمٌ يُحِبُّونَ السِّمانَةَ».

وروى النسائي ، وإسناده صحيح ، عن عمر ، قال: قال رسول الله ﷺ: «أكرمُوا أصحابي فإنـهُم خِيارُكُم ، ثم الّذين يلونهُم ، ثم يَظهَرُ الكَذِب ، حتى إن الرَّجُل يَحلِفُ ولا يُسْتَحْلَفُ ، ويَشْهَدُ ولا يُسْتَشْهَدُ ، ألا مَنْ سَرَّهُ بُحْبُوحَةُ الجنةِ فَلْيَلْزَم الجماعَةَ ، فإنَّ الشَّيطانَ مع الفَذِّ وهو من

الاثنين أَبْعَدُ ، ولا يَخلوَنَّ رَجُلٌ بامرأةٍ فإنَّ الشَّيطانَ ثالثُهم ، وَمَنْ سرَّتْه حَسَنَتُهُ وساءَتْه سيِّئَتُهُ فهو مؤمنٌ» .

قال في «فتح الباري» : القرن أهل زمان واحد متقارب، اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة، ويطلق على مدة من الزمن، واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مئة وعشرين، لكن لم أر من صرح بالتسعين ولا بمئة وعشرة ، وما عدا ذلك فقد قال به قائل ، وقال صاحب «المحكم» : هو القدر المتوسط من أعمار أهل كل زمن، وهذا أعدل الأقوال ، المراد بقرن النبي ، ﷺ ، في الحديث السابق الصحابة، وهم المقصودون في حديث بُرَيْدَةَ عند أحمد: «خيرُ هذهِ الأُمة القرنُ الذين بُعِثْتُ فيهم» . وحديث : «بُعِثْتُ مِنْ خَيرِ قُرونِ بَني آدمَ» .

وقد ضبط الأئمة من الحفاظ آخر من مات من الصحابة على الإطلاق بلا خلاف أبو الطُّفَيْل عامر بن واثِلَةَ الَّلَيثِيُّ كما جَزَمَ به مسلم، وكان موتهُ سنة مئة على الصحيح ، وقيل : سنة سبع ومئة، وقيل : سنة عشر ومئة ، وهو الذي صححه الذَّهبيُّ، وهو مطابق لقوله ﷺ قبل وفاته بشهر : «على رأس مئة سنة لا يبقى على وجهِ الأرْض ممَّنْ هُو عليها اليوم أحدٌ» . وفي رواية مسلم : «أرأيتكم لَيْلَتَكُم هذه ، فإنه ليس من نفس منفوسةٍ تأتي عليها مئة سنة» . وأما ما ذكر أن عِكْراشَ بن ذؤيب عاش بعد يوم الجمل مئة سنة ، فذلك غير صحيح ، كما نص عليه الأئمة . وأما آخر الصحابة موتاً بالإضافة إلى النواحي : فقد أفردهم ابن مَنْدَةَ .

وقوله: «ثمَّ الذينَ يلونُهم» فهم أهل القرن الذين بعدهم، وهم التابعون، «ثم الذين يلونهم» وهم أتباع التابعين ، وقرن التابعين إن اعتبر من سنة مئة كان نحو السبعين أو الثمانين ، وأما الذين بعدهم فإن اعتبر منها كان نحواً من خمسين فظهر بهذا أن مدة القرن تختلف باختلاف أعمار أهل كل زمان ، والله تعالى أعلم .

واتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين ، ممن يقبل قوله ، من عاش

إلى حدود العشرين ومئتين . وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهوراً فاشياً ، وأطلقت المعتزلة ألسنتها ، ورفعت الفلاسفة رؤوسها ، وامتُحِنَ أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن ، وتغيرت الأحوال تغيراً شديداً ، ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن . وظهـر قولـه ﷺ : «ثُمَّ يَفْشُو الكَذِبُ» ظهوراً بيِّنا حتى يَشْمَلَ الأقوال والأفعال والمعتقداتِ .

واقتضى هذا الحديث أن تكون الصحابة أفضل من التابعين؛ والتابعون أفضل من أتباع التابعين ، ويأتي تحرير هذا قريباً إن شاء الله تعالى .

وأخرج الشيخان ، وأحمد، وأبو داود ، والترمذي عن أبي سعيد الخُدْري ، قال: قال النبي ، ﷺ : «لا تَسُبُّوا أصحابي ، فَلَوْ أنَّ أحدَكُم أنْفَقَ مثل أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مدَّ أحدِهِم ولا نَصيفَهُ» .

قال في «الفتح» : فيه إشعار بأن المراد بقوله : «أصحابي» أصحاب مخصوصون ، وإلا فالخطاب كان للصحابة ، وقد قال : «لَوْ أنَّ أحدَكُم أنْفَقَ» وهذا كقوله تعالى : ﴿لا يَسْتَوي مِنْكُمْ مَنْ أنْفَقَ من قَبْلِ الفَتْحِ وقاتَلَ... الآية﴾ [الحديد: ١٠] ومع ذلك فَنهيُ بعضِ من أدركَ النبي ، ﷺ ، وخاطبه بذلك عن سب من سَبَقَهُ يقتضي زَجْرَ من لم يدرِكِ النبي ﷺ ولم يخاطبه عن سبِّ من سبقه من باب الأولى .

وسبب هذا الحديث أنه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء، فسبَّه خالدٌ، فذكر الحديث .

وقال في «المِرْقاة» : وكذا سائر طاعاتهم وعباداتهم وغَزَواتهم وخَدَماتهم .

وقال القاضي عِياض : المعنى : لا يَنَالُ أَحَدُكُم بإنفاقِ مثل أُحُدٍ ذهباً من الأجرِ والفضل ما ينال أحدهم بإنفاق مُدٍّ طعام أو نصفه ، لما يقارنه من مزيد الإخلاصِ ، وصدق النية ، وكمالِ النفس .

وقال الطِّيْبيُّ : يمكن أن يُقال : إن فضيلتهم بحسب فضيلة

إنفاقهم ، وعِظَم موقعه ، كما قال تعالى : ﴿لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ من قَبْلِ الفَتْحِ وقاتَلَ.... الآية﴾[الحديد: ١٠] . وهذا في الإنفاق ، فكيف بمجاهدتهم وبذل أرواحهم بين يدي رسول الله ﷺ؟!

قال في «الفتح» : وذلك أنَّ الإنفاق والقتال كان قبل فتح مكة عظيماً ، لشدة الحاجة إليه ، وقلة المعتني به ، بخلاف ما وَقَعَ بعد ذلك ، لأن المسلمين كَثُروا بعد الفتح ، ودخل الناس في دين الله أفواجاً ، فإنه لا يَقَعُ ذلك الموقعَ ، والحديث مثل الآية في المعنى .

وأخرج عليُّ بن حَرب ، وخَيْثَمَة بن سليمان ، عن ابن عمر ، قال: «لا تسبُّوا أصحَابَ مُحمَّد ، فَلمنَامُ أحدِهمْ سَاعةً خَير مِنْ عَملِ أحَدِكمْ عُمرَهُ» .

وأخرج المَحامليُّ ، والحاكم والطبراني عن عُوَيْم بن ساعِدَة مرفوعاً: «إنَّ الله اخْتـارَني واختَـار لي أصحـابـاً ، وجَعلَ لي فيهم وُزَراءَ وأنصاراً وَأصهاراً ، فَمنْ سَبَّهمْ فَعلَيْهِ لَعْنةُ الله والملائكةِ والنَّاسِ أجمعينَ ، لا يَقْبَلُ الله منه صرْفاً ولا عَدْلاً ، وسيأتي قوم يَسبُّونَهُم وَيَسْتَنقصُونهم فلا تجُالِسوهم ، ولا تُشارِبوهم ، ولا تُؤاكِلُوهم ، ولا تُناكِحُوهم» .

وروى الترمذي وحسنه ، عن جابر ، عن النبي ﷺ قال: «لا تَمسُّ النار مسلماً رآني أو رأى مَنْ رآني» .

وروى عبد بن حُميْد ، عن أبي سعيد الخُدري ، وابن عساكر عن واثِلَة: «طُوبَى لِمَنْ رآني ، ولِمَنْ رأى من رآني وَلِمَنْ رأى من رأى من رآني» .

وروى الطبراني ، والحاكم عن عبدالله بن بسر: «طُوبى لِمَنْ رآني وآمَنَ بي ، وطُوبى لمن رأى من رآني ، ولمن رأى من رأى من رآني وآمن بي ، طُوبى لهم وحُسْنُ مَآبٍ» .

وفي «شرح السنة» عن أنس ، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَثَلُ

أصحابي في أُمّتي كَالمِلْحِ في الطَّعامِ ، لا يَصْلُحُ الطَّعامُ إلا بِالمِلْحِ ».
قال الحسن : فقد ذَهَبَ مِلْحُنا ، فكيفَ نصلُحُ؟!

وروى الترمذي عن عبدالله بن بُرَيْدة ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ما مِنْ أحَدٍ من أصحابي يَموتُ بأرضٍ إلا بُعِثَ قائداً ونوراً لهم يوم القيامة» انتهى . هذا بعضُ قليلٍ مما قيل في فضل الصحابة جملة .

وأما السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، الداخل فيهم العشرة المبشرون بالجنة ، فلا يحصي النَّزْرَ من مناقبهم إلا الدَّفاتِرُ الضخامُ ، كما هو مسطورٌ فيها عن الجَهَابِذَةِ الأعلام .

الترتيبُ في فضلِ الصَّحابةِ .

واعلم أن أفضل الصحابة على الإطلاق عند أهل السنة إجماعاً أبو بكر ، ثم عمر رضي الله تعالى عنهما ، والمشهور عند أهل السنة تقديم عثمان عن علي رضي الله تعالى عنهما ، وذهب بعض السلف إلى تقديم علي على عثمان ، وممن قال به سُفيان الثَّوريُّ ، ويقال : إنه رجع عنه ، وقال ابن خُزَيْمَةَ وطائفة قبله وبعده ، وقيل : لا يَفْضُلُ أحدهما على الآخر ، قاله مالك في «المدونة» ، وتبعه جماعة منهم يَحيى القطان ، وقال ابن مَعِين : من قال : أبو بكر وعُمر وعثمان وعلي ، وعرف لعلي سابقته وفضيلته فهو صاحب سنة ، ولا شك أن من اقتصر على عثمان ولم يعرف لعلي فضيلته فهو مذموم قاله في «فتح الباري» .

قلت : قولـه إن سفيان الثوري قيل : إنه رجع عن تقديم علي على عثمان هذا هو المتعين إن كان الثوري هو القائل بذلك ليوافق ما مر مما أخرجه الخطيب بسند صحيح أنه قال :

«من قدَّم علياً على عثمان فقد أزرى باثني عشر ألفاً ، مات النبي ﷺ وهو عنهم راض» . والأظهر عندي أن يكون القائل بذلك سفيان بن عُيَيْنة ، لما ذكر عنه ابن عَدِيّ أنه كان فيه شيء من التشيع ، والثوري لم يقل أحد

عنه ذلك ، وما قاله ابن معين في حق عثمان وعلي قال به قبله مَعْمر في حق الشيخين ، فقد نقل عبد الرزاق عن معْمر أنه قال لو أن رجلاً قال: عمر أفضل من أبي بكر ما عنفته ، وكذلك لو قال: علي أفضل عندي من أبي بكر وعمر لم أعنفه ، إذا عرف فضل الشيخين وأحبهما وأثنى عليهما بما هما أهله ، قال عبد الرّزاق : فذكرت ذلك لِوَكيع فأعجبه واشتهاه .

وحجة الجمهور في تقديم عثمان على علي : ما أخرجه الشيخان عن عبدالله بن عمر ، قال: كنا نخير بين الناس في زمان رسول الله ، ﷺ ، فنخير أبا بكر ثم عمر ثم عثمان زضي الله عنهم . وفي رواية عبيدالله بن عمر ، عن نافع : كنا في زمان النبي ، ﷺ ، لا نعدل بأبي بكر أحداً ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم نترك أصحاب النبي ، ﷺ ، فلا نفاضل بينهم . رواه البخاري أيضاً. وقوله : لا نَعْدِلُ بأبي بكرٍ أحداً ، أي : لا نجعل له مثلاً .

ولأبي داود من طريق سالم ، عن ابن عمر ، كنا نقول ورسول الله ، ﷺ ، حيٌّ : «أفضلُ أمةِ النبي ، ﷺ ، بعده أبوبكر ثم عمر ثم عثمان» زاد الطَّبَرانيُّ في رواية : «فيسمع رسول الله ﷺ ذلك فلا يُنْكِرُهُ» .

وروى خَيْثَمَةُ بن سليمان في «فضائل الصحابة» من طريق سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن ابن عمر: «كنا نقول: إذا ذهب أبو بكر وعمر وعثمان استوى الناس» . فيسمع النبي ﷺ ذلك فلا ينكره .

وقد ادّعى ابن عبدالبر أن حديث الاقتصار على الثلاثة : أبي بكر وعمر وعثمان ، خلاف قول أهل السنة : إن علياً أفضل الناس بعد الثلاثة ، وتعقب بأنه يلزم من سكوتهم إذ ذاك عن تفضيله عدم تفضيله على الدوام ، وبأن الإجماع المذكور إنما حدث بعد الزمن الذي قيده ابن عمر ، فيخرج حديثه عن أن يكون غلطاً ، وابن عمر قد اعترف بتقديم علي على غيره ، فالمقطوع به عند أهل السنة القول بأفضلية أبي بكر ثم عمر ، واختلفوا فيمن بعدهما ، والجمهور على تقديم عثمان كما مر.

ونقل البَيْهَقِيُّ في «الاعتقاد» بسنده إلى أبي ثور، عن الشافعي أنه قال: أجمع الصحابة وأتباعهم على أفضلية أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي.

وقال الإمام أبو مَنْصور البَغْدادي: أصحابُنا مجمعون، على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة، ثم الستة تمام العشرة، والمسألة اجتهادية، ومستندها أن هؤلاء الأربعة اختارهم لخلافة نبيه، وإقامة دينه، فمنزلتهم عنده بحسب ترتيبهم في الخلافة، قاله في «المواهب».

قلت: كون المسألة اجتهادية يأباه ما مر من الأحاديث عن ابن عمر: أن النبي عليه الصلاة والسلام يسمع ذلك ولا ينكره، ومعلومٌ أن سكوته عليه الصلاة والسلام من سنته، اللهم إلا أن يكون الاجتهاد تعضيداً للأحاديث لكونها خبر آحاد قابلة للتعضيد.

والعشرة المبشرون بالجنة: هم الخلفاء الأربعة، وطَلْحة، والزُّبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عَوْف، وأبوعبيدة عامر بن الجَرّاح. وحديث تبشيرهم جميعاً بالجنة رواه الترمذي عن سعيد بن زَيْد. وروى البخاري عن أبي موسى الأشْعَرِيِّ تبشير أبي بكر وعمر وعثمان بها يوم بئر أرِيس، حين كان بواباً على النبي، ﷺ، في حديث طويل. وجمع ابن حجر العَسْقَلاني شيخ الإسلام العشرة المبشرين بالجنة في بيت واحد، فقال:

لَقَدْ بَشَّرَ الهَادِي مِنَ الصَّحْبِ زُمْرَةً ... بِجَنَّاتِ عَدنٍ كلُّهُمْ فَضلُهُ اشْتَهَرْ
سَعِيدٌ زُبَيرُ سَعدُ طَلحةُ عَامِرٌ ... أبو بَكْر عُثْمانُ ابنُ عَوْفٍ عَلي عُمَرْ

قال في «فتح الباري»: وذهب قوم إلى أن أفضل الصحابة من استُشْهد في حياته ﷺ، وعين بعضهم منهم جعفر بن أبي طالب، ومنهم من ذهب إلى العباس، وهو قول مرغوب عنه، ليس قائله من أهل السنة، بل ولا من أهل الإيمان، ومنهم من قال: أفضلهم مطلقاً عمر، متمسكاً

بالحديث الصحيح الذي في المنام ، إذ فيه في حق أبي بكر «وَفي نَزْعِهِ ضَعْفٌ» وهو تمسك واه.

قال في «المواهب»: فإن قلت: من اعتقد في الخلفاء الأربعة الأفضلية على الترتيب المعلوم ، ولكن محبته لبعضهم تكون أكثر هل يكون آثماً به أم لا؟

فأجاب شيخ الإسلام الوَليُّ ابن العراقي: إن المحبة قد تكون لأمر دُنيويٍّ ، فالمحبة الدينية لازمة للأفضلية ، فمن كان أفضل كانت محبتنا الدينية له أكثر ، فمتى اعتقدنا في واحد منهم أنه أفضل ، ثم أحببنا غيره من جهة الدين أكثر كان تناقضاً ، نعم ، إن أحببنا غير الأفضل أكثر من محبة الأفضل لأمر دنيوي كقرابة وإحسان فلا تناقض في ذلك ، ولا امتناع ، فمن اعترف بأن أفضل الأمة بعد نبيها ﷺ أبو بكر ثم عُمَرَ ، ثم عثمان ثم علي لكنه أحب علياً أكثر من محبة أبي بكر ، فإن كانت المحبة المذكورة محبة دينية فلا معنى لذلك ، إذ المحبة الدينية لازمة للأفضلية كما قررناه ، وهذا لم يعترف بأفضلية أبي بكر إلا بلسانه ، وأما بقلبه فهو مفضل لعلي ، لكونه أحبه محبة دينية زائدة على محبة أبي بكر ، وهذا لا يجوز ، وإن كانت المحبة المذكورة محبة دنيوية لكونه من ذرية علي ، أو غير ذلك من المعاني ، فلا امتناع فيه.

وقد روى الطَّبَرِيُّ في «الرياض» ، وعزاه للمَنْلا في سيرته ، عن أنس مرفوعاً: «إن الله افْتَرَضَ عليكم حب أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ، كما افترض الصلاةَ والزكاةَ والصومَ والحجَّ ، فمن أنكر فضلَهم فلا تقبل منه الصلاةُ ولا الزكاةُ ولا الصومُ ولا الحجُّ».

وأخرج الحافظ السِّلَفِيُّ في مشيخته من حديث أنس مرفوعاً: «حُبُّ أبي بكر واجب على أمتي».

وأخرج الأنْصاريُّ عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «يا أبا بكر ليت أني لقيت إخواني» فقال أبو بكر: يا رسول الله ، نحن إخوانك ، قال: «لا ،

أنتم أصحابي ، إخواني الذين لم يَرَوني ، وصدَّقوا بي ، وَأَجَلُّوني حتى إني لَأَحَبُّ إلى أحدهم من ولده ووالده» قالوا: يا رسول الله ، أما نحن إخوانك؟ قال: «لا ، بل أنتم أصحابي ، ألا تحب يا أبا بكر قوماً أحبوك بحبي إياك ، قال: فأحبهم ما أحبوك بحبي إياك».

ثم اعلم أن الصحـابـة على ثلاثة أصناف ، الأول: المهاجرون ، والثاني: الأنصار وهم الأوس والخزرج وحلفاؤهم ومواليهم ، والثالث: من أسلم يوم الفتح ، قال ابن الأثير في «الجامع»: والمهاجرون أفضل من الأنصـار ، وهـذا على سبيل الإجمـال. وأما على سبيل التفصيل: فإن جمـاعـة من سُبّاق الأنصار أفضل من جماعة من متأخري المهاجرين ، وإنمـا سبـاق المهـاجـرين أفضـل من سُبّاق الأنصار ، ثم هم بعد ذلك متفـاوتون ، فرب متأخر في الإسلام أفضل من متقدم عليه مثل عمر بن الخطاب وبلال بن حَمامة.

في فضل أحد من المتأخرين على أحد من الصحابة

وأما ما تقدم من كون الحديث يقتضي أن تكون الصحابة أفضل من التابعين ، والتابعون أفضل من أتباع التابعين فهو حق، ولكن هل هذه الأفضلية بالنسبة إلى المجموع أو الأفراد؟ محل بحث.

قال في «الفتح» : وإلى الثاني نحا الجمهور، والأول قول ابن عبدالبر، والذي يظهر أن من قاتل مع النبي ﷺ، أو في زمانه بأمره أو أنفق شيئاً من ماله بسببه لا يعدله في الفضل أحد بعده كائناً مَنْ كان، وأما من لم يقع له ذلك فهو محل البحث ، والأفضل في ذلك قوله تعالى: ﴿لا يسْتَوي مِنْكُم مَنْ أَنفَقَ مِن قبْلِ الفَتْحِ وقاتَلَ أُولئك أعظَمُ درَجةً مِنَ الذينَ أَنفقُوا مِنْ بعْدُ وقاتَلُوا وكُلًّا وعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠].

وقال ابن عبد البر: إنه قد يكون فيمن يأتي بعد الصحابة أفضل ممن كان في جملة الصحابة ، وإن قوله عليه الصلاة والسلام: «خَيرُ النّاس قَرني» ليس على عمومه ، بدليل ما يجمع القرن من الفاضل والمفضول ،

وقد جمع قرنه ، عليه الصلاة والسلام ، جماعة من المنافقين المظهرين للإيمان ،وأهل الكبائر الذين أقام عليهم ، أو على بعضهم الحدود.

واحتج بما رواه أبو أمامة أنه ، عليه الصلاة والسلام ، قال: «طُوبَى لِمَنْ رآني وآمَن بي ، وطُوبى سَبْعَ مَرّاتٍ لِمَنْ لم يَرَني وآمن بي». وبحديث: «مَثَلُ أُمّتي مثلُ المَطر لا يُدْرى أولهُ خيرٌ أم آخرُه». قال في «الفتح»: وهو حديث حسن ، له طرق قد يرتقي بها إلى الصحة ، وأغرب النَّوَوِيُّ فعزاه في «فتاويه» إلى «مسند» أبي يعلى بسند ضعيف ، عن أنس ، مع أنه عند الترمذي بإسناد أقوى منه من حديث أنس ، وصححه ابن حبان من حديث عمار.

وقد روى ابن أبي شَيْبَةَ من حديث عبدالرحمن بن جُبَير بن نُفَير ـ أحد التابعين ـ بإسناد حسن ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيُدْرِكَنَّ المَسِيحُ أقواماً إنهم لَمِثْلُكُم أو خيرٌ ثلاثاً».

واحتج أيضاً بحديث عمر في «مسند» أبي داود الطَّيالِسيِّ ، قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ ، فقال: «أتدرون أيُّ الخلق أفضل إيماناً؟» قلنا: الملائكة ، قال: «وحُقَّ لهم بل غيرِهم» قلنا: الأنبياء ، قال: «وحُقَّ لهم بل غَيرهم» ثم قال ﷺ: «أفضلَ الخلق إيماناً قومٌ في أصلاب الرجال ، يؤمنون بي ولم يَرَوْني ، فهم أفضل الخلق إيماناً». وإسناده ضعيف فلا يحتج به ، لكن روى أحمد ، والدارمي ، والطَّبرَاني ، عن أبي عُبيدة بن الجَرّاح: يا رسول الله أأحدٌ منا؟ أسلَمنا معك وجاهدنا معك؟ قال: «قومٌ يكونُونَ مِنْ بعدكم ، يؤمنون بي ولم يَرَوْني». وإسناده حسن ، وقد صححه الحاكم.

واحتج أيضاً بأن السبب في كون القرن الأول خير القرون أنهم كانوا غُرباء في إيمانهم ، لكثرة الكفار حينئذ ، وصبرهم على أذاهم ، وتمسكهم بدينهم ، قال: فكذلك أواخرهم إذا أقاموا الدين ، وتمسكوا به ، وصبروا على الطاعة حين ظهور المعاصي والفتن. كانوا أيضاً عند

ذلك غُرباء ، وزكَتْ أعمالهم في ذلك الزمان كما زكَتْ أعمالُ أولئك. ويشهد له ما رواه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: «بَدَأَ الإسلامُ غريباً وسيعودُ غريباً كما بَدَأَ فطوبى للغرباءِ».

واحتج بما روي أيضاً من أن عمر بن عبدالعزيز لما ولي الخلافة كتب إلى سالم بن عبدالله أن اكتب لي بسيرة عمر بن الخطاب لأعمل بها ، فكتب إليه سالم: «إن عَمِلْتَ بسيرةِ عُمر فأنتَ أَفْضَلُ من عمر ، لأن زمانَكَ ليس كزمانِ عُمر ، ولا رِجالُكَ كرجال عُمر. وكتب إلى فقهاء زمانه ، فكلهم كتب بمثل قول سالم.

قلت: وجه الاحتجاج لكلام سالم ومن معه هو أنهم قالوا له: «لَوْ عَمِلْتَ بِعَمَلِ عُمر كنتَ خيراً منه». فدل على أن العامل بخير من عمل الصحابي أو بمثله يكون خيراً منه.

واحتج بما رواه أبو داود ، والترمذي من حديث أبي ثَعْلَبَةَ رفعه: «تَأْتي أيامٌ للعامل فيها أجرُ خمسين». قيل: منهم أو منا يا رسول الله؟ قال: «بل منكم» وهو شاهد لحديث: «مَثَلُ أُمّتي مَثَلُ المطر». هذا ما أورده من الاحتجاج ، ثم قال: فهذه الأحاديث تقتضي مع تواتر طرقها وحسنها التسوية بين أول هذه الأمة وآخرها في فضل العمل لا أهل بدر والحُدَيْبِيَة.

قال في «الفتح»: صرَّحَ ابن عَبد البَرِّ في كلامه باستثناء أهل بدر والحُدَيْبِيَة ، فليس كلامه على الإطلاق في حقِّ جميع الصحابة ، والذي ذهب إليه الجمهور أن فضيلة الصحبة لا يَعْدِلُها عمل لمشاهدة رسول الله ﷺ ، فأما من اتفق له الذب والسبق إليه بالهجرة أو النصرة وضبط الشرع المُتَلَقَّى عنه ، وتبليغه لمن بعده ، فإنه لا يعدِلُه أحدٌ ممن يأتي بعده ، لأنه ما من خَصْلَةٍ من الخِصال المذكورة إلا وللذي سبق مثل أجر من عمل بها من بعده فظهر فضلهم.

ومحصل النزاع يَتَمَحَّضُ فيمن لم يحصل له إلا مجرد المشاهدة كما تقدم ، فإن جمع بين مختلف الأحاديث المذكورة كان متجهاً على أن

حديث «للعامِلِ منهُم أجرُ خمسينَ منكم» لا يَدُلُّ على أفضلية غير الصحابة على الصحابة ، لأن مجرد زيادة الأجر لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة . وأيضاً فالأجر إنما يقع تفاضله بالنسبة إلى ما يماثِلهُ في ذلك العمل ، فأما ما قارَبَهُ ممن شاهد النبي ﷺ من زيادة فضيلة المشاهدة ، فلا يَعْدِلُهُ فيها أحدٌ ، فبهذه الطريق يمكن تأويل الأحاديث المتقدمة ، وأما حديث أبي عُبَيْدة ، فلم تَتَّفِق الرواة على لفظه ، فقد رواه بعضهم بلفظ الخيرية كما مر ، ورواه بعضهم بلفظ : «يا رَسُولَ اللهِ ؛ هل من قومٍ أعظمُ مِنّا أجراً؟» . الحديث أخرجه الطَّبَرانيُّ ، وإسناد هذه الرواية أقوى من إسناد الرواية المتقدمة ، وهي توافق حديث أبي ثَعْلَبَة ، وقد مر الجواب عنه ، انتهى .

ما قيل في محبة الصحابة

إذا علمت ما ذكر من فضل الصحابة ، فاعلم أن محبتهم واجبة على كل مؤمن ، وبغضهم وسبهم من أكبر الكبائر إن لم يكن كفراً ، كما يأتي إن شاء الله تعالى قريباً . وذلك أن محبة من أحبه الرسول عليه الصلاة والسلام كآل بيته وأصحابه ، رضي الله تعالى عنهم ، علامة على محبة رسول الله ، ﷺ ، كما أن محبته عليه الصلاة والسلام علامة على محبة الله تعالى ، وكذلك عداوة من عاداهم ، وبغض من أَبْغَضَهُم وسبهم ، فمن أحب شيئاً أحب من يحب ، وأبغض من يبغض ، قال الله تعالى : ﴿لا تجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ باللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ ورَسُولَهُ﴾ [المجادلة : ٢٢] فحب آل بيته ، عليه الصلاة والسلام ، وأصحابه ، وأولاده ، وأزواجه ، من الواجبات المتعينات ، وبغضهم من الموبقات المهلكات . ومن محبتهم وجوب توقيرهم وبرهم ، والقيام بحقوقهم ، والاقتداء بهم ، بأن يمشي على سننهم وآدابهم وأخلاقهم ، والعمل بأقوالهم مما ليس للعقل فيه مجال ، وحسن الثناء عليهم ، بأن يُذْكروا بأوصافهم الجليلة على قصد التعظيم ، فقد أثنى الله تعالى عليهم في كتابه المجيد كما مر في آية : ﴿مُحَمَّدٌ رسول الله . . .﴾ إلخ . ومن أثنى الله تعالى عليه ، فهو واجب الثناء ، والاستغفار لهم . قالت عائشة ـ رضي الله

تعالى عنها ـ كما رواه مسلم وغيره: «أُمِرُوا أن يَسْتَغْفِروا لأصحاب رسول الله ، ﷺ ، فَسَبُّوهُم» وفائدة الاستغفار لهم عائد على المستغفر ، قال سَهْل بن عبدالله التُّسْتَرِيُّ: «لم يؤمن بالرسول ﷺ من لم يوقر أصحابه ، ولم يعز أصحابه .

ما قيل فيمن سَبَّ الصحابةَ

وقد مرت الأحاديث الواردة في النهي عن سبهم ، والتعرض لهم ، وقد قال ﷺ كما رواه الخِلَعِيُّ: «أيُّـها الناس احفَظُوني في أختاني وأصهاري وأصحابي ، لا يطالِبَنَّكُمُ الله بمظْلِمة أحد منهم ، فإنها ليست مما يُوهب» .

وقال عليه الصلاة والسلام ، كما رواه الترمذي وابن حبان في «صحيحه»: «اللهَ اللهَ في أصحابي ، لا تَتَّخِذوهم غَرَضاً من بعدي ، من أحبَّهُم فقد أحبَّني ، ومن أبغضهم فقد أبغضني ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله فيوشكُ أن يأخذه الله» . والغرض: الهدف الذي يرمى فيه؛ فهو نهي عن رميهم ، مؤكداً ذلك بتحذيرهم الله منه ، وما ذلك إلا لشدة الحرمة .

قال العلماء: في هذا الحديث إشارة إلى أن حبهم من الإيمان ، وبغضهم كفر ، لأنه إذا كان بغضهم بغضاً له ، كان كفراً بلا نزاع ، لحديث: «لَنْ يُؤمنَ أحدُكم حتى أكونَ أحبَّ إليه من نفسهِ» . وهذا دالٌّ على كمال قربهم منه ، بتنزيلهم منزلة نفسه ، حتى كأن أذاهم واقع عليه ، وواصل إليه ﷺ ، وقد قال مالك بن أنس وغيره فيما ذكره القاضي عِياض: «مَنْ أَبْغَضَ الصحابةَ؛ فليس له في فـيءِ المسلمينَ حقٌّ» قال: ونزع في آية الحشر: ﴿والَّذينَ جاؤُوا مِنْ بَعْدِهِم يَقُولُونَ رَبَّنا اغْفِرْ لَنا وَلإِخْوانِنَا الَّذينَ سَبَقُونا بالإيمانِ﴾ [الحشر: ١٠]. وقد مر عنه في بحث فضل الصحابة أنه أخذ كفر مبغضي الصحابة من قوله تعالى: ﴿لِيَغيْظَ بِهِمُ الكُفَّار. . .﴾ [الفتح: ٢٩]. قال في «المواهب»: فسبهم والطعن فيهم ، إذا كان مما يخالف الأدلة القطعية كفرٌ ، كقذف عائشة ، رضي الله تعالى

عنها ، وإلا فبدعة وفسق.

وقال في «فتح الباري» : اختُلِف في سابِّ الصحابي ، فقال عياض : ذهب الجمهور إلى أنه يُعَزَّرَ ، وعن بعض المالكية يقتل ، وخَصَّ بعض الشافعية ذلك بالشيخين والحسنين ؛ فحكى القاضي حسين في ذلك وجهين ، وقواه السُّبْكيُّ في حق من كَفَّرَ الشيخين ، وكذا من كفر من صرح النبي ﷺ بإيمانه أو بتبشيره بالجنة إذا تواتر الخبر بذلك عنه ، لما تضمن من تكذيب رسول الله ﷺ.

وقد شفيت الغليل في الكلام على مبغض الصحابة في كتابي على الخلافة والباغية بما لا مزيد عليه ، يسر الله طبعه ليعم به النفع.

الإمساك عما شَجَرَ بين الصحابة

ومما هو واجبٌ بإجماع المسلمين في حق الصحابة ، رضوان الله عليهم أجمعين ، الإمساك عما شجر بينهم ، أي وقع من الاختلاف ، وقد قال ﷺ : «إذا ذُكِرَ أصحابي فَأَمْسِكُوا». فلا يجوز للمسلم أن يصغي بأُذنِهِ إلى أخبار المؤرخين ، وجهلة الرواة ، وضُلّال الشيعة والمبتدعين القادحة في أحد منهم.

وقد أخبر عليه الصلاة والسلام ، أن ما وقع بينهم مغفور لهم ، فقد أخرج نُعَيْم بن يزيد بن أبي حَبيب مرسلاً ، قال ﷺ : «تَكونُ بَيْنَ أَصْحابي فتنة يغفِرُها الله لهم بسابِق صُحبتي لسابقتهم ، إن اقتدى بهم قومٌ من بعدِهم كبَّهُمُ اللهُ تعالى في نار جَهَنَّمَ». هكذا لفظ «كنز العمال». ورويته عن شيخي عبدالله بن محمد سالم رحمه الله تعالى ، وهو أول حديث رويته منه بلفظ : «سَتَكُونُ زَلَّةٌ بَيْنَ أَصْحابي يَغْفِرُها اللهُ لهم بسابق صُحبتي ، فيتأسى بهم أقوامٌ من بعدِهم ؛ فَيَكبُّهُمُ الله على مناخِرِهم في النّار». فبين الروايتين اختلافٌ قليل في بعض الألفاظ ، والمعنى مُتحِدٌ.

وإذا علمت أن ما وقع بينهم مغفور بنص الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام ، لم يبق إلا أن تلتمسَ لهم أحسن التأويل ، وتُخرِجَ لهم

أصوب المخارج إذ هم أهل لذلك ، كما هو مشهورٌ من مناقِبهم ، ومعدودٌ من مآثرهم. وما وقع بينهم من المنازعات والمحاربات ، له محاملُ وتأويلاتٌ واضحةٌ ، جليّةٌ لِمَنْ لَمْ يُعْمِ الله تعالى بصيرته؛ وها أنا أوضح ذلك لمن يريد الحق ، وأراد الله تعالى له الهداية. فأقول:

اعلم أن أصحاب النبي ﷺ كلهم عُدولٌ مجتهدون ، وقد ثبت في الحديث الصحيح: «إن المجتهدَ إذا اجتهدَ وأصاب فله أجرانِ ، وإذا اجتهدَ وأخطأَ فلهُ أجرٌ واحدٌ».

وسبب الخلاف بينهم هو أن عائشةَ وطلحةَ والزبير ، رضي الله تعالى عنهم ، قالوا: إن متابعة علي ، رضي الله تعالى عنه ، وبيعته لا تمكن حتى يُمَكِّنَ ورثةَ عثمان بن عفان ، رضي الله تعالى عنه ، مِنْ قتَلَتِهِ؛ فيقتصون منهم أو يَعْفون ، وقال علي رضي الله تعالى عنه: لا يَصِحُّ تمكينُهم منهم حتى يبايعَ الجميعُ ، ويترافَعَ إليه ورثةُ المقتولِ والقاتلونَ ، ويحكم بينهم بحكم الله تعالى. فأصل النزاع هو هذا.

وهذه مسألة اجتهادية ، فليس بينهم نزاعٌ في طلب الإمارة ، ولا في نزاع علي رضي الله تعالى عنه ، ومعاوية رضي الله تعالى عنه ، ابن عم عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ومعه ورثته ، وهو طالبٌ بدمه ، مريدٌ للقِصاص من القاتلين الذين مع علي ، رضي الله تعالى عنه ، كما طلبت منه ذلك الجماعة المتقدمة ، وليس معاوية طالباً الإمارة ، ولا منازعاً فيها ، ولأجل كون المسألة اجتهادية ولم يتضح حكمها ، اعتزل كثير من كبراء الصحابة الفِرْقتين ، ولم يَدْخُلوا في القتال ، كسعد بن أبي وقاص ، وعبدالله بن عُمر ، ومحمد بن مَسْلمة ، ودخل بعض من اعتزل الفرقتين مع علي ، رضي الله تعالى عنه ، لما مات عمار بن ياسر لكونه ثبت عنده قوله ﷺ: «يا وَيْحَ عَمّارٍ تَقْتُلُهُ الفئةُ الباغيةُ». واستمر بعضهم على اعتزال الفِتَن إلى أن ماتَ ، كالثلاثة المذكورين ، لكونهم لم يثبتْ عندهم الحديث ، أو غير ذلك ، وبهذا الحديث ظهر ، وبحديث الخوارج أن علياً

هو المصيبُ ، فلهُ أجران ، وأن معاويةَ ومن معهم هم المُخطئون؛ فلهم أجرٌ واحدٌ؛ هذا ما يوضح الصواب لمن أراد الله به الخير والرشاد ، وأما المتعنت فلا هداية له إلى يوم المعاد.

ثم إني أذكر فروعاً مفيدة تتعلق بالصحابة تتميماً للفائدة ، أشار العراقيُّ في «ألفيته» في أصول الحديث إلى جميعها جملة ، وأتيت بما علقه عليه شارحه الشيخ زكريا ، وربما زدْت زيادة على ذلك فأقول:

فيما تُعْرَفُ به الصُّحبة

فروع:

الفرع الأول: فيما تعرف به الصحبة: وهي تعرف بأربعة أمور:

الأول: باشتهار الصحابي بها اشتهاراً قاصراً ، ويسمى استفاضة على رأي ، وذلك كَعُكّاشة بن مِحْصن ، وضِمام بن ثَعْلبة.

الثاني: تواترها ، وذلك كالخلفاء الأربعة.

الثالث: إخبار صحابي آخر بها صريحاً ، كقوله: فلان له صحبة؛ أو ضمناً كقوله: كنت أنا وفلان عند النبي ، ﷺ ، إذا عُلم إسلام فلان في تلك الحالة ، وكذلك تعرف بقول أحد ثقات التابعين.

الرابع: دعوى الصحابي لها بنفسه ، وهو عدلٌ ، لأن مقامه يمنعه من الكذب ، ولكن لا بد أن يكون ما ادعاه مما يقتضيه الظاهر؛ أما لو ادعاه بعد مضي مئة سنة من حين وفاته ، ﷺ ، فإنه لا يقبل ، وإن ثبتت عدالته قبل ذلك ، للخبر الصحيح المار: «أرأيْتُكُمْ لَيْلَتكُم هذه فإنه على رأس مئة سنة منها ، لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحدٌ». قاله قبل وفاته بشهر ، واشترط الأصوليُّون في قَبول ذلك منه معرفة معاصرته للنبي ، ﷺ. وقيل: لا يقبل قَوْله بذلك لكونه متهماً بدعوى رتبة يثبتها لنفسه ، وإلى هذا الفرع أشار العراقي مبتدئاً بتعريف الصحابي ؛ فقال:

رَائـي الـنبيَّ مُسْلِمـاً ذُو صُحبـة   وَقيْلَ إنْ طالَـتْ وَلَـمْ يُثـبَّـتِ
وَقـيْلَ مَنْ أقـامَ عـامـاً أو غَـزَا   معـهُ وَذَا لابْـنِ الـمُـسيَّب عَزا.
وَتُـعْـرَفُ الـصُّحْبـةُ باشْتِـهـارٍ أَوْ   تَواتُـرٍ أَوْ قَوْلِ صَاحِـبٍ وَلَـو
قَدِ ادَّعاها وَهْوَ عَدْلٌ قُبلا

في عدالة الصحابة

الفرع الثاني: هو أن الصحابة كلهم عدول باتفاق أهل السنة على ما حكاه ابن عبد البر، وإن دخلوا في الفتنة نظراً إلى ما اشتهر عنهم من المآثر الجميلة، ولقوله تعالى: ﴿**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾ [آل عمران: ١١٠] وقوله تعالى: ﴿**وكَذلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً**..﴾ [البقرة: ١٤٣] إلى آخر الآية. ولقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تَسُبُّوا أصحابي...» إلى آخر الحديث السابق، ولقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ أيضاً: «الله، الله في أصحابي» إلى آخر الحديث السابق قريباً.

وقيل: لا يُحْكَمُ بعدالة من دخل في فتنة من حين مقتل عثمان، رضي الله تعالى عنه، كالجمل، وصِفِّين، إلا بعد البحث عنها، لأن أحد الفريقين مخطىء.

وقيل: القول بالعدالة مختص بما اشتهر منهم، ومَنْ عداهم كسائر الناس ـ والصحيح الأول تحسيناً للظن بهم، وحملاً لمن دَخَلَ في الفتنة على الاجتهاد، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإن أكثره لا يَصِحُّ، وما صح، فله تأويل صحيح. وما أحسن قول عمر بن عبدالعزيز، رحمه الله تعالى: تلك دماء طهر الله منها سيوفنا، فلا نخضب بها ألسنتنا. قال ابن الأنباري: وليس المراد بعدالتهم ثبوت عصمتهم، واستحالة المعصية منهم، بل قبول روايتهم من غير بحث عن عدالتهم، وطلب تزكيتهم ـ وإلى هذا الفرع أشار العراقي بعد الأبيات السابقة بقوله:

....   وَهُمْ عُدُولٌ قيلَ لَا مَنْ دَخَلا
فـي فتنةٍ..............

في المكثرين رواية وفتوى

الفرع الثالث: في المكثرين منهم روايةً ، وفيمن هو أكثر فتوى منهم ، والمكثر من زاد حديثه على ألف ، وهم ستة على الصحيح .

وأكثرهم رواية أبو هُريرة ، لقوله كما في «الصحيحين» : قلت : يا رسول الله! إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه ، قال : «ابسُطْ رداءَكَ» فبسطته ، فغرف بيده؛ ثم قال : «ضُمَّهُ»؛ فضممته ، فما نسيت شيئاً بعد ذلك .

وأكثرهم فتوى عبدالله بن عباس ، لأن النبي ﷺ دعا له؛ فقال : «اللّٰهُمَّ عَلِّمْهُ الكتابَ» وفي لفظ : «اللّٰهُمَّ فَقِّهْهُ في الدين وعَلِّمْه التأويل» وفي آخر : «اللهُمَّ علمه الحكمة وتأويل الكتاب» .

والمكثرون منهم فتوى غير ابن عباس ستة : عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت ، وعائشة ، رضي الله تعالى عن الجميع .

فقد روى أبو هريرة الذي هو أكثرهم رواية خمسة آلاف حديث وثلاث مئة وأربعة وسبعين حديثاً ، ثم يليه ابن عمر ، لأنه روى ألفين وست مئة وثلاثين ، ثم أنس ، لأنه روى ألفين ومئتين وستة وثمانين ، ثم عائشة ، لأنها روت ألفين ومئتين وعشراً ، ثم ابن عباس ، لأنه روى ألفاً وست مئة وستين ، ثم جابر ، لأنه روى ألفاً وخمس مئة وأربعين . وزاد العراقي سابعاً ، وهو أبو سعيد الخدري ، لأنه روى ألفاً ومئة وسبعين وإلى هذا الفرع ، أشار العراقي؛ فقال بعد قوله السابق :

فـي فِتْنَـةٍ والمُكْثِـرونَ سِتَّـهْ   أَنَـسٌ ابـنُ عُمَـرَ الصِّدِّيقَـهْ
البحـرُ جابِـرٌ، أبـو هُـرَيْـرَهْ   أَكْثَـرُهُم وَالبَحْـرُ في الحَقيقَـهْ
أَكْثَرُ فتوى. . . . .

فِيمَنْ يقالُ لَهُمُ : العبادلة

الفرع الرابع: فيمن يقال لهم: العبادلة؛ فإذا اجتمعوا على شيء، قيل: هذا قول العبادلة، وهم: عبدالله بن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، وابن عمرو بن العاص. وجعل بعضهم مكان ابنِ عمرو بن العاص ابنَ مسعود، وهو غير صحيح، وبعضهم زاد عليهم، وبعضهم نقص منهم، وإلى هذا أشار العراقي؛ فقال بعد قوله:

أَكْثَرُ فَتْوى وهْوَ وابْنُ عُمرَا ... وابنُ الزُّبيْرِ وابنُ عَمْرٍو قدْ جرى
علَيهِـمُ بالشُّهــرَةِ العَبادِلَـهْ ... لَيْسَ ابنَ مَسْعُودٍ ولاَ مَنْ شاكَلَهْ

فيمن لهم أتباع في الفقه

الفرع الخامس: فيمن كان من الصحابة لهم أتباع، وأصحاب يقولون برأيه، وهم ثلاثة: ابن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عباس. وإلى هذا أشار العراقي بعد قوله السابق: «ولا مَنْ شاكَلَهْ». فقال:

وهْوَ وزَيْدٌ وابنُ عَبّاسٍ لهُمْ ... في الفِقْهِ أَتْباعٌ يَرَوْنَ قَوْلَهُمْ

فيمن انتهى إليهم العلمُ من الصَّحابةِ

الفرع السادس: فيمن انتهى إليهم العلم من أكابر الصحابة، وهم ستة؛ قال مَسْروق بن الأَجْدع: انتهى علم الصحابة إلى ستة منهم، وهم عمر، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأُبيٌّ بن كعب، وأبو الدَّرْداء، وبعضهم نقل عنه أبا موسى الأشعريَّ مكان أبي الدرداء، والناقل لذلك عنه الشَّعْبِيُّ، ثم قال: إن علم الستة انتهى لابن مسعود، وعلي.

ولا يَقْدَحُ في انتهاء علم الستة إليهما تأخر وفاة كل من زيد، وأبي موسى عنهما، إذ لامانع من انتهاء علم شخص إلى آخر مع بقاء الأول، كما أفاده العراقي، ولأن علياً وابن مسعود كانا مع مسروق بالكوفة؛ فانتهى العلم بها إليهما، بمعنى أن عمدة أهل الكوفة في معرفة علم الصحابة

عليهما ، وإلى هذا أشار العراقي ، بعد قوله السابق: «يَرَوْن قَوْلَهم» - فقال:

وقالَ مسْروقُ انْتَهى العِلْمُ إلى ... سِتَّةِ أَصْحابِ كِبَارٍ نُبَلا
زَيْدٍ أبي الدَّرْدَاءِ مَعْ أُبَـيِّ ... عُمَرَ عَبْدِ اللهِ مَعْ عَلِـيِّ
ثُمَّ انْتَهى لِذَيْنِ وَالبَعْضُ جَعَلْ ... الأَشْعَرِيَّ عَنْ أبي الدَّرْدا بَدَلْ

في عدد الصحابة وطِباقِهم

الفرع السابع: في عدد الصحابة وطِباقِهم ، وقد مَرَّ مستوفى غاية الاستيفاء ، وإليه أشار العراقي بعد قوله السابق: «عن أبي الدَّرْدا بَدَلْ» فقال:

وَالعَدُّ لا يَحْصُرُهُم فَقَدْ ظَهَر ... سَبْعونَ أَلْفاً بِتَبُوكَ وَحَضَرْ
الحَـجَّ أَرْبَعُـونَ أَلْفــاً وقُبِـضْ ... عَـنْ ذَيْـن مَـعْ أَرْبَـعِ آلافٍ تَنِـضّ
وَهُـمْ طِبـاقٌ إنْ يُـرَدْ تَعْديـدُ ... قيـلَ اثْنَتـا عَشْـرَةَ أَوْ تَزيْـدُ

في ترتيبهم في الفضل

الفرع الثامن: في ترتيب الصحابة في الفضل؛ وفي السابقين من هم؟

الأول: قد مر الكلام فيه ، في أن أفضلهم الخلفاء الأربعة على ترتيب الخلافة ، وقد مر عن مالك أنه توقف في التفضيل بين عثمان وعلي ، رضي الله تعالى عنهما ، لكن حكى عنه القاضي عِياض أنه رجع عن الوقف إلى تفضيل عثمان ، وقال القرطبي: هو الأصح ، والمشهور عنه ، كما أنه هو المشهور عند الشافعي ، وأحمد ، والثَّوري وكافة أئمة الحديث ، والفقه ، وكثير من المتكلمين ، وإليه ذهب أبو الحسن الأشْعَرِيّ ، والقاضي أبو بكر الباقِلاّنِـيّ ، لكنهما اختلفا في التفضيل بين الصحابة ، هل هو قطعي الدَّليل؟ أم ظَنِّيُّهُ؟ فالذي مال إليه الأشعري الأول ، والباقِلاّنِـيُّ الثاني . وتقدم الكلام عن كون المسألة اجتهادية أم لا؟

واختلافهما راجع إلى ذلك. فالستة الباقون من العشرة المشهود لهم بالجنة، وقد مروا، فيليهم في الفضل أهل بدر، ثم أهل أحد، ثم أهل الحديبية وهم أهل بيعة الرضوان، الذين نزل فيهم: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. إلخ الآية. وكانوا ألفاً وأربع مئة رجل.

وأما السابقون المشهود لهم بالفضل في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿والسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهاجِرِينَ وَالأَنْصارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] وبقوله تعالى ﴿السَّابِقونَ السَّابِقونَ..﴾ إلخ، وبقوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي مِنكُم مَنْ أَنفَقَ مِنْ قَبلِ الفَتْحِ وقاتَل﴾ [الحديد: ١٠] الآية فقد قال الشعبي وغيره: هم الذين شهدوا بيعة الرضوان. وقال محمد بن كَعْب القُرَظيُّ وغيره: هم أهل بدر. وقال أبو موسى الأَشْعَرِيّ وغيره: هم أهل القِبلَتَيْن الذين صلَّوْا إليهما مع رسول الله، ﷺ، وإلى هذا أشار العراقي بعد قوله السابق: «... أو تزيد» فقال:

والأَفضَلُ الصِّديقُ ثم عُمَرُ ... وبَعدَهُ عثْمانُ وهْوَ الأَكثَرُ
أو فَعَلِيٌّ قَبْلَهُ خُلْفٌ حُكِي ... قُلتُ وقَوْلُ الوَقْفِ جا عَنْ مالِك
فالسِّتةُ الباقونَ فالبَدْرِيَّةُ ... فأُحُدٌ فالبَيْعَةُ المَرضِيَّةُ
قالَ وفَضْلُ السّابقينَ قد ورَدْ ... فقِيل هُمْ وقِيلَ بَدْرِيٌّ وقَدْ
قيلَ بَلْ أَهْلُ القِبْلَتَيْنِ.. ....

في أول من أسلم من الصحابة

الفرع التاسع: فيمن هو أول الصحابة إسلاماً.

فقال ابن عباس وغيره: أولهم إسلاماً أبو بكر الصديق لقوله، رضي الله تعالى عنه، كما في الترمذي: «كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمْ»، ولقوله، ﷺ، لِعمرو بن عَبسة لما سأله؛ من معك على هذا الأمر؟ قال: «حُرٌّ وعَبْد». يعني أبا بكر وبلالاً. رواه مسلم.

وقال جابر وغيره: أولهم إسلاماً علي ابن أبي طالب، لما روي مرفوعاً عن سَلْمان الفارسي، أنه قال: قال ﷺ: «أول هذه الأمةِ وروداً على الحوض أولُهم إسلاماً علي بن أبي طالب». ولقوله، رضي الله تعالى عنه: «صَلَّيْتُ مَع النبيِّ، ﷺ، لا يُصَلِّي معه غيري إلا خديجة». وقال على المنبر: «لَقَدْ صَلَّيْتُ قبلَ أن تُصليَ النّاس سبعاً».

قلت: لعل هذا لم يصح عنه، رضي الله تعالى عنه، لأن الصلاة إنما نزلت ليلة الإسراء، ومعلوم أن أبا بكر إذ ذاك مسلم؛ وقد قيل: إنه سمي الصديق لتصديقه بالإسراء؛ فكيف يصدر هذا من علي، رضي الله تعالى عنه؟! وادعى الحاكم الإجماع على أن علياً هو أول من أسلم، ودعواه مردودة غير مقبولة، قال مَعْمَر عن الزُّهري: أولهم إسلاماً زيد بن حارثة. وقال قَتادة وأبو إسحاق: أول الناس إسلاماً خديجة، أم المؤمنين. وادّعى الثَّعْلَبيُّ الاتفاق على ذلك؛ فقال: الخلاف إنما هو فيمن أسلم بعدها. قال النووي: هذا القول هو الصواب عند جماعة من المحققين. وقال ابن إسحاق: أول من آمن خديجة، ثم علي وهو ابن عشر، ثم زيد، ثم أبو بكر فأظهر إسلامه، ودعا إلى الله سبحانه وتعالى؛ فأسلم بدعائه عثمان، والزبير، وعبدالرحمن بن عَوْف، وسعد بن أبي وَقّاص، وطَلْحة بن عبيدالله، فكان هؤلاء النفر الثمانية أسبق الناس إسلاماً.

قلت: على هذا القول ذهب الشِّنْقِيْطِيُّ في نظمه حين قال:

أولُ الناسِ بالنَّبي اقْتِداءً ... أُمُّ أبنائِهِ الكرامِ الجُدودِ
فعليٌّ ثُمَّ ابنُ حارثةَ الكَلْـ ... ـبِيُّ زيدٌ مولى النَّبيِّ المجيدِ
ثُمَّ إذ آمَنَ الصِّديقُ دَعا النـاسَ ... فجَاءَت عِصَابَةٌ كالفَريدِ
وهْيَ عثمانُ والزُّبَيرُ وابنُ عَوْفٍ ... وطَلْحَةُ بنُ عُبَيْدِ

وقيل: أولهم إسلاماً بلال، لخبر مسلم السابق. قلت: ليس في خبر مسلم دلالة على أسبَقِيَّة بلال في الإسلام لأبي بكر؛ فإن غاية ما في الحديث أنهما معه، عليه الصلاة والسلام، على الإسلام، ولم يبين

أسبَقيَّةٌ لأحدهما على الآخر.

قال ابن الصَّلاح: للجمع بين الأقوال، والأورع أن يقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار، أبو بكر، ومن الصبيان علي، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد، ومن العبيد بلال. وحكي هذا عن أبي حنيفة، رضي الله تعالى عنه. وفي المسألة أقوال أُخر.

وإلى هذا الفرع أشار العراقي بعد قوله السابق: «قيل بل أهل القبلتين...»، فقال:

.... واخْتَلَفْ أيُّهمُ أسْلَمَ قَبْلَ مَنْ سَلَفْ
قِيْلَ أبو بَكْرٍ وقيلَ بلْ عَلِي ومُدَّعي إجْماعِهِ لَم يُقْبَلِ
وقيلَ زَيْدٌ وادَّعى وِفَاقاً بَعْضٌ على خَدِيجَةَ اتِّفاقا

في آخرهم موتاً

الفرع العاشر: فيمن مات منهم آخراً مطلقاً، أو في إحدى النواحي.

أما آخرهم موتاً على الإطلاق؛ فقد مر أنه أبو الطفيل عامر بن وَاثلةَ اللَّيْثي، مات عام مئة على الصحيح، للحديث السابق وقد روي عنه كما في مسلم، أنه قال: «رأيتُ رسول الله ﷺ وما على وجهِ الأرضِ رجلٌ رآه غيري». وقيل: بالكوفة.

وآخرهم موتاً بالمدينة النبوية على ما قال ابن الصَّلاح: السائبُ بن يزيد، أو سَهْل بن سَعْد الساعِديُّ، أو جابر بن عبدالله، وقيل: إن جابراً مات بمكة، والجمهور على الأول.

وقد تأخر عن الثلاثة موتاً بالمدينة محمودُ بن الرَّبيع، مات سنة تسع وتسعين بتقديم التاء فيهما، ومحمود بن لَبيد الأشْهَلِيّ، مات سنة خمس أو ست وتسعين.

وآخر من مات بمكة عبدالله بن عُمر، على أن أبا الطفيل لم يمت

فيها. وقد مات السائب سنة ثمانين أو اثنتين أو ست أو ثمان وثمانين أو إحدى وتسعين أقوال. ومات سهل سنة ثمان وثمانين، وقيل: إحدى وتسعين، ومات جابر سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع أو سبع أو ثمان أو تسع وسبعين والمشهور خامسها. ومات ابن عمر سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين والمشهور ثانيها.

وآخر من مات بالبَصرة -بفتح الموحدة أشهر من كسرها وضمها- أنس ابن مالك؛ مات سنة تسعين أو إحدى أو اثنتين أو ثلاث وتسعين. ورجح النَّوويُّ وغيره آخرها.

وآخر من مات بالكوفة عبدالله بن أبي أوفى الأَسْلَمِيّ؛ مات سنة ست أو سبع أو ثمان وثمانين.

وآخرهم موتاً بالشام عبدالله بن بُسْر - بضم الموحدة ثم سين مهملة - المازنيّ. وقيل: أبو أمامة، والصحيح الأول، مات الأول سنة ثمان وثمانين على المشهور أو ست وتسعين أو مئة. ومات الثاني سنة إحدى أو ست وثمانين. وقيل: إن ابن بسر آخر من مات بحمص. وقيل: آخرهم بدمشق واثِلَةُ بن الأَسْقَع؛ مات سنة ثلاث أو خمس أو ست وثمانين، وقيل: مات بالقدس، وقيل: بحمص.

وآخرهم موتاً بالقدس أبو أُبَيّ - بالتصغير - عبدالله، ويقال له: ابن أم حرام، واختلف في اسم أبيه؛ فقيل: عمر بن قيس وقيل: أُبيّ، وقيل: كَعْب: إنه مات بدمشق. والقدس من مدن فِلَسْطين - بكسر الفاء وفتح اللام وسكون المهملة - وهي ناحية كبيرة وراء الأردن من الشام، فيها عدة مدن كالقُدس والرَّمْلَة وعَسْقَلان، وآخر من مات بالجزيرة التي بين دِجْلة والفُرات، العُرْسُ -بضم العين- ابن عَميرة - بفتحها - الكِنْدِيُّ.

وآخرهم موتاً بمصر عبدالله بن جَزْء وهو الزُّبَيْدِيّ - بالتصغير - مات سنة خمس أو ست أو سبع أو ثمان أو تسع وثمانين والمشهور ثانيها! وقيل: إنه

مات باليمامة ، وقيل: مات بِسَفْطِ القُدور ، وتعرف اليوم بِسَفْطِ أبي تراب بالغَرْبِيَّةِ.

وآخرهم موتاً باليمامة الهِرْماس ـ بكسر الهاء ـ ابن زياد الباهِلِـيّ . وقد روي عن عِكْرمة بن عمار أنه لقيه سنة اثنتين ومئة ، فموته إما فيها أو فيما بعدها. فإن صَحَّ ذلك أشكل بما مر من أن آخرهم موتاً مطلقاً أبو الطُّفَيْل ، وأنه مات سنة مئة على الصحيح .

وآخرهم موتاً ببلاد المغَرب رُوَيْفع بن ثابت الأنصاري ، مات ببرقة ، وقيل: بإفريقية ، وقيل مات بالشام .

وآخرهم موتاً بالبادية سَلَمَةُ بن الأَكْوَع ، مات سنة أربع وسبعين ، وقيل : سنة أربع وستين وقيل : مات بالمدينة المكرمة ، وهو الصحيح .

وآخرهم موتاً بخراسان بُرَيْدة بن الحُصَيْب.

وآخرهم موتاً بالرُّخَّج ـ براء مضمومة ثم خاء مشددة مفتوحة ، وقيل: ساكنة ثم جيم ـ وهي من أعمال سجستان ، العَداء بن خالد بن هوذة .

وبأصبهان النَّابِغَةُ الجَعْدي .

وبالطائف عبدالله بن عباس ، مات فيه سنة ثمان وستين ، وقيل : سنة تسع ، وقيل: سنة سبعين ، رضي الله عنهم أجمعين.

هذا آخر ما لخصته من أحوال الصحابة ، ولعلك لا تجده مجموعاً ملخصاً جامعاً بين النثر والنظم في غير هذا الكتاب ، فادع الله تعالى لملخصه بالعافية والغفران والموت بالمدينة المنورة على الإيمان ، وتوسل في دعائك بأفضل ولد عدنان ، فما صلح أمر ليس واسطة فيه للكريم الحنان المنان ، ثم أَشْرَعُ في تبين حقيقة التابعين ومالهم من الأحوال والطبقات .

فأقول: التابعي ، ويقال: التابع ـ والأول أكثر استعمالاً ـ هو من لقي الصحابي ولو كان أعمى ، ولو كان غير مميز ، واحداً كان الصحابي أو أكثر ، سمع منه اللاقي أم لا. وحده الخطيب: بأنه من صحب الصحابي ولا يكفي اللُّقِيُّ. والأول أصح ، وممن صرح بتصحيحه ابن الصَّلاح والنَّوويُّ ، قال النَّوَوِيُّ: الخلاف فيه كالخلاف الجاري في الصحابي ، والاكتفاء هنا بمجرد اللقاء أولى نظراً إلى مقتضى اللفظين. ورجح القَسْطَلّاني في «المواهب اللدنية» الثاني ، ونصه في خصائص النبي ﷺ: ومنها أنه تثبت الصحبة لمن اجتمع به ﷺ لحظة بخلاف التابعي مع الصحابي ، فلا تثبت إلا بطول الاجتماع معه على الصحيح عند أهل الأصول ، والفرق عِظَمُ مَنْصِبِ النبوة ونورها بمجرد ما يقع بصره على الأعرابي الجِلْفِ ينطق بالحكمة.

وهو فرق واضح في غاية الحسن ، فينبغي اعتماده.

واختلف العلماء في طبقاتهم فعند مسلم في «طبقاته» أنها ثلاثة ، وكذلك عند ابن سعد في «طبقاته» ، وربما بلغ بها أربعاً ، وكونها أربع طبقات هو الذي صرح به الحافظ ابن حَجَر في «تقريب التهذيب» كما يأتي قريباً ، إن شاء الله تعالى. وقال الحاكم: إنهم خمسَ عشرة طبقة. آخرهم من لقي أنس ابن مالك من أهل البصرة ، ومن لقي عبدالله بن أبي أَوْفَى من أهل الكوفة ، ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة ، وأولهم من لقي العشرة المبشرين بالجنة ، وسمع منهم ، ولم يقع هذا الوصف إلا لقيس بن أبي حازِم ، كما نص عليه ابن حِبّان ، وعبد الرحمن بن يوسف ابن خِراش. وقال أبو داود وغيره: إنه لم يسمع من عبدالرحمن بن عَوْف ، وعد الحاكم سعيد بن المسيِّب مع قيس بن أبي حازِم في هذا الوصف ، وهو غلط لأن سعيداً إنما ولد في خلافة عمر بن الخطاب ، فكيف يسمع من أبي بكر ، مع أنه لم يسمع من بعض بقيتهم ، بل قيل: إنه لم يسمع من أحد منهم إلا سعد بن أبي وقاص. هكذا عزا العراقي في «ألفيته»

للحاكم أنهم خمس عشرة طبقة ، فقال مبيناً لتعريف التابعي وطبقاته ، فقال:

وَالتَّابِعُ اللَّاقِي لِمَنْ قَدْ صحِبا ... وَلِلْخَطِيبِ حَدُّهُ أَنْ يَصْحَبا
وَهُمْ طِبَاقٌ قيلَ خَمْسَ عَشْرة ... أَوَّلُهُمْ رُوَاةُ كُلِّ العَشَرَة
وَقَيْسٌ الفَرْدُ بهذا الوَصْفِ ... وَقِيلَ لَمْ يَسْمَعْ مِن ابنِ عَوْف
وَقَوْلُ مَنْ عَدَّ سَعيداً فَغَلَط ... بَلْ قيلَ لَمْ يَسْمَعْ سوى سَعْدٍ فَقَطْ

ولم أر من فَصَّلَ الطبقات الخمس عشرة المعزوة للحاكم.

والذي ذكره ابن حَجَر العَسْقَلاني في «تقريب التهذيب» هو أن عدد طبقات المحدثين جميعاً من عهد الصحابة اثنتا عشرة طبقة. ونصه:

وأما الطبقات:

فالأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم ، وتمييز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية عن غيره.

الثانية: طبقة كبار التابعين كابن المُسَيِّب ، فإذا كان مُخَضْرَماً صرحت بذلك ، ويأتي ، إن شاء الله تعالى ، إيضاح المخضرم .

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين.

الرابعة: طبقة تليها جلُّ روايتهم عن كبار التابعين كالزُّهري وقتادة .

الخامسة: الطبقة الصغرى ، منهم الذين رأوا الواحد والاثنين ، ولم يثبت لبعضهم السماع من أحد الصحابة كالأعمش .

السادسة: طبقة عاصروا الخامسة ، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج .

السابعة: كبار أتباع التابعين ، كمالك والثوري .

الثامنة: الطبقة الوسطى منهم ، كابن عيينة وابن عُلَيَّة .

التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين ، كيزيد بن هارون ، والشافعي ، وأبي داود الطَّيَالِسيّ ، وعبد الرزاق .

العاشرة: كبار الآخذين لمس تبع الأتباع، ممن لم يلق التابعين، كأحمد بن حَنْبل .

الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك كالذُّهْلي والبُخاري .

الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذي ، وألحقت بها باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً ، كبعض شيوخ النسائي .

وذكرت وفاة من عرفت سنة وفاته منهم ؛ فإن كان من الأولى والثانية فهم قبل المئة ، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المئة ، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهم بعد المئتين ؛ ومن ندر عن ذلك بَيَّنْتُهُ .

هذا حاصل ما ذكره من الطبقات ، وهو مستوفى غاية الاستيفاء . فانظر الطبقات الخمس عشرة التي ذكرها الحاكم في التابعين وحدهم كيف تصورها . هذا التقسيم لم يذكر لهم إلا أربع طبقات ، وذكر طبقة معاصرة للرابعة من طبقات التابعين ، لكن لم يحصل لها لقاء لأحد من الصحابة .

أفضل التابعين

وقد اختلف العلماء في أفضل التابعين ، فعند الإمام أحمد وابن المَدينيّ وأهل المدينة أن أفضلهم سَعيد بن المُسَيَّب ، ورُوي عن أحمد أيضاً أن أفضلهم قَيْس بن أبي حازِم ، وقيل: أفضلهم أبو عثمان النَّهْدِيّ ، ومَسْروق ابن الأَجْدع ، وأفضلهم عند أهل البصرة الحسن البصري ، وعند أهل الكوفة أُوَيْس القَرَنيُّ . وهذا التفضيل حكاه ابن الصَّلاح عن أبي عبد الله بن خُفَيْف واستحسنه . لكن قال العراقي : الصحيح ، والصواب ما

ذهب إليه أهل الكوفة ، لحديث مسلم ، عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ خيْـر التابعين رَجُلٌ يُقال له: أُوَيْسٌ وبه بياض ، فمروهُ فَلْيَسْتَغْفِرْ لكم» قال: فهذا الحديث قاطع النزاع. وأما تفضيل أحمد لابن المسيِّب وغيره فلعله لم يبلغه الحديث ، أو لم يصح عنده ، أو أراد بالأفضلية الأفضلية في العلم لا الخيرية عند الله تعالى.

هذا حكم ذكورهم .

وأما نساؤهم فعند إياس بن معاوية أفضلهن حَفْصة بنت سِيرين وحدها ، وعند أبي بكر بن داود حَفْصَة وعَمْرَة بنت عبدالرحمن ، وتليهما أم الدَّرْداء الصغرى ، واسمها هُجيمة ويقال: جُهيمة لا الكبرى ، فتلك صحابية واسمها خيرة. وإلى هذا أشار العراقي بعد قوله السابق «لم يسمع سوى سعد فقط» فقال:

لكنـــهُ الأفضـــلُ عـــنْـدَ أحمدا ... وعَنهُ قَـيْـسٌ وسِـــواهُ ورَدا
وفَضَّلَ الحســـنَ أهلُ البَـصـرَة ... والقَرني أوَيْســـاً أهـــلُ الكُوفَة
وفـــي نِســـاءِ التّـابعيـــنَ الأبْـدا ... حَـفْـصَـةُ مَـع عَـمْـرَةَ أمِّ الدَّرْدا

الفقهاء السبعة

من كبار التابعين فقهاء المدينة السبعة الذين كانوا يُنْتَهَى إلى قولهم وإفتائهم ، فلا يحكي قاض في مسألة حتى يتفقوا على الحكم فيها ، وهم «سَعيدُ بن المُسيِّب ، وعُروة بن الزُّبير ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وخارجةُ بن ثابت الأنصاري ، وسليمانُ بن يسار الهِلاليُّ ، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود». فهذه ستة متفق عليها. واختلف في السابع فقيل: أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام ، وقيل: أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عَوْف ، وقيل: سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب. وبلغ بهم يحيى بن سعيد اثني عشر فنقص وزاد؛ فقال: فقهاء المدينة اثنا عشر؛ سَعيد بن المُسيِّب ، وأبو سَلَمة ، والقاسم بن محمد ، وسالم ، وحمزة ، وزيد ، وعبيد الله ، وبلال بن عبدالله بن عمر ، وأبانُ بن عثمان بن عفان ،

وقَبيصَةُ بن ذُؤيْب ، وخارجَةُ وإسماعيل ابنا زيد بن ثابت. وإلى السبعة الأولين أشار العراقي بعد قوله السابق: «أم الدردا» ، فقال:

وفـي الكِبـارِ الفُـقَهـاءُ السَّبعَـةُ   خـارجَـةُ القاسِمُ ثُـمَّ عُـرْوَةُ.
ثُـمَّ سلَيْمَـانُ عُبَيْـدُ اللهِ   سعيدُ والسَّـابعُ ذو اشتِباه.
أمـا أبُـو سَلَمَـةٍ أَو سالِمُ   أَو فأَبـو بَـكْـرٍ خِـلَافٌ قائِـمُ

المُخَضْرَمونَ

ثم اعلم أن من التابعين مَنْ يُسَمَّوْنَ المخضرمين كما مر. والصحيحُ أن المخضرم هو الذي أدرك الجاهليةَ والإسلامَ؛ ولم يُرَ في خبر قَطُّ أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ولا رأوه ، سواء أسلموا في حياته أو بعد موته ، وليسوا أصحابه باتفاق أهل الحديث ، وفتح الراء فيهم أشهد من كسرها ، وما حكاه الحاكم عن بعض مشايخه في اشتقاقه من أن أهل الجاهلية ممن أسلم ، ولم يهاجر ، كانوا يُخضرمُون آذان الإبل ، أي يقطعونها لتكونَ علامةً لإسلامهم إن أُغير عليهم أو حُوربوا؛ مُحتَمَلٌ لهما ، فالفتح من أجل أنهم خُضْرموا ، أي قُطِعوا عن نُظَرائِهم بما ذُكر ، فهم مَفْعولون؛ والكسر من أجل أنهم خَضْرموا آذان الإبل فهم فاعلون.

وقال صاحب «المحكم»: رجلٌ مخضرَمٌ إذا كان نِصْفُ عُمُرِهِ في الجاهلية ونصفُ عمره في الإسلام. ورجل مُخضرَمٌ أدرك الجاهلية والإسلام. وقال ابن حبان: الرَّجُلُ إذا كان له في الكفر ستون سنةً ، وفي الإسلام ستون يُدعى مخضرَماً.

ومقتضى عدم اشتراطهما نفي الصحبة أن حَكيم بن حِزام وشبهه مخضرمٌ ، وليس كذلك في الاصطلاح ، لأن المخضرم هو المتردد بين الطبقتين لا يُدْرَى من أيتهما هو ، وهذا هو مدلول الخَضْرَمَةِ لغة. فقد قال صاحب «المحكم»: رجل مخضرَمٌ ، ناقص الحسب ، وقيل: الدَّعِـيُّ ، وقيل: مَنْ لا يُعْرَفُ أبواه ، وقيل: من أبوه أبيض وهو أسود ، وقيل: من ولدته السَّراري. وقال هو أيضاً والجَوْهَرِيُّ: لحم مخضرم؛ لا يدري أمن

ذكر هو أو أنثى؟ فكذلك المخضرمون مترددون بين الصحابة والتابعين لعدم اللُّقِيِّ ، وهم كثيرون ، منهم سُوَيْد بن غَفَلَة - بالتحريك - وأبو عمرو بن جابر ، وعُمر بن مَيْمون الأَوْدِيُّ ، والأسود بن يزيد النَّخَعِيّ ، والأسود بن هلال المُحارِبيّ وقد بلغ بهم مُسلم بن الحجاج عشرين ، ومُغُلْطاي مئة ، وإلى هذا أشار العراقي بعد قوله السابق: «خلاف قائم» فقال:

والـمُـدْرِكـونَ جاهِـلِيَّـةً فسَـمْ مخَـضْـرمـينَ كَسُـوَيدٍ في أُمَـمْ

الغلط في عَدِّ مَنْ ليس من طبقة فيها

ومما يستحق الذكر هنا والتنبيه عليه ، ما قد يقع لأهل الطباق من عد التابعي في تابعي التابعين ، وعكس ذلك ، وهو عد بعض تابع التابعين في التابعين ، وكذلك عدّ بعضِهم بعضَ الصحابة في التابعين. وعكس ذلك ، وهو عد بعض التابعين في الصحابة. فهذه أربعة أنواع تقع من أهل الطِّباق ، وهي فاسدة قطعاً.

الأول: الذي هو عد بعض التابعين في تابعيهم ، مثل أبي الزِّناد عبدالله ابن ذَكْوان ، وهشام بن عُروة ، وموسى بن عُقبة؛ فإنهم تابعيون مع أنهم معدودون عند أكثر الناس في أتباع التابعين.

والثاني: الذي هو عد بعض تابعي التابعين في التابعين ، مثل إبراهيم ابن سُوَيْد النَّخَعِي ، وسعيد ، وواصل ابني عبدالرحيم البصري.

والثالث: وهو عد بعض الصحابة في التابعين يقع لأحد أمرين: إما لأجل الغلط لا غير؛ وإما لكون الصحابي من صغار الصحابة ، يقارب التابعين في أن روايته أو جُلَّها عن الصحابة. فالأول: كالنعمان وسويد ابني مُقَرِّنٍ المُزَني؛ فإنهما صحابيان معروفان من جملة المهاجرين ، مع أن الحاكم عدهما غلطاً في الإخوة من التابعين. والثاني: مثل يوسف بن عبدالله بن سلام ، ومحمود بن لَبيد؛ فقد عدهما مسلم وابن سعد في التابعين.

والرابع: الذي هو عدّ بعض التابعين في الصحابة ، كعبد الرحمن بن غَنْم الأشعري؛ فقد عده محمد بن الربيع الجيزي في الصحابة مع أنه تابعي ، وإلى هذا أشار العراقي ، فقال:

وَقَـدْ يُعَـدُّ في الـطِّبـاقِ الـتَّـابِـعُ   في تَابِـعَـيْهِـم إذْ يَكُـونُ الشَّـائِـعُ
الـحَـمْـلَ عَنـهـمْ كَأَبي الـزِّنَـادِ   وَالـعَـكْسُ جَاءَ وَهْـوَ ذُو فَسَـادِ
وَقَـدْ يُعَـدُّ تابِـعِـيّاً صَاحِـبُ   كَابْـنَـيْ مُقَـرِّنٍ وَمَـنْ يُقَـارِبُ

فائدتان

الأولى: قال البُلْقِيني : أول التابعين موتاً أبو زيد مَعْمر بن زيد ، مات بخراسان ، وقيل: بأذربيجان سنة ثلاثين ، وآخرهم موتاً خَلَفُ بن خليفة. مات سنة ثمانين ومئة.

الثانية: مما يُلْغَزُ به: تابعي ، يقول: قال رسول الله ﷺ كذا ، وحديثه مسند لا مرسل ، ويحتج به من غير خلاف ، وذلك مثل التَّنُوخِيّ ، رسول هِرَقْل؛ فإنه مع كونه تابعيّاً اتفاقاً محكوم لما سمعه بالاتصال لا بالإرسال ، ولا خلاف في الاحتجاج به؛ فإن محل كون قول التابعي مرسلاً ما لم يسمع من النبي ﷺ وهو كافر ، ثم أسلم بعد موته ، أو قبله ولم يره ، ثم حدث عنه بما سمع منه ، كما وقع للتنوخي هذا ، وذلك لأننا إنما رددنا المرسل لجهالة الواسطة ، وهي هنا مفقودة.

وهذا عكس ما مر في محمد بن أبي بكر وأضرابه ممن رأى النبي ﷺ ، وهو غير مميز؛ فإنه على القول بأنه صحابي حديثه من قبيل مراسيل كبار التابعين ، لا من قبيل مراسيل الصحابة. ويلغز به ، فيقال: صحابي حديثه مرسل لا يقبله من يقبل مراسيل الصحابة وهذا قد قدمته في أول بحث الصحابة ، ولكن أعدته جمعاً للنظائر تتميماً للفائدة.

وهذا آخر الكلام على ما أردت ذكره في المقدمة ، وأشرع في المقصود بعون الصمد الحي الودود ، فأقول: لا بد قبل الشروع في

المقصود من الإتيان بشيء يسير من السيرة النبوية ، وإن كان علماء أهل التآليف فيها ، تكفلوا بها ، وأتوا في تآليفهم فيها بما لايقبل الزيادة ، وكادت سيرته ﷺ تحصر.

نبذة من السيرة النبوية

وها أنا أذكر منها نبذة مختصرة ، تبركاً بالإتيان بها في أول الكتاب ، ولأن بعض العلماء قال: إن ذاته ﷺ الشريفة هي موضوع علم الحديث روايةً من حيث إنه نبي ، وموضوع الفن لا بد من معرفته وتعريفه ، وإن كان هو ﷺ معروفاً عند جميع المسلمين ، ولكن أذكر ما أَذْكُرُهُ تيمناً بسيرة أسعد الخلق ﷺ ثم بعد ما أذكر منها أذكر شيئاً من تعريف البخاري ، صاحب هذا التأليف المقصود كشف خباياه ، فأقول:

اعلم أن أول ما خلق الله من شيء على ما أخرجه عبدالرزاق بسنده عن جابر ، رضي الله تعالى عنه نور النبي ﷺ من نوره ، فجعل ذلك النور يدور بالقدرة حيث شاء الله تعالى ، ولم يكن في ذلك الوقت لوحٌ ، ولا قلمٌ ، ولا جنةٌ ، ولا نارٌ ، ولا سماءٌ ، ولا أرضٌ ، ولا شيءٌ من الأشياء؛ فلما أراد الله أن يخلقَ الخَلْقَ ، قسم ذلك النور أربعة أجزاء.. إلخ الحديث الطويل ، وقد نقلناه مُسْتَوْفى في كتابنا «الفتوحات الربانية» في الرسالة العاشرة.

ثم لما خلق الله آدم ، جعل ذلك النور المحمدي في جبينه ، وصار من ذلك الوقت كلما حملت زوجة بولد يكون جَدّاً له ، عليه الصلاة والسلام ، ينتقل ذلك النور إلى جبينها ، وإذا وُلِدَ ذلك المولودُ انتقل إلى جبينه إلى أن ولد ﷺ ، ولأجل هذا أخرج أبو نُعَيْم ، والخَرائِطِيُّ وابن عساكر ، عن ابن عباس ، قال:

لما خَرَجَ عبدالمطلب بابنه عبدالله ليزوجه ، مَرَّ به على كاهنة من قبالة؛ قد قرأت الكتب ، يقال لها: فاطمة بنت مر الخَثْعَمِيّة ، فرأت نور النبوة في وجه عبدالله؛ فقالت له: لك مثل الإبل التي نحرت عنك ، وقع

علي الآن ، لما رأت في وجهه من نور النبوة ، ورجت أن تحمل بهذا النبي الكريم ﷺ ثم خرج به حتى أتى به وهب بن عبد مناف بن زُهْرة ، وهو يومئذ سيد بني زهرة نسباً وشرفاً ، فزوجه ابنته آمنة ، وهي يومئذٍ أفضل امرأة في قريش نسباً ، وموضِعاً ، فزعموا أنه دخل عليها حين مَلَكَها مكانه ، فوقع عليها يوم الاثنين في شعب أبي طالب ، عند الجَمْرة ، فحملت برسول الله ﷺ ثم خرج من عندها ، فأتى المرأة التي عرضت عليه ما عَرَضَتْ ، فقال لها: ما لك لا تَعْرِضين علي اليوم ما عرضت علي بالأمس؟ فقالت: فارقك النور الذي كان معك بالأمس ، فليس لي بك اليوم حاجة ، إنما أردت أن يكون النور فيّ ، فأبى الله إلا أن يجعله حيث شاء. وفي رواية عن ابن عباس: أن المرأة من بني أسد بن عبد العُزّى ، واسمها قَتِيلة أو رَقيقة بنت نَوْفَل ، وفي هذه الرواية أنه أجابها بقوله:

أَمّا الحَرَامُ فَالمَمَاتُ دُونَهُ   وَالحِلُّ لا حِلَّ فَأَسْتَبِينَهُ
فَكَيْفَ بِالأَمْرِ الذي تَبْغِينَهُ   يَحْمِي الكَرِيمُ عِرْضَهُ ودِينَهُ

ولأجل هذا النور ، سجد رئيس فِيَلَة أَبْرهة ـ الذي كان لا يسجُدُ لأبرهة ـ لعبد المطلب لما نظر في وجهه. وفي النُّطْقِ المفهوم أنه قال له: السلام على النور الذي في ظهرك يا عبدالمطلب.

وقد اتفق أهل العلم بالأنساب والأخبار ، وسائر العلماء بالأمصار ، على رفع نسبه إلى عدنان ، واختلفوا اختلافاً كثيراً ، فيما بين عدنان وإسماعيل ، وفيما بين إبراهيم ونوح ، عليهما الصلاة والسلام. وقد جمع في «فتح الباري» أكثر من عشرة أقوال. ولأجل الاضطراب الشديد والخلاف أعْرَضتُ عن سياق النسب بين عدنان وإسماعيل.

وقد روي في «مسند الفردوس» أنه ﷺ كان إذا انتسب لم يجاوز مَعدِّ ابن عدنان ثم يمسك ، ويقول: «كذب النسابون» مرتين أو ثلاثاً ، لكن قال السُّهَيْلِيُّ: الأصحُّ في هذا الحديث أنه من قول ابن مسعود. وقال غيره: كان ابن مسعود إذا قرأ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُم قَوْمِ

نوحٍ وعادٍ وثمودَ والَّذينَ مِنْ بَعْدِهِم لا يَعْلَمُهُم إلا اللهُ﴾ [إبراهيم: ٩].
قال: كذب النسابون يعني أنهم يدَّعون علم الأنساب، والله تعالى نفى علمها عن العباد. وروي عن عمر أنه قال: إنما ينتسب إلى عدنان، وما فوقه لا يُدرى ما هو. وروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: بينَ عدنان، وإسماعيل ثلاثون أباً لا يعرفون. وروي عن عروة بن الزبير أنه قال: ما وجدنا أحداً يعرف بعد عدنان. وسئل مالك عن الرجل يرفع نسبه إلى آدم فكره ذلك، وقال: من أخبره بذلك؟ وروي ذلك عنه في رفع نسب الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام؛ فالذي ينبغي الإعراض عنه.

والنسب المتفق عليه هو أنه محمد بن عبدالله الذبيح بن عبد المطلب، واسمه شيبة الحمد على الصحيح. قيل: سمي به لأنه ولد وفي رأسه شيبة، وقيل: اسمه عامر، وكنيته أبو الحارث بابن له هو أكبر أولاده. وإنما قيل له: عبدالمطلب، لأن أباه هاشماً قال لأخيه المطلب وهو بمكة حيث أدركته الوفاة: أدرك عبدَك بيثرب؛ فمن ثَم سُمِّيَ عبدَالمطلب. وقيل: إن عمَّه المطلب جاء به إلى مكة رديفه وهو بهيئة بَذَّة؛ فكان يُسأل عنه، فيقول: هو عبدي حياء أن يقول: هو ابن أخي. فلما أدخله وأحسن حاله، أظهر أنه ابن أخيه؛ فلذلك قيل له: عبدُالمطلب. وهو أوَّل من خضب بالسواد من العرب، وعاش مئة وأربعين سنة. وأمه سلمى بنت عمرو بن زيد من بني عدي بن النجار. وعبد المطلب، ابن هاشم، واسمه عمرو، وإنما قيل له: هاشم، لأنه كان يهشِمُ الثريدَ لقومه في الجدب، وفي ذلك قال الشاعر:

عَمرو العُلى هَشَم الثَّريدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

وهاشم بن عبد مناف، واسمه المغيرة، ابن قُصي، بضم القاف تصغير قَصي، أي: بعيد سمي بذلك، لأنه تقصى مع أمه فاطمة بنت سعد من بني عُذرة، ونشأ مع أخواله مِن كلب في باديتهم، واسمه زيد. وقيل: يزيد، وكان يُدعى مجمعاً، لأنه جمع القبائل من قريش حين انصرافه إليها. وفيه يقول الشاعر:

أبوكم قُصَيٌّ كان يُدْعى مُجمِّعاً به جمَّع اللهُ القَبائِلَ مِن فِهْرِ

وذلك حين اشترى قُصي من خاله أبي غبشان ـ بضم المعجمة وسكون الموحدة ـ واسمه المحرِّش «باسم الفاعل» ابن حُليل «بالتصغير» ابن عمرو ابن لحي ، أخو أم قصي ، حُبّى ـ بضم المهملة وتشديد الموحدة مع الإمالة ـ إمرة البيت بأذوادٍ من الإبل ، وقيل : بزِقِّ خمر ، وكان في عقله شيء فخدعه. وجمع بطون بني فِهر ، وحارب خُزاعة حتى أخرجهم من مكة ، وغلب على أمر البيت ، وشرع لقريش السقاية والرِّفادة ؛ فكان يصنع الطعام أيامَ مِنى ، والحياض للماء ، فيُطعم الحجيج ويسقيهم ، وهو الذي عَمَّرَ دار الندوة بمكة ، فإذا وقع لقريش شيء ، اجتمعوا فيها ، وعقدوه بها. وكون اسم أمه حُبّى هو الذي في «الفتح» ، وما مَرَّ من تسميتها فاطمة لابن عبد البر ، وهو (ابن كلاب) واسمه حكيم ، وقيل : عروة. وكلاب إما منقول من المصدر الذي في معنى المكالبة ، نحو كالبت العدو مكالبة ، وإما من الكلاب جمع كلب ، لأنهم يريدون الكثرة كما تَسَمَّوْا بسباع. وسئل أعرابي ؛ لمَ تسمون أبناءَكم بشر الأسماء ، نحو كلب وذئب ، وعبيدكم بأحسن الأسماء نحو مرزوق ورباح؟ فقال : إنما نسمي أبناءنا لأعدائنا ، وعبيدنا لأنفسنا ، يريدون أن الأبناء عدةٌ للأعداء ، وسهام في نحورهم ، فاختاروا لهم هذه الأسماء. وهو (ابن مرة ابن كعب) وهو أول من جمع العروبة ، وكانت تجتمع إليه قريش في هذا اليوم ، فَيَخْطُبُهم ويذكرهم بمبعث النبي ـ ﷺ ـ ويُعلمهم بأنه من ولده ، ويأمرهم باتباعه ، والإيمان به ، ويُنشد في ذلك أبياتاً منها :

ولـيتـني شَاهِـدٌ فَحْـوَاء دَعْـوَتِـهِ حِينَ الـعشيرة تَبْغي الحَقّ خِذلانـا

وهو «ابن لؤي» تصغير اللأي بوزن العصي ، وهو الثور الوحشي «بن غالب بن فهر» واسمه قريش وإليه تنسب قريش ، فما كان فوقه ، فكناني لا قرشي ، على الصحيح ، ويأتي ما في ذلك من الخلاف. وهو «ابن مالك بن النضر» واسمه قيس «ابن كنانة بن خُزيمة» تصغير «خزمة» بن

مدركة واسمه عمرو «بن إلياس» بكسر الهمزة في قول وبفتحها في قول ، ضد الرجاء ، واللام فيه للتعريف ، والهمزة للوصل قال السهيلي : وهذا أصح . وهو أول من أهدى البُدْنَ إلى البيت الحرام . ويُذْكَرُ أنه كان يسمع في صلبه تلبية النبي - ﷺ - بالحج . وهو «ابن مضر» ؛هو أول من سَنَّ الحُداء للابل ، وكان من أحسن الناس صوتاً . وهو بضم الميم وفتح الضاد ، يقال: إنه سُمِّي به ، لأنه كان مولعاً بشرب اللبن الماضر ، أي: الحامض؛ وفيه نظر ، لأنه يستدعي أنه كان له اسم غيره قبل أن يتصف بهذه الصفة . نعم ، ويمكن أن يكون هذا اشتقاقه ، ولا يلزم أن يكون متصفاً به حالة التسمية . وهو «ابن نزار» بكسر النون من النزر وهو القليل . قيل: لأنه لما ولد ، ونظر أبوه إلى نور محمد ﷺ بين عينيه فرح فرحاً شديداً ، وأطعم ، وقال: إن هذا كلَّه نزر في حق هذا المولود ، فسمي نزاراً لذلك . وهو «ابن معد بن عدنان» .

قال ابن دِحْية : أجمع العلماءُ -والإجماعُ حجة- على أن رسول الله ﷺ إنما انتسب إلى عدنان ولم يتجاوره .

وروى الطبراني ، بإسناد جيد ، عن عائشة ، قالت: «استقام نسبُ الناس إلى مَعَدِّ بن عدنان» . وروى ابن سعد من حديث عمرو بن العاص ، بإسناد فيه ضعف ، مرفوعاً «أنا محمد بن عبدالله» وانتسب حتى بلغ النضر بن كِنانة قال: فمن قال غير ذلك فقد كذب . وروى ابنُ حبيب في «تاريخه» عن ابن عباس ، قال: «كان عدنان ومعد وربيعة ومضر ، وخزيمة ، وأسد ، على ملة إبراهيم فلا تذكروهم إلا بخير» وروى الزبير ابن بكار من وجه آخر عن ابن عباس : «لا تسبوا مُضَرَ ، فإنه كان قد أسلم» . هذا نسبُه ـ عليه الصلاة والسلام ـ المتفق عليه من جهة الأب . أما من جهة الأم ، فأمه آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زُهرة بن كلاب إلى آخر النسب الشريف الزهرية ، تزوَّجها عبدالله بن عبد المطلب ، وهو ابن ثلاثين سنة . وقيل : كان يومئذ ابن خمس وعشرين سنة .

خرج به أبوه عبدالمطلب إلى وهب بن عبد مناف ، فزوجه ابنته كما مر ، وقيل: كانت آمنة في حِجر عمها وهب بن عبد مناف ، فأتاه عبدالمطلب ، فخطب إليه ابنته هالة لنفسه ، وخطب على ابنه عبدالله ابنة أخيه آمنة ، فزوجه ، وزوج ابنه في مجلس واحد ، فولدت آمنة لعبدالله رسول الله ﷺ. وولدت هالة لعبد المطلب حمزة.

والمشهور عند أهل النسب أن زهرة اسم الرجل ، وشذ ابن قتيبة ، فزعم أنه اسم امرأته ، وأن ولدها غلب عليهم النسب إليها ، وهو مردود بقول إمام أهل النسب هشام بن الكَلبي : إن اسم زهرة المغيرة ، فإن ثبت قول ابن قتيبة ، فالمغيرة اسم الأب ، وزهرة اسم امرأته ، فنسب أولادهما إلى أمهم ، ثم غلب ذلك حتى ظن أن زهرة اسم الأب ، فقيل: زهرة بن كلاب ، وزُهرة بضم الزاي بلا خلاف ، فهو ﷺ قرشي الأب والأم. وفي صحيح البخاري عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لم يكن بطنٌ من قريش إلا وله فيه قرابة».

ما يُقال فيمن يقال له: قرشي وعلى اشتقاق التسمية

وها أنا أذكر ما قيل فيمن يقال: إنه قرشي ، وما ورد من الخلاف في معنى قريش.

ففي قريش أربعة أقوال.

أحدها: أنهم ولد النضر بن كنانة ، وبذلك جزم أبو عبيدة أخرجه ابن سعد ، وروي عن هشام بن الكلبي عن أبيه: كان سكان مكة يزعمون أنهم قريش دون سائر بني النضر حتى رحلوا إلى النبي ﷺ ، فسألوه عن قريش فقال: «من ولد النضر بن كنانة».

وقيل: إن قريشاً هم ولد فِهر بن مالك بن النضر ، وهو قول الأكثر ، وبه جزم مصعب ، قال: ومن لم يلده فِهر ، فليس بقرشي ، وإنما هو كناني ، يعني مما فوقه.

وقيل: أول من نسب إلى قريش قُصي بن كلاب. فروى ابن سعد: أن عبدالله بن مروان سأل محمد بن جبير، متى سميت قريش قريشاً؟ قال: حين اجتمعت إلى الحرم بعد تفرقها، قال: ما سمعت بهذا، ولكن سمعت أن قُصياً كان يقال له: القرشي، ولم يسمِّ أحد قريشاً قبله. وروى ابن سعد من طريق المقداد: لما فرغ قُصي من نفي خُزاعة من الحرم، تجمعت إليه قريش، فَسُمِّيَتْ يومئذ قريشاً لحال تجمعها. وحكى الزبير ابن بكار عن عمه مصعب: أن أول من تسمَّى قريشاً قريشُ بن بدر بن مخلد ابن النضر بن كِنانة، وكان دليلَ بني كنانة في حروبهم، فكان يُقال: قدمت عير قُريش، فسميت قريش به قريشاً، وأبوه صاحب بدر الموضع المعروف.

واختلف في اشتقاق قريش على عشرة أقوال، فقيل: من التقرش وهو التجمع، وذلك إما لتجمعهم على قصي كما مر، أو لأن الجد الأعلى جاء في ثوب واحد متجمعاً فيه فسمي قريشاً. وقيل: لتجمعهم للتجارة؛ فهذه ثلاثة أقوال على أنه من التجمع. وقيل: من التقرش، وهو أخذ الشيء أولاً فأولاً، وقال المُطرزي: سميت قريش بدابة في البحر هي سيدة دواب البحر، وكذلك قريش سادة الناس. قال صاحب «المحكم»: قريش دابة في البحر، ما تدع دابة في البحر إلا أكلتها، فجميع الدواب تخافها، قال الشاعر:

وقُرَيْشٌ هِيَ الَّتي تَسْكُنُ البَحْـ ... ـرَ بها سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشَا
تَأْكُلُ الغَثَّ والسَّمينَ وَلاَ تَتْـ ... ـرُكُ فيه لِذي جَنَاحَيْنِ رِيشَا
هكذا في البِلادِ حَيُّ قُرَيْشٍ ... يَأْكُلُونَ البِلادَ أَكْلاً كَميشَا
وَلَهُمْ آخِرَ الزَّمَانِ نَبِيٌّ ... يُكْثِرُ القَتلَ فيهم والخُمُوشَا

قال في «الفتح»: الذي سمعته من أفواه أهل البحر، القِرش بكسر القاف، وسكون الراء، لكن البيت المذكور شاهد صحيح، فلعله من

تغيير العامة ، فإن البيت الأخير من الأبيات المذكورة يدل على أنه من شعر الجاهلية ، ثم ظهر لي أنه من مصغر القِرش الذي بكسر القاف.

وقد أخرج البيهقي عن ابن عباس ، قال: قريش ـ تصغير قرش ـ وهي دابة في البحر ، لا تمر بشيء من غث أو سمين إلا أكلته.

وقيل: سمي قريشاً لأنه كان يقرش عن خَلة الناس وحاجتهم ، ويسُدُّها ، والتقريش: هو التفتيش.

وقيل: سموا بذلك لمعرفتهم بالطعان ، والتقريش وقع الأسِنة ، وقيل : التقرش : التنزه عن رذائل الأمور.

وقيل: هو من أقرشت الشجة ، إذا صدعت العظمَ ولم تهشمه. وقيل : أقرش بكذا: إذا سعى به. وقيل : غير ذلك. ولله در القائل:

وَنِسْبَةُ عِزٍّ هاشِمٌ مِنْ أُصُولِهَا وَمَحتِدُهَا المرضيُّ أكْرَمُ مَحْتِدِ
سَمَتْ رُتْبَةً علياءَ أعْظِمْ بِقَدْرِهَا وَلَم تَسْمُ إلا بالنَّبيِّ مُحمَّدِ

وعِزُّ قريش إنما هو منه ﷺ كما قال الشاعر:

وكَمْ أبٍ قَدْ عَلا بابنٍ ذُرَى حَسَبٍ كَمَا عَلَتْ برسولِ اللهِ عَدْنَانُ

وقد أخرج مسلم من حديث واثلة مرفوعاً: «إن الله اصطفى كِنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى من كِنانة قريشاً ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم».

وروى الترمذي ـ وقال: حديث حسن ـ عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله خلق الخلق فجعلني من خير فرقهم ، وخير الفريقين ، ثم تخير القبائل ، فجعلني في خير قبيلةٍ ، ثم تخير البيوت فجعلني في خير بيوتهم ، فأنا خيرهم نفساً ، وخيرهم بيتاً» أي: أصلاً.

وروى الطبراني عن ابن عمر قال: «إن الله اختار خلقه فاختار منهم بني آدم ، ثم اختار منهم العرب ، ثم اختارني من العرب ، فلم أزل خياراً من خيار ألا من أحب العرب فبحبي أَحَبَّهُم ، ومن أبغض العرب فببغضي أبغَضَهُمْ».

واعلم أنـه ، ﷺ ، لم يزل ينتقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات إلى أن وُلِدَ ، فقد روى ابن سعد ، وابن عساكر عن هشام بن محمد بن السائب الكلبي عن أبيه ، قال: كانت للنبي ﷺ خمس مئة أم ، فمـا وجـدت فيهن سِفاحاً ، ولا شيئاً مما كان في أمر الجاهلية. وروى الـطبـراني في «الأوسط» ، وأبـو نعيم ، وابن عسـاكـر عن علي بن أبي طالب ، أن النبي ﷺ ، قال: «خرجتُ من نكاح ولم أخرج من سِفاح ، من لدن آدم إلى أن ولدني أبي وأمي ، لم يصبني من سفاح الجاهلية شيء».

وروى أبو نعيم ، عن ابن عباس مرفوعاً: «لم يلتق أبواي قطُّ على سفـاح؛ لم يزل الله ينقلني من الأصلاب الطيبة إلى الأرحام الطاهرة ، مصفى مهذباً ، حتى لا تتشعب شعبتان إلا كنت في خيرهما».

وروى البزار عنه في قوله تعالى: ﴿**وتقلبك في الساجدين**﴾ قال: من نبي إلى نبي حتى أخْرَجْتُك نبياً. وروى عنه أبو نعيم أيضاً في الآية أنه قال: «ما زال النبي ﷺ ، يتقلَّبُ في أصلاب الأنبياء حتى ولدته أمه».

وعن جعفر بن محمد عن أبيه في قوله تعالى: ﴿**لَقد جاءَكُم رَسُولٌ منْ أنْفُسِكُمْ**﴾ [التوبة: ١٢٨] قال: لم يُصبه شيء من ولادة الجاهلية ، قال: وقال النبي ﷺ؛ «خرجت من نِكاح غير سِفاح». وروى ابن مردويه عن أنس قال: قرأ رسـول الله ﷺ ﴿**لقـد جاءكم رسول من أنْفَسِكُمْ**﴾ بفتح الفاء. وقال: أنا أنفسكم نسباً وصهراً وحسباً ، ليس من آبائي من لدن آدم سفـاح كلنـا نكـاح ، وفي «الدلائل» لأبي نعيم ، وأخرجه الطبراني في

«الأوسط» ، عن عائشة ، عنه ﷺ ، عن جبريل قال: قَلَّبتُ مشارقَ الأرض ومغاربها؛ فلم أر رجلاً أفضلَ من محمد ، ولم أر بني أبٍ أفضلَ من بني هاشم. قال الحافظ شيخ الإسلام ابن حجر: لوائح الصحة ظاهرة على صفحات هذا المتن. وفي البخاري عن أبي هريرة ، قال ﷺ: «بُعِثْتُ من خير قرون بني آدم قرناً فقرناً حتى كنت من القرن الذي كنت فيه».

موت والده عبدالله

ولما تم مِنْ حمله عليه الصلاة والسلام شهران ، توفي أبوه عبدالله ، وقيل: توفي وهو في المهد ، وقيل: وهو ابن شهرين ، وقيل: ابن سبعة ، وقيل: ابن ثمانية وعشرين شهراً ، والمشهور الأول.

وكان عبدالله قد رجع ضعيفاً مع قريش لما رجعوا من تجارتهم ، ومرُّوا بالمدينة فتخلف عند أخواله بني عدي بن النجار ، فأقام عندهم مريضاً شهراً ، فلما قَدِمَ أصحابهُ مكة سألهم عبدالمطلب عنه ، فقالوا: خلفناه مريضاً ، فبعث إليه أخاه الحارث ، فوجده قد توفي ، ودُفِنَ في دار التابعة. وقيل: إنه خرج إلى المدينة يمتارُ التمر لأبيه. وقيل: خرج إليها زائراً لأخواله. وقيل: دفن بالأبواء. ورَثَتْه زوجته آمنة فقالت:

عَفا جانِبُ البطحاءِ مِن آل هاشمٍ ... وجاوَرَ لحداً خارجاً في الغماغم
دعته المنايا دعوةً فأجابها ... وما تَرَكَتْ في الناس مثلَ ابن هاشم
عَشِيَّةَ راحوا يحملون سريره ... تعاوره أصحابُه في التزاحم
فإن تَكُ غالته المنايا وريبها ... فقد كان مِعطاءً كثيرَ التراحم

وقيل لجعفر الصادق: لِمَ يُتِّمَ النبي ﷺ من أبويه؟ قال: لئلا يكون عليه حق لمخلوق ، نقله أبو حيان في «البحر».

قلت: ولئلا ينسب شيء من أخلاقه السنية إلى أنها من تعليم البشر وتأديبهم.

مدة الحمل به ومحل ولادته
صلى الله عليه وسلم

واختلف في مدة الحمل به ، فقيل: تسعة أشهر ، وقيل: عشرة ، وقيل: ثمانية ، وقيل: سبعة ، وقيل: ستة. وولد عليه الصلاة والسلام ، في الدار التي كانت لمحمد بن يوسف أخي الحجاج ، ويقال: بالشعب.

عام ولادته صلى الله عليه وسلم

واختلف في عام ولادته ، ﷺ ، فالأكثرون على أنه عام الفيل ، ومن العلماء من حكى الاتفاق عليه ، وقال: كل قول يخالفه وَهْمٌ. والمشهور أنه وُلِدَ بعد الفيل بخمسين يوماً ، وإليه ذهب السهيلي في جماعة ، وقيل: بعدها بخمسة وخمسين يوماً ، وإليه ذهب الدمياطي في آخرين ، وقيل: بشهر ، وقيل: بأربعين يوماً ، وقيل: بعد الفيل بعشر سنين ، وقيل: قبل الفيل بخمس عشرة سنة ، وقيل: غير ذلك. والمشهور أنه بعد الفيل؛ لأن قصة الفيل كانت توطئة لنبوته ، وتقدمة لظهوره وبعثته ، وإلا أصحاب الفيل كانوا نصارى أهل كتاب ، وكان دينهم خيراً من دين أهل مكة إذ ذاك؛ لأنهم كانوا عُبادَ أوثان ، فنصرهم الله تعالى على أهل الكتاب نصراً لا صنع للبشر فيه ، إرهاصاً وتقدمة للنبي الذي خرج من مكة ، عليه الصلاة والسلام.

قلت: ولأجل كون قضية أصحاب الفيل إرهاصاً له ، ﷺ ، سلط الله الحَجاج على الكعبة فخربها ، ولم يَحْدُثْ فيه شيء ، وذلك لأن الإرهاص إنما يحتاج إليه قبلَ ظهوره ، عليه الصلاة والسلام؛ وأما بعد أن ظهر ، وتأكدت نبوته بالدلائل القطعية ، فلا حاجة إلى شيء من ذلك ، كما أنه تعالى في آخر الزمان يُسلِّط عليها ذا السويقتين ، رجل من الحبشة ، ينقضها ويرميها في اليم حجراً حجراً ، كما في الحديث الصحيح.

الشهر الذي وُلِدَ فيه

واختلف في الشهر الذي ولد فيه ، والمشهور أنه ولد في ربيع الأول وهو قول جمهور العلماء. ونقل ابن الجوزي الاتفاق عليه. وفيه نظر فقد قيل: في صفر ، وقيل: في ربيع الآخر ، وقيل: في رجب ، ولا يصح ، وقيل: في رمضان ، ونقل عن ابن عمر ، بإسناد لا يصح ، وهو موافق لمن قال: إن آمنة حملت به في أيام التشريق. وأغرب من قال: ولد في عاشوراء.

في أي يوم من الشهر ولد

واختلف أيضاً في أي يوم وُلِدَ من الشهر ، فقيل: إنه غير معين ، إنما ولد يوم الاثنين من ربيع الأول من غير تعيين؛ والجمهورُ على أنه معين منه ، فقيل: لليلتين خلتا منه ، وقيل: لثمان خلت منه ، وهو اختيارُ أكثر أهل الحديث ، وأكثر من له معرفة بهذا الشأن ، وقيل: لعشر خلت منه ، وقيل: لاثنتي عشر ، وقيل: لسبع عشرة ، وقيل: لثمان عشرة ، وقيل: لثمان بقين منه ، وهذان القولان الأخيران غير صحيحين عمن حكيا عنه. والمشهور من هذا الخلاف أنهُ ولد ثاني عشر ربيع الأول ، وإنما كانت ولادته ﷺ في شهر ربيع الأول ، ولم تكن في شيء من الأشهر ذوات الشرف ، لأنه ﷺ لا يتشرف بالزمان ، وإنما يتشرَّف به الزمان والمكان؛ فلو وُلِدَ في شهر من الشهور المشرفة ، كرمضان وذي الحجة والمحرم ورجب ، لتوهم أنه تشرَّف بها؛ فجعل الله تعالى مولده ، عليه الصلاة والسلام في غيرها ، ليظهر عنايته به ، وكرامته عليه ، وإذا كان يوم الجمعة الذي خلق فيه آدم خص بساعة لا يصادفها عبد مسلم ، يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه إياه ، فما بالك بالساعة التي ولد فيها سيد المُرسلين عليه الصلاة والسلام.

اليوم الذي ولد فيه

واختلف في اليوم الذي ولد فيه ، والصحيح أنه يوم الاثنين ؛ فقد روى مسلم عن أبي قتادة الأنصاري «أنه ﷺ سئل عن صيام يوم الاثنين : فقال : ذلك يَوْم وُلِدْتُ فيه ، وأُنْزِلَتْ علَـيَّ فيه النُّبوَّة» وهذا يدل على أنه عليه الصلاة والسلام ، ولد نهاراً .

وفي «المسند» عن ابن عباس قال: ولد ﷺ يوم الاثنين ، وخرج مهاجراً من مكة إلى المدينة يوم الاثنين ، واستنبىء يوم الاثنين ، ودخل المدينة يوم الاثنين ، ورفع الحجر يوم الاثنين .

وكذا فتحُ مكة ، ونزول سورة المائدة يوم الاثنين ، وقد روي أنه ولد يوم الاثنين ، عند طلوع الفجر؛ فقد روى أبو بكر بن أبي شيبة ، وأخرجه أبو نعيم في «الدلائل» ، بسند فيه ضعف ، عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: كان بمر الظهران راهب يسمى عيصى من أهل الشام ، وكان يقول: يُوشِك أن يُوْلَد فيكم يا أهل مكة مولود تدينُ له العرب ، ويملك العجم ، هذا زمانهُ ، فكان لا يُولد بمكة مولود إلا يسأل عنه ، فلما كان صبيحة اليوم الذي ولد فيه رسول الله ﷺ خرج عبدُالمطلب حتى أتى عيصى ، فناداه فأشرف عليه ، فقال له: كن أباه؛ فقد وُلِدَ ذلك المولود الذي كنتُ أحدثكم عنه يوم الاثنين ، ويُبعث يوم الاثنين ، ويموت يوم الاثنين ، قال: وُلِدَ لي الليلة مع الصبح مولود ، قال: فما سميته؟ قال: محمداً ، قال: والله لقد كنت أشتهي أن يكون هذا المولودُ فيكم أهلَ هذا البيت بثلاث خصال تعرفه ، فقد أتى علي منها طلع نجمه البارحة ، وأنه وُلِدَ اليوم ، وأن اسمه محمد .

وقيل: كان مولده عليه الصلاة والسلام ، عند الغَفْرِ ، وهي ثلاثة أنجم صغار ينزلها القمر ، وهو مولد النبيين ، ووافق ذلك من الشهور الشمسية نيسان ، وهو برج الحمل ، وكان لعشرين مضت منه .

ولم يجعل الله تبارك وتعالى في يوم الاثنين يوم مولده ﷺ من التكاليف ما جعل في يوم الجمعة المخلوق فيه آدم من الجمعة والخطبة إكراماً لنبيه ﷺ بالتخفيف عن أمته عناية بوجوده، قال تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ [الأنبياء: ١٠٧] من جملة ذلك عدم التكليف.

على أنه ولد ليلاً

وقيل: إنه ﷺ وُلِدَ ليلاً، فروى الحاكم عن عائشة قالت: كان بمكة يهودي يتّـجر فيها، فلما كانت الليلة التي ولد فيها رسول الله ﷺ قال: يا معشر قريش، هل وُلِدَ فيكم الليلة مولود؟ قالوا: نعم. قال: ولد الليلة نبي هذه الأمة الأخيرة، بين كتفيه علامة فيها شعرات متواترات، كأنها عَرْفُ فرس؛ فخرجوا باليهودي حتى أدخلوه على أمه، فقالوا: أخرجي لنا ابنك، فأخرجته، وكشفوا عن ظهره، فرأى تلك الشامة، فوقع اليهودي مغشياً عليه. فلما أفاق قالوا: مالك ويلك، قال: ذهبت والله النبوة من بني إسرائيل.

قال بدرالدين الزركشي: الصحيح أن ولادته كانت نهاراً، وأما ما روي من تدلي النجوم، فضعفه ابن دحية لاقتضائه أن الولادة ليلاً، قال: وهذا لا يصلح أن يكون تعليلاً؛ فإن زمان النبوة صالح للخوارق، ويجوز أن تسقط النجوم نهاراً.

قلت: لا يحكم ببطلان الأحاديث إلا بدليلٍ قاطع على بطلانها، وتدلي النجوم ليلة ولادته ويكون هو عليه الصلاة والسلام إنما يُولد نهاراً تقدمة على ولادته ممكن غيرُ مُنافٍ لولادته نهاراً على ما هو الصحيح.

فضل ليلة المولد على ليلة القدر

وعلى القول بأنه ﷺ وُلِدَ ليلاً؛ فهل ليلة ولادته أفضل أم ليلة القدر؟

والجواب: أن ليلة مولده عليه الصلاة والسلام، أفضلُ من ليلة القدر لثلاثة وجوه.

الأول: هو أن ليلة المولد ليلة ظهوره ، عليه الصلاة والسلام ، وليلة القدر معطاة له ، وما شرُف بظهور ذات المشرف من أجله أشرفُ مما شرف بسبب ما أُعطيه ، ولا نزاع في ذلك؛ فكانت ليلة المولد بهذا الاعتبار أفضل.

الثاني: أن ليلة القدر شرفت بنزول الملائكة فيها ، وليلة المولد شرفت بظهوره ، ﷺ فيها؛ ومن شرفت به ليلة المولد أفضل ممن شرفت بهم ليلة القدر على ما هو المرتضى عند أهل السنة ، فتكون ليلةُ المولد أفضل ، مع أن ليلة القدر شرفت بنزولهم فيها ، وليلة المولد شرفت بوجوده وظهوره فيها ، وبين النزول والوجود فرق ظاهر.

الثالث: أن ليلة القدر وقع التَّفضُّلُ بها على أمة محمد ، ﷺ ، وليلة المولد وقع التفضل بها على سائر الموجودات؛ فقد بعثه الله تعالى رحمة للعالمين ، فعمت به النعمة على جميع الخلائق؛ فكانت ليلة المولد أعم نفعاً ، فكانت أفضل ، فرحم الله تعالى من قال:

يَقُولُ لَنا لِسَانُ الحَالِ مِنْهُ ... وقَوْلُ الحَقِّ يَعْذُبُ للسَّميعِ
فَوَجْهي والزَّمانُ وشَهرُ وضْعِي ... رَبيعٌ في ربيعٍ في ربيعِ

إرضاعه صلى الله تعالى عليه وسلم

ولما ولد ، عليه الصلاة والسلام ، كان أول من أرضعته ثويبة ، أمة أبي لهب ، ولما بشرته بولادته ، عليه الصلاة والسلام ، عتقها. وفي الأحاديث الصحاح أن أبا لهب رؤي في النوم ، فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: في النار إلا أنه خفف عني كل ليلة اثنين ، وأمص من بين أصبعي هاتين ماء ، وأشار إلى النُّقرة التي بين الإبهام والسبابة ، وذلك بإعتاقي لثويبة ، عندما بشرتني بولادة النبي ، ﷺ ، وإرضاعها له.

قال ابن الجزري: فإذا كان هذا أبو لهب الكافر الذي نزل القرآن بذمه جوزيَ بفرحه بمولد النبي ، ﷺ ، فما حالُ الموحد من أمته الذي يُسَرُّ

بمولده ، ويبذُلُ ما تصل إليه قدرته في محبته ، عليه الصلاة والسلام ، لعمري إنما يكون جزاؤه من الله الكريم أن يدخله بفضله جنات النعيم.

قلت: ولأجل هذا المعنى ما زال المسلمون يُعظِّمون المولد الشريف ، جاعلين له عيداً أعظم من كل عيد ، وهو حقيقٌ بذلك وجدير.

وأرضعت ثويبة معه ، ﷺ ، حمزة بن عبدالمطلب ، وأبا سلمة بن عبدالأسد ، وكان النبي ، ﷺ ، يُكرمها ، وكانت تدخل عليه.بعد أن تزوج خديجة ، فكانت خديجة تُكرمها ، وكان يبعث إليها من المدينة بكسوة وصلة إلى أن ماتت بعد فتح خيبر فبلغته ، ﷺ ، وفاتها؛ فسأل عن ولدها مسروح الذي أرضعته بلبنه ، فقيل له: قد مات ، ثم سأل عن قرابتها ، فقيل له: لم يبق منهم أحد. ثم بعد ثويبة كان استرضاعه في بني سعد بن بكر ، أرضعته حليمة بنت أبي ذؤيب السعدية وما رأته حليمة من الخوارق من يوم أرضعته شهير كثير جداً ، من دَرِّ شارفها ، ونطق أتانها ، وخِصب غنمها ، وكثرة لبنها ، وغير ذلك مما لا يُحصى ، وكانت تقول في ترقيصها له عليه الصلاة والسلام.

يا ربِّ إذ أعطيتَه فأبْقِهِ
وأَعْلِهِ إلى العُلى وأرقِهِ
وادْحَضْ أَباطيلَ العِدا بحَقِّهِ

وكانت الشيماء أخته من الرضاعة تقول.

هذا أَخٌ لي لَمْ تَلِدْه أُمِّي ولَيس مِنْ نَسلِ أبي وعَمِّي
فديته مِنْ مخولٍ مُعِمٍّ فأَنْمِهِ اللهُمَّ فِيما تَنْمي

رد حليمة له إلى أمه
صلى الله عليه وسلم

وأخبار إرضاع حليمة له شهيرة ، ثم ردته حليمة إلى أمه بعد خمس سنين ويومين من مولده ، وذلك سنة ستٍّ من عام الفيل. ولما بلغ ستَّ سنين خرجت به أمه إلى أخواله بني عدي بن النجار بالمدينة تزورهم ،

ومعه أم أيمن ، فنزلت به دار التبابعة ، فأقامت عندهم شهراً ، فكان ﷺ يذكر أموراً كانت في مقامه ذلك ، ونظر إلى الدار ، فقال: ها هنا نزلت بي أمي ، وأحسنتُ العوم في بئر بني عدي بن النجار ، وكان قوم من اليهود يختلفون ، ينظرون إلي ، فقالت أم أيمن: سمعت أحدهم يقول: هو نبي هذه الأمة ، وهذه دار هجرته ، فوعيت ذلك كله من كلامهم ، ثم رجعت به أمه إلى مكة ، فلما كانت بالأبواء توفيت.

موت أمه آمنة
صلى الله تعالى عليه وسلم

قالت أسماء بنت رهم عن أمها: شهدت آمنة أمَّ النبي ﷺ في علتها التي ماتت فيها ، ومحمد ﷺ عند رأسها، وهو ابن خمس سنين ، فنظرت إلى وجهه فقالت:

بـارَكَ ربِّي فيـكَ مِـن غُـلام ... يا ابنَ الـذي من حَوْمَـةِ الحمـام
تبـايعـوا في الـمـلك الـنـعـام ... فُودِيَ غَداةَ الضَّـربِ بالسِّهـامِ
بمـائـةٍ مِـن إبـلٍ سَـوَام ... إن صَحَّ ما أبصـرتُ في المَنَـامِ
فأنْت مبعـوثٌ إلـى الأنـامِ ... مِن عنـد ذي الجـلالِ والإكـرامِ
تُبـعَـثُ في الحِـلِّ وفـي الحَـرام ... تُبْعَثُ في التحقيق والإسـلام
دين أبيكَ البَـرِّ إبـراهـامِ ... فالله أنـهـاك عن الأَصْـنـامِ
أن لا تواليها مع الأقوامِ

ثم قالت: كُلُّ حي ميت ، وكُلُّ جديد بال ، وكُلُّ كثير يفنى ، وأنا ميتة ، وذكري باق ، وقد تركتُ خيراً ، وولدتُ طهراً ، ثم ماتت ، وكنا نسمع نوحَ الجن عليها ، فحفظنا من ذلك هذه الأبيات:

نَبْـكـي الـفَـتـاةَ البَـرَّةَ الأمينَـهْ ... ذاتَ الـجَـمـال العَفَّـةَ الـرَّزينَـهْ
زوجَـةَ عبـدِ الله والـقَـرينـهْ ... أُم نبـيِّ اللهِ ذي الـسَّـكـينـهْ
وصـاحِـبِ الـمـنبـرِ بالـمَـدينـهْ ... صارت لدى حَضـرتـهـا رَهـينَـهْ

وكونها ماتت بالأبواء ، وهو ابنُ ست سنين ، هو الصحيح ، وقيل: ماتت وهو ابن أربع ، وقيل خمس ، وقيل: سبع ، وقيل: تسع ، وقيل: اثنتي عشرة سنة وشهر ، أو عشرة أيام ، وقيل: ماتت بشعب أبي ذئب بالحَجُون. وفي «القاموس»: ودار رائعة بمكة فيها مدفن آمنة أم النبي ﷺ.

وكانت أمُّ أيمن بَركةُ دايتَه ، وحاضِنته بعد موت أمه ، وكان عليه الصلاة والسلام يقول لها: أنتِ أُمي بعد أمي.

موت جده عبدالمطلب

ثم لما بلغ ثمان سنين أو ثمانياً وشهراً وعشرة أيام ، أو تسع سنين ، أو عشراً على الخلاف ، مات جده عبدالمطلب ، وله عشرة ومائة سنة ، وقيل: مائة وأربعون سنة. وكفله بعده أبو طالب ، واسمه عبد مناف ، وكان عبدالمطلب قد أوصاه بذلك ، لكونه شقيق عبدالله ، فصار في حجر عمه أبي طالب ، وكان يحبه حتى إذا بلغ خمس عشرة سنة انفرد بنفسه.

قصة بحيرى الراهب

ولما بلغ ﷺ اثنتي عشرة سنة ، أو ثلاث عشرة ، خرج في تجارة مع عمه أبي طالب ، حتى بلغ بصرى ، فرآه بحيرى الراهب ـ بفتح الموحدة ، وكسر الحاء ، بعدها ياء ، ثم راء وألف مقصورة ـ واسمه جرجيس ، فعرفه بصفته ، فقال: وهو آخذ بيده: هذا سيدُ العالمين ، هذا يبعثه الله رحمةً للعالمين ، فقيل له: فما علمك بذلك؟ قال: إنَّكم حين أشرفتم به من العقبة ، لم يبق شجر ولا حجرٌ إلا وخر ساجداً ، ولا يسجدان إلا لنبي ، وإني أُعرفُه بخاتم النبوة في أسفَل من غُضرُوف كتفه مثلَ التفاحة ، وإنا نجده في كتبنا ، وسأل أبا طالب أن يردَّه خوفاً عليه من اليهود. والحديث أخرجه ابن أبي شيبة وفيه: أنه ، عليه الصلاة والسلام ، أقبل وعليه غمامة تظله ، وعند البيهقي ، وأبي نعيم: أن بحيرى رآه وهو في صومعته في الركب حين أقبلوا ، وغمامة بيضاء تظله من بين القوم ، ثم أقبلوا حتى نزلوا بظل شجرة قريباً منه ، فنظر إلى الغمامة حين أظلت

الشجرة ، وتهصرت أغصان الشجرة على رسول الله ﷺ ، حتى استظل تحتها. . . . . الحديث. وفيه أن بحيرى قام واحتضنه ، وأنه جعل يسأله عن أشياء من حاله ، من نومه ، وهيئته ، وأموره ، ورسول الله ﷺ يخبره ، فيوافق ذلك ما عنده من صفته ، ورأى خاتم النبوة بين كتفيه على موضعه من صفته التي عنده. وخرج الترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه: أن في هذه السفرة أقبل سبعة من الروم يقصِدُون قتله ﷺ ، فاستقبلهم بحيرى؛ فقال: ما جاء بكم؟ قالوا: إن هذا النبي خارج في هذا الشهر ، ولم يبق طريق إلا بعث إليها بأناس ، قال: أفرأيتم أمراً أراد الله أن يقضيه ، هل يستطيع أحد من الناس رده؟ قالوا: لا ، قال: فبايعوا ، وأقاموا معه ، وردَّه أبـو طالب ، وبعث معه أبو بكر بلالا. وضعف الذهبي هذا الحديث ، لقـوله في آخره: «وبعث معه أبوبكر بلالا ، فإن أبا بكر إذ ذاك لم يكن متـأهلاً ولا اشترى بلالا. قال ابن حجر في «الإصابة»: الحديث رجاله ثقـات: وليس فيه ما ينكر سوى هذه اللفظة ، فتحمل على أنها مدرجة مقتطعة من حديث آخر ، وهماً من أحد رواته.

قصة نسطورا الراهب

ثم خرج ﷺ ، ومعه ميسرة ، غلام خديجة ابنة خويلد بن أسد ، في تجارة لها ، حتى بلغ سوق بصرى ، أو سوق حباشة ، وله إذ ذاك خمس وعشرون سنة ، لأربع عشرة ليلة ، بقيت من ذي الحجة ، فنزل تحت ظل شجرة ، فقال نسطورا الراهب: ما نزل تحت ظل هذه الشجرة إلا نبي ، وفي رواية: بعد عيسى. وكان ميسرة يرى في الهاجرة ملكين يُظلانه من الشمس ، ولما رجعوا إلى مكة في ساعة الظهيرة ، وخديجة في عِلِّيَةٍ لها ، فرأت رسول الله ﷺ ، وهو على بعيره ، وملكان يُظللان عليه. أخرجه أبو نعيم.

وتزوج ﷺ بعد ذلك بشهرين وخمسة وعشرين يوماً ـ وقيل: سنة إحدى وعشـرين ، وقيل: سنـة ثلاثين ـ خديجـة ، وكانت تُدعى في الجاهلية

بالطاهرة. وقد استوفينا ترجمتها ، وتزويجه بها في كتاب بدء الوحي من هذا الكتاب ، ثم شهد رسول الله ، ﷺ ، بنيان الكعبة ، وتراضت قريش بحكمه في موضع الحجر بعد ذلك بعشر سنين ، وذلك سنة ثلاث وثلاثين ، وقال محمد بن جبير: بنيت الكعبة على رأس خمس وعشرين من عام الفيل ، وقيل: بل كان بين بنيان الكعبة ، ومبعث النبي ﷺ خمس سنين.

وقت البعثة

ولما بلغ رسول الله ﷺ أربعين سنة ، وقيل: وأربعين يوماً ، وقيل: وعشرة أيام ، وقيل: وشهرين ، يوم الاثنين ، لسبع عشرة ، خلت من رمضان ، وقيل: لسبع ، وقيل: لأربع وعشرين ليلة. وقال ابن عبد البر: يوم الاثنين ، لثمان من ربيع الأول ، سنة إحدى وأربعين من الفيل. وقيل: في أول ربيع ، بعثه الله تعالى رحمة للعالمين ، ورسولاً إلى كافة الناس أجمعين ، وقولُ بعض العلماء تنبأه الله تعالى ، وهو ابن أربعين ، المراد به بعثه وإرساله للناس ، لا أصل النبوة ، لأنه ، ﷺ ، كان نبياً وآدم منجدلٌ في طينته ، وولد نبياً ، وقد حررنا ذلك في أول «الفتوحات الربانية».

ولما أوحى الله إليه ، عليه الصلاة والسلام ، أسرَّ أمره ثلاث سنين أو نحوها. ثم أمره عز وجل بإظهار دينه ، والدعاء إليه ، فأظهره بعد ثلاث سنين من مبعثه. وأخرج ابن عبدالبر ، وأحمد بن حنبل عن الشعبي قال: أُنـزلت عليه النبوة ، وهو ابن أربعين سنة . فقرن بنبوته إسرافيل ، عليه السلام ، فكان يعلمه الكلمة والشيء ، ولم ينزل عليه القرآن على لسانه ، فلما مضت ثلاث سنين ، قرن بنبوته ، ﷺ ، جبريل ، عليه الصلاة والسلام ، فنزل القرآن على لسانه عشرين سنة.

ولما دعا قومه إلى دين الله تعالى لم يبعدوا منه ، ولم يردوا عليه حتى ذكر آلهتهم ، وعابها ، وكان ذلك في سنة أربع ، فأجمعوا على خلافه ، وعداوته إلا من عصمه الله تعالى منهم بالإسلام.

وحَدَبَ عليه عَمُّه أبو طالب ، ومنعه ، وقام دونه ، واشتدت العداوةُ ، وتذامرت قريش على تعذيب من أسلم ، وافتتانه ، ومنع الله رسوله بعمه أبي طالب ، وبني هاشم ، غير أبي لهب ، وبني المطلب؛ واجتمعت قريش ، وطلبت من أبي طالب أن يسلم لهم النبي ، ﷺ ، فقال لهم: حين تروح الإبل ، فإن حنت ناقة على غير فصيلها ، دفعته لكم ، وقال:

والله لَنْ يَصِلوا إليكَ بجَمعهِمْ ... حَتى أُوَسَّدَ في التُّراب دَفينَا
فاصْدَعْ بأمرِكَ ما عليكَ غَضاضةٌ ... وابشِرْ وَقَرَّ بذاكَ مِنْكَ عُيونا
ودَعَوْتني وزَعَمْتَ أنك ناصحي ... ولَقد صَدَقْتَ وكُنْتَ ثَمَّ أمينا
وعَرَضْتَ ديناً لا مَحالَة أنَّه ... مِنْ خَيرِ أديانِ البَرِيَّةِ دِينا

وحاصرت قريش النبي ، ﷺ ، وأهل بيته بني هاشم ، ومعهم بنو المطلب في الشعب بعد المبعث لست سنين ، فمكثوا في ذلك الحصار ثلاث سنين ، وخرجوا منه في أول سنة خمسين من عام الفيل. وتوفي أبو طالب بعد ذلك بستة أشهر ، وتوفيت خديجةُ بعده بثلاثة أيام ، وقيل: بسبعة ، وقيل: بشهر وخمسة أيام ، وتوفي أبو طالب ، وهو ابن بضع وثمانين سنة ، وتوفيت خديجة وهي بنت خمس وستين سنة؛ فكان مكثُها مع النبي ﷺ خمساً وعشرين سنة. وتوالت على النبي ، ﷺ ، مصيبتان بوفاة عمه ، ووفاة خديجة. وقد استوفينا في كتاب الاستسقاء ما قيل في أبي طالب ، حيث جاء ذكره هناك وكان أبو طالب قد أسلم ولده علياً إلى رسول الله ، ﷺ ، وذلك أن قريشاً أصابتهم أزمةٌ شديدة ، وكان أبو طالب ذا عيال كثير ، فقال النبي ، عليه الصلاة والسلام ، لِعمه العباس ، وكان من أيسر بني هاشم: يا عباس ، إن أخاك أبا طالب كثير العيال ، فانطلق بنا ، فلنخفف عنه من عياله ، فقال: نَعَمْ ، فانطلقا حتى أتيا أبا طالب وقالا له: إنا نُريد أن نخفف من عيالك حتَّى يكشِفَ الله عن الناس ما هم فيه ، فقال لهما أبو طالب: إذا تركتما لي عقيلاً فاصنعا ما شئتما ، فأخذ رسول الله ، ﷺ ، علياً ، وضمه إليه ، وأخذ العباس جعفراً وضمه إليه ، ولم يزل علي

مع رسول الله ، ﷺ ، إلى أن بعثه الله تعالى وآمن به ، وإلى أن زوجه ابنته ، فاطمة الزهراء ، ولم تمت خديجة فيما ذكره ابن إسحاق وغيره إلا بعد الإسراء ، وبعد أن صلت الفريضة مع رسول الله ، ﷺ.

ولما توفي أبو طالب وخديجة ، خَرَجَ رسول الله ﷺ إلى الطائف ، ومعه زيدُ بنُ حارثة ، يطلب منهم المنَعَةَ ، فأقام عندهم شهراً ، ولم يجد فيهم خيراً ، ثم رجع إلى مكة في جوار المطعم بن عدي ، وكان ذلك سنة إحدى وخمسين من الفيل . وكان بين الإسراء واليوم الذي هاجر فيه النبيُّ ، ﷺ ، إلى المدينة سنة وشهران ، وكان مكثُه ، ﷺ ، بمكة بعد مبعثه صابراً على أذى قريش ، وتكذيبهم له ، داعياً إلى الله تعالى إلى أن أُذِنَ له في الهجرة إلى المدينة ، وذلك بعد أن بايعه وجُوْهُ الأوس والخزرج ، بالعقبة ، على أن يُؤووه وينصروه ، حتى يُبَلِّغَ عن الله تعالى رسالته ، ويُقاتِلَ من عانده ، وخالفه ، فهاجر إلى المدينة ، وكانت بيعة العقبة أواسط أيام التشريق في ذي الحجة .

مخرجه إلى المدينة

وكان مخرج النبي ﷺ إلى المدينة بعد العَقَبَة بشهرين وليال ، كما قال ابن إسحاق ، وابن عبدالبر ، وقال الحاكم : بثلاثة أشهر أو قريباً منها ، وخرج لهلال ربيع الأول من مكة ، وقدم المدينة لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول ، قال في «الفتح» : وعلى هذا خروجه كان يوم الخميس ، وقال الحاكم : إن خروجه كان يوم الاثنين ، ودخوله المدينة كان يوم الاثنين . ويجمع بينهما بأن خروجه من مكة كان يوم الخميس ، وخروجه من الغار كان ليلة الاثنين ، لأنه أقام فيه ثلاث ليال ، ليلة الجمعة ، وليلة السبت ، وليلة الأحد ، وخرج أثناء ليلة الاثنين ، وأمره جبريل أن يستصحِبَ معه أبا بكر ، ولم يرافقه غيره من أصحابه فيها ، وكان يخدمهما في ذلك السفر عامرُ بن فهيرة . وحديث هجرتهما أخرجه البخاريُّ وغيره .

مكثه بمكة بعد البعثة

وكان مكثه بمكة بعد أن بعثه الله تعالى ثلاث عشرة سنة ، وقيل : عشر سنين ، وقيل : خمس عشرة سنة ، والأول أشهر قال صرمة :

ثَوى في قُريشٍ بِضْعَ عَشرة حِجَةً يُذَكِّرُ لَو يلْقى صَديقاً مُوافياً

قدومه المدينة

وكان عند هجرته ابن ثلاث وخمسين سنة ، وقدم المدينة يوم الاثنين على الصحيح قريباً من نصف النهار في الضحى الأعلى ، لاثنتي عشرة ليلة خَلَتْ من ربيع الأول ، وكان عامر بن فُهيرة مولى أبي بكر الصديق يرعى عليهما مِنْحَةً مِن غنم ، فيُريحها عليهما حين تذهب ساعة من العشاء لياليهما في الغار ، فيبيتان على رِسْلٍ ـ وهو لبن ـ منحتهما ، وكان أبو بكر ، رضي الله تعالى عنه ، استأجر عبدالله بن الأُرَيْقط دليلاً ، وهو على دين كفار قريش ، ودفعا إليه راحلتيهما ، وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال ، فأتاهما براحلتيهما صُبْحَ ثلاث ، ولم يُعرف له إسلام ، وانطلق معهم الدليل هذا وعامر بن فُهيرة ، وكان عبدالله بن أبي بكر يبيت عندهما لياليهما في الغار ، ويأتيهما بما تتحدث به كفار قريش ، ويُدْلِجُ من عندهما بِسَحَرٍ ، ويكون كبائت بمكة ، ونزلا عند قدومهما المدينة على أبي قَيْس كُلثوم بن الهِدْم بن امرىء القيس في حديث عمرو بن عوف ، فأقاما عنده أربعة أيام ، وقيل : بل كان نزوله في بني عمرو بـن عوف على أبي خَيْثَمة ، والأول أكثر ، فأقام رسول الله ﷺ في بني عمرو بـن عوف يوم الاثنين ، والثلاثاء ، والخميس ، وأسس مسجدهم ، وخرج يوم الجمعة منتقلاً إلى المدينة ، حتى مر ببني سالم لوقت الجمعة ، فصلاها بهم في بطن الوادي ، وهي أول جمعة جمعها رسول الله ﷺ بالمدينة ، ثم ركب ناقته لا يحركها ، ويقول : دعوها فإنها مأمورة ، فمشت حتى بركت في موضع مسجده الذي أنزله الله فيه في بني النجار ، فنزل عشية الجمعة سنة ثلاث وخمسين من عام الفيل ، وأُرِّخَ التاريخ من مَقْدِمه

المدينة في زمان عمر بن الخطاب ، رضي الله تعالى عنه ، آخى بين المهاجرين والأنصار بعد مقدمه بخمسة أشهر ، ونزل عند أبي أيوب الأنصاري ، ولم يزل عنده حتى بنى مسجده ومساكنه ، ثم انتقل عنه ، وذلك في السنة الأولى من الهجرة .

قيامه بالمدينة

وأقام بالمدينة عشر سنين ، وبدأ مرضه الذي مات منه يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من صفر سنة إحدى عشرة في بيت مَيْمونة ، ثم انتقل حين اشتد وجعُه إلى بيت عائشة ، وقُبِضَ عليه الصلاة والسلام يوم الاثنين ضحى ، في الوقت الذي دَخَلَ فيه المدينة ، لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة ، ودفن يوم الثلاثاء حين زاغت الشمس ، وقيل: بل دُفن ليلة الأربعاء.

عدد غزواته وسراياه
صلى الله عليه وسلم

وكانت غزواته ﷺ مدة إقامته بالمدينة ستّاً وعشرين ، وقيل: سبعاً وعشرين ، قاتل في تسع منها بنفسه الشريفة. وسراياه وبعوثه سبعة وأربعون. وأول مغازيه ﷺ الأبواء ، وقيل: إن ودّان مرادفة لها ، وقيل: متغايرتان ، وأول بعوثه بعث حمزة بن عبدالمطلب بعثه إلى سيف البحر في ثلاثين راكباً ، يعترض عيراً لقريش ، فكان أول من غزا في سبيل الله ، وأول من عقدت له راية في الإسلام. ثم سرية عُبَيْدة بن الحارث كانت قبل سرية حمزة ، وقيل إنهما كانتا معه.

واعتمر ﷺ ثلاث عمر وفي قول من جعله في حجته قارناً: أربع عمر ، وافتُرِضَ عليه الحج وسائر الفرائض بالمدينة إلا الصلاة ، فإنها افترضت عليه ليلة الإسراء ، وهو بمكة ، ولم يَحُجَّ ﷺ بالمدينة غير حجته الواحدة ، حجة الوداع ، وذلك في سنة عشر من الهجرة. وحرم عليه جميع ما حرم بالمدينة المنورة.

سِنه عليه الصلاة والسلام

واختلف في سِنه يوم قُبِضَ ، فقيل: ثلاث وستون ، وهو الصحيح ، وقيل: ستون ، وقيل: خمس وستون.

أزواجـــه
عليه الصلاة والسلام

وتزوج ﷺ عدداً كثيراً من النساء ، وخُص من ذلك دون أمته بجمع أكثر من أربع ، وأُحِلَ له منهن ما شاء ، والمُجمع عليه من نسائه إحدى عشرة امرأة ، جمعها بعض العلماء في بيت مشيراً بالحرف الأول من كل كلمة إلى الحرف الأول من اسم إحداهن ، مُرَتباً لهن على ترتيب تزويجه عليه الصلاة والسلام بهن فقال:

خَليليَّ سَبَى عَقْلي حُلى زَيْنِ هَالَـةٍ   زَهَـا جَفْنهـا رَمْـزاً صَحيحـاً مُهَـذَّبـا

الخاء لخديجة بنت خويلد ، والسين لسَوْدة بنت زَمْعة ، والعين لعائشة بنت أبي بكر الصديق ، والحاء لحَفْصة بنت عمر بن الخطاب ، والزاي الأولى لزينب بنت خُزَيْمة ، والهاء لهند بنت أبي أمية ، والزاي الثانية لزينب بنت جحش ، والجيم لجُوَيْرية بنت الحارث المُصْطَلِقيَّة ، والراء لرَمْلة بنت أبي سفيان ، والصاد لصَفِيّة بنت حُيَـيّ بن أخطب ، والميم لمَيْمونة بنت الحارث الهِلالِية.

ولم يمت في حياته ﷺ منهن سوى اثنتين ، خديجة بنت خُويلد ، وزينب بنت خُزَيْمة ، وتُوفي عليه الصلاة والسلام عن تسع نسوة جمعها القائل في قوله:

تُوفي رســولُ اللهِ عن تِسْــعِ نِسْــوَةٍ   إلَيْهنَّ تُعْــزى المُكْــرمـاتُ وتُنسَبُ
فعــائِـشَــةٌ وحَـفْـصَـةٌ ثُمَّ سَــوْدَةٌ   ورَمْــلَةٌ تتْــلوهُــنَّ هِنْــدٌ وزَيَنَــبُ
جُــوَيْرِيَّةٌ مَيْمــونَــةٌ وصَــفِـيَّــةٌ   فخُــذ هـؤلاء نَظْمُــهُــنَ مُهَــذَّبُ

ويأتي إن شاء الله تعـالى تعـريف كُلٍّ واحـدة منهن عند ذكرها في

صحيح البخاري ، ست منهن من قريش ، وواحدة من بني إسرائيل من وَلَدِ هارون ، عليه الصلاة والسلام ، وأربع من سائر العرب . هذه الإحدى عشرة هي المُجْمَعُ عليها ، وأما المختلف فيهن ممن ابْتَنَى بها وفارَقَها ، أو عَقَدَ عليها ولم يَدْخل بها ، أو خَطَبَها ولم يَتِمَّ له العقد عليها ، فقد اختلف فيهن ، وفي أسباب فراقهن اختلافاً كثيراً يوجب التوقف عن القطع بالصحة في واحدة منهن ، وإذا جاء في البخاري إيماءٌ لواحدة منهن عرفناها إن شاء الله تعالى .

أولاده عليه الصلاة والسلام

وأما أولاده عليه الصلاة والسلام ، فأربع بنات بلا خِلاف ، زينب وهي أكبرهن ، ورُقَيَّة ، وأم كلثوم ، وفاطمة الزَّهراء ، ويأتي تعريف كل واحدة منهن إن شاء الله تعالى ، عند ذكر البخاري لها ولو بالإيماء والإشارة .

وله ﷺ من الذكور ثلاثة على الصحيح : القاسم وهو أكبرُ ولده ، وبه كُنِيَ عليه الصلاة والسلام ، وعبدالله ويُلقب بالطيب ، والطاهر ، لأنه ولد بعد المبعث ، والثالث إبراهيم ، وقيل : أربعة ، القاسم ، والطيب ، وعبدالله وهو الطاهر ، وإبراهيم . وجميع ولده من خديجة إلا إبراهيم ، فإنه من مارية القِبْطِيّة . ونظم بعضُهم أولاده مُرَتباً لهم على الصحيح في الولادة فقال :

فأَوَّلُ وُلْدِ المُصطفى قاسِمُ الرِّضا ... به كُنِّي المُختارُ فافْهَم وحَصِّلا
وزَيْنَبُ تَتلوهُ رُقَيَّةُ بَعْدها ... كذا أُمُّ كُلثومٍ تُعَدُّ على الولا
وفاطِمَةُ الزَّهراءُ خَتْمُ بناتِهِ ... بالاسلامِ عَبْدُاللهِ جاء مُكَمِّلا
وكُلُّهمُ كانوا لَهُ مِنْ خَديجةٍ ... وقَدْ جاءَ إبراهيمُ في طَيْبَةٍ تَلا
مِنَ المَرأةِ الحَسناءِ مارِيةٍ فقُلْ ... علَيْهِم سَلاَم اللهِ مِسْكاً ومَنْدَلا

أسماؤه عليه الصلاة والسلام

وكان له ﷺ أسماء وصفات ، جاءت عنه في أحاديث شتى ، بأسانيد صحاح وحسان.

ففي صحيح البخاري عن جُبَيْـر بن مُطْعِم ، قال رسول الله ﷺ : «لي خمسة أسماء ، أنا محمد وأحمد ، وأنا الماحِي الذي يمحو الله بيَ الكفر ، وأنا الحاشِر الذي يُحشر الناس على قدمي وأنا العاقِب».

وفي «فتح الباري» عن ابن دِحية ، قال : أسماء النبي ﷺ عدد أسماء الله الحسنى تسعة وتسعون اسماً ، قال : ولو بحث باحث عنها لبلغت ثلاث مئة اسم.

وقال ابن العربي في «شرح الترمذي» عن بعض الصوفية : إن لله ألف اسم ، ولرسوله ألف اسم ، والذي يظهر في اقتصاره على الخمسة المذكورة في الحديث أنه أراد أن لي خمسة أسماء اختص بها ، لم يُسَم بها أحد قبلي ، أو معظمة ، أو مشهورة في الأمم الماضية ، لا أنه أراد الحصر فيها.

قال عياض : حمى الله هذه الأسماء أن يُسمى بها أحدٌ قبله ، وإنما تسمَّى بعض العرب محمداً قُربَ ميلاده لما سمعوا من الكهان والأحبار أن نبياً سيُبعث في ذلك الزمان ، يسمى محمداً ، فرجوا أن يكونوا هو ، فسموا أبناءهم بذلك ، قال : وهم ستة لاسابع لهم ، وتعقبه في «فتح الباري» وأوصلهم إلى خمسة عشر نفساً ، فراجعه إن شئت.

معنى محمد

ومحمد اسم مفعول من باب التَّفْعيل ، منقول من صفة الحمد ، وهو بمعنى محمود ، وفيه مبالغة. وأخرج البخاري في «التاريخ الصغير» عن علي بن زيد قال : كان أبو طالب ، يقول :

وشَقَّ لهُ مِن اسْمِهِ لَيُجِلَّهُ فَذُو العَرْشِ مَحمودٌ وهذا مُحَمَّدُ

والمحمد: الذي حُمِدَ مرة بعد مرة كالممُدّح ، قال الأعشى:

إلَـيكَ ـ أَبَـيْتَ الَّـلعْنَ ـ كانَ وجِيفُهـا إلى المـاجِدِ القَوْمِ الجَوَادِ المُحَمَّدِ

أيْ: الذي حُمِدَ مرة بعد مرة أو الذي تكاملت فيه الخِصال المحمودة.

قال عِياض: كان رسول الله ﷺ أحمد قبل أن يكون محمداً ، كما وقع في الوجود ، لأن تسميته أحمد وقعت في الكتب السالفة ، وتسميته محمداً وقعت في القرآن العظيم ، وذلك أنه حَمِدَ ربه قبل أن يَحمده الناس ، وكذلك في الآخرة يحمد ربه ، فَيُشَفِّعُهُ ، فيَحْمَدُه الناس ، وقد خُصَّ بسورة الحمد ، وبلائمه الحمد ، وبالمقام المحمود ، وشُرِعَ له الحمد بعد الأكل ، وبعد الشرب ، وبعد الدعاء ، وبعد القدوم من السفر ، وسميت أمته الحمادين ، فجمعت له معاني الحمد وأنواعه ﷺ.

قلت: قول عِياض: إنه عليه الصلاة والسلام كان أحمد قبل أن يكون محمداً ، غير ظاهر بالنسبة إلى ما في الكتب السالفة والقرآن ، لأن ما في الجميع كلام الله تعالى ، وهو قديم أزلي ، فكان من حقه أن يجعل من ذلك بالنسبة إلى الظهور للبشر ، لا بالنسبة للمعنى القديم ، والله تعالى أعلم.

معنى أحمد

وأما أحمد ، فهو من باب التفضيل ، وقيل: سمي أحمد لأنه علم منقول من صفة ، وهي أفعل التفضيل ، ومعناه: أحمد الحامدين ، وسبب ذلك ما ثَبَتَ في «الصحيح» أنه يُفتح عليه في المقام المحمود بمحامد لم يُفْتح بها على أحد قبله ، وقيل: الأنبياءُ حمّادون ، وهو أحمدهم ، أي أكثرهم حمداً ، أو أعظمهم في صفة الحمد. وما مر من كَوْن «وشق له من اسمه ليجله» من قول أبي طالب خلاف ما ذكره في «المواهب اللدنية» من كونه لحسان بن ثابت ، وذكر قبله بيتين:

أَغَــرُّ عَليه لِلنُّبُــوَّةِ خاتَــمٌ مِنَ اللهِ مِنْ نُورٍ يَلُوحُ ويَشْــهَــدُ
وضَــمَّ الإِلــه اسمَ النَّبِيِّ إلى اسمِــهِ إذا قال في الخَمْسِ المؤَذِّنُ أَشْهَــدُ

والذي يظهر أنه من شعر حسان، لا من شعر أبي طالب، اللهم إلا أن يكون حسان ضمنه في شعره، ولم يظهر ذلك من نَسْجه.

خاتَم النُّبُوّة

ومن أعلام نبوته خاتم النبوة، ففي صحيح البخاري عن السّائب بن يزيد، قال: ذهبت بي خالتي إلى رسول الله، ﷺ، فقالت: يا رسول الله! إن ابن أُختي وَقَــعَ، فمسح رأسي، ودعا لي بالبركة، وتَوَضَّأَ، فشربت من وضُوئه، ثم قمت خلفَ ظهره، فنظرت إلى خاتَم النبوة بين كتفيه.

قال ابراهيم بن حمزة : مثل زِرِّ الحَجَلة ، والصحيح أن المراد بالحَجَلة هنا الشكلة التي تعلق على السرير ، ويزين بها للعريس كالبشخانات ، والزِّر على هذا حقيقة ، لأنها تكون ذات أزرار وعُرى .

وقد وردت في صفة خاتَم النبوة أحاديث متقاربة ، منها عند مسلم عن جابر بن سَمُرة : كأنه بَيْضَةُ حمامة ، وفيه أيضاً : جمع عليه خِيلان كأنها الثآليلُ السود عند نُغْض كتفه ، ورُوي : غُضروفِ كتفه اليسرى ، وفي «صحيح» الحاكم : شعرٌ مجتمع ، وفي «البيهقي» : مثل السِّلعة . وفي «الشمائل» : بَضْعة ناشِزة . وفي «الترمذي» ، و «دلائل» البيهقي : كالتفاحة . وفي «الرَّوْض» كأنها المِحْجمة القابضة على اللحم .

قال في «الفتح» : وما ورد من أن الخاتم كان كأثر المِحْجم ، أو كالشّامَة السوداء أو الخضراء ، مكتوب عليها محمد رسول الله ، أو سر فإنك المنصور لم يثبُت منه شيء ، ولا يُغْتَرّ بما وقع من تصحيح ابن حبان لذلك ، فإنه غفلةٌ منه .

قال القُرْطُبِيُّ : الأحاديث الثابتة دالة على أن خاتم النبوة كان شيئاً بارزاً أحمر ، عند كتفه الأيسر إذا قلل قدر بيضة الحمامة ، وإذا كبر جمع

الكف ، وقال القاضي عِياض : وهذه الروايات متقاربة متفرقة متفقة على أنه شاخِص في جسده قدر بَيْضة الحمامة وزِرِّ الحَجَلة . وأما رواية جمع الكف فظاهرها المخالفة ، فَتُتَأَوَّل على وفق الروايات الكثيرة ، ويكون معناه على هيئة جمع الكف ، لكنه أصغر منه في قدر بيضة الحمامة .

وهذا الخاتم هو أثر ختم الملكين بين كتفيه لما شقا صدره الشريف ، وخاطباه ، وعلى هذا يكون وضع بعد ولادته ، وهو الصحيح من القولين ، ويدل عليه حديث أبي ذَرٍّ عند البَزّار وغيره ، قال : قلت : يا رسول الله! كيف علمت أنك نبي . . . . إلخ ، وفيه : «ثم قال أحدهما لصاحبه : خِطْ بطنه فخاط بطني ، وجعل الخاتم بين كتفي ، كما هو الآن ، ووليا عني» . وحديث عائشة عند أبي داود الطَّيالِسيّ ، والحارث بن أبي أسامة ، و «الدلائل» لأبي نُعيم : أن جبريل وميكائيل لما تراءيا له عند المَبْعث ، هبط جبريل ، فسلقني لحلاوة القَفا ، ثم شق عن قلبي فاستخرجه ، فغسله في طَسْت من ذهب بماء زَمْزم ، ثم أعاده مكانه ، ثم لأَمَهُ ، ثم ألقاني ، وختم في ظهري حتى وجدت مس الخاتم في قلبي ، وقال : اقرأ . . . الحديث ، وقيل وضع عليه عند الولادة ؛ فعند أبي نعيم في «الدلائل» أنه ﷺ لما ولد ذكرت أمه أن الملك غمسه في الماء والذي أنبعه ثلاث غمسات، ثم أخرج سرقَة من حرير أبيض، فإذا فيها خاتم ، فضرب على كتفه كالبيضة المكنونة تضيء كالزهرة ، وقيل : ولد به ، نقله أبو الفتح اليَعْمُري ، والأولى أثبت ، قال العلماء: السر في كونه بين الكتفين هو أن القَلب في تلك الجهة وقد ورد في خبر مقطوع أخرجه ابن عبد البر ، بسند قوي ، عن عمر بن عبد العزيز وصاحبه الفائق في «مصنفه» أن رجلاً يسأل ربه أن يريه موضع الشيطان ، فرأى الشيطان في صورة ضفدع عند نُغْض كتفه الأيسر ، حذاء قلبه ، له خرطوم كالبعوضة . وعند أبي يَعْلى ، وابن عَدِيّ عن أنس مرفوعاً : «إن الشيطان واضع خطمه على قلب ابن آدم . » الحديث ، وأورده أبو بكر في كتاب «الشريعة» أن عيسى بن مَرْيم ، عليه الصلاة والسلام ، سأل ربه أن يريه موضع الشيطان

من ابن آدم ، فإذا برأسه مثل الحية ، واضع رأسه على ثمرة القلب ، فإذا ذكر العبد ربه خَنَس ، وإذا غَفَلَ وسوس .

واختلف هل خاتم النبوة خاصٌ بنبينا ﷺ؟ أو لكل نبي خاتم ؟ فقد أخرج الحاكم في «المستدرك» عن وهب بن مُنَبِّه . قال: لم يبعث الله نبياً إلا وقد كان عليه شامات النبوة في يده اليمنى إلا أن يكون نبينا ﷺ فإن شامة النبوة كانت بين كتفيه.

وعلى هذا يكون وضع الخاتمُ بين كتفيه بإزاء قلبه مما اختص به عن سائر الأنبياء.

تنبيـه: قد أكثر الناس فيمن أدخله في قبره ، وفيمن صلّـى عليه ، والأصح أن الذي صلّى عليه عليٌّ ، والعباس وبنو هاشم ، ثم خرجوا ، ثم دخل المهاجرون ، ثم الأنصار ، ثم الناس يصلون عليه أفذاذاً ، لا يؤمهم أحد ، ثم النساء والغلمان. والأصح أيضاً أن الذي نزل في قبره ، عليه الصلاة والسلام ، عمه العباس ومعه عليّ وقُثَم والفضل ابنا العباس ، ويقال كان أوس بن خَوْلي ، وأسامة بن زيد معهم ، وكان آخرهم خروجاً من القبر قثم بـن العباس ، كان آخر الناس عهداً برسول الله ﷺ. قال ابن عبدالبر: وقد ذُكر عن المُغيرة بن شُعبة في ذلك خبر لا يصح . أنكره أهل العلم ، ودفعوه يريد ما روي من أنه أسقط خاتمه في القبر الشريف وطلب أخذه ، فدخل وأخذه قاصداً أن يكون آخر الناس عهداً به ﷺ ، وألحد له عليه الصلاة والسلام ، وبني في قبره اللَّبِنَ ، يقال: تسع لبنات ، وطرح في قبره سمل قطيفه كان يلبسها ، فلما فرغوا من وضع اللبن أخرجوها ، وهالوا التراب على لحده. وقبره عليه الصلاة والسلام ، قيل: مسطح ، وقيل: مُسَنَّم ، ورش الماء عليه رشّاً.

واعلم أن فضائله عليه الصلاة والسلام ، وأعلام نبوته قد وضع العلماء فيها ، وجمع كل منهم ما انتهت روايته ، ومطالعته إليه ، وهي أكثر من أن تُحصى ، وقد أجرينا من ذكره ها هنا ﷺ لُمَعاً يحسن الوقوف عليها ،

والمذاكرة بها تبركاً بذكره في أوائل الكتاب ، والله الموفق للصواب ، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهيت هذه النُّبذة اليسيرة من الشمائل النبوية ، أردت أن آتِيَ بشيء من تعريف البخاري ، لأن الكتاب في تعريف رجال «صحيحه» ، وأول ما يبدأ به تعريف صاحب الكتاب فأقول:

تعريف البُخاري

البُخَارِيُّ: هو أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغيرة ابن بَرْدِزْبَهْ - بفتح الباء وسكون الراء وكسر الدال وسكون الزاي وفتح الباء ثم هاء ساكنة - الجُعْفِـيُّ ومعناه بالفارسية الزراع ، كان بَرْدِزْبَه فارسيّاً على دين قومه ، ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجُعْفِي ، وأتى بخارى ، فنسب إليه نسبة ولاء ، عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يده شخص كان ولاؤه له ، وإنما قالوا له: الجعفـيُّ لذلك. وأما ولده إبراهيم فلم أقف على شيء من أخباره.

وولد البُخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة ببُخارى ، ومات أبوه وهو صغير ، ونشأ في حِجْر أمه ، ثم حجَّ مع أمه وأخيه أحمد ، وكان أسن منه ، سنة عشر ومئتين ، فأقام هو بمكة مجاوراً يطلب العلم ، ورجع أخوه أحمد إلى بخارى ومات بها.

وروى غُنجار في «تاريخ بُخارى» واللاَّلَكائـيُّ في «شرح السنة» في كرامات الأولياء ، أن محمد بن إسماعيل ذهبت عيناه في صغره ، فرأت والدته الخليل إبراهيم عليه السلام في المنام ، فقال لها : يا هذه قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك ، فأصبح وقد رد الله عليه بصره.

وقال محمد بن أبي حاتِم ، وَرّاق البخاري : سمعت البخاري يقول: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب ، قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟

قال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب فجعلت أختلف إلى الدَّاخِلِيّ، فقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: سفيان، عن أبي الزُّبير، عن إبراهيم، فقلت: إن أبا الزُّبير لم يرو عن إبراهيم فانْتَهَرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدَخَلَ، فنظر فيه فَرَجَعَ، فقال: كيف هو يا غلام؟ فقلت: هو الزُّبَيْر، وهو ابن عَدِيّ عن إبراهيم، فأخذ القلم، وأصلح كتابه وقال لي: صدقت، فقال له إنسان: ابن كم كنت حين رَدَدْتَ عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة سنة، قال: ولما طَعنْت في ثاني عشرة صنفت كتاب «قضايا الصحابة والتابعين»، ثم صنفت «التاريخ» في المدينة عند قبر النبي ﷺ وكنت أكتبه في الليالي المقمرة، قال: وقَلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني لا أريد أن أُطَوِّل الكتاب.

وقال محمد بن أبي حاتم الورّاق عن البُخاري: كنت في مجلس الفريابي، فقال: حدثنا سفيان، عن أبي عُروة، عن أبي الخَطّاب، عن أبي حَمْزة، فلم يعرف أحدٌ في المجلس مَنْ فوق سفيان، فقلت لهم: أبو عروة هو مَعْمر بن راشد، وأبو خطاب: هو قَتادة بن دعامة، وأبو حمزة: هو أنس بن مالك، قال: وكان الثَّوْريُّ فعولاً لذلك، يعني المشهورين.

وقال حاشِد بن إسماعيل: كان البُخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة، وهو غلامٌ، فلا يكتُبُ حتى أتى على ذلك أيام، فلُمناه بعد ستة عشر يوماً، فقال: قد أكثرتم عليّ فاعرضوا علي ما كَتَبْتُم، فأخرجناه، فزاد على خمسةَ عشر ألف حديث، فقرأها كلَّها عن ظهرِ قلبٍ حتى جَعَلْنَا نُحْكِمُ كتبنا من حفظه.

وقال محمد بن الأزهر السِّجِسْتاني: كنت في مجلس سُليمان بن حرب، والبخاري معنا، يسمع ولا يكتُب، فقيل لبعضهم: ماله لا يكتب؟ فقال: يرجِع إلى بخارى ويكتب من حفظه.

ومن زهده وحسن شمائله وفضائله ما حكاه ورّاقه أنه ورث من أبيه مالاً جليلاً ، وكان أبوه يقول: لا أعلم من مالي درهماً من حرام ، ولا درهماً من شبهة ، فكان البخاري يعطيه مقارضة ، فقطع غريم له خمسة وعشرين ألفاً ، فقيلَ له: استعن بكتاب الوالي ، فقال: إن أخذت منهم كتاباً طمِعوا ، ولن أبيع ديني بدنياي ، ثم صالح غريمه على أن يعطيه كل شهر عشرة دراهم ، وذهب ذلك المال كله.

وقال غُنجار في «تاريخه»: كان حُمِلَ إلى محمد بن إسماعيل بضاعة أنفذها إليه أبو حَفْص ، فاجتمع بعض التجار إليه بالعشية ، وطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم ، فقال لهم: انصرفوا الليلة ، فجاءه من الغد تجار آخرون ، فطلبوا منه البضاعة بربح عشرة آلاف درهم ، فردهم ، وقال: إني نويت البارحة أن أدفعها إلى الأولين ، فدفعها لهم ، وقال: لا أحب أن أنقُضَ نيتي.

وقال ورَّاقُهُ: سمعته يقول: خرجت إلى آدم بن أبي إياس ، فتأخرت نفقتي حتى صرت آكل حشيش الأرض ، فلما كان في اليوم الثالث أتاني رجل لا أعرفه ، فأعطاني صرة فيها دنانير ، قال: وسمعته يقول: كنت أستغل في كل شهر خمس مئة درهم ، فأنفقها في طلب العلم ، وما عند الله خير وأبقى.

وقال عبدالله بن محمد الصيَّار: كنت عند محمد بن إسماعيل في منزله ، فجاءته جاريته ، وأرادت دخول المنزل ، فعثرت على محبرة بين يديه ، فقال لها: كيف تمشين؟ فقالت له: إذا لم تكن طريق كيف أمشي؟ فبسط يديه ، وقال: اذهبي ، فقد أعتقتك ، قيل له: يا أبا عبدالله أغضبتك؟ قال: فقد أرضيت نفسي بما فعلت.

وقال ورّاقُهُ: سمعته يقول: لا يكون لي خصم يوم القيامة ، فقلت: إن بعض الناس ينقِمون عليك «التاريخ» يقولون: فيه اغتياب الناس ،

فقال: إنما روينا رواية ولم نَقُلْه من عند أنفسنا ، وقد قال النبي ، ﷺ: «بئس أخو العشيرة» قال: وسمعته يقول: ما اغتبت أحداً قطُّ منذ علمت أن الغيبة حرام ، قال: وكان يقول: إني لأرجو أن ألقى الله ، ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً.

وقال أبو بكر بن المُنير: كان محمد بن إسماعيل يوماً يصلي ، فلسعه الزُّنبور سبع عشرة مرة ، فلما قضى صلاته قال: انظروا أي شيء هذا الذي آذاني في صلاتي ، فنظروا فإذا الزنبور قد ورّمه في سبعة عشر موضعاً ، ولم يقطع صلاته ، وقال: كنت في آية فأحببت أن أتمَّها.

وقال أبو الحسن يوسف بن أبي ذَرّ: كان محمد بن إسماعيل قد مرض فعرضوا ماءه على الأطباء ، فقالوا: إن هذا الماء يشبه ماء بعض أساقفةِ النَّصارى ، فإنهم لا يَأْتَدِمُون ، فصدقهم ، وقال: لم أتتدم منذ أربعين سنةً ، فسألوا عن علاجه ، فقالوا: علاجه الأدم ، فامتنع حتى ألح عليه المشايخ ، وأهل العلم ، فأجابهم إلى أن يأكل مع الخبز سكرة.

وقال الحاكم: كان محمد بن إسماعيل إذا كان أول ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه فيصلي بهم ، ويقرأ في كل ركعة عشرين آية ، وكذلك إلى أن يختم القرآن ، وكان يقرأ في السحر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن ، فيختِم عند السحر في كل ثلاث ليال ، وكان يختِم بالنهار في كل يوم ختمة ، ويكون ختمه عند الإفطار كل ليلة ، ويقول: عند كل ختمة دعوة مستجابة.

وقال ورّاقه: كان أبو عبدالله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلا في القَيْظ ، فكنت أراه يقوم في الليلة خمس عشرة مرة إلى عشرين ، في كل ذلك يأخذ القدّاحة ، فيُوري ناراً بيده ويُسرج ، ويخرّج أحاديث ، فيعلم عليها ، ثم يضع رأسه ، فقلت له: إنك تحمل على نفسك كل هذا ولا توقِظُني ، قال: أنت شاب فلا أحب أن آخذ عليك نومك ، وكان يصلي وقت السحر ثلاث عشرة ركعة يوتر منها بواحدة ، قال: وكان معه

شيء من شَعْرِ النبي ﷺ جعله في ملبوسه.

وقال محمد بن منصور: كنا في مجلس أبي عبدالله البخاري فرفع إنسان قذاة من لحيته، وطرحها على الأرض، فرأيت البخاري ينظر إليها وإلى الناس، فلما غَفَلَ الناس رأيته مدّ يده، فرفع القَذاة من الأرض فأدخلها في كمه، فلما خرج من المسجد رأيته أخرجها، ووضعها على الأرض، فكأنه صان المسجد عما تُصان عنه لحيته، وأخرج الحاكم في «تاريخه» من شعره قوله:

اغْتنمْ في الفراغِ فَضْلَ رُكُوعٍ ... فَعسى أنْ يكُونَ مَوتُك بَغتَةْ
كَم صحيحٍ رأيْتَ من غَيْرِ سُقْمٍ ... ذَهَبَتْ نفسُهُ الصَّحيحةُ فَلْتَهْ

ومن العجيب أنه مات بغتة كما يأتي، ولما نعي له عبد الله بن عبد الرحمن الدّارِميُّ الحافظ أنشد:

إنْ عِشْتَ تُفجع بالأحِبّةِ كلِّهم ... وفناءُ نَفْسِك لا أبالَكَ أفْجعُ

ثناء أشياخه عليه

ومن ثناء أشياخه عليه ما رواه ورّاقُه، قال: سمعت البخاري يقول: كان إسماعيل بن أبي أُوَيس إذا انتخبت من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال: هذه أحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حَديثي، قال: وقال لي ابن أبي أُوَيْس: انظر في كتبي وجميع ما أملك لك، وأنا شاكرٌ لك أبداً ما دمت حياً.

وقال أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزُّهْرِيّ: محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر بالحديث من أحمد بن حَنْبل، فقال له رجل: جاوزت الحد، فقال له أبو مصعب: لو أدركت مالكاً، ونظرت إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل، لقلت: كلاهما واحد في الحديث والفقه.

وقال عبدانُ بن عُثمان المَرْوَزِيُّ: ما رأيت شاباً أبصر من هذا، وأشار إلى محمد بن إسماعيل.

وقال قُتيبة بن سعيد: جالست الفقهاء والزهاد والعباد ، فما رأيت منذ عَقَلْتُ مثل محمد بن إسماعيل ، وهو في زمانه كعمر في الصحابة. وقال أيضاً: لو كان محمد بن إسماعيل في الصحابة لكان آية ، وسأله أيضاً رجل عن محمد بن إسماعيل ، فقال: يا هؤلاء نظرت في الحديث وفي الرأي ، وجالست الفقهاء والزهاد والعباد ، فما رأيت منذ عَقَلْت مثل محمد بن إسماعيل. وسئل يوماً عن طلاق السكران ، فدخل البُخاري ، فقال: قُتيبة للسائل: هذا أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهَوَيه ، وعلي بن المَديني ، قد ساقهم الله إليك ، وأشار إلى البُخاري. وقال أيضاً: رُحِلَ إليّ من شرق الأرض وغربها ، فما رَحَلَ إلي مثل محمد بن إسماعيل ، ولما حُكي ذلك لمهيار ، قال: صدق قُتيبة ، أنا رأيته مع يحيى بن مَعين ، وهما جميعاً يختلفان إلى محمد بن إسماعيل ، فرأيت يحيى منقاداً له في المعرفة.

وقال أحمد بن حَنْبل: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل. وسأله عبدالله ابنه عن الحفاظ ، فقال: شُبّان من خُراسان ، فعده فيهم ، وبدأ به.

ولما قدم البَصْرة قال مُحمد بن بَشّار: قدم اليوم سيد الفقهاء، وقال أيضاً: ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل، وقال أيضاً: أنا أفتَخِرُ به منذ سنين.

وقال عبدالله بن يوسف التِّنيسيّ للبُخاري: يا أبا عبدالله انظر في كتبي وأخبرني بما فيها من السَّقط ، فقال: نعم.

وقال: دخلت على الحُميدِيّ وأنا ابن ثمان عشرة سنة ، أول سنة حج ، فإذا بينه وبين آخر اختلاف في حديث ، فلما بَصرني ، قال: جاء من يفصِلُ بيننا ، فعرضا عليّ الخصومة ، فقضيت للحُمَيْدِيّ ، وكان الحق.

وقال البخاري: قال لي مُحمد بن سلام: انظر في كُتبي فما وجدت فيها من خطأ فاضرِب عليه ، فقال له بعض أصحابه: من هذا الفتى؟ فقال: هذا الذي ليس له مثله ، وكان محمد بن سلام يقول: كلما دخل

علـيَّ محمد بـن إسماعيل: تحيرت ولا أزال خائفاً، يخشى أن يخطىء بحضرته، وقال سليم بن مجاهد: كنت عند محمد بن سلام فقال لي: لو جئت قبل لرأيت صبيّاً يحفظ سبعين ألف حديث.

وقال حاشد بن إسماعيل: رأيت إسحاق بن راهَوَيه جالساً على المنبر، والبخاري جالس معه، وإسحاق يُحَدِّثُ بحديث، فأنكره محمد، فرجع إسحاق إلى قوله، وقال: يا معشر أصحاب الحديث انظروا إلى هذا الشابِّ، واكتُبوا عنه، فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن البَصْريّ لاحتاج إليه، لمعرفته في الحديث وفقهه، وقال البخاري: أخذ إسحاق بن راهَوَيه كتاب «التاريخ» الذي صنفته، فأدخله على عبدالله بن طاهر الأمير، فقال له: أيها الأمير لا أُريك سحراً.

وقال أبو بَكْرٍ المَديني: كُنّا يوماً عند إسحاق بن راهَوَيه، ومحمد بن إسماعيل حاضر، فمر إسحاق بحديث، ودون صحابيه الكنجاراني، فقال إسحاق: يا أبا عبد الله: أيش هي كنجاران؟ فقال قرية باليمن، كان معاوية بعث هذا الرجل الصحابي إلى اليمن، فسمع منه عطاء هذا حديثين، فقال له: يا أبا عبد الله كأنك شهدت القوم، وقال: فَتْح بن نُوح: أتيت على ابن المديني، ومحمد بن إسماعيل جالس عن يمينه، وكان إذا حدث التفت إليه مهابةً له، وقال البخاري: ما استَصْغرت نفسي عند أحد إلا عند عليّ بن المَديني، وربما كنت أغرب عليه، فبلغ ذلك ابن المديني، فقال: دعوه فما رأى مثل نفسه.

وقال البُخاري: ما ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفَلّاس بحديث فقلت: لا أعرفه، فَسرُّوا بذلك، وصاروا إلى عمرو بن علي، وقالوا له: ذاكرنا محمد بن إسماعيل بحديث فلم يعرفه، فقال عمرو بن علي: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.

وقال رجاء بن رجاء الحافظ: فضل محمد بن إسماعيل على العلماء

كفضل الرجال على النساء ، وقال أيضاً: هو آية من آيات الله تمشي على الأرض.

وقال الحُسين بن حُريث: لا أعلم أني رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كأنه لم يخلق إلا للحديث.

وقال أبو بكر بن أبي شَيْبة ومحمد بن نُمير: ما رأينا مثل محمد بن إسماعيل ، وكان أبو بكر بن أبي شيبة يسميه البازل ، يعني الكامل.

وقال أبو عيسى التِّرمِذي: كان محمد بن إسماعيل عند عبدالله بن مُنير ، فقال له لما قام: يا أبا عبدالله! جعلك الله زين هذه الأمة ، قال أبو عيسى: فاستجاب الله تعالى فيه ، وكان عبدالله بن مُنير يكتب عنده ويقول: أنا من تلامذته وهو من أشياخه الذين روى عنهم في صحيحه.

وقال يحيى بن جعفر البِيْكَنْدِيّ: لو قدرت أن أزيد من عمري في عمر محمد بن إسماعيل لفعلت ، فإن موتي يكون موت رجل واحد ، وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهاب العلم ، وكان يقول له: لولا أنت ما استطعت العيش بِبُخارى .

وقال علي بن حَجَر: أخرجت خراسان ثلاثة ، البخاري ، فبدأ به قال: وهو أبصرهم وأعلمهم بالحديث وأفقههم. قال: ولا أعلم أحداً مثله.

وقال: أحمد بن إسحاق السرماري: من أحب أن ينظر إلى فقيه بحقه وصدقه ، فلينظر إلى محمد بن إسماعيل.

وقال حاشد: رأيت عمرو بن زُرارة ، ومحمد بن ربيع ، عند محمد ابن إسماعيل، وهما يسألانه عن عِلل الحديث ، فلما قاما قالا لمن حضر المجلس: لا تخدعوا عن أبي عبدالله فإنه أفقه منا وأعلم وأبصر. قال: وكنا يوماً عند إسحاق بن راهَوَيه ، وعمر بن زُرارة ، وهو يستملي على أبي

عبدالله وأصحاب الحديث يكتُبون عنه ، وإسحاق يقول: هو أبصر منا ، وكان أبو عبدالله إذ ذاك شابّاً.

ثناء أقرانه وطائفة من أتباعه عليه:

قال أبو حاتم الرّازِيّ: لم تخرج خراسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل ، ولا قدم إلى العراق أعلم منه ، وقال محمد بن حُرَيْث: سألت أبا زُرعة عن ابن لَهيعة ، فقال لي: تركه أبوعبدالله يعني البُخاري.

وقال الحسين بن مُحمد المعروف بالعِجْلي: ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل ، ومسلم حافظ ولكنه لم يَبْلُغ مبلَغَ محمد بن إسماعيل ، قال العِجْلي: ورأيت أبا زُرعة وأبا حاتم يستمعان إليه ، وكان أمة من الأمم ، ديِّناً ، فاضلاً ، يحسن كل شيء ، وكان أعلم من محمد بن يَحْيى الذُّهلي بكذا وكذا.

وقال عبدالله بن عبدالرحمن الدّارمي: قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق ، فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل ، وهو أعلمنا ، وأفقهنا ، وأكثرنا طلباً ، وسُئل الدّارِميُّ عن حديث ، وقيل له: إن البخاري صححه ، فقال: محمد بن إسماعيل أبصر مني وهو أكيس خلق الله ، عقل عن الله ما أمر به ، ونهى عنه من كتابه ، وعلى لسان نبيه ، إذا قرأ محمد القرآن شَغَلَ قلبه وبصره وسمعه وتفكر في أمثاله وعرف حلاله من حرامه.

وقال أبو الطَّيِّب حاتم بن منصور: كان محمد بن إسماعيل آية من آيات الله في بصره ، ونفاذه في العلم ، وقال أبو سَهْل محمود بن النَّضْر: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ، ورأيت علماءها ، فكلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم ، وقال أبو سهل أيضاً: سمعت أكثر من ثلاثين عالماً من علماء مصر يقولون: حاجتنا في الدنيا النظر إلى محمد بن إسماعيل ، وقال صالح بن محمد جَزَرَة: ما رأيت خراسانيّاً أفهم من محمد بن إسماعيل ، وقال أيضاً: كان أحفظهم

للحديث ، وكنت أستملي له ببغداد فبلغ من حضر المجلس عشرين ألفاً. وسُئِلَ الحافظ أبو العباس الفضل بن العباس المعروف بفَضْلك الرّازي ، أيُّما أحفظ محمد بن إسماعيل أو أبو زرعة؟ فقال: لم أكن التقيت مع محمد بن إسماعيل ، فاستقبلني ما بين حلوان وبغداد ، فرجعت معه مرحلة ، وجهدت كل الجهد على أن آتي بحديث لا يعرفه ، فما أمكنني ، وها أنا ذا أُغْرِبُ على أبي زرعة عدد شعر رأسه. وقال محمد بن عبدالرحمن الدَّغُولي: كَتَب أهل بغداد إلى محمد بن إسماعيل كتاباً فيه:

المسْلِمونَ بِخَيرٍ ما بقيتَ لَهُم ولَيْسَ بَعْدَكَ خَيرٌ حينَ تُفْتَقَدُ

وقال إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيْمة: ما تحت أديم السماء أعلمُ بالحديث من محمد بن إسماعيل.

وقال أبو عيسى التِّرمِذِيّ: لم أر أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري. وقال له مسلم: أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

وقال عبدالله بن الأَخْرم: سمعت أبي يقول: رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري ، وهو يسأله سؤال الصبيِّ المتعلم ، وسئل أبو عبدالله ابن الأَخْرم عن حديث ، فقال: إن البخاري لم يخرجه ، فقال له السائل: قد خرجه مسلم ، فقال أبو عبدالله: إن البخاري كان أعلم من مسلم ومنك ومني.

وقال أحمد بن سَيّار في «تاريخ مرو»: محمد بن إسماعيل البخاري طلب العلم ، وجالس الناس ، ورحل في الحديث ومهر فيه وأبصر ، وكان حسن المعرفة ، حسن الحفظ ، وكان يتفقه ، وقال أبو أحمد بن عدي: كان يحيى بن محمد بن صاعد إذا ذكر البخاري قال: ذلك الكبش النَّطّاح.

وقال أبو عمرو الخفاف: حدثنا التقي النقي العالم الذي لم أر مثله محمد بن إسماعيل ، قال: وهو أعلم بالحديث من أحمد وإسحاق بن

راهَوَيه وغيرهما بعشرين درجة ، ومن قال فيه شيئاً فعليه مني ألف لعنة ، وقال أيضاً: لو دخلِ من هذا الباب وأنا أحدث لَمُلِئْتُ منه رعباً ، وقال عبدالله بن حَمّاد الأيلي : لودِدْت أني كنت شعرة في جسد محمد بن إسماعيل.

وقال سليم بن مُجاهد: ما رأيت منذ ستين سنة أحداً أفقه ولا أورع من محمد بن إسماعيل.

وقال موسى بن هارون الحَمّال: لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن يصيبوا آخر مثلِ محمد بن إسماعيل لما قَدَروا عليه ، وقال: عبدالله بن محمد بن سعيد بن جعفر: سمعت العلماء بمصر يقولون: ما في الدنيا مثل محمد بن إسماعيل في المعرفة والصلاح ، قال عبدالله بن محمد: وأنا أقول قولهم.

وقال الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن عُقدة: لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن «تاريخ» محمد بن إسماعيل ، وقال الحاكم أبو أَحْمد في الكُنى : كان أحد الأئمة في معرفة الحديث وجمعه ، ولو قلت: إني لم أر تصنيف أحد يشبه تصنيفه في الحسن والمبالغة لفعلت.

عجيب حفظه

ومن عجيب حفظه ما رواه أبو أحمد بن عدي الحافظ ، قال: سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون: إن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد: فسمع به أصحاب الحديث ، فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه ، فعمدوا إلى مئة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها ، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر ، وإسناد هذا المتن لمتن آخر ، ودفعوها إلى عشرة أنفس ، لكل رجل عشرة أحاديث ، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يُلقوا ذلك على البخاري ، وأخذوا عليه الموعد للمجلس ، فحضروا ، وأحضر جماعة من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم ومن البغداديين ، فلما اطمأن

المجلس بأهله ، انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث ، فقال البخاري : لا أعرفه ، فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ ، والبخاري يقول لا أعرفه ، وكان العلماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ، ويقولون : فهم الرجل ، ومن كان لم يدر بعلمه يقضي على البخاري بالعجز والتقصير ، وقلة الحفظ ، ثم انتدب رجل من العشرة أيضاً ، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة ، فقال : لا أعرفه . ولم يزل يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه ، ثم انتدب الثالث والرابع إلى إتمام العشرة ، حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة ، والبخاري لا يزيدهم على : لا أعرفه ، فلما علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول ، فقال : أما حديثك الأول فقلت : كذا ، وصوابه كذا ، وحديثك كذا ، وصوابه كذا ، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة ، فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه ، وفعل بالآخرين مثل ذلك ، فأقر الناس له بالحفظ ، وأذعنوا له بالفضل ، قال ابن حَجَر : وليس العجب من رده للخطأ ، فإنه كان حافظاً ، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة ، وقد قال أبو بكر الكلْوَاذاني : ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل ، كان يأخذ الكتاب من العلم ، فيطلع عليه اطلاعة ، فيحفظ عامة أطراف الأحاديث من مرة واحدة .

وقال أبو الأَزْهَر : كان بسمرقند أربع مئة محدث ، فتجمعوا وأحبوا أن يغالطوا محمد بن إسماعيل ، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق ، وإسناد العراق في إسناد الشام ، وإسناد الحرم في إسناد اليمن ، فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة .

وروى غُنجار في «تاريخه» عن يوسف بن موسى المَرْوَزي ، قال : كنت بالبصرة في جامعها إذ سمعت منادياً ينادي : يا أهل العلم ، لقد قدم محمد بن إسماعيل البخاري ، فقاموا إليه ، وكنت معهم ، فرأينا رجلاً شابّاً ليس في لحيته بياض ، فصلى خلف الأسطوانة ، فلما فَرَغَ أحدقوا

به ، وسألوه أن يَعْقِدَ لهم مجلساً للإملاء ، فأجابهم إلى ذلك ، فقام المنادي ثانياً في جامع البصرة ، فقال : يا أهل العلم ، لقد قدم محمد بن إسماعيل ، فسألناه أن يَعْقِد مجلس الإملاء ، فأجاب بأن يجلس غداً في موضع كذا ، فلما كان الغد حضر المحدثون والحفاظ والفقهاء والنظارة ، حتى اجتمع قريب من كذا وكذا ألف نفس ، فجلس أبو عبدالله للإملاء ، فقال قبل أن يأخذ في الإملاء : يا أهل البصرة أنا شابٌّ ، وقد سألتموني أن أحدثكم ، وسأحدثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدونها ، يعني ليست عندكم ، فتعجب الناس من قوله ، فأخذ في الإملاء ، فقال : حدثنا عبدالله بن عُثمان بن جَبَلة بن أبي رَوّاد ببلدكم ، قال حدثني أبي ، عن شعبة ، عن منصور وغيره ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن أنس بن مالك أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! الرجل يحب القوم . . الحديث ، ثم قال : هذا ليس عندكم عن منصور يعني الذي ساقه هو عنه ، إنما هو عندكم عن غير منصور ، فأملى عليهم مجلساً من هذا النسق ، يقول في كل حديث : روى فلان هذا الحديث عندكم كذا ، فأما من رواية فلان يعني التي يسوقها فليست عندكم .

قلت : هذه أعجب من قضية أهل بغداد السابقة لضبطه في هذه الرواية أن مِصْراً عظيماً مثل البَصْرة لم يرو أحد من أهله هذه الأحاديث عمن ساقها عنه .

وقال سليم بن مجاهد : قال لي محمد بن إسماعيل : لا أجيء بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ، ولست أروي حديثاً من حديث الصحابة والتابعين -يعني من الموقوفات- إلا وله أصل أحفظ ذلك من كتاب الله وسنة رسوله .

وقال علي بن الحُسين بن عاصم : قدم علينا محمد بن إسماعيل ، فقال له رجل من أصحابنا : سمعت إسحاق بن راهَوَيه يقول : كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي ، فقال له محمد بن إسماعيل : أتعجب

من هذا القول ، لعل في هذا الزمان من ينظر إلى مئتي ألف ألف من كتابه وإنما عنى نفسه.

وقال محمد بن حَمدويه: سمعت البخاري يقول: أحفظ مئة ألف حديث صحيح ، وأحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح ، قال ورّاقه: سمعته يقول: ما نمت البارحة حتى عددت كم أدخلت في تصانيفي من الأحاديث ، فإذا هو نحو مئتي ألف حديث ، وقال أيضاً: لو قيل لي: تمنْ لما قمت حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة ، وقال أيضاً: قلت له: تحفظ جميع ما أدخلت في مصنفاتك ، قال: لا يخفى علي جميع ما فيها ، وصنفت جميع كتبي ثلاث مرات ، قال: وبلغني أنه شرب البلاذر ، فقلت له مرة في خلوة: هل من دواء للحفظ ، فقال: لا أعلم ، ثم أقبل علي فقال: لا أعلم شيئاً أنفع للحفظ من نهمة الرجل ، ومداومة النظر ، وقال: أقمت بالمدينة بعد أن حججت سنة جرداً أكتب الحديث ، قال: وأقمت بالبصرة خمس سنين معي كتبي ، أصنف ، وأحج ، وأرجع من مكة إلى البصرة ، قال: وأنا أرجو أن يبارك الله تعالى للمسلمين في هذه المصنفات ، وقال البخاري: تذكرت يوماً أصحاب أنس فحضرني في ساعة واحدة ثلاث مئة نفس ، وما قدمت على شيخ إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به . وقال ورّاقه: أعمل في الهبة كتاباً فيه نحو خمس مئة حديث ، وقال: ليس في كتاب وكيع في الهبة إلا حديثان مسندان أو ثلاثة ، وفي كتاب ابن المبارك خمسة أو نحوها ، وقال أيضاً: ما جلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم ، وحتى نظرت في كتب أهل الرأي ، وما تركت بالبصرة حديثاً إلا كتبته ، قال: وسمعته يقول: لا أعلمْ شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة ، قال: فقلت له: يمكن معرفة ذلك ، قال: نعم.

وقال الحافظ أحمد بن حَمدون: رأيت البخاري في جِنازة ، ومحمد ابن يحيى الذهلي يسأله عن الأسماء والعلل ، والبخاري يمر فيه مثل السهم كأنه يقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾.

وقال البَيْهَقِـيّ في «المدخل» عن أبي حامد الأعمش: سمعت مسلم ابن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل فَقَبَّلَ عينيه ، وقال: دعني حتى أُقبل رجليك يا أستاذ الأُسْتاذِين ، ويا سيد المحدثين ، وطبيب الحديث في علله ، حدثك محمد بن سلام ، حدثنا مَخْلد بن يزيد ، أخبرني ابن جريج ، حدثني موسى بن عُقْبة ، عن سُهَيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هُريرة ، عن النبي ﷺ قال: كفارة المجلس أن يقول إذا قام من مجلسه سُبحانك ربنا وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت . . . الخ ، فقال له البخاري: هذا حديث مليح ، ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً غير هذا ، إلا أنه معلول ، فإن موسى بن عُقْبة لا يذكر له مسند عن سُهيل ، ولكن قل: حدثنا موسى بن إسماعيل ، حدثنا وُهَيْب ، حدثنا سُهَيْل ، عن عَوْن بن عبدالله ، قال البُخاري: فهذا أولى . وفي رواية أنه لما قال له: معلول ، قال مسلم: لا إله إلا الله ، وارتعد ، وقال: أخبرني ، ثم قال له: لا يبغضك إلا حاسد ، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

فضائِلُ الجامعِ الصحيح

ومن فضائل كتابه «الجامع الصحيح» ما رواه الفِرَبْري ، قال: سمعت البُخاري يقول: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين ، وفي رواية البُجَيْري: صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى ، وصليت ركعتين ، وتيقنت صحته ، ومعنى كونه صنفه في المسجد الحرام: أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام ، ثم كان بعد ذلك يخرج الأحاديث في بلده وغيره ، ويدل عليه قوله: صنفت «الجامع» من ست مئة حديث في ست عشرة سنة ، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى ؛ فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة ، وروى ابن عَدِيّ عن جماعة من المشايخ أن البخاري حول تراجم «جامعه» بين قبر النبي ﷺ ومنبره ، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين ، ولا ينافي هذا ما تقدم ، لأنه يحمل على أنه في الأول كتبه

في المسودة ، وهنا حوله من المسودة إلى المبيضة كما يدل عليه لفظ التحويل المذكور.

وقال محمد بن أبي حاتم ورّاقه : رأيت البخاري في المنام خلف النبي ﷺ ، والنبي ﷺ يَمْشي ، فكلما رفع ﷺ قدمه وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع ، وروى الخطيب عن نَجْم بن فُضَيْل ، وكان من أهل الفَهْم ، قال : رأيت النبي ﷺ في المنام خَرَجَ من قبرهِ ، والبخاري يمشي خلفه ، فكان النبي ﷺ ، إذا خطا خَطْوة يخطو البخاري ، ويضع قدمه على خطوة النبي ﷺ.

وروى الخطيب أيضاً أن الفِرَبْرِيّ قال: رأيت النبي ﷺ ، في النوم ، فقال لي : أين تريد؟ قلت: أريد محمد بن إسماعيل ، فقال: أقرئه مني السلام.

وقال أبو زيد المَرْوَزِيّ: كنت نائماً بين الركن والمقام، فرأيت النبي ، ﷺ فقال لي : يا أبا زيد إلى متى تدرس كتاب الشافعي، ولا تدرس كتابي ، فقلت: يا رسول الله! وما كتابك؟ فقال: جامع محمد بن إسماعيل.

وقال أبو جعفر العُقَيْلِيّ لما صنف البخاري كتاب «الصحيح» عرضه على علي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين وغيرهم ، فاستحسنوه ، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث ، قال العُقَيْلي : والقول فيها قول البخاري ، فهي صحيحة.

وقال الحاكم: رحم الله محمد بن إسماعيل، فإنه هو الذي ألف الأصول وبين للناس، فكل من عمل بعده إنما أخذه من كتابه كمسلم فرق أكثر كتابه في كتابه، وتَجَلَّدَ فيه حق الجَلادة، حيث لم ينسبه إليه.

وقال أبو الحسن الدَّارَقُطْنِيُّ الحافظ: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء ، وقال أيضاً: إنما أخذ مسلم كتاب البخاري ، فعمل به مستخرجاً وزاد فيه أحاديث.

ما وقع له مع محمد بن يحيى الذُّهْلِيّ

قال الحاكم في «تاريخه»: لما قدم البخاري نيسابور سنة خمسين ومئتين ، قال محمد بن يحيى الذُّهْلِيّ: اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم ، فاسمعوا منه ، فذهب الناس إليه ، فأقبلوا على السماع منه حتى ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيى ، فتكلم فيه بعد ذلك.

وقال مسلم: ما رأيت والياً ولا عالماً فعل به أهل نَيْسابور ما فعلوا لمحمد بن إسماعيل ، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث ، وقال محمد بن يحيى الذُّهلي في مجلسه: من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فَلْيستقبله ، فإني أستقبله ، فاستقبله الذُّهْلِيُّ وجميع علماء نيسابور ، وازدحم الناس عليه حتى امتلأت الدار والسطوح ، ثم بعد اليوم الثالث قام رجل في المجلس ، فقال له: ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق ، فأعرض عنه ، ولم يجبه ثلاث مرات ، فألح عليه فقال له: القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقة ، والامتحان بدعة ، فَشَغَبَ الرجل ، وقال: قد قال لفظي بالقرآن مخلوق.

وقال أبو عمر ، وأحمد بن نَصْر: سمعت البخاري يقول: من زَعَمَ أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب ، فإني لم أقله إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة.

وقال محمد بن نُعيم: سألت البخاري لما وقع في شأنه ما وقع عن الإيمان ، فقال: قول وعمل ، ويزيد وينقص ، والقرآن كلام الله ، غير مخلوق ، وأفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، على هذا حَيِيْتُ ، وعليه أموت ، وعليه أبعث إن شاء الله تعالى.

وقال الحاكم: ولما وقع بين البخاري وبين الذُّهْلِيّ في مسألة اللفظ انقطع الناس عن البُخاري إلا مسلم بن الحجاج ، وأحمد بن سَلَمة ، فقال الذُّهلي: ألا من قال باللفظ فلا يَحِلُّ له أن يحْضُر مجلسنا ، فأخذ

مسلم رداءه فوق عمامته ، وقام على رؤوس الناس ، فبعث إلى الذُّهْلِيِّ جميع ما كتبه عنه على ظهر جمال . قال ابن حَجَر: أنصف مسلم ، فلم يحدث في كتابه عن هذا ولا عن هذا.

ولما قام مُسلم وأحمد بن سَلَمة من مجلس محمد بن يحيى الذُّهْلِيّ بسبب البُخاري ، قال الذُّهْلِيّ : لا يساكنني هذا الرجل في البلد ، فخشي البخاري ، وسافر ، قال أحمد بن سَلَمة : دخلت على البخاري فقلت له : يا أبا عبدالله : إن هذا رجل مقبولٌ في خُراسان لا سيما في هذه المدينة ، وقد لَجَّ في هذا الأمر حتى لا يقدر أحد منا أن يكلمه فيه فما ترى؟ فقبض على لحيته ثم قال : ﴿وأُفَوِّضُ أمري إلى اللهِ إنَّ اللهَ بَصيرٌ بالعبادِ﴾ [غافر: ٤٤]. ثم قال: اللهم إنك تعلم أَني لم أرد المقام بنيسابور أَشراً ولا بطراً ولا طلباً للرياسة، وإنما أبت نفسي الرجوع إلى الوطن لغلبة المخالفين، وقد قصدني هذا الرجل حسداً لما آتاني الله لا غير، ثم قال لي : يا أحمد إني خارج غداً لتخلصوا من حديثه لأجلي .

رجوعه إلى بخارى

فخرج إلى بخارى ، ولما رجع لها نصبت له القباب على فرسخٍ من البلد ، واستقبله عامة أهل البلد حتى لم يبق مذكور ، ونثر عليه الدنانير والدراهم ، فبقي مدة ثم وقع بينه وبين أمير بخارى خالد بن أحمد الذُّهْلِيّ ما وقع ، فأمر بخروجه ، وذلك أن الأمير بعث إليه أن احمل إلَيَّ «الجامع» و «التاريخ» لأسمع منك ، فقال البخاري لرسوله: قل له: إني لا أذل العلم ، ولا أحمله إلى أبواب السلاطين ، فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضر في مسجدي ، أو في داري ، فإن لم يُعْجِبْك هذا فأنت سلطان ، فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة ، فإني لا أكتم العلم ، فكان هذا سبب الوَحْشة بينهما؛ فاستعان عليه الأمير بحُرَيْث بن أبي وَرْقاء وغيره من أهل بُخارى حتى تكلموا في مذهبه ، فنفاه عن البلد ، فدعا عليهم ، فقال: اللهم أرِهم ما قصدوني به في أنفسهم ،

وأولادهم، وأهاليهم. أما خالد فلم يأت عليه إلا أَقَلُّ من شهر حتى ورد أمر الظاهرية بأن يُنادى عليه، فنودِيَ عليه، وهو على أتان، وأشْخصَ على إكـافٍ، ثم صار عاقبة أمره إلى العَزل والحبس، وأما حُرَيْثٌ فابتُلى في أهله، فرأى فيها ما يَجِلُّ عن الوصف، وأما فلان فإنه ابتُلي في أولاده، فأراه الله فيهم البلايا.

قال عبد القُدوس بن عبدالجبار: فخرج البخاري إلى خَرْتَنْك ـ بفتح الخاء والتاء بينهما راء ساكنة، وبعد التاء نون ساكنة ـ قرية من قرى سَمَرْقَنْد، وكان له فيها أقرباء، فنزل عندهم، قال: فسمعته ليلة من الليالي، وقد فَرَغَ من صلاة الليل، يقول في دعائه: اللهم قد ضاقت علي الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك، فما تَمَّ الشهر حتى قبضه الله تعالى، قال غالب بن جِبْريل الذي نزل عنده البخاري بخَرْتَنْك: إنه أقام أياماً فمرض حتى وُجِّهَ إليه رسول من أهل سَمَرْقَنْد يلتمِسون فيه الخروج إليهم، فأجاب وتَهيَّأَ للركوب، ولبس خُفَّيْهِ وتَعَمَّمَ، فلما مشى قدر عشرين خطوة إلى الدابة ليركبها، قال: أرسلوني، فقد ضَعُفْتُ؛ فأرسلناه، فدعا بدعوات، ثم اضطجع، فقبض، فسال منه عرقٌ كثير، وكان قد قال لنا: كفنوني في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عِمامة ففعلنا، فلما أدرجناه في أكفانه وصلينا عليه، ووضعناه في قبره، فاح من تراب قبره رائحة طيبة كالمسك، ودامت أياماً، وجعل الناس يختلفون إلى القبر أياماً، يأخذون من ترابه حتى جعلنا عليه خشباً مُشبكاً، قال عبدالواحد بن آدم الطَّوَاوِيْسِـيُّ: رأيت النبي ﷺ في النوم، ومعه جماعة من أصحابه، وهو واقف في موضع، فسلمت عليه، فرد علي السلام، فقلت له: ما وقوفك هنا يا رسول الله؟ قال: أنتظر محمد بن إسماعيل، قال: فلما كان بعد أيام بلغني موته، فنظرت فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيت فيها النبي ﷺ وكان ذلك ليلة السبت، ليلة عيد الفطر، سنة ست وخمسين ومئتين، وكانت مدة عمره اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً، تغمده الله برحمته. ومن روى عنه البخاري يَجِلُّ عن العد، ويكفي

ما في «صحيحه» لمن نظره ، وكذلك من روى عن البخاري ، فقد ذكر الفِرَبْري أن «الجامع الصحيح» سمعه منه تسعون ألفاً ، وقد روى عنه من أشياخه خلق ، ومن أقرانه خلق ، وتصانيفه عدد كثير ، نحو عشرين مصنفاً ، كلها مفيد جداً ، انتفع به المسلمون في أقطار الأرض ، وهذا القدر كاف من ترجمته ، منبه على ما لم يُذكر منها ، وهو كرشفة من البحر.

ولما كانت لـ«البخاري» شروح كثيرة ، لا بد من الإحالة عليها ، والعزو إليها ، أردت أن أذكر جملة من شروحه ، وها أنا أذكر منها ما ذكره القَسْطَلّاني في أوائل «شرحه».

شرحه الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخَطّابي بشرح لطيف ، فيه نكت لطيفة ، ولطائف شريفة ، واعتنى الإمام محمد التَّيْمِيّ بشرح ما لم يذكره الخطابي مع التنبيه على أوهامه.

وشرحه المهلب بن أبي صُفرة ، وهو ممن اختصر «الصحيح». وممن شرحه أبو الزِّناد سراج ، واختصر «شرح المهلب» تلميذه أبو عبدالله محمد ابن خَلَف بن المُرابط ، وزاد عليه فوائد ، وهو ممن نقل عنه ابن رشيد.

وشرحه أيضاً الإمام أبو الحسن علي بن خَلَف المالِكِيّ الهِندي المشهور بابن بَطّال ، وغالبه في فقه الإمام مالك من غير تَعَرُّض لموضوع الكتاب غالباً.

وشرحه أبو جعفر أحمد بن سعيد الداوودي ، وهو ممن ينقل عنه ابن التِّين ـ بفوقية بعدها تحتانية ثم نون ـ السَّفَاقُسي.

وشرحه الزين بن المنير في نحو عشر مجلدات.

وشرحه أبو الأَصْبَغ عيسى بن سهل بن عبدالله الأسدي ، وكذا الإمام قُطب الدين عبدالكريم الحَلَبِيّ الحَنَفِيّ ، وكذا الإمام مُغْلُطاوي التركي ، قال صاحب الكَواكب: وشرحه بِتَتْميم الأطراف أشبه ، وبصحف تصحيح

التعليقات أمثل ، وكأنه من إخلائه عن مقاصد الكتاب على ضمان ، ومن شرح ألفاظه ، وتوضيح معانيه على أمان واختصره الجلال التباني .

وشرحه العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن محمد بن سعيد الكِرْماني ، فشرحه بشرح مفيد ، جامع لفرائد الفوائد ، وزوائد العوائد ، وسماه «الكواكب الدراري» لكن قال الحافظ ابن حَجَر في «الدرر الكامنة» : وهو شرح مفيد ، على أوهام فيه في النقل ، لأنه لم يأخذه إلا من الصحف .

وكذا شرحه ولده التَّقِيّ يحيى ، مستمداً من شرح أبيه ، وشرحه ابن المُلقِّن ، وأضاف إليه من «شرح الزَّرْكَشيّ» وغيره من الكتب وما سنح له من حواشي الدِّمْياطي «وفتح الباري» «والبدر العِتابي» وسماه «مجمع البحرين ، وجواهر الجدين» وهو في ثمانية أجزاء كبار ، وكذا شرحه العلامة السراج بن المُلَقِّن ، وكذا شرحه العلامة شمس الدين البِرْماوِي في أربعة أجزاء ، أخذه من شرح الكِرماني وغيره ، كما قال في أوله . ومن أصوله أيضا مقدمة «فتح الباري» وسماه «اللامع الصبيح» ، ولم يُبيَّضْ إلا بعد موته ، وكذا شرحه الشيخ برهان الدين الحلبي ، وسماه «التلقيح لفهم قارئى الصحيح» ، وهو بخطه في مجلدين ، وبخط غيره في أربعة ، وفيه فوائد حسنة ، وقد التقط منه الحافظ ابن حَجَر ، حيث كان جَلَبَ ما ظن أنه ليس عنده ، لكونه لم يكن عنده إلا كراريس يسيرة من «الفتح» ، وشرحه أيضاً شيخ الإسلام الحافظ أبو الفضل ابن حَجَر ، وسماه «فتح الباري» وهو في عشرة أجزاء ، ومقدمته في جزء ، وشهرته وانفراده بما اشتمل عليه من الفوائد الحديثية ، والنكات الأدبية ، والمهمات الفقهية تغني عن وصفه ، لا سيما وقد امتاز بجمع طرق الحديث التي ربما يتبين من بعضها ترجيحُ أحد الاحتمالات شرحاً وإعراباً ، وطريقته في الأحاديث المكررة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلق بقصد البخاري بذكره فيه ، ويحيل بباقي شرحه على المكان المشروح فيه ، قال الشيخ زَكَريا الأنصاري : وكثيراً ما كان رحمه الله تعالى يقول : أود لو تتبعت الحوالَات

التي تقع لي فيه ، فإن لم يكن المحال به مذكوراً ، أو ذكر في مكان آخر غير المحال عليه ليقع إصلاحه فما فعل ذلك ، وكذلك ربما يقع لترجيح أحد الأوجه في الإعراب أو غيره من الاحتمالات أو الأقوال في موضع ، ثم يرجح في موضع آخر غيره إلى غير ذلك مما لا طَعْن عليه بسببه ، بل هذا أمر لا ينفك عنه كثير من الأئمة المعتمدين ، وكان ابتداء تأليفه في أوائل سنة سبع عشرة وثمان مئة على طريق الإملاء ، ثم صار يكتب بخطه شيئاً فشيئاً ، فيكتب الكُرّاس ، ثم يكتب جماعة من الأئمة المعتبرين ، ويعارض بالأصل مع المباحثة في يوم من الأسبوع ، وذلك بقراءة العلامة ابن خَضِر ، فصار السِّفْرُ لا يكمل منه شيء إلا وقد قوبل وحرر ، إلى أن انتهى .

قلت: لعل هذا الصنيع الواقع في التأليف هو السبب في تغيير الإحالات المذكورة.

وكان انتهاؤه في أول يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين وثمان مئة سوى ما ألحق فيه بعد ذلك ، فلم ينته إلا قبيل وفاة المؤلف بيسير ، ولما تم عمل مصنفه وليمة بالمكان المسمى بالتاج والسبع وجوه ، وكانت في يوم السبت ثاني شعبان سنة اثنتين وأربعين ، وقرىء المجلس الأخير هناك بحضرة الأئمة كالقاياتي ، والونائي ، والسعد الدِّري ، ولم يتخلف عنها من وجوه المسلمين إلا النادر، وكان المصروف على تلك الوليمة نحو خمس مئة دينار، أكمل الله تعالى بمنه وكرمه شرحنا، وأقدرنا على وليمة مثلها أو أزيد، وكملت مقدمته وهي في مجلد فخم في سنة ثلاث عشرة وثمان مئة .

وقد اختصر «فتح الباري» الشيخ أبو الفتح محمد بن الشيخ وفي الدين ابن الحسين المَرَاغِيّ .

وشرحه العلامة بدر الدين العَيْنِيّ الحنفي في عشرة أجزاء وأزيد ، وسماه «عمدة القارىء» ، وشرع في تأليفه في أواخر رجب سنة إحدى وعشرين وثمان مئة ، وفرغ في آخر الثلث الأول من ليلة السبت خامس

جمادى الأولى سنة سبع وأربعين وثمان مئة واستمد فيه من «فتح الباري». كان فيما قيل يستعيره من البرهان بن خضر بإذن مؤلفه له، وتعقبه في مواضع مطولة بما تعمد الحافظ ابن حجر في «الفتح» تركه من سياق الحديث بتمامه، وإفراد كل من تراجم الرواة بالكلام، وبيان الأنساب، واللغات، والإعراب، والمعاني، والبيان، واستنباط الفوائد من الحديث، والأسئلة والأجوبة، وغير ذلك.

قلت: جميع ما ذكر لم يترك منه في «الفتح» إلا ما يستغنى عنه، ومن تابع العَيْنيِّ وجده فيما يذكر من الأحاديث كالتخريج على «الفتح»، وقد حكي أن بعض الفضلاء ذكر لابن حَجَر ترجيح «شرح العيني» بما اشتمل عليه من البديع وغيره، فقال بديهة: هذا شيء نقله من شرح لركن الدين، وكنت وقفت عليه قبله، ولكن تركت النقل منه لكونه لم يتم، إنما كتب منه قطعة، وخشيت من تعبي بعد فراغها في الاسترسال في هذا النهج، ولذا لم يتكلم العيني بعد تلك القطعة بشيء من ذلك، قلت: يظهر هذا بديهة لمطالعه بعد الأجزاء الأول، وبالجملة هو شرح حافل كامل، ولكن «فتح الباري» فتح الباري.

وكذا شرح مواضع من البخاري الشيخ بدر الدين الزَّرْكَشِيّ في «التنقيح»، وللحافظ ابن حجر نكت عليه لم تكمل، وكذا شرحه العلامة بدر الدين الدَّماميني، وسماه «مصابيح الجامع»، وشرحه الحافظ الجلال السُّيوطِيّ في تعليق لطيف قريب من «تنقيح» الزركشي، سماه «التوشيح على الجامع الصحيح»، وكذا شرح شيخ الإسلام أبو زكرياء يحيى النَّوَوي قطعة من أوله، إلى آخر كتاب الإيمان، قلت: قد طبعت وطالعتها، وكذا شرح الحافظ ابن كثير قطعة من أوله، والزين ابن رجب الدمشقي، والعلامة السراج البُلْقيني، والبدر الزَّرْكَشِي في غير «التنقيح» مطولاً، وشرحه المَجْد الشِّيرازِيّ اللغوي مؤلف «القاموس»، سماه «منح الباري بالسيح الفسيح المجاري في شرح البخاري»، كمل ربع العبادات منه في عشرين مجلداً، وقدر تمامه في أربعين مجلداً، قال التقي الفاسِيّ:

لكنه قد ملأه بغرائب المنقولات ، لا سِيّما لما اشتهر باليمن مقالة ابن عربي ، وغلب ذلك على علماء تلك البلاد ، وصار يدخل من «فتوحاته» الكثير ما كان سبباً لشين شرحه عند الطاعِنين فيه ، وقال الحافظ ابن حجر: إنه رأى القطعة التي كملت في حياة مؤلفه قد أكلتها الأرضة بكمالها ، بحيث لا يقدر على قراءة شيء منها. ويقال: إن الإمام أبا الفضل النُّوَيْرِيّ ، خطيب مكة ، شرح مواضع منه ، وكذا العلامة محمد بن أحمد ابن مرزوق شارح بردة البُوصِيْرِيّ ، وسماه «المتجر الربيح والمسعى الرجيح في شرح الجامع الصحيح» ، وشرح العارف القدوة ، عبدالله بن أبي جمْرة ، ما اختصر منه وسماه «بهجة النفوس» ، وشرحه البُرهان النُّعْماني إلى أثناء الصلاة ، ولم يف بما التزمه ، وشرحه شيخ الإسلام ، أبو يحيى زكـريا الأنصاري السنيكي ، وشرحه الشمس الكُوراني مؤدب السلطان المظفر أبي الفتح محمد بـن عثمان ، فاتح القُسْطَنْطِينِيّة ، سماه «الكوثر الجاري إلى رياض صحيح البخاري» ، وهو في مجلدين ، وللعلامة شيخ الإسلام جلال الدين البُلْقيني «بيان ما فيه من الايهام» ، وهو في مجلد ، وشرحه أبو البقاء الأحمدي ، وأظنه لم يكمل ، وشرحه فقيه مذهب الشافعية الجلال البَكْري ، ولم يكمل ، وكتب الشيخ شمس الدين الدَّلْجي قطعة لطيفة من شرحه ، ولابن عبدالبَرّ «الأجوبة على المسائل المُستغربة من البخاري» ؛ سأله عنها المهلب بن أبي صفرة ، وكذا لأبي محمد بن حَزْم عدة أجوبة عليه ، ولابن المنير حواش على ابن بَطّال ، وله أيضاً كلام على التراجم ، سماه «المتواري» ، وكذلك لأبي عبدالله بن رشيد «ترجمان التراجم» ، وللفقيه أبي عبدالله محمد بن منصور بن حَمامة المَغراوي السلجماسي «حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة» ، وهي مئة ترجمة.

ولشيخ الإسلام الحافظ ابن حَجَر «انتقاض الاعتراض» يجيب فيه عما اعترضه العيني عليه في شرحه ، لكنه لم يُجِبْ عن أكثرها ، ولعله كان يكتب الاعتراضات ويُبَيِّضُ لها ، يجيب عنها ، فاخترمته المنية ، وله أيضاً

«الاستنصار على الطاعن المختار» ، وهو صورة فتيا عما وقع في خطبة شرح البخاري للعلامة العيني ، وله أيضاً أحوال الرِّجال المذكورين في البخاري زيادة على ما في «تهذيب الكمال» ، وسماه «الإعلام بمن ذكر في البخاري من الأعلام» ، وله أيضاً «تغليق التعليق» ، ذكر فيه تعاليق أحاديث الجامع المرفوعة ، وآثاره الموقوفة ، والمتابعات ، ومن وصلها بإسناده إلى الموضع المعلق ، وهو كتاب حافل عظيم في بابه ، لم يسبقه إليه أحد فيما عُلِمَ ، وقد نظمه العلامة اللغوي المَجْد صاحب «القاموس» ، ولخصه في مقدمة «الفتح» ، فحذف الأسانيد ، ذاكراً من خرجه موصولاً ، وكذا شرح البخاري العلامة المتفنن الأوحد الزَّبِيْـديُّ عبدالرحيم بن عبدالرحمن بن أحمد العباسي الشافعي شرحاً رتبه على ترتيب عجيب ، وأسلوب غريب ، فوضعه كما قال في ديباجته على منوال مصنف ابن الأثير ، وبناه على مثال جامعه المنير ، وجرده من الأسانيد ، راقماً على هامشه بإزاء كل حديث حرفاً أو حروفاً يُعْلم بها من وافق البخاري على إخراج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الخمسة جاعلاً إثر كل كتاب جامعٍ منه باباً لشرح غريبه ، واضعاً الكلمات الغريبة بهيئتها على هامش الكتاب موازياً لشرحها ، ليكون أسرع في الكشف ، وأقرب إلى التناول ، وقَرَّظَه شيخ الإسلام البرهان بن أبي شريف ، والزين عبدالبر ابن الشِّحْنة ، والعلامة الرَّضيّ الغزي .

ومن أجود شروحه وأقربها تناولاً ، وأحلاها مذاقاً وأحسنها اختصاراً مع كثرة الفائدة ، «إرشاد الساري» شرح العلامة أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن علي القَسْطَلّاني القاهِري الشافعي ، ولد في اثنتين وعشرين ذي القعدة ، سنة إحدى وخمسين وثمان مئة بمصر ، وتوفي يوم الخميس مُسْتَهَل المحرم افتتاح سنة ثلاث وعشرين وسبع مئة ، وكان يوم موته يوم دُخول السلطان سليم مصر ، وتعذر الخروجُ به في ذلك اليوم إلى الصحراء .

وقد نظم شيخ الإسلام البُلقيني مناسبات ترتيب تراجم البخاري بقصيدة طويلة أولها:

أَتى في البُخارِي حكمة في التَّرَاجِمِ مناسبة في الكتبِ مِثل البَراجِمِ

ذكرها القَسْطَلّاني بأجمعها.

وممن شرحه شيخ أشياخي ووالدهم الشيخ محمد سالم المَجْلِسي في أربعة عشر مجلداً ضخاماً وسماه «النهر الجاري».

هذا ما وقفت عليه من شروحه، مما كَمَل، ومما لم يَكْمُل، ومما اقتصر على التراجم، والجميع يقرب من نحو الخمسين.

مبادىء علم الحديث

والآن أُقَدِّمُ قبل الشروع في تقرير المتن كلاماً مختصراً على مبادىء علم الحديث رواية ودِراية، لأنهما مجموعان في هذا الكتاب باعتبار المتن والشرح، فقد قال العلماء: إن كل من قصد فنّاً من الفنون يلزمه قبل الشروع فيه معرفة مبادئه العشرة، ليكون الطالب على بصيرة في طلبه، لاستحالة توجيه النفس نحو المجهول المطلق، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وقد يقال: الحكم على الشيء ردّاً وقبولا فرع عن كونه معقولا.

والمبادىء العشرة قسمان: قسم تجب معرفته وجوباً صناعيّاً، وهو ثلاثة: الحد، والموضوع، والغاية، وقسم تندب معرفته كذلك، وهو ما عدا ذلك.

وقد مر لكَ أن علم الحديث رواية ودراية، والحديث يرادفه الخبر على الصحيح، وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ قيل: أو إلى صحابي، أو إلى مَنْ دونه من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، وهذا هو المعبر عنه بعلم الحديث رواية ويحد: بأنه علم يشتمل على نقل ذلك.

وموضوعه كما قال الشيخ زكريا وغيره: ذات النبي ﷺ من حيث إنه نبي ، وقال المُناوِي في : «شرح نخبة الفكر»: إن هذا باطل ، لأن ما قاله موضوع علم الطب لا الحديث.

قلت: أما قوله: إنه باطل فهو ظاهر عندي ولكن لا من الوجه الذي قاله. فقوله: إن هذا موضوع علم الطب غير صحيح ؛ فإنه سها عن آخر الحد من قوله ، من حيث إنه نبي ، فموضوع علم الطب الذات الشريفة من حيث الجسمية لا من حيث النبوة ، لكن الحد مردود من حيث القصور ، فإن موضوع كل فن ما يُبحث في ذلك الفن عن عوارضه الذاتية ، فالحديث يُبحث فيه عن ذاته عليه الصلاة والسلام من حيث إنه نبي ، وعن ذات الله تعالى وصفاته ، وعن جميع الحلال والحرام ، وكل الشريعة المحمدية؛ فتبين بهذا قصور الحد.

وغايته الفوز بسعادة الدارين.

وأما استمداده فهو من الوحي المنزل عليه ﷺ.

ومسائله الأفراد المستفادة من الأحاديث.

واسمه علم الحديث روايةً.

وواضعه في الحقيقة هو الله تعالى ، وبالواسطة هو النبي عليه الصلاة والسلام.

ونسبته إلى علوم الشريعة غير التفسير كلي ، وإلى التفسير نسبةُ تساوٍ ، هذا ما ظهر لي ، والله تعالى أعلم.

وحكم الوجوب كفائي ، إذ فرض العين تمكن معرفته من الفقه ، وهو مؤلف فيه.

وفضله لا يعلمه إلا الله تعالى ، لأن فضل كل علم بنسبة ما عُلِم منه ، وعلم الحديث معلومة منه الشريعة بأسرها.

وأما علم الحديث دِراية ، وهو المراد بعلم الحديث عند الإطلاق؛ فهو علم يقصد به حال الراوي ، والمروي ، من حيث القَبُول والرد ، وما يتعلق بذلك من معرفة اصطلاح أهله.

وموضوعه: الراوي والمروي من حيث ذلك.

وغايته: معرفة ما يُقْبَلُ وما يُرَدُّ من ذلك.

ومسائله: ما يذكر في كتبه من المقاصد.

وقيل: موضوعه: السند والمتن ، وغايته: تمييز الصحيح.

وقيل: موضوعه: طرق الحديث ، لأن المحدث يبحث عما يعرِض لذلك من الاتصال ، وأحوال الرجال.

وواضعه الذي هو أول ما اخترعه وصنف فيه القاضي أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن الرّامَهُرْمُزي ـ بفتح الراء والميم ، وضم الهاء والميم الثانية ، وسكون الراء آخره زاي ـ نسبة إلى رَامَهُرْمُز : كورة من كور الأهواز ، من بلاد خُوزِستان ، ثم صنف فيه بعده كثير من العلماء.

واسمه: علم الحديث دراية.

وفضله: بما استفيد منه من تصحيح السنة. وصونها عن التلاعب بها ، وأعظم به من فضل.

وحكم الوجوب: الكفائي.

وأتيت في تقدير ألفاظ المتن بعبارات مختصرة ملتقطاً لها غالباً من «فتح الباري» ، وطوراً من «عمدة القاري» ، و«إرشاد الساري» محتوية على زبدة ما في الكتب الثلاثة مع زيادات من غيرها ، ملتزماً عند الحديث الأول من البخاري جميع ما تفرق في «الفتح» في غير ذلك من المواضع ، حتى تمكن الإحالة عليه في جميع المواضع في الغالب ، وإنما يحصل غير الغالب حين يكون الحديث الأول معلقاً أو مختصراً.

سند المؤلف المتصل بالبخاري

وحيث إن الأسانيد أنساب الكتب كما قالوا ، لا بد لي من سند إلى البخاري ليصح الانتساب إليه ، وأكتفي في سندي إليه بالاتصال بابن حجر العسقلاني ، وتبيين طرقه المتصلة بالبخاري ، فسندي إلى ابن حَجَر عن شيخي أحمد بن محمد عينين اللَّمْتوني الشَّنْقِيطي ، سماعاً منه لكثير من العلوم المتفرقة ، عن شيخه الشيخ محمد محمود بن حبيب الله ابن القاضي ، عن شيخه سيدي عبدالله بن الحاج بن إبراهيم العَلَوِيّ ، عن شيخه الشيخ محمد بن الحسن البُناني صاحب الثَّبت الشهير ، عن شيخه سيدي محمد بن عبدالسلام البُناني ، عن شيخه أبي الفضل سيدي أحمد ابن العربي بن الحاج ، وعن سيدي محمد بن عبدالقادر الفاسِيّ كلاهما عن تاج الأمة سيدي عبدالقادر بن علي بن يوسف الفاسي ، والد الثاني ، عن عم أبيه أبي زيد سيدي عبدالرحمن بن محمد الفاسي ، عن العلامة النظار أبي عبدالله محمد بن القاسم القصار القَيْسيّ ، عن الولي سيدي رضوان بن عبدالله الجندي ، عن الولي سيدي عبدالرحمن بن علي المعروف بسُقَّين ـ بضم السين المهملة ، وفتح القاف المشددة ـ السُّفياني ، عن شيخ الإسلام ، قاضي القضاة زكريا الأنصاري الشافعي ، عن شيخ الإسلام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد ابن حجر العسقلاني ، المولود سنة ثلاث وسبعين وسبع مئة ، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمان مئة . وقد اتصل لابن حجر من أربعة طرق ، عن أبي عبدالله بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفِرَبْرِيّ ، توفي سنة عشرين وثلاث مئة ، وكان سماعه للصحيح مرتين ، مرة بفِرَبْر سنة ثمان وأربعين ، ومرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين و مئتين ، وعن ابراهيم بن معقل بن الحجاج النَّسَفِيّ ، وكان من الحفاظ ، وله تصانيف. توفي سنة أربع وتسعين ومئتين ، وقد فاتته من الجامع أوراق ، رواها بالإجازة ، وعن حماد ابن شاكر النَّسَوِيّ ، مات في حدود التسعين ، وله فيه فوت أيضاً ، وعن أبي طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة ـ بقاف ونون بوزن كريمة ـ

البَزْدَوِيّ بفتح الموحدة ، وسكون الزاي ـ توفي سنة تسع وعشرين وثلاث مئة ، وهو آخر من حدث عن البخاري بصحيحه ، كما قال ابن ماكولا وغيره ، وقد عاش بعده ممن سمع من البخاري القاضي الحسين بن إسماعيل المَحامِليّ ببغداد ، ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح ، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمة قدمها البخاري ، وقد غلط غلطاً فاحشاً من روى «الصحيح» عن المحاملي المذكور ، والذي انتشرت رواية الصحيح عنه من الأربعة المذكورين ، هو الفِرَبْري ، فقد رواه عنه تسعة : الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَن ـ بفتح السين والكاف ـ ، والحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلي ، وأبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكثي ، والفقيه أبو زيد محمد بن أحمد المَرْوَزِيّ ، وأبو علي محمد بن عمر بن شبويه ، وأبو أحمد محمد بن محمد الجُرجانيّ ـ بجيمين ـ وأبو محمد عبدالله بن أحمد السَّرَخْسيّ ، وأبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِيْهَنِيّ ، وأبو علي إسماعيل بن محمد ابن أحمد بن حاجب الكُشّاني ، وهو آخر من حدث الصحيح عن الفِرَبْري . فأما رواية ابن السَّكَن فرواها عنه عبدالله بن محمد بن أسد الجُهَنِيّ ، ورواها الحافظ ابن حجر عن الجُهَنِيّ ، عن شيخه أبي علي محمد بن أحمد بن علي بن عبد العزيز عن يحيى بن محمد بن سعد ، عن جعفر بن علي الهَمْدانيّ ، عن عبدالله بن عبدالرحمن الدِّيباجِيّ ـ بالجيم ـ عن عبدالله بن محمد بن محمد بن علي الباهِلِيّ ، عن أبي علي الحسين بن محمد الجَيّاني ـ بفتح الجيم ، وتشديد المثناة التحتية وبالنون ـ عن القاضي أبي عمر أحمد بن محمد بن يحيى بن الحَذّاء قراءة عليه ، وعن أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر الحافظ إجازة ، قالا : حدثنا أبو محمد الجُهَنِيّ وكان ثقةً ضابطاً ، عن أبي السَّكَنِ ، عن الفِرَبْري .

وأما رواية المُسْتَملي فرواها عنه الحافظ أبو ذر عبدالله بن أحمد الهَرَوِيّ ـ بفتح الهاء والراء ـ وعبد الرحمن بن عبدالله الهَمْدانِيّ ، وقد روى

أبو ذر أيضاً عن السرخسيّ ، والكُشْمِيهَنيّ . وقد روى ابن حَجَر رواية أبي ذَرّ عن شيوخه الثلاثة ، عن أبي محمد عبدالله بن محمد بن محمد بن سليمان المَكّي ، عن إمام المقام أبي أحمد إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطَّبَريّ ، عن أبي القاسم عبدالرحمن بن أبي حَرَمي المكي ، عن أبي الحسين علي بن حُميد بن عمار الطَّرَابُلُسيّ ، عن أبي مَكْتوم عيسى بن الحافظ أبي ذَرّ عبدالله أحمد ، عن أبيه ، عن شيوخه الثلاثة الفربري .

وأما رواية عبدالرحمن الهَمْدانيّ ، عن شيخه المستملي ؛ فرواها ابن حَجَر عن أبي حيان محمد بن حيان بن العلامة أبي حيان ، عن جده ، عن أبي علي بن أبي الأَحْوَصِـيّ ، عن أبي القاسم بن بَقِيّ ، عن شريح ابن علي بن أحمد بن سعيد ، عن عبدالرحمن الهَمْدانيّ ، عن المُسْتَمْلي ، عن الفِرَبْرِيّ .

وأما رواية الأخسيكثي ؛ فرواها عنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصَّفّار الزّاهد ، وقد روى ابن حَجَر رواية إسماعيل المذكور بهذا السند المار إلى أبي حيّان ، عن أبي جعفر أحمد بن يوسف الطحالي ، ويوسف ابن براهيم بن أبي رَيْحانة المالِقي ، كلاهما عن القاضي أبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري ابن الهيثم ، عن القاضي أبي سليمان داود بن الحسن الخَالدي ، عن إسماعيل المَذْكور ، عن الأخسيكثي ، عن الفِرَبْرِيّ .

وأما رواية الفقيه أبي زيد المَرْوَزِيّ ؛ فقد رواها عنه الحافظ أبو نُعيم الأَصْبَهاني ، والحافظ أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأَصِيليّ ، نسبة إلى أَصِيلا من بلاد العُدْوة ، نشأ بها ، وسكنها ، ومات بها لإحدى عشرةَ ليلة بقيت من ذي الحجة سنة اثنتين وتسعين وثلاث مئة ، والحافظ أبو الحسن علي بن محمد القابسي ـ بالقاف ، والموحدة ، والمهملة ـ . فأما رواية أبي نُعيم فرواها ابن حَجَر عن علي بن محمد بن محمد الدِّمَشْقي ، عن سليمان بن حَمْزة بن أبي عمر ، عن محمد بن عبدالهادي المَقْدِسي ، عن

الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الدملي ، عن أبي علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد ، عن أبي نُعيم ، عن شيخه أبي زيد المَرْوَزِيّ ، عن الفِرَبْري .

وأما رواية الأَصِيلِيّ ، والقابِسي عن أبي زيد المَرْوَزِيّ؛ فرواها ابن حَجَر بالإسناد المتقدم في رواية الجُهَنيّ ، عن ابن السَّكَن إلى أبي عليٍّ الجيّلني ، عن أبي شاكر عبدالواحد بن محمد بن وَهْب ، عن الأَصِيلِيّ وحاتم بن محمد الطَّرابُلُسيّ ، عن القابِسِيّ ، وبالإسناد المذكور إلى جعفر بن علي كتب إلى الحافظ أبي القاسم خَلَف بن بَشْكُوال ، أنبأنا عبدالرحمن بن محمد بن غياث ، عن حاتم ، عن القابِسِيّ ، عن أبي زيد المَرْوَزِيّ ، عن الفِرَبْرِيّ .

وأما رواية أبي علي الشَّبُّوي ، فرواها عنه سعيد بن أحمد بن محمد الصَّيرَفِيّ العَيّار ، وعبدالرحمن بن عبدالله الهَمْداني؛ فروى ابن حَجَر رواية سعيد العَيّار ، عن محمد بن علي بن محمد الدِّمَشْقي ، عن محمد ابن يوسف بن الهَتّان ، عن العلامة تَقِيّ الدين أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشَّهْرُزورِيّ المعروف بابن الصّلاح ، عن منصور بن عبدالمنعم بن عبدالله بن محمد بن الفَضْل الرّازيّ ، عن محمد بن إسماعيل الفارِسيّ ، عن سعيدٍ العَيّار ، عن أبي علي محمد بن عمر الشَّبُّويّ ، عن الفِرَبْرِيّ ، ورواية عبدالرحمن الهَمْداني قد مر سندها في روايته عن المُسْتَمْلِيّ .

وأما رواية أبي أحمد الجُرجانيّ ، فقد رواها عنه أبو نُعيم ، والقابسي أيضاً ، وقد مر سند ابن حَجَر فيهما في روايتهما عن أبي زيد المَرْوَزِيّ .

وأما رواية أبي محمد السرْخسيّ ـ بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة ، وسكون الراء وفتح المعجمة ـ فقد رواها عنه أبو ذَرّ ، وقد مر السند إليه في روايته عن المُسْتَمْلي ، وأبو الحسن عبدالرحمن بن

محمد بن المظفر الداوودي البُوشَنْجِيّ ـ بضم الموحدة ، وسكون الواو ، وفتح المعجمة ، وسكون النون ، وبكسر الجيم ـ نسبة إلى بلدةٍ بقرب هَراة خراسان المتوفى سنة سبع وستين وأربع مئة ، وقد روى ابن حَجَر رواية الداوودي ، وهي أعلى رواية له ، عن أبي محمد عبدالرحيم بن عبدالكريم بن عبدالوَهّاب بن حَمُّوَيْه ـ بفتح المهملة ، وتشديد الميم المضمومة ، وسكون الواو ، وفتح الياء التحتية ـ ، وأبي علي محمد بن محمد بن علي الجِيْزِيّ ، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن علي بن عبدالواحد بن عبدالمؤمن البَعْلِيّ ـ بالموحدة المفتوحة ، والعين الساكنة ـ وأبي الحسن علي بن محمد بن محمد الجَوْزِيّ .

أخبر الأولان عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم ، نعمة بن الحسن بن علي بن بيان الصّالحِيّ ، وعن ست الوزراء ، وزيرة بنت محمد بن عمر بن أسعد بن المُنَجّا التَّنُوخِيّة ، وأخبر الثالث أبو إسحاق ، عن أحمد بن أبي طالب بن نِعْمة ، وقال الرابع علي بن محمد ، قرىء على ست الوزراء ، وأنا أسمع ، روى الجميع عن أبي عبدالله الحُسين بن المبارك بن محمد بن يَحْيى الزُّبَيْدِيّ ، وقالوا ـ سوى المرأة ـ كتب إلينا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عُمر القَطِيعِيّ ، وأبو الحسن علي بن أبي بكر بن رُوزبه القَلانسي ، وثابت بن محمد الخُجَنْدي ، أخبر الجميع عن أبي الوقت عبدالأول بن عيسى بن شُعيب السِّجْزِيّ ـ بكسر المهملة ، وسكون الجيم ، وكسر الزاي ـ الهَرَوِيّ الصوفي ، ولد في ذي القعدة سنة ثمان وخمسين وأربع مئة ، ومات في ذي القعدة ، ليلة الأحد ، سنة ثلاث وخمسين وخمس مئة ، عن أبي الحسن الدّاوودي عن السرخَسيّ ، عن الفِرَبْرِيّ .

وأما رواية الكُشْمِيهَنِيّ فقد رواها عنه أبو ذَر ، وقد سند ابن حَجَر إليه في روايته عن المُسْتَمْلي ، ورواها عنه أبو سهل محمد بن أحمد الحَفْصي ، وكريمة بنت أحمد المَرْوَزِيّة ، وقد روى ابن حَجَر رواية الحَفْصي بالإسناد الماضي في رواية سعيد العَيّار ، عن أبي علي الشَّبُّوي

إلى منصور بن عبد المُنعم ، عن أبي بكر وجيه بن طاهر ، وعبدالوهاب ابن شاه الشّاذِياخِيّ وجد أبي محمد بن الفضل الصاعِديّ عن الحَفْصِيّ عن الكُشْمِيهَنيّ عن الفِرَبْرِيّ ، وروى رواية كريمة عن الحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العِراقي ، عن أبي علي عبدالرحيم بن عبدالله الأَنْصَارِيّ عن المُعين أحمد بن علي بن يوسف الدِّمَشْقي ، وإسماعيل بن عبد القَويّ بن عَزُّون ـ بفتح العين المهملة ، وضم الزاي المشددة ، وبالواو ، والنون ـ المِصْري ، وأبو عمرو عثمان بن رَشِيق ـ بفتح الراء ، وكسر المعجمة ـ المالكي ، سماعاً وإجازةً لما فات ، أخبر الجميع عن أبي القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البُوصِيْرِيّ ، عن أبي عبدالله محمد ابن بركات النَّحْوِيّ السَّعْدِيّ ، عن كريمة ، عن الكُشْمِيْهَنيّ ، عن الفِرَبْرِيّ .

وأما رواية أبي علي إسماعيل الكُشَاني ، فرواها عنه أبو العباس جعفر ابن محمد المُسْتَغْفِري ، وقد روى ابن حَجَر رواية المُسْتَغْفِري بالإسناد الماضي في رواية أبي نُعيم الأصبهاني عن أبي زيد إلى موسى محمد بن أبي بكر الدملي ، قال: أنبأنا أبي ، عن الحسن بن أحمد ، عن المُسْتَغْفِريّ ، عن الكُشانيّ عن الفِرَبْرِيّ ، فهذه أسانيد ابن حَجَر المتصلة بالتسعة الذين رووا عن الفِرَبْرِيّ ، بذلت الجهد في ترتيبها ترتيباً يسهل تناولها به ، لم يفعله صاحب الأصل ابن حَجَر.

وأما الثلاثة الباقية من الأربعة الراوين عن البخاري صحيحه ، فإبراهيم بن مَعْقِل ، روى ابن حَجَر روايته بالإسناد الماضي في رواية الجُهَنيّ عن ابن السَّكَن ، إلى أبي علي الجَيّاني ، قال: أنبأنا الحكم بن محمد ، عن أبي الفضل عيسى بن أبي عِمران الهَرَوِيّ ، سماعاً لبعضه ، وإجازة لباقيه ، عن أبي صالح خَلَف بن محمد بن إسماعيل البخاري ، عن إبراهيم بن مَعْقِل البُخاري .

وأما حَمّاد بن شاكر ، فروى ابن حَجَر روايته عن أحمد بن أبي بكر

ابن عبدالحميد ، عن أبي الرَّبيع بن أبي طاهر بن قُدامة ، عن الحسن بن السيد العَلَويّ ، عن أبي الفضل بن ناصر الحافظ ، عن أبي بكر أحمد بن خَلَف ، عن الحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحافِظ ، عن أحمد بن محمد بن رُمَيْح النَّسَوِيّ ، عن حَمّاد بن شاكِر ، عن البُخاري .

وأما أبو طلحة البَزْدَوِيّ ، فقد روى ابن حَجَر روايته بالسند الماضي إلى المُسْتَغْفِرِيّ ، قال: أنبأنا أحمد بن عبدالعزيز ، عن أبي طلحة البَزْدَوِيّ ، عن البُخاري . هذا سندي إلى البُخاري المبتدأ بالسماع من علماء الغرب ، ولي فيه عدة أسانيد من علماء بالمشرق بالإجازة منها:

إني أجازني فيه الشيخ محمد عابد بن حسين ، مفتي المالكية ، بمكة المكرمة ، المتوفى بها ، عن شيخه العلامة السيد أحمد بن زيني دحلان المالِكِيّ ، مفتي الشافعية بمكة ، المتوفى بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، عن شيخه العلامة الشيخ عُثمان بن حسن الدِّمْياطي المِصْري ثم المَكِّي مهاجراً ، المتوفى بها ، عن شيخه العلامة الشهير الشيخ محمد بن محمد الأمير الكبير المَكِّيّ ، صاحب الثبت الشهير ، وهو يرويه عن شيخه السَّقّاط ، عن شيخه الشيخ أحمد المكي ، عن الشيخ محمد بن علاء الدين البَابِلِيّ المَكِّيّ ، عن الشيخ سالم السَّنْهُورِيّ المالِكِي ، عن النَّجْمِ القِبْطِي ، عن شيخ الإسلام ابن حَجَر بأسانيده التي فصلناها غاية التفصيل فيما مر إلى كل من روى عن البُخاري ، ورواه البابِلِيّ سماعاً ، وإجازة ، عن شهاب الدين الرَّمْلِيّ ، عن ابن حَجَر ، فيكون أعلى من الأول بدرجتين ، ولي عدة أسانيد يطول جَلْبها ، وفي هذا حصول الغرض الذي أردته من التوصيل الذي أوردته ، فَلْيَقَعِ الشروع مقتصراً في المتن على الرواية التي قال في «الفتح»: إنها هي أتقن الروايات ، وهي رواية أبي ذر عبدالله بن أحمد الهَرَوِيّ ، عن مشايخه الثلاثة أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلي ، وأبي محمد عبدالله بن أحمد السرخسيّ ـ بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء ، وسكون الراء وفتح المعجمة ـ وأبي الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِيهَنِيّ ـ

بكاف مضمومة ، وشين معجمة ساكنة ، وميم مفتوحة ، وياء ساكنة ، وهاء مفتوحة ، وقد تكسر ، وقد تبدل الياء ألفاً ، وقد تمال الألف ـ وهو نسبة إلى قرية بمَرو ، وإنما كانت أتقن لضبطه لها ، وتمييزه لاختلاف سياقِها ، وفيها نبه على ما يحتاج إليه مما يخالفها ، فأقول: قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغيرة بن بَرْدِزْبه ـ بفتح الموحدة ، وسكون الراء ، وكسر الدال المهملتين ، وسكون الزاي المعجمة ، وفتح الموحدة ، بعدها هاء ساكنة ـ ومعناه الزراع بالفارسية البخاري رحمه الله تعالى آمين وقد مر تعريفه مستوفى ، قال رحمه الله تعالى :

١- كتاب بدء الوحي

باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

الكلام على البسملة طويل ، وليس هذا المختصر محلاً للكلام فيها ، وجزى الله تعالى الإمام أبا العباس سيدي أحمد بن عبد العزيز الهِلالي سحائبَ الرُّضوان ، فقد تكفل بجميع مباحثها في شرحه لخطبة «مختصر خليل» .

وقد قال العلماء : إنه ينبغي لكل مؤلف أن يتكلم عليها من جهة الفن الذي هو فيه ، ومن المناسب هنا الحديث المشهور الذي أخرجه الحافظ عبدالقادر في «أربعينه» ، والخطيب في «الجامع» ؛ أنه ﷺ قال : «كلُّ أمرٍ ذي بال لا يُبْدأ فيه بذكر الله تعالى ، وببسم الله الرحمن الرحيمِ فهو أقطع» أي : قليل البركة ، واختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كله شعراً ، فجاء عن الشعبي منع ذلك ، وعن الزُّهري ، قال : مضت السنة أن لا يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم ، وعن سعيد بن جُبَيْر جواز ذلك ، وتابعه على ذلك الجمهور ، وقال الخطيب : هو المختار واستقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بها ، وكذا معظم كتب الرسائل ، واعترض على المصنف بكونه لم يفتتح الكتاب بخطبة تنبىء عن مقصوده ، مفتتحة بالحمد والشهادة امتثالاً لقوله ﷺ : «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بحمد اللهِ ، فهو أقطعُ» . وفي رواية «أجذمُ» . أخرجه أبو داود ، والنسائي وابن ماجة ، وابن حبان ، وأبو عوانة في «صحيحيهما» . وقال ابن الصّلاح : هذا حديث حسن بل صحيح ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : «كُلُّ خُطْبَةٍ ليس فيها شهادةٌ فهي كاليد الجَذْماء» أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة ، رضي الله تعالى عنه ، وقوله : أجذم لا خير فيه كالمجذوم .

وأجيب عن عدم الإتيان بالخطبة بأن الخطبة الغرض منها الافتتاح بما

يدُلُّ على المقصود ، وقد صدر الكتاب بترجمة بدء الوحي ، وبالحديث الدال على مقصوده المشتمل على أن العمل دائر مع النية ، فكأنه يقول: قصدت جمع وحي السنة المتلقى من خير البرية على وجه سيظهر حسن عملي فيه من قصدي؛ وإنما لكل امرىء ما نوى ، فأكتفي بالتلويح عن التصريح ، وأجيب عن عدم الإتيان بالحمد والشهادة بأن الحديثين ليسا على شرطه ، وإن سلمنا صلاحيتهما للحجة ، فليس فيهما أن ذلك يتعين بالنطق والكتابة معاً ، فلعله حمد وتشهد نطقاً عند وضع الكتاب ، ولم يكتب ذلك اقتصاراً على البسملة ، لأن القدر الذي يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله ، وقد حصل بها؛ ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن ﴿اقرأ باسم ربك﴾ فطريق التأسي به الافتتاح بالبسملة ، والاقتصار عليها ، لا سيما وحكاية ذلك من جملة ما تضمنه هذا الباب الأول ، بل هو المقصود بالذات من أحاديثه.

وصنيع البخاري هو صنيع شيوخه ، وشيوخ شيوخه ، وأهل عصره ، كمالك في «الموطأ» ، وعبدالرزاق في «المصنف» ، وأحمد في «المسند» ، وأبو داود في «السنن» ، إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه ، ولم يزد على التسمية ، وهم الأكثر ، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة ، فيحمل ذلك من صنيعهم على أنهم حمدوا لفظاً ، ويؤيده ما رواه الخطيب في «الجامع» عن أحمد أنه كان يتلفظ بالصلاة على النبي ﷺ إذا كتب الحديث ولا يكتبها ، والحامل له على ذلك إسراع أو غيره ، أو يحمل على أنهم رأوا ذلك مختصاً بالخطب دون الكتب ، ولهذا من افتتح كتابه منهم بخطبة ، حمد وتشهد كما صنع مسلم ، ويؤيده أيضاً وقوع كتب رسول الله ﷺ إلى الملوك ، وكتبه في القضايا مفتتحة بالتسمية دون حمدلة وغيرها ، كما يأتي في حديث أبي سُفيان في قصة هِرَقْل في هذا الباب ، وكما يأتي في حديث البَراء في قصة سهيل بن عمرو في صلح الحُدَيْبِيَة ، وغير ذلك من الأحاديث ، فهذا يشعر بأن لفظ الحمد والشهادة ، إنما يُحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوثائق ،

فكأن المصنف لما لم يفتتح كتابه بخطبة أجراه مجرى الرسائل إلى أهل العلم ، لينتفعوا بما فيه تعلماً وتعليماً.

وأما الجواب عنه بأنه تعارض عنده الابتداء بالتسمية والحمدلة ، فلو ابتدأ بالحمدلة لخالف العادة ، أو التسمية لم يعد مبتدئاً بالحمدلة ، فاكتفى بالتسمية ، فهو مُتَعَقَّبٌ بأنه لو جمع بينهما لكان مبتدئاً بالحمدلة بالنسبة إلى ما بعد التسمية ، وهذه هي النكتة في حذف واو العطف بينهما ، فيكون أولى لموافقته الكتاب العزيز ، فإن الصحابة كتبوا المصحف بالتسمية والحمدلة وتلوها ، وتبعهم جمع من كتاب المصحف بعدهم في جميع الأمصار من يقول: إن البسملة آية من القرآن ، ومن لايقول ذلك.

وقد سقط في رواية أبي ذَرٍّ ، والأَصِيلِيّ لفظة باب ، وثبت في رواية غيرهما ، فَحَكى فيه عياض ومن تبعه التنوين ، وتركه بالإضافة إلى كيف ، وقال الكِرْماني : يجوز فيه الإسكان على سبيل التعداد للأبواب ، فلا يكون له إعراب.

والباب لغة : فُرجة يتوصل بها من داخل إلى خارج وبالعكس ، حقيقة في الأجسام ، كباب الدار ، ومجاز في المعاني ، كباب الصيام مثلاً.

واصطلاحاً: اسم لطائفة من مسائل العلم مشتركة في الفن ، مشتملة على فصول غالباً عند مصنفي الفقهاء ، وقد قال في «الفتح» : إن البخاري إذا ذكر الباب بدون ترجمة ، يكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعلقه به ، كصنيع مصنفي الفقهاء.

و«باب» على التنوين وعدمه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره هذا باب ، وإضافته لكيف من باب الإضافة إلى الجمل على حد قول الشاعر:

وأَجَبْتُ قائِلَ كَيْفَ أَنْتَ؟ بِصالِحٍ حتّى مَلِلْتُ ومَلَّني عُوَّادِي

والجملة إذا أريدَ لفظُها تكون في حكم المفرد ، يضاف إليها كل

اسم يَقْبلُ الإضافة ، وقول ابن هشام : إن الذي يضاف إلى الجملة ثمانية أسماء ، محله في الجملة التي لا يراد بها لفظها.

و«كيف» : اسم يُستفهم به في الغالب عن الخبر أو الحال ، وهي هنا خبرٌ لكان ، إن كانت ناقصة ، وحالٌ من فاعلها إن كانت تامةً ، ولا بد من تقدير مضاف قبلها ، أي : باب جواب كيف كان بدء الوحي ، لأن المذكور في هذا الباب هو جواب كيف كان بدء الوحي؟ لا السؤال بكيف عن بدء الوحي؟ وجملة كان ومعمولها في محل جر بالإضافة على إضافة باب لكيف ، ولا تخرج كيف بذلك عن الصَّدْرِيّة ، لأن المراد من كون الاستفهام له الصدر ، أن يكون في صدر الجملة التي هو فيها ، وكيف على هذا الإعراب كذلك ، وعلى عدم الإضافة ، كيف منصوبة على الحال.

وقوله : «بدء الوحي». قال عياض : روي بالهمز مع سكون الدال من الابتداء ، وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور ، قال في «الفتح» : وقع في بعض الروايات كيف كان ابتداء الوحي ، وهذا يرجح الأول.

والوحي لغة : الإعلام في خفاء ، وشرعاً : إعلام الله تعالى أنبياءه الشيء إما بكتاب ، أو برسالة ملك ، أو منام ، أو إلهام ، وقد يجيء بمعنى الأمر نحو: ﴿وإِذْ أَوْحَيْتُ إلى الحَوَارِيّينَ أَنْ آمِنُوا بي وَبِرَسُولي﴾ [المائدة : ١١١]. وبمعنى التسخير ﴿وأَوْحَى رَبُّكَ إلى النَّحْلِ﴾ [النحل : ٦٨] أي : سَخَّرَها لهذا الفعل ، وقد يعبر عن ذلك بالإلهام ، لكن المراد به هدايتها لذلك ، وإلا فالإلهام حقيقة إنما يكون لعاقل. والإشارة نحو ﴿فأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وعَشِيّاً﴾ [مريم : ١١] وقد يُطلق على المُوحى كالقرآن والسنة من إطلاق المصدر على المفعول ، قال الله تعالى : ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوْحَى﴾ [النجم : ٤] ثم قال:

وقول الله جل ذكره : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنا إِلَيْكَ كَما أَوْحَيْنَا إلى نُوْحٍ والنَّبِيِّينَ

مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣] ولأبوي ذَرٍّ والوقت: «وقوله عز وجل»، ولابن عساكر: «وقول الله سبحانه»، «وقول»: مجرور عطفاً على الجملة المضاف لها باب، أي: باب كيف كان بدء الوحي، ومعنى قول الله كذا، أو الاحتجاج بقول الله كذا، وبالرفع على حذف الباب عطفاً على الجملـة لأنها في محل رفع، وكذا على تنوين باب، وهو في حال الرفع محذوف الخبر، أي وقول الله كذا مما يتعلق بهذا الباب، وإنما لم يقدروا باب: كيف قول الله، لأن قول الله لا يكيف، وأجيب بأنه يصح على تقدير مضاف، أي كيف نزول قول الله، أو كيف فهم معنى قول الله، أو أن يراد بكلام الله المنزل المتلو لا مدلوله، وهو الصفة القائمة بذات الباري تعالى، والآية نزلت جواباً لأهل الكتاب في اقتراحهم أن ينزل عليهم كتاباً من السماء، واحتجاجاً عليهم بأن أمره في الوحي كسائر الأنبياء، وآثر صيغة التعظيم تعظيماً للوحي والموحى إليه، ومناسبتهما للترجمة واضحة من جهة أن صفة الوحي إلى نبينا ﷺ توافق صفة الوحي إلى من تقدمه من النبيين، ومن جهة أن أول أحوال النبيين في الوحي بالرؤيا، كما رواه أبو نُعيم في «الدلائل» بإسناد حسن، عن عَلْقَمَةَ بن قيس، صاحب ابن مسعود، قال: إن أول ما يؤتى به الأنبياء في المنام، حتى تَهْدَأَ قلوبهم، ثم ينزل الوحي بعدُ في اليقظة، وإنما خَصَّ نوحاً بالذكر فيها مع أن قبله آدم، وشيْث، وإدْرِيس، لأنه هو الأب الثاني، وجميع أهل الأرض من أولاده الثلاثة، سام، ويافث، وحام، لقوله تعالى: ﴿وجَعَلْنا ذُرِّيَّتَهُمُ الباقين﴾ والذين ركبوا معه في السفينة لما خرجوا منها ماتوا كلهم ما عدا نوحاً وبنيه الثلاثة، ثم مات نوح، وبقي بنوه الثلاثة، فهو أول نبي موجود بعد الطُّوفان، فتخصيصه لهذا المعنى، وعطف عليه سائر الأنبياء.

وأما الجواب بأنه أول مشرع، أو أول نبي عُوقِبَ قومهُ، فمتعقَّب بأن أول مشرع آدم عليه السلام، فإنه أول نبي أرسل إلى بنيه، وشرع لهم الشرائع، وبأن شِيْث هو أول من عذب قومه بالقتل، كما في «تاريخ»

الفِرَبْرِيّ من أنه عليه السلام سار إلى أخيه قَابيْل ، فقاتله بوصية أبيه له بذلك ، وأخذه أسيراً ، وسلسله ، ولم يزل كذلك إلى أن مات كافراً ، أعاذنا الله تعالى من ذلك ، وهو أول من تقلد السيف ، وقيل : إنما خُصَّ بالذكر لأنه أول رسول آذاه قومه ، فكانوا يحصِبونه بالحجارة حتى يقعَ على الأرض ، كما وقع مثله لنبينا عليهما الصلاة والسلام ، وقيل : لأنه أول أولي العزم ، وعَطَفَ عليه النبيين من بعده.

١ ـ حدَّثنا الحُميْدي قال : حدثنا سفيانُ، قال : حدثنا يحيى بن سُعيد الأنصاريُّ ، قال : أخبرني محمدُ بنُ إبراهيم التَّيْميُّ ، أنه سمع علقمة بنَ وقاص الليثيَّ ، يقول : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه على المنبر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إنّما الأعمال بالنّيات ، وإنّما لكلِّ امرىء ما نَوَى ، فمن كانت هجرتُه إلى دنيا يُصيبُها أو امرأةٍ يَنْكحُها ، فهجرتُهُ إلى ما هاجَرَ إليه» .

[الحديث ١ ـ أطرافه في ٥٤ ، ٢٥٢٩ ، ٣٨٩٨ ، ٥٠٧٠ ، ٦٦٨٩ ، ٦٩٥٣] .

قال في «الفتح» : إن المصنف ابتدأ كتابه بالرواية عن الحُميدي امتثالا لقوله ﷺ : «قَدِّموا قريشاً» وهو أفقه قرشي أخذ عنه ، وله مناسبة أخرى وهو أنه مكي كشيخه ، فناسب أن يذكر في أول ترجمة بدء الوحي ، لأن ابتداءه كان بمكة ، ومن ثم ثنى بالرواية عن مالك ، لأنه شيخ أهل المدينة ، وهي تالية لمكة في نزول الوحي ، وفي جميع الفضل على قول ، وأفضل على مذهب مالك ، ومالك وابن عُيَيْنة قرينان. قال الشافِعِيّ : لولاهما لذهب العلم بالحجاز.

ووجه إدخال الحديث في ترجمة بدء الوحي ، هو أن الكتاب لما كان موضوعاً لجميع وحي السنة ، صدَّرَه ببدء الوحي ، ولما كان الوحي لبيان الأعمال الشرعية صدَّرَه بحديث الأعمال ، وأبدى بعض العلماء نكتة عجيبة في بدء البخاري بهذا الحديث ، فقال : إن البخاري ابتدأ كتابه

بحديث: «إنما الأعمال بالنيات» وختمه بحديث «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن» وفي كل واحد منهما غرابة، إشارة منه إلى حديث «بدأ الإسلام غريباً، وسيعودُ كما بدأ غريباً. . . . الخ» وهذه نكتة عجيبة، قل أن تقف عليها في كتاب. وقال ابن بَطّال: نقلاً عن أبي عبدالله بن النَّجّار: التبويب متعلق بالآية والحديث معاً، لأن الله تعالى أوحى إلى الأنبياء، ثم إلى محمد عليه الصلاة والسلام، أن الأعمال بالنيات لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّيْنَ﴾ [البينة: ٥] وقال أبو العالية في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّيْنِ ما وَصّى بِهِ نُوحاً﴾ [الشورى: ١٣] قال: وصاهم بالإخلاص في عبادته، وعن أبي عبدالملك البُوني مناسبة الحديث للترجمة: هي أن بدء الوحي كان بالنية، لأن الله تعالى فطر محمداً ﷺ على التوحيد، وبغَّضَ إليه الأوثان، ووهب له أول أسباب النبوة، وهي الرؤيا الصالحة، فلما رأى ذلك أخلص إلى الله تعالى في ذلك، فكان يتعبد بغار حراء، فقبل الله تعالى عمله، وأتمَّ له النعمة. وقال المُهَلَّب: قصد البخاري الإخبار عن النبي عليه الصلاة والسلام في حال منشئه، وأن الله تعالى بغض إليه الأوثان، وحبب إليه خِصال الخير، ولزوم الوحدة، فراراً من قُرناء السوء، فلما لزم ذلك أعطاه الله تعالى على قدر نيته، ووهب له النبوة، كما يقال: الفواتح عنوان الخواتم. وقال ابن المنير في أول التراجم: كان مقدمة النبوة في حق النبي، ﷺ، الهجرة إلى الله تعالى بالخلوة في غار حراء، فناسب الافتتاح بحديث الهِجرة، وقيل: إنه أراد أن يقيمه مقام الخُطبة للكتاب، وتعقب هذا بأنه لو كان أراد ذلك لكان سياقه قبل الترجمة، وحكى المهلب أن النبي ﷺ، خطب به حين قدم المدينة مهاجراً، فناسب إيراده في بدء الوحي، لأن الأحوال التي كانت قبل الهجرة كانت كالمقدمة لها، لأن بالهجرة افتُتح الإذن في قتال المشركين، ويعقبُهُ النصر والظفر والفتح.

قال في «الفتح»: وهذا وجهٌ حسن إلا أنني لم أر ما ذكره من كونه ﷺ، خطب به أول ما هاجر منقولاً، وقد وقع في باب ترك الحيل بلفظ:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يا أيُّـها النّاسُ ، إنّما الأعمال بالنيةِ» ففي هذا إيماء إلى أنه كان في حال الخطبة ، أما كونه كان في ابتداء قدومه إلى المدينة ، فلم أر ما يدل عليه.

فيما ذكر من المناسبات تعلم سقوط اعتراض من اعترض على المصنف إدخال حديث الأعمال هذا في ترجمة بدء الوحي قائلاً: إنه لا تعلق له بها أصلاً ، بحيث إن الخَطّابي في «شرحه» والإسماعيلي في «مستخرجه» أخرجاه قبل الترجمة ، لاعتقادهما أنه إنما أورده للتبرك به فقط، واستصوب أبو القاسم بن مندة صنيع الإسماعيلي في ذلك، وقال ابن رشيد: لم يقصد البخاري بإيراده سوى بيان حسن نيته في هذا التأليف.

ثم اعلم أن هذا الحديث تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدره ، قال أبو عبدالله: ليس في أخبار النبي ، ﷺ ، شيء أجمع وأغنى ، وأكثر فائدة من هذا الحديث ، وقال ابن مَهْدي: يدخل في ثلاثين باباً من العلم ، وقال الشافعي: يدخل في سبعين باباً ، ويحتمل أن يريد بهذا العدد المبالغة ، وقال عبدالرحمن بن مَهْدي أيضاً: يَنْبَغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب ، واتفق الشافعي ، وأحمد ، وابن المَدِيْني ، وابن مَهْدي ، على أنه ثلث الإسلام ، ووجه ذلك بأن كسب العبد يقع بقلبه ، ولسانه ، وجوارحه ، فالنية أحد أقسامه الثلاثة ، وهي أرجحها ، لأنها قد تكون عبادة مستقلة ، وغيرها يحتاج إليها ، ومن ثَمَّ ورد: «نيةُ المؤمنِ خيرٌ من عملهِ» وفي رواية «أبلغُ». رواه البَيْهَقِيُّ في الشعب عن أنس مرفوعاً ، وقال: إسناده ضعيف ، ورواه العَسْكَرِيُّ والقُضاعيُّ . وإذا نظرت إليها كانت خير الأمرين ، وبيان ذلك هو أن تخليد الله العبد في الجنة ليس بعمله ، وإنما هو لنيته ، لأنه لو كان لعمله لكان خلوده فيها بقدر مدة عمله أو أضعافه ، إلا أنه جازاه بنيته ، لأنه كان ناوياً أن يطيعَ الله تعالى لو بقي أبداً ، فلما اخترمته مَنِيَّتُهُ دون نيته جزاه الله عليها ، وكذا الكافر ، لأنه لو كان يجازى بعمله لم يستحقَّ التخليد في النار إلا بقدر مدة كفره ، غير أنه نوى أن يقيم

على كفره أبداً لو بقي ، فجزاه على نيته ، ويحتمل أن يكون المراد منه أن النية خير من عمل بلا نية ، إذ لو كان المراد «خير من العمل مع النية» للزم أن يكون الشيء خيراً من نفسه مع غيره ، أو المراد الجزاء الذي هو للنية ، خير من الجزاء الذي هو للعمل ، لاستحالة دخول الرياء فيها ، أو أن النية خير من جملة الخيرات الواقعة بعمله ، لأن النية فعل القلب ، وفعل الأشرف أشرف ، أو أن المقصود من الطاعات تنوير القلب ، وتنوير القلب بها أكثر ، لأنها صفته ، أو أن نية المؤمن خير من عمل الكافر ، لما قيل: ورد ذلك حين نوى مسلم بناء قَنْطرة ، فسبق كافرٌ إليه.

وعن الشافعيِّ أيضاً: أنه يدخل فيه نصف العلم ، ووجه بأن للدين ظاهراً وباطناً ، والنية متعلقة بالباطن ، والعمل هو الظاهر ، وأيضاً فالنية عبودية القلب ، والعمل عبودية الجوارح ، وقيل: إنه رُبُعُهُ ، قال أبو داود: يكفي الإنسان لدينه أربعة أحاديث: «الأَعْمالُ بالنِّيَّةَ». و «مِنْ حُسْنِ إسلامِ المَرْءِ تركُهُ ما لا يَعْنيه». و «لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يَرْضى لأخيه ما يَرْضى لنفسِه». و «الحلالُ بَيِّنٌ والحرامُ بَيِّنٌ». وقال غيره غيرها.

وقوله: «على المنبر ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما الأعمال بالنياتِ . . . . الخ». المِنبر بكسر الميم من النَّبرة وهي الارتفاع ، وأل فيه للعهد أي المِنْبر النبوي المدني ، وفي رواية حَمّاد بن زَيْد عن يحيى في ترك الحيل: سمعت عمر يخطُب.

وقوله: «قال: سمعت رسول الله . . . . الخ» على حذف أي سمعت كلامه ، لأن الذات لا تسمع ، ويقول: حال من رسول الله ﷺ ، مبينة للمحذوف المقدر ، لأن سمعت لا يتعدى إلى مفعولين ، وقال الأَخْفَشُ: إنها إذا عُلِّقَتْ بغير مسموعٍ تتعدى لمفعولين.

وقوله: «إنّما الأعمالُ . . . . الخ» إنما تفيد الحصر ، واختلف هل إفادتها له بالمنطوق أو المفهوم ، وهل تفيده بالوضع أو بالعرف؟ أو تفيده بالحقيقة أو المجاز؟ والصحيح أنها تفيد الحصر المشتمل على نفي

الحكم عن غير المذكور نحو: إنما قائم زيد لا عمرو، أو نفي غير الحكم عن المذكور، نحو: إنما زيد قائم أي لا قاعد بالمنطوق وضعاً حقيقياً، والدليل استعمالها موضع النفي، والاستثناء كقوله تعالى: ﴿إِنَّما تُجْزَوْنَ ما كُنْتُمْ تَعْمَلونَ﴾ [التحريم: ٧] وقوله: ﴿وما تجزَوْنَ إلَّا ما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٣٩] وقوله: ﴿إنما على رسولِنا البلاغُ المُبينُ﴾ [المائدة: ٩٢] وقوله: ﴿ما على الرَّسُول إلَّا البَلاغُ﴾ .[المائدة: ٩٩] ومن الدليل الواضح حديث: «إنما الماءُ من الماءِ». فإن الصحابة الذين ذهبوا إليه لم يُعارِضْهم الجمهور في فهم الحصر منه، وإنما عارضهم في الحكم من أدلة أخرى كحديث: «إِذَا التَقَى الخِتانانِ». ومن شواهده قول الأَعْشى:

وَلَسْتُ بالأَكْثَرِ مِنْهُم حَصَى وإنَّما العِزَّةُ لِلْكاثِرِ

يعني ما ثبتت العزة إلا لمن كان أكثر حصى، واختلفوا هل هي بسيطة أو مركبة، فرجَّحوا الأول، وقد يُرجَّح الثاني، ويجاب عما أورد عليه من قولهم: إنَّ «إنَّ» للإثبات، و «ما» للنفي، فيستلزم اجتماع المتضادين على صدد واحد بأن يقال مثلا: أصلهما كان للإثبات والنفي، لكنهما بعد التركيب لم يبقيا على أصلهما بل أفادا شيئاً آخر، أفاده الكِرْماني، قال: وأما قول من قال: إفادة هذا السياق للحصر من جهة أن فيه تأكيداً بعد تأكيد، فهو المستفاد من «إنما» ومن الجمع، فَمُتَعَقَّبٌ بأنه من باب إيهام العكس، لأن قائله لما رأى أن الحصر فيه تأكيد على تأكيد، ظن أن كل ما وقع كذلك يفيدُ الحصر.

وقال ابن دَقيقِ العيدِ: استُدِلَّ على إفادة «إنما» للحصر، بأن ابن عباسٍ استدل على أن الربا لا يكون إلا في النَّسيئَةِ، بحديث: «إنما الربا في النَّسيئَةِ»، وعارضه جماعة من الصحابة في الحُكْم، ولم يخالفوه في فَهْمه، فكان كالاتفاق منهم على أنها تفيد الحصر، وتعقب باحتمال أن يكونوا تركوا المعارضة بذلك تَنَزُّلاً. وأما من قال: يحتمل أن يكون اعتمادهم على قوله: «لا ربا إلا في النَّسيئةِ» لورود ذلك في بعض طرق

الحديث المذكور ، فلا يفيد ذلك في رد إفادة الحصر ، بل يقويه ، ويشعر بأن مفاد الصيغتين واحد ، وإلا لما استعملوا هذه موضع هذه ، وقد مر ما قرر في حديث: «إنما الماءُ من الماءِ» وقال ابن عطية: «إنما» لفظة لا تفارقه المبالغة والتأكيد حيثُ وَقَعَ ، ويصلُحُ مع ذلك للحصر إن دخل في قصة ساعدت عليه ، فجعل وروده للحصر مجازاً يحتاج إلى قرينة ، وكلام غيره على العكس من ذلك ، وكون أصل ورودها للحصر لا ينافي أنها قد تكون في شيء مخصوص لسبب كقوله تعالى: ﴿إنَّما الله إلـهٌ واحِدٌ﴾[النساء: ١٧١] فإنه سيق باعتبار منكري الوحدانية ، وإلا فلله سبحانه صفات أخرى كالعلم ، والقدرة ، وكقوله تعالى: ﴿إنَّما أنْتَ مُنْذِرٌ﴾ [الرعد: ٧] فإنه سيق باعتبار منكري الرسالة ، وإلا فله ﷺ صفات أخرى ، كالبشارة إلى غير ذلك من الأمثلة.

والأعمال جمع عمل ، وهو حركة البدن بكله أو بعضه ، فالعمل إحداث أمر قولاً كان أو فعلاً بالجارحةِ ، فالمراد بها في الحديث: الأعمال البدنية أقوالها وأفعالها ، فرضها ونفلها ، قليلها وكثيرها ، الصادرة من المكلفين المؤمنين. والتقييد بالمكلفين المؤمنين يخرج أعمال الكفار ، لأن المراد بالأعمال أعمال العبادة ، وهي لا تصِحُّ من الكافر ، وإن كان مخاطباً بها ، معاقباً على تركها ، قال ابن دَقِيقِ العيد: أخرج بعضهم الأقوال ، وهو بعيد ، ولا تردد عندي في أن الحديث يتناولها ، وقد تعقب على من يسمي القول عملاً ، لكونه عمل اللسان بأنَّ من حَلَفَ لا يعمل عملاً ، فقال قولاً لا يحنث ، وأجيب بأن مرجع اليمين إلى العرف ، والقول لا يسمى عملا في العرف ، ولهذا يعطف عليه ، والتحقيق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ، ويدخل مجازاً ، وكذا الفعل لقوله تعالى: ﴿ولَوْ شَاءَ رَبُّكَ ما فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] بعد قوله ﴿زُخْرُفَ القَوْلِ غُروراً﴾ [الأنعام: ١١٢] وفي اللفظ خمس روايات: «إنما الأعمالُ بالنياتِ ، الأعمالُ بالنيةِ ، العمل بالنيةِ ، إنما الأعمالُ بالنيةِ ، الأعمالُ بالنياتِ» بحذف إنما وجمع الأعمال والنيات ، والرواية الأولى

والأخيرة فيهما مقابلة الجمع بالجمع ، أي كل عمل بنية ، كأنه أشار بذلك إلى أن النية تَتَنَوَّعُ كما تَتَنَوَّعُ الأفعال ، كمن قَصَدَ بعمله وجه الله تعالى ، أو تحصيل موعوده ، أو الاتّقاء لوعيده ، وفي معظم الروايات النية بالإفراد على الأصل ، لأن المصدر لا يجمع إلا باعتبار تنوعه ، وإفرادها لاتّحاد محلها ، وهو القلب ، كما أن مرجعها واحدٌ ، وهو الإخلاصُ ، لا يجمع للواحد الذي لا شريك له ، فناسب إفرادها بخلاف الأعمال ، فإنها متعلقة بالظواهر ، وهي متعددة فناسب جمعها.

والنيات جمع نِيَّة بكسر النون ، وتشديد التحتانية ، وحُكي تخفيفها ، من نَوَى يَنْوي ، من باب ضرب ، وهي لغةً القصد ، وقيل: هي النَّوَى ، بمعنى البعد ، فكأن الناوي للشيء يطلب بقصده وعزمه ما لم يصل إليه بجوارحه وحركاته الظاهرة لبعده عنه ، فجعلت النية وسيلة إلى بلوغه. وشرعا قصد الشيء مقترناً بفعله ، فإن تراخى عنه كان عَزْما ، أو يقال: قصداً لفعل ابتغاء وجه الله وامتثالا لأمره ، وهي هنا محمولة على المعنى اللغوي ليطابق ما بعده من التقسيم.

وقال البيْضاوي: النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقا لغرض من جلب نفع ، أو دفع ضر ، حالاً أو مآلاً ، والشرع خصصه بالإراده المتوجهة نحو الفعل لابتغاء رضا الله تعالى ، وامتثال حكمه.

ومعنى الجملة تركيباً أن الأعمال البدنية . . . الخ لا تكون صحيحة أو مجزئة إلا بالنيات ، فالباء متعلق بمقدور وهو: صحيحةٌ أو مجزئةٌ؛ كما قدرنا؛ وقَدَّرَهُ الحَنَفِيَّةُ: كاملةً ، والأول أولى ، لأن الصحيحة أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال؛ فالحمل عليها أولى ، لأن ما كان ألزم للشيء كان أقرب خطوراً بالبال عند إطلاق اللفظ؛ وتقديرهم بكامله يوهم أنهم لا يشترطون النية في العبادات كلها ، وليس كذلك ، فإنهم لا يشترطونها في الوسائل خاصة. وأما المقاصد فلا خلاف في اشتراط النية فيها ، ومن ثم خالف الحنفية في اشتراطها في الوضوء ، وخالف الأوْزَاعِيُّ في اشتراطها

في التيمم. نعم بين العلماء اختلاف في اقتران النية بأول العمل ، كما هو معروف في كتب الفقه ، والظاهر أن الألف واللام في النيات معاقبة للضمير ، والتقدير الأعمال بنياتها ، وعلى هذا فيدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلاً صلاة أو غيرها ، ومن كونها فرضاً أو نفلاً ، ظهراً مثلاً أو عصراً ، مقصورة أو غير مقصورة ، وهل يحتاج مثل هذا إلى تعيين العدد؟ فيه بحث ، والراجح الاكتفاء بتعين العبادة التي لا تَنْفَكُّ عن العدد المعين ، كالمسافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية القصر ، لكن لا يحتاج إلى نية ركعتين ، لأن ذلك هو مقتضى القصر ، وقيل: لا حاجة إلى إضمار شيء من الصحة أو الكمال إذ الإضمار خلاف الأصل ، وإنما المراد حقيقة العمل الشرعي ، فلا يحتاج حينئذ إلى إضمار وإنما احتيج إلى التقدير ، لأن الجار لا بد له من متعلق محذوف هنا ، هو الخبر على الأصح ، فينبغي أن يجعل المقدر في ضمن الخبر ، فيستغنى عن إضمار شيء في أول الكلام ، لئلا يصير في الكلام حذفان ، حذف المبتدأ أولاً ، وحذف الخبر ثانياً والتقدير إنما صحة الأعمال كائنة بالنيات ، لكن قال البِرْماوِيّ: إن هذين الحذفين أولى من الحذف الواحد ، لأن الحذف الواحد كون خاص ، وحذف الكون الخاص غير مَقِيس ، بل ممتنع إن لم يدُلَّ عليه دليل ، وحذف الكون المطلق مَقيس ، وحذف المضاف كثيرٌ ، وارتكاب حَذْفَين بكثرة وقياس أولى من حذف واحدٍ بقلةٍ وشذوذ ، وما قاله هو الوجه المَرْضي ، ويشهد له ما قرروه في حذف خبر المبتدأ بعد لولا من الكون العام دون الخاص.

والباء في «بالنيات» تحتمل المصاحبة والسببية ، أي ثابت ثوابها بسبب النيات بمعنى أنها مُقوِّمة للعمل ، فكأنها سبب في إيجاده ، وعلى الأول فهي من نفس العمل ، فيشترط أن لا تتخلف عن أوله ، ويظهر أثر ذلك في أن النية شرط أو ركن والأشبه عند الغَزاليّ أنها شرط ، لأن النية في الصلاة مثلاً تتعلق بها ، فتكون خارجة عنها ، وإلا لكانت متعلقة بنفسها ، وافتقرت إلى نية أخرى ، والأظهر عند الأكثرين أنها من

الأركان ، والسببية صادقة مع الشرطية ، وهو واضح لتوقف المشروط على الشرط ، ومع الركنية ، لأن بترك جزء من الماهية تنتفي الماهيّة ، والحق أن إيجادها في أول الفعل ركن ، واستصحابها حكماً بأن تعرى عن المنافي شرط كإسلام الناوي ، وتمييزه وعلمه بالمَنْوِيّ ، وليس المراد بنفي الأعمال إلا بالنية نفي ذات العمل ، لأنه حاصل بدون نية ، وإنما المراد نفي صحته ، أو كماله ، على اختلاف التقديرين كما مر ، وإنما عدل في الحديث عن لفظ الأفعال إلى الأعمال ، لأن الفعل هو الذي يكون زمانه يسيراً ، ولم يتكرر ، قال تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الفِيلِ﴾ [الفيل : ١] وتبين كيف فعلنا بهم ، حيث كان إهلاكهم في زمان يسير ، لم يتكرر ، بخلاف العمل ، فإنه الذي يوجد من الفاعل في زمان مديد بالاستمرار والتكرار ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمنوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ﴾ [البروج : ١١] طلب منهم العمل الذي يدوم ويستمر ويتجدد كل مرة بعد مرة ، لا نفس الفعل ، قال الله تعالى : ﴿لِمِثْلِ هذا فَلْيَعْمَلِ العامِلونَ﴾ [الصافات : ٦١] ولم يقل : يفعل الفاعلون ، فالعمل أخص ، فلأجل هذا قال : الأعمال ، ولم يقل : الأفعال ،لأن ما ينذُرُ من الإنسان ، لايكون بنية ؛ وأما الذي يدوم ويتكرر فهو الذي تُعتبر فيه النية .

ولا بد في النية من معرفة خمسة أشياء : حكمها ، ومحلها ، وفائدتها ، ووقتها ، وشرطها .

أما حكمها فهو الوجوب .

وأما محلها ، فهو القلب . ولا يكفي النطق مع الغفلة ، وعند المالكية يكره النطق إلا في حق الموسوس وعند الشافعية يستحب ليساعد اللسان القلب ، وفائدتها تمييز العبادة عن العادة ، وتمييز رتبتها .

ووقتها أول الفرض ، كغسل أول جزء من الوجه في الوضوء ، وإنما لم يوجبوا المقارنة في الصوم لعسر مراقبة الفجر .

وشرطها الجزم ، فلو توضأ شاكًا في حدثه ، قائلًا في قلبه إن كنت أحدثت فله، وإلا فتجديد، لم يجزِه ذلك الوضوء سواء تبين حدثه أو لم يتبين عند المالكية، وعند الشافعية يجزئُهُ إذا لم يتبين حدثه.

ولا تحتاج إزالة النجاسة إلى نية لأنها من قبيل التروك ، والتروك لا تحتاج إلى نية ، نعم تفتقر للنية لحصول الثواب كتارك الزنى ، إنما يثاب بقصد تركه امتثالاً للشرع ، وكذا الواجب الذي لا يحتاج في فعله إلى نية كالنفقة على الزوجات والأقارب ، ورد الغصوب لا ثواب فيه إلا بقصد الامتثال ، قال في «مراقي السعود» :

وَلَيْسَ في الوَاجِبِ مِن نَوَال عِندَ انْتِفَاءِ قَصْدِ الامْتِثَالِ
فِيْمَا لَهُ النِّيَّةُ لا تُشْتَرَطُ وغَيْرُ ما ذَكَرْتُهُ فَغَلَطُ
ومِثْلُهُ التركُ لِمَا يحَرَّمُ مِنْ غَيرِ قَصْدِ ذا نَعَمْ مُسَلَّمُ

وكذلك نحو القراءة والذكر والأذان لا يحتاج إلى نيه لصراحتها ، إلا لقصد الإثابة ، وكذا النية لأنها لو توقفت على نية أخرى لحصل التسلسل أو الدَّوْر ، وهما محالان ، وكذا معرفة الله تعالى لأنها لو توقفت على النية ، مع أن النية قصد المَنْويّ بالقلب لزم أن يكون عارفا بالله تعالى قبل معرفته ، وهو محال ، وتعقبه البُلْقِيْني بما حاصله إن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فمسلم ، وإن كان المراد النظر في الدليل فلا ، لأن كل ذي عقل يشعر مثلاً بأن له من يُدَبِّرُهُ ، فإذا أخذ في النظر في الدليل عليه ليتحققه ، لم تكن النية حينئذ محالاً .

وقد نظم سيدي عبدالله العَلَوِيُّ الشَّنقيْطيُّ تفاصيل النية فقال :

وَالنِّيَّةُ القَصْدُ لأنْ تَمِيلا لِصَوْب حُكْمِهِ عَلا مَفْعُولا
حِكْمَتُهَا التَّمْييزُ والتَّقَرُّبُ فِيما إلى التَّعَبُّدَاتِ يُنْسَبُ
وَغَيرهُ التَّمْييزُ مِثْل الاشْتَرا لِبَعْض أيتام عَلَيْهِمْ حَجَراً
فَمَا نُهِي عَنْهُ وَمَا لا يُطْلَبُ لا نِيّةٌ فيهِ اتّفَاقاً تَجِبُ.
كَمَا تَمَحَّضَ مِنَ الأمْرِ لِمَا لَيْسَ عِبادَةً كَإعْطا الغُرَمَا

كقـــربــةٍ تَـــعَـيَّـنَـتْ للـــرَّبّ كَنِـيَّةِ ذِكْـرٍ وفِـعْـل الـقَـلْـبِ
وَأوْجِــبَــنَّـبـهـا لغَـيْـر مـا ذُكِـرْ إمَّـا اتِّفـاقـاً أو عَلى الّــذي شُهـرْ

وقوله: «وَإنما لِكُلِّ امرِىءٍ ما نَوَى» وكذا لكل امرأة، لأن النساء شقائق الرجال، وفي «القاموس»: والمرء مثلثه الميم الإنسان أو الرجل، وعلى الأول يكون متناولاً للنساء، وفيه لغتان، حالة التذكير والتأنيث، بهمز الوصل وحذفها، امرء وامرأة ومرء ومرأة، وفي المذكر الذي فيه همز الوصل غريبة، وهي أن عينه تابع للامه في حركات الإعراب الثلاث، فهو معرب من مكانين، و «ما» في قوله «ما نوى» يحتمل أن تكون موصولة، و «نوى» صلتها، والعائد محذوف أي الذي نواه، أو مصدرية ولا حذف أي لكل امرىء نيته.

وفي هذه الجملة نوعان من الحصر: قصر المسند على المسند إليه، لأن المقصور عليه في «إنما» دائماً المؤخر، وتقديم الخبر على المبتدأ، وهو يفيد الحصر، واستشكل الإتيان بهذه الجملة بعد السابقة، لاتحاد الجملتين، وأجيب بأن الثانية في حصول الثواب، فالأولى: نَبَّهتْ على أن الأعمال لا تصير معتبرة إلا بالنية، والثانية: على أن العامل يكون له ثواب العمل على مقدار نيته، ولهذا أخرت عن الأولى لترتيبها عليها، وَتُعُقِّبَ بأن الأعمال حاصلة بثوابها للعامل لا لغيره، فهي عين معنى الجملة الأولى.

قلت: ويظهر لي مما تقدم من أن الأعمال المشترطة فيها النية يحصُل فيها الثواب، وإن لم يُقْصَدِ الامتثال، والتي لا تشترط فيها النية لا يحصل فيها الثواب إلا بنية الامتثال جواب حسن، فتكون هذه الجملة الثانية مفيدة للعموم، في أن كل عمل لا بد فيه من النية، إما شرطاً في صحته، وإما لتحصيل الثواب فيه، وتكون الأولى خاصة بالأعمال التي لا تَصِحُّ إلا بالنية بدليل تقديرهم صحيحة أو مجزئة، فأفاد الحديث الأمرين السابقين، وهذا عندي أنه أحسن ما يجاب به عن هذا الإشكال، والله تعالى أعلم.

والجـواب الثـاني : غير ما أبـديناه هو أن الثانية تفيد تعيين اشتراط المنوي ، فلا يكفي في الصلاة نيتها من غير تعيين ، بل لا بد من كونها ظهراً مثلاً ، وقيل : إن الثانية لإفادة منع الاستنابة في النية ، لأن الجملة الأولى لا تقتصر منعها بخلاف الثانية ، ولا يعترض هذا بنية ولي الصبي عنه في الحج ، وحج الإنسان عن غيره ، والتوكيل في تفرقة الزكاة ، لأن الأصل المطرد لا ينخرمُ بخروج ما نَدَرَ منه ، وذهب القُرْطُبيُّ إلى أن الجملة اللاحقة مؤكدة للسابقة ، فيكون ذَكَرَ الحكم بالأولى ، وأكده بالثانية تنبيهاً على سر الإخلاص ، وتحذيراً من الرياء المانع من الخلاص ، وقد علم أن الطاعات في أصل صحتها وتضامنها مرتبطة بالنيات ، وبها ترفع إلى خالق البريّات ، وقال ابن دَقيقِ العيدِ : الجملة الثانية تقتضي أن من نوى شيئاً يحصُل له ، يعني إذا عمله بشرائطه ، أو حال دون عمله له ما يُعْذَرُ شرعاً بعدم عمله ، وكل ما لم ينوه لم يحصُل . ومراده بقوله : ما لم ينوه ، أي : لا خصوصاً ولا عموماً ، أما إذا لم ينو شيئاً مخصوصاً ، لكن كانت هناك نية عامة تشمله ، فهذا مما اختلف فيه أنظار العلماء ، ويتخرج عليه من المسائل ما لا يحصى ، وقد يحصل غير المنوي لمدرك آخر ، كمن دخل المسجد فصلى الفرض ، أو الراتبة ، قبل أن يقعُدَ ، فإنه تحصل له تحية المسجد ، نواها أو لم ينوها ، لأن القصد بالتحية شغل البقعة ، وقد حَصَلَ ، وهذا بخلاف من اغتسل يوم الجمعة ، فإنه لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح ، لأن غسل الجمعة ينظر فيه إلى التعبد ، لا إلى محضِ التنظيف ، فلا بد فيه من القصد إليه بخلاف تحية المسجد .

قلت : مذهب مالك إذا نوى بالغسل الجنابة والجمعة معاً ، أو قصد نيابة الجنابة عن الجمعة حصلا .

وقال : النَّوَوِيُّ : أفادت الجملة الثانية اشتراط تعيين المنوي ، كمن عليه صلاة فائتة ، لا يكفيه أن ينويَ الفائتة فقط ، حتى يعينها ظهراً مثلا أو عصـراً ، ولا يخفى أن محله ما إذا لم تَنْحَصِـر الفـائتـة ، وقـال ابن السَّمْعاني : أفادت أن الأعمال الخارجة عن العبادة لا تفيد الثواب إلا إذا

نوى بها فاعلها القربة ، كالأكل إذا نوى به القوة على الطاعة ، وقال ابن عبد السلام: الجملة الأولى: لبيان ما يُعْتَبَرُ من الأعمال ، والثانية: لبيان ما يترتب عليها ، وقد مر أن نحو القرآن والذكر لا يحتاج إلى نية لصراحتها إلا لقصد الإثابة ، ومن ثَمَّ قال الغزَّالي: حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه تحصِّلُ الثواب، لأنه خير من حركة اللسان بالغيبة، بل هو خير من السكوت مطلقاً، أي: المجرد عن التفكر، قال: وإنما هو ناقص بالنسبة إلى عمل القلب ، ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام: «في بضْعِ أحَدِكُمْ صَدَقَةٌ» ثم قال في الجواب عن قولهم: «أيأتي أحَدُنا شَهْوَتَهُ وَيُؤْجَرُ؟»: «أرَأَيْتَ لَوْ وَضَعَها في حَرامٍ ؟» وأورد على إطلاق الغَزَّالي أنه يلزم منه أن المرء يثاب على فعل مباح ، لأنه خير من فعل الحرام ، وليس ذلك مراده ، وخُصَّ من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة ، فإنه لا يحتاج إلى نية تخصه كتحية المسجد كما مر ، وكمن مات زوجها فلم يبلغها الخبر إلا بعد مدة العدة ، فإن عدتها تنقضي ، لأن المقصود حصول براءة الرحم ، وقد وجدت .

وقوله: «فَمَنْ كانَتْ هِجْرَتُهُ إلى دُنْيا يُصيبُها . . الخ» وقع في جميع نسخ «البخاري» حذف أحد وجهي التقسيم ، وهو قوله: «فَمَنْ كانت هِجرته إلى الله ورسولِهِ الخ» وقد أخرجه تامّاً في آخر الإيمان من رواية مالك في باب ما جاء أن الأعمال بالنية ، وقد روي عن شيخه الحُمَيْدي تامّاً في «صحيح» أبي عَوانة ، «ومستخرج» أبي نُعيم ، فلا عذر له في سقوطه ، وأجيب عنه بأنه لعله قَصَدَ أن يجعل لكتابه صدراً يستفتح به على ما ذهب إليه كثير من الناس ، من استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة لمعاني ما ذهبوا إليه من التأليف ، فكأنه ابتدأ كتابه بنية رد علمها إلى الله ، فإن علم منه أنه أراد الدنيا ، أو عرض إلى شيء من معانيها فسيجزيه بنيته ، ونكب عن أحد وجهي التقسيم مجانبة للتزكية التي لا يتناسب ذكرها في هذا المقام ، وحاصله أن الجملة المحذوفة تشعر بالقربة المحضة ، والجملة المبقاة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده يحصِّلُ القربة أو لا ، فلما كان

المصنف كالمخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا ، بعبارة هذا الحديث ، حذف الجملة المشعرة بالقربة المحضة ، فراراً من التزكية ، وأبقى الجملة المترددة المحتملة تفويضاً للأمر إلى ربه المطلع على سريرته ، المجازي له بمقتضى نيته.

ولما كانت عادة المصنفين أن يضمنوا الخطب اصطلاحهم في مذاهبهم واختياراتهم ، وكان من رأي المصنف جواز اختصار الحديث والرواية بالمعنى ، والتدقيق في الاستنباط ، وإيثار الأغمض على الأجلى ، وترجيح الإسناد الوارد بالصيغ المصرحة بالسماع على غيره ، استعمل جميع ذلك في هذا الموضع ، بعبارة هذا الحديث متناً وإسناداً.

وقد وقع في رواية حمّاد بن زيد في باب الهجرة تأخر قوله: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله» عن قوله: «فمن كانت هجرته إلى دنيا يُصيبُها» فيحتمل أن تكون رواية الحُميدي وقعت كذلك عند البُخاري ، فتكون الجملة المحذوفة هي الأخيرة ، كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث ، وعلى تقدير أن لا تكون كذلك فهو مصير من البخاري إلى جواز الاختصار في الحديث ولو من أثنائه وهذا هو الراجح.

وقال الكِرماني: إن كان الحديث عند البخاري تامّاً ، لم خَرَمَهُ في صدر الكتاب؟ مع أن الخَرْمَ مختلف في جوازه ، والجواب أنه لا جزم بالخرم ، لأن المقامات مختلفة ، فلعله في مقام بيان أن الإيمان بالنية ، واعتقاد القلب ، سمع الحديث تامّاً وفي مقام أن الشروع في الأعمال إنما يصح بالنية ، سمع ذلك القدر الذي روى ، ثم الخرم يحتمل أن يكون من بعض شيوخ البخاري لا منه ، ثم إن كان منه فخرمه ثَمَّ لأن المقصود يتم بذلك المقدار. فإن قيل كان المناسب أن يذكر عند الخرم الشق الذي يتعلق بمقصوده ، وهو أن النية ينبغي أن تكون لله ورسوله أجيب عنه بما مر قريباً من أنه ترك ذلك مجانبة للتزكية ، وبأنه أيضاً نظر إلى ما هو الغالب الكثير بين الناس ، وذكر ابن العَرَبيّ عن قوم أنه لعله استملاه من حفظ

الحُمِيديّ ، فحدثه هكذا ، فحدث عنه كما سمع ، أو حدث به تامّاً فسقط من حفظ البخاري ، قال: وهو مستبعد جدّاً عند من اطلع على أحوال القوم ، وقال الكِرماني أيضاً: إن إيراد الحديث تامّاً تارة ، وغير تام تارة ، إنما هو من اختلاف الرواة ، فكل منهم قد روى ما سمعه ، فلا خَرْم من أحد ، ولكن البخاري يذكرها في المواضع التي تناسب كلًّا منها ، بحسب الباب الذي يضعه ترجمة له.

قال في «الفتح»: وكأنه لم يطلع على حديث أخرجه البخاري بسند واحد من أوله إلى آخره ، فساقه في موضع تامّاً ، وفي موضع مقتصراً على بعضه ، وهو كثير جدّاً في «الجامع الصحيح» ، فلا يرتاب من يكون الحديث صناعته أن ذلك من تصرفه ، لأنه عرف بالاستقراء من صنيعه أنه لا يذكر الحديث الواحد في موضعين على وجه واحد ، بل إن كان له أكثر من سند على شرطه ، ذكره في الموضع الثاني بالسند الثاني ، وهكذا ما بعده ، وما لم يكن على شرطه يعلقه في الموضع الآخر ، تارة بالجزم إن كان صحيحاً ، وتارة بغيره إن كان فيه شيء ، وما ليس له إلا سند واحد ، يتصرف في متنه بالاقتصار على بعضه بحسب ما يتفق ، ولا يوجد فيه حديث واحد مذكور بتمامه سنداً ومتناً في موضعين أو أكثر إلا نادراً ، فقد عني بعض من لقيته بتتبع ذلك ، فحصل منه نحو عشرين موضعاً.

والهجرة بكسر الهاء لغة: الترك والانتقال إلى الشيء عن غيره. وشرعاً مفارقة دار الكفر إلى دار الإسلام خوف الفتنة ، وطلب إقامة الدين. وفي الحقيقة هي مفارقة ما يكرهه الله تعالى إلى ما يحبه، وفي الحديث: «المهاجر من هَجَرَ ما نهى الله عنه» ، وقد وقعت في الإسلام على وجهين؛ الأول: الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمن ، كما في هجرتَيْ الحبشة وابتداء الهجرة من مكة إلى المدينة ، الثاني: الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام ، وذلك بعد أن استقر النبي ﷺ بالمدينة ، وهاجر إليه مَنْ أمكنه ذلك من المسلمين ، وكانت الهجرة ـ إذا ذاك تختص بالانتقال إلى المدينة ـ شرطاً في صحة الإسلام ، إلى أن فُتِحَت مكة ، فانقطع الاختصاص ،

وبقي عموم الانتقال من دار الكفر ـ لمن قدِرَ عليه باقياً إلى يوم القيامة على جهة الوجوب ـ ليس شرطاً في الإسلام.

وقوله: «دنيا» بضم الدال، مقصور غير منون، للتأنيث والعلمية، وقد تنون، وفي القاموس: الدنيا نقيض الآخرة، وجمعها دُنَى، واستدلوا له بقوله:

إنّـي مُقِـسِّـمُ مَا مَلَكْـتُ فَجَـاعِـلٌ جُزءاً لِآخِـرَتِـي ودنْـياً تَنْـفَـعُ

فإن ابن الأعْرابي أنشده منونا، وليس بضرورة كما لا يخفى، وهي فعلى، من الـدنو، تأنيث الأدنى، أي الأقرب، سميت بذلك لسبقها للأخرى، وقيل: سميت به لدنوها إلى الزوال. واختلف في حقيقتها، فقيل: ما على الأرض من الهواء والجو مما قبل قيام الساعة، وقيل: كل المخلوقات من الجواهر والأعراض، والأول أولى، ويطلق على كل جزء منها مجازاً، وإنما أنثت «دنيا» مع أنها أفعل تفضيل، وأفعل التفضيل إذا جرد من أل والإضافة، يجب تذكيره، لأنها لكثرة استعمالها خُلِعتْ عنها الوصفية، واستعملت استعمال الأسماء، فجاز فيها ذلك. ومثلها الجلّـى في قول الشاعر:

وإنْ دَعَـوْتِ إلـى جُلّى ومَكْـرُمَـةٍ يَوْمـاً سَرَاةَ كرام النّـاسِ فادْعِيْنـا

وقوله: «يُصيبُها» الإصابة: الحصول، والوجدان، والإرادة، وتجيء هذه المعاني كلها هاهنا. والتنصيص على المرأة بعد الدنيا، من عطف الخاص على العام، والاصل في أن يكون بالواو خاصة، وجاء هنا بـ «أو» على خلاف الأصل، وقول من قال إن النكرة لا تَعُمُّ في الإثبات مردود، لأنها تَعُمُّ إذا كانت في سياق الشرط كما هنا، ونكتة الاهتمام الزيادة في التحذير، لأن الافتتان بها أشد، لحديث أسامة بن زيد عند الشيخين: «ما تَرَكْتُ بعدي فتنةً أضرَّ على الرجال من النساء» وما أخرجه أبو نُعيم في «الحلية» عن عبد الرحمن بن عابِس، قال: الشبابُ شعبةٌ من الجنونِ، والنساءُ حِبالةُ الشيطان، مع ما اشتهر من أن سبب هذا الحديث قصة

مُهاجر أم قيس ، وحديثها أخرجه الطَّبَراني بإسناد صحيح على شرط الشيخين ، عن ابن مسعود قال: كان فينا رجل خطب امرأة ، يقال لها: أم قيس ، فأبت أن تتزوجه حتى يُهاجر، فهاجر ، فتزوجها ، فكنا نسميه مهاجر أم قيس.

وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر ، عن ابن مسعود أيضاً بلفظ: «مَنْ هاجَرَ يبتغي شيئاً ، فإنما له ذلك . هاجر رجلٌ ليتزوجَ امرأة يقال لها: أم قيس ، فكان يقال له: مهاجر أم قيس». والرجل لم يسم. والمرأة قال ابن دحية: إن اسمها قَيْلة ـ بقاف مفتوحة ، ثم تحتانية ساكنة ـ وحكى ابن بَطّال ، عن ابن السَّرّاج: أن السبب في تخصيص المرأة بالذكر أن العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية ، ويراعون الكفاءة في النسب ، فلما جاء الإسلام سوى بين المسلمين في مناكحتهم ، فهاجر كثير من الناس إلى المدينة ليتزوج بها مَنْ كان لا يصل إليها قبل الإسلام ويحتاج إلى نقل ثابت أن هذا المهاجر كان مولى ، وكانت المرأة عربية ، وليس ما نفاه عن العرب على إطلاقه ، بل قد زوج خلق كثير منهم جماعة من مواليهم ، وحلفائهم قبل الإسلام ، وإطلاقه أن الإسلام أبطل الكفاءة في مقام المنع. واعلم أن الأصل تغاير الشرط والجزاء ، فلا يقال: من أطاع أطاع ، وإنما يقال: من أطاع نجا ، وقد وقعا في هذا الحديث متحدين. والجواب عن هذا من وجوه:

الأول: أن التغاير مقدر ، أي فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله قصداً ونية ، فهجرته إلى الله ورسوله ، حكماً وشرعاً ونحو هذا في التقدير قوله: «فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها» واعتراض بعضهم على هذا الجواب بأن فيه حذف الحال المبينة ، وحذفها بلا دليل ممنوع مردود ، بما قاله الدَّمامِيني من أن ظاهر نصوصهم جواز الحذف. قال: ويؤيده أن الحال خبر في المعنى أو صفة ، وكلاهما يسوغ حذفه بلا دليل ، فلا مانع في الحال أن تكون كذلك.

الثاني: هو أن التغاير يقع تارة باللفظ ، وهو الأكثر ، وتارة بالمعنى ، ويفهم ذلك من السياق ، كقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَإِنَّهُ يَتُوبُ إلى الله مَتَاباً**﴾[الفرقان: ٧١] ، أي مرضيّاً عند الله ، ما حياً للعقاب محصلاً للثواب ، فهو مؤول على إرادة المعهود المستقر في النفس ، كقوله: أنت أنت أي الصديق الخالص ، وقوله: أنا أبو النجم وشعري شعري .

الثالث: أنه قد يقصد بالخبر الفرد ، وبالجزاء بيان الشهرة وعدم التغير ، فيتحد الخبر بالمبتدأ لفظاً ، والجزاء بالشرط كذلك . قال الشاعر:

خَلِيْلِي خَلِيْلِي دُونَ رَيْبٍ وَرُبَّـمـا ألانَ امْـرُؤٌ قَوْلاً فَظُنَّ خَليلا

وكقولهم في الجزاء: من قَصَدَني ، فقد قَصَدَني ، أي قصد من عرف بإنجاح قاصده .

الرابع: هو أنه إذا اتحد لفظ المبتدأ والخبر ، والشرط والجزاء علم منهما المبالغة إما في التعظيم ، كقوله: «فَمنْ كانتْ هجرتهُ إلى الله ورسولِهِ» وإما في التحقير ، كقوله: «فَمنْ كانت هجرتهُ إلى دنيا يُصيبها»

وقال الكِرماني: قوله: «إلى» يتعلق بالهجرة إن كانت «كان» تامة ، وخبر لـ «كان» إن كانت ناقصة ، وقال: إن لفظ كان إن كان للأمر الماضي لا يعلم ما الحكم بعد صدور القول في ذلك؟ ثم قال: الظاهر أنه يجوز أن يراد بلفظ كان الوجود المطلق من غير تقييد بزمان ، أو يقاس المستقبل على الماضي ، أو من جهة أن حكم المكلفين سواء ، وإنما أبرز الضمير في الجملة الأولى ، وهي المحذوفة ، فقال: «فهجرتهُ إلى الله ورسوله» لقصد الالتذاذ بذكر الله ورسوله ، وعظم شأنهما قال الشاعر:

أَعِـدْ ذِكْـرَ نُعْـمـانٍ لنـا إنَّ ذِكْـرَهُ هو الـمِـسْـكُ ما كَرَّرْتَـهُ يَتَـضَـوَّعُ

بخلاف الدنيا والمرأة ، فإن السياق يشعر بالحث على الإعراض عنهما ، فلذلك كُني عنهما إظهاراً لعدم الاحتفال بأمرهما .

وقيل: الخبر في الثاني محذوف ، والتقدير فهجرته إلى ما هاجر إليه - من الدنيا والمرأة- قبيحة غير صحيحة أو غير مقبولة ، ولا نصيب له في الآخرة. واعترض هذا بأنه يقتضي أن تكون الهجرة مذمومة مطلقاً ، وليس كذلك؛ فإن من نوى بهجرته مفارقة دار الكفر وتزويج المرأة معاً لا تكون قبيحة ، ولا غير صحيحة ، بل ناقصة بالنسبة إلى من كانت هجرته خالصة ، وإنما أشعر السياق بذم من فعل ذلك وهو مباح ، والمباح لا مدح فيه ولا ذم ، لكون فاعله أبطن خلاف ما أظهر ، إذ خروجه في الظاهر ليس لطلب الدنيا ، لأنه إنما خرج في صورة طلب فضيلة الهجرة ، ولو طلبها مضمومة إلى الهجرة فإنه يُثاب على قصده الهجرة ، لكن دون ثواب من أخلص ، وكذا من طلب التزويج فقط ، لا على صورة الهِجْرة إلى الله تعالى ، لأنه من الأمر المباح الذي يثاب فاعله إذا قصد به القربة كالإعفاف ، ومن أمثلة ذلك ما وقع في قصة إسلام أبي طلحة فيما رواه النسائي ، عن أنس ، قال: تزوج أبو طَلْحَةَ أم سليم ، فكان صَدَاقُ ما بينهما الإسلام ، أسلمت أم سليم قبل أبي طلحة ، فخطبها فقالت: إني قد أسلمت ، فإن أسلمت تزوجتك ، فأسلم فتزوجته ، وهو محمول على أنه رغب في الإسلام ، ودخله من وجهه ، وضم إلى ذلك إرادة التزويج المباح ، فصار كمن نوى بصومه العبادة والحمية ، أو بطوافه العبادة ، وملازمة الغريم ،واختار الغزالي فيما يتعلق بالثواب أنه إن كان القصد الدنيوي هو الأغلب لم يكن فيه أجر ، أو الديني أجر بقدره ، وإن تساويا فتردد القصد بين الشيئين فلا أجر ، وأما إذا نوى العبادة ، وخالطها شيء مما يغاير الإخلاص؛ فقد نقل أبو جعفر بن جرير الطَّبَرِيّ ، عن جمهور السلف: أن الاعتبار بالابتداء ، فإن كان في ابتداء خالصاً لله ، لم يَضِرَّه ما عرض له بعد ذلك من إعجاب وغيره ، والله تعالى أعلم.

واستدل بهذا الحديث:

على أنه لا يجوز الإقدام على العمل قبل معرفة الحكم ، لأن فيه أن

العمل يكون منتفياً إذا خلا عن النية ، ولا تصح نية فعل الشيء إلا بعد معرفة حكمه.

وعلى أن الغافل لا تكليف عليه ، لأن القصد يستلزم العلم بالمقصود ، والغافل غير قاصد.

وعلى أن من صام تطوعاً بنية قبل الزوال ـ عند من يجيز ذلك ـ لا يُحسب له إلا من وقت النية ، وهو مقتضى الحديث ، لكن تَمَسَّكَ مَنْ قال بانعطافها بدليل آخر ، ونظيره حديث: «من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها» ، أي أدرك فضيلة الجماعة أو الوقت ، وذلك بالانعطاف الذي اقتضاه فضل الله تعالى.

وعلى أن الواحد الثقة إذا كان في مجلس جماعة ، ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئاً لا تمكن غفلتهم عنه ، ولم يذكُرْه غيره إن ذلك لا يقدح في صدقه ، خلافاً لمن أعلَّ بذلك ، لأن عَلْقَمَةَ ذكر أن عمر خطب به على المنبر ، ثم لم يصحَّ من جهة أحد عنه غير علقمة.

واستدل بمفهومه:

على أن ما ليس بعمل لا تشترط فيه النية ، ومن أمثلة ذلك جمع التقديم ، فإن الراجح من حيث النظر أنه لا تشترط فيه النية ، بخلاف ما رجحه كثير من الشافعية ، وخالفهم شيخ الإسلام البُلْقيني ، وقال: الجمع ليس بعمل ، وإنما العمل الصلاة ، ويقوي ذلك أنه عليه الصلاة والسلام جمع في غزوة تَبوك ولم يذكر ذلك للمأمومين الذين معه ، ولو كان شرطاً لأعلمهم به قلت: مذهب مالك أنه ليس بشرط.

واستُدِلَّ به: على أن العمل إذا كان مضافاً إلى سبب ، ويجمع متعدده جنس ، أن نية الجنس تكفي ، كمن أعتق عن كفارة ، ولم يعين كونها عن ظهار أو غيره ، لأن معنى الحديث أن الأعمال بنياتها ، والعمل هنا القيام بالذي يخرج عن الكفارة اللازمة ، وهو غير محوج إلى تعيين

سبب ، وعلى هذا لو كانت عليه كفارة ، وشك في سببها أجزأه إخراجها بغير تعيين.

وفيه زيادة النص على السبب ، لأن الحديث سيق في قصة المهاجر لتزوج المرأة ، فذِكْرُ الدنيا مع القصة زيادة في التحذير والتَّنْفير. وقال شيخ الإسلام: فيه إطلاق العام ، وإن كان سببه خاصاً ، فَيُسْتَنْبَطُ منه الإشارة إلى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصُوص السبب ، ويأتي ذكر كثير من فوائد هذا الحديث في كتاب الإيمان ، حيث قال في الترجمة: فدخل فيه العبادات والأحكام.

تنبيه:

قد مر لك أن الهجرة بمعنى الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام ، وجوبها باقٍ إلى يوم القيامة ، وذلك لما رواه أبو داود ، والنَّسائِيّ من حديث مُعاوية ـ رضي الله تعالى عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تَنْقَطِعُ الهجرةُ حتى تَنْقَطِعَ التوبةُ ، ولا تنقطع التوبةُ حتى تَطْلُعَ الشمسُ من مغرِبها» وروى أحمد من حديث ابن السعدي مرفوعاً: «لا تَنْقَطِعُ الهجرةُ ما دامِ العدوُّ يقاتِلُ». وروى أحمد أيضاً من حديث جُنادة بن أبي أمية مرفوعاً: «إن الهِجْرةَ لا تَنْقَطِعُ ما كان الجِهادُ» ، وروى أحمد في «مسنده» من حديث معاوية ، وعبد الرحمن بن عَوْف ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، رضي الله تعالى عنهم ، أن النبي ﷺ قال: «الهِجْرةُ خَصْلتان: إحداهما تهجُرُ السيئات ، والأخرى تهاجرُ إلى الله ورسوله ، ولا تَنْقَطِعُ الهجرةُ ما تُقُبِّلَتِ التوبةُ ، ولا تزالُ التوبةُ مقبولةً حتى تَطْلُعَ الشمسُ من المغرب ، فإذا طَلَعَت ، طُبِعَ على كلِّ قلبٍ بما فيه ، وكُفِيَ الناسُ العمل ».

وما روي من الأحاديث معارض بما أخرجه الشيخان عن ابن عباس ، رضي الله تعالى عنهما ، قال رسول الله ﷺ: «لا هجرةَ بعد الفتحِ ، ولكن جهادٌ ونيةٌ ، وإن استُنْفِرْتُم فانفِرُوا».

وروى البخاري أيضاً أن عبيد بن عُمير سأل عائشة ، رضي الله تعالى عنها ، عن الهِجْرة ، فقالت: لا هجرة اليوم ، كان المؤمنون يَفِرُّ أحدُهم بدينه إلى اللهِ ورسولِهِ مَخَافَةَ أن يُفْتَنَ عليه ، فأما اليوم ، فقد أظهرَ الله الإسلام ، والمؤمن يعبُدُ ربَّه حيثُ شاءَ ، ولكن جهادٌ ونيةٌ.

وروى البخاري ومسلم عن مُجاشِع بن مسعود ، قال: انطلقت بأبي مَعْبد إلى النبي ﷺ ليبايعه على الهجرة ، قال: انقضت الهِجْرة لأهلها ، فبايَعَهُ على الإسلام والجهادِ.

وروى أحمد من حديث أبي سعيد الخُدري ، ورافع بن خديج ، وزيد بن ثابت ، رضي الله تعالى عنهم: «لا هِجْرَةَ بعد الفتح ، ولكن جهادٌ ونية».

وروى أحمد أيضاً من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ، قال: جاء رجل أعرابي ، فقال : يا رسول الله! أين الهِجرة؟ إليك حيث كنت؟ أم إلى أرض؟ أم لقوم خاصة؟ أم إذا مت انقطعت؟ فسكت رسول الله ﷺ ساعة ، ثم قال: «أين السائل عن الهجرة؟» قال: ها أنا يا رسول الله ، قال: «إذا أَقَمْتَ الصلاة ، وأتيت الزكاة فأنت مهاجرٌ وإن مُتَّ بالحَضرمَةِ» قال: يعني أرضاً باليمامة. وفي رواية له: «الهجرة أن تهجُرَ الفواحش ما ظهر منها وما بَطَنَ ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، ثم أنتَ مهاجرٌ وإن مت بالحضرمةِ».

فهذه الأحاديث متعارضة ، والتوفيق بينها هو أن الهجرة قبل فتح مكة إلى المدينة المنورة كانت شرطاً في الإسلام ، لا يصِحُّ إيمان إلا بها ، وبعد فتح مكة انقطعت تلك الهجرة ، وبقيت الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام ، أو من بلد المعاصي إلى غيره واجبة لا تنقطع ، قاله الوانْشَرِيْسيّ في «معياره» و «لباب التأويل» ، وذكره في الفتح غير مصرح بأن الأولى كانت شرطاً في الإسلام ، وكون الأولى شرطاً في الإسلام مروي عن السُّدِّيّ ، قال ابن عَطِيّة: والذي يجري مع الأصول أن من مات بمكة مؤمناً

إنما هو عاص بترك الهجرة ، ومأواه جهنم على جهة العِصيان دون الخلود ، ومن مات فيها مرتدّاً ، فهو كافر ، ومأواه جهنم على جهة الخلود ، ووفق الخَطّابِيّ بين الأحاديث بأن الهجرة كانت في أول الإسلام فرضاً ، ثم صارت بعد فتح مكة مندوباً إليها غير مفروضة ، قال: فالمنقطعة منها هي الفرض ، والباقية منها هي الندب.

قلت: ظاهـر كلامه تخصيص التفرقة بالهجرة إلى المدينة خاصة، فقبل فتح مكة فرض إليها، وبعده مندبة إليها، والذي يَظْهَر أن المراد عنده في عهـد النبي ﷺ ولم يتعـرض للهجـرة إلى غيرها من بلاد الكفر، أو المعاصي. وما فسرت به كلامه يدل عليه ما قاله ابن الأثير، فإنه قال الهجرة هجرتان، إحداهما التي وعد الله عليها بالجنة، كان الرجل يأتي النبي ﷺ، ويدع أهله وماله، لا يرجِعُ في شيء منه، فلما فُتِحَتْ مكة انقطعت هذه الهجرة، والثانية من هاجر من الأعراب غزا مع المسلمين، ولم يفعل كما فعل أصحاب الهجرة، وهو المراد بقوله: «لا تنقطع الهجرةُ حتى تنقطعَ التوبة» فكلامه هذا موافق في المعنى لكلام الخَطّابِيّ .

وقال في «الفتح» : قال الخَطّابِيّ وغيره: كانت الهجرة فرضاً في أول الإسلام على من أسلم لقلة المسلمين بالمدينة ، وحاجتهم إلى الاجتماع ، فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين الله أفواجاً ، فسقط فرض الهجرة إلى المدينة ، وبقي فرضُ الجهادِ والنية على من قام به أو نزل به عدو.

قال ابن حَجَر: وكانت الحكمة أيضاً في وجوب الهجرة على من أسلم لِيَسْلَمَ من أذى ذويه من الكفار ، فإنهم كانوا يعذِّبون من أسلم منهم إلى أن يرجع عن دينه ، وفيهم نزلت: ﴿إنَّ الذين تَوَفّاهُمُ الملائكةُ ظالِمِي أنْفُسِهِم . . . الخ﴾ [النساء: ٩٧] وقد أكد الله ذلك في عدة آيات حتى قطع الموالاة بين من هاجَر ، ومن لم يهاجِر ، فقال: ﴿والّذينَ آمنوا ولم يُهاجِروا ما لَكُم مِنْ وَلايَتِهِم من شيءٍ حَتّى يُهاجِرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢].

قال في «الفتح»: وهذه الهجرة يعني المذكورة في آية: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الملائكةُ... إلخ**﴾ باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقَدِرَ على الخروج منها. وقد روى النَّسائي من طريق بَهْز بن حكيم بن معاوية، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً: «لا يَقْبَلُ اللهُ من مشركٍ عملاً بعدما أسلم أو يفارقَ المشركين» ولأبي داود من حديث سَمُرة مرفوعاً: «أنا بريء من كلِّ مسلمٍ يُقيمُ بينَ أَظْهُرِ المشركين»، قال: وهذا محمولٌ على من لَمْ يَأْمَنْ على دينه؛ وتأتي قريباً تفرقة في ذلك؛ قال: وقد أطلق ابن التِّين أن الهِجْرة من مكة إلى المدينة كانت واجبة، وأن من أقام بمكة بعدما هاجر النبي ﷺ، إلى المدينة بغير عذر كان كافراً، وهو إطلاق مردود.

قلت: ما قاله ابن التِّين موافق لما مر عن الوَنْشريْسِيّ في «معياره» و«لباب التأويل»، ثم قال عند حديث عائشة المار: «لَا هجرةَ اليومَ... الخ» أشارت عائشة إلى بيان مشروعية الهجرة، وأن سببها خوف الفتنة، والحكم يدور مع علته، فمقتضاه أن من قدر على عبادة الله في أي موضع اتفق، لم تجب عليه الهجرة منه، وإلا وجبت. ومن ثم قال الماوَرْدِيُّ: إذا قَدِرَ على إظهار الدين في بلد من بلاد الكفر؛ فقد صارت البلدة به دار إسلام؛ فالإقامة فيها أفضل من الرِّحْلة منها، لما يُتَرَجّى من دخول غيره في الإسلام. قال: وقال البغوي في «شرح السنة»: يحتمل الجمع بينها بأن قوله: «لا هجرة بعد الفتح» أي من مكة إلى المدينة، وقوله: «لا تنقطعُ» أي من دار الكفر في حق من أسلم إلى دار الإسلام. قال: وقد أفصح ابن عُمر بالمراد فيما أخرجه الإسماعيلـيُّ بلفظ: «انْقَطَعَتِ الهجرة بعد الفتح إلى رسول الله ﷺ، ولا تنقطعُ الهجرةُ ما قوتلَ الكفارُ». أي ما دام في الدنيا دار كفر؛ فالهجرة منها واجبة على من أسلم، وخشي أن يُفْتَنَ عن دينهِ. ومفهومه أنه لو قُدِّرَ على أن لا يبقى في الدنيا دار كفر، فإن الهجرة تنقطع لانقطاع موجبها، والله أعلم.

قلت: تبقى الهجرة من بلد تكثر فيه المعاصي أو البدع إلى بلد أخف منه في ذلك، كما مر في حديث معاوية، وعبدالرحمن بن عوف عند

أحمد ، ثم قال عند حديث ابن عباس السابق : «لا هجرة بعد الفتح » أي فتح مكة ، أو المراد ما هو أعم من ذلك إشارة إلى أن حكم غير مكة في ذلك حكمها ، فلا تجب الهجرة من بلد قد فتحه المسلمون . أما قبل فتح البلد فمن به من المسلمين أحد ثلاثة :

الأول : قادرٌ على الهجرةِ منها لا يُمكنه إظهار دينه بها ، ولا أداء واجباته ؛ فالهجرة منه واجبةٌ .

الثاني : قادر لكنه يمكنه إظهار دينه ، وأداء واجباته ، فمستحبة لتكثير المسلمين ، ومعونتهم ، وجهاد الكفار ، والأمن من غدرهم ، والراحة من رؤية المنكر بينهم .

الثالث : عاجز بعذر ، من أسر ، أو من سن ، أو غيره ، فتجوز له الإقامة . فإن حَمَلَ على نفسه ، وتَكَلَّفَ الخروج منها أُجِرَ .

وقد أطلت في بحث الهجرة لمسيس الحاجة به في هذا الزمان إن وجد بلد يُهاجَر إليه . انتهى الكلام على متن الحديث .

وأما رجاله فستة :

الأول : الحُمَيْدِيّ عبدالله بن الزُّبَيْر بن عيسى بن عُبيدالله بن أسامة ابن عبدالله بن الزُّبَيْر بن عبيدالله بن حُمَيْد بن نصر بن الحارث بن أسد بن عبدالعُزّى بن قُصَيّ أبو بكر الحُمَيْديّ المكيّ القرشي ، يجتمع مع النبي ﷺ في قُصَيّ ، ومع أمنا خديجة في أسد ، صحب الشافعيَّ ، وتفقه به .

قال أحمد : الحميدي عندنا إمام . وقال أبو حاتم : هو أثبت الناس في ابن عُيينة ، وهو رئيس . وقال يعقوب بن سفيان : حدثنا الحميدي ، وما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه . وقال محمد بن عبدالرحمن الهَرَوِيّ : قدمت مكة عقب وفاة ابن عُيينة ، فسألت عن أحد أصحابه ، فقالوا : الحُمَيْديّ . وقال ابن سَعْد : كان ثقة ، كثير الحديث . وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال : صاحب سنة وفضل ودين . وقال ابن عَدِي : ذهب مع

الشافعي إلى مصر ، وكان من خيار الناس. وقال الحاكم: ثقة مأمون ، ومحمد بن إسماعيل إذا وجد الحديث عنه لا يخرجه عن غيره من الثقة به. وفي «الزهرة» روى عنه البخاري خمسة وسبعين حديثاً.

روى عن ابن عيينة ، وإبراهيم بن سعد ومحمد بن إدريس الشافِعِيّ ، والوليد بن مسلم ، ووكيع ، ومروان بن معاوية ، وعبدالعزيز بن أبي حازم.

وروى عنه البخاري.

وروى له مسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجة في التفسير بواسطة سلمة بن شَبيب.

وروى عنه أبو زُرعة ، وأبو حاتم ، ويعقوب ابن شَيْبة ، ويعقوب بن سُفيان ، ومحمد بن إدريس ، ووراق الحُمَيْدِيّ ، وآخرون.

مات بمكة سنة تسع عشرة ومئتين ، وهو منسوب إلى جده حميد المذكور.

قال السمعاني: نسبة إلى حميْد ، بطن من أسد بن عبدالعُزّى. وقيل: منسوب إلى الحُمَيْدات ، قبيلة ، وقد يشتبه بالحُمَيْدي المتأخر ، صاحب «الجمع بين الصحيحين» ، العلامة أبي عبدالله محمد بن أبي نصر فتُوح بن عبدالله بن فتُوح بن حميد بن يِصِل ـ بكسر الياء التحتية ، والصاد المهملة ، ثم لام بعد ذلك ـ الأندلسي ، الإمام ذي التصانيف في فنون. سمع الخطيب وطبقته ، وسمع بالأندلس ابن حَزْم وغيره. وروى عنه ابن ماكولا ، وخلق كثير. ثقة ، متقن مات ببغداد سنة ثمان وثمانين وأربع مئة. ويشتبه أيضاً بالحَمِيْدي ـ بفتح الحاء ، وكسر الميم ـ نسبة لإسحاق بن تكنيك الحميدي مولى الأمير الحميد الساماني.

وعبدالله بن الزبير في السنة ثلاثة: المذكور هنا ، وابن الزبير الصحابي ، والثالث بصري. روى له ابن ماجة، والترمذي في الشمائل.

وفي الصحابة عبدالله بن الزبير بن المطلب بن هاشم.

الثاني: سفيان بن عُيَيْنة بن أبي عِمران ميمون الهِلالي، أبو محمد الكُوفي الأَعْور، مولى الضَّحّاك بن مزاحم. وقيل: مولى امرأة من بني هِلال. وقيل: مولى بني هاشم. وجدُّه أبو عمران، من عمال خالد بن عبدالله القَسري، ولما عُزِلَ خالد بن عبدالله عن العراق؛ ووُلِّي عليه يوسف الثقفي؛ طلب عمال خالد، فهرب أبو عمران إلى مكة، فنزلها وهو من أهل الكوفة، وبها ولد سفيان، وسفيان مثلث السين، والضم أرجح. والأرجح في عُيينة: أيضاً الضم وفيها الكسر أي للعين، وهو أحد أئمة الإسلام في الحديث والفقه والفتوى.

قال ابن عيينة: أول من أسندني إلى الأسطوانة مِسْعَر، فقلت إني حَدَثٌ، فقال: إن عندك الزُّهري، وعمرو بن دينار. وقال أيضاً: دخلت الكوفة ولم يتم لي عشرون سنة، فقال أبو حنيفة لأصحابه ولأهل الكوفة: جاءكم حافظ علم عمرو بن دينار، فجاء الناس يسألونني عن عمرو بن دينار، فأول من صَيَّرَني محدثاً أبو حنيفة؛ فذاكرته، فقال: يا بني ما سمعت من عمرو إلا ثلاثة أحاديث، يَضْطَرِبُ في حِفظها.

وقال ابن المَدِينيّ: ما في أصحاب الزُّهْرِيّ أتقى من ابن عيينة. وقال العِجْلِيُّ: كوفي، ثقة، ثبت في الحديث، وكان حسن الحديث، يُعَدُّ من حكماء أصحاب الحديث. وقال الشافعيُّ: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. وقال: ما رأيت أحداً فيه من آلة الفتيا ما في سفيان، وما رأيت أحداً أكفَّ منه عن الفتيا. وقال ابن وَهْب: ما رأيت أعلم بكتاب الله من ابن عُيينة. وقال ابن المَدِينيّ أيضاً: قال لي يحيى بن سعيد: ما بقي من معلميَّ أحدٌ غير ابن عُيينة، فقلت: يا أبا سعيد! سفيان إمام في الحديث؟ قال: سفيان إمام منذ أربعين سنة، وقال عبدالرحمن بن مَهْدي: كنت أسمع الحديث من ابن عُيينة، فأقوم، فأسمع شعبة يُحدِّثُ به، فلا أكتُبُه. وقال بِشر بن المُفَضَّل: ما بقي على وجه الأرض أحد يشبه

ابن عيينة. وقال: الدّارميّ: سألت ابن مَعين؛ سفيان بن عيينة أحب إليك في عمرو بن دينار أو الثَّوْريّ؟ قال: ابن عيينة أعلم به، فقلت: حمّاد بن زيد، قال: ابن عيينة أعلم به. قلت: فَشُعْبة، قال: وأيش روى عنه؟ وقال أحمد بن حَنْبل: ما رأيت أحداً من الفقهاء أعلم بالقرآن والسنن منه. وقال ابن سَعْد: كان ثقة، كثير الحديث، حجة. وقال يَحْيى بن سعيد: هو أحب إليّ في الزُّهْرِيّ من مَعْمر. وقال: ابن مَهْدي: كان أعلم الناس بحديث أهل الحجاز. وقال أبو حاتم: الحجة على المسلمين، مالك، وشعبة، والثوري، وابن عيينة. وقال: ابن عُيينة إمام؛ وأثبت أصحاب الزُّهري مالك وابن عُيينة. وقال أبو معاوية؛ قال ابن عُيينة: قال لي زُهير الجُعْفِيُّ: أخرج كتابك؛ فقلت: أنا أحفظ من كتابي. وقال التِّرمِذِيّ: سمعت محمداً، يقول: هو أحفظ من حماد بن زيد. وقال ابن حِبّان في «الثقات»: كان من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع والدين. وقال اللالَكائِيّ: هو مستغنٍ عن التزكية، لإتقانه وتثبته، وأجمع الحفاظ على أنه أثبت الناس في عمرو بن دينار. وقال ابن سعد: أخبرني الحسن بن عِمران بن عُيينة أن سفيان قال له بجمع آخر حجة حجها: قد وافيت هذا الموضع سبعين مرة أقول في كل سنة، اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا المكان، وإني قد استَحْيَيْت من الله من كثرة ما سألته ذلك. ويقال: إنه خرج يوماً إلى من جاءه يسمع منه، وهو ضجِر، فقال: أليس من الشقاء أن أكون جالست ضَمرة بن سعيد، وجالس هو أبا سعيد الخدري، وجالست عمرو بن دينار، وجالس هو ابن عمر، رضي الله عنهما، وجالست الزهري، وجالس هو أنس بن مالك، حتى عد جماعة، ثم أنا أجالسكم؟ فقال له حَدَثٌ في المجلس: انتصف يا أبا محمد، فقال: إن شاء الله تعالى، فقال: والله لشقاء أصحاب رسول الله ﷺ بك أشد من شقائك بنا، فأطرق وأنشد قول أبي نواس:

خَلِّ جَنْبَيْكَ لِرَامِ وَامْضِ عَنْهُ بِسَلامِ
مُتْ بداءِ الصَّمْتِ خَيْـرٌ لكَ مِنْ دَاءِ الكَلَامِ

إنَّما السَّالِمُ مَنْ ألْـ جَمَ فاه بِلِجام

فتفرق الناس ، وهم يتعجبون من رجاجة الحدث ، وهو يَحيى بن أكثَمَ ، وقال سفيان : هذا الغلام يَصْلُحُ لصحبة هؤلاء ، يعني السلاطين.

ونسبه ابن عَدِيّ إلى شيء من التشيع ، فقال في ترجمة عبدالرزاق : ذكر ابن عُيينة حديثاً ، فقيل له : هل فيه ذكر عثمان؟ فقال نعم ، ولكني سكت ، لأني غلام كوفي . وقال ابن عمار : سمعت يحيى بن سعيد القَطّان يقول : أشهد أن سفيان بن عيينة اختُلِطَ سنة سبع وتسعين ومئة ، فمَنْ سمع منه في هذه السنة وبعدها ، فسماعُهُ لا شيء ، واستبعد الذَّهَبِيُّ هذا القول ، ووجده غلطاً من ابن عمار ، لأن القطان مات سنة ثمان وتسعين عند رجوع الحجاج ، وتحدثهم بأخبار الحجاز ، فمتى يمكن من سماع سفيان هذا؟ حتى يتهيأ له أن يشهد به ، أي اختلاط سفيان ، ثم قال : فلعله بلغه ذلك في وسَطِ السنة.

قال في «تهذيب التهذيب» : وهذا الذي لا يتجه غيره ، لأن ابن عمار من الأثبات المتقنين ، وما المانع أن يكون يحيى بن سعيد سمعه من جماعة ممن حج في تلك السنة ، واعتمد قولهم ، وكانوا كثيراً فشهد على استفاضتهم ، وقد وجدت عن يحيى بن سعيد شيئاً يصلح أن يكون سبباً لما نقله عنه ابن عمار في حق ابن عُيينة : وذلك ما أورده السمعاني عن عبد الرحمن بن بِشْر بن الحكم ، قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : قلت لابن عُيينة : كنت تكتب الحديث وتحدث اليوم ، وتزيد وتنقص في إسناده ، فقال : عليك بالسماع الأول ، فإني قد سمعت . وروى هارون ابن معروف أن ابن عُيينة تغير أمره بآخره . وقال سليمان بن حرب : إن ابن عيينة أخطأ في عامة حديثه عن أيوب.

روى عن عبدالملك بن عُمَيْر ، وأبي إسحاق السَّبِيْعِيّ ، وزياد بن علاّقة ، والأسود بن قَيْس ، وإسرائيل أبي موسى ، وإسماعيل بن خالد ، وأيوب بن أبي تَميمة السَّخْتياني ، وحميْد الطويل ، وعاصم الأحول ،

وسليمان الأحول ، وضمْرة بن سعيد ، وعَمرو بن دينار ، وأبي الزِّناد ، وخلق كثير.

وروى عنه الأعمش ، وابن جُريج ، وشُعبة ، والثوري ، ومِسْعر ، وهو من شيوخه ، وحمّاد بن زيد ، وابن المُبارك ، ووكيع ، ومُعْتَمِر بن سُليمان ، ويحيى بن أبي زَائدة ، وهم من أقرانه ، وماتوا قبله ، ومحمد إدريس الشافعي ، وعبدالله بن وهْب ، ويحيى القطّان ، وخلق كثيرٌ.

مات غرة رجب سنة ثمان وتسعين ومئة بمكة ، ودفن بالحَجُون ، جبل بأعلى مكة فيه مدافن أهلها.

وسفيان في الرواة كثير جداً.

الثالث: يحيى بن سعيد الأنصاري. هو يحيى بن سعيد بن قَيْس بن عَمْرو بن سَهْل بن ثَعْلَبة بن الحارث بن زَيد بن ثَعْلبة بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري الخَزْرجِيّ البخاري ، أبو سعيد المدني القاضي.

قال ابن سعد: كان ثقة ، ثبتاً ، حجة ، كثير الحديث. وقال جَرير ابن عبد الحميد: لم أر أنْبَلَ منه. وقال أبو حاتم: يوازي الزُّهريَّ في الكثرة. وقال العِجلي: مدني ، تابعي ، ثقة ، له فقه ، وكان رجلا صالحاً ، وكان قاضياً على الحيرة ، وثُم لقيه يزيد بن هارون. وقال حماد ابن زيد: قدم أيوب من المدينة ، فقال: ما تركت بها أحد أفقه من يحيى ابن سعيد ، وقال يحيى بن سعيد بن عبد الرحمن الحجبيّ: ما رأيت أقرب شبهاً بالزُّهري من يحيى بن سعيد ، ولولاهما لذهب كثير من السنن. وقال ابن المديني: لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من ابن شِهاب ، ويحيى بن سعيد ، وأبي الزِّناد ، وبُكَيْر بن الأشجّ. وقال الثَّوري: كان أجل عند أهل المدينة من الزُّهري. وقال اللَّيْثُ: لم يكن بدون أفاضل العلماء في زمانه. وقال أيضاً: إن أول ما أتى يحيى بن سعيد بكتب علمه ، فعرضت عليه ، استنكر كثرة علمه لأنه لم يكن له كتاب ، فكان يجحده حتى قيل له: نعرض عليك ، فما عرفت أجزته ، وما لم تعرف

ردته ، قال: فعرف كله ، وعده الثَّوري في الحفاظ ، وابن عُيَيْنة في محدثي أهل الحجاز الذين يجيئون بالحديث على وجهه ، وابن المدِيني في أصحاب صحة الحديث وإتقانه ممن ليس في النفس من حديثهم شيء ، وابن عمار في موازين أصحاب الحديث. وقال ابن مَهْدي: حدثني وُهَيْب وكان من أبصر أصحابه في الحديث والرجال أنه قدم المدينة ، قال: لم أر أحداً إلا وأنت تعرف وتنكر ما عدا مالكاً ويحيى بن سعيد ، وقال مالك: ما خرج منا أحد إلى العراق إلا تغير غير يحيى بن سعيد. وقال حماد بن زيد: قيل لهشام بن عُروة: سمعت أباك يقول كذا وكذا؟ قال: لا ، ولكن حدثني العدل الرّضا الأمين ، عدل نفسي عندي ، يحيى بن سعيد. وقال: عثمان الدّارِمي: قلت ليحيى: الزُّهري في سعيد بن المُسَيِّب أحب إليك أو قَتَادة؟ قال: كلاهما ، قلت: فهما أحب إليك أو يحيى بن سعيد؟ قال: كان ثقة ، ولي قضاء المدينة. وقال النَّسائِيّ: ثقة مأمون ، وقال في موضع آخر: ثقة ثبت. وقال: أحمد بن حَنْبل ، ويحيى بن معين ، وأبو حاتم وأبو زُرعة ثقة. وقال أحمد مرة: يحيى بن سعيد أثبت الناس. وقال ابن المَدِيني: لا يَصِحُّ له عن ابن المُسَيِّب ، عن أبي هُريرة حديث مسند. وقال الدِّمْياطّي: يقال إنه كان يدلس ، وكأنه تلقاه من قول يحيى بن سعيد لما سئل عنه ، وعن محمد ابن عمرو بن عَلْقمة ، فقال: أما محمد بن عمرو فَرَجل صالح ، ليس بأحفظ للحديث؛ وأما يحيى بن سعيد فكان يحفظ ويدلس.

روى عن أنس بن مالك ، وعبدالله بن عامر بن رَبِيعة ، ومحمد بن أبي أُمامة بن سهل بن حَنيف ، وواقِد بن عمرو بن سعد بن مُعاذ ، وأبي سَلَمة بن عبد الرحمن ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وخلق كثير.

وروى عنه الزُّهريّ ، ومالِك ، ويزيد بن الهاد ، والأَوْزَاعيّ ، وَطَلْحة ابن مُصَرِّف ، وشعبة ، والسفيانان ، واللَّيْث بن سَعْد ، ووُهَيْب ، ويزيد ابن هارون ، وخلق كثير.

أقدمه المنصور العراق ، وولاه القضاء بالهاشمية ، ومات بها سنة أربع وأربعين ومئة ، وقيل : سنة ست وأربعين .

وجملة من اسمه يحيى بن سعيد في الرواة ستة عشر ، وفي «الصحيح» جماعة ، هذا ويحيى بن سعيد بن أبان الأُمَويّ الحافظ ، ويحيى بن سعيد بن حَيّان التَّيْمِيّ ، ويحيى بن سعيد بن العَاص الأُمويّ التابعي ، ويحيى بن سعيد بن فَرُّوخ القَطان التَّميْميّ الحافظ أحد الأعلام .

الرابع : محمد بن إبراهيم التَّيْمِيّ . هو محمد بن إبراهيم بن الحارث ابن خالد بن صَخْر بن عامر بن كعب بن سعيد بن تَيْم بن مرة القُرشيّ التَّيْمِيّ ، أبو عبدالله المدني . كان جده الحارث من المهاجرين الأولين .

قال ابن معين ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وابن خِراش : ثقة . وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث . وقال يعقوب بن شَيْبة : كان ثقة . وقال أحمد : يروي أحاديث مناكير ، أو منكرة . قال ابن حَجَر : أطلق أحمد بن حَنْبل وجماعة المنكر على الحديث الفرد الذي لا متابع له ، فيحمل هذا على ذلك ، وقد احْتَجَّ به الجماعة .

رأى سَعْد بن أبي وقاص .

وروى عن أبي سعيد الخُدري ، وعُمَيْر مولى أبي اللَّحْم ، وجابر بن عبدالله ، وأنسَ بن مالك ، وقيس بن عَمرو الأنصاريّ ، ومحمود بن لبيد ، وعائِشة ، وعَلْقَمَة بن وَقّاص ، وبُسْر بن سعيد ، وعروة بن الزُّبَيْر ، وعطاء ابن يسار ، وخلق .

وروى عنه ابنه موسى ، ويحيى وعبدُرَبَّه ، وسعد بنو سعيد الأنصاري ، ومحمد بن عَمْرو بن عَلْقمة ، وهشام بن عُروة ، والأَوْزَاعيّ ، وأسامة بن زيد اللَّيْثي ، وغيرهم .

كان عريف قومه ، مات سنة عشرين ومئة .

الخامس: علقمة بن وَقّاص ـ بتشديد القاف ـ بن مِحْصَن بن كَلَدة بن عبدياليل بن طريف بن عُتوارة بن عامر بن مالك بن ليث بن بكر بن عبد مَناة بن كِنانة الليثي العُتْواريّ المدني، أبو يَحْيى.

قال النسائي: ثقة. وقال ابن سَعْد: كان قليل الحديث ذكره مسلم في طبقة الذين وُلدوا في حياة النبي ﷺ. وكذا قال ابن عبد البَرّ في «الاستيعاب»: إنه ولد على عهده. وذكره ابن مَندة في الصحابة. وذكره القاضي أبو أحمد النسائي في التابعين.

وساق ابن منْدة عن طريق محمد بن عمرو بن عَلْقمة، عن أبيه، عن جده، قال: شهدت الخندق، وكنت في الوفد الذين وَفَدوا على رسول الله ﷺ. وهذا إسناد حسن، وظاهره يقتضي صحبة علقمة، فليحرر ذلك.

وقد ذكره ابن حِبّان في ثقات التابعين، وقال: إنه توفي بالمدينة، وله بها عقب في خلافة عبد الملك بن مَرْوان. وكذا قال ابن سعد.

روى عن عمر، وابن عمر، وبلال بن الحارث، ومعاوية، وعَمرو ابن العاص، وعائشة.

وروى عنه ابناه، عبدالله، وعمرو، والزُّهري، ومحمد بن إبراهيم ابن الحارث التَّيْمِيّ، ويحيى بن النَّضْر الأنصاري، وابن أبي مُلَيْكة، وليس في الكتب من اسمه عَلْقَمة بن وقاص سواه.

السادس: عمر بن الخَطّاب، رضي الله عنه. هو عمر بن الخطاب بن نُفَيْل بن عبد العُزّى بن رِيَاح ـ بكسر الراء، وفتح الياء آخر الحروف ـ ابن عبد الله بن قرْط بن رَزاح بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب القُرشي العَدَوِيّ، أبو حَفْص، الفاروق، أمير المؤمنين، يجتمع مع النبي ﷺ في كعب الأب الثامن. أمه حَنْتَمَة بنت هاشِم بن المُغيرة بن عبدالله بن عُمر

ابن مخزوم ، وقيل: حَنْتَمة بنت هِشام أخي هاشم فتكون أخت أبي جَهل. والأول أصح.

لُقِّبَ بالفاروق ، لأن الله تعالى فرق بين الحق والباطل بإسلامه ، فكناه النبي ﷺ بذلك.

وهو أول من سمي أميرالمؤمنين بعد وفاة النبي ﷺ وقد سمي عبدالله ابن جَحْش بها في حياته ، واختلف في سبب تسميته بذلك. قيل : إنه لما تولى الخِلافة قال: كان أبو بكر يقال له: خليفة رسول الله ﷺ ، فكيف يقال لي خليفة خليفة؟ يطول ذلك؟ فقال له المُغيرة بن شُعبة: أنت أميرنا ، ونحن المؤمنين ، فأنت أمير المؤمنين. قال. فذاك إذن. وقيل: سببه هو أن عُمر أرسل إلى عامل العراق أن ابعث إليَّ رجلين جَلْدين نبيلين ، أسألهما عن العراق وأهله ، فبعث إليه لبيد بن رَبيعة ، وعَدِيّ بن حاتم ، فلما قدما المدينة أناخا راحلتيهما بباب المسجد ، ثم دخلا ، فقالا لعَمرو ابن العاص: استأذن لنا على أمير المؤمنين ، فقال عَمرو: وأنتما والله أصبتما اسمه ، نحن المؤمنون وهو أميرنا ، فدخل على عُمر وقال له: السلام عليك يا أمير المؤمنين فقال له عُمر: ما بدا لك بهذا الاسم ، يعلم الله لتخرجن مما قلت أو لأفعلن ، قال: إن لبيد بن ربيعة ، وعدي بن حاتم قدما ، ودخلا ، وقالا لي: استأذن لنا أمير المؤمنين ، فهما والله قد أصابا اسمك ، أنت الأمير ، ونحن المؤمنون ، فجرى الكتاب من يومئذ.

ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة ، كان من أشراف قريش ، وإليه كانت السفارة في الجاهلية. وذلك أن قريشاً كانت إذا وقعت بينهم حرب ، بعثوه سفيراً، وإذا نافرهم منافر، أو فاخرهم مفاخر بعثوه منافراً أو مفاخراً ، ورضوا به.

أسلم بعد أربعين رجلاً وإحدى عشرة امرأة ، وكان إسلامه عزّاً ، ظهر به الإسلام بدعوة النبي ﷺ شهدا بدراً والمشاهد كلها ، وولي الخلافة بعد أبي بكر ، وبويع له يوم مات أبو بكر ، فسار أحسن سيرة ، وفتح الله الفتوح

على يديه بالشام والعراق ومصر ، ودوَّن الدواوين ، وأرَّخ التاريخ ، وكان نقش خاتمه ـ كفى بالموت واعظاً ـ وكان أصلع أعسر طُوالاً ، آدم ، شديد الأدمة. وقال أبو رجاء العُطارِدِيّ : كان أبيض شديد حُمرة العينين ، وزعم الواقدي أن سمرته إنما كانت من أكل الزيت ، عام الرَّمادة ، وقال ابن عبد البَرّ: أصح ما في هذا الباب حديث الثَّوْري ، عن زِرّ بن حُبَيْش ، قال: رأيت عمر شديد الأدمة ، وقال أنس: كان أبو بكر يَخْضِبُ بالحِنّاء والكَتَم ، وكان عمر يخضب بالحناء بحتاً. وقد روي عن مُجاهد ، إن صَحَّ أن عمر كان لا يغير شَيْبَهُ وروى شُعبة عن هِلال بن عبدالله : رأيت عمر بن الخطاب آدم ضخماً ، كأنه من رجال سَدوس في رجليه روح كان لايخاف في الله لومة لائم، وهو أول من نور شهر الصوم بصلاة الأشفاع فيه، وأول من اتخذ الدِّرّة.

ومن حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ ضرب صدر عمر رضي الله عنه لما أسلم ثلاث مرات ، وهو يقول: «اللّهُمَّ أَخْرِجْ ما في قَلْبَهُ من غِلٍّ ، وأَبْدِلْهُ إيماناً». يقولها ثلاثا.

ونزل القرآن بموافقته في أُسارى بدر ، وفي الحجاب ، وفي تحريم الخمر وغير ذلك. وقد أوصل بعضهم موافقته أي التي نزل فيها القرآن على وفق ما قال وما أراد ، إلى أكثر من عشرين. وقد أفردها بعضهم بالتأليف. وقد قال علي رضي الله عنه: إن في القرآن لقرآناً من رأي عمر وما قال الناس بشيء وقال عمر؛ إلا نزل القرآن على نحو ما قال عمر ، وقال ابن عمر: ما نزل بالناس أمرٌ ، فقال الناس ، وقال عمر؛ إلا نزل القرآن على نحو ما قال عمر.

ومن حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله جَعَلَ الحقَّ على لسان عُمر وقلبه».

ومن حديث عُقْبة بن عامر؛ وأبي هُريرة عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «لَوْ بَعْدي نَبِيٌّ لكان عُمر».

وعن عائشة أنه قال: «قَدْ كان في الأممِ قبلكُم محدَّثون ، فإن يكن في هذه الأمة أحد فعُمر بن الخطاب».

وفي «الصحيح» من حديث ابن عمر: «بَيْنا أنا نائِمٌ أُتيتُ بقَدَحِ لبنٍ ، فشـربتُ حتى رأيتُ الرِّيَّ يخرجُ من أظفاري ، ثم أعطيتُ فضلي عُمر» قالوا: فما أولت ذلك يارسول الله؟ قال: «العلم».

وفيه أيضـاً عن أبي هُريرة: «بينـا أنـا نائِمٌ ، والنـاسُ يُعرضونَ عليَّ وعليهم قُمُصٌ ، فمنها ما يبلغُ إلى الثَّدْيِ ، ومنها ما دون ذلك ، وعُرِضَ علي عُمر بـن الخطاب ، وعليه قميصٌ ،يجرُّهُ» ، قالوا: فما أولت ذلك يارسول الله؟ قال: «الدين».

وفيه أيضـاً عن جابـر ، قال: قال رسول الله ﷺ: «دخلتُ الجنةَ ، فرأيتُ فيها داراً أو قال: قصراً ، وسمعتُ فيه ضَوْضاء ، فقلت: لِمَنْ هذا؟ فقالوا: لرجل من قُريش ، فظننتُ أني أنا هو ، فقلت: من هو؟ فقالوا: عمر بن الخَطّاب ، فلولا غَيْرَتُكَ يا أبا حفص لدخلتهُ» فبكى عُمر ، وقال: أعليكَ يُغار ، أو أغارُ يارسول الله.

وعن علي بن أبي طالب ، رضي الله عنـه ، قال: خير الناس بعد رسـول الله ﷺ أبـو بكرٍ ، ثم عمر ، رضي الله عنهما ، وما كنا نبعد أن السكينة تنطِقُ على لسانٌ عُمر.

وقال ابن مسعود: ما زلنا أعزةً منذ أسلم عُمر. وقال: لو وُضع علم أحياء العرب في كِفَّة ميزان ، ووضع علم عمر في كفة ، لرَجَحَ علم عمر ، ولقد كانوا يرون أنه لو ذهب بتسعة أعشار العلم ، ولَمجلس كنت أجلسه مع عمر أوثق في نفسي من عمل سنة.

وقال حُذَيْفة: كأنَّ علم الناس كلهم قد درس في حجر عمر مع عمر.

ومن حديث الأَعْمش عن مالكِ الدار ، قال: أصاب الناس قحط في زمان عمر ، فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ ، فقال: يارسول الله! استسق

لأمتـك فإنهم قد هلكوا ، قال: فأتاه النبي ﷺ في المنام ، وقال: ائت عمر ، فمره أن يستسقيَ للناس ، فإنهم يُسقون ، وقل له: عليك الكيس الكيس ، فأتى الرجل عُمر ، فأخبره ، قال: فبكى عمر ، وقال: يارب ما آلو إلا ما عَجَزْت عنه ، يارب! ما آلو إلا ما عَجَزت عنه.

وعن ابن عمـر أن النبي ﷺ رأى على عمر قميصاً أبيض ، فقال: «أجـديدٌ قميصك أم غَسيل؟» قال: غسيل قال: «البَسْ جديداً ، وعِشْ حميداً ، ومُتْ شهيداً ، ويرزقُكَ الله قرة عين في الدنيا والآخرة». قال: وإياك يا رسول الله.

وروي عن عَوْف بن مالك الأَشْجَعيّ أنه رأى في المنام كأن الناس جمعوا ، فإذا فيهم رجل فرعهم ، فهو فوقهم بثلاثة أذرع فقلت: من هذا؟ فقالوا: عمر ، قلت: لم؟ قالوا: لأن فيه ثلاث خِصال: إنه لا يخاف في الله لومة لائم ، وإنه خليفة مُستخلف وشهيد مُستشهد ، فأتى إلى أبي بكر فقَصَّها عليه ، فأرسل إلى عمر ، فدعاه لِيُبَشرهُ ، فجاء عمر ، قال: فقال لي أبـو بكر: اقصص رُؤياك ، قال: فلما بَلَغْتُ خليفة مستخلف زَبرَني عُمر ، وانتهَرَني ، وقال: اسكت ، تقول هذا ، وأبو بكر حَيّ ، قال: فلما ولي عمـر مررت بالمسجـد وهـو على المِنبر ، فدعاني ، وقال اقصص رؤياك ، فقصصتها ، فلما قلت: إنه لا يخاف في الله لومة لائم ، قال: إني لأرجو أن يجعلني الله منهم ، قال: فلما قلت: خليفة مستخلف ، قال: قد استخلفني الله ، فأسأله أن يعينني على ما أولاني ، فلما أن ذكرت شهيد مستشهد ، قال: أنى لي بالشهادة ، وأنا بين أظهركم تَغْزون ولا أغزو ، ثم قال: بلى يأتي الله بها أنّى شاء.

قال عبد الرزاق : وعن مَعْمر: «لو أنَّ رجلاً قال: عمر أفضل من أبي بكر ما عَنَّفْتُهُ» وكذلك: «لو قال: علي أفضل عندي من أبي بكر وعمر ، لم أعنفه إذا ذَكَرَ فضل الشيخين ، وأحبَّهُما ، وأثنى عليهما بما هما أهله» فذكرت ذلك لوكيع ، فأعجبه ، واشتهاه.

قال ابن عبد البَرّ: يدل على أن أبا بكر ، رضي الله عنه ، أفضل من عمر ، رضي الله عنه ، سبقهُ له إلى الإسلام. وما روي عن النبي ﷺ أنه قال: رأيت في المنـام كأني وُزِنْتُ بأمتي ، فَرَجَحْتُ ، ثم وُزن أبو بكر فرجَح ، ثم وُزن عمر فرجَح ، ففي هذا بيان فضله على عمر ، وقد قال عمـر ، رضي الله عنـه ، ما سابقت أبـا بكـر إلى خير إلا سبقني إليه ، ولوَدِدْتُ أني شعرةٌ من صدر أبي بكر.

وعن إبراهيم النَّخَعِيّ أنه قال: أول من ولي شيئاً من أمور المسلمين عمر بـن الخطاب ، ولاه أبو بكر القضاء ، فكان أول قاضٍ في الإسلام ، وقال له: اقض بين المسلمين ، فإني في شُغُل ، وأمر ابن مسعود بعَسَسِ المدينة.

وعن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، لما أسلم عمر ، رضي الله تعالى عنه ، نزل جبريل على النبي ﷺ ، وقال له: يا محمد استبشر أهل السماء بإسلام عمر.

وأخرج أبو يَعْلى من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك ، بعُمر بن الخطاب ، أو بأبي جهل بن هشام» وكان أحبهما إلى الله عُمر بن الخطاب. وعن ابن عباس أيضاً أنه قال: «اللهم أعِزَّ الإسلام بأبي جهل بن هشام ، أو بعُمر بن الخطاب ، فأصبح عمر فغدا على رسول الله ﷺ». وأخرج ابن سعد عن سعيد بن المُسَيِّب: «كان رسولُ الله ﷺ إذا رأى عمر أو أبا جَهْل ، قال: «اللهم اشدُدْ دينك بأحبِّهما إليك». وأخرجه الدّارَقُطْنِـيّ عن أنس رفعه: «اللهم أعزَّ الإسلام بعُمر أو بعَمْرو بن هِشام». ورواه المَسْعُودي عن ابن مسعود رفعه: «اللهم أيِّد الإسلام بعُمر». وفي «الخلعيات» من حديث ابن عَبّاس كذلك ، ولم يذكر أبا جهل. وفي «كامل» ابن عَدِيّ أن عائشة مثله. وفي «فوائد» عبدالعزيز بن الجَرْمي ، عن عمر أنه قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم اشدد الدين بعمر ، اللهم اشدد الدين بعمر ، اللهم اشدد الدين بعمر».

وعن شريْح بن عُبَيْد ، قال: قال عمر: خرجت أتعرض لرسول الله ﷺ ، فوجدته سبقني إلى المسجد ، فقمت خلفه ، واستفتح سورة الحاقة ، فجعلت أتعجب من تأليف القرآن ، فقلت: هذا والله شاعر كما قالت قريش ، قال: فقرأ ﴿إنَّهُ لَقَوْلُ رَسولٍ كَريمٍ ، وما هُوَ بِقَولِ شاعِرٍ قَليلاً ما تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠ ـ ٤١] فقلت: كاهن ، فقال: **﴿ولاَ بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَليلاً ما تَذَكَّرُونَ . .﴾** [الحاقة: ٤٢] حتى ختم السورة ، قال: **فوقع الإسلام في قلبي كل موقع .**

وعن ابن عباس أنه سأل عمر عن إسلامه ، فذكر قصة بطولها ، وفيها أنه خرج ورسول الله ﷺ بينه وبين حمزة. وأصحابه الذين كانوا اختفوا في دار الأرقم ، فعلمت قريش أنه امتنع ، فلم تُصِبْهم كآبة مثل ذلك اليوم ، قال فسماني رسول الله ﷺ يومئذ الفاروق. ووقع في سبب إسلامه غير هذا مما هو مذكور في ترجمة أخته فاطمة.

وفي «الواقدي» أنه كان يأخذ أذنه اليسرى بيده اليمنى ، ويجمع جَراميزه ، ويَثِبُ على فرسه ، فكأنما خلق على ظهره. والجَراميز: بدن الإنسان ، يقال: جمع جراميزه : إذا تقبض ليثبت .

له خمس مئة وتسعة وثلاثون حديثاً. اتفقا على عشرة ، وانفرد البخاري بتسعة ، ومسلم بخمسة عشر.

روى عن النبي ﷺ ، وأبي بكر ، وأُبَيّ بن كعب.

وروى عنه أولاده عبدالله ، وعاصم ، وحَفْصة ، وروى عنه عثمان ، وعلي ، وسعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيدالله ، وعبدالرحمن بن عَوْف ، وابن مسعود ، وشَيْبة بن عثمان ، وغيرهم من الصحابة ، وروى عنه من التابعين: سَعيدُ بن المُسَيِّب ، وعمرو بن مَيْمون الأَوْدِيّ ، وشُريْح القاضي ، وسُوَيْد بن غفلة ، وعَلْقَمة بن وقّاص ، وغيرهم.

مكث في الخلافة عشر سنين وستة أشهر ، وقُتل رضي الله تعالى عنه

سنة ثلاث وعشرين ، لثلاث بقين من ذي الحجة ، وقيل: لأربع بقين منه. واختلف في سنه يوم مات فقيل: ابن ثلاث وستين سنة ، كسن النبي ﷺ وأبي بكر يوم ماتا ، وقيل : ابن ستين ، وقيل: ابن اثنين وخمسين ، وقيل: ابن أربع وخمسين ، وقيل: ابن خمس وخمسين. وفي «تهذيب التهذيب» وفي «أخبار البصرة» لعمر بن شَبَّة ، قال: قال لنا أبو عاصم إلى أن قال: قال ابن عمر: قال لي عمر قبل أن يموت بعام: أنا ابن سبع وخمسين سنة ،أو ثمان وخمسين ، وإنما أتاني الشيب من قبل أخوالي بني المغيرة ، فعلى هذا يكون يوم مات ابن ثمان وخمسين ، أو تسع وخمسين ، وهذا يُرَجَّحُ على غيره ، لأنه من عمر بنفسه ، وهو أعرف من غيره بنفسه ، والمخبر من آل بيته ، وآل الرجل أتقن لأمره من غيرهم.

والقاتل له عدو الله أبو لؤلؤة ، غلام المُغيرة بن شُعبة ، وكان نصرانياً.

وسبب قتله ما روي عن عبدالله بن الزُّبير ، قال: غدوت مع عمر بن الخطاب إلى السوق ، وهو متكـئٌ على يدي ، فلقيه أبو لؤلؤة ، غلام المُغيرة ، فقال له: كَلِّم مولاي ليضع عني من خراجي ، قال: كم خراجك؟ قال :دينار ، قال: ما أرى أن أفعل ، إنك لرجل محسن ، وما هذا بكثير ، ثم قال له عمر: ألا تعمل لي رحىً؟ قال: بلى ، فلما ولّى ، قال أبو لؤلؤة: لأعملَنَّ لك رحىً يتحدث الناس عنها ما بين المشرق والمغرب ، قال: فوقع في نفسي قوله ، فلما كان من الغد في النداء لصلاة الصبح. خرج عمر إلى الناس يؤذنهم بالصلاة ، وأنا في مصلاي ، وقد اضطجع له عدو الله أبو لؤلؤة ، فضربه بالسكين ست طَعَنات ، إحداهن من تحت سرته ، هي قتلته ، فصاح عمر ، أين عبد الرحمن بن عوف؟ فقال: هو ذا يا أمير المؤمنين ، قال: تقدم فصلٍّ بالناس ، فتقدم عبـد الرحمن بن عوف، وصلى بالناس، وقرأ في الركعتين بـ ﴿قُل يأَيُّها الكـافِـرونَ﴾ [الكـافـرون: ١] و ﴿قُـلْ هُوَ اللهُ أَحدٌ﴾ [الإخلاص: ١] واحتملوا عمر ، فأدخلوه منزله ، فقال لابنه عبدالله: اخرج فانظر من قتلني ، فخرج عبد الله ، فقال: من قتل أمير المؤمنين؟ فقالوا: أبو لؤلؤة،

غلام المُغيرة بن شُعبة ،فرجع، فأخبر عمر ، فقال: الحمد لله الذي لم يجعل قتلي بيد رجل يحاجني بـ «لا إله إلا الله» وكان قتله له قبل أن تستوي الصفوف ، ولما ضربه ، قال: دونكم الكلب ، فإنه قد قتلني ، فهاج الناس ، وأسرعوا إليه ، وضرب معه حينئذ اثني عشر ، أو ثلاثة عشر رجلاً ، مات منهم ستة ، فرمى عليه رجل من العراق بُرْنُساً ، ثم بَرَكَ عليه ، فلما رأى أنه لا يستطيع أن يتحرك ، وجأ نفسه ، أي ضربها فقتلها.

ولما جاء عمر إلى بيته قال: ادعوا لي الطبيب ، فدعي الطبيب ، فقال: أي الشراب أحب إليك ، قال: النبيذ ، فسقي نبيذاً ، فخرج من بعض طعناته ، فقال الناس هذا دمٌ ، هذا صديد ، فقال اسقوني لبناً ، فسقي لبناً ، فخرج من الطعنة ، فقال الطبيب: لا أرى أن تمسي ، فما كنت فاعلاً ، فافعله ، فوقعت قصة الشورى المشهورة ، وأوصى أن يصلي عليه صُهيب ، وقال لما فعل ما فعل من مسألة الشورى: إن وَلَّوْها الرجل الأَجْلَحَ سلك بهم الطريق المستقيم ، يعني علياً ، والأجلح من الناس الذي انحسر الشعر عن جانبي رأسه ، فقال له ولده عبدالله: ما يمنعك أن تُقَدِّمَ علياً؟ فقال أكره أن أحملها حيّاً وميتاً ، ويقال: إنه لما احتضر ورأسه في حِجْر ولده عبدالله ، قال:

ظلومٌ لِنَفْسِي غيرَ أنّي مُسْلمٌ أُصَلِّي الصَّلاَةَ كُلَّها وأَصُومُ

وروي عنه أنه قال في انصرافه من حَجَّته التي لم يَحُجَّ بعدها: الحمدلله ، ولا إله إلا الله ، يعطي من يشاء ما يشاء ، لقد كنت بهذا الوادي ـ يعني ضَجَنان ـ أرعى إبلاً للخطاب ، وكان فظّاً غليظاً ، يُتعبني إذا عملت ، ويضربني إذا قصرت ، وقد أصبحت وأمسيت ، وليس بيني وبين الله أحد أخشاه ، ثم تمثل فقال:

لاشيءَ مِمّا تَرى تَبْقَى بَشَاشَتُهُ يَبْقَى الإلهُ ويَفْنى المالُ والولَدُ
لَمْ تُغْنِ عَن هُرْمُزٍ يوماً خزائِنُهُ والخلْدَ قد حاوَلَتْ عَادٌ فَما خَلَدوا
ولاَ سُلَيْمانَ إذ تَجْري الرِّياحُ لَهُ والجِنُّ والإِنْسُ فِيما بَيْنَها تَرِدُ
أَيْن المُلوكُ الّتي كانَتْ لِعِزَّتِها مِنْ كُلِّ أَوْبٍ إِلَيْها وافِدٌ يَفِدُ

حَوْضٌ هُنالِكَ مَوْرُود بِلا كَذِبٍ لا بُدَّ مِنْ وِرْدِهِ يَوْماً كَما وَرَدُوا

وروى عروة عن عائشة أنها قالت: ناحت الجن على عمر قبل أن يُقْتَلَ بثلاث، فقالت: أبعد قتيل بالمدينة أظلمت .... الخ.

وروي عن أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، أن عائشة حدثتها أن عمر رضي الله عنه أذن لأزواج النبي ﷺ في آخر حجة حجها، قالت: فلما ارتحل من الحصبة، أقبل رجل متلثم، فقال وأنا أسمع: أين كان منزل أمير المؤمنين؟ فقال قائل وأنا أسمع: هذا منزله كان، فأناخ في منزل عمر ثم رفع عقيرته يتغنى:

أَبَعْدَ قَتيلٍ بالمدينةِ أَظْلَمَتْ لهُ الأَرضُ تَهْتزُّ العِضَاهُ بأَسْوقِ
جَزى الله خَيْراً من إمامٍ وباركَتْ يدُ اللهِ في ذاك الأَديم المُمَزَّقِ
فمَنْ يَسْعَ أو يَرْكبْ جَناحَيْ نَعامةٍ لِيُدْرِكَ ما قَدَّمتَ بالأَمْس يُسْبَقِ
قَضَيْتَ أُموراً ثم غادرتَ بعدها بَوائِقَ في أَكْمامِها لم تُفَتَّقِ
فما كُنتُ أَخشى أَنْ تكونَ وفاتُهُ بِكَفَّيْ سَبَنْتَى أزرَق العَينِ مُطرقِ

قالت عائشة: فقُلْتُ لبعض أهلي: أعلموني من هذا الرجل؟ فذهبوا فلم يجدوا في مناخه أحداً، قالت عائشة: فوالله إني لأحسبه من الجنّ، فلما قتل عمر نَحَلَ الناس هذه الأبيات للشَّمّاخ بن ضرار، أو لأخيه مزرد، والسَّبَنْتى الجريء، والنمر، والمطرق الحنق، ورواية أم كلثوم ليس فيها البيت الأول والبيت الأخير.

وليس في الصحابة من اسمه عُمر بن الخطاب غيره ـ وفيهم من اسمه عُمر كثيرون، قيل: إنهم ثلاثة وعشرون نفساً، على خلاف بعضهم.

وفي الرواة عمر بن الخطاب غيره ستة:

الأول: كوفي روى عنه خالد بن عبدالله الواسِطي.

والثاني: رَاسِبِيّ، روى عنه سُويد أبو حاتم.

والثالث: إسكَنْدَرِيّ، روى عن ضِمام بن إسماعيل.

والرابع: عَنْبرِيّ ، روى عن أبيه عن يحيى بن سعيد الأنصاري .

والخامس: سِجِسْتَانيّ ، روى عن محمد بن يوسف الفِرْيابي .

والسادس: بَصْري ، روى عن مُعتمر بن سليمان.

والأنصاري في نسب يحيى بن سعيد نسبة إلى الأنصار ، وأحدهم نصير كشريف وأشراف ، وقيل: ناصر كصاحب وأصحاب ، وهو اسم إسلامي ، سمَّى به النبي ﷺ الأوس والخزرج لنصرتهم له عليه الصلاة والسلام. وقيل سماهم به الله تعالى في قوله: ﴿والَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولئِكَ هُمُ المُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: ٧٤] والأوس والخزرج هم الذين يقال لهم: بنو قَيْلَة ـ بفتح القاف ـ وهو اسم أمهم ، وهي بنت كاهِل بن عُذرة ، وأبوهم هو حارثة بن ثَعْلبة العَنقاء ، لطول عنقه ، ابن عمرو مُزَيْقِيا بن عامر ماء السماء بن حارثة ، الغِطْريف بن امرىء القيس البطريق بن ثعلبة بن مازن ، وهو جماع غسان بن الأزد ، واسمه دَرّاء على وزن فعال ابن الغوث ابن نبت بن يَعْرُب بن يقطن ، وهو قحطان ، وإلى قحطان جماع اليمن ، وهو أبو اليمن كلهم. ومنهم من ينسبه إلى إسماعيل ، فيقول: قحطان بن الهُمَيْسِع ابن تَيْم بن نبت بن إسماعيل ، هذا قول ابن الكَلْبيّ ، والزبير ابن بكار ، ومنهم من ينسبه إلى غيره ، فيقول: قحطان بن فالج بن عابر ابن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح عليه السلام ، وقيل: إن قحطان من ولد هود عليه السلام. وقيل: هود نفسه. وقيل: ابن أخيه. فعلى الأول تكون العرب كلها من ولد إسماعيل ، وعلى غيره تكون من ولد إسماعيل وقحطان ، ويقال: إن قحطان أول من تكلم بالعربية ، وهو والد العرب العاربة ، وأن إسماعيل والد العرب المستعربة. وهذا على أن قحطان ليس من ولد إسماعيل. وأما العرب العاربة فكانوا قبل ذلك كعاد ، وثمود ، وطسم ، وجديس ، وأميم ، وعبيل ، ودبار ، وعمليق ، وقيل: إن قحطان أول من قيل له: أبيت اللعن ، وعم صباحاً ، وقد قال حسان بن ثابت:

إمَّا سَألْتِ فإنّا مَعْشَرٌ نُجُبُ   الأَزْدُ نِسْبَتُنا والمَاءُ غَسّانُ

وغســان ماء كان شربـاً لولـد مازن بن الأزد ، واختار ابن حَجَر في «الفتـح» أن قحـطان من ولد إسماعيل ، لما في حديث أبي هريرة عند البخاري في قصة هاجر ، حيث قال عليه الصلاة والسلام ، وهو يخاطب الأنصـار ، فتلك أمكم يا بني ماء السمـاء ، قال: ولأن عدد الآبـاء بين المشهورين من الصحابة وغيرهم وبين قحطان متقارب من عدد الآباء بين المشهورين من الصحابة وغيرهم وبين عدنان ، فلو كان قحطان هو هوداً ، أو ابن أخيه ، أو قريباً من عصره ، لكان في عداد عاشر جد لعدنان على المشهور أن بين عدنان وبين إسماعيل أربعة آباء ، أو خمسة. وأما على القول بأن بين عدنان وإسماعيل نحو أربعين أباً ، فذلك أبعد.

والنجّاري في نسبه نسبة إلى النجار جد بطن من الخزرج ، وهو تيم الله بـن ثعلبة بن عمر ، سمي النجار بذلك ، لأنه ضرب رجلاً فنجره ، فقيل له: النجار. وفي كل من الأوس والخزرج عدة بطون ليس هذا محل تتبعها.

والقُرَشِـيّ في نسب الحُمَيْدِي ، وعمر بن الخطاب نسبة إلى قُريش وهم ولد النَّضْرِ بن كِنانة ، وبذلك جزم أبو عُبيدة أخرجه ابن سعد عن أبي بكر بن الجَهْمِيّ. ورُوي عن هشام بن الكَلْبِيّ ، عن أبيه: كان سكان مكة يزعمـون أنهم قريش دون سائـر بني النَّضْر حتى رحلوا إلى النبي ﷺ ، فسألوه مَنْ قُريش ، فقال: من ولد النَّضْر بن كِنانة ، وقيل: هم ولد فِهْر بـن مالك بن النَّضْر ، وهذا قول الأكثر ، وبه جزم مُصْعب. قال: ومن لم يلده فِهْر فليس قرشيّاً ، وذكر الرَّافِعِيّ وجهين غريبين ، قال: ومنهم من قال: هم ولد إلياس بن مُضر. ومنهم من قال: هم ولد مُضر بن نزار ، وقيل: أول من نسب إلى قريش قُصَيّ بن كِلاب ، فروى ابن سعد أن عبدالملك بن مَروان سأل مُحمــد بن جُبير: متى سُميت قريش قريشـاً؟ قال: حين اجتمعت إلى الحرم بعد تفرقها ، فقال: ما سمعت بهذا ، ولكن سمعت أن قصيّاً كان يقال له: القُرَشِيّ ، ولم يُسَمَّ أحد قرشياً قبله. وروى ابن سعد من طريق المِقْداد: لما فرغ قُصَيّ من نفي خُزاعة من الحرم ، تجمعت

إليه قريش، فسميت يومئذ قريشاً لحال تجمعها ، والتَّقَرُّشُ: التجمع ، وقيل: لتلبسهم بالتجارة ، وقيل: لأن الجد الأعلى ، وهو النضر ، جاء في ثوب واحد متجمعاً فيه ، فسمي قريشاً ، وقيل: إنه جاء إلى قومه ، فقالوا: كأنه جمل قَرِيش أي شديد. وحكى الزبير بن بَكّار عن عمه مصعب أن أول من تسمى قريشاً قُريش بن بدر بن مَخْلد بن النَّضر بن كِنانة ، وكان دليل بني كنانة في حروبهم ، فكان يقال: قدمت عير قريش ، فسميت قريش به قريشاً ، وأبوه بدر ، صاحب بدر الموضع المعروف ، وقال المُطرزي: سميت قريش بدابة في البحر هي سيدة الدواب البحرية ، وكذلك قريش سادة الناس قال الشاعر:

وقُرَيْشٌ هِيَ الَّتي تَسْكُنُ البَحْـ ـرَ بها سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشَا
تَأْكُلُ الغَثَّ والسَّمِينَ وَلَا تَتْـ ـرُكُ فيه لِذي جَنَاحَيْن رِيشَا
هكذا في البِلادِ حَتّى قُرَيْش يَأْكُلُونَ البِلادَ أَكْلاً كَمِيشَا
وَلَهُمْ آخِرَ الزَّمَان نَبِيٌّ يُكْثِرُ القَتْلَ فيهم والخُمُوشَا

وقال صاحب المحكم: قريش دابة في البحر ، لا تَدَعُ دابة في البحر إلا أكلتها ، فجميع الدواب تخافها ، وهي القِرْش - بكسر القاف - وقريش تصغيرها، فقد أخرج البيهقي من طريق ابن عَبّاس ، قال: قريش تصغير قِرْش وهي دابة في البحر ، لا تمر بشيء من غث ولا سمين إلا أكلته، وقيل: سميت قريشاً لأنهم كانوا يَقْرُشُونَ أي يفتشون عن خَلة الناس وحاجتهم ، فيسدونها. والتقريش: هو التفتيش، وقيل سمُّوا بذلك لمعرفتهم بالطعان. والتقريش وقع الأسنة ، وقيل: التقرش: التنزه عن رذائل الأمور، وقيل: هو من أقرشت الشَّجَّةُ ، إذا صَدَّعت العظم، ولم تُهَشِّمْهُ. وقيل: أقرش بكذا: إذا سعى فيه فوقع له، وقال الزُّهري: إنما نبزت فهراً أمه بقريش كما يسمى الصبي غرارة وشملة وأشباه ذلك، وقيل غير هذا في سبب تسميتها قريشاً.

وقد أكثر ابن دِحية من نقل الخلاف في سبب تسميتها بذلك. وهذا عمدة ما ذكروه.

وبطون قريش اثنا عشر بطناً؛ بنو عبد مناف ، وبنو تيم ، وبنو عدي ، وبنو أسد ، وبنو عبد الدار ، وبنو مخزوم ، وبنو سهم ، وبنو جمح . وسَهْمٌ وجُمح ابنا هصيص. وبنو زهرة ، وبنو الحارث ، وبنو محارب ، وبنو عامر ، وهذه البطون كلها خارجة من كعب بن لؤي ، ما عدا الثلاثة الأخيرة ، وبنو كعب هم الذين يقال لهم : قُريش البِطاح ، ويقال لمن سواهم : قريش الظّواهر. هذا ملخص الكلام في قريش.

والعَدَوِيُّ في نسب عمر بن الخطاب نسبة إلى جده المذكور في نسبه عدي بن كعب بن لؤي .

والتَّيْمِيّ في نسب محمد بن إبراهيم نسبة إلى جده تيم بن مرة الذي ينسب إليه أبو بكر الصِّديق ، وهو جد أحد البطون القرشية المتقدم ذكرها قريباً .

واللَّيْثِيّ في نسب علقمة بن وقّاص نسبة إلى جده ليث بن بكر المذكور في نسبه .

لطائف إسناده: منها: أن رجال إسناده ما بين مكي ومدني ، فالأولان مكيان ، والباقون مدنيون .

وفيه رواية تابعي عن تابعي ، وهما يحيى ومحمد التيمي ، وهذا كثير. وإن شئت قلت: فيه ثلاثة تابعيون بزيادة علقمة على قول الجمهور كما قلنا: إنه تابعي لا صحابي . وفيه رواية صحابي عن صحابي ، على قول من عده صحابياً .

وألطف من هذا أنه تقع رواية أربعة من التابعين بعضهم عن بعض ، ورواية أربعة من الصحابة بعضهم عن بعض. وقد أفرد الحافظ أبو موسى الأصبهاني جزءاً لرباعي الصحابة وخماسيهم .

رواية ستة من التابعين أو سبعة بعضهم عن بعض: ومن الغريب العزيز رواية ستة من التابعين بعضهم عن بعض ، وقد أفرده الخطيب

البغدادي بجزء جَمَعَ اختلاف طرقه ، وهو حديث منصور بن المُعتمر ، عن هِلال بن يِساف ، عن الربيع بن خُثَيْم ، عن عمرو بن ميمون الأَوْدِيّ ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن امرأة من الأنصار ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ : في أن ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ تعدِل ثلث القرآن . قال يعقوب بن شَيْبة ، وهو أطول إسناد رُوي ، قال الخطيب : وقد روي هذا الحديث أيضاً من طريق سبعة من التابعين ، ثم ساقه من حديث أبي إسحاق الشَّيْبانيّ ، عن عمرو بن مُرة ، عن هِلال ، عن الرَّبيع ، عن عَمْرو ، عن عبدالرحمن . . . الخ فذكره .

أنواع الرواية :

ومنها أن فيه أنواع الرواية ، فأتى بحدثنا الحُمَيْدِيّ ، ثم بعن في قوله عن يحيى ، ثم بلفظ أخبرني محمد ، ثم سمعت عمر ، رضي الله عنه ، يقول ، فكأنه يقول : هذه الألفاظ كلها تُفيد السماع والاتصال ، كما سيأتي عنه في باب العلم عن الحُميدي ، عن ابن عُيَيْنة ، أنه قال : حدثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا ، وسمعت واحد ؛ والجمهور قالوا : أعلى الدرجات لهذه الثلاثة ؛ سمعت ثم حدثنا ، ثم أخبرنا .

واعلم أنه إنما وقع عن سُفيان في رواية أبي ذَرّ ، وفي رواية غيره ، حدثنا يحيى . وقد اعترض على البخاري في قوله : عن سفيان ، عن يحيى ، بأن جماعة قالوا : الإسناد المعنعن يُصَيِّرُ الحديثَ مرسلاً ، ولا سيما إذا كان من مدلس ، وسفيان مدلس .

وأجيب بأن ما وقع في «الصحيحين» محمول على السماع من وجه آخر ، والجمهور على أن المعنعن من غير المدلس محمول على الاتصال بشرط اللقي عند البخاري .

وحكى الحاكم الإجماع على ذلك ، ولم يشترط مسلم في الحكم باتصاله اللقاء ، بل اكتفى بالمعاصرة ، وادعى أن شرط الاجتماع قول مختَرع لم يُسبق إليه قائله . وفيما قاله نظر ، لأنهم كثيراً ما يرسلون عمن

عاصروه ، ولم يَلْقَوْه ، فاشترط لقيهما لحمل العنعنة على السماع ، قاله ابن الصلاح. وقال السمعاني: يشترط طول الصحبة بينهما ، واشترط أبو عمرو الداني معرفة الراوي المعنعن بالأخذ عمن عنعن عنه. وهذا الشرط موجود في حديث البخاري هذا ، لأن سفيان مشهور بصحبة يحيى بن سعيد ، والأخذ عنه كما مر في تعريفه.

وقيل: إن السند المعنعن منقطع مطلقاً ، وإن لم يكن راويه مدلساً حتى يظهر الوصل بمجيئه من طريق آخر مصرحاً فيها بالسماع ، قال: لأن «عن» لا تشعر بشيء من أنواع التحمل ، وقال النَّوَوِيّ:

إن هذا القول مردود بإجماع السلف ، وقد أشار العراقي في «ألفيته» إلى هذا بقوله:

وصَحّحُوا وَصْلَ مُعَنْعَنٍ سَلِمْ مِنْ دَلْسَةٍ رَاويهِ وَالِّلقا عُلِمْ
وبَعْضُهُم حَكَى بِذا إجْماعا وَمُسْلِمٌ لَمْ يَشْرُطِ اجْتماعا
لكِنْ تَعاصُراً وقِيْلَ يُشْتَرَطْ طُولُ صَحَابةٍ وبَعْضُهُم شَرَطْ
مَعْرِفَةَ الرّاوِي بالآخذِ عَنْهُ وَقِيْلَ كُلُّ ما أتانا مِنْهُ
مُنْقَطِعٌ حَتى يَبِيْنَ الوَصْلُ

حكم «أنَّ» حُكم «عن»:

واعلم أنّ حكم «أنَّ» بالفتح والتشديد نحو أنَّ فلاناً قال: كذا ، حكم «عن» على الصحيح ، فيحمل على الاتصال بشرطه المتقدم ، كما نقله ابن عبدالبرّ في «تمهيده» قائلا: لا اعتبار بالحروف والألفاظ ، بل باللقاء والمجالسة والسماع مع السلامة من التدليس. وذهب أبو بكر البَرْدِيجي - بفتح الباء أكثر من كسرها - إلى أنه منقطع ، وكذلك يعقوب بن شَيْبة ، فإنه حكم على رواية أبي الزبير ، عن محمد بن الحنفية ، عن عمار ، قال: أتيت النبي ﷺ ، وهو يصلي ، فسلمت عليه ، فرد علي السلام بالاتصال ، وحكم على رواية قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح ، عن محمد بن الحنفية أن عماراً مر بالنبي ﷺ ، وهو يصلي ، بالإرسال ، لكونه

قال: إن عماراً ، ولم يقل: عن عمار ، واعتراض ابن الصلاح التفرقة بينهما من مجرد اللفظ ، قائلا: إن الحكم على الرواية الثانية بالإرسال ليس من جهة تعبير ابن الحنفية بـ «أن» ، بل من جهة أنه لم يسند الحكاية فيها إلى عمار بل إلى نفسه ، مع أنه لم يدرك مروره بخلافه في الأولى ، فإنه أسنده فيها إليه ، فكانت متصلة. وقال العراقي: الصواب أن من أدرك ما رواه من قصة ، وإن لم يعلم أنه شاهدها ، يُحكم له بالوصل ، بشرط السلامة من التدليس ، سواء قال في روايته: قال ، أو عن ، أو أن ، صحابياً كان راويه أو تابعياً ، وإن لم يدرك ذلك ، فهو مرسل صحابي ، أو تابعي ، أو منقطع ، إن لم يسنده إلى من رواه عنه ، وإلا فمتصل ، وما حكي عن الإمام أحمد بن حنبل من أن قول عُروة إن عائشة رضي الله عنها ، قالت: يا رسول الله! وقوله: عن عائشة كذا ليسا سواء يحمل على هذا ، فيقال: إن عروة في اللفظ الأول لم يسند ذلك إلى عائشة ، ولا أدرك القصة فكانت مرسلة. وفي الثاني أسنده إليها بالعنعنة؛ فكانت متصلة ، ومرجِلٌ قول يَعْقوب ابن شَيْبة عليه. وإلى هذا أشار العراقي بقوله متصلاً بقوله المار:

وَحُكْم «أَنّ» حُكمُ «عَنْ» فالجُلُّ ... مُنْقَطِعٌ حَتّى يَبِيْنَ الوَصْلُ
حَتّى يَبينَ الوَصْلُ في التَّخْريجِ ... سَوَّوْا وَلِلقَطعِ نَحا البَرْديجي
كَذا لهُ ولَمْ يُصَوِّبْ صَوْبَهْ ... قالَ: ومِثْلُهُ رأى ابنُ شَيْ
رَوَاه بالشَّرطِ الّذي تَقَدّما ... قُلتُ الصَّوابُ أَنَّ مَنْ أدرَكَ ما
بقَالَ ياو عَنْ أو بأَنَّ فَسَوا ... يُحْكَمْ له بالوَصْلِ كَيْفما رَوَى
وَقَوْلَ يعقوب على ذا نَزِّل ... ومَا حُكِي عَنْ أَحْمَدَ بنِ حَنبلِ

استعمال «عن» في الإجازة:

قال ابن الصلاح: وقد كثر في زمنه بعد الخمس مئة بين المحدثين استعمال «عن» فيما روي بالإجازة فإذا قال الراوي: قرأت على فلان ، عن فلان ، حُمل على أنه رواه بالإجازة ، ومع ذلك فيه نوع من الاتصال ،

وجزم الشيخ زكريا الأنصاري بأنه في زمنه محمول على الإجازة قطعاً ، وإلى ذلك أشار العراقِيُّ بقوله متصلاً بما مر:

وكَثُرَ اسْتِعْمالُ «عَنْ» في ذَا الزَّمَنْ   إجازَةً وهــوَ بِوَصْـــلٍ مــا قَمَنْ

وقد مر أن التحمل أعلى ألفاظه: سمعت إلخ.

الألفاظ التي يؤدي بها السماع من لفظ الشيخ

وحاصل ما في ذلك هو أن أقسام التحمل ثمانية:

أولها: سماع لفظ الشيخ من كتابه أو حفظه ، إملاء أو غير إملاء ، لكنه في الإملاء أعلى ، لما فيه من شدة تحرز الشيخ والراوي ، إذ الشيخ مستقل بالتحديث والراوي بالكتابة عنه ، فهما أبعد عن الغفلة ، وأقرب إلى التحقيق مع جَرَيان العادة بالمقابلة بعده. ويقول الراوي في حالة الأداء لما سمعه من الشيخ: حدثنا ، أو سمعت ، أو أخبرنا ، أو أنبأنا ، أو قال لنا ، أو ذكر لنا فلان ، فيجوز ذلك اتفاقاً ، كما حكاه القاضي عِياض ، وجواز جميعه اتفاقاً لا ينافي ما يأتي وما مر من أرفعية بعضه على بعض. قال ابن الصلاح: وينبغي فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ فيما سُمِعَ من غير لفظ الشيخ أن لا يُطْلَقَ فيما سمع من لفظه لما فيه من الإيهام والإلباس ، قال العراقي: ما قاله القاضي متجه ، إذ لا يجب على السامع أن يبين ، هل كان السماع من لفظ الشيخ أو عرضاً؟ نعم ، ينبغي عدم الإطلاق في أنبأنا بعد اشتهار استعمالها في الإجازة ، لأنه يؤدي إلى إسقاط المروي بها عند من لا يَحْتَجُّ بالإجازة. وما قاله متجه لكن إن أدى إطلاق غير أنبأنا إلى ما أدى إليه إطلاقها من إسقاط المروي ، كان الحكم كذلك. وبالجملة هذه الألفاظ متفاوتة ، وإلى جواز الأداء بها وتفاوتها أشار العراقي بقوله:

أَعْلَى وُجُوهِ الأَخْذِ عِنْدَ المُعْظَمِ   وهْيَ ثمانٍ لَفْظُ شَيْخٍ فَاعْلَمِ
كِتَاباً أَوْ حِفْظاً وَقُلْ حَدَّثَنَا   سَمِعْتُ أو أَخْبَرَنَا أَنْبَأَنَا

وقَـدَّمَ الخَـطِيبُ أنْ يَقُـولا : «سَمِعْتُ» إذ لا تَقْبَـلُ التَّـأْويلا

وبَـعْـدَهـا حَدَّثَـنا حَـدَّثَـني وبَـعْـدَ ذا أَخْبـرَنَـا أَخْبَـرَنـي

وهْـوَ كَثِـيْـرٌ ويَزِيْدُ اسْتَـعْـمَلَهْ وغَـيْـرُ واحِـدٍ لمـا قَدْ حَمَـلَهْ

مِنْ لَفْظِ شَيخِـهِ وبَـعْـدَهُ تَلا أَنْبَـأَنَـا نَبَّـأَنَـا وقَـلَّـلا

وقَـوْلُـهُ قَالَ لنـا ونَحـوهـا كقَـوْلِـهِ حَدَّثَـنَـا لكِـنَّـهـا

الغـالبُ اسْتِعْمـالُها مُذاكَـرَهْ ودُونَـهَـا قـالَ بِـلا مُجـاوَرَه

وهْيَ عَلى السَّماعِ إنْ يُدْرَ اللُّقِيّ لا سِيَّمـا مَنْ عَرَفُـوهُ في المُضِيّ

أَنْ لا يَقُـولَ ذا لِغَيْرِ ما سَمِـعْ مِنْـه كَحَجَّـاجٍ ولـكِـنْ يَمْتَنِـعْ

عُمُـومُـهُ عِنْدَ الخَـطيبِ وَقَصَرْ ذاكَ عَلى الذي بِذا الوَصْفِ اشْتَهَرْ

أقسام التدليس

تنبيه: لما ذكر أن سفيان مدلس ، وبين حكم روايته بالعنعنة ، احتيج إلى معرفة التدليس ، ومعناه في الأصل كتم العيب ونحوه في المبيع ، وهو مشتق من الدَّلس بالتحريك ، وهو الظُّلمة ، كأنه لتغطيته على الواقف على الحديث أو غيره أظلم أمره وهو ثلاثة أقسام:

أولها: تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه ، وذلك بأن يسقط مَنْ حدثه من الثقات لصغره ، أو من الضعفاء ، ولو عند غيره فقط ، ويرتقي لشيخ شيخه ففوقه ممن عرف له منه سماع ، وإن اقتضى كلام ابن الصلاح أنه ليس بشرط ، وتحصل التأدية «بعن» أو «أن» أو «قال» ونحوها مما لا يقتضي اتصالا لئلا يكون كذبا ، وهو يخالف الإرسال الخفي ، فإنه وإن شارك التدليس في الانقطاع ، يختصُّ بمن روى عمن عاصره ، ولم يسمع منه ، واختلف في حديث أهله ، فقيل: يرد مطلقاً ، لأن التدليس جرح لما فيه من التهمة والغش ، وقيل: يقبل مطلقاً كالمرسل عند من يحتج به ، وقيل: إن لم يدلس إلا عن الثقات كسفيان بن عُيينة قُبل وإلا فلا ؛ وقيل: من ندر تدليسه قبل وإلا فلا. والأكثر من المحدثين على قَبول ما صرح ثقاتهم بوصله كسمعت وحدثنا ، لأن التدليس ليس كذباً ، وإنما هو تحسين لظاهر الإسناد ، وضرب من

الإيهام ، فإذا صرح بوصله قُبِلَ ، وصحح هذا القول الخطيب ، وابن الصلاح . وذَمَّهُ شُعبة بن الحجاج قائلا : التدليس أخو الكذب ، ولأن أزني أحب إلي من أن أدلس . وإلى هذا القسم أشار العراقي بقوله :

تَدْليسُ الاسنادِ كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ حَدَّثَهُ وَيَرْتَقي بِعَنْ وَأَن
وقَالَ يُوهِمُ اتِّصالاً واخْتُلِفْ في أَهْلِهِ فَالرَّدُّ مُطْلَقاً ثُقِفْ
والأكْثَرونَ قَبِلُوا مَا صَرَّحا ثِقَاتُهُم بِوَصْلِهِ وَصُحِّحا
وفي الصَّحيح عدة كَالأَعْمَشِ وَكَهُشَيْمٍ بَعْدَهُ وَفَتِّشِ
وَذَمَّهُ شُعْبَةُ ذُو الرُّسُوخِ

ومنه أن يُسقط الراوي أداة الرواية مقتصراً على اسم الشيخ ، ويفعله أهل الحديث كثيراً . مثاله ما قال ابن خشرم : كنا عند ابن عُيينة ، فقال : الزُّهري ، فقيل له : حدثك الزهري ، فسكت ، ثم قال : الزهري ، فقيل له : سمعته من الزهري ، فقال : لا ، لم أسمعه منه ولا ممن سمعه منه ، حدثني عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزُّهري . وسماه ابن حَجَر تدليس القطع ، لكنه مثله بما رواه ابن عدي وغيره عن عمرو بن عبيدالله الطَّنافِسي أنه كان يقول : حدثنا ، ثم يسكت ، وينوي القطع ، ثم يقول : هشام بن عُروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها . ومنه تدليس العَطْف : وهو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له ، ويعطف عليه شيخاً آخر له ، ولا يكون سمع ذلك المروي عنه ، مثاله ما رواه الحاكم في «علومه» ، قال : اجتمع أصحاب هُشَيْم ، فقالوا : لا نكتب عنه اليوم شيئاً مما يدلسه ، ففطن لذلك ، فلما جلس قال : حدثنا حُصين ، ومُغيرة ، عن إبراهيم وساق عدة أحاديث ، فلما فرغ ، قال : هل دلست لكم شيئاً؟ قالوا لا ،قال : بلى ، كل ما حدثتكم عن حُصين فهو سماعي ، ولم أسمع من مُغيرة من ذلك شيئاً ، ومع ذلك فهو محمول على أنه نوى القطع ، ثم قال : وفلان أي وحدث فلان .

والثاني من الأقسام: تدليس الشيخ ، وهو أن يصف المدلس الشيخ

الـذي سمـع ذلك الحديث منه بما لا يشتهر به من اسم ، أو كنية ، أو لقب ، أو نسبة إلى قبيلة ، أو بلدة ، أو صنعة ، أو نحوها كي يوعر على السامع منه معرفة الطريق ، ومثال ذلك قول أبي بكر بن مُجاهد المُقْرِىء : حدثنـا عبـدالله بن أبي عبـدالله يريد به الحـافظ عبـدالله بن أبي داود السِّجِسْتانِيّ ، قال ابن الصَّلاح : وفيه تضييع للمروي عنه ، قال العراقي : وللمـروي أيضـاً بأن لا ينتبـه له . فيصير بعض رواتـه مجهولاً ، وحكمه يختلف باختلاف المقصد الحامل لفاعله عليه ، فإذا كان الحامل لفاعله ضعف المروي عنه فذلك شَرُّهُ لتضمنه الخيانة والغش . وحكم من عُرِف به عدم قبـول خبره ، وهو حرام وإما أن يكون الحامل له عليه استصغار المـروي عنـه بأن يكون أصغر من المدلس سنّاً ، أو أكبر لكن بيسير أو بكثير ، وتأخرت وفاته حتى شاركه في الأخذ عنه من هو دونه . وإما لكونه يوهم استكثاراً من الشيوخ بأن يروي عن شيخ واحد في مواضع ، فيصفه في موضـع بصفـة ، وفي آخر بأخرى ، يوهم أنه غير كما كان الخطيب يفعـل . والأصح أن هذا ليس بجرح وهو مكروه . وأثبت الإمام الشافعي تدليس الإسناد بمرة واحدة قائلاً : من عرف بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من أهل النصيحة في الصدق ، حتى يقول : حدثني ، أو سمعت ، وذلك أنه بثبوت تدليسه مرة صار ذلك ظاهر حاله في معنعناته ، كما أنه بثبوت اللقاء مرة صار ظاهر حاله السماع ، وإلى هذا القسم أشار العراقي بقوله عقب قوله :

وَذَمَّـهُ شُعْبَـةُ ذُو الـرُّسـوخِ ... وَدُونـه الـتَّـدْلـيسُ لِلشـيوخِ
أَن يَصِـفَ الـشَّيْخَ بمـا لا يُعْـرفُ ... به وَذَا بِمَـقْـصِـدٍ يَخْـتَـلِفُ
فَشَـرُّهُ للضَّـعْـفِ واسْـتِـصْـغـارا ... وَكَـالـخَـطِيبِ يُوهِـمُ استِـكْثـارا
والشَّافِعِي أَثْبَتَهُ بِمَرَّةِ

الثالث : تدليس التسوية المعبر عنه عند القدماء بالتجويد ، حيث قالوا : جود فلان ، يريدون ذكر من فيه من الأجواد ، وحذف الأدنياء ، وهو شر أقسام التدليس ، كأن يروي حديثاً عن ثقتين لقي أحدهما الآخر ،

وبينهما ضعيف ، فيسقط الضعيف ويروي الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل ، فيستوي الإسناد كله عن ثقات ، وإنما كان هذا شر الأقسام ، لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتَّدْليس ، ويجده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر ، فيحكم له بالصحة ، وفيه غرور شديد ، وقال ابن حَجَر: إن هذا الثالث نوع من تدليس الإسناد ، فالتدليس نوعان: تدليس إسناد ، وتدليس شيوخ. وإلى هذا الثالث أشار العراقي بقوله متصلاً بلفظه المار:

والشَّافِعِيْ أَثْبَتَهُ بِمَرَّةِ قُلتُ وَشَرُّها أَخُو التَّسْوِيَةِ

رواية الأقران

وقد مر أن في الحديث رواية التابعي عن التابعي ، ويسمى ذلك برواية الأقران ، وهو نوعان: مُدَبَّج وغيره. أشار لهما العراقي بقوله:

والقُرَنَا مَنِ اسْتَوَوْا في السَّنَدِ والسِّنِّ غالباً وقِسْمَيْنِ اعْدُدِ
مُدَبَّجٌ وهْوَ إذا كُلٌّ أَخَذْ عَنْ آخَرٍ وغَيرهُ انفرادُ فَذْ

سمي المدبج بذلك أخذاً من ديباجتي الوجه ، وهما الخدان ، لتساويهما وتقابلهما ، أو من التدبيج بمعنى التزيين ، يقال: دَبَجَ الأرض المطرُ إذا أصابها ، وسواء كان المدبج بواسطة أو بدونها ، كأن يروي الليث عن يزيد بن الهادي عن مالك ، ويروي مالك عن يزيد عن الليث. ومثاله بدونها رواية كل من أبي هُريرة وعائشة عن الآخر. ومثال غير المُدَبَّج رواية الأَعْمش عن التَّيْمِيّ ، فإنه روى عن التيمي ، وهما قرينان ، وقد يجتمع جماعة من الأقران في سلسلة ، كرواية أحمد عن أبي خَيْثمة زهير ابن حَرْب، عن ابن معين ، عن علي بن المَدِينيّ ، عن عُبيدالله بن مُعاذ لحديث أبي سلمة عن عائِشة: كان أزواج النبي ﷺ يأخذن من شعورهن حتى تكون كالوفرة ، فالخمسة أقران.

إبدال الرسول بالنبي وعكسه:

بقي من لطائف السند أن البخاري ، رحمه الله تعالى ، ذكر في بعض رواياته لهذا الحديث: «سمعت رسول الله عليه الصلاة والسلام» وفي بعضها: «سمعت النبي عليه الصلاة والسلام» ويتعلق بذلك مسألة ، وهي هل يجوز تغيير قال النبي إلى قال الرسول أو العكس؟ والظاهر الجواز ، وإن كان الأفضل اتباع اللفظ؛ وإنما جاز لأنه لا يختلف به المعنى خلافاً لابن الصلاح القائل: الظاهر أنه لا يجوز ، وإن جازت الرواية بالمعنى ، لأن شرطه أن لا يختلف المعنى ، وهو هنا مختلف ، قال ابن حَجَر في «الفتح»: وفيه نظر لأن الذات المخبر عنها في الرواية واحدة ، فبأي وصف يعينها علم المقصود ، ولو تباينت معاني الصفات ، كإبدال اسم بكنيته والعكس ، فلا فرق بين قول الراوي مثلاً عن أبي عبدالله البخاري ، وعن محمد بن إسماعيل البخاري. ولا يَقْدَح في جواز الإبدال المذكور ما رواه البراء بن عازب ، رضي الله عنه ، في حديث الدعاء عند النوم ، حيث قال: «وبرسولك الذي أرسلته» قال عليه الصلاة والسلام: «لا ونبيك الذي أرسلته» لأن عدم التغيير في ألفاظ الدعاء والأذكار هو الطريق ، لأنها توقيفية في تعيين اللفظ ، وتقدير الثواب ، وربما كان في اللفظ ، سر لا يحصل بغيره ولو رادفه في الظاهر. قال ابن حجر: أو لعله أوحي إليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده ، أو ذكره احترازاً ممن أرسل بغير نبوة ، كجِبْريل وغيره من الملائكة ، فلعله أراد تخليص الكلام من اللَّبْس وإلى الراجح في المسألة أشار في طلعة الأنوار بقوله:

وأَبْدِلِ الرَّسُولَ بالنَّبِيِّ أو اعْكِسَنْ في المَذْهَبِ السَّنِّي
ومـا رَوَى ابنُ عازِبٍ لا يَطْعَنُ لأَنَّ ذاكَ في الدُّعاءِ السَّنَنُ

ونظم العراقي ما مال إليه ابن الصلاح بقوله:

وَإِنْ رَسولَ بنَبيٍّ أُبْدِلا فالظاهِرُ المَنْعُ كَعَكْسٍ فُعِلا
وقَدْ رَجَا جَوازَهُ ابنُ حَنْبَلِ والنَّوَوي صَوَّبَهُ وهْوَ جَلِيّ

ومن لطائف هذا الحديث أنه فرد غريب باعتبار، مشهور باعتبار، وليس بمتواتر كما زعم بعضهم، لأن الصحيح أنه لم يروه عن النبي ﷺ إلا عمر، ولم يروه عن عمر إلا علقمة، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم، ولم يروه عن محمد بن إبراهيم إلا يحيى بن سعيد، ومنه انتشر، فقيل: رواه عنه أكثر من مئتي راوٍ، وقيل: سبع مئة من أعيانهم مالك، والثَّوْرِيّ، والأَوْزَاعي، وابن المُبارك، وحمّاد بن زيد، واللَّيث ابن سعد، وابن عُيينة، فهو مشهور بالنسبة إلى آخره، غريب بالنسبة إلى أوله، وأطلق الخَطَّابِيّ نفي الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد، وهو كما قال، لكن بقيدين، أحدهما الصحة، لأنه ورد من طرق معلولة، ذكرها الدارقطني، وابن مَنْدة وغيرهما. ثانيهما السياق، لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية، كحديث عائشة، وأم سلمة عند مسلم: «يُبْعَثونَ على نِيّاتِهم» وحديث ابن عباس: «وَلكِن جهادٌ ونِيّة» وحديث أبي موسى: «مَنْ قاتَلَ لتكون كلمةُ اللهِ هي العليا فهو في سبيل الله» متفق عليهما، وحديث ابن مسعود: «رُبَّ قتيلٍ بينَ الصَّفَّيْنِ اللهُ أَعلمُ بِنيتِهِ» أخرجه أحمد. وحَديث عُبادة: «مَنْ غَزا وهو لا يَنْوي إلاَ عِقالاً فله ما نَوى» أخرجه النسائي. إلى غير هذا مما يتعسر حصره.

قال في «الفتح»: وأنا استبعد صحة رواية هذا العدد له، فقد تَتَبَّعْتُ طرقه من الروايات المشهورة، والأجزاء المَنْثورة مُنْذُ طلبتُ الحديث إلى وقتي هذا، فما قدرت على تكميل المئة وقد تتبعت طرق غيره فزادت على ما نقل عمن تقدم، كما سيأتي مثال لذلك إن شاءالله تعالى في الكلام على حديث ابن عمر في غُسْلِ الجُمُعة.

والمشهور ملحق بالمتواتر عند المحدثين، غير أنه يفيد العلم النظري، إذا كانت طرقه مُتباينة، سالمة من ضَعْف الرواة، ومن التعليل. والمتواتر يفيد العلم الضروري، ولا تشترط فيه عدالة ناقلة، وبذلك افترقا، ويأتي قريباً إن شاءالله بيان كل منهما، وقد شَذَّ من قال: إن هذا

الحديث شاذٌّ ، فإنه في أعلى مراتب الصحة ، وهو أصل من أصول الدين ، والقائل لهذا القول تبع الخليل أبا يعلى الخَليل بن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القَزْوِينيّ في تعريفه للشاذّ: بأنه ما انفرد به راوٍ ثقة كان أو غير ثقة ، خالف غيره أو لم يخالف ، فما انفرد به ثقة يتوقف فيه ، ولا يُحْتَجُّ به ، لكنه يصلح لأن يكون شاهداً ، وما انفرد به غير الثقة متروك. وعرفه الحاكم: بأنه ما انفرد به الثقة ، وليس له أصل متابع لذلك الثقة ، فقيد بالثقة دون المخالفة ، وفرق بينه وبين المعلل بأن المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه ، والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك ، ورد ابن الصلاح فيه كلًّا من التعريفين ، وعرفه بما عرفه به الشافعي ، فقال: الشاذ ما خالف فيه الثقة مَنْ هو أحفظ منه أو أكثر عدداً ، وأما نفس التفرد فلا يكون شذوذاً ، لأن العدد ليس بشرط للصحيح على المعتمد ، فقد قال مسلم في باب الأيمان والنذور من «صحيحه»: روى الزُّهْرِيّ تسعين فرداً كلها قوي وفي «الصحيحين» الأفراد الصحيحة كحديث النهي عن بيع الوَلاء وهبته ، فإنه لم يصِحَّ إلا من رواية عبدالله ابن دينار عن ابن عمر.

ويقع الشذوذ في السند والمتن ، فمثاله في السند ما رواه الترمذي وغيره من طريق ابن عُيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن شيخه عَوْسَجَة ، عن ابن عباس أن رجلًا توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يَدَع وارثاً إلا مولى هو أعتقه . . . . الحديث ، فإن حماد بن زيد رواه عن عمرو ، عن عَوسجة ، ولم يذكر ابن عباس ، لكن تابع ابن عُيَيْنة على وصله ابن جُرَيْج وغيره ، قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عُيينة ، فحماد مع كونه من أهل العدالة والضبط ، رَجَّح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه ، ومثاله في المتن زيادة يوم عرفة في حديث «أَيّامُ التَّشْريق أيامُ أكلٍ وشُربٍ» فإنه من جميع طرقه بدونها ، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه ، عن عُقبة بن عامر. فحديث موسى شاذّ لكنه صححه ابن حِبّان والحاكم ، وقال: إنه على شرط مسلم ، وقال الترمذي: إنه حسن صحيح. واختار ابن الصلاح فيما لم

يخالف فيه الثقة غيره ، وإنما أتى فيه بشيء انفرد به أنه إن بلغ الضبط التام كان فرده صحيحاً كحديث النهي عن بيع الولاء المتقدم ، وإن قرب من الضبط التام كان فرده حسناً كحديث إسرائيل عن يوسف عن أبي بُردة عن أبيه عن عائشة ، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك، فقد قال الترمذي فيه: حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف عن أبي بُردة ، وإن بَعُدَ من الضبط كان من الشاذ فيجب طرحُهُ. وإلى الشاذ أشار العراقي فقال:

وذُو الشُّذوذِ ما يُخالِفُ الثِّقَه فيهِ المَلاَ فالشّافِعِيُّ حَقَّقَهْ
والحاكِمُ الخلافَ فيه ما اشْتَرَطْ ولِلْخَليلي مُفْرَدُ الرّاوي فَقَطْ
ورَدَّ مَا قالا بِفَرْدِ الثِّقَةِ كالنهي عَنْ بَيْعِ الوَلاَ والهِبَةِ
وقَولُ مُسلِمٍ رَوَى الزُّهريُّ تِسْعينَ فَرداً كُلُّها قَوِيُّ
واخْتَارَ فِيما لَمْ يُخالِفْ أنَّ مَنْ يَقْرُبُ مِنْ ضَبْطٍ فَفَرْدُهُ حَسَنْ
أوْ بَلَغَ الضَّبْطَ فَصَحِّحْ أوْ بَعُدْ مِنْهُ فَمِمّا شَذَّ فَاطْرَحْهُ وَرُدّ

الغريب

وأما الغريب الذي هذا الحديث من أنواعه ، فهو ما انفرد به راو عن كل أحد سواء انفرد به عن إمام من شأنه أن يجمع حديثه لجلالته ، وإن لم يجمع كالزُّهْرِيّ وقَتادة أولا . والانفراد إما بجميع المتن كحديث النهي عن بيع الوَلاء وهبتهِ ، فإنه لم يصِحَّ إلا من حديث عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر ، أو ببعضه ، كحديث زكاة الفطر حيث قيل: إن مالكاً انفرد عن سائر رواته بقوله: من المسلمين ، أو ببعض السند ، كحديث أم زَرْع ، إذ المحفوظ فيه رواية عيسى بن يونس وغيره ، عن هشام بن عُروة ، عن أخيه عبدالله ، عن أبيهما ، عن عائشة رضي الله عنها. ورواه الطَّبرَانيّ من حديث الدّراوردي وغيره عن هشام بدون واسطة أخيه. سمي غريباً لانفراد راويه عن غيره كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه. وحدّه ابن مَنْدة أبو عبدالله: بأنه ما انفرد به الراوي عن كل أحد عن إمام من شأنه أن يُجمع حديثه.

العزيز

وأما العزيز فهو ما لايرويه أقل من اثنين ، سمي بهذا الاسم إما لقلة وجوده من عَزَّ يَعِزُّ بكسر العين في المضارع ، عَزّاً و عَزازة بفتحها إذا قَلَّ بحيث لا يكاد يوجد ، وإما لكونه عز أي قوي بمجيئه من طريق أخرى من عَزَّ يَعِزُّ بفتح العين في المضارع إذا اشتد وقوي ، ومنه : ﴿فَعَزَّزْنا بِثالِثٍ﴾ أي : قوينا ، وجمع العزيز عِزاز ككريم وكرام .

بِيْضُ الوُجُوهِ أَلِبَّةٌ وَمَعَاقِلُ في كُلِّ نائِبَةٍ عِزَازُ الأَنْفُسِ

وظاهر كلام ابن حَجَر يقتضي أنه لا بد أن يكون في كل طبقاته اثنان عن اثنين ، وظاهر كلام العراقي في «ألفيته» كما يأتي ، وكما قاله السخاوي الاكتفاء بوجود ذلك في طبقة واحدة ، بحيث لا يمتنع أن يكون في غيرها من طبقاته غريباً ، بأن ينفرد به راو آخر عن شيخه ، بل ولا أن يكون مشهوراً كاجتماع ثلاثة فأكثر على روايته في بعض طباقه ، والأوجه كما صار إليه السخاوي إنما كانت العزة فيه بالنسبة إلى راو انفرد راويان عنه ، يقال فيه : عزيز من حديث فلان ، وأما عند الاطلاق فينصرف لما أكثر طباقه كذلك ، لأن وجود سند على وتيرة واحدة برواية اثنين عن اثنين ، ادعى ابن حِبّان أنها لا توجد أصلًا ، وقال ابن حَجَر: إن أراد رواية اثنين عن اثنين فقط فَمُسَلَّمٌ ؛ وأما صورة العزيز التي جوزوها بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين فموجودة .

المشهور

وأما المشهور فهو ما رواه أكثر من اثنين مما لم يبلغ حد التواتر سمي بذلك لشهرته ، ووضوح أمره، ويسمى المستفيض لانتشاره وشيوعه في الناس ، وبعضهم غاير بينهما بأن المستفيض يكون من ابتدائه إلى انتهائه سواء ، والمشهور أعم من ذلك حيث يشمل ما أوله منقول عن الواحد .

وقد يكون الحديث مشهوراً عزيزاً كحديث : «نَحْنُ الآخِرونَ السّابِقُونَ

يومَ القيامةِ» فهو عزيز عن النبي ﷺ ، رواه عنه حذيفة وأبو هريرة . ومشهور عن أبي هريرة رواه عنه سبعة ، أبو سلمة بن عبدالرحمن ، وأبو حازم ، وطاووس ، والأَعْرَج ، وهُمام ، وأبو صالح ، وعبدالرحمن مولى أم برثن ، وكلٌّ من الثلاثة لا ينافي الصحيح والضعيف ، فيحصُلُ فيها الصحيح والضعيف ، ولكن الضعيف في الغريب أكثر ، ولهذا كره جمع من الأئمة تَتَبُّعَ الغريب .

والغريب يكون غريباً متناً وإسناداً كحديثٍ انفرد بروايته راوٍ واحد ، وإسناداً فقط كأن يكون متنه معروفاً برواية جماعة من الصحابة ، فينفرد به راوٍ من حديث صحابي آخر ، فهو من جهته غريب مع أن متنه غير غريب ، قال ابن الصَّلاح : وهذا الذي يقول فيه الترمِذيّ : غريب من هذا الوجه ، قال : ولا أدري هذا النوع ، أعني غريب الإسناد ينعكس إلا إذا اشتهر الحديث المفرد عمن انفرد به ، فرواه عنه عدد كثير ، فإنه يصير غريباً مشهوراً ، وغريباً متناً لا إسناداً ، لكن بالنظر إلى أحد طرفي الإسناد ، فإن إسناده غريب في طرفه الأول ، مشهور في طرفه الأخير كحديث : «إنّما الأَعْمالُ بالنِّيّات» لأن الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد ، وما ذكره من أن غريب الإسناد لا ينعكس هو بالنظر إلى الوجود ، وإلا فالقسمة العقلية تقتضي العكس ، ومن ثم قال أبو الفتح اليَعْمُريّ فيما شرحه من الترمذي : الغريب أقسام : غريبٌ سنداً ومتناً ، أو متناً لَا سنداً ، أو سنداً لا متناً ، أو غريب بعض السند ، أو بعض المتن ، ولم يمثل للثاني لعدم وجوده .

والمشهور أيضاً منقسم إلى مشهور شهرةً مطلقةً بين المحدثين وغيرهم كحديث : «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسلمونَ من لسانه ويدهِ» وإلى مشهور مقصور على المحدثين كحديث أنس : «من أن النبيَّ ﷺ قَنَتَ بعد الرُّكوعِ شهراً يَدعو على رِعْل وَذَكْوان» فقد رواه عن أنس جمع ، ثم عن التابعين جمعٌ منهم سليمان التَّيْمِيّ ، عن أبي مجلز ، ثم عن التَّيْمِيّ جمع بحيث اشتهر بين المحدثين . أما غيرهم فقد يستغربونه لكونه الغالب على رواية التيمي عن

أنس كونها بلا واسطة ، وهذا الحديث بواسطة أبي مجلز ، وينقسم أيضاً باعتبار آخر إلى متواتر وغيره ، فكل متواتر مشهور ولا عكس ، وإن غلب المشهور في غير المتواتر.

المتواتر

والمتواتر هو ما وقع في جميع طبقاته رواية جمع له عن جمع غير محصورين في عدد معين ولا صفة مخصوصة ، بل بحيث يبلغون حدّاً تُحيل العادة معه تواطؤهم على الكذب ، ومنهم من عينه في الأربعة ، وقيل: في الخمسة ، وقيل: في السبعة ، وقيل: في العشرة ، وقيل: في الاثني عشر ، وقيل: في العشرين ، وقيل: في الأربعين ، وقيل: في السبعين ، وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد أفاد العلم اليقيني ، وليس بلازم أن يَطّرِدَ في غيره لاحتمال الاختصاص ، . ومثاله حديث: «مَنْ كَذَبَ عليَّ متعمداً فَلْيَتَبَوَّأْ مقْعَدَهُ من النارِ» فقد رواه أزيد من ستين صحابياً فيهم العشرة ، وخصه ابن الصّلاح بهذين الأمرين عن غيره من الأحاديث ، وجعل العراقيّ حديث المسح على الخفين مثله في رواية أزيد من ستين له فيهم العشرة ، وجعل ابن مَنْدة حديث رفع اليدين مثله أيضاً من رواية العشرة. وإلى الغريب والعزيز والمشهور والمتواتر أشار العراقي بقوله:

وما بِهِ مُطلَقاً الرّاوي انفَرَدْ ... فهوَ الغَريبُ وابنُ مَنْدَةٍ فحَدّ
بالانفرادِ عن إمامٍ يُجمَعُ ... حَديثُه فإنْ عليهِ يُتْبَعُ
مِن واحدٍ واثنينِ فالعزيزُ أو ... فوقُ فمَشهورٌ وكلٌّ قد رَأَوا
منهُ الصحيحَ والضعيفَ ثمَّ قدْ ... يُغْرِبُ مُطلَقاً أو اسْناداً فقدْ
كذلكَ المشهورُ أيضاً قَسَّموا ... بشهرةٍ مُطلقَةٍ كالمُسْلِمُ
مَن سَلِمَ الحديثَ والمَقصور ... على المُحَدِّثينَ مِن مشهور
قُنوتِهِ بعدَ الرُّكوعِ شَهراً ... ومنهُ ذو تَوَاتُرٍ مُسْتَقْرا
في طَبَقاتِهِ كمَتنِ مَن كَذَبْ ... ففَوقَ ستّينَ رَوَوْهُ والعَجبْ
بأنَّ مِن رُواتِهِ للعَشرَهْ ... وخُصَّ بالأمرَينِ فيما ذَكرَهْ

الشَّيخُ عن بَعضِهُمُ قُلتُ بَلى مَسْحُ الخِفافِ وابنُ مَنْدةَ إلى
عَشرَتِهِم رَفْعَ اليدَينِ نَسَبا ونَيفوا عن مئة مَن كَذَبا

ولما كان الفرد داخلاً في الغرابة ، وقد قيل بترادفهما ، احتيج إلى معرفة الفرد لتتم الفائدة ، فأقول:

الفــرد

الفرد قسمان: مطلق ، ونسبي.

فالمطلق: هو ما انفرد بروايته عن الصحابي تابعي واحد ، سواء استمر التفرد بعد ذلك أولا ، بأن رواه عنه جماعة كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته ، تفرد به عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر كما مر.

والنسبي: ما قيد بثقة ، أو بلد ، أو براو معين كلهم يروونه عن فلان إلا فلان ، كحديث أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن عُيينة ، عن وائل بن داود ، عن ابنه بكر بن وائل ، عن الزُّهْريّ ، عن أنس: أن النبي ﷺ أولم على صفية بِسَويق وتمر ، لم يروه عن بكر إلا أبوه وائل ، ولم يروه عن وائل إلا ابن عيينة ، ولا يلزم من تفرد وائل به عن ابنه بكر تفرده به مطلقاً؛ فقد ذكر الدارقطني في «علله» أنه رواه محمد بن الصَّلت التَّوزيّ ، عن ابن عُيَيْنة ، عن زياد بن سَعْد ، عن الزُّهْرِي ، قال: ولم يتابَع عليه. والمحفوظ عن ابن عُيينة ، عن وائل ، عن ابنه. ورواه جماعة عن ابن عُيينة ، عن الزُّهْريّ بلا واسطة ، ومثال المقيد بالثقة: قول القائل في حديث قراءة النبي ﷺ في الأضحى والفطر بقاف واقتربت: لم يروه ثقة إلا ضَمْرَة بن سعيد المازِنيّ ، فقد انفرد به عن عبدالله بن عُبيدالله بن أبي واقِد اللَّيْثِي ، عن النبي ﷺ ، رواه مسلم وغيره. وإنما قُيِّدَ بالثقة لرواية الدَّارَقُطني له من رواية ابن لَهيعة ، وقد ضَعَّفَهُ الجمهور عن خالد بن يزيد ، عن الزُّهْريّ ، عن عُروة ، عن عائشة. ومثال المقيد ببلد: قول القائل في حديث أبي داود ، عن أبي الوليد الطَّيالِسِيّ ، عن همَّام ، عن قَتادة ، عن أبي نَضْرة ، عن أبي سعيد الخدْري ، قال: أمرنا رسول الله

ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر: لم يرو هذا الحديث غير أهل البصرة؛ فقد قال الحاكم: إنهم تفردوا بذلك الأمر فيه من أول الإسناد إلى آخره، وكذا قال في حديث عبدالله بن زَيْد في صفة وضوء رسول الله ﷺ: إن قوله: «ومسَحَ رأسهُ بماءٍ غير فضل يدهِ» سنة غريبة، تفرد بها أهل البصرة، فإن نسب القائـل الحديث لأهل البصرة مريداً واحداً منهم، كان ذلك الإطلاق تجوزاً، وهو داخل في القسم الأول ومنه حديث: «كُلوا البلحَ بالتَّمْر» قال الحاكم: هو من أفراد البصريين عن المدنيين. تفرد به أبو زكريا عن هِشـام بن عُروة، فجعله من أفراد البصريين، وأراد واحداً منهم، وليس في الأفراد النسبية تضعيف لها من حيثية التفرد، لكن إذا قيد القائل التفرد بالثقة كله يرويه ثقة إلا فلان، كان حكمه قريباً من القسم الأول، لأن رواية غير الثقة كَلَا رواية؛ فينظر فيه هل بلغ مرتبة من يعتبر بحديثه أو لا؟ وفي المتفرد بالحديث، هل بلغ رتبة من يحتج بتفرده أو لا؟ فعلم أن من أنواع القسم الثاني ما يشارك الأول، كإطلاق تفرد أهل بلد بما يكون راويه منها واحداً، وتفرد ثقة بما يشاركه، في روايته ضعيف، قال ابن دَقيق العيدِ: إذا قيل في حديث تفرد به فلان عن فلان، احتمل أن يكون تفرداً مطلقاً، وأن يكون تفرد به عن هذا المُعَيَّن خاصة، ويكون مروياً عن غير ذلك المعين فلينتبه لذلك.

وقال ابن حَجَر: إن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أن أهل الحديث غايروا بينهما من جهة كثرة الاستعمال وقلته؛ فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهـذا من حيث إطـلاق الاسم عليهما. أما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في الفرد النسبي والمطلق: تفرد به فلان، أو أغرب فلان. اعترض الكمال بن أبي شريف كونهما مترادفين لغة بما هو واضح، ثم قال: لما كان الغريب والفرد مترادفين اصطلاحاً، قصد أهل الاصطلاح الإشعار بالفرق بين الفرد المطلق، والفرد النسبي، وغايروا

بينهما من جهة الاستعمال ، فكان أكثر استعمالهم الفرد في المطلق ، والغريب في النسبي لذلك .

وقال ابن الصلاح : وليس كل ما يُعَدُّ من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب ، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد ، كأهل البصرة .

وإلى قسمي الفرد أشار العراقي بقوله :

الـفَـرْدُ قسـمـانِ ، ففَـرْدٌ مُطلَقـا   وحُـكـمُـهُ عنـدَ الـشُّـذوذِ سَبَقَـا
والـفَـرْدُ بالـنِّـسـبـةِ ما قَيَّدتـهُ   بثـقَـة   أو بَـلَـدٍ ذَكَـرْتـهُ
أو عن فُلانٍ نحـوُ قَول الـقـائـل   لم يَرْوِهِ عن بَكـرٍ إلا وائـلْ
لـم يَـروِهِ ثِقَـةٌ إلا ضَمْـرَه   لم يَروِ هذا غيرُ أهـلِ الـبَـصـرَه
فإنْ يُريدُوا واحِـداً مِن أهـلِهـا   تَجَـوُّزاً فاجـعـلهُ مِن أوَّلـهـا
ولَـيسَ في أفـرَادِهِ الـنِّـسـبـيةِ   ضَعـفٌ لهـا مِن هذه الـحَـيْثِيَّةِ
لكـن إذا قُيِّد ذاك بالـثِّـقَـة   فحُـكـمُـهُ يَقْـرُبُ ممـا أطلَقَـهْ

وهذا الحديث أخرجه البخاري في ستة مواضع أخرى من «صحيحه» عن ستة شيوخ آخرين أيضاً : في الإيمان عن عبدالله بن مَسْلَمة . وفي العِتْق عن محمد بن كثير في باب هجرة النبي ﷺ عن مُسَدَّد . وفي النكاح عن يحيى بن قَزَعة . وفي الأيمان والنذور عن قُتيبة بن سعيد . وفي باب ترك الحيل عن ابن النُّعمان .

وأخرجه مسلم في آخر كتاب الجهاد عن عبدالله بن مَسْلمة وجماعة .

وأبو داود في الطلاق عن محمد بن كثير .
والترمِذيّ في الحدود عن ابن المُثنى .

والنسائي عن يحيى بن حبيب وجماعة في الإيمان ، والطلاق ، والطهارة ، والعتاق .

ورواه ابن ماجة في الزهد من «سننه» عن أبي بكر ، وأحمد في «مسنده» ، و «الدارقطني» ، وابن حبان ، والبيهقي ، قال العَيْنِيّ : ولم يَبْقَ

من أصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرجه سوى مالك ، فإنه لم يخرجه في «موطئه» ووهم ابن دِحْية ، فقال الحافظ في إملائه على هذا الحديث : أخرجه مالك في «الموطأ» ، ورواه الشافعي عنه ، وهذا عجيب منه .

قلت : وافق ابن حَجَر في كون الإمام مالك لم يخرجه في الموطأ ، وذلك سهو منهما ، فقد أخرجه محمد بن الحسن في «موطئه» عنه .

الحديث الثاني

٢ - باب* حدّثنا عبد الله بنُ يُوسف ، قال : أخبرنا مالِكٌ ، عن هشامِ بن عُروْةَ ، عن أبيه ،

عن عائشةَ أم المؤْمنينَ رضي الله عنها ، أنَّ الحارثَ بنَ هشام ، رضي الله عنه ، سألَ رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله! كيف يأتيك الوحيُ؟ فقال رسولُ الله ﷺ ، «أحياناً يأتيني مثل صَلْصَلَة الجرس ، وهو أشدُّهُ عليَّ ، فيفصم عَنِّي وقد وَعَيْتُ عنهُ ما قال وأحياناً يتمَثَّلُ لي الملكُ رَجُلاً ، فيُكلِّمُني ، فأعي ما يقولُ» قالت عائشةَ رضي الله عنها : ولقد رأيْتهُ ينزلُ عليه الوَحيُ في اليوم الشَّديد البَرْد فَيفصمُ عنهُ وإنَّ جَبِينَه لَيَتَفَصَّدُ عَرَقاً .

[الحديث ٢ - طرفه في ٣٢١٥] .

قوله : «أم المؤمنين أن الحارث بن هشام ، رضي الله تعالى عنه ، سأل . . الخ» إنما قيل للواحدة منهن : أم المؤمنين للتغليب ، وإلا فلا مانع من أن يقال لها : أم المؤمنات : وسيأتي في تعريف عائشة استيفاء الكلام على هذا المنزع .

وقولها : «سأل» يحتمل أن تكون عائشة حضرت ذلك ، فيكون من مسندها ، ويحتمل أن يكون الحارث أخبرها بذلك ، فيكون من مرسل الصحابة ، ويأتي الكلام عليه في آخر الكلام على هذا الحديث .

وقوله : «كَيْفَ يأتيكَ الوحيُ» يحتمل أن يكون المسؤول عنه صفة الوحي نفسه ، ويحتمل أن يكون صفة حامله ، أو ما هو أعم من ذلك .

وعلى كل حال فإسناد الإتيان إلى الوحي مجاز عقلي ، لأن الإتيان حقيقة من وصف حامله ، ومناسبة الحديث للترجمة هي أن أحاديث الباب تتعلق بلفظ الترجمة ، وبما اشتملت عليه ، ولما كان في الآية أن الوحي إليه نظير الوحي إلى الأنبياء قبله ، ناسب تقديم ما يتعلق بها ، وهو صفة الوحي وصفة عامله ، إشارة إلى أن الوحي إلى الأنبياء لا تباين فيه ، فحسن إيراد هذا الحديث عقب حديث الأعمال الذي تقدم التقدير بأن تعلقه بالآية الكريمة أقوى تعلق.

وقوله: «أحْياناً يأتيني» جمع حين ، وهو يطلق على أكثر الوقت وقليله. والمراد به هنا مجرد الوقت ، فكأنه قال: أوقاتاً يأتيني ، وانتصب على الظرفية ، وعامله يأتيني ، مؤخر عنه.

وقوله: «مثلَ صلصلةِ الجرس» : «مثل» يحتمل أن يكون مصدراً أي إتياناً مثل ، ويحتمل أن يكون حالاً أي مشابهاً صوته صوت الجرس ، والصَّلْصَلَة - بمهملتين مفتوحتين ، بينهما لام ساكنة - : صوت وقوع الحديد بعضه على بعض ، ثم أطلق على كل صوت له طنين. وقيل: هو صوت متدارك لا يدرك من أول وهلة. والجرس - بالجيم محركاً - الجلجل الذي يعلق في رؤوس الدواب ، واشتقاقه من الجَرْس - بإسكان الراء - وهو الحس؛ والصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحي ، وقيل: صوت خَفِيْف أجنحة الملك ، والحكمة في تقدمه أن يَقْرَعَ سمعه الوحي ، فلا يبقى فيه متسع لغيره.

وقوله: «وهو أشده علي» يفهم منه أن الوحي كله شديد ، ولكن هذه الصفة أشدها ، وهو واضح لأن الفهم من كلام مثل الصلصلة أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب ، وفائدة هذه الشدة ما يترتب على المشقة من زيادة الزُّلفى ، ورفع الدرجات.

وقوله: «فَيَفْصِمُ عني» أي الملك أو الوحي ، ويَفْصِم - بفتح المثناة التحتية - من باب ضرب أي يُقْلِعُ ويَنْجَلي عني ما يغشاني. ويُروى بضم أوله

من الرباعي ، وبضم أوله مبنياً للمجهول. والفصم : القطع ، ومنه قوله تعالى : ﴿لا انْفِصَامَ لَها﴾ [البقرة: ٢٥٦] وقيل: القصم بالقاف القطع بإبانة ، والفصم ـ بالفاء ـ القطع بلا إبانة. فذكر الفصم إشارة إلى أن الملك فارقه ليعود ، والجامع بينهما بقاء العلاقة.

وقوله: «وَقَدْ وَعَيْتُ عنهُ ما قالَ» أي: القول الذي قاله ، فالعائد محذوف ، وكل من الضميرين المجرور والمرفوع عائد على المَلَك المفهوم مما تقدم ، ولا معارضة بينه وبين قوله تعالى حكاية عمن قال من الكفار: ﴿إنْ هذا إلاّ قَوْلُ البشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] لأنهم كانوا يُنكرون الوحي ، وينكرون مجيء المَلَك به. والجواب عن استشكال التشبيه بصوت الجرس ـ مع أنه مذموم لصحة النهي عنه ، لأنه مزمار الشيطان ، كما في مسلم ، وأبي داود ، وغيرهما ، فكيف يشبه به ما يفعله المَلَك به مع أن الملائكة تنفر عنه ـ هو أنه لا يلزم من التشبيه تساوي المشبه بالمشبه به في الصفات كلها ، بل يكفي اشتراكهما في صفة ما ، والمقصود هنا بيان الجنس ، فذكر ما ألِفَ السامعون سماعه تقريباً لإفهامهم. والحاصل أن الصوت له جهتان؛ جهة قوة وجهة طنين فمن حيث القوة وقع التشبيه به ، ومن حيث الطنين وقع التنفير منه ، ويحتمل أن يكون التشبيه وقع قبل النهي عنه ، وقال الإمام فضل الله التُّوْرِبِشْتيّ ـ بضم الفوقية ، وسكون الواو ، وبعدها راء فموحدة مكسورتان ، ثم شين معجمة ساكنة ، ففوقية مكسورة ـ لما سئل عليه الصلاة والسلام عن كيفية الوحي ، وكان من المسائل العويصة التي لا يُماط نقاب التعزز عن وجهها لكل أحد ، ضرب لها في الشاهد مثلا بالصوت المتدارك الذي يسمع ، ولا يفهم منه شيء ، تنبيهاً على أن إتيانها يرد على القلب في هَيبة الجلال ، وأُبَّهة الكبرياء ، فتأخذ هيبة الخطاب حين ورودها بمجامع القلب ، ويلاقي من ثقل القول ما لا علم له به بالقول مع وجود ذلك ، فإذا سُرِّيَ عنه ، وجد القول المنزل بيناً ملقى في الروع واقعاً موقع المسموع ، هذا معنى «فَيَفْصِمُ عني وَقَد وَعَيْتُ». وإنما كان هذا الضرب من الوحي أشد على النبي ﷺ من غيره ،

لأنه كان يُرَدُّ فيه من الطبائع البشرية إلى الأوضاع الملكية ، فيوحى إليه كما يوحى إلى الملائكة ، كما ذكر في حديث أبي هُريرة عن النبي ﷺ قال: إذا قضى الله في السماء أمراً ضربت الملائكة بأجنحتها خُضْعاناً لقوله: «كأنها سلسلة على صَفْوان ، ﴿فإذا فُزِّع على قلوبهم ، قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق وهو العلي الكبير﴾ [سبأ: ٢٣] بخلاف الآخر الآتي لأنه أوحى إليه ، وهو باق على بشريته. وأخرج الطَّبَرانِيّ ، وابن أبي عاصم ، عن النُّوَاس بن سَمْعان مرفوعاً: «إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رَجْفةٌ ، أو رِعْدة شديدة من خوف الله تعالى ، فإذا سمع أهل السماء صَعِقُوا وخَرّوا سُجَّداً ، فيكون أولهم يَرْفَعُ رأسه جبريل ، فيكلمه الله من وحيه بما أراد ، فينتهي به إلى الملائكة ، كلما مرّ بسماء سأله أهلها: ماذا قال ربنا؟ قال: الحق ، فينتهي به حيث أمره الله من السماء والأرض. وأخرج ابن مَرْدُويه عن ابن مسعود مرفوعاً: «إذا تَكَلَّمَ الله بالوحي يسمعُ أهلُ السماءِ صلصلةً كصلصلةِ السلسلةِ على الصَّفْوانِ فَيَفْزَعونَ» وعند ابن أبي حاتم عن ابن عباس ، وقَتادة أنهما فسرا آية ﴿إذا فُزِّعَ عَنْ قُلوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] بابتداء إيحاء الله إلى محمد ﷺ بعد الفترة التي كانت بينه وبين عيسى. ولأبي الشيخ في كتاب «العظمة» عن وُهَيْب ابن الوَرْد، قال: بلغني أن أقرب الخلق من الله تعالى إسرافيل؛ العرش على كاهله ، فإذا نزل الوحي ولّى لوح من تحت العرش ، فيقرع جبهة إسرافيل ، فينظر فيه ، فيدعو جبريل ، فيرسله ، فإذا كان يوم القيامة ، أتي به ترعد فرائصه ، فيقال: ما صنعت فيما أدى إليك اللوح؟ فيقول: بلغت جبريل ، فيدعى جبريل ترعد فرائصه ، فيقال: ما صنعت فيما بلغك إسرافيل؟ فيقول: بلغت الرسل الأثر. . . الخ.

واعلم أن العلم بكيفية الوحي سر من الأسرار التي لا يدركها العقل ، وسماع الملك وغيره من الله تعالى ليس بحرف أو صوت ، بل يخلق الله تعالى للسامع علماً ضرورياً بثلاثة أمور؛ بالمتكلم ، وبأن ما سمعه كلامه ، وبمراده من كلامه ، فكما أن كلامه تعالى ليس من جنس كلام

البشر ، فسماعه الذي يخلقه لعبده ليس من جنس سماع الأصوات ، ولذلك عسر علينا فهم كيفية سماع موسى عليه السلام لكلامه تعالى الذي ليس بحرف ولا صوت، كما يعسر على الأَكْمَهِ كيفية إدراك البصر للألوان ، وقد جعل الله تعالى لأنبيائه عليهم السلام الانسلاخ من البشرية إلى حالة المَلَكِيّة في حالة الوحي ، فطرة فطرهم عليها ، ونزههم عن عوائق البدن ، ما داموا متلبسين بها ، لما ركب في غرائزهم من العصمة والاستقامة ، فإذا انسلخوا عن بشريتهم ، وتلقوا في ذلك ما يتلقونه ، عاجوا على المدارك البشرية لحكمة التبليغ للعبادة ، فتارة يكون الوحي كسماع دوي ، كأنه رمز من الكلام يأخذ منه المعنى الذي ألقي إليه ، فلا ينقضي الدوي إلا وقد وعاه وفهمه ، وتارة يتمثل له الملك الذي يلقي إليه رجلًا ، فيكلمه ويعي ما يقوله ، والتلقي مع الملك والرجوع إلى البشرية وفهمه ما ألقي عليه كله كأنه في لحظة واحدة بل أقرب من لمح البصر ، ولذا سمي وحياً ، لأن الوحي في اللغة الإسراع كما مر .

وفي التعبير عن الوحي في الأولى بصيغة الماضي ، وفي الثانية بالمضارع لطيفة من البلاغة وهي أن الكلام جاء مجيء التمثيل لحالتي الوحي ، فتمثلت حالته الأولى بالدوري الذي هو غير كلامه ، وأخبر أن الفهم والوعي يتبعه عقب انقضائه عند تصوير انفصال العبارة عن الوحي بالماضي المطابق للانقضاء والانقطاع ، وتمثل الملك في الحالة الثانية برجل يخاطبه ويتكلم مناسب للتعبير بالمضارع المقتضي للتجدد ، وفي حالتي الوحي على الجبلة صعوبة وشدة، ولذا كان يحدث عنه في تلك الحالة من الغيبة والغطيط ما هو معروف، لأن الوحي مفارقة البشرية إلى الملكية، فيحدث شدة من المفارقة الذات ذاتها، وقد يفضي بالتدريج شيئاً فشيئاً إلى بعض السهولة بالنظر إلى ما قبله، ولذا كانت تنزل نجوم القرآن وسوره وآياته حين كان بمكة أقصر منها وهو بالمدينة .

والتعبير عن الوحي في هذا الحديث بمثل صلصلة الجرس لا ينافيه ما أخرجه أبو داود عن عمر رضي الله تعالى عنه ، قال : كنا نسمع عنده

مثل دوي النحل ، لأن الأول بالنسبة إليه ﷺ ، والثاني بالنسبة إلى الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، والحكمة في هذا أن العادة جرت بالمناسبة بين القائل والسامع ، وهي هنا إما باتصاف السامع بوصف القائل بغلبة الروحانية ، وهو النوع الأول . وإما باتصاف القائل بوصف السامع وهو البشرية وهو النوع الثاني ، والأول أشد بلا شك .

وقوله : «وَأَحْياناً يتمثلُ لي المَلَكُ رجلًا» فاللام في «لي» تعليلية ، أي لأجلي ، والتمثل مشتق من المثل أي يتصور ، واللام في الملك للعهد ، وهو جبريل ، والملك مشتق من الألوكةِ وهي الرسالة ، يقال : ألكني أي : أرسلني ، ومنه سمي الملك ، لأنه رسول من الله تعالى ، والملائكة جمع ملأك على وزن مَفْعل ، و «رجلًا» منصوب على المصدرية أي : تَمَثُّلَ رجلٍ ، أو التمييز على حد قولهم : امتلأ الإناء ماءً ، أو الحال والتقدير : على هيئة رجلٍ ، وفي الحديث دليل على أن الملك يتشكل بشكل البشر .

وقد قال المتكلمون : الملائكة أجسام لطيفة علوية تتشكل أي شكل أرادوا من الأشكال الطيبة لا الخبيثة ، وزعم بعض الفلاسفة أنهم جواهر روحانية ، والحق أن تمثل الملك رجلًا ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلًا بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأنيساً لمن يخاطب ، والظاهر أن القدر الزائد لا يفنى بل يخفى على الرائي فقط ، ويمكن أن يكون أتى على شكله الأصلي ، لكنه انضم فصار على هيئة الرجل ، وإذا ترك ذلك عاد إلى هيئته ، ومثال على ذلك : القطن إذا جمع بعد أن كان منتفشاً ، فإنه بالنفش تحصل له صورة كبيرة ، وذاته لم تتغير . . .

وقوله : «فَيُكَلِّمُني فَأَعي ما يَقُولُ» : «ما» موصولة ، والعائد محذوف ، وفي «صحيح» أبي عَوانة : «وهو أهونه علي» ، وقد وقع التغاير بين قوله : «وقد وعيت» بلفظ الماضي و: «فأعي» بلفظ المضارع ، لأن الوعي في الأول حصل قبل الفصم ، ولا يتصور بعده ، وفي الثاني في حالة المكالمة ، ولا يتصور قبلها ، أو أنه في الأول قد تلبس بالصفات الملكية ، فإذا عاد إلى حالته

الجِبِلِّيّة كان حافظاً لما قيل له ، فأخبر عن الماضي بخلاف الثاني ، فإنه على حالته المعهودة .

وليس المراد حصر الوحي في هاتين بل الغالب مجيئه عليهما ، وأقسام الوحي الرؤيا الصادقة ، ونزول إسرافيل أول البعثة كما ثبت في الطرق الصحاح أنه عليه الصلاة والسلام وُكلَ به إسرافيل ، فكان يتراءى له ثلاث سنين ، ويأتيه بالكلمة من الوحي والشيء ، ثم وُكلَ به جبريل ، وكان يأتيه في صورة رجل ، وفي صورة دِحْية ، وفي صورته التي خلق عليها مرتين ، وفي صورة رجل شديد بياض الثياب ، شديد سواد الشعر ، وفي مثل صلصلة الجرس ، والوحي إليه فوق السماوات ، من فرض الصلاة وغيرها بلا واسطة ، وإلقاء الملك في رُوعه من غير أن يراه ، والرُّوع ـ بالضم ـ القلب ، أو موضع الفزع منه ، أو سواده ، أو الذهن والعقل واجتهاده ، وهو قريب من السابق ، إلا أن هذا مسبب عن النظر والاجتهاد ، ولكن يعكر على هذا أن الأصوليين جعلوا الاجتهاد والوحي قسمين ، ومجيء ملك الجبال مبلغاً له عن الله تعالى أنه أمره أن يطيعه ، وحديث : «إنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوعي» أخرجه ابن أبي الدُّنيا ، وصححه الحاكم من طريق ابن مسعود .

وفي تفسير ابن عادل أن جبريل نزل على النبي ﷺ أربعة وعشرين ألف مرة ، وعلى آدم اثنتي عشرة مرة ، وعلى إدريس أربعاً ، وعلى نوح خمسين ، وعلى إبراهيم اثنتين وأربعين مرة ، وعلى موسى أربع مئة ، وعلى عيسى عشراً ، كذا قال ، والعهدة عليه .

قال القَسْطَلّاني : ثم قال : «قالت عائشة ؛ رضي الله تعالى عنها الخ» وقولها هذا هو بالإسناد الأول ، وإن كان بغير حرف العطف كما يستعمل المؤلف وغيره كثيراً ، وحيث يريد التعليق يأتي بحرف العطف ، ونكتة هذا الفصل هنا اختلاف التحمل ، لأنها في الأول أخبرت عن مسألة الحارث ، وفي الثاني أخبرت عما شاهدت تأييداً للخبر الأول .

وقولها : «في اليوم الشديد البردِ» الشديد صفة جرت على غير من هي

له ، لأنه صفة البرد لا اليوم .

وقولها : «فَيُصْمُ» فيه ما في الذي قبله من الروايات .

وقولها : «لَيَتَفَصَّدُ عَرَقاً» بالفاء وتشديد المهملة . مأخوذ من الفَصْد ، وهو قطع العرق لإسالة الدم ، شبه جبينه بالعرق المفصود مبالغة في كثرة العرق ، والعرق رَشْحُ الجلد ، وإنما حصل له من كثرة معاناة التعب والكَرْب عند نزول الوحي ، إذ أنه أمر طارىء زائد على الطباع البشرية ، وإنما كان ذلك كذلك ليبلو صبره فيرتاض لما كلفه من أعباء النبوة ، والجبين غير الجبهة ، وهو فوق الصَّدْغ ، والصدغ ما بين العين والاذن ، فللإنسان جبينان يكتنفان الجبهة ، والمراد أن جبينيه معاً يتفصدان ، وإنما أفرده لأن الإفراد يجوز أن يعاقب التثنية في كل اثنين يغني أحدهما عن الآخر ، كالعينين والأذنين ، تقول عينه حسنة ، وأنت تريد أنَّ عينيه معاً حسنتان .

وأما رجاله فستة :

الأول: عبدالله بن يوسف التِّنِّيسيّ الأصل ، الدِّمَشْقيّ المنزل ، أبو محمد الكَلاعِيّ أكثر عنه البخاري في «صحيحه» ، وقال: كان من أثبت الشّاميّين ، قال: لقيته بمصر سنة سبع عشرة ومئتين ، وسمع منه «موطأ» مالك . وفي «الزهرة» أنه روى عنه مئتين وستّاً وثلاثين حديثاً ، وذكره ابن حبان في «الثقات» .

وقال الخَلِيْلِيّ: ثقة ، متفق عليه . وقال ابن مَعين: أوثق الناس في «الموطأ» القَعْنَبِيّ ، ثم عبدالله بن يوسف . وقال مرة: ما بقي على أديم الأرض أحد أوثق في «الموطأ» من عبدالله بن يوسف . وقال أبو حاتم: هو أوثق من مروان الطاطري ، وهو ثقة . وقال إبراهيم بن يعقوب الجُوزْجاني : سمعت عبدالله بن يوسف الثقة المقنع . وقال ابن عدي: صدوق لا بأس به ، ومحمد بن إسماعيل مع شَدة استقصائه اعتمد عليه في مالك . وقال ابن يونس: كان ثقة ، حسن الحديث ، عنده «الموطأ» ومسائل عن مالك غير «الموطأ» . قال ابن عبدالحكم: كان يحيى بن بُكَيْر يقول: متى سمع عبدالله

ابن يوسف من مالك؟ فخرجت أنا فلقيت أبا مُسْهِر سنة ثمان عشرة ومئتين ، فقال لي : سمع عبدالله بن يوسف الموطأ معي سنة ست وستين ومئة ، فقلت ذلك ليحيى بن بُكير ، فلم يقل شيئاً .

وروى عن مالك ، والليث ، ويحيى بن حمْزة الحَضْرميّ ، وسعيد بن عبدالعزيز ، والوليد بن مسلم ، وابن وَهْب ، وغيرهم .

وروى عنه البُخَارِيّ ، وروى عنه أبو داود ، والتِّرمِذِيّ ، والنسائي بواسطة محمد بن إسحاق الصَّغَانيّ ، وروى عنه يحيى بن مَعين ، وحَرْملة بن يحيى ، وأبو حاتم ، ويعقوب بن سُفيان ، وبكر بن سهل الدِّمْياطِيّ .

مات بمصر سنة ثمان عشرة ومئتين .

وليس في الكتب الستة من اسمه عبدالله بن يوسف سواه .

وتِنِّيس ـ بكسر التاء المثناة من فوق ، وكسر النون المشددة بعدها تحتانية ثم سين مهملة ـ بلدة قرب دِمياط ، بساحل البحر اليوم خَراب ، سميت بِتِنِّيس بن حام بن نوح عليه السلام .

وفي يوسف ست لغات ؛ الهمزة ، وتركها مع تثليث السين ، والصحيح أنه اسم عِبْرانيّ ، ومعناه جميل الوجه ، ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، وقيل : إنــه عربي ، وإنه مشتق من الأسف الذي هو الحزن ، أو الأسيف الذي هو العبد ، وقد اجتمعا في يوسف الرسول عليه الصلاة والسلام ، وهذا بعيد لأن يعقوب ، عليه الصلاة والسلام ، لما سماه بذلك ، لم يلاحظ هذا المعنى .

الثاني : مالك بن أنس بن مالك بن أنس ، ويُكنى هذا بأبي عامر بن الحارث بن غيمان ـ بغين معجمة ـ وقيل : عثمان بن خثيل ـ بخاء معجمة ـ وقيل : جثيل ـ بجيم ـ ابن عمرو بن الحارث ، وهو ذو أصبح الأصبحي الحِمْيَرِيّ ، أبو عبدالله المَدَني ، أحد أعلام الإسلام ، إمام الأئمة ، وإمام دار الهجرة .

أخذ عنه الشافِعِيّ العلم الغزير ، وقال فيه : مالك حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين ، وقال : مالك معلمي ، وعنه أخذنا العلم ، وقال : إذا جاءك الحديث عن مالك فَشُدَّ به يدك ، وإذا جاء الأثر فمالكٌ النَّجْم ، وقال ابن عُيَيْنة في حديث أبي هُريرة : «يوشك أن يضرِب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم ، فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة» هو مالك ، وكذا قال عبدالرزاق ، وقال ابن عُيينة أيضاً : إنا كنا نتبع آثار مالك ، وننظر إلى الشيخ إن كتب عنه ، وإلا تركناه ، وما مَثَلي ومثل مالك إلا كما قال الشاعر :

وابْنُ اللَّبُونِ إذا مَا لُزَّ في قَرَنٍ   لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعيسِ

وقال النسائي : ما عندي بعد التابعين أنبل من مالك ، ولا أجل منه ، ولا أوثق ، ولا أمكن على الحديث منه ، ولا أقل رواية عن الضعفاء؛ ما علمناه حدث عن متروك إلا عبدالكريم ، يعني أبا أمية ، وقال ابن حِبان في «الثقات» : كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة ، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث ، ولم يُوْرِدْ إلا ما صَحَّ ، ولا يحدث إلا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسُكِ ، وبه تخرج الشافعي ، وقال ابن مَهْدي : ما رأيت أحداً أتم عقلاً ولا أشد تقوى من مالك ، وقال البخاري : أصح الأسانيد مالك عن نافع عن عبدالله بن عُمر ، وقال ابن عُيينة أيضاً : ما كان أشد انتقاد مالك للرجال ، وأعلمه بشأنهم ، وقيل لسفيان : أيما أحفظ سمي أو سالم أبو النضر؟ فقال : قد يروي مالك عنهما ، قال علي عن بشر بن عمر الزَّهْرَاني : سألت مالكاً عن رجل ، فقال : رأيته في كتبي؟ قلت : لا ، قال : لو كان ثقة لرأيته في كتبي ، قال : لا أعلم مالكاً ترك إنساناً إلا إنساناً في حديثه شيء . وقال ابن لَهيعة : قدم علينا أبو الأسود محمد بن عبدالرحمن سنة ست وثلاثين ، فقلنا له : من يفتي بالمدينة؟ قال : ما رأيت ثَمَّ مثل فتى من ذي أُصْبح يقال له : مالك . وقال حسين بن عروة عن مالك : قدم علينا الزُّهْرِي ، فحدثنا نيفاً وأربعين حديثاً ، فقال ربيعة : ها هنا من يرد عليك ما حدثت به أمس ، قال : من هو؟ قال : ابن أبي عامر ، قال : هات ، فحدثته منها بأربعين ، فقال : ما

كنت أظن أنه بقي من يحفظ هذا غيري ، وقال بعض المحدثين : قرأ علينا وكيع ، فجعل يقول : حدثني الثَّبْت ، حدثني الثَّبْت ، فقلنا : من هو؟ قال : مالك . وقال حرب : قلت لأحمد ؛ مالك أحسن حديثاً عن الزُّهري ، أو ابن عُيينة؟ قال : مالك ، قلت : فمَعْمر ، فقدم مالكاً إلا أن معمراً أكبر سنّاً منه . وقال وُهيب ليحيى بن حسان : ما بين شرقها وغربها أحد آمن عندنا على العلم من مالك ، والعرض على مالك أحب إلي من السماع من غيره ، وقال عبدالله بن أحمد : قلت لأبي من أثبت أصحاب الزُّهْري؟ قال : مالك أثبت في كل شيء ، وقال ابن سعد : كان مالك ثقة ، مأموناً ، ثبتاً ، ورعاً ، فقيهاً ، عالماً ، حجة . وقال أبو مُصعب عن مالك : ما أفتيت حتى شهد لي سبعون محنكاً أني أهل لذلك . وقال ابن أبي خَيْثمة : حدثنا إبراهيم بن المُنْذر ، سمعت ابن عُيينة ، يقول : أخذ مالك ومَعْمر عن الزُّهري عَرْضاً ، وأخذت سماعاً ، قال : فقال يحيى بن معين : لو أخذا كتاباً كانا أثبت منه . وقال ابن وَهْب : سمعت منادياً ينادي بالمدينة : ألا لا يفتي الناس إلا مالك بن أنس ، وابن أبي ذِئْب . وقال الشافعي : قال لي محمد بن الحسن : أيما أعلم صاحبنا أم صاحبكم ، يعني أبا حنيفة ومالكاً؟ قلت له : على الإنصاف؟ قال : نعم ، قلت ناشدتك الله ، من أعلم بالسنة : صاحبنا أم صاحبكم؟ قال : اللهم صاحبكم ، قال : قلت : ناشدتك الله من أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله ﷺ المتقدمين صاحبنا أم صاحبكم؟ قال : اللهم صاحبكم ، قال الشافعي : فلم يبق إلا القياس ، وهو لا يكون إلا على هذه الأشياء ، فعلى أي شيء نقيس؟ وكان مالك إذا أراد أن يحدث توضأ ، وجلس على صدر فراشه ، وسرح لحيته ، وتمكن في جلوسه بوقار وهَيبة ، ثم حدث ، فقيل له في ذلك ، فقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ ، وكان لا يركب في المدينة مع ضَعْفه وكِبر سنه ، ويقول : لا أركب في مدينة فيها جُثَّةُ رسول الله ﷺ مدفونة ، وقال الواقِديُّ : كان مالك يأتي المسجد ، ويشهد الصلوات والجُمُعة والجنائز ويَعُود المرضى ، ويقضي الحقوق ، ويجلس في

المسجد ، ويجتمع إليه أصحابه ، ثم ترك الجلوس في المسجد ، فكان يصلي وينصرف إلى مجلسه ، وترك حضور الجنائز ، فكانَ يأتي أهلها فيعزيهم ، ثم ترك ذلك كلهِ ، فلم يكن يصلي الصلوات في المسجد ، ولا الجمعة ، ولا يأتي أحداً يعزيه ، ولا يقضي له حقاً ، واحتمل الناس له ذلك حتى مات عليه ، وكان ربما قيل له في ذلك ، فيقول: ليس كل الناس يقدر أن يَتَكَلَّم بعذرهِ ، وسعي به إلى جَعْفر بن سُليمان بن علي بن عبدالله بن العباس ، رضي الله عنهما ، وهو عم أبي جَعْفَر المنصور ، وقال له : إنه لا يرى أيمان بيعتكم هذه بشيء ، فغضب جعفر ، ودعا به ، وجرده من ثيابه ، وضربه بالسياط ، ومُدَّت يده حتى انخلعت كتفه ، وارتُكِبَ منه أمراً عظيماً ، فلم يَزَل بعد ذلك الضرب في علو رفعة ، فكأنما كانت تلك السياط حُلياً له . وقال القَعْنبيُّ : دخلت على مالك بن أنس في مرضه الذي مات فيه ، فسلمت عليه ، ثم جلست ، فرأيته يبكي ، فقلت : أبا عبدالله ! ما الذي يبكيك؟ فقال لي يا ابنَ قَعْنَب! وما لي لا أبكي ، ومن أحق بالبكاء مني ، والله لوددت أني ضربت بكل مسألة أفتيت فيها برأيي بسوط سوط ، وقد كانت لي السعة فيما قد سبقت إليه ، وليتني لم أُفت بالرأي ، أو كما قال ، وقال: معن بن عيسى : سمعت مالكاً يقول: إنما أنا بشر أخطىء وأصيب ، فانظروا ما في رأيي ، فما وافق السنة فخذوا به ، وقال الدَّوْلَقِيُّ : أخذ مالك عن تسع مئة شيخ ، ثلاث مئة من التابعين ، وست مئة من تابعيهم ، ممن اختاره وارتضاه لدينه وفهمه ، وقيامه بحق الرواية ، وشروطها ، وسكنت النفس إليه ، وترك الرواية عن أهل دين وصلاح لا يعرفون الرواية .

ومن الأعلام الذين روى عنهم: نافع مولى ابن عُمر ، وزيد بن أسلم ، والزُّهْرِيّ ، وأبو الزِّناد ، وعبدالرحمن بن القاسم بن أبي بكر الصديق ، وأيوب السَّختياني وثور بن يزيد الدِّيلِيّ ، وإبراهيم بن أبي عَبْلة المَقْدِسيّ ، وحُميد الطويل ، وربيعة بن أبي عبدالرحمن ، وهشام بن

عُروة ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وعائشة بنت سعد بن أبي وَقّاص ، وخلق.

وروى عنه كثير من شيوخه: كالزُّهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، بل قيل: إن مالكاً ما روى عن أحد إلا روى عنه ذلك الشيخ بعد ذلك ، إلا نافع بن أبي نُعيم المقرىء. ومن الأعلام الذين رووا عنه ، وماتوا قبله: سُفْيان الثَّوري ، وشُعبة بن الحَجّاج ، وأبو عاصم النَّبيل ، وعبدالله بن المُبارك ، وعبدالرحمن الأوزاعي ، وأبو حنيفة. قال السُّيوطِيّ: ألف الدارقطني جزءاً في مرويات أبي حنيفة عنه.

وروى عنه: عبدالله بن مَسْلمة القَعْنَبِيّ ، وعبدالله بن جُريج ، وأبو نُعيم الفضل بن دُكَيْن ، وقُتيبة بن سعيد ، واللَّيث بن سعد ، وهو من أقرانه ، والشافِعِيّ ، وخلق كثير.

وأما الذين رووا عنه «الموطأ» والذين رووا «مسائل الآي» فأكثر من أن يُحْصَوْا ، قد بلغ فيهم أبو الحسن علي بن عمر الدارقُطْنيّ في كتاب جمعه في ذلك نحو ألف رجل.

وممن أخذه منه محمد بن الحسن الشَّيْباني ، وقال: أقمت عند مالك ابن أنس ثلاث سنين وكسراً ، وسمعت منه لفظاً أكثر من سبع مئة حديث ، وكان إذا حدث عن مالك امتلأ منزله ، وكثر الناس عليه ، حتى يضيقَ بهمُ الموضع ، وإذا حدث عن غير مالك لم يجئه أحد ، وأفردت العلماء التآليف العديدة في مناقبه ، كان شديد البياض إلى الشقرة طويلاً ، عظيم الهامة ، أصلع ، يلبس الثياب العدنية الجياد ، ويكره حلق الشارب ، ويعيبه ، ويراه مثلة ، ولا يغير شيبه ، ولد سنة خمس وتسعين ، وحمل به ثلاث سنين ، وفيها ولد الليث بن سَعْد ، وتوفي في ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومئة ، وعاش أربعاً وثمانين سنة ، وقال الواقِدِيّ: عاش تسعين سنة. دفن بالبقيع ، وقبته به مشهورة تزار ، ورثاه أبو محمد جعفر بن أحمد ابن الحسين السّرّاج:

سَقى جَدَثاً ضَمَّ البَقيعُ لمالِكٍ   مِنَ المُزنِ مَرعاهُ السحائبُ مِبراقُ
إمامٌ مُوَطاه الذي طَبَّقتْ به   أقاليمُ في الدنيا فِساحٌ وآفاقُ
أقامَ به شَرعَ النَّبيِّ مُحمدٍ   له حَذرٌ مِن أن يُضامَ وإشفاقُ
له سَنَدٌ عالٍ صحيحٌ وهَيبةٌ   فلِلْكُلِّ مِنهُ حينَ يَرويهِ إطراقُ
وأَصحابُ صدقٍ كلُّهُمْ فَسْلٌ   بهم إنهُم إن أنت ساءَلْتَ حُذّاقُ
ولو لم يكن إلاّ ابن إدريسَ وحْده   كَفاهُ ألا إن السَّعادة أرزاقُ

والأصبحيُّ في نسبة نسبه إلى ذي أُصْبح ـ بفتح الهمزة ، وسكون الصاد ـ واسمه الحارث بن مالك بن زيد بن غَوْث بن سعد بن عَوْف بن عَدِيّ بن مالك بن زَيْد بن سَهْل ، بن عمرو بن قَيْس بن مُعاوية بن جشم ابن عبد شمس بن وائل بن الغَوْث بن قطن بن عريب بن زهير بن أيمن بن هميسع بن حمير بن سبأ بن يَشْجُب بن يَعْرُب بن قَحْطان ، وذو كذا عند حمير لقب للملك ، ويجمع جمع تكسير ، فيقال لهم : الأذواء ، وجمع سلامة فيقال لهم : الذوين ، قال الشاعر :

فلا أَعني بذلك أَرذَليكُم   ولكني أُريدُ به الذَّوِيْنَ

وليس في الرواة مالك بن أنس غيره سوى مالك بن أنس الكوفي ، رُوي عنه حديث واحد عن هانىء بن حرام ، وغلط من أدخل حديثه في حديثه الإمام ، نبه عليه الخطيب في كتابه «المتفق والمفترق» .

والإمام مالك أحد أهل المذاهب الستة المدونة مذاهبهم . وثانيهم النعمان أبو حنيفة ، مات ببغداد سنة خمسين ومئة عن سبعين سنة . والثالث الإمام الشافعي ، مات بمصر عن أربع وخمسين سنة ، سنة أربع ومئتين ، والرابع : أحمد بن حَنْبل ، مات ببغداد سنة إحدى وأربعين ومئتين ، عن ثمانين سنة ، والخامس سفيان الثوري ، مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومئة ، عن أربع وستين سنة ، والسادس : داوود بن علي الأَصْبهاني ، إمام الظاهرية ، مات ببغداد سنة تسعين ومئتين ، عن ثمان وثمانين سنة ، وقد جمع الإمام أبو الفضل يحيى بن سلامة الحَصْكَفِيّ

الخطيب الشافعي أسماءهم في بيت ، كما جمع أسماء القراء في بيت أيضاً فقال :

جَمَعتُ لكَ القُراء لما أَردتَهُمْ ببيتٍ تَراهُ للأَئمةِ جامعاً
أَبو عَمرٍو وعبدالله حمزَةُ عاصِمٌ عليٌّ ولا تَنسَ المدِينيّ نافعاً
وإن شئْتَ أَركانَ الشريعةِ فاستَمع لتَعرفَهُمْ فاحفَظ إذا كُنتَ سامِعاً
محَمدُ والنُّعمانُ مالكُ أَحمدُ وسفيانُ واذكُر بَعْدُ داوودَ تابعاً

الثالث: هشام بن عُروة بن الزُّبير بن العَوّام الأَسَديّ القُرَشِيّ أبو المُنْذِر ، وقيل : أبو عبدالله ، أحد تابعي المدينة المشهورين المكثرين في الحديث ، المعدودين من أكابر العلماء ، وجِلّة التابعين ، ولد هو وعمر بن عبدالعزيز ، والزُّهْري ، وقَتَادة ، والأَعْمَش ، ليالي قتل الحسين ابن علي ، رضي الله تعالى عنهما ، وكان قتله يوم عاشوراء ، سنة إحدى وستين ، وقدم بغداد على المنصور ، وهو معدود في الطبقة الرابعة من أهل المدينة ، وقد قال له المنصور يوماً : يا أبا المنذر! أتذكر يوم دخلت عليك أنا وأبي وإخوتي الخَلائف ، وأنت تشرب سَويقاً بقصبة يَرَاع ، فلما خرجنا من عندك ، قال لنا أبونا : اعرفوا لهذا الشيخ حقه ، فإنه لا يزال في قومكم بقيةٌ ما بقي ، قال : لا أذكر ذلك يا أمير المؤمنين ، فلما خرج هشام ، قيل له : يُذَكِّرُكَ أمير المؤمنين ما تَمُتُّ به إليه ، فتقول : لا أذكره؟ فقال : لم أكن أذكر ذلك ، ولم يُعَوِّدْني الله في الصدق إلا خيراً .

وروي أنه دخل على المنصور ، وقال له : يا أمير المؤمنين! اقضِ عَنّي ديني ، فقال وكم دَينك؟ قال : مئة ألف ، قال : وأنت في فقهك وفضلك تأخذ دين مئة ألف ليس عندك قضاؤها؟ فقال : يا أمير المؤمنين! شب فتيان من فتياننا ، فأحببت أن أُبَوِّئَهُم ، وخشيت أن يُنشر علي من أمرهم ما أكره ، فبوأتهم ، واتخذت لهم منازل ، وأولمت عنهم ثقة بالله وبأمير المؤمنين ، فردد عليه مئة ألف استعظاماً لها ، ثم قال : قد أمرنا لك بعشرة آلاف ، فقال : يا أمير المؤمنين! أعطني ما أعطيتُ ، وأنت طيب النفس ، فإني سمعت أبي يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال : «من أعطى

عطية ، وهو بها طيب النفس ، بورك فيها للمعطي والمعطى له ، قال: فإني طيب النفس بها ، وأهوى إلى يد المنصور يقبلها فمنعه ، وقال: يا ابن عُروة إنا نكرمك عنها ، ونكرمها عن غيرك».

وقال: عثمان الدَّاريّ: قلت لابن مَعين: هشام أحب إليك من أبيه ، أو الزُّهْري؟ قال: كلاهما ، ولم يفضل. وقال ابن المَدِيْنِيّ: قال: يحيى ابن سعيد: رأيت مالك بن أنس في النوم ، وسألته عن هشام بن عُروة ، فقال: أما ما حدث به ، وهو عندنا ، فهو كأنه يصححه ، وأما ما حدث به ما خرج من عندنا ، فكأنه يوهنه ، وقال العِجْلي: وابن سعد كان ثقة ، زاد ابن سعد: ثبتاً كثير الحديث حجة. وقال أبو حاتم: ثقة إمام في الحديث ، وقالَ يعقوب بن شَيْبة: ثقة ، ثبت ، لم يذكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق ، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه ، فأنكر ذلك عليه أهل بلده ، والذي نرى أن هشاماً تَسَهَّلَ في العراق ، فإنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه ، فكان تسهله أنه أرسل عن أبيه ما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه. وقال ابن خِراش: بلغني أن مالكاً نقم عليه حديثه لأهل العراق ، قدم الكوفة ثلاث مرات قدمة كان يقول: حدثني أبي ، قال: سمعت عائشة ، وقدم الثانية ، فكان يقول: أخبرني أبي عن عائشة ، وقدم الثالثة فكان يقول: أبي عن عائشة ، وقال وَهْب: قدم علينا هشام بن عُروة ، وكان فينا مثل الحسن ، وابن سِيرين؛ وذكره ابن حِبّان في «الثقات»؛ وقال: كان متقناً ، ورعاً ، فاضلاً ، حافظاً ، وقال: ابن حَجَر: قول ابن خِراش كان مالك لا يرضاه ، قد حكى عن مالك فيه شيء أشد من هذا ولكنه محمول على ما قال؛ وقد احتج بهشام جميع الأئمة.

رأى ابن عمر؛ ومسح رأسه؛ ودعا له؛ وسهل بن سعد ، وجابراً ، وأنساً.

روى عن أبيه؛ وعمه عبدالله ، وابنه يحيى بن عبدالله ، وابن عمه عباد ابن حمزة بن عبدالله بن الزُّبير ، وامرأته فاطمة بنت المنذر بن الزُّبير بن

العوام ، وابن المنكدر ، ووهب بن كَيسان ، وصالح بن أبي صالح السَّمَّان ، وغيرهم.

وروى عنه أيوب السَّخْتِياني ، ومات قبله ، وعُبيد بن عمر ، ومَعْمر ، وابن جُرَيْج ، وابن إسحاق ومالك بن أنس ، والسُّفيانان ، والحَمَّادان ، وزُهير بن معاوية ، والنَّضْر بن شُمَيْل ، ويحيى بن سعيد القَطّان ، وخلق كثير.

مات ببغداد سنة خمس وأربعين ومئة ، ودفن بمقبرة الخيزران بالجانب الغربي ، خارج السوق ، نحو باب قطر وراء الخندق ، على مقابر باب حرب ، وهو ظاهر هناك معروف ، وعليه لوح منقوش أنه قبر هشام بن عُروة ، ومن قال إنه بالجانب الشرقي ، قال: إن القبر الذي بالجانب الغربي هو قبر هشام بن عروة المَرْوَزِيّ ، صاحب عبدالله بن المبارك.

الرابع: عُروة بن الزُّبَير بن العوَّام بن خُوَيْلد بن أَسَد بن عبد العُزى بن قُصَيّ بن كلاب ، أبو عبدالله المَدَنِيّ الأَسَدِيّ القرشي التابعي ، الجليل ، المجمع على جلالته ، وإمامته ، وكثرة علمه ، وبراعته ، أحد فقهاء المدينة السبعة الذين جمعهم القائل بقوله:

ألا كلُّ مَن لا يَقتدي بأئمةٍ فَقِسمَتُهُ ضِيْزَى عن الحق خارِجَهْ
فخُذهُم عُبيدُاللهِ عُروةُ قاسمٌ سعيدٌ أبو بَكرٍ سُليمانُ خارجَهْ

وسعيد المراد به ابن المُسَيِّب ، وعبيدالله بن عبدالله بن عُتبة بن مسعود ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وسليمان بن يَسار ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هِشام ، وقيل: مكانه أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وقيل: سالِم بن عبدالله ابن عمر، وخصت الفقهاء السبعة بهذا الاسم، لأن الفتيا بعد الصحابة، رضوان الله عليهم ، صارت إليهم ، وشُهِروا بها ، وهم في عصر واحد ، وعنهم انتشر العلم، والفتيا، وكان في عصرهم جماعة من العلماء

التابعين، مثل سالم بن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهم، وأمثاله، ولكن الفتوى لم تكن إلا لهؤلاء السبعة، وأم عروة أسماء بنت أبي بكر الصديق، ذات النطاقين، وإحدى عجائز الجنة، وهو شقيق عبد الله، بخلاف مصعب، فليس شقيقاً لهما، فقد جمع الشرف من وجوه، فرسول الله صلى الله عليه وسلم صهره، وأبو بكر جده، والزبير والده، وأسماء أمه، وعائشة خالته.

ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة، وقال: كان ثقة، كثير الحديث، فقيهاً، عالماً ثبتاً، مأموناً. وقال العِجْلِيّ: مدني، تابعي ثقة، وكان رجلا صالحاً، لم يدخل في شيء من الفتن. وقال ابن شهاب: كان إذا حدثني عروة ثم حدثتني عَمْرة، صَدَّقَ عندي حديث عمرةَ حديثَ عروةَ، فلما بَحَرْتُهما إذا عروة بحر لا يُنْزَف. وقال هشام بن عروة: كان أبي يقول: إنا كنا أصاغر قوم، ونحن اليوم كبار، وإنكم اليوم أصاغر، وستكونون كباراً، فتعلموا العلم تسودوا به، ويحتاج لكم؛ فوالله ما سألني الناس حتى نسيت. وقال ابن عُيينة، عن الزُّهري: كان عروة يتألف الناس لحديثه، وقال قَبيصةُ بنُ ذُؤيْب: كان عروة يغلِبنا بدخوله على عائشة، وكانت عائشة أعلم الناس، وقال ابن عُيَيْنَةَ: كان أعلم الناس بحديث عائشة عروة، وعَمرة، والقاسم. وقال هشام عن أبيه: قد رأيتني قبل موت عائشة بأربع حِجج، أو خمس حِجج، وأنا أقول: لو ماتت اليوم ما ندمت على حديث عندها، إلا وقد وعيته. وقال حُميد بن عبد الرحمن بن عَوْف: لقد رأيت الأكابر من أصحاب النبي ﷺ وإنهم ليسألونه عن قصة ذكرها، وقال ابن أبي الزِّناد، وقال عروة: كنا نقول: لا نتخذ كتاباً مع كتاب الله، فمحوت كتبي، فوالله لوددت أن كتبي عندي، وأن كتاب الله قد استمرت مريرته. وقال هشام: إن أباه كان حرق كتباً فيها فقه، ثم قال بعد ذلك: لوددت أني فديتها بأهلي، ومالي، وقال أيضاً عن أبيه: إذا رأيت الرجل يعمل السيئة، فاعلم أن لها عنده أخوات، وإذا رأيته يعمل الحسنة فاعلم أن لها عنده أخوات، وقال هشام: ما سمعت أبي قط يقول في شيء برأيه. وقال ابن حِبان في «الثقات»: كان من أفاضل أهل المدينة، وعقلائهم،

وقال ابن يونُس في «تاريخ الغرباء»: قدم مصر وتزوج بها امرأة من بني وَعْلة، وأقام بها سبع سنين، وكان فقيهاً فاضلاً، وقال ابن شَوْذَب: كان يقرأ كل ليلة ربع القرآن،ويقرأه كل نهار ناظراً في المصحف، وجمع المسجد الحرام بينه وبين أخويه، عبدالله، ومصعب، وعبد الملك بن مروان أيام تألفهم بعهد معاوية بن أبي سفيان، فقال بعضهم: هَلُمَّ فَلْنَتَمَنَّ، فقال عبدالله بن الزبير: مُنيتي أن أملك الحرمين، وأنال الخلافة. وقال مُصعب: منيتي أن أملك العِراقين، وأجمع بين عَقِيلتَي قريش، سُكَيْنه بنت الحسين بن علي، وعائشة بنت طلحة بن عبيد الله. وقال عبد الملك بن مَرْوان: منيتي أن أملك الأرض كلها، وأخلف معاوية. فقال عروة: لست في شيءٍ مما أنتم فيه، منيتي الزهد في الدنيا، والفوز بالجنة في الآخرة، وأن أكون ممن يُروى عنه هذا العلم؛ فصرف الدهر من صرفه إلى أن بلغ كل واحد منهم غرضه، فكان عبد الملك لهذا يقول: من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى عروة بن الزبير.

وقدم على الوليد بن عبد الملك، ومعه ولده محمد، فدخل ولده إسطبل دواب عبد الملك، فضربته دابة، فخر ميتاً، ووقعت في رجله الأَكلَةُ كقُرحة، فقال له الوليد: اقطعها وإلا أفسَدَتْ عليك جسدك، فقطعها بالمنشار، وهو شيخ كبير، ولم يمسكه أحد، وكان في مجلس الوليد، والوليد مشغول عنه بمن يحدثه، ولم يَتَحرَّك، ولم يشعر الوليد بأنها قطعت حتى كُويت، وشم رائحة الكي، ولم يترك ورده تلك الليلة - وقال ابن شَوْذَب: إنه تركه تلك الليلة - وما زاد حالة قطعها على التكبير والتهليل ولما قطعت أغلي له الزيت في مغارف الحديد، فحسم به، فغشي عليه، فأفاق وهو يمسح العرق عن وجهه، ولما رأى القدم بأيديهم دعى بها، فقلبها في يده، ثم قال: والذي حملني عليك إنه ليعلم أني ما مشيت بك إلى حرام، وقال: اللهم إنه كان لي أطراف أربعة، فأخذت واحداً، وأبقيت لي ثلاثة، فلك الحمد، وايم الله، لئن أخذت لقد أبقيت، ولئن ابتليت لطالما عافيت، ولم يُسمع منه شيء حتى قدم

المدينة ، فقال: ﴿لَقَدْ لَقِيْنا من سَفَرِنَا هذا نَصَباً﴾ [الكهف: ٦٢] وكان أحسن من عزاه إبراهيم بن محمد بن طَلْحة ، فقال: والله ما بك حاجة إلى المشي ، ولا أربٌ إلى السعي ، وقد تقدمك عضو من أعضائك ، وابن من أبنائك إلى الجنة ، والكل تبع للبعض ، إن شاء الله تعالى ، وقد أبقى الله منك ما كنا إليه فقراء ، وعنه غير أغنياء من علمك ، ورأيك؛ نفعك الله وإيانا به؛ والله ولي ثوابك ، والضمين لحسابك.

وروي أنه قدم تلك السنة قوم من بني عبس ، فيهم رجل ضرير ، فسأله الوليد عن عَيْنَيْه ، فقال: ياأمير المؤمنين! بت ليلة في بطن واد ، ولا أعلم عبسيًّا يزيد ماله على مالي ، فطرقنا سيل ، فذهب بما كان لي من أهل ، ومال ، وولد ، غيربعير ، وصبي مولود ، وكان البعير صعباً فند ، فوضعت الصبي ، واتبعت البعير ، فلم أجاوز إلا قليلاً حتى سمعت صيحة ابني ، ورأسه في فم الذئب يأكله ، فلحقت البعير لأحبسه ، فنفحني برجله على وجهي ، فَحَطَمَهُ ، وذهب بعينيَّ ، فأصبحت لا مال لي ، ولا أهل ، ولا ولد ، ولا بصر ، فقال الوليد: انطلقوا به إلى عروة ليعلم أن في الناس من هو أعظم منه بلاء ، وكان عروة إذا جاءت أيام الرطب يَثْلُمُ حائطه ، فيدخل الناس ، فيأكلون ويحتملون ، وكان إذا دخله رَدَّدَ هذه الآية: ﴿ولَوْلاَ إِذْ دَخَلْتَ جنَّتَكَ قُلْتَ مَا شاءَ الله لا قُوَّة إلا بِالله﴾ [الكهف: ٣٩] حتى يخرج ، ولما قتل أخوه عبدالله ، قدم على عبد الملك ، وقال له يوماً: أريد أن تعطيني سيف أخي عبدالله ، فقال له: هو بين السيوف ، ولا أميزه من بينها ، فقال عروة: إذا حضرت السيوف عرفته ، فأمر عبد الملك بإحضارها ، فلما حضرت ، أخذ منها سيفاً مفللا ، فقال هذا سيف أخي ، فقال له: كنت تعرفه قبل الآن؟ فقال: لا ، فقال: كيف عرفته؟ قال: قال النابغة:

ولا عيْبَ فيهِـمْ غيرَ أَن سيوفَـهُـمْ بهِـنَّ فلولٌ مِن قراعِ الـكـتـائِـبِ

وهو الذي احتفر بئر عروة الذي بالمدينة ، وهي منسوبة إليه ، وليس بالمدينة بئر أعذب منها.

وروى عن: أبيه ، وأخيه عبدالله ، وأمه أسماء ، وخالته عائشة ، وعلي بـن أبي طالب ، وسعيد بن زيد بـن عمرو بن نُفَيْل ، وحَكيم بن حزام ، وزيد بـن ثابت ، وعبدالله بن جعفر ، وعبدالله بن عباس ، وعبدالله ابن عمر ، وعبدالله بن عمرو بن العاص ، وخلق كثير.

وروى عنه: أولاده عبد الله ، وعثمان، وهشام، ومحمد، ويحيى ، وابن ابنه عمر بن عبد الله بن عُروة ، وابن أخيه محمد بن جعفر بن الزُّبير ، وأبو الأسود ، ومحمد بن عبد الرحمن بن نَوْفل ـ يتيم عروة ـ وأبو سَلَمة بن عبد الرحمن ، وأبو بُردة بن أبي موسى ، وعبيد الله بن عبد الله بن عُتبة بن مسعود ، وهم من أقرانه ، وتَميم بن سَلمة ، وصالح بن كَيْسان ، والزُّهري ، وأبو الزِّناد ، وابن أبي مليكة ، وعِراك بن مالك وعطاء بن أبي رَباح ، وعمر بن عبد العزيز ، وعَمْرو بن دينار ، وغيرهم .

ولد في آخر خلافة عمر بن الخطاب ، سنة ثلاث وعشرين ، وأما ما رواه يعقوب بن سفيان من طريق الزُّهري ، عن عُروة ، أنه قال: كنت غلاماً ، لي ذُؤابتان ، فقمت أركع ركعتين بعد العَصْر ، فَبَصُرَ بي عمر بن الخطاب ، ومعه الدِّرة ، فلما رأيته فررت منه ، فأحضر في طلبي حتى تعلق بذؤابتي ، فنهاني ، فقلت: يا أمير المؤمنين! لا أعود ، فهو وهم ، ولعل ذلك جرى لأخيه عبدالله بن الزبير ، وسقط اسمه على بعض الرواة ، مات وهو صائم ، سنة اثنتين وتسعين ، وقيل: ثلاث ، وقيل : أربع ، وقيل : خمس ، ودفن في قرية له بقرب المدينة يقال لها : فُرْع ـ بضم الفاء وسكون الراء ـ وهي بناحية الرَّبَذَة ، بينها وبين المدينة أربع ليال ، وهي ذات نخيل ، ومياه وسنة موته سنة موت الفقهاء.

الخامس: عائشة ـ أم المؤمنين ـ بنت أبي بكر الصديق ، رضي الله تعالى عنهما ، الفقيهة ، الربانية ، حبيبة النبي ﷺ ، وبنت حبيبه ﷺ كناها النبي ﷺ أم عبدالله ، بابن أختها عبدالله بن الزُّبير ، وقيل: بِسِقْط لها ، وليس صحيح . وأمها أم رُومان ـ بضم الراء ، وفتحها ـ زينب بنت عامر بن عويمر بن عبد شمس بن عتاب الكِنانية ، وهي أم عبد الرحمن أيضاً.

كانت رضي الله عنها ، من أكبر فقهاء الصحابة ، وأحد الستة المكثرين في الحديث ، تزوجها النبي ﷺ بمكة قبل الهجرة بسنتين ، وقيل: بثلاث ، وهي بنت ست سنين ، وقيل: بنت سبع ، قال ابن حَجَر: ويجمع بينهما بأنها كانت أكملت السادسة ، ودخلت في السابعة ، ودخل بها وهي بنت تسع ، قال ابن عبد البَرّ: لا أعلمهم اختلفوا في ذلك ، وكانت تذكر لجُبَيْر بن مُطْعم ، وتسمى له . وكان رسول الله ﷺ رآها في المنام في سَرَقَة من حرير ، فتوفيت خديجة ، فقال: إن يكن هذا من عند الله يُمْضِه ، فتزوجها بعد موت خديجة ، رضي الله عنها بثلاث سنين ، وكان موت خديجة ، رضي الله عنها ، قبل الهجرة بثلاث سنين ، وهذا أولى ما قيل في ذلك وأصحه ، وقيل في موت خديجة : إنه كان قبل الهجرة بثلاث ، وقيل : بأربع .

وروى يونس عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ تزوج عائشة ، رضي الله عنها ، في شوال سنة عشر من النبوة ، قبل الهجرة بثلاث سنين ، وأعْرَسَ بها في شوال في المدينة المنورة ، على رأس ثمانية عشر شهراً من مُهاجَره إلى المدينة . وفي ابن عبد البر: كانت تحب أن تدخل النساء من أهلها وأحبتها على أزواجهن في شوال ، وتقول: هل في أزواجه أحظى مني ، وقد نكحني وابتنى بي في شوال؟ . وكان مُكثها معه تسع سنين ، وقيل: ثمانية أعوام وخمسة أشهر.

وفي «الصحيح» عن عائشة أنها قالت: تزوجني رسول الله ﷺ وأنا بنت ست ، وبنى بي وأنا بنت تسع ، وقُبِض وأنا بنت ثمان عشرة سنة .

وأخرج ابن أبي عاصم عنها؛ أنها قالت: لما توفيت خديجة ، قالت خولة بنت حكيم بن الأَوْقَصِيّ ، امرأة عثمان بن مَظْعون ، وذلك بمكة : أي رسول الله : ألا تتزوج قال: «من؟» قالت: إن شئت بكراً ، وإن شئت ثيباً ، قال: «فمن البكر؟» قالت: بنت أحب خلق الله إليك ، عائشة بنت أبي بكر ، قال: «ومن الثيب؟» قالت: سَوْدة بنت زَمْعة ، آمنت بك واتَّبَعَتْكَ ، قال: اذهبي ، فاذكريهما علي ، فجاءت ، فدخلت بيت أبي

بكر ، فوجدت أم رُومان ، فقالت : ما أدخل الله عليكم من الخير والبركة ، قالت : وما ذاك؟ قالت : أرسلني رسول الله ﷺ أخطب عليه عائشة ، قالت : وددت ، انتظري أبا بكر ، فجاء أبو بكر ، فذكرت له ، فقال : وهل تصلح له ، وهي بنت أخيه؟ فرجعت ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : قولي له : أنت أخي في الإسلام ، وابنتك تَحلُّ لي ، فجاء ، فأنكحه ، وهي يومئذ بنت ست سنين . وفي «الصحيح» أنه لم ينكح بكراً غيرها ، وهو متفق عليه بين أهل النقل .

وروي عنها من طريق ابن سعد : أعطيت خِلالاً ما أعطيتها امرأة منكن ، ملكني رسول الله ﷺ ، وأنا بنت سبع ، وأتاه الملك بصورتي في كفه لينظر إليها ، وبنى بي لتسع ، ورأيت جبرائيل ، وكنت أحبَّ نسائه إليه ، وَمَرَّضْتُهُ فقُبِضَ ولم يشهده غيري والملائكة ، وورد من وجه آخر أنها قالت : فَضُلْتُ بعشر ، فذكرت مجيء جبريل بصورتها ، قالت : ولم ينكح بكراً غيري ، ولا امرأة أبواها مهاجران غيري ، وأنزل الله براءتي من السماء ، وكان ينزل عليه الوحي ، وهو معي ، وكنت أَغتسل أنا وهو من إناء واحد ، وكان يصلي وأنا معترضة بين يديه ، وقبض بين سَحْري ونحري في بيتي وفي ليلتي ، ودفن في بيتي .

وفي «الصحيح» من طريق هشام بن عُروة ، عن أبيه ، قال : كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة ، قالت : فاجتمع صواحبي إلى أم سلمة ، فذكر الحديث ، وفيه فقال في الثالثة : «لاتُؤذيني في عائشة ، فإنه والله ما نزل علي وحيٌ وأنا في لحاف امرأةٍ منكن غيرها» وفي «الصحيح» عن أبي موسى مرفوعاً : «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» .

ومن طريق أبي محمد مولى الغِفارِيّين أن عائشة قالت : يارسول الله! من أزواجك في الجنة؟ قال : «أنت منهن» .

وأخرج الترمذي من طريق الثوري أن رجلاً قال عند عمار : من عائشة؟

فقال: اغرُب؟ مقبوحاً، أتؤذي محبوبة رسول الله ﷺ؟ وأخرجه ابن سعد من وجه آخر، قال: مقبوحاً، منبوحاً، وزاد: إنها لَزوجته في الجنة، ومن مُرسل مسلم بن البُطَيْن، قال: قال رسول الله ﷺ: «عائِشة زوجَتي في الجنةِ».

وزاد عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، عائشة على أزواج النبي ﷺ، وقال: إنها حبيبة رسول الله ﷺ.

وروي عن عمرو بن العاص أنه قال: قلت لرسول الله ﷺ: أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة»، قلت فمن الرجال؟ قال: «أبوها».

وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيَّتُكُنَّ صاحبة الجمل الأدببِ يُقتل حولها قتلى كثيرة، وتنجو بعد ما كادت؟» وهذا من أعلام نبوته ﷺ.

وكان مسروق إذا حدث عن عائشة يقول: حدثتني الصادقة بنت الصديق البريئة المبرأة بكذا. وقال: رأيت مشيخة من أصحاب رسول الله ﷺ الأكابر يسألونها عن الفرائض.

وقال عطاء بن أبي رباح: كانت عائشة أفقه الناس، وأحسن الناس وأعلم الناس رأياً في العامة. وقال عروة: ما رأيت أحداً أعلم بفقه، ولا بطب، ولا بشعر من عائشة.

وقال أبو موسى الأشعري: ما أشكل علينا أمر فسألنا عنه عائشة إلا وجدنا عندها فيه علماً. وقال أبو الزِّناد: ما رأيت أحداً أروى للشعر من عروة، فقيل له: ما أرواك يا عبدالله، قال: وما روايتي من رواية عائشة، ما كان ينزل بها شيء إلا أنشدت فيه شعراً؟ وقال: الزهري: لو جمع علم عائشة إلى علم جميع أزواج النبي ﷺ وعلم جميع النساء، لكان علم عائشة أفضل. وأخرج ابن سعد من طريق أم ذَرَّة، قالت: أتيت عائشة بمئة ألف ففرقتها، وهي يومئذ صائمة، فقلت لها: أما استطعت فيما فرقت أن

تشتري بدرهم لحماً تُقْطِرينَ عليه ، فقالت: لو كنت ذكرتيني لفعلت.
وفيها يقول حسان بن ثابت:

حَصَـانٌ رَزَانٌ مـــاتُـــزَنُّ بـــريبةٍ وتُصبِحُ غَرْثى من لُحوم الغَوافِلِ
عَقِـيلةُ أَصْـل مِن لُؤَي بن غالـبِ كرامِ المساعي مجدهم غيرُ زائلِ
مُهَـذَّبـةٌ قد طَيَّبَ الله خِيْمَـهـا وطَهَّـرهـا مِن كُل بَغْي وبـاطـلِ
فإن كـان ما قـد قيل عنـــي قُلتـهُ فلا رفعـتْ سَوطي إليَّ أنـامـلي
وإن الـذي قد قيل ليس بِلائِط بها الدهـر بل قول امـرىء متماحل
فكـيف وَوُدّي ما حَيِيْتُ ونـصـرتـي لآل رسـول الله زَيْن الـمـحـافـل
رَأيتـك ولـيغـفـر لك الله حُرة من المحصنات غير ذات الغوائل

وأمر النبي ﷺ بالذين رَمَوْا عائشة بالإِفْكِ ، حين نزل القرآن ببراءتها ، فجُلدوا الحـد ثمـانين ، وحسان بن ثابت لم يُجلد معهم ولا خاض في الإفك ، ويزعمون أنه هو القائل:

لقـد ذاق عبـدالله مـا كان أهـلهُ وحَمْنَـةُ إذ قالـوا هَجِيْراً ومِسْـطحُ

وعبدالله وهو ابن أُبَيّ ، وقيل: إن حساناً جُلد ، وإنه من جملة أهل الإفك في عائشة ، وأنشد ابن اسحاق هذا البيت في جملة أبيات ، وقال:

لَقَدْ ذاق حسان الذي كَانَ أهلهُ . . . الخ .

قال ابن عبدالبر: وهذا أصح ، لأن عبدالله بن أُبي لم يكن ممن يُستر جلده عن الجميع لو جُلِدَ؛ وقـد روي أن حسـان بن ثابت استأذن على عائشة بعد ما كُفَّ بصره ، فأذنت له ، فدخل عليها ، فأكرمته ، فلما خرج من عندها ، قيل لها: أهذا من القوم؟! قالت: أليس الذي يقول:

فإنَّ أَبـي ووالـــده وعِـــرضـي لِعِـرض محـمـد منـكـم وقـاءُ

هذا البيت يغْفِرُ له كل ذنب ، واختلف : هل هي أفضل من خديجة؟ أو خديجة أفضل؟ كما اختلف هل هي أفضل أو فاطمة الزهراء؟ والأصح أنها هي أفضل هكذا قال العَيْنِي ، والذي في «فتح الباري» في أحاديث الأنبياء عند ذكر مريم بنت عمران أن أفضل نساء هذه الأمة خديجة ، وذكر

في مناقب الصحابة في فضل خديجة أن خديجة أفضل نسائه على الراجح ، وذكر في فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام أن أفضليتها مقيدة بنساء النبي ، عليه الصلاة والسلام ، جمعاً بين هذا الحديث ، وحديث ، «أفضل نساء أهل الجنة خديجةُ وفاطمةُ الزهراء».

وسبب تسمية أزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين قوله تعالى : ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] أي في وجوب احترامهن وبِرِّهن ، وتحريم نكاحهن لا في جواز الخلوة والمسافرة ، وتحريم بناتهن ، وكذا النظر في الأصح ، وهل يقال لأخواتهن وإخوتهن أخوال وخالات المؤمنين؟ ولبناتهن أخوات المؤمنين؟ فيه خلاف بين العلماء ، والأصح المنع لعدم التوقيف ، وهل يقال فيهن أيضاً أمهات المؤمنات؟ فيه خلاف ، وروي عن عائشة ، رضي الله عنها ، أنها قالت: أنا أم رجالكم لا أم نسائكم. وهل يقال للنبي ﷺ: أبو المؤمنين؟ فيه خلاف ، والأصح الجواز.

روي لها ألفا حديث ومئتا حديث وعشرة أحاديث. اتفق البخاري ومسلم على مئة وأربعة وسبعين ، وانفرد البخاري بأربعة وخمسين ، ومسلم بثمانية وخمسين.

روت عن: أبيها ، وعن عمر ، وفاطمة ، وسعد بن أبي وقّاص ، وأُسيد بن حُضَيْر ، وجدامة بنت وهْب ، وحفصة بنت عمر.

وروى عنها من الصحابة: عمر ، وابنه عبدالله ، وأبو هريرة ، وأبو موسى ، وزيد بن خالد ، وابن عباس ، والسائب بن يزيد ، وغيرهم ، ومن آل بيتها أختها أم كلثوم ، وأخوها من الرضاعة عوف بن الحارث ، وابنا أختها عبدالله وعروة ابنا الزبير. وروى عنها من كبار التابعين سعيد بن المُسَيِّب ، وعَمرو بن ميمون ، وعَلقمة بن قيس ، ومسروق ، والأسود بن يزيد ، وخلق كثير.

توفيت سنة سبع وخمسين ، وقيل سنة ثمان وخمسين ، ليلة الثلاثاء

لسبع عشرة خلت من رمضان ، وأَمَرَتْ أن تدفن ليلاً ، فدفنت بعد الوتر في البقيع ، وصلى عليها أبو هريرة ، ونزل قبرها خمسة ، عبدالله ، وعروة ابنا الزبير ، والقاسم بن محمد ، وعبدالله بن محمد بن أبي بكر ، وعبدالله بن أبي بكر ، وسنها يوم ماتت خمس وستون سنة.

وليس في «الصحيحين» من اسمه عائشة من الصحابة غير الصديقة. وفيهما عائشة بنت طلحة بن عبيدالله عن خالتها عائشة ، أصدقها مصعب ألف ألف ، وكانت بديعة جداً. وفي «البخاري» عائشة بنت سعد بن أبي وقاص تروي عن أبيها. وفي «ابن ماجة» ، عائشة بنت مسعود بن العَجْماء العَدَوية تروي عن أبيها ، وعنها ابن أخيها محمد بن طلحة.

وجملة من في الصحابة اسمه عائشة عشرة: هذه ، وبنت سعد بن أبي وقاص ، وبنت جرير الأنصارية ، وبنت الحارث القرشية ، وبنت أبي سفيان الأَشْهَلِيَّة ، وبنت عبدالرحمن بن عتيك ، زوجة ابن رفاعة ، وبنت عُمَيْر الأنصارية ، وبنت مُعاوية بن المغيرة أم عبدالملك بن مروان ، وبنت قُدامة بن مَظْعون.

السادس: الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبدالله بن عُمر بن مخزوم أخو أبي جهل لأبويه ، وابن عم الوليد بن المغيرة ، وأمه فاطمة بنت الوليد ابن المغيرة، يكنى أبا عبدالرحمن ، شهد بدراً مع المشركين ، وكان فيمن انهزم ، فعيره حسان بن ثابت فقال:

إن كُنْتِ كاذبةَ الذي حدثتِني ... فَنَجَوْتِ منجى الحارث بن هشامِ
تَرَكَ الأَحِبَّةَ أن يُقاتِلَ دُونهم ... ونجى بِرأْسِ طِمِرَّةٍ ولِجامِ

فأجابه الحارث بقوله:

اللهُ يعلمُ ما تَركتُ قتالهمْ ... حتى رَمَوا فرسي بأشْقَرَ مُزْبِدِ
فعلمتُ أني إنْ أُقاتلْ واحداً ... أُقتلْ ولا يبكي عدوّي مَشْهدِي
ففررتُ عنهمْ والأحبةُ فيهمُ ... طمعاً لهمْ بعقابِ يومٍ مُرْصَدِ

وقال الأصمعي: هذه الأبيات أحسن ما قيل في الاعتذار من الفرار ،

ثم شهد أُحداً مشركاً ، وأسلم يوم الفتح ، وحسن إسلامه ، وأعطاه النبي ﷺ يوم حُنين مئة من الإبل في المؤلفة قلوبهم ، وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم. وروي أن أم هانىء بنت أبي طالب استأمنت له النبي ﷺ ، فأمنه يوم الفتح ، وكانت إذ أمنته قد أراد علي قتله ، وأراد أن يغلبها عليه ، فدخل النبي ﷺ منزلها ذلك الوقت ، فقالت : يا رسول الله! ألا ترى إلى ابن أمي يريد قتل رجل أَجَرْتُهُ ، فقال رسول الله ﷺ : قد أجرنا من أجرت ، وأمَّنا من أمَّنت فأمنه ، وقيل: إن الذي أجارته بعض بني زوجها هُبيرة ، وكان يُضرب به المثل في السُّؤدد حتى قال الشاعر:

أَحَسِبْتَ أنَّ أَبـاك يوم نسبتني   في المَجْد كان الحارثَ بن هشامِ
أَوْلى قُريشٍ بالمكارمِ والنَّدى   في الجاهليةِ كان والإسلامِ

وذكر ابن إسحاق في قصة السقيفة ، قال: فقال الحارث بن هشام ، وهو يومئذ سيد بني مَخْزوم ، ليس أحد يُعْدَلُ به إلا أهل السوابق مع رسول الله ﷺ فقال: والله لولا قول رسول الله ﷺ «الأَئِمَةُ مِنْ قريش» ما أبعدنا منها الأنصار ، ولكانوا لها أهلاً ، ولكنه قول لا شك فيه ، فوالله لو لم يبق من قريش كلها إلا رجل واحد لَصَيَّرَ الله هذا الأمر فيه ، وكان الحارث يَحْمِلُ في قتال الكفار ويرتجز :

إنـي بِـربـي والنَّبـي مُؤمـن   والبَعْثِ مِنْ بعـد الممـات مُوْقِن
أُقْبِحْ بِشَخْص للحياة مُوطِنُ

روي أن رسول الله ﷺ ذكر الحارث بن هشام وفعله في الجاهلية في قِرى الأضياف ، وإطعام الطعام ، فقال: «إن الحارث لَسريّ ، وإن أباه لسري ، ولوددت أن الله هداه للإسلام». وروي عنه أنه قال: يا رسول الله! مُرني بأمرٍ أعتصم به ، فقال: «املك عليك هذا» ، وأشار إلى لسانه ، قال: فرأيت أن ذلك شيء يسير ، وكنت رجلاً قليل الكلام ، ولم أفطن له ، فلما رُمته فإذا لا شيء أشد منه.

وروي عن أبي نوفل بن أبي عقرب قال: خرج الحارث بن هشام ، فجزعَ أهل مكة جزعاً شديداً ، فلم يبق أحد يطعم إلا خرج معه يُشيِّعُهُ ،

حتى إذا كان بالبطحاء ، أو حيث شاء الله من ذلك وقف ، ووقف الناس حوله يبكون ، فلما رأى جزع الناس ، قال: يا أيها الناس! إني والله ما خرجت رغبةً بنفسي عنكم ، ولا اختيار بلد عن بلدكم ، ولكن كان هذا الأمر ، فخَرَجَت فيه رجال من قريش ، والله ما كانوا من ذوي أسنانها ، ولا في بيوتها ، فأصبحنا والله لو أن جبال مكة ذهباً أنفقناها في سبيل الله ، ما أدركنا يوماً من أيامهم ، ووالله لئن فاتونا به في الدنيا لَنَلْتَمِسُ أن نشاركهم في الآخرة ، فاتَّقى الله امرؤٌ فَعَلَ ، فتوجه إلى الشام ، فلم يزل مجاهداً بالشام حتى ختم الله له بخير ، ولم يتركِ الحارث إلا ابنه عبدالرحمن ، فأُتي به وبناجية بنت عُتْبة بن سَهْل بن عمرو إلى عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، فقال: زَوِّجوا الشريدة بالشريد عسى الله أن يَنْشُر منهما ، فنشر الله منهما ولداً كثيراً ، فولد له اثنان وثلاثون ولداً منهم أبو بكر بن عبدالرحمن ابن الحارث ، أحد الفقهاء على قول ، كما مر.

وليس في الصحابة الحارث بن هشام إلا هذا ، وإلا الحارث بن هشام الجُهَني ، روى عنه المصريون ، ذكره ابن عبدالبر ، وابن حَجَر ، يُكنىَ بأبي عبدالرحمن ، وهو مشهور بكنيته ، وليس للحارث صاحب الترجمة في «الصحيحين» رواية سوى هذا الحديث ، وله رواية في «سنن» ابن ماجة؛ أن النبي ﷺ تزوج أم سلمة في شوال.

وليس في «الصحيحين» من اسمه الحارث غير الحارث بن رِبْعِيّ بن قَتادة ، على أحد الأقوال في اسمه ، وغير الحارث بن عَوْف أبي واقِد اللَّيْثِيّ ، وهما بكُنْيَتِهما أشهر ، وأما خارج «الصحيحين» فجماعات كثيرون فوق المئة والخمسين ، والحارث يكتب بلا ألف تخفيفاً.

مات الحارث بن هشام في طاعون عَمَواس ، وقيل: استشهد يوم اليرموك. وأما ما رواه ابن لَهَيعة بسنده؛ أن الحارث كاتب عبداً له فذكر قصة فيها ، فارتفعوا إلى عثمان ، فهذا ظاهره أن الحارث عاش إلى خلافة عثمان ، لكن ابن لَهَيعة ضعيف ، ويحتمل أن تكون المحاكمة تأخرت بعد وفاة الحارث.

لطائف إسناده:

منها أن رجاله كلهم مدنيون ما عدا شيخ البخاري ، عبدالله بن يوسف ، وفيه تابعي عن تابعي ، أعني هشاماً وأباه ، وهو من رواية الأبناء عن الآباء.

أما رواية التابعي عن التابعي فقد تقدمت في الحديث الذي قبله.

وأما رواية الأبناء عن الآباء فهي كثيرة ، وعكسها أيضاً واقع ، فقد صنف الخطيب في رواية الآباء عن الأبناء كرواية العباس ، عم النبي ﷺ لحديث الجمع بين الصلاتين بمزدلفة ، عن ابنه الفضل ، وكروايته أيضاً عن ابنه عبدالله ، فقد قال ابن الجَوْزِيّ: إنه روى عنه حديثاً. وكرواية وائل عن ابنه بكر ثمانية أحاديث منها في «السنن» الأربعة ، و«صحيح» ابن حبان ، ما رواه بكر ابنه ، عن الزُّهري ، عن أنس أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر. وكرواية سليمان بن طَرْخان التَّيْمِيّ عن ابنه مُعْتَمِر حديثين ، وقد روى الخطيب من رواية مُعتمر ، قال: حدثني أبي ، قال: حدثتني أنت عني ، عن أيوب ، عن الحسن ، أنه قال: «ويحٌ» كلمة رحمة ، قال ابن الصلاح: وهذا ظريف يجمع أنواعاً أي رواية الآباء عن الأبناء والعكس ، والأكابر عن الأصاغر ، والمُدَبَّج ، والتحديث بعد النسيان ، وغيرها ، وكرواية قوم آخرين ، رووا عن أبنائهم كأنس بن مالك روى عن ابنه غير مسمى ، حديثاً ، وزكريّا بن أبي زائدة روى عن ابنه يحيى حديثاً ، ويونس بن أبي إسحاق ، روى عن ابنه إسرائيل حديثاً ، قال ابن الصلاح: وأكثر ما رويناه لأب عن ابنه ما رويناه في كتاب الخطيب ، عن أبي عمر حَفْص بن عمر الدُّوري المقرىء ، عن ابنه أبي جعفر محمد ابن حَفْص ستة عشر حديثاً أو نحو ذلك.

وأما أبو بكر الذي روى عن الحُمَيْراء عائشة ، أم المؤمنين حديث الحبّة السوداء شفاء من كل داء «فهو» ابن عتيق محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق ، واسمه عبدالله ، وعائشة عمةَ أبيه ، لا أبو بكر الصديق ،

وغلط من قال: إنه هو ، مع أن ابن الجوزي ذكر أن أباها ، أبا بكر الصديق ، روى عنها حديثين ، وروت عنها أمها أم رومان حديثين ، وأما العكس الذي هذا الحديث منه ، وهو رواية الأبناء عن الآباء ، فقد صنف فيه الحافظ أبو نصر عبيد الله الوائِلِيّ ، وهو مَعال أي مفاخر لولد الابن الناقل رواية أبيه عن جده كما قال ابن الصلاح : حدثني أبو المظفر السمعاني عن أبي النَّضر عبدالرحمن بن عبدالجبار الفامِيّ ، سمعت أبا القاسم منصور ابن محمد العَلَوي يقول : الإسناد بعضه عَوالٍ وبعضه معالٍ ، وقول الرجل : حدثني أبي عن جدي من المعالي . ومن أهم هذا النوع ما إذا أبهم الابن أو الجد ، وهو بحسب هذا الإبهام قسمان :

أحدهما : ما تكون الرواية فيه عن أب فقط ، كرواية أبي العُشَرَاء عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، فأبو أبي العُشَرَاء لم يسم في طرق الحديث ، واسمهما على المشهور أسامة بن مالك بن قهطم بهاء ، وقيل بحاء مهملة بدلها ، وهو بكسر القاف والطاء ، وبفتحهما ، وبفتح الأول ، وكسر الثاني ، وعكسه ، وقيل اسمهما عُطارد بن بَرْز - براء ساكنة أو مفتوحة - وقيل بلام بدلها ثم زاي ، وقيل يسار بن بلز بن مسعود ، وقيل : غير ذلك .

والقسم الثاني : هو أن يزيد الراوي في السند بعد الأب أباه يكون جدّاً للراوي ، أو يزيد جدّاً لأبيه ، فالأول : كبُهْز بن حكيم ، والثاني كعمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص . ولعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نسختان كبيرة وصغيرة ، وقد اختلف في الاحتجاج بكل منهما ، فالأكثر من المحدثين احتجوا بحديثه حملاً لجده في الإطلاق على جده الأكبر الذي هو عبدالله بن عمرو بن العاص دون ابنه محمد ، لما ظهر لهم من إطلاق ذلك ، فقد قال البخاري : رأيت أحمد بن حنبل وعلِي بن المَدِيْنِيّ ، وإسحاق بن راهويه ، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من المسلمين ، وقال مرة : اجتمع عَلي ، ويحيى بن مَعين ، وأحمد ، وأبو

خَيْثمة ، وشيوخ مـن أهل العلم يتذاكرون حديث عمرو بن شُعيب ، فثبتوه وذكروا أنه حجة ، وخالف آخرون ، فضعفه بعضهم مطلقاً وبعضهم فـي روايته عـن أبيه عـن جده دون ما إذا أفصح بجده ، فقال: عـن جده عبدالله ، وبعضهم فصل بين أن يستوعب ذكر آباء آبائه ، كأن يقول الراوي: عـن عمرو بن شعيب عـن أبيه عـن محمد بن عبدالله بن عمرو عـن أبيه فهو حجة ، وإن يقتصر على قوله: عـن أبيه عـن جده فلا ، وعمرو ثقة فـي نفسه ، وإنما ضعف مـن قبل أن حديثه منقطع ، لأن شعيباً لم يسمع عبدالله ، أو مرسل لأن جده محمداً ، لا صحبة له ، ولكن قد صح سماعه مـن عبدالله ، ثم هذا النوع قد تَقِلُّ فـيه الآباء ، وقد تكثُر ، وسلسل أبو الفرج عبدالوهاب بن عبدالعزيز بن الحارث بن أسد بن اللَّيث ابن سُليمان بن الأسود بن سفـيان بن يزيد بن أكينة بن عبدالله التميمي الحَنْبَلِيّ ، فعد مـن جملة ما رواه روايته عـن تسعة ، كل منهم روى عـن أبيه ، فقد روى الخطيب ، قال: حدثنا عبدالوهاب مـن لفظه: سمعت أبا الحسن عبدالعزيز يقول: سمعت أبي أبا بكر ، يقول: سمعت أبي الأسود يقول: سمعت أبي سفيان ، يقول سمعت أبي يزيد ، يقول: سمعت أبي أكينة ، يقول: سمعت علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، وقد سئل عـن الحَنّان المَنّان ، فقال: الحنان هو الذي يُقبِلُ على مـن أعرض عـنه ، والمنان الذي يبدأ بالنَّوال قبل السؤال ، قال العراقي: اقتصر ابن الصلاح على هذا العدد ، وقد ورد فوقه إلى اثني عشر وأربعة عشر ، فمثال الأول ما رواه رزق الله بن عبدالوهاب التَّميميّ ، عـن أبيه عبدالعزيز بسنده السابق إلى أكينة ، عـن أبيه الهيثم ، عـن أبيه عبدالله ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما اجْتَمَعَ قومٌ على ذِكرٍ إلا حَفَّتهُم الملائِكَةُ وغَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ». ومثال الثاني ما رواه الحسن بن علي بن أبي طالب بَبَلْخ ، عـن أبيه علي ، عـن أبيه أبي طالب ، عـن أبيه الحسن ، عـن أبيه عبيدالله ، عـن أبيه محمد ، عـن أبيه عبيدالله ، عـن أبيه علي ، عـن أبيه الحسن ، عـن أبيه الحسين ، عـن أبيه جعفر ، عـن أبيه عبدالله ، عـن أبيه الحسن ، عـن أبيه علي ، عـن أبيه الحسين ، عـن أبيه علي بن

أبي طالب ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْس الخَبر كالمعاينة» وقد يلتحق برواية الرجل عن أبيه عن جده رواية المرأة عن أمها عن جدتها ، ومنها ما رواه أبو داود ، عن بُنْدار ، عن عبدالحميد ، عن عبدالواحد ، عن أم جَنوب ، عن بنت تميلة ، عن أمها سُويدة بنت جابر ، عن أمها عَقيلة بنت أسمر بن مُضرس ، عن أبيها أسمر قال: أتيت النبي ﷺ فبايعته، فقال: «مَن سَبَقَ إلى ماء لم يَسْبِق إليه مسلمٌ فَهْو له» .

وأشار العراقي إلى هذا البحث بقوله :

وصَنَّفوا فيما عن ابن أخذا ... أبٌ كَعباس عن الفضل كذَا
وائلٌ عَن بَكر ابنِه والتَّيميّ ... عن ابنه مُعْتَمرٍ في قَوْم
أما أبو بَكرٍ عن الحَمْراءِ ... عائشةٍ في الحَبَّةِ السَّوداءِ
فإنه لابن أبي عَتيقِ ... وغُلِّطَ الواصفُ بالصديق
وعكسه صَنَّف فيه الوائلي ... وهو مَعالٍ للحفيدِ النّاقل
ومن أهمِّه إذا ما أُبهما ... الأبُ أَوْ جَدٌّ وذاكَ قُسِّما
قسمَيْنِ عن أَبٍ فقط نَحْو أبي ... العُشرَا عن أبه عن النبي
واسمهما على الشهيرِ فاعْلم ... أُسامةُ بن مالكِ بن قِهْطِم
والثاني أنْ يَزيد فيه بعدهُ ... كبَهْزٍ او عَمرٍو أباً أو جَدهُ
والأكثرُ احتجوا بعَمْروٍ حَملا ... لهُ على الجَدِّ الكبير الأعلى
وسَلْسَل الآبا التَميميُّ فَعَدّ ... عن تِسْعةٍ قُلْتُ وفوق ذا وردْ

ومن لطائفه: أن هذا الحديث يحتمل أن تكون عائشة حضرته ، فيكون من مسندها ، وأن يكون الحارث أخبرها به ، فيكون من مراسيل الصحابة ، وهي في حكم الموصول ، قال ابن الصلاح: ما رواه ابن عباس ، رضي الله عنهما ، وغيره من أحداث الصحابة ، مما لم يحضروه ، أو لم يدركوه في حكم الموصول المسند ، لأن روايتهم إما عن النبي ﷺ ، أو عن الصحابة في الغالب ، وجهالة الصحابي غير قادحة ، لأن الصحابة كلهم عدول ، فيُحْتَجُ به عند الجمهور خلافاً لأبي إسحاق الإسْفَرايِينيّ القائل: لا يُحْتَجُّ به إلا أن يقول: إنه لا يروي إلا عن

صحابي ، والصواب الأول ، لأنه مذهب الشافعي والجمهور ، وقلنا : في الغالب ، لأن بعض الصحابة قد يروي عن بعض التابعين ، كرواية العبادلة عن كعب الأحبار ، وإذا قلنا: إن الغالب رواية الصحابي عن الصحابي ؛ فإنما سمي ما رواه الصحابي على الوجه المذكور مرسلاً بناء على القول : بأن المرسل ما سقط منه راوٍ فأكثر من أي موضع كان ، وإن اعتبرت النادر ، كان تسميته مرسلاً جارية على الاصطلاح المشهور ، لأن رافِعَهُ حينئذ تابعي ، ولما ذكر مرسل الصحابي وجب التعرض للمرسل ، وتبيين حقيقته ، فأقول:

المرسل بصيغة اسم المفعول ، ويجمع على مراسيل ، مأخوذ من الإرسال ، وهو الإطلاق كقوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنا الشَّياطِيْنَ على الكافِرِيْنَ﴾ [مريم : ٨٣] فكأن المرسل أطلق الإسناد ، ولم يقيده بجميع رواته ، وهو في اصطلاح الأصوليين قول غير الصحابي تابعياً أو من بعده ، قال ﷺ كذا أو فعله ، مُسْقِطاً الواسطة بينه وبين النبي ﷺ . وأما في اصطلاح المحدثين: هو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ صريحاً كان أو كناية على المشهور ، وقيده ابن عُمر بما لم يسمعه من النبي ﷺ ليخرج من لقيه كافراً فسمع منه ، ثم أسلم بعد موته ﷺ ، وحدث بما سمعه منه كالتَّنُوخِيّ ، رسول هِرقل ، فإنه ، مع كونه تابعيًّا ، محكوم لما سمعه بالاتصال لا بالإرسال ، وخرج مرسل الصحابي ، وقد مر ما فيه ، وقيل: المرسل ما رفعه التابعي الكبير ، فما رفعه الصغير يسمى منقطعاً لا مرسلاً ، والكبير هو ما كان أكثر رواياته عن الصحابة ، والصغير أكثر رواياته عن التابعين ، وقيل: ما سقط من سنده راوٍ واحد كان أو أكثر ، من أوله أو آخره أو بينهما ، فيشمل المنقطع والمُعْضَل ، والمُعَلَّق ، ولذا قال النووي : المرسل عند الفقهاء والأصوليين ، والخطيب ، وجماعة من المحدثين ما انقطع إسناده على أي وجه كان ، ففيه ثلاثة أقوال؛ أضيقها الثاني ، وأوسعها الثالث ، والأول هو المشهور في استعمال أهل الحديث.

واحتج به مالك ، وأبو حنيفة ، ومن تبعهم ، ورده جماهير النقاد من المحدثين ، وحكموا بضعفه للجهل بالساقط في الإسناد ، فإنه يُحتمل أن يكون تابعيّاً ، ثم يحتمل أن يكون ذلك التابعي ضعيفاً ، وهكذا إلى الصحابي ، وإن اتفق أن الذي أرسله كان لا يروي إلا عن ثقة ، إذ التوثيق في المبهم غير كاف.

ونقل ابن عبد البر ، ومسلم في «مقدمته» رد الاحتجاج به ، لكن عند بعض المحدثين ، وخصوصاً الشافعي ، إذا صح اتصال المرسل بمسند غيره ، يجيء من وجه آخر ، صحيح ، أو حسن ، أو ضعيف ، يعتضد به ، أو عضده مرسل ، أخرجه من ليس يروي عن رجال المسند الأول قُبِلَ ، ولم يفصل ابن الصلاح في المرسل المعتضد بين كبار التابعين وصغارهم ، وقيد الإمام الشافعي المعتضد بكونه من كبار التابعين ، وبكونه لا يروي إلا عن الثقات أبداً ، بحيث إذا سمَّى من أبْهَمَ لم يُسمِّ مجهولاً ، ولا مرغوباً عن روايته ، ولا يكفي قوله : لم آخذ إلا عن الثقات ، ولا فرق في ذلك عنده بين مرسل سعيد بن المُسَيِّب وغيره ، وقيده أيضاً بكون من أرسله إذا شارك أهل الحفظ ، يُوافقهم إلا في نقص لفظ من ألفاظهم لا يختل به المعنى ، ولا ينحصر اعتضاده بما ذكر ، بل يعتضِدُ بغيره ، كقياس ، وفعل صحابي ، وعمل أهل العصر ، ولا يُحْتَجُّ بما لم يَعْتَضِد ، لكن قال السبكي : إن دل على محظور ولم يُوجد غيره ، فالأظهر وجوب الانكفاف احتياطاً.

فإن قيل : إذا اعتضد المرسل بمسند كان الاعتماد في الاحتجاج عليه لا على المرسل ، فالجواب أنهما دليلان ، فالمسند دليل برأسه ، يحتج به منفرداً ، والمرسل بالمسند يعتضد ، ويصير دليلاً آخر ، فيرجح بهما عند معارضة حديثٍ واحد ، وخَصَّ الرّازيّ الكلام بمسند لا يحتَجُّ به منفرداً ، وعليه فيكون اعتضاده به كاعتضاده بمرسل آخر ، فيكون كل منهما معتضداً بالآخر ، وحجة به ، وإذا وجد في السند عن رجل ، أو

شيخ ، أو نحوه ، مما هو مبهم ، سمي عند جماعة من المحدثين منقطعاً ، وفي «البرهان» لإمام الحرمين تسميته مرسلاً .

قال العراقي : وكل من هذين القولين خلاف ما عليه الأكثر فإن الأكثر على أن هذا متصل في إسناده مبهم ، لكنه مقيد بما إذا لم يسم المبهم في رواية أخرى ، وإلا فلا يكون مجهولاً ، ومقيد أيضاً بما صرح من أبهم بالتحديث ونحوه ، وإلا فلا يكون حديثه متصلاً ، لاحتمال أن يكون مرسلاً ، وهذا كله إذا كان الراوي عنه غير تابعي ، أو تابعياً ، ولم يصفه بالصحبة ، وإلا فالحديث صحيح ، لأن الصحابة كلهم عدول ، ووقع في كلام البيهقي تسميته أيضاً مرسلاً ، ومراده مجرد التسمية ، وإلا فهو حجة ، كما صرح به في موضع كالبخاري ، لكن قيده أبو بكر الصَّيْرَفيّ من الشافعية ، بأن يصرح التابعي بالتحديث ونحوه ، فإن عَنْعَنَ فمرسل ، لاحتمال أنه روى عن تابعي ، واستحسن العراقي كلامه ، وكلام من أطلق محمول عليه ، وتوقف فيه ابن حَجَر قائلاً : إن التابعي إذا كان سالماً من التدليس تحمل عنعنته على السماع .

وأشار العراقي إلى المرسل بقوله :

مرفوعُ تابعٍ على المَشهورِ　　مُرْسَلٌ أو قَيِّدْهُ بالكبيرِ
أو سقطُ راوٍ منهُ ذو أقوالِ　　والأولُ الأكثرُ في استعمالِ
واحتجَّ مالكٌ كذا النُّعمانُ　　وتابعوهُما بهِ ودَانُوا
ورَدَّهُ جَمَاهِرُ النُّقَّادِ　　للجَهْلِ بالسَّاقِطِ في الإسنادِ
وصاحبُ التَّمهيدِ عنهم نَقَلَه　　ومسلمٌ صَدْرَ الكتابِ أصَّلَهْ
لكنْ إذا صحَّ لنا مَخرجُهُ　　بمُسنَدٍ أو مُرسلٍ يُخَرجُهُ
مَنْ ليسَ يروي عن رجالِ الأوَّلِ　　نقبلْهُ قلتُ الشيخُ لم يفصِّلِ
والشافعيُّ بالكبارِ قيَّدا　　ومَنْ روى عن الثقاتِ أبدا
ومَن إذا شاركَ أهلَ الحفظِ　　وافقهمْ إلا بنَقصِ لفظِ
فإن يُقلْ فالمُسندُ المُعْتمدُ　　فقُلْ دليلانِ به يَعتضدُ

ورَسَموا مُنقطعاً عن رجلِ   وفي الأُصولِ نَعْتُهُ بالمرسلِ
أما الذي أرسلهُ الصحابي   فحُكمهُ الوَصْلُ على الصوابِ

وقال في «طلعة الأنوار»:

ومُرْسَلُ الأصحابِ قُلْ مُتصِلُ   إذ غالباً من الصَّحابي يحصلُ

وهذا الحديث أخرجه البخاري هنا، وفي بدء الخلق عن فَرْوة، ومسلم في الفضائل عن أبي بكر بن أبي شَيْبة:

الحديث الثالث

٣ ـ باب* : حدثنا يَحيى بن بُكَير، قال: حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، عن ابن شهابٍ، عن عُروةَ بن الزُّبَير، عن عائشةَ ـ أم المؤمنينَ ـ أنَّها قالت: أولُ ما بُديءَ به رسول الله ﷺ منَ الوَحيِ الرؤيا الصالحةُ في النَّوم، فكان لا يَرى رُؤيا إلا جاءت مثلَ فَلَق الصُبحِ، ثم حُبِّبَ إليه الخَلاءُ، وكان يَخْلو بغار حِراء، فَيَتَحَنَّثُ فيه ـ وهُوَ التَّعَبُّد ـ الليالي ذوات العَددِ قبل أن يَنْزِعَ إلى أَهله، ويَتَزَوَّدُ لذلك، ثم يَرجِعُ إلى خَديجةَ، فيَتزوَّدُ لمثلها حتى جاءهُ الحَقُّ وهو في غارِ حِراء، فجاءهُ المَلَكُ، فقال: اقرأ، قلتُ: ما أنا بقارىء، قال: فأخَذني فغطَّني حتَّى بلَغَ مني الجَهْدَ، ثم أرسَلَني، فقال: اقرَأ، قلت: ما أنا بقارىء، فأخَذني فغطَّني الثانية حتى بلَغَ مني الجَهْدَ، ثم أرسَلَني، فقال: اقرَأ، قلت ما أنا بقارىء، فأخَذني فغطَّني الثالثة، ثم أرسَلَني، فقال: ﴿اقرأ باسم رَبِّك الذي خَلَق، خَلَقَ الإِنسانَ من عَلَق، اقرأ وربُّكَ الأَكْرَمُ﴾ [العلق: ١-٣]. فرجَعَ بها رسُولُ الله ﷺ يَرْجُفُ فؤادُهُ، فدَخلَ على خديجةَ بنتِ خُوَيْلد، فقال: زَمِّلوني زَمِّلوني فزَمَّلُوهُ حتى ذَهَبَ عنه الرَّوعُ، فقال لخديجةَ وأخبرها الخَبَرَ: لقد خَشيتُ على نَفسي، فقالت خديجةُ: كَلَّا والله ما يُخزيكَ اللهُ أبداً، إنَّكَ لَتصِلُ الرَّحِمَ، وتَحْمِلُ الكَلَّ، وتَكْسِبُ المَعْدومَ، وتَقْري الضَّيْفَ، وتُعينُ على نوائِب الحقِّ. فانطَلَقتْ به خديجةُ حتى أَتَتْ به ورقَةَ بن نَوْفل بن أَسَد ابن عبدِ العُزَّى ـ ابنَ عَمِّ خديجةَ ـ وكانَ امرأً قد تَنصَّر في الجاهليةِ،

وكان يَكتُبُ الكِتابَ العِبرانيَّ ، فيكتُبُ منَ الإنجيلِ بالعِبرانيَّةِ ما شاءَ الله أن يكتبَ ، وكان شيخاً كبيراً قد عَمِيَ ، فقالت له خديجةُ : يا ابنَ عَمٍّ! اسمعْ من ابنِ أخيكَ ، فقال له ورَقَةُ : يا ابنَ أخي! ماذا تَرَى؟ فأخبرَهُ رسولُ الله ﷺ خبرَ ما رأى ، فقال لهُ ورَقَةُ : هذا الناموسُ الذي نَزَّلَ الله على مُوسى ، يا لَيتَني فيها جَذَعاً ، ليتني أكونُ حيًّا إذ يُخرِجُكَ قَومُكَ ، فقال رسول الله ﷺ أوَ مُخْرِجيَّ هُم؟ قال : نعم ، لم يأتِ رجلٌ قَطُّ بمثلِ ما جئتَ به إلا عُودي ، وإن يُدرِكني يومُكَ أنصُرْكَ نَصْراً مُؤَزَّراً ، ثمَّ لَم يَنْشَبْ وَرَقَة أنْ تُوُفِّيَ وفَتَرَ الوَحْيُ.

[الحديث ٣ـ أطرافه في: ٣٣٩٢ ، ٤٩٥٣ ، ٤٩٥٥ ، ٤٩٥٦ ، ٤٩٥٧ ، ٦٩٨٢]

قولها : «أولُ ما بُدِىءَ» ـ بضم الموحدة وكسر الدال ـ وهذا الحديث يحتمل أن يكون من مراسيل الصحابة ، فإن عائشة لم تدرك هذه القصة ، لكن الظاهر أنها سمعت ذلك منه ﷺ لقولها : «قال : فأَخَذَني ، فغَطَّني» فيكون قولها : «أولُ ما بُدِىءَ به» حكاية ما تلفظ به النبي ﷺ ، وحينئذ لا يكون من المراسيل.

وقولها : «من الوَحْيِ» يحتمل أن تكون تَبْعيْضيَّةً ، أي من أقسام الوحي ، وأن تكون لبيان الجنس ، والرؤيا الصالحة هي التي ليس فيها ضِغْثٌ ، ووقع في التفسير «الصادقة».

وقوله : «في النوم» لزيادة الإيضاح ، لأن الرؤيا خاصة بالنوم ، أو ليخرج رؤيا العين في اليقظة ، لجواز إطلاقها عليها مجازاً ، قلت : وقد قيل : إن الرؤيا حقيقة في رؤية العين أيضاً ، وعليه تكون في النوم للتقييد لا للإيضاح ، لقول الشاعر يصف صياداً :

وكَبَّرَ للرُّؤيا وهَشَّ فُؤادُهُ وبَشَّرَ قَلْباً كانَ جَمّاً بَلابِلُهْ

وقوله : «مثل فَلَقِ الصُّبح» بنصب مثل ، على الحال ، أي مشبهة ضياء الصبح ، أو صفة لمصدر محذوف ، أي جاءت مجيئاً مثل فلق

الصبح ، والمراد بفلق الصبح ضياؤه ، وخُصَّ بالتشبيه لظهوره الواضح الذي لا شك فيه ، وقيل : عبر به لأن شمس النبوة قد كانت مبادىء أنوارها الرؤيا إلى أن ظهرت أشعتها ، وتم نورها ، وإنما بدىء بالرؤيا ليكون ذلك تمهيداً وتوطئة لليَقَظَة ، ثم مهد له في اليقظة أيضاً رؤية الضوء ، وسماع الصوت ، وسلام الحجر عليه ، وذلك كله لئلا يَفْجَأَهُ الملك ، ويأتيه بصريح النبوة بغتة ، فلا تحتمل القوى البشرية ذلك ، فبُدىءَ بأوائِل خِصال النبوة ، وكانت مدة الرؤيا ستة أشهر ، فيما حكاه البَيْهَقِيّ ، وحينئذ يكون ابتداء النبوة بالرؤيا حَصَلَ في شهر ربيع ، شهر مولده ، عليه الصلاة والسلام ، واختلف هل أُوحي إليه من القرآن في النوم أم لا؟ والأشبه أن القرآن كله في اليَقَظَة .

وقوله : «ثم حُبِّبَ إليه الخلاءُ» بالبناء ، لم يُسمَّ فاعِلهُ ، لعدم تحقق الباعث على ذلك ، وإن كان كل من عند الله ، أو لينبه على أنه لم يكن من باعث البشر. والخلاء بالمد الخلوة ؛ وإنما حببت إليه الخلوة ، لأن معها فراغ القلب ، والانقطاع عن الخَلْق ليجدَ الوحي منه متمكناً كما قيل :

فصَادَفَ قَلباً خالِياً فتَمَكَّنا

وخلوته ، عليه الصلاة والسلام ، إنما كانت لأجل التقرب ، لا على أن النبوة مكتسبة .

وقوله : «وكانَ يَخْلو بغارِ حِراء» ـ بكسر الحاء المهملة ، وتخفيف الراء والمد ، وبفتح الحاء ، ويقصر ـ وهو مصروف إن أُريد المكان ، وممنوع إن أُريد البقعة ، فهي أربعة ، التذكير ، والتأنيث ، والمد ، والقصر ، وكذا حكم قُباء ، وقد نظم بعضهم أحكامهما ، فقال :

حِراً وقُبا ذَكِّر وأَنِّثْهُما مَعاً ومُدَّ واقْصُر واصْرِفَنْ وامْنَع الصَّرفا

وهو جبل بينه وبين مكة نحو ثلاثة أميال ، على يسار الذاهب إلى مِنى ، والغار نقب فيه ، وإنما خصه بالتعبد فيه دون غيره لمزيد

فضله على غيره ، لأنه مُنْزَوٍ مجموع لتحنثه ، وينظر منه الكعبة المعظمة ، ونظرها عبادة ، فكان له ، عليه الصلاة والسلام ، فيه ثلاث عبادات؛ الخلوة والتَّحَنُّث ، والنظر إلى الكعبة ، وقيل: إنه هو الذي نادى رسول الله ﷺ ، حين قال له ثَبير: اهبط عني ، فإني أخاف أن تقتل على ظهري ، فاعذرني يا رسول الله.

وقوله: «فَيَتَحَنَّث فيه» بالحاء المهملة وآخره مثلثة . وهو من الأفعال التي معناها السلب ، أي اجتناب فاعلها لمصدرها ، أي يتجنب الحِنْث ، أي الإثم ، مثل تأثم وتَحَوَّب ، إذا اجتنب الإثم والحُوب ، أو هي بمعنى يَتَحَنَّف ـ بالفاء ـ أي يتبع الحنفية ، دين إبراهيم ، والفاء قد تبدل تاء.

وقوله: «وهو التَّعَبُّدُ» الضمير راجع إلى مصدر يَتَحَنَّثُ، أي والتحنث التعبد على حد قوله تعالى: ﴿على أَنْ تَعدِلوا اعْدِلوا هوَ أَقْرَبُ للتَّقْوى﴾ [المائدة: ٨] أي العدل، وهذا التفسير للزُّهري مُدرج في الحديث.

وقوله: «الليالي ذوات العدد» الليالي متعلق ، بـ «يتحنث» منصوب على الظرفية ، وذوات منصوب بالكسرة ، صفة لليالي ، والمراد الليالي مع أيامهن ، واقتُصر عليهن للتغليب ، لأنهن أنسب للخَلوة ، ووصف الليالي بذوات العدد لإرادة التقليل ، كقوله تعالى: ﴿دَرَاهِمَ مَعْدودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠] أو للكثرة لاحتياجها إلى العدد ، وهو المناسب للمقام ، وأبهم العدد لاختلافه بالنسبة إلى المدد التي يتخللها مجيئه إلى أهله ، وأقل الخلوة ثلاثة أيام ، ثم سبعة ، ثم شهر ، لما عند المؤلف ، ومسلم: «جاوَرْتُ بِحِراء شَهْراً» ، وعند ابن إِسحاق: «أَنَّهُ شَهرُ رَمَضان» ولم يصِحَّ عنه ﷺ أكثر منه ، وقوله تعالى: ﴿وَواعدنا مُوسى ثَلاثينَ لَيلةً وأَتمَمْناها بعشرٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢] حجة للشهر ، والزيادة إنما كانت إتماما للشهر ، حيث استاك ، أو أكل فيه ، كسجود السهو ، فقوي تقييدها بالشهر ، وأنها سنة ، ولم يأت التصريح بصفة تعبده ، عليه الصلاة والسلام ، فيحتمل أن عائشة أطلقت على الخلوة بمجردها تعبداً ، فإن

الاعتزال عـن الناس ، ولا سيما مـن كان علـى باطل مـن جملة العبادة ، وقيل: كان يتعبد بالتفكر.

ودلّ الحديث علـى أن خلوته حكم مرتب علـى الوحي ، لأن كلمة «ثم» للترتيب ، فالخلوة مرتبة علـى الرؤيا الصالحة ، التي هي مـن الوحي ، وأيضاً لو لـم تكن مـن الدين ، لَنُهي عـنها ، بلِ هي ذريعة لمجيء الحق ، وظهوره مباركاً عليه ، وعلـى أمته ، تأسيساً وسلامة من المناكير وضررها؛ وللخَلوة شروط مذكورة فـي كتب القوم ، واختلف هل كان ﷺ ، قبل البعث متعبداً علـى شريعة أحد أم لا؟ والثاني هو قول الجمهور ، وعلـى الأول اختلف فيه علـى ثمانية أقوال ، قيل: آدم ، وقيل: نوح ، وقيل: إبراهيم ، وقيل: موسى ، وقيل: عيسى ، وقيل: بشريعة مـن قبله مـن غير تعيين ، وقيل جميع الشرائع شَرْعٌ له ، وهذا عـندي قريب مـن الذي قبله ، ثامـنها: الوقف.

وقوله: «قبل أن يَنْزِعَ إلى أهله» نَزَعَ كرَجَع زنةً ومعـنىً.

وقوله: «ويَتَزَوَّد لذلك» بالرفع عطفاً علـى يتحنث ، والتزود استصحاب الزاد.

وقوله: «ثم يرجِعُ إلى خديجة فيَتَزَوَّد لمثلها» وتخصيص خديجة بالذكر بعد أن عبر بالأهل يحتمل أنه تفسير بعد الإبهام ، أو إشارة إلى اختصاص التزود بكونه مـن عـندها دون غيرها. وفيه أن الانقطاع الدائم عـن الأهل ليس مـن السنة ، لأنه عليه الصلاة والسلام لـم ينقطع فـي الغار بالكلية ، بل كان يرجع إلى أهله لضروراتهم ، ثم يَخْرُجُ لِتَحَنُّثِهِ. وخديجة يأتي تعريفها.

وقوله: «حتى جاءه الحق وهُو فـي غار حراء» والحق المراد به الوحي.

وقوله: «فجاءه المَلك» الفاء تفسيرية كهي فـي قوله تعالى: ﴿فتُوبوا إلى بارِئكم فاقْتُلُوا أنفُسَكُم﴾ [البقرة: ٥٤] لأن مجيء الملك تفصيل

للمجمل الذي هو مجيء الحق ، والملك هو جبريل ، فقد جاءه يوم الاثنين ، لسبع عشرة خلت من رمضان ، والنبي ابن أربعين سنة ، قاله ابن سعد.

وقوله: «فقال: اقرأ» يحتمل أن يكون هذا الأمر لمجرد التنبيه والتَّيَقُّظ ، لما سيُلقى إليه ، وأن يكون على بابه من الطلب ، فيُسْتَدلُّ به على تكليف ما لايُطاق في الحال ، وإن قدر عليه بعد.

وقوله: «قال: ما أنا بقارىء» أي ثلاثاً ، و«ما» نافية ، واسمها «أنا» ، وخبرها «بقارىء» ، والباء زائدة لتأكيد النفي ، أي ما أحسن القراءة ، وضعف كونها استفهامية بدخول الباء في خبرها ، وهي لا تدخل على ما الاستفهامية ، وقيل: إنها استفهامية بدليل رواية أبي الأسود في «مغازيه» عن عُروة أنه قال: كيف أقرأ؟ ورواية عُبيد بن عُمر: ماذا أقرأ؟ ودخول الباء على الخبر المثبت جائز عند الأخْفَش.

وقوله: «فأخَذَني فغَطَّني حتى بَلَغَ مني الجَهْد» غطني بغين معجمة وطاء ، وفي رواية الطَّبري ، بتاء مثناة من فوق ، يعني: ضَمَّني ، وعَصَرني ، والغَطُّ: حبس النفس ، ومنه غَطَّهُ في الماء ، أو أراد غمني ، ومنه الخنق. والجَهْد روي بالنصب وفتح الجيم ، أي بلغ الغط مني غاية وسعي ، ففاعل بلغ على هذا ضمير الغط المفهوم من الفعل السابق؛ وروي بالرفع وضم الجيم ، أي بلغ مني الجهد مبلغه ، ورجع بعضهم على رواية النصب ضمير فاعل «بلغ» على جبريل ، فيكون جبريل بلغ غاية وسعه ، وأُورِدَ على هذا أن البنية البشرية لا تتحمل استنفاذ القوة الملكية ، وأُجيب بأن جبريل في حالة الغط لم يكن على صورته الحقيقية ، فيكون استفراغ جهده بحسب الصورة التي تجلى بها في حالة الغط ، وحينئذ يضمحل الإيراد.

وقوله: «فأَرْسَلَني» أي: أطلقني ، وهذا الغط ليفرغه عن النظر إلى أمور الدنيا ، ويقبل بكليته إلى ما يلقى إليه ، وكرره للمبالغة ، واستدل به

علـى أن المُؤدِّبَ لا يضرب صبيّاً أكثر مـن ثلاث ضَرَبات ، وقيل : الغطة الأولى ليتخلى عـن الدنيا ، والثانية ليتفرغ لما يوحى إليه ، والثالثة للمؤانسة ، ولم يذكر هنا فـي الثالثة الجهد ، وذكره فـي التفسير ، وعد بعضهم هذا مـن خصائصه ، عليه الصلاة والسلام ، إذ لم يُنْقَل عـن أحد مـن الأنبياء ، عليهم الصلاة والسلام ، أنه جرى له عـند ابتداء الوحي إليه مثله .

وقوله : فقال ﴿اقْرَأْ باسمِ ربِّكَ﴾ هذا أمر بإيجاد القراءة مطلقاً ، وهو لا يختص بمقروء عـن مقروء ، وقوله : ﴿باسم ربك﴾ حال أي اقرأ مفتتحاً باسم ربك ، وهو عـند القَسْطَلاني : فـيه دليل علـى أن البسملة مأمور بها فـي ابتداء كل قراءة ، وما قاله غير ظاهر ، فإن البسملة لا ذكر لها ، والمذكور اسم ربك ، وهو يصدق بذكر أي اسم مـن أسمائه تعالى ، كبسم الله ، أو الرحمـن ، أو غير ذلك .

وقوله : ﴿ربُّكَ الذي خَلَقْ﴾ وصف مـناسب مشعر بعلية الحكم بالقراءة والإطلاق فـي قوله : ﴿خلق﴾ أولاً علـى مـنوال يعطي ويمـنع ، وجعله توطئة لقوله : ﴿خَلَقَ الإنسانَ مِنْ عَلَقْ ، اقرأ وربُّكَ الأكْرَمُ﴾ أي الزائد فـي الكرم علـى كل كريم . وفـيه دليل للجمهور علـى أنه أول ما نزل . وروى أبو عمرو الدّاني عـن ابن عباس ، رضي الله تعالى عـنهما : أول شيء نزل مـن القرآن خمس آيات إلى ﴿ما لَمْ يَعْلَمْ﴾ وقال : ﴿مِنْ عَلَقٍ﴾ ، فجمع ولم يقل مـن علقة ، لأن الإنسان فـي معـنى الجمع ، وخُصَّ الإنسان بالذكر مـن بين ما يتناوله الخلق لشرفه ، وقال السُّهَيلي : لما قال : ما أنا بقارىء ثلاثاً ، قيل له : ﴿اقرأ باسم ربك﴾ أي : لا تقرأه بقوتك ، ولا بمعرفتك ، لكن بحَوْل ربك وإعانته ، فهو يعلمك كما خلقك ، وكما نَزَع عـنك علق الدم ، ومضمر الشيطان فـي الصغر ، وعلم أمتك حتى صارت تكتب بالقلم بعد أن كانت أمية .

وقوله : «فرجَعَ بها» أي : بالآيات أو بالقصة .

وقوله: «يرجُفُ فؤادهُ» بضم جيم «يرجفُ» ، أي يخفِق ويَضْطَرِبُ ، والفؤاد القلب ، أو باطنه أو غشاؤه ، لما فَجَأَهُ من الأمر المخالف للعادة ، والمألوف ، فنفر طبعه البشري ، وهاله ذلك ، ولم يتمكن من التأمل في تلك الحالة ، لأن النبوة لا تزيل طباع البشرية كلها.

وقوله: «زَمِّلوني ، زَمِّلوني» بكسر الميم مع التكرار مرتين من التزميل ، وهو التلفيف ، وقال ذلك لشدة ما لحقه من هول الأمر ، والعادة جارية بسكون الرِّعدة بالتلفف.

وقوله: «فزَمَّلوهُ حتى ذَهَبَ عنه الرَّوع» بفتح ميم زملوه ، والروع ـ بفتح الراء ـ الفزع.

وقوله: «لقد خشيت على نفسي» وهذه الخشية اختلف العلماء فيها ، فقيل: خشي الموت من شدة الرعب ، أو المرض ، أو أنه لا يطيق حمل أعباء الوحي لما لقيه أولاً عند لقاء الملك ، وليس معناه الشك في أن ما أتى من الله ، أو العجز عن النظر إلى الملك من الرعب ، أو عدم الصبر على أذى قومه ، أو تكذيبهم إياه ، أو أن يقتلوه ، أو تعييرهم إياه ، أو مفارقة الوطن ، وأُكِّدَ باللام وقد ، تنبيهاً على تمكن الخشية من قلبه المقدس ، وخوفه على نفسه الشريفة.

وقوله: «كلاّ واللهِ لا يُخْزيكَ الله أبداً» كلا معناها النفي والإبعاد ، أي لا تقل ذلك ، أو لا خوف عليك ، ويُخْزيك ـ بضم أوله وسكون الخاء المعجمة ، وزاي مكسورة بعدها مثناة تحتية ـ من الخِزْي ، أي لا يفضحك الله ، وروي بالحاء المهملة من الحزن ، والزاي مضمومة من الثلاثي ، أو بضم أوله من الرباعي ، يقال: حُزْنُهُ وأحزانه ، ثم استدلت على ما أقسمت عليه من نفي ذلك أبداً بأمر استقرائي ، فقالت: «إنك لتصل الرحم ، وتحمل الكَلَّ ، وتَكْسِبُ المعدوم ، وتَقْري الضيف ، وتُعين على نوائب الحق». وإنك بكسر الهمزة ، لوقوعها في الابتداء ، لأنها جواب لسؤال مقدر ، كأنها لما قالت ما قالت: قيل لها: وما السبب

فيما أقسمت عليه؟ قالت: إنك . . . الخ. والرَّحِمْ: القرابة من قبل الأب والأم، والكَلُّ - بفتح الكاف، وتشديد اللام - هو الذي لا يستقل بأمره، قال الله تعالى: ﴿وهُو كَلٌّ عَلى مَوْلاهُ﴾. [النحل: ٧٦].

وتَكسِبُ المعدوم - بفتح أوله - أي تُعطي غيركَ المعدومَ الذي لا يجده عندك، بحذف أحد المفعولين، يقول: كسبت الرجل مالاً وأكسبته بمعنى، وروي بضم أوله من الرباعي، وأُورِدَ على هذه أن الذي يكسب هو المعدم لا المعدوم فإنه لا يكسب، وأجيب بأن المعدم يطلق عليه معدوم، يقال رجل عديم لا عقل له، ورجل معدوم لا مال له، كأنهم نزلوا وجود من لا مال له منزلة العدم، وقيا: معناه تكسب المال المعدوم، وتُصيب منه ما لا يُصيب غيرك، وكانت العرب تتمادَحُ بكَسْبِ المال ولا سيما قريشٍ، وكان النبي ﷺ قبل البعثة محظوظاً في التجارة، ولا بدَّ في هذا المعنى من أن يَنْضَمَّ إليه ما يليقُ به من كونه كان مع إفادته للمال ينفِقُهُ في الوجوه التي ذكرت من المكارم، وقد قال أعرابي يمدَحُ إنساناً: كان أكسَبَهُم لمعدومٍ وأعطاهم لمحرومٍ. وتَقْري الضَّيْف - بفتح أوله بلا هَمْز من الثلاثي، وسمع ضمه من الرباعي - أي تُهيِّء له طعامه ونزله. ونوائب الحق: حوادثه، وهذه الكلمة جامعة لأفراد ما تقدم، ولما لم يتقدم، وإنما قالت: نوائب الحق، لأنها تكون في الحق والباطل قال لبيد:

نوائِبُ مِنْ خيرٍ وشَرٍ كِلاهُما ... فلا الخَير مَمدودٌ ولا الشَّرُّ لازِبُ

وفي بعض الروايات «وتَصْدُقُ الحديث» وهي من أشرف الخصال، وفي بعضها «وتُؤدي الأمانة» وفيما وصفته به، عليه الصلاة والسلام، جميع أصول مكارم الأخلاق، لأن الإحسان إما إلى الأقارب أو الأجانب، وإما بالبدن أو بالمال، وإما على من لا يستَقِلُّ بأمره، أو من يستَقِلُّ، وذلك كله مجموع فيما وصفته به، وإنما أجابته بكلام فيه قسم وتأكيد، بـ «أن» و «اللام» لتزيل حيرته ودهشته، وفيما قالت دليل على أن من طُبِعَ على أفعال الخير لا يُصيبه ضَيْر. وفي القصة استحباب تأنيس من

نزل به أمر بذكر تيسيره عليه ، وتهوينه لديه ، وأن مـن نزل به أمر استحب له أن يُطْلِعَ عليه مـن يَثِقُ بنصحهِ ، وصحة رأيه.

وقوله: «فانطلقت به خَديجة حتى أتت به ورقةَ بن نَوْفَلٍ . . . الخ» انطلقت به أي مضت معه ، فالباء للمصاحبة ، لأنها تكون مع الفعل اللازم المعدى بالباء ، بخلاف المعدى بالهمزة كأذهبته ، وورقة بفتح الراء.

وقوله: «ابن عم خديجة» بنصب ابن ، ويكتب بالألف وهو بدل مـن ورقة ، أو صفة أو بيان ، ولا يجوز جره ، لأنه يصير صفة لعبدِ العُزّى ، وليس كذلك ، ولا كَتْبُهُ بغير ألف ، لأنه لم يقع بين علمين.

وقوله: «وكان امرأً قد تَنَصَّـر فـي الجاهلية» وفـي بعض الروايات إسقاط «قد» ، أي صار نصرانياً ، وكان قد خرج هو وزيد بن عمرو بن نُفـيل لما كرها عبادة الأوثان إلى الشام وغيرها ، يسألون عن الدين؛ فأما ورقة فأعجبه دين النصرانية فتنصر ، كان لقي مـن بقي مـن الرهبان علـى دين عيسى ابن مَرْيم ، لم يُبَدِّل ، ولذلك أخبر بالنبي ﷺ والبشارة به إلى غير ذلك مما أفسده أهل التبديل ، وسيأتي تعريفه قريبا. وأما زيد بن عَمرو فسيأتي خبره فـي المناقب ، ويأتي تعريفه هناك. والجاهلية هي ما قبل الإسلام مـن أمور الكفر.

وقوله: «فكان يكتب بالكتاب العبرانيِّ» - أي الكتابة العبرانية - «فـيكتُبُ مـن الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب» أي : يكتبه بحذف العائد. وفـي رواية يُونُس ومَعْمر: «ويكتُبُ مـن الإنجيل بالعربية» ولمسلم: «فكان يكتُبُ الكتاب العربيَّ» والجميع صحيح ، لأن ورقة تعلم اللسان العبراني ، والكتابة العبرانية ، فكان يكتب بالعبرانية ، كما كان يكتب بالعربية ، لتمكنه مـن الكتابتين واللسانين ، وإنما وصفته بكتابة الإنجيل دون حفظه ، لأن حفظ التوراة والإنجيل لم يكن متيسراً كتيسر حفظ القرآن الذي خُصَّت به هذه الأمة ، ولهذا جاء فـي صفتها: «أناجيلُها

صدورُها». والعِبْرانية بكسر العين نسبة إلى العِبْر ـ بكسر العين، وسكون الموحدة ـ وزيدت الألف والنون في النسبة على غير قياس، قيل: سُميت بذلك لأن الخليل، عليه الصلاة والسلام، تكلم بها لما عبر الفرات فارّاً من نمروذ، وقيل: إن التوراة عبرانية، والإنجيل سرياني. وعن سُفيان: ما نزل من السماء وحيٌ إلا بالعربية، وكانت الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، تترجمه لقومها.

وقوله: «يا ابنَ عَمِّ» هذا النداء على حقيقته، ووقع في مُسلم: «يا عَمِّ» وهو وهم، لأنه وإن كان صحيحاً لجواز إرادة التوقير، لكن القصة لم تتعدد، ومخرجها متحد، فلا يُحمل على أنها قالت ذلك مرتين، فيتعين الحمل على الحقيقة. وإنما جوز ذلك فيما مضى من العبراني والعربي، لأنه من كلام الراوي في وصف ورقة، واختلفت المخارج، فأمكن التعداد.

وقولها: «من ابن اخيكَ» تعني به النبي ﷺ، وذلك لأن الأب الثالث لورقة هو الأخ للأب الرابع للنبي ﷺ، أي فيكون أبوه عبد الله وورقة في عدد النسب إلى قُصَيّ بن كِلاب الذي يجتمعان فيه سواء، فكان من هذه الحيثية في درجة أخوته، أو قالته على سبيل التوقير لسنه. وفي الحديث إرشاد إلى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه مَنْ يعرف قدره، ممن يكون أقرب منه للمسؤول، وذلك مستفاد من قول خديجة: «اسمع من ابن أخيك» أرادت بذلك أن يتأهب لكلامه، عليه الصلاة والسلام، وذلك أبلغ في التعليم.

وقوله: «يا ابن أخي: ماذا ترى؟» فيه حذف تقديره فأتت به ورقةَ ابن عمها، فأخبرته بالذي رأى، فقال: يا ابن أخي.. الخ. ذكره أبو نعيم في «دلائل النبوة».

وقوله: «هذا الناموس الذي نزل على موسى» هذا إشارة إلى الملك المذكور في خبره، عليه الصلاة والسلام، ونزَّلَهُ منزلة القريب بقرب

ذكره ، والمراد به جبريل ، وكانوا يسمونه الناموس الأكبر ، والناموس صاحب السر مطلقاً ، كما جزم به المؤلف في أحاديث الأنبياء ، وقيل: هو صاحب سر الخير ، والجاسوس صاحب سر الشر ، والأول هو الصحيح «ونَزَّلَ» بتشديد الزاي ، وهو يستعمل فيما نُزِّلَ نجوماً. وفي رواية الكُشْمِيْهَنيّ : «أنزل الله» ، وهو يستعمل فيما نُزِّلَ جملةً. وفي التفسير: أنزل بالبناء للمفعول ، فإن قلت: لم قال: على موسى؟ ولم يقل: على عيسى؟ مع أنه كان نصرانياً؟ أجيب بأن كتاب موسى مشتمل على أكثر الأحكام ، وكذلك القرآن بخلاف كتاب عيسى ، فإنه أمثال ومواعظ ، أو لأن موسى بُعث بالنقمة على فرعون ومن معه ، بخلاف عيسى ، وكذلك وقعت النقمة على يد النبي ﷺ بفرعون هذه الأمة ، أبي جَهل ومن معه ببدر ، أو قاله تحقيقاً للرسالة ، لأن نزول جبريل على موسى متفق عليه بين أهل الكتابين بخلاف عيسى ، فإن كثيراً من اليهود ينكرون نبوته.

وقوله: «ياليتني فيها جَذعاً» ضمير «فيها» لمدة النبوة ، أو الدعوة ، وقيل: إن المنادى محذوف تقديره يا محمد، ليتني . وحيث يكون المنادى وحده ليس معه أحد ينادى ، كقول مريم: ﴿يا لَيْتَني مُتُّ﴾ [مريم: ٢٣] يقدر أنه جرد شخصاً لنفسه ، وخاطبه و «جَذعاً» روي بالرفع على الأصل ، وروي بالنصب فقيل: إنه على لغة من ينصب الجزأين بـ «ليت» وأخواتها كما قال الشاعر:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلتَأْتِ ولتكن خُطاك خفافاً إنَّ حراسَنا أُسْداً

أو منصوب بكان مقدرة ، أو بفعل محذوف جعلت ، أو على الحال. والجَذَع ـ بفتح الجيم والذال ـ الصغير من البهائم ، واستعير للإنسان ، كأنه تمنى أن يكون عند ظهور الدعاء إلى الإسلام شاباً حتى يقوى على المبالغة في نُصرته ، وبهذا يتبين سر وصفه بأنه كان كبيراً أعمى . وفي هذا دليل على جواز تمني المستحيل إذا كان في فعل الخير ، لأن ورقة تمنى أن يعود شاباً ، وهو محال عادة ، والظاهر أن التمني ليس مقصوداً

علـى بابه ، بل المراد مـن هذا التنبيه علـى صحة ما أخبره به ، والتنويه بقوة تصديقه فـيما يجيء به.

وقوله: «إذْ يُخْرِجُكَ قومُكَ» فـيه استعمال «إذ» فـي المستقبل كإذا ، علـى حد قوله تعالَى: ﴿وأَنذِرْهُمْ يومَ الحَسْرَة إذْ قُضِيَ الأَمْرُ﴾ [مريم: ٣٩] قاله ابن مالك وغيره ، وتعقبه البُلْقِينيّ بأنهم مـنعوا وروده ، يعني وروده وروداً محمولاً علـى حقيقة الحال لا علـى تأويل الاستقبال ، وأولوا ما ظاهره ذلك بأن فيه استعمال الصيغة الدالة عـلى المضي لتحقق وقوعه ، فأنزلوه مـنزلته ، ويقوي ذلك هنا أن فـي رواية البُخاري: «حينَ يُخْرِجُكَ قومُكَ» والتحقيق أن فـي كل مـن الأمرين ارتكاب مجاز ، والمجاز الأخير أولى لما ينبني عليه مـن إيقاع المستقبل فـي صورة المضي تحقيقاً ، أو استحضاراً للصورة الآتية فـي هذه دون تلك.

وقوله: «أو مُخْرِجيَّ هُمْ؟!» ـ بفتح الواو وتشديد الياء وفتحها ـ جمع مخرج ، فهم مبتدأ مؤخر ، ومخرجي خبر مقدم ، ولا يجوز العكس ، لما فـيه مـن الأخبار بالمعرفة عـن النكرة ، لأن إضافة مُخرجي غير مَحْضة ، بل هي لفظية ، لأن اسم الفاعل بمعنى الاستقبال. وأصل «مخرجي» مخرجوي ، حذفت نون الجمع للإضافة إلى ياء المتكلم ، فاجتمعت الياء والواو ، وسُبِقَ أحدهما بالسكون ، فأبدلت الواو ياءً ، وأُدغمت ، لقول ابن مالك:

إنْ يَسكن السابقُ مِنْ واوٍ وَيا واتَّصلا ومن عَروضٍ عَريا
فياءَ الواوَ اقلبنَّ مدِغماً

والهمزة للاستفهام الإنكاري ، إنه استبعد إخراجه عـن الوطن ، لا سيما حرم الله وبلد أبيه إسماعيل مـن غير سبب يقتضي ذلك؛ فإنه عليه الصلاة والسلام ، كان جامعاً لأنواع المحاسن المقتضية لإكرامه ، وإنزاله مـنهم محل الروح مـن الجسد ، والجملة عطف عـلى قول ورقة: «إذ يُخْرِجُكَ قومُك» وعطف الإنشاء علـى الخبر جائز عـند النحاة. وأهل البيان

يقدرون في مثل هذا التركيب جملة بين الهمزة والواو وهي المعطوف عليها ، كما قدره الزَّمَخْشري هنا: أمعادِيٌّ هم ، ومخرجي هم؟ وعلى ما قالوه تكون الهمزة في محلها الأصلي ، وعلى كلام النحاة تكون الهمزة مقدمة عن محلها بعد العاطف خُصَّتْ بهذا التقديم على العاطف مع أنه لا يتقدم عليه جزء مما عطف تنبيهاً على أصالتها في أدوات الاستفهام ، وهو له الصدر. نحو ﴿أَوَلَمْ يَسيروا﴾ [الروم: ٩] ﴿أَوَ لَمْ يَنْظُروا﴾ [الأعراف: ١٨٥] ﴿أَفَلَمْ يَسيروا﴾ [يوسف: ١٠٩] وقد جاء الاستفهام بغيرها متأخراً عن العاطف في قوله تعالى: ﴿فأنى تُؤْفَكونَ﴾ [يونس: ٣٤] ﴿فأَينَ تَذهبونَ﴾ [التكوير: ٢٦]. وقيل: جملة الاستفهام عطف على جملة التمني في قوله: «ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك» فيكون المعطوف عليه أول الجملة لا آخرها ، وهو من عطف الإنشاء على الإنشاء. وأما عطف جملة على جملة في كلام الغير فهو سائغ وارد في القرآن العظيم. قال الله تعالى: ﴿وإِذِ ابتَلَى إبراهيْمَ رَبُّهُ بكَلماتٍ. . . - إلى قوله - قَالَ ومِنْ ذُرِيَّتي﴾ [البقرة: ١٢٤].

وقوله: «لم يأتِ رجلٌ قَطُّ» فقط ظرف مستغرق للزمن الماضي ، منقول من القَطِّ بمعنى القطع ، فإذا قلت: ما رأيتهُ قطُّ فمعناه فيما انقطع من عمري ، وبنيت على حركة لأن لها أصلاً في التمكن ، لأن أصلها القط ، وكانت ضمة ، تشبيهاً لها بقبل لدلالتها على ما تقدم من الزمان مثله ، والغالب أنها لا تأت إلا بعد النفي ، وجاءت نادراً بعد موجب في قول عمر: قَصَرْنا الصلاةَ معَ رسول اللهِ ﷺ أكثَرَ ما كُنّا قَطُّ. ومنه قول الزبَيْر: «وكان عبدالله أحسنُ رجلٍ رُئِي في قريشٍ قَطُّ». وفيها لغات: قط - بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة ، وبفتحها وتشديد الطاء مكسورة ، وبفتحها وسكون الطاء ، وبفتحها وضم الطاء مخففاً ، وبضمها وتشديد الطاء مضمومة - وجمعها ابن بون بقوله:

وقد يُقالُ قَطُّ قُطُّ قَطِّ قَطْ قَطُ وما تَثليثُ عَوْضٍ بالغَلَط

وعَوْض بتثليث الضاد بعكس قط فهي لاستغراق الزمن المستقبل.

وقوله: «إلّا عُودي» في رواية، في التفسير «إلا أوذي»، فذكر ورقة أن العلة في ذلك مجيئه لهم بالانتقال عن مألوفاتهم، ولأنه علم من الكتب أن لا يجيبونه لذلك، وأنه يلزمه حينئذٍ منابذتهم ومعاداتهم، فتنشأ العداوة من ثم. وفيه دليل على أن المجيب يقيم الدليل على ما يُجيب به إذا اقتضاه المقام.

وقوله: «وإنْ يُدرِكني يومُك» بجزم «يدركني» بـ «أنْ» الشرطية، وفي رواية زيادة: «حياً»، وفي رواية: «إن أدركتُ ذلك اليوم»، يعني يوم الإخراج، ولما كان ورقة سابقاً، واليوم متأخراً أسند الإدراك إلى اليوم، لأن المتأخر هو الذي يدرك السابق.

وقوله: «أنْصركَ نصراً مُؤزراً» أي قوياً، مأخوذٌ من الأَزْر، وهو القوة، يحتمل أن يكون من الإزار، إشارة بذلك إلى تشميره في ضرته، قال الأخطل:

قومٌ إذا حارَبوا شَدُّوا مَآزِرَهُم ... دونَ النساء ولو باتت بأطهارِ

وقوله: «ثم لم يَنْشَب ورقة أن تُوفّي، وفَتَرَ الوحي» أي لم يلبَث، فهو كلَبِث زنةً ومعنى. وأصل النُّشوب التعلق، أي لم يتعلق بشيء من الأمور حتى مات، وهذا يخالف ما في السيرة لابن اسحاق من أن ورقة كان يَمُرُّ ببلال يُعَذَّبُ، وهذا يقتضي أنه تأخر إلى زمن الدعوة؛ ويمكن الجمع بأن يقال: الواو في قوله: «وفتر الوحي» ليست للترتيب، فلعل الراوي لم يحفظ لورقة ذكراً بعد ذلك في أمر من الأمور، فجعل هذه القصة انتهاء أمره بالنسبة إلى علمه، لا إلى ما هو الواقع، ويأتي في تعريفه قريباً جميع ما قيل في شأنه. وفتور الوحي عبارة عن تأخره مدة من الزمان، وكان ذلك ليذهب ما كان ﷺ وجده من الرَّوْع، وليحصُلَ له التشوق إلى العود، فقد روى المؤلف في التعبير ما يدُلُّ على ذلك، وكانت مدة فترة الوحي ثلاث سنين على ما جَزَم به ابن إسحاق، ورواه أحمد في «تاريخه» عن الشَّعْبِيّ، وفي بعض الأحاديث أنها قدر سنتين ونصف،

وليس المراد بفترة الوحي المدة المذكورة عدم مجيء جِبريل إليه ، بل تأخر نزول القرآن فقط. وفي البخاري في التعبير زيادة «حتى حَزنَ رسول الله ﷺ حزناً غدا منه مراراً يَتَردّى من رؤوس شواهقِ الجبال» ولكن هذه الزيادات من بلاغات الزهري ، فهي ضعيفة .

وأما رجاله فستة ، وفيه ذكر خديجة ، وورقة .

الأول: يَحيى بن عبدالله بن بُكَيْر القُرشيّ المَخْزوميّ مولاهم ، أبو زكرياء المِصري ، الحافظ ، وقد ينسب إلى جده .

قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يُحتجُّ به ، وكان يفهم هذا الشأن . وقال النسائي : ضعيف ، وقال في موضع آخر: ليس بثقة . وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وأصاب؛ فقد احتج به مسلم والبخاري ، وكان غزير العلم عارفاً بالأثر من كبار حفاظ المصريين . قال ابن عَدِيّ : كان جار اللَّيث بن سعد ، وهو أثبت الناس فيه ، وعنده من الليث ما ليس عند أحد . وقال السّاجِيّ : صدوق ، روى عن الليث فأكثر. وقال أبو داود: سمعت يحيى بن مَعين يقول: أبو صالح أكثر كتباً ، ويحيى بن بُكَيْر أحفظ منه . وقال ابن مَعين أيضاً: سمع يحيى بن بُكَير «الموطأ» بعرض حبيب ، كاتب الليث ، وكان شَرَّ عرض ، كان يقرأ على مالك خطوط الناس ، ويصحف ورقتين وثلاثة ، وقال ابن مَعين أيضاً: سألني عنه أهل مصر ، فقلت: ليس بشيء ، وقال مَسْلَمة بن قاسم : تكلم فيه ، لأن سماعه عن مالك إنما كان بعرض حبيبه ، وقال الخَليليّ : كان ثقة ، وتفرد عن مالك بأحاديث ، وقال ابن قانع : مصري ، ثقة .

روى عن مالك ، والليث ، وبكْر بن مُضَر ، وحَمّاد بن زيد ، وعبدالله بن سُوَيْد المِصْري ، وحمزة بن ربيعة ، ومُغيرة بن عبدالرحمن الحِزامي ، وجماعة .

روى البخاري عنه في مواضع ، وروى عن محمد بن عبدالله الذي هو الذُّهلي عنه في مواضع ، تارة يقول: حدثنا محمد ولا يزيد ، وتارة

يقول: حدثنا محمد بن عبدالله يعني بن خالد بن فارس بن ذُؤيب الذُّهلي، وتارة ينسبه إلى جده، فيقول: حدثنا محمد بن خالد بن فارس. وروى ابن ماجة ومسلم له بواسطة محمد بن عبدالله الذُّهلي، وروى عن حَرملة ابن يحيى، وأبو زُرعة الرّازي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، ومات قبله، وابنه عبدالملك، ويحيى ابن مَعين، ويونُس بن عبد الأعلى، وآخرون، ولم يُخَرِّج مسلم له عن مالك، ولعله لقول الباجِيّ: وقد تكلم أهل الحديث في سماعه «الموطأ» عن مالك، مع أن جماعة قالوا: آخر من روى «الموطأ» عن مالك.

ولد سنة أربع وقيل: خمس وخمسين ومئة، ومات سنة إحدى وثلاثين ومئتين.

الثاني: الليث بن سَعْد بن عبدالرحمن الفَهْمي ـ بفتح الفاء وسكون الهاء ـ أبو الحارث، الإمام المصري.

قال يَحْيى بن بُكْير: سعد أبو الليث، مولى قريش، وإنما افترضوا في فَهْم فنُسب إليهم، وأصلهم من أصبهان، وأهل بيته يقولون: نحن من الفرس من أصبهان. قال ابن يونُس: وليس لما قالوا من ذلك عندنا صحة؛ فالصحيح أنه فَهْمِيّ، مولى عبدالرحمن بن خالد بن مُسافر؛ وأما كونهم من أصبهان فهو حَقٌّ لقول اللَّيث: نحن من أهل أصبهان فاستوصوا بهم خيراً، وفَهْم من قَيْس عَيْلان، ونقل غير واحد عن اللَّيْث أنه قال: دخلت على نافع مولى ابن عمر، فقال: من أين أنت؟ قلت: من أهل مصر، قال: ممن؟ قلت من قيس، قال: ابن كم؟ قلت: ابن عشرين، قال: أما لحيتك فلحية ابن أربعين.

ولد بقَلْقَشَنْدَة، وهي قرية على أربعة فراسخ من مصر، سنة أربع وتسعين.

قال ابن سعد: كان قد اشتغل بالفتوى في زمان، وكان ثقة، كثير الحديث، صحيحه، وكان سرياً من الرجال، نبيلا، سخياً، من

سخائه ما ذكره أبو صالح ، كاتب الليث عن مالك ، قال: كنا على باب مالك بن أنس فامتنع علينا ، أي احتجب ، فقلنا: ليس هذا يشبه صاحبنا ، قال: فسمع مالك كلامنا ، فأمر بإدخالنا عليه ،.وقال لنا: من صاحبكم؟ قلنا: الليث بن سعد ، قال: تشبهوني برجل كُتِبَ له في قليل عُصْفُرٍ نَصْبُغُ به ثياب صبياننا ، فأنفذ إلينا منه ما صبغنا به ثياب صبياننا ، وثياب جيراننا ، وبعنا الفضل بألف دينار. وقال قُتيبة بن سعيد: قفلنا مع الليث بن سعد من الإسكندرية ، وكان معه ثلاث سفائن ، سفينة فيها مطبخه ، وسفينة فيها عياله ، وسفينة فيها أضيافه. وقال عبدالله بن صالح: صحبت الليث عشرين سنة ، وكان لا يتغذى وحده ، ولا يتعشى وحده إلا مع الناس. ومن طريق منصور بن عمار ، قال: كنت عند الليث جالساً فأتته امرأة ، ومعها قدح ، وقالت له: يا أبا الحارث! إن زوجي يَشتكي ، وقد نُعِتَ لنا العسل ، فقال: اذهبي إلى الوكيل فقولي له يعطيك مطراً ، والمطر عشرون ومئة رطل؛ فجاء الوكيل يُسارِره بشيء ، فقال له الليث: اذهب فأعطِها مطراً ، إنها سألت بقدرها ، وأعطيناها بقدرنا. وعن منصور قال: دخلت على الليث ، وعلى رأسه خادم ، فغَمَزَه ، فخرج فضرب بيده إلى مصلاه ، فاستخرج منه كيساً: فرمى بها إلي ، وقال لي: يا أبا السري لا تعلم به ابني فتهون عليه ، فإذا فيه ألف دينار. وقال أبو حاتم ابن حِبّان: كان الليث لا يتردد إليه أحد إلا أدخله في جملة عياله ، ما دام يتردد إليه ، وإذا أراد الخروج ، زوده بالبغلة إلى وطنه. وقال الترمذي: سمعت قُتيبة ، يقول: كان الليث في كل صلاة يتصدق على ثلاث مئة مسكين. وقال الأشهب: كان الليث لا يرد سائلاً. وقال محمد بن رُمْح: كان دخلُ الليث في كل سنة ثمانين ألف دينار ، ما أوجب الله عليه درهماً قط بزكاة. وقال ابن وَهْب: كان الليث يصل مالكاً كل سنة بمئة دينار ، وكتب مرة أن عليّ ديناً ، فبعث إليه بخمس مئة دينار. وقال يحيى بن بُكَيْر: وصل الليث ابن لَهيعة لما احترقت داره بألف دينار ، وحج فأهدى إليه مالك طبقاً فيه رطب ، فرد إليه على الطبق ألف دينار ، هكذا قال ابن حَجَر ، والذي في ابن خلكان هو أن مالكاً أهدى إليه

صينية ، فيها تمر فأعادها مملوءة ذهباً ، وكان يتخذ لأصحابه الفالوذَج ، ويعمل فيه الدنانير ، ليحصل كل مـن أكل كثيراً أكثر مـن صاحبه. وقال الحارث بن مِسكين: اشترى قوم مـن الليث تمره بمال ، ثم إنهم ندموا ، فاستقالوه ، فأقالهم ، ثم استدعاهم ، فأعطاهم خمسين ديناراً ، وقال: إنهم أمَلُوا أملاً، فأحببت أن أعضوضَهم .

ومـن ثنائه عليه فـي الفقه ما قال حَرْمَلَة بن يحيى : سمعت الشافعي يقول: الليث أنفع للأثر مـن مالك. وقال أحمد بن عبدالرحمن بن وَهْب: سمعت الشافعي يقول: الليث أفقه مـن مالك إلا أن أصحابه لم يقُوموا به ، وفـي رواية: ضيعه قومه ، وفـي أخرى ضيعه أصحابه ، ومعنى تضييع أصحابه له ، هو أنهم لم يُدَوِّنوا فقهه كما دون فقه مالك. وقال يحيى بن بُكَيْر : الليث أفقه مـن مالك ، ولكن كانت الحظوة لمالك. وقال سعيد بن أيوب: لو أن مالكاً والليث اجتمعا ، كان مالك عند الليث أبكم ، ولباع الليث مالكاً فـيما يريد. وقال سعيد بن أبي مَرْيم: ما رأيت أحداً مـن خلق الله تعالى أفضل مـن الليث ، وما كانت خَصْلَةٌ يُتَقَرَّبُ بها إلى الله تعالى ، إلا كانت فـي الليث.

وقال أبو يَعلـى : كان إمام وقته بلا مُدافعة ، وكان ابن وَهْب يوماً يقرأ عليه «مسائل» الليث ، فمرت به مسألة ، فقال رجل مـن الغرباء: أحسن والله الليث ، كأنه كان يسمع مالكاً يجيب فيجيب ، فقال ابن وَهْب للرجل: بل كان مالك يسمع الليث يجيب فيجيب هو ، والله الذي لا إله إلا هو ، ما رأينا أحداً أفقه مـن الليث. وقال هارون بن سعيد: سمعت ابن وَهْب ، وذكر اختلاف الأحاديث والناس ، فقال: لولا أني لقيت مالكاً والليث لضللت. وقال شُرَحبيل بن جَميل: أدركت الناس زمـن هشام بن عبدالملك ، والناس إذ ذاك متوافرون ، وكان بمصر يزيد بن أبي حبيب ، وغيره ، والليث إذ ذاك شاب ، وإنهم ليعرفون له فضله ، وورعه ، ويقدمونه. وقال ابن بُكير: ورأيتُ مـن رأيتُ فلم أر مثل الليث ، وفـي رواية: ما رأيت أكمل مـن الليث ، كان فقيه البدن ، عربيَّ اللسان ،

يُحسِنُ القرآن ، والنحو ، ويحفظ الحديث ، والشعر ، حسن المذاكرة ، لم أر مثله . وقال شُعَيب بن الليث : قيل لليث : إنا نسمع منك الحديث ليس في كتبك ، فقال : أو كلما في صدري في كتبي؟ لو كتب ما في صدري ما وسعه هذا المركب . وقال يحيى بن بُكير : قال الليث : كنت بالمدينة ، فذكر قصته ، قال : فقال لي يحيى بن سعيد الأنصاري : إنك إمام منظور إليك .

وقال عبدالله بن صالح : إن مالكاً كتب إلى الليث ، فقال في رسالة : وأنت في إمامتك ، وفضلك ، ومنزلتك ، وحاجة من قبلك إليك ، وذكر باقي الرسالة . وقال الشافعي أيضاً : ما فاتني أحد فأسفت عليه ، ما أسفت على الليث . وابن أبي ذئب . وقال ابن وَهْب : كل ما كان في كتب مالك ، وأخبرني من أرضى من أهل العلم ، فهو الليث . وقال ابن حِبّان في «الثقات» : كان من سادات أهل زمانه ، فقهاً ، وورعاً ، وعلماً ، وفضلاً ، وسخاءً ، وقال الدَّرَاوَرْدِيّ : رأيت الليث عند ربيعة ، يناظرهم في المسائل ، وقد فاق أهل الحلقة . وقال أيضاً : رأيت الليث عند يحيى ابن سعيد ، وربيعة وإنهما ليزحزحان له ، ويعظمانه . وقال عثمان الدّارِميّ : قلت لابن مَعين : فالليث أحب إليك أو يحيى بن أيوب؟ قال الليث أحب إليَّ ، ويحيى ثقة ، قلت : فإبراهيم بن سعد أو الليث؟ قال : ثقتان ، قلت : فالليث كيف حديثه عن نافع؟ قال : صالح ، ثقة ، وقال ابن المَدِيْنِيّ : الليث ثقة ، ثبت . وقال العِجْلي : مصري ، ثقة . وقال النسائي : ثقة . وقال عبدالله بن أحمد عن أنس : أصح الناس حديثاً عن المَقْبريّ الليث ، كان يفصلُ ما روى عن أبي هريرة ، وما روى عن أبيه عن أَبي هريرة . وقال عثمان بن صالح السَّهْمِيّ : كان أهل مصر ينتقصون عثمان حتى نشأ فيهم الليث ، فحدثهم بفضائل عثمان ، فكفوا ، وكان أهل حمص ينتقصون علياً حتى نشأ فيهم إسماعيل بن عَيَّاش ، فحدثهم بفضائل علي فكفوا عن ذلك . وقال أبو داود : ليس ينزل أحد نزوله ، كان يكتب الحديث على وجهه .

ومن عجيب أمره ما حَدَّث به عنه لؤلؤ ، خادم الرشيد ، قال: جرى بين هارون الرشيد ، وبنت عمه زُبَيْدَة بنت جَعْفر كلام ، فقال هارون: أنت طالق إن لم أكن من أهل الجنة ، ثم ندم فجمع الفقهاء ، فاختلفوا ، فكتب إلى البلدان فأحضر علماءها ، فلما اجتمعوا جلس لهم ، فاختلفوا ، فسألهم فاختلفوا ، وبقي شيخ لم يتكلم ، وكان في آخر المجلس ، وهو اللَّيث بن سعد ، قال: فسأله ، قال: إذا أخلى أمير المؤمنين مجلسه كلمته ، فصرفهم ، فقال: يدنيني أمير المؤمنين فأدناه ، فقال: أتكلم على الأمان ، قال: نعم ، فأمر بإحضار مصحف ، فأحضره ، قال تصفحه يا أمير المؤمنين حتى تصل إلى سورة الرحمن ، فاقرأها ، ففعل ، فلما انتهى إلى قوله تعالى: ﴿**وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ**﴾ [الرحمن: ٤٦] قال: أمسك يا أمير المؤمنين! قل: والله إني أخاف مقام ربي ، قال: فاشتد ذلك على هارون الرشيد ، فقال: يا أمير المؤمنين! العهد أملك ، فحلف هارون الرشيد ، فقال له: يا أمير المؤمنين! هما جنتان وليستا بجنة واحدة ، قال: فسمعنا التصفيق من وراء الحجاب ، والفرح ، فقال له الرشيد: أحسنت وأمر له بالجوائز ، والخِلع ، وأمر له بإقطاع الجيزة ، ولا ينصرف أحد بمصر إلا بأمره ، وصرفه مكرماً. وعن عبدالله بن صالح قال: سمعت اللَّيث بن سعد يقول: لما قدمت على هارون الرشيد ، قال: يا ليث! ما صلاح بلدكم؟ قلت يا أمير المؤمنين! صلاح بلدنا إجراء النيل ، وصلاح أميرها ، ومن رأس العين يأتي الكَدَرُ ، فإذا صفا رأس العين صفت العين ، قال: صدقت يا ليث.

قال ابن حَجَر: تتبعت كتب الخلاف كثيراً ، فلم أطلع فيها على مسألة واحدة انفرد فيها الليث عن الأئمة ، من الصحابة والتابعين ، إلا في مسألة واحدة ، وهي أنه كان يرى تحريم أكل الجراد المَيِّت ، وقد نُقل ذلك عن بعض المالكيين ، قلت: مشهور مذهبنا أعني معاشر المالكية أن لا تُؤكَلَ ميتته ، ولا بد له من ذكاة ، ولكن ذكاته بما يموت به ، ولو لم يُعَجِّل موته ، كقطع الجناح ، وقد ألف ابن حَجَر العَسقَلاني رسالة ،

سماها «الرحمة الغيثية بالترجمة الليثية» ، أدرك الليث نيفاً وخمسين رجلًا مـن التابعين.

روى عـن: نافع ، وابن أبي مُلَيْكة ، ويزيد بن أبي حبيب ، ويحيى ابن سعيد الأنصاري ، وأخيه عبد ربه بن سعيد ، وابن عَجْلان ، وهشام ابن عُروة ، وعطاء بن أبي رباح ، وبُكَير بن الأشَجّ ، وسعيد المَقْبري ، وأبي الزِّناد ، وعبدالرحمـن بن القاسم.

وحج الليث سنة ثلاث عشرة فسمع مـن ابن شهاب بمكة ، وروي عـنه أنه قال: كتبت عـن علم ابن شهاب الزُّهْري علماً كثيراً ، وطلبت ركوب البريد إليه إلى الرُّصافة ، فخفت أن لا يكون ذلك لله تعالى ، فتركه هو وعبدالرحمـن بن القاسم ، وقتادة ، وجعفر بن ربيعة ، وخلق كثير.

وروى عـنه: شعيب ، ومحمد بن عَجْلان ، وهشام بن سعد ، وهما مـن شيوخه ، وابن لهيعة ، وهُشَيم بن بَشير ، وقَيْس بن الرَّبيع ، وعطاف ابن خالـد ، وهم مـن أقـرانه ، وابن المُبارك ، وابن وَهْب ، ومروان بن محمد ، وأبو النَّضر ، وأبو الوليد بن مُسلم ، وسعيد بن كَثير بن غُفَـير ، وخلق كثير.

مات يوم الجمعة ، نصف شعبان ، سنة خمس وسبعين ومئة ، وقبره فـي قَرافة مصر ، مشهور يزار.

وليس فـي الكتب الستة مـن اسمه الليث بن سعد سواه ، نعم مـن الرواة ثلاثة غيره ، أحدهم: ابن أخي سعيد بن أبي مريم شيخ لأحمد بن يحيى بن خالد الشَّرقي ، شيخ الطَّبراني ، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين. والثـاني: ابن أبي خالـد بن نجيح ، يروي عـن خالـد ، وابن وَهْب ، ذكرهما ابن يونُس فـي «تاريخ مصر» ، وهما متأخران عـن طبقة أصحاب الليث ، والثـالث: متـأخر عـنهم ، واسم جده سليمان بن إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل بن محمد بن سعد ، يكنى أبا عمر النَّسَفِيّ وثقه الخطيب.

الثالث: عُقَيل ـ بضم العين ـ بن خالد بن عَقيل، مكبراً، أبو خالد الأموي مولى عثمان، وثقه أحمد، وابن سعد، والنسائي، وقال أبو زُرعة: صدوق، ثقة. وقال ابن مَعين: أثبت من روى عن الزُّهري مالك، ثم معمر، ثم عُقَيل، وفي رواية عنه: أثبت الناس في الزُّهري مالك، ومَعْمر، ويونُس، وعُقَيل، وشُعيب، وسفيان. وقال ابن راهوية: عُقَيل حافظ، ويونس صاحب كتاب. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي؛ عُقَيل أحب إليك أم يونُس؟ فقال عُقيل أحب إلي، لا بأس به، وسئل أبي أيما أثبت عُقَيل، أو مَعْمر؟ فقال: عُقِيل أثبت، كان صاحب كتاب. وقال عبدالله بن أحمد: ذُكر عند أبي أن يحيى بن سعيد قال: عُقيل، وإبراهيم بن سعد كأنه يضعفهما، فقال: وأي شيء هو؟ هؤلاء ثقات، لم يَخْبُرْهم. وقال ابن عُيينة عن زياد بن سعد: كان عُقيل يحفظ، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال العُقيلي: صدوق، تفرد عن الزهري بأحاديث، وكان الزُّهري يكون بأَيْلَة، وله بها ضَيْعة، وكان يكتب عنده هناك الماجَشُون، وكان عُقيل شرطياً بالمدينة.

روي عن: أبيه، وعمه زياد، ونافع مولى ابن عُمر، وعِكْرمة، والحسن، وسعيد بن أبي سعيد الخدري، والزُّهري، وغيرهم.

وروى عنه: ابنه إبراهيم، وابن أخيه سلامة بن رَوْح، والمُفَضَّل بن فَضَالة، والليث بن سعد، وابن لَهيعة، وجابر بن إسماعيل. وحدث عنه يونُس بن يزيد، وهو من أقرانه، وغيرهم.

مات بمصر فجأة، سنة واحد وأربعين ومئة، وقيل سنة أربع، وليس في الكتب الستة من اسمه عُقَيل بالضم سواه، إلا يحيى بن عُقَيل الخزاعي البَصْري، روى له مسلم، وإلا بنو عُقَيل القبيلة لها ذكر في مسلم، وما عدا الثلاثة فبفتح العين، وكسر القاف، كعَقيل بن أبي طالب، له ذكر في «الصحيحين»، قال العراقي:

عُقَيلُ القَبِيلُ وابنُ خالدِ كذا أبو يَحْيى وقافُ وَاقِدِ

وقال سيدي عبدالله في «غر الصباح»:

واضْمُم عُقَيْلَ اللُّذْ أبوهُ خالدٌ ... وفتْحُ ما سِواهُ طُراً وارِدُ

وإنما أطلق في فتح ما سواه ، لأن القبيلة ، وأبا يحيى ليس لهما رواية في الكتب.

والأَيْلِيّ نسبة إلى أَيْلَةَ قرية بين يَنْبُع ومصر ، وعقبتها معروفة ، وينسب إليها هارون بن سعيد الأَيْلِيّ ، ويونس بن يزيد الأَيْليّ. وهؤلاء يشتبهون بالأُبُليّ بضم الهمزة والموحدة ، وتشديد اللام نسبة إلى أُبُلَّة بلدة بقرب البصرة ، قال ابن الصلاح: لم يُنسب لها إلا شَيْبان بن فَرُّوخ من شيوخ مسلم ، فهو أُبُليّ ، وإلى ذلك أشار العراقي بقوله بعد قوله : «وقاف واقد»:

لَهُم كذا الأَيْلِيّ لا الأُبُليّ ... قالَ سِوى شَيْبانَ والرّا فاجْعَلِ

وهذا النوع يسمى عند المُحدثينَ بالمُؤتَلِف والمُختلف وهو أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الأنساب خطاً لا لفظاً ، سواء كان مرجع الاختلاف النقط أو الشكل ، وهو من مهمات فن الحديث ، حتى قال ابن المَدِيني : أشد التصحيف ما يقع في الأسماء ، ووجهوه بأنه شيء لا يدخله القياس ، ولا قبله شيء دال عليه ، ولا بعده ، والتصانيف فيه كثيرة ، وأكملها بالنسبة لما قبله ، كتاب «الإكمال» للأمير أبي نَصْر بن ماكُولا ، وهو قسمان: أحدهما: وهو الأكثر ، ما لا ضابط له يُرجع إليه لكثرته ، وإنما يعرف بالنقل والحفظ ، كأَسِيْد وأُسَيْد ، وحِبّان وحَبَّان وحَبّان. وثانيهما: ما ينضبط لقلة المتشابهين ، ثم تارة يراد به التعميم ، بأن يقال : ليس لهم فلان إلا كذا ، وتارة به التخصيص بـ «الصحيحين» و«الموطأ» بأن يقال : ليس في كتب الثلاثة إلا كذا ، وإلى تعريف المؤتلف والمختلف أشار العراقي بقوله :

واعْنَ بِما صُوْرَتُهُ مُؤْتَلِفُ خَطاً ولكِنْ لَفظُهُ مُخْتَلِفُ

نَحوُ سَلامٍ كُلّهُ فَثَقِّلِ

وهو فصل طويل ونشير إنشاء الله لكل ما جاء منه في محله.

الرابع: محمد بن مسلم بن عُبيد الله بن عبدالله بن شِهاب بن عبدالله ابن الحارث بن زُهْرة بن كِلاب بن مُرّة القُرشي الزُّهري الفقيه، أبو بكر الحافظ المدني، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام.

قال البخاري عن علي بن المَدِينيّ: له نحو ألفي حديث. وقال الآجُرّي عن أبي داود: جميع حديث الزُّهري كله ألفا حديث ومئتا حديث، النصف منها مسندة، وقدر مئتين عن غير الثقات، وأما ما اختلفوا فيه فلا يكون خمسين حديثاً، والاختلاف عندنا ما تفرد به قوم على شيء. قال معمر: سمع الزُّهري من ابن عمر حدينين. وقال العِجْلي: روى عن ابن عمر نحواً من ثلاثة أحاديث. وقال ابن سعد: كان الزُّهري ثقة، كثير الحديث، والعلم والرواية، فقيهاً، جامعاً. وقال أبو الزِّناد: كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس. وقال ابن وَهْب عن الليث: كان ابن شهاب يقول: ما استودعت قلبي شيئاً قَطُّ فنسيه. وقال ابن مَهْدي: سمعت مالكاً يقول، قال الزُّهري: ما استفهمت عالماً قط، ولا زدت على عالم شيئاً قط. وقال الليث: ما رأيت عالماً قط أجمع من ابن شهاب، ولا أكثر علماً منه، ولو سمعته يحدث في الترغيب لقلت لا يَحْسُنُ إلا هذا، وإن حدث عن الأنساب قلت لا يَعْرِف إلا هذا، وإن حدث عن القرآن والسنة كان حديثه نوعاً جامعاً. وروى عنه الليث أنه قال: ما نشر أحد العلم نشري، ولا بَذَلَهُ بَذْلي. وقال أيوب: ما رأيت أعلم من الزُّهري، فقال له صَخْر بن جُوَيْرية: ولا الحسن، فقال: ما رأيت أعلم من الزُّهري، وروي عن عَمْرو بن دينار أنه قال: أي شيء عند ابن شهاب، أنا لقيت ابن عُمر ولم يلقه، ولقيت ابن عباس ولم يلقَه؛ فقدم الزُّهري مكة، فقال عمرو: احملوني إليه، وكان قد أُقعِد فحملوه إليه، فلم يأت أصحابه إلا بعدَ لَيْل، فقالوا له: كيف رأيت؟ فقال: والله ما رأيت مثل هذا القرشي قَطُّ. وقيل لمكحول: من أَعْلَم من رأيت؟ قال:

ابن شهاب ، قيل له : ثم من؟ قال : ابن شهاب ثلاث مرات وروى سعيد ابن عبدالعزيز عن مكحول أيضاً أنه قال : ما بقي على ظهرها أعلم بسنة ماضية من الزُّهري . وقال النسائي : أحسن أسانيد تروى عن رسول الله ﷺ أربعة ، الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن جده ، والزُّهري عن عُبيدالله عن ابن عباس ، وأيوب عن محمد عن عبيدة عن علي ، ومنصور عن إبراهيم عن عَلْقمة . وقال ابن عُيينة عن عمرو بن دينار : ما رأيت أنص للحديث من الزُّهري . وقال جَعفر بن ربيعة : قلت لعِراك ابن مالك : من أفقه أهل المدينة؟ فذكر سعيد بن المُسيِّب ، وعُروة ، وعُبيدالله بن عبدالله ، قال عراك : وأعلمهم عندي جميعاً ابن شهاب ، لأنهم جمع علمهم إلى علمه . وقال مَعْمر : قال عمر بن عبدالعزيز لجلسائه : لم يبق أعلم بسنة ماضية منه . قال معمر : وإن الحسن وضُرباءَهُ لأحياء يومئذ ، وكتب عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه إلى الآفاق : عليكم بابن شِهاب ، فإنكم لا تجدون أحداً أعلم بسنة ماضية منه . وقال إبراهيم ابن سعد بن إبراهيم : قلت لأبي : بم فاقكم الزهري؟ قال : كان يأتي المجالس من صدورها ، ولا يلقى في المجلس كهلاً إلا سأله ، ولا شاباً إلا سأله ، ثم يأتي الدار من دور الأنصار ، فلا يلقى فيها شاباً إلا سأله ، ولا كهلاً ولا عجوزاً ولا كهلة إلا سألها ، حتى يحاول ربات الحِجال . قال معمر بن صالح بن كَيْسان : كنت أطلب العلم أنا والزهري ، فقال : تعال نكتب السنة ، فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ ، ثم قال : تعال نكتب ما جاء عن الصحابة ، قال : فكتب ، ولم نكتب ، فأَنجَحَ ، وضَيَّعْتُ . وقال سعيد بن عبدالعزيز : سأل هشام بن عبدالملك الزُّهري أن يملي على بعض ولده ، فدعا بكاتب ، فأملى عليه أربع مئة حديث ، ثم إن هشاماً قال له : إن ذلك الكتاب قد ضاع ، فدعا الكاتب فأملاها عليه ، ثم قابله هشام بالكتاب الأول ، فما غادر حرفاً . وقال معمر : ما رأيت مثل الزُّهري في الفن الذي هو فيه . وقال مالك : كان من أسخى الناس ، وكان سخيّاً ما له في الناس نظير .

وحضر الزهري : يوماً مجلس هشام بن عبد الملك وعنده أبو الزِّناد ، عبدالله بن ذَكْوان ، فقال هشام : أي شهر كان يخرج العطاء فيه لأهل المدينة؟ فقال الزُّهري : لا أدري ، فسأل أبو الزِّناد ، فقال: من المحرم ، فقال هشام للزهري : يا أبا بكر! هذا علم استفدته اليوم ، فقال: مجلس أمير المؤمنين أهل أن يستفاد منه العلم .

وكان إذا جلس في بيته وضع حوله كتبه ، فيشتغل بها عن كل شيء في أمور الدنيا ، فقالت امرأته يوماً: إن كتبك هذه أشد علي من ثلاث ضرائر.

وكان أبو جده ، عبدالله بن شهاب ، يوم بدر ، مع المشركين ، وكان أحد النفر الذين تعاقدوا يوم أحد ، لَئِن رأوا النبي ﷺ ليقتلونه ، أو ليقتلُن دونه ، وروي أنه قيل للزهري : شهد جدك بدراً؟ فقال: نعم ، ولكن من ذلك الجانب ، يعني أنه كان في صَفِّ المشركين ، وكان أبوه مُسلم مع مُصعَب بن الزُّبير ، ولم يزل الزهري مع عبدالملك ، ثم ابنه هشام ، وكان يزيد بن عبدالملك قد استقضاه .

روى عن عبدالله بن عمر ، وعبدالله بن جَعْفر ، وربيعة بن عباد ، والمِسْوَر بن مَخْرَمَة ، وعبدالرحمن بن أزْهر ، وسهل بن سعد ، وأنس ، وجابر ، وأبي الطُّفَيْل ، والسّائِب بن يزيد ، ومحمود بن الرَّبِيع ، ومحمد ابن لَبيد ، وثَعْلَبة بن أبي مالك ، وأبي أمامة بن سَهْل بن حَنيف ، ومالك ابن أوس بن الحَدثان ، وخلق كثير.

وروى عنه عطاء بن أبي رَباح ، وأبو الزُّبير المكي ، وعمر بن عبدالعزيز ، وعمرو بن دينار ، وصالح بن كَيْسان ، وأَبَان بن صالح ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وأيوب السَّخْتِياني ، والأَوْزَاعيّ ، وابن جُرَيْج ، والليث ، ومالك ، وسفيان بن عُيينة ، ومحمد بن المُنْكَدِر ، ومنصور بن المُعْتَمِر ، وخلق كثير.

مات بالشام سنة أربع وعشرين ومئة ، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة ،

وأوصى أن يدفن على الطريق بقرية ، يقال لها: شغبى وبَدا ـ بفتح الشين ، وإسكان الغين المعجمة ، ثم باء موحدة والقصر وبدا بفتح الباء الموحدة والدال المهملة بعدها ألف ، وقيل: شغب وبدّاً: واديان وهُو الذي يدل عليه قول كُثَيِّر عَزّة:

وأنْتِ الّتي حَبَّبْتِ شغبى إلى بَدَاً إلـيَّ وأوْطَـانِـي بلادٌ سِوَاهُـمـا
إذا ذَرفَتْ عَيْنَـايَ أعْتَـلُّ بالـقَـذَى وعَـزَّةُ لَوْ يَدْري الـطَّبِيْبُ قَذَاهُمـا
وَحَـلَّتْ بِهـذا حَلَّةً ثُمَّ أَصْـبَـحَـتْ بِهـذا فَطَابَ الـوَادِيانِ كِلاَهُـمـا

وقيل: إنه دُفن في ضيعة له ، اسمها أَدَامى بفتح الهمزة والدال والميم وبعد الدال ألف وبعد الميم ألف مقصورة ، وهي خلف شَغْبٍ وبَدَا ، وقيل: مات ببيته بنَغَفٍ ، وهي قرية عند القرى المذكورة.

والزُّهْريّ في نسبه نسبة إلى زهرة بن كِلاب بن مُرّة ، أحد بطون قريش السابعة ، وهو بطن آباء آمنة بنت وَهَب بن عبد مناف بن زُهرة ، والمشهور عند جميع أهل النسب أن زُهرة اسم الرجل وشذّ ابن قُتيبة فجعله اسم امرأته ، وأن ولدها غلب عليهم النسب إليها ، وهو مردود بقول إمام أهل النسب ، هشام بن الكَلْبِيّ: إن اسم زُهرة المغيرة ، فإن ثبت قول ابن قُتيبة ، فالمغيرة اسم الأب (وزُهرة اسم امرأته) فنسب أولادها إلى أمهم ، ثم غلب ذلك حتى ظن أن زهرة اسم الأب ، فقيل: زُهرة بن كلاب ، وزُهرة بضم الزاي بلا خلاف «من فتح الباري».

الخامس : عروة بن الزبير.

والسادس : عائشة أم المؤمنين ، رضي الله عنها ، وتقدما في الحديث الذي قبل هٰذا.

وأما خديجة: فهي أم المؤمنين ، خديجة بنت خُويلد بن أسد بن عبدالعُزّى بن قُصَيّ بن كِلاب القرشية الأسَدِيّة ، زوج النبي ﷺ ، وأول من صدقت ببعثه مطلقاً ، قال الزُّبَيْر بن بَكّار: كانت تدعى قبل الإسلام

الطاهرة ، وأمها فاطمة بنت زائدة ، قرشية من بني عامر بن لُؤي ، وكانت عند أبي هَالَة بن زُرارة بن النباش بن عدي التميمي أولاً فولدت له هنداً ، ثم خلف عليها بعد أبي هالة عتيق بن عابد بن عبدالله بن عُمر بن مَخْزوم ، ثم خلف عليها رسول الله ﷺ ، وعن قتادة عكس هذا أن أول أزواجها عتيق ، ثم أبو هالة ، ووافقه ابن إسحاق في رواية ابن بُكَير عنه ، وصحح ابن عبدالبَرّ الأول ، والذي زوجها للنبي ﷺ عمها عَمْرو بن أسد بن عبدالعُزّى بن قُصَيّ ، لأن أباها مات في الجاهلية ، وقال عَمْرو بن أسد: محمد بن عبدالله يَخْطُبُ خديجة هو الفَحْل لا يُقْدَع أنفه ، وكانت إذ تزوجها رسول الله ﷺ بنت أربعين سنة ، فأقامت معه ﷺ أربعاً وعشرين سنة ، وكان رسول الله ﷺ إذ تزوجها ابن إحدى وعشرين سنة ، وقيل: ابن خمس وعشرين ، وهو الأكثر ، وقيل: ابن ثلاثين ، ولم يختلفوا أنه وُلِدَ له منها ولدُهُ كلهم حاشا إبراهيم ، وأجمعوا أنها ولدت أربع بنات كلهن أدركن الإسلام وهاجرن ، وهن زينب ، وفاطمة ، ورقية ، وأم كلثوم ، وأجمعوا أنها ولدت له ابناً يسمى القاسم ، وبه كان يكنى النبي ﷺ ، وكانت قابلَتُها سلمى مولاة صَفِيّة ، وكانت تسترضع ، وتعد ذلك قبل أن تلد ، وأكبر أولاده القاسم ، الذي كُنِي به ، ثم زينب ، ثم عبدالله ، وكان يقال له: الطيب والطاهر ولد بعد النبوة ، ثم أم كلثوم ، ثم فاطمة ، ثم رُقَيّة ، ثم مات القاسم بمكة ، وهو أول ميت مات من ولده ، ثم مات عبدالله أيضاً بمكة ، وقيل: إن زينب أكبر من القاسم ، وصححه ابن عبدالبَرّ ، ولم يتزوج في الجاهلية غيرها ، ولا تزوج عليها من نسائه حتى ماتت ، ولم تلد له من المهاري غيرها؛ وهي أول من آمن به من الرجال والنساء مطلقاً ، فقد روي عن أبي رافع قال: صلى رسول الله ﷺ يوم الاثنين ، وصلت خديجة آخره.

وعن أبي نُعيم في «الدلائل» بسند ضعيف ، عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان جالساً معها إذ رأى شخصاً بين السماء والأرض ، فقالت له خديجة: ادن مني ، فدنا منها ، فقالت: تراه؟ قال: «نعم» ، قالت: أدخل

رأسك تحت درعي ففعل ، فقالت: تراه؟ قال: «لا» ، قالت: أبشر ، هذا ملك إذ لو كان شيطاناً لما استحيا ، ثم رآه بأجياد ، فنزل إليه ، وبسط له بساطاً ، وبَحَثَ في الأرض ، فَنَبَعَ الماء ، فعلمه جبريل كيف يتوضأ ، فتوضأ وصلى ركعتين نحو الكعبة ، وبشره بنبوته وعلمه ﴿اقرأ باسم ربك﴾ ، ثم انصرف ، فلم يمر على شجر ولا حجر إلا قال: سلام عليك يارسول الله! فجاء إلى خديجة فأخبرها ، فقالت: أرني كيف أراك؟ فأراها ، فتوضأت كما توضأ ، ثم صلت معه ، وقالت: أشهد أنك رسول الله.

قال ابن إسحاق: كانت خديجة أول من آمن بالله ورسوله ، وصدقت بما جاء به ، فخفف الله بذلك عن رسول الله ﷺ ، فكان لا يسمع شيئاً يكرهه من الرد عليه ، فيرجع إلا ثبتته ، وتهون عليه أمر الناس ، وذكرت عائشة في حديث بدء الوحي ، ما صنعته من تقوية قلب النبي ﷺ لتلقي ما أنزل الله عليه ، فقال لها: «لقد خشيت على نفسي» فقالت: كلا والله لايخزيك الله أبداً ، وذكرت خصاله الحميدة ، وتوجهت إلى وَرَقَة بن نَوْفَل وهو في «الصحيح».

وفي ابن عبدالبر أن خديجة قالت لرسول الله ﷺ: أتستطيع أن تخبرني بصاحبك إذا جاءك تعني جبريل عليه السلام ، فلما جاءه ، قال: «ياخديجة هذا جبريل قد جاءني» فقالت: قُم يا ابن عم ، فاقعُد على فخذِي اليمنى ، ففعل ، فقالت: هل تراه؟ قال: «نعم» ، قالت: فتَحَوَّلْ إلى اليسرى ، ففعل ، فقالت: هل تراه؟ قال: «نعم» ، قالت: فاجلس في حِجْري ، ففعل ، فقالت: هل تراه؟ قال: «نعم» ، فألقت خمارَها ، وحسرت عن صدرها ، فقالت هل تراه؟ قال: «لا» ، قالت: أبشر فإنه والله ملك ، وليس بشيطان.

وكانت خديجة ذات جمال وشرف ، وكانت موسرة ، وكان سبب رغبتها بالرسول ﷺ ما حكاه لها غلامها ميسرة بما شاهده من علامات النبوة

قبل البعثة ، ومما سمعته من بَحيرا الراهب في حقه ، لما سافر معه ميسرة في تجارة خديجة ، وأسند الواقِدِّي قصة تزويجه بها عن نَفِيسَة بنت مُنْيَة ، أخت يَعْلى ابن مُنْيَة ، قالت : : كانت خديجة امرأة ، جلدة ، شريفة ، كثيرة المال ، ولما تأيمت كان كل شريف من قريش يتمنى أن يتزوجها ، فلما أن سافر النبي ﷺ في تجارتها ورجع بربح وافر ، رغبت فيه ، فأرسلتني رسيساً إليه ، فقلت له : ما يمنعك أن تتزوج؟ فقال : ما في يدي شيء ، فقلت : فإن كُفيت ، ودُعيت إلى المال ، والجمال ، والكفاءة ، قال : ومن؟ قلت : خديجة ، فأجاب .

وروى ابن المدائِنِيّ بسند له عن ابن عباس «أن نساء أهل مكة اجتمعن في عيدٍ لَهُنَّ في الجاهلية ، فتمثل لهن رجل ، فلما قرب منهن نادى بأعلى صوته ، يانساء مكة إنه سيكون في بلدكن نبي ، يقال له أحمد ، فمن استطاع منكن أن تكون زوجاً له فَلْتَفْعَل ، فَحَصَبْنَهُ إلَّا خديجة فإنها عَضَّت على قوله ولم تُعَرِّض له .

وقد أثنى النبي ﷺ على خديجة ما لم يثن على غيرها ، وذلك في حديث عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ لا يكاد يخرج من البيت حتى يذكر خديجة ، فيحسن الثناء عليها ، فذكرها يوماً من الأيام ، فأخذتني الغَيْرة ، فقلت : هل كانت إلا عجوزاً من العرب قد أبدلك الله خيراً منها؟ ، فغضب ، وقال : لا والله ما أبدلني خيراً منها ، آمنت بي إذ كفر الناس ، وصدقتني إذ كذبني الناس ، وواستني بمالها إذ حرمني الناس ، ورزقني فيها الله الولد دون غيرها من النساء ، قالت عائشة : فقلت في نفسي : لا أذكرها بعدها بسبة أبداً .

وعن عائشة أيضاً أنها قالت : ما غِرْت على امرأة ما غِرْت على خديجة ، وما بي أن أكون قد أدركتها ، ولكن ذلك لكثرة ذكر رسول الله ﷺ إياها ، وإنه كان ليذبح الشاة فيتتبع بذلك صدائق خديجة ، يهديها لهن .

وفي «الصحيح» عن عائشة كان رسول الله ﷺ إذا ذبح الشاة يقول :

«أرسلوا إلى أصدقاء خديجة» ، قال: فذكرت له يوماً ، فقال «إني لأحب حبيبها» .

وفي «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ بشر خديجة ببيت في الجنة من قصب ، لاصَخَب فيه ، ولانَصَب .

وعند مسلم من حديث أبي زرعة سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «أتاني جبريل ، فقال: يارسول الله هذه خديجة ، أتتك ، ومعها إناء فيه طعام وشراب ، فإذا هي أتتك فاقرأ عليها من ربها السلام ومني» وأخرجه النسائي من حديث أنس جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: إن الله يقرأ على خديجة السلام ، فقالت: إن الله هو السلام ، وعلى جبريل السلام ، وعليك السلام ورحمته تعالى وبركاته .

وعن أبي هُريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «خيرُ نساءِ العالمينَ أربعٌ ، مريمُ بنتُ عِمْـران ، وابنـةُ مُزاحم امرأة فِرْعون ، وخديجةُ بنتُ خُوَيْلد ، وفاطمةُ بنتُ محمد ﷺ» . وفي «الصحيحين» عن علي رفعه: «خير نسائها مريم ، وخير نسائها خَديجة بنتُ خُويلد» ، ويفسر المراد به ما أخرجه ابن عبـدالبـر في ترجمـة فاطمـة ، عن عِمران بن حُصَيْن أن النبي ﷺ عاد فاطمة ، وهي وجِعَة ، فقال: «كيف تجدينك يابنية؟» قالت: إني لوجعة وإنه لَيزيد ما بي ، ما لي طعام آكله ، فقال: «يابنيةُ أما ترضَيْن أنكِ سيدةُ نساءِ العالمينَ» قالت: ياأبتِ فأين مريم بنت عمران؟ قال: «تلك سيدة نساء عالمها» فعلى هذا مريم خير نساء الأمة الماضية ، وخديجة خير نساء الأمة الكائنة ، وتحمل قصة فاطمة ، إن ثبتت على أحد أمرين: إما التفرقة بين الخيرية والسيادة ، وإما أن يكون ذلك بالنسبة إلى من وجد من النساء حين ذكر قصة فاطمة .

وأخرج ابن السُنِّي بسند له عن خديجة أنها خرجت تلتمس رسول الله ﷺ بأعلى مكة ومعها غداؤه ، فلقيها جبريل في صورة رجل ، فسألها عن النبي ﷺ فهابته ، وخشيت أن يكون بعض من يريد أن يغتاله ، فلما ذكرت

ذلك للنبي ﷺ قال لها: «هو جبريلُ ، وقد أَمَرَني أن أقرأ عليك السلام» وبشرها ببيت في الجنة ، لا صخب فيه ولا نصب.

ومن مزاياها أنها ما زالت تعظم النبي ﷺ وتصدق حديثه قبل البعثة وبعدها ، وقالت له لما أرادت أن يتوجه في تجارتها: إنه دعاني إلى البعث إليك ما بَلَغَني من صدق حديثك ، وعظم أمانتك؛ وكرم أخلاقك ، وقالت له لما خطبها: إني قد رغِبْت فيك لحسن خُلقك ، وصدق حديثك ، ومن طواعيتها له قبل البعثة أنها رأت ميله إلى زيد بن حارثة ، بعد أن صار في ملكها ، فوهبته له ﷺ فكانت هي السبب فيما امتاز به زيد من السَّبْق إلى الإسلام ، حتى قيل: إنه أول من أسلم مطلقاً.

وفي كتاب الزُّبَيْر بن بَكّار عن عبدالرحمن بن زيد ، قال آدم عليه الصلاة والسلام: مما فَضَّلَ الله ابني عليَّ أن زوجتهُ خديجة كانت عوناً له على تبليغ أمرِ الله عز وجل ، وأن زوجتي كانت عَوْناً على المعصية.

وتقدم في ترجمة عائشة الخلاف ، هل هي أفضل أم عائشة؟ وأن الصحيح أفضليتها.

كانت وفاة خديجة ، وأبي طالب في عام واحد ، ويقال: إنها تأخرت بعده بثلاث ليال ، وكانت وفاتها قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح ، وقيل: بأربع ، وقيل: بخمس ، وقالت عائشة: ماتت قبل أن تُفْرض الصلاة ، يعني قبل أن يُعْرَج بالنبي ﷺ ، ويقال: كان موتها في رَمضان ، لعشرٍ خَلَوْن منه ، ودفنت بالحَجُون ، ونزل النبي ﷺ في قبرها ، ولم تكن الصلاة على الجنائز شرعت حينئذٍ ، وروي عن يحيى بن عبدالرحمن ، قال: جاءت خَوْلة بنت حَكيم إلى النبي ﷺ ، فقالت: يارسول الله! كأني أراك قد دخلتك خَلّة لفقد خديجة ، قال: أجل كانت أم العيال ، وربة البيت ، وروي عن عبد الله بن عمير ، قال: وَجَدَ رسول الله ﷺ على خديجة حتى خُشِيَ عليه ، حتى تزوج عائشة .

وأما ورقة ، فهو ورقة ـ بفتح الراء ـ بن نَوْفل بن أسد بن عبدالعُزَّى بن قُصَيّ القرشي الأسدي .

قال الكِرْماني : لا شك أنه كان مؤمناً بعيسى عليه الصلاة والسلام ، وأما الإيمان بنبينا ﷺ ، فلم يعلم أن دين عيسى قد نُسخ ، ولئن ثبت أنه كان منسوخاً في ذلك الوقت ، فالأصح أنه آمن ، لأن الإيمان التصديق ، وهو صدق ، ولم يذكر ما ينافي ذلك ، وقال ابن مَنْدة : اختلف في إسلام ورقة ، وظاهر قوله في الحديث : ياليتني فيها جذعاً ، وما بعده يَدُلُّ على إسلامه ، وذكر ابن إسحاق أن النبي ﷺ لما أخبره ، قال له ورقة : والذي نفسي بيده إنك لنبي هذه الأمة ، وفي «مستدرك» الحاكم وصححه قائلاً : إنــه على شرط الشيخين من حديث عائشــة : أن النبي ، عليه الصــلاة والسلام قال : رأيــت الفتى ، يعني ورقة بن نوفل ، وعليه ثياب من حريرٍ ، لأنه أول من آمن بي وصَدَّقني ، وأخرج ابن عَدِيّ في «الكامل» عن جابر ابن عبدالله ، عن النبي ﷺ أنه قال : «رأيت ورقةَ في بطنان الجنة ، عليه السُّنْدُسُ ، وقال الزُّبَيْر : كان ورقة قد كرهَ عبادة الأوثان ، وطلب الدين في الآفاق ، وقرأ الكتب ، وكانت خديجة تَسأله عن أمر النبي ﷺ فيقول لها : ما أراه إلا نبي هذه الأمة الذي بَشَّرَ به موسى ، وعيسى» .

وأخرج الزُّبَيْر بن بَكّار عن عُروة بن الزُّبَيْر ، قال : كان بلال لجارية من بني جُمَح ، وكانوا يعذبونه برمضاءِ مكة ، يُلْصِقون ظهره بالرَّمضاء ، لكي يُشْـرِكَ ، فيقول : أحدٌ أحدٌ ، فيمُرُّ به ورقة ، فيقول : أحد أحد يابلال! واللهِ! لئن قتلتموه لأتخذنه حناناً ، وهذا يدُلُّ على أن ورقة عاش إلى أن دعا النبي ﷺ إلى الإسلام ، حتى أسلم بلال ، والجمع بين هذا وحديث عائشــة أن يُحمل قوله : ثم لم يَنْشَبْ ورقة أن توفي ، أي قبل أن يشتهر الإسلام ، ويؤمر النبي بالجهاد ، ويُعَكِّر على هذا حديث عكرمة ، عن ابن عبـاس ، بنحـو حديث عائشة ، وفي آخره : لَئِنْ كان هُو ، ثم أظهرَ اللهُ دينهُ ، وأنا حيٌّ ، لأُبْلِيَنَّ الله من نفسي في طاعة رسوله ، وحسن مؤازرتهِ ، فمـات ورقة على نصرانيتهِ ، لكن فيه عُثمان بن عَطاء ، وهو ضعيفٌ ،

وأخرج ابن السَّكَن بلفظ: رأيتُ ورقةَ على نهرٍ من أنهارِ الجنةِ ، لأنه كان يقول: ديني دين زيد ، وإلٰهي إلٰه زيد ، وقد قال لما كانت خديجة تذكر له أمر رسول الله ﷺ:

هذي خَدِيْجَـةُ تَأْتـيني لأُخـبِـرَهـا ... وَمَـا لَنَـا بِخَـفِيٍّ الغيبِ من خَبَـرِ
بأنَّ أحـمَـدَ يَأْتـيهِ فيخْـبِـرُهُ ... جبـريلُ إنَّـكَ مَبْعُوثٌ إلى البَشَـرِ
فَقُـلْتُ عَلَّ الّـذي تَرْجِـينَ يُنْجِـزُهُ ... لَهُ الإلٰـهُ فَرَجِّـي الـخَيْرَ وَانْتَـظِرِي

ومن شعره أيضاً:

فَإنْ يَكُ حَقـاً يَا خَديْجَـةُ فاعْـلَمي ... حَديثَـك إيّانـا فَأَحْـمَـدُ مُرْسَـلُ
وَجِبْـرِيلُ يأتِـيهِ ومِيْكَـالُ مَعْـهُـمـا ... مِنَ اللهِ وَحْيٌ يَشْـرَحُ الصَّـدْرَ مُنْزَلُ

وكان يذكر الله في شعره في الجاهلين ، ويسبحه فمن ذلك قوله:

لَقَـدْ نَصَـحْـتُ لأَقْـوامٍ وقُـلْتُ لَهُـم ... أنـا الـنَّـذيرُ فلا يَغْـرُرْكُـمْ أَحَـدُ
لا تَعْـبُـدُنَّ إلٰـهـاً غيرَ خَالِـقِـكـم ... فَإنْ دَعَـوْكُـمْ فَقـولـوا بَيْنَنَـا جَدَدُ
سُبْحَـانَ ذِيْ العَـرْشِ سُبْحـاناً نَعُوذُ بِه ... وَقَبْلَنَـا سَبَّـحَ الجُـوديُّ والجمـد
مُسَـخَّـرٌ كُلُّ ما تَحْـتَ السَّـمـاءِ لَهُ ... لا يَنْبَـغي أَنْ يُنـاوي مُلْكَـهُ أَحَـدُ
لا شَيْءَ مِمّـا تَرَى تَبْـقَـى بَشَـاشَتُـهُ ... يَبْقَى الإلٰـه وَيَفْنَى المَـالُ والـوَلَـدُ
لَم تُغـنِ عن هُرْمـزٍ يومـاً خزائِـنُـهُ ... والخُلدَ قَد حاوَلَتْ عادٌ فَمـا خَلدوا
ولا سُليمـانَ إذ تَجـري الـرِّياحُ لهُ ... والإنسُ والـجِـنُّ فيمـا بينَهـا تَرِدُ
أينَ الـملوكُ الـتي كانـت لِعـزَّتـهـا ... من كلِّ أوبٍ إلـيهـا وافـدٌ يَفِـدُ
حَوضٌ هنـالِـكَ مورُودٌ بلا كذَرٍ ... لا بُدَّ من وِردِهِ يَومـاً كمـا ورَدُوا

لطائف إسنادِه فيه أن هذا الإسناد على شرطِ الستة ما عدا يحيى ، فإنَّه على شرط الشيخين ، ورواتُه ما بين مصريٍّ ومدني ، وفيه روايتُه تابعيٍّ عن تابعي ، وهما الزُّهريُّ وعروةُ ، وهو من مراسيل الصحابة لأنَّ عائشةَ لم تُدركْ هذه القصةَ فتكونُ سَمِعتها من النبي ﷺ أو من صحابيٍّ ، وقَد مَرَّ الكلامُ على مرسلِ الصحابي في الذي قبلَه.

وهذا الحديثُ أخْرجهُ البخاري هنا ، وفي التفسير والتعبير عن عبدِالله

ابن محمدٍ ، وفي التفسير عن سعيدِ بن مروان ، وفي الإيمان عن ابن رافع ، ومسلمٌ في الإيمان ، والتِّرمذيُّ والنسائي في التفسير.

الحديث الرابع

٤ ـ قال ابنُ شِهابٍ : وأخبرَني أبو سَلَمَةَ بنُ عبدِ الرَّحمنِ أنَّ جابرَ بنَ عبد الله الأنصاريَّ قال ـ وهُو يُحدثُ عن فَترَةِ الْوَحْيِ ـ فقالَ في حَدِيثِه «بَيْنا أنا أَمْشي، إذْ سَمِعْتُ صَوْتاً منَ السماءِ، فرَفَعت بَصري، فإذا المَلَكُ الذي جاءَني بحِراءٍ جالسٌ على كُرْسِيٍّ بَينَ السماءِ والأرض، فرُعِبتُ منه، فرَجَعتُ، فقلت: زَمِّلوني زَمِّلوني. فأنزلَ الله تعالى ﴿يا أَيُّها المُدَّثِّرُ، قُمْ فَأَنذرْ ـ إلى قوله ـ والرُّجْزَ فاهْجُرْ﴾. [المدثر: ١ ـ ٥]. فَحَمِيَ الوَحيُ وتَتَابع». تابَعهُ عبدُ الله بنُ يوسُفَ وأبو صالحٍ ، وتابَعهُ هِلالُ بنُ رَدَّادٍ عن الزُّهْريِّ، وقال يونُسُ ومَعْمرٌ «بَوادِرُهُ» .

[الحديث ٤ ـ أطرافه في: ٣٢٣٨، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٥٤، ٦٢١٤] .

إنَّما أتى بحرفِ العطفِ لِيُعْلَم أنَّه معطوفٌ على ما سَبق كأنه قال: أخبرني عروةُ بكذا ، وأخبرني أبو سَلَمَة بكذا ، فثُبوتُ الواوِ العاطفةِ دالٌّ على تَقَدُّمِ شيءٍ عَطَفتهُ.

وقوله: «بَينا أنا أمشي إذ سمعتُ صوتاً». بينا : أصلُهُ بين أُشبعَتْ فتحةُ النون بالألف وهي ظرفُ زمانٍ ، وقد تُزادُ فيها الميمُ فيُقالُ: بينما. ويُضافانِ غالباً إلى الجملةِ ، والتقديرُ بحَسَب الأصلِ بينَ أوقاتٍ وقَدْ يُؤتى في جوابهما بإذ وإذا الفجائيَّتين ، الأولى كما في هذا الحديث: «إذ سمعتُ صوتاً من السماءِ». والثانيةُ كقول الشاعر:

فَبينا نَسوسُ النّاسَ والأمرُ أمرُنا ... إذا نحنُ فيهم سُوقةٌ ليسَ نُنصَفُ

والأكثرُ حذفُ إذ وإذا من جوابهما كقول الشاعر:

فَبيناهُ يَشري رَحْلَه قالَ قائلٌ: ... لِمنْ جَملٌ رَخوُ المِلاط نَجيبُ؟

وقولُهُ: «فإذا المَلَكُ الذي جاءَني بحراءَ جالسٌ على كرسيٍّ». الفاء

في «فإذا» فجائيةٌ ، وجالسٌ خبرٌ عن المَلَكِ ، والذي صفتُهُ نحوُ : خرجتُ فإذا الأسدُ بالبابِ ، ويجوزُ نصب جالسٍ على الحال ، ويكونُ الخبرُ مقدراً ، أي : فإذا المَلَكُ حاضرٌ حالَ كونه جالساً ، وكرسيٌّ بضمِّ الكاف وقد تُكْسر ، وقوله : «بين السماءِ والأرضِ» ظرفٌ في محلِّ جرٍّ صفةٌ لكرسي .

وقـوله : «فَرُعِبْتُ مِنْهُ» بضم الراءِ وكسر العين المهملةِ بالبناءِ لما لم يُسمَّ فاعِلُه ، وفي رواية بفتح الراء وضمِّ العين ، أي فَزِعتُ .

وقوله : «فَرَجَعْتُ» ، أي : إلى أهلي بسببِ الرعب .

وقولهُ : «زَمِّلُوني زَمِّلُوني» بالتكرارِ مرتين لأَبَوَيْ ذرٍّ والوقت، وللمؤلف في التفسير ومسلمٍ : «دَثِّروني» وهو أنسبُ لقوله تعالى : ﴿يا أَيُّها المُدَّثِّرُ﴾ ولأبوي ذرٍّ والوقتِ والأصيلي : عَزَّ وجلَّ، بدلَ قوله : تعالى، والتدثيرُ والتزميلُ بمعنى، ونداؤُه بهذا إيناسٌ له وتلطفٌ، والمعنى يا أَيُّها المدثرُ بثيابه، وعن عكرمةَ أي : المدثرُ بالنبوةِ وأعبائِها .

وقوله : ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ أي : حَذِّرْ من العذابِ مَنْ لم يُؤمن بك ، وفيه دلالـةٌ على أنَّـه أمرٌ بالإنذارِ عَقِبَ نزولِ الوحي للإتيانِ بفاءِ التعقيب ، واقْتَصَرَ على الإنذارِ لأن التبشيرَ إنما يكونُ لِمَنْ دَخَلَ في الإسلامِ ، ولم يكن إذ ذاك مَنْ دَخَلَ فيه ، وقولهُ : ﴿وربَّكَ فَكَبر﴾ أي : عَظِّمْ ، ﴿وثيابَكَ فَطَهِّرْ﴾ أي : من النَّجاساتِ ، وقيلَ : الثيابُ : النفسُ كما قال الشاعرُ :

فَشَـكَكْتُ بالـرُّمـح الـطويلِ ثيابَـهُ   ليسَ الكـريمُ على القَنى بِمُحَـرَّمِ

وتطهيرُها اجتنابُ النقائضِ ، والرُّجْزُ هُنا الأوثانُ ، وأصلُهُ العذابُ في اللغةِ ، وسَمى الأوثانَ هُنا رِجزاً لأنّها سَبَبُهُ .

وقـولـه : «فَحَمِيَ الوحيُ» أي : جاءَ كثيراً ، وفيه مطابقة لتعبيرهِ عن تأخُّرِهِ بالفُتور ، إذ لـم يَنْتَهِ إلى انقطاعٍ كليٍّ فَيُوصَفَ بالضدِّ وهُو البردُ .

وقوله : «وتَتَابَعَ» تأكيدٌ معنويٌّ ، ويحتَمَلُ أن يُرادَ بحميَ قَـوِيَ ، وتتابَعَ تكاثَرَ ، وفي روايةٍ : وتَواتَرَ بدلَ «وتَتَابَعَ» ، والتواتُرُ مجيءُ الشيءِ يَتْلو بعضُهُ

بعضاً من غير تَخَلُّلٍ ، وإنما لم يَكْتَفِ بِحَمِيَ لأنه لا يَسْتَلْزِمُ الاستمرارَ والدوامَ والتواتر.

رجالُهُ ثلاثةٌ:

الأولُ: ابن شهابٍ الزُّهري وقد مرّ في الذي قبلَه.

الثاني: أبو سلمةَ بنُ عبدالرحمنِ بن عوف الزُّهري المدني ، قيل: اسمُهُ عبدُ الله ، وقيل: إسماعيلُ ، وقيل: اسمه كنيتُه ، ذكره ابن سعد في الطبقةِ الثانيةِ من المدنيّين وقال: كان ثقةً فقيهاً كثيرَ الحديث وأمه تُماضُرُ بنتُ الأَصْبَغِ الكلبيةِ ، يُقال: إنها أدركتِ النبيَّ ﷺ من أهل دُومةِ الجَنْدَلِ ، لم يُولد منها سواهُ ، وقال مالكٌ: عندنا رجالٌ من أهلِ العلم اسمُ أحدِهم كنيتُهُ منهم أبو سلمةَ بنُ عبدالرحمن. وقال مَعْمرٌ عن الزُّهريِّ أربعةٌ من قريشٍ وجَدْتُهم بُحوراً: ابنُ المُسَيَّب ، وعروةُ ، وعُبيدُالله بن عبد الله بن عُتبةَ بن مسعودٍ ، وأبو سلمةَ بنُ عبدِالرحمنِ ، قال: وكانَ أبو سلمةَ كثيراً ما يُخالِفُ ابنَ عبّاسٍ فَحُرِمَ لذلك من ابن عبّاسٍ علماً كثيراً. وقالَ الزُّهريُّ: قالَ لي إبراهيمُ بنُ عبدِالله بن قارِظٍ وأنا بمصرَ: لقد تَركْتُ رجلينِ من قومِكَ لا أعلم أحداً أكثرَ حديثاً منهما: عروةُ بنُ الزبير ، وأبو سلمةَ بنُ عبدِالرحمن. وقالَ أبو زُرعة: ثقةٌ إمامٌ. وقالَ ابنُ حِبّان: كانَ من ساداتِ قريشٍ ، ورُوِيَ عن الشعبيِّ قال: قَدِمَ علينا أبو سلمةَ فَمَشى بيني وبينَ أبي بُردةَ ، فَقُلت له: مَنْ أفقهُ مَنْ خَلَّفْتَ ببلادِكَ ، فقالَ: رجلٌ بينَكما.

وهو أحدُ الفقهاءِ السبعةِ على أحدِ الأقوالِ المارّةِ.

روى عن أبيهِ ، وعثمانَ بنِ عفّانَ ، وطلحةَ ، وعبادةَ بنِ الصامتِ ، وقيل: لم يَسْمَعْ منهما ، وأبي الدَّرداءِ ، وأبي قَتادَةَ ، وعائشةَ ، وأمِّ سلمةَ ، وعبدِالله بن سلامٍ ، وأبي هريرةَ ، وابن عباسٍ ، وابن عُمَرَ ، وابن عمرو بن العاص ، وأبي سعيدٍ الخُدري ، وأنَسٍ ، وجابرٍ ، وزينبَ بنتِ أمِّ سلمةَ ، وخلقٍ.

وروى عنــهُ ابنُــه عمــرُ ، وأولادُ إخــوتــهِ سعـدُ بنُ إبـراهيمَ بنِ عبدالرحمن بن عوف ، وعبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن ، وزرارة ابن مصعب بن عبد الرحمن ، والأعرجُ ، وعروةُ بـنُ الزبير ، والزُّهريُّ ، ويحيى بنُ أبي كثيرٍ ، وسليمــانُ الأحــولُ ، والشَّعبيُّ ويحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ ، وعمرُو بنُ دينارٍ ، وخلقٌ كثيرٌ .

مات بالمدينة سنةَ أربع وتسعين وهو ابنُ اثنين وسبعين في خلافة الوليد .

الثالث: **جابر بنُ عبدالله بنِ عمرو بنِ حرامِ بن كعبِ بنِ غنم بن كعبِ بن سلمةَ الأنصاري السلمي** يُكنى أبا عَبدِ الله ، أو أبا عَبدِ الرحمنِ ، أو أبا محمد ، أقوالٌ . قال ابن عبد البر: وأصَحُّ ما قيل: أبو عبد الله ، أمُّهُ نسيبةُ بنتُ عقبةَ بن عدي بن سنان بن نابي بن زيد بن حرام بن كعب بنِ غنمٍ أحدُ المكثرين عن النبي ﷺ ، شَهد العقَبَةَ الثانيةَ مع أبيه وهو صغيرٌ ، ولم يشهد الأولى ، ذكره بعضُهم في البدريين ، ولا يَصِحُّ لأنه قد رُوي عنه من طريقِ مسلمٍ أنّه قال: غَزَوْتُ مع النبي ﷺ تسعَ عشرةَ غزوةً لم أشْهَدْ بدراً ولا أُحُداً مَنَعَني أبي ، فلما قُتِلَ لم أتَخَلَّف .

وروى البخاريُّ في تاريخه عنه أنَّه قال: كنتُ أمْنَحُ أصحابي الماءَ يومَ بدرٍ ، وأنكر الواقدي هذا لما مرَّ عن مسلم ، ورُوي عنه قال: اسْتَغْفَرَ لي النبيُّ ﷺ خمساً وعشرينَ مرَّةً ، وشهد صفين مع عليٍّ رضي الله عنه ، وكانت له حَلْقَةٌ في مسجدِ النبي ﷺ يُؤخَذُ عنه العلمُ ، وكان يَمَسُّ رأسَه ولحيتَه بصُفرةٍ ، له ألف وخمس مئة حديثٍ وأربعون حديثاً ، اتَّفَقَا على ثمانيةٍ وخمسين ، وانفردَ البخاريُّ بستةٍ وعشرين ، ومسلمٌ بمئةٍ وستة وعشرين .

روى عن النبيِّ ﷺ ، وعن أبي بكرٍ ، وعمرَ ، وعليٍّ ، وطلحةَ ، ومعاذِ ابن جبل ، وعمارِ بن ياسر ، وأبي هريرةَ ، وأبي حُمَيْدٍ الساعدي ، وغيرهم .

وروى عنه أولادُهِ عبدُ الرحمن وعقيلٌ ومحمد وسعيدُ بن المسيِّب ، وعمرو بن دينار ، وأبو جعفر الباقرُ ، ومحمدُ بن المُنْكَدِرِ ، وخلقٌ كثيرٌ.

مات بالمدينةِ بعد أن عَمِيَ سنة ثلاثٍ وسبعينَ ، وقيل : سنة سبعٍ وسبعين وهُو ابن أربعٍ وتسعين ، صلى عليه الحجاجُ ، وفي تاريخ البخاري أنه حَضَرَ جنازته ، وقال البغويُّ : آخر من مات بالمدينة من الصحابة سهلُ بن سعد. والسَّلَميُّ في نَسَبِهِ نسبةٌ إلى سَلِمة بكسر اللام وهو بفتح السين واللامِ ، وحُكِيَ كسرُ اللام عن المحدثين ، وهذا ضابطٌ لما في الأنصارِ خاصةً وإلا فلهم في غيرهم جماعةٌ بالفتح أيضا ، قال العراقي :

والسَّلميُّ افتَح في الأنصارِ وَمَنْ يَكْسر لامَهُ كأصلِهِ لَحنْ

وَيَشْتَبهُ بالسُّلَميِّ بضمِّ السين وفتح اللام نِسبةً إلى بني سُلَيم كعباسِ ابن مرداسٍ السُّلميِّ وبالسلميِّ بفتح السين وسكون اللام نسبةً إلى بعض أجدادِ المُنْتَسِبِ.

وجابرُ بنُ عبدالله في الصحابة ثلاثةٌ : هذا ، وجابرُ بن عبدالله بن رئاب ، وجابرُ بن عبدالله الراسبيُّ نزيلُ البصرةِ. وأما جابرٌ في الصحابة فأربعةٌ وعشرون نَفَراً.

وجابرُ بنُ عبدالله في غير الصحابة عشرةٌ : الأول : سُلَمي يروي عن أبيه عن كعب الأحبار ، والثاني : مُحاربيٌّ روى عن الأوزاعي ، والثالثُ : غطفاني روى عن عبدالله بن الحسن العَلَويّ ، الرابعُ : مصري يروي عنه يونُس بن عبدالأعلى ، والخامسُ : يروي عن الحسن البصري وكان كذّاباً ، والسادسُ : جابرُ بن سيلان إلى آخرهم .

ويشتبهُ جابرٌ بجاثرٍ بالثاء المثلثة موضعَ الباء الموحدة ، وبخاتر بالخاء المعجمة ثم ألف ثم تاء مثناة من فوق ثم راء ، الأول : أبو القبيلة التي بُعِثَ منها صالحٌ عليه الصلاة والسلام وهُو ثمودُ بن جاثرِ بنِ إرم بن سام بن

نوح عليه الصلاة والسلام ، وأخوه جد يَـس بن جاثر ، والثاني : مغنٍ له أخبارٌ وحكاياتٌ مشهورةٌ .

وجابرُ بن عبدالله هذا وما وافقه في الاسم فقط ، أو في الاسم واسم الأب يُسَمّى عند المحدثين (بالمتفق والمفترق) وهو ما اتَّفَقَ لفظُهُ وخطُّهُ وتَعَدَّدتْ مسمياتُهُ ، وهو فنٌّ مهمٌّ وفائدتهُ الأمن من اللَّبْس ، فربما يُظَنُّ المتعددُ واحداً ، وربّما يكونُ أحد المُتَّفِقَيْن ثِقةً والآخَرُ ضعيفاً فيُضَعَّفُ ما هو صحيحٌ أو يُعْكَسُ ، وهو من قَبيلِ المشتَرَكِ اللفظي ، والمهمُّ منهُ من يَشْتَبهُ أمرُهُ لتعاصرٍ واشتراكٍ في شيوخٍ أو رُواةٍ وهُو ثمانيةُ أقسامٍ : أحدُها : أن تَتَّفِق أسماؤُهم وأسماءُ آبائِهم كالخليلِ بن أحمدَ فإنه ستّةٌ ، وثانيها : أن تَتَّفِق أسماؤُهُم وأسماء آبائهم وأجدادِهم كأحمد بن جعفر بن حمدان وهم أربعـة ، وثـالثهـا : أن تَتَّفِق الكُنيةُ والنِّسْبةُ وذلك اثنان : أبو عمرانَ الجوني بفتح الجيم واسمه عبدُ الملك بن حبيب تابعيٌّ مشهورٌ والآخر : بغداديٌّ واسمه موسى بن سَهل بنِ عبدِ الحميد ، ورابعها : أن يَتَّفِقَ الاسم واسم الأب والنسبةُ وذلك في اثنين محمد بن عبدالله اثنان من الأنصار ، أحدُهما : القاضي أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري والثاني : أبوسلمة محمدُ بنُ عبدالله بن أنس بن زيادٍ الأنصاريُّ البصريُّ ضعيفٌ وقد اشتركا في الرواية عن حُمَيْدٍ الطويلِ ، وخامسها : أن تَتَّفِقَ كُناهُم وأسماءُ آبائِهم وذلك في ثلاثةٍ : أبو بكر بن عياشٍ الأسديُّ الكوفيُّ ، والثاني : أبوبكر بنُ عياشٍ الحمصيُّ ، والثالثُ : أبو بكر بنُ عياشٍ السلميُّ ، وسادسها : أن تَتَّفِقَ أسماؤُهم وكُنى آبائِهم عكسُ الخامسِ وذلك في أربعةٍ : صالحُ بنُ أبي صالحٍ ، الأولُ : أبو محمـدٍ صالـحُ بنُ أبي صالـح المـدنيُّ مولى التَوْأمةِ بنتِ أميةَ بنِ خلفٍ الجمحيّ يروي عن أبي هريرةَ ، والثاني : صالح بنُ أبي صالحٍ ذكوانُ السمّانُ يروي عن أنس ، والثالثُ : صالحُ بنُ أبي صالح السَّدوسيُّ يروي عن علي ، والرابع : صالح بنُ أبي صالح مِهرانُ المخزوميُّ الكوفيُّ يروي عن أبي هريرةَ ، وسابعها : أن تَتَّفِقَ أسماؤهم أو كُناهم أو نِسْبَتُهُم وذلك

كحمادٍ إذا أُهمِلَ ولم يُمَيَّزْ بشيءٍ فإن أَطْلَقَهُ سليمانُ بنُ حرب أو عارمٌ محمدُ بن الفضلِ فالمرادُ به حماد بن زيدٍ ، وإن أَطْلَقَهُ التَّبُوْذَكيُّ أو عَفّانُ ابنُ مسلمٍ أو حجاجُ بنُ منهالٍ فالمرادُ به حمادُ بن سَلَمَةَ ، وثامنها: أن يَتَّفِقا في النسبة لفظاً مع اختلافها في المعنى ، وذلك كالحنفيِّ منسوبٌ إلى القبيلة وهم بنو حنيفةَ منهم أبو بكرٍ عبدُ الكبير وأبو علي عبيدُ الله ابنا عبدالحميد الحنفي ، روى لهما الشيخان أو الحنفيِّ المنسوب إلى الإمام أبي حنيفةَ ، والمنسوبُ إلى هذا كثيرٌ وأنت مُخَيَّرٌ فيه بين أن تقولَ حَنَفِيٌّ بلا ياءٍ قبلِ الفاء أو حنيفيٌّ بالياء قبلَ الفاء تمييزاً له عن المنسوب إلى القبيلة وإلى المُتَّفِقِ والمُفْتَرِقِ أشار العراقي بقوله:

ولهمُ المتفقُ المُفتَرقُ ... ما لفظُهُ وخطُهُ مُتَّفِقُ
لكن مُسمياتُهُ لعدهْ ... نحو ابنِ أحمدَ الخليلِ سِته
وأحمدُ بن جعفر وجدُّه ... حمدانُ هم أربعة تعدُّه
ولهمُ الجوني أبو عمرانا ... اثنان والآخرُ من بغدانا
كذا محمدُ بنُ عبد الله ... هما من الأنصار ذُو اشتباهِ
ثم أبو بكر بنُ عياشٍ لهم ... ثلاثةٌ قد بينوا محلهُم
ومنهُ ما في اسمٍ فقط ويُشكل ... كنحو حمادٍ إذا ما يُهمَل
فإن يكُ ابن حربٍ أو عارمُ قد ... أطلقهُ فهُو ابن زيدٍ أو ورد
عن التَّبُوذكي أو عفانِ ... أو ابن منهالٍ فذاك الثاني
ومنهُ ما في نسبٍ كالحنفِي ... قبيلاً او مذهباً او بالياء صف

وهذا الحديث ذكره البخاريُّ بصورة التعليق لأنه قال: قال ابن شهاب ، وأخبرني أبو سلمة فيُحتمل أن يكون مُسنداً بالإسناد المُتقدِّم كأنه قال: حدثنا يحيى بن بُكيْرٍ ، حدثنا الليث ، عن عقيلٍ أنه قال: قال ابنُ شهاب إلخ .

ويُحتمل أن يكون تعليقاً ، والتَّعليقُ: هو ما حُذف فيه أوَّل السندِ واحداً كان أو أكثر ، بل ولو حُذف الإسناد من أوَّلِهِ إلى آخره بأن اقتصر على الرَّسولِ في المرفوعِ وعلى الصحابيِّ في الموقوف ، مأخوذٌ من تعليق

الجدار وتعليق الطلاق ونحوه بجامع قطْعِ الاتِّصال ، وأما ما وقَعَ الحذفُ من آخره أو أثنائه فليس تعليقاً لاختصاصه بألقابٍ أُخر كالعَضْلِ والقَطْعِ والإرسالِ وهو كثيرٌ في البخاري قليلٌ في مسلمٍ حتى قال العراقيُّ : ليس عندَهُ بعد مقدمةِ الكتابِ حديثٌ لم يُوصِلْهُ سوى موضعٍ واحدٍ في التيممِ وهُو حديثُ أبي جُهيمٍ بنِ الحارثِ بنِ الصِّمةِ : أقبل رسولُ الله ﷺ من نحو بئـرِ جَملٍ الحديثُ. قال فيه مسلمٌ : وروى الليثُ بنُ سعدٍ ولم يُوصِلْ إسنادَه إلى ابن سعد ، وقد أسندهُ البخاري عن يحيى بنِ بُكيرٍ ، عن الليث.

ومـا جاء في «الصحيحين» منـه فإن كان بصيغةِ الجزمِ كقال وذَكَرَ وروى فلانٌ فهو صحيحٌ عمَّن عَلَّقهُ عنه فإنَّ مُعلَّقَهُ لا يستَجيزُ إطلاقهُ إلا وقَدْ صحَّ عنـدهُ عنـه ، وإن وَقـعَ بصيغـةِ التَّمريْض ، كيُذْكرُ ويُروى ، ويُقال ورُوِي ، وذُكِر ، وقيل فلا تُصحِّحْهُ عملاً بظاهر الصيغة ، ولأنَّ استعمالها في الضعيف أكثرُ منه في الصحيح ، وحمل ابنُ الصّلاح : ما أَدْخلتُ في كتابي الجامع إلا ما صحَّ ، وقول الأئمةِ ما فيه محكومٌ بصحتِهِ ، على أنَّ المـراد مقاصدُ الكتابِ وموضوعهُ ومتونُ الأبوابِ دون التَّراجمِ ونحوها ، ولكنَّ إيراد المعلقِ لذلك في أثناء صحيحهِ مُشْعِرٌ بصحةِ الأصلَ له إشعاراً يُؤنسُ به ويُرْكنُ إليه.

أمـا الـذي عزاهُ المصنفُ لشيخهِ بقال فحُكْمُهُ حكمُ العنْعَنَةِ فيكونُ متَّصلاً من البخاري ونحوه لثبوتِ اللِّقاءِ والسلامةِ إذ شرطُ الاتصال ثبوتُ ذلك كما مرَّ في الحديثِ الأول فلا يكونُ تعليقاً وقيل : تعليقٌ وعليه جرى الحُميْديُّ وتوسَّطَ بعضُ علماء المغاربة فسمّى ذلك بالتعليق المتصل من حيثُ الظاهرُ ، المنفصلِ من حيثُ المعنى ، لكنه أدْرجَ معه «قال لي» ونحوها مما هو متصلٌ جزماً وقال العراقي : إن حكم «قال» في الشيوخ مثلُ غيرها من التعاليق المجزومة وأمثلة ذلك كثيرةٌ ، فمنها خبرُ المعازف أي آلات الملاهي حيثُ قال البخاريُّ في باب الأشربة : قال هشامُ بنُ عمار ، حدثنا صدقةُ بن خالد ، حدثنا عبدالرحمن بـن يزيد بن جابر ، قال : حدثنا

عطية بن قيس ، قال: حدثني عبدالرحمن بن غنم ، قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقولُ: «ليَكُوننَّ من أُمَّتي أقوامٌ يستحِلُّونَ الحِرَ والحرير والخمر والمعازفَ» فهذا حكمُ الاتصال أو التعليق على ما مرَّ لأنَّ هشاماً من شيوخ البخاري ، وقد عزاه إليه بـ «قال» وأما ما ذهب إليه ابنُ حزمٍ الحافظُ أبو محمدٍ عليُّ بن أحمد بن سعيد بن حزم من أنـه منقـطعٌ جُمـوداً منـه على الظاهر ، فغيرُ صحيحٍ ، ولأجل اعتماده على ما قال صرَّحَ بتقريرِ إباحة الملاهي قائلاً: إنَّ جميع ما فيها موضوعٌ .

قال ابن الصـلاح: ولا التِفات إليه في ذلك بل أخطأ فيه من وجوهٍ والحديثُ صحيحٌ معروفُ الاتصال بشرط الصحيح ، قال: والبخاري قد يفعل ذلك لكون الحديث معروفاً من جهة الثقات عن الراوي الذي علَّقَهُ عنه أو لكونه ذكره في موضعٍ آخر من كتابه متصلاً أو غير ذلك من الأسباب التي لا يصحَبها خللُ الانقطاعِ وإلى التعليق أشار العراقي بقوله:

. . . . وفي الصحيح بعضُ شيء قدْ رُوي
مضـعـفـاً ذالـهـمـا بلا سنـد أشيا فإن يجـزم فصحـح أو ورد
ممـرّضـا فلا ولـكـن يشـعـر بصـحـة الأصـل له كيُذكـرُ
وإن يكُـن أوَّلُ الاسـنَـادِ حُذِفْ مع صيغـة الجـزمِ فتَعليقاً عُرِفْ
ولـوْ إلـى آخـرِهِ أمّـا الـذي لِشيخِـهِ عزى بقـالَ فَكـذى
عَنْعَـنـةٍ كخـبـرِ الـمعـازفِ لا تُصْـغِ لابنِ حزْمٍ المُخالفِ

لطائف إسناده منهـا أنَّ رواتهُ كلَّهم مدنِيّون ، وفيه رواية تابعيٍّ عن تابعي أخرجه البخاريُّ هنا وفي الأدب والتفسير بأتمَّ من هذا ، وأخرجهُ مسلم . ثم قال المؤلف:

تابعه عبدالله بن يوسف وأبو صالح وتابعه هلال بن رداد عن الزهري وقال يونس ومعمر بوادره فقد جاء البخاريُّ هنا بأن عبدالله بن يوسف وأبا صالح تابَعا يحيى بن بُكَيْرٍ في الرواية عن الليثِ للحديث الأول المروي

عن عائشة ، وأن هلال بن رداد تابعَ عقيل بن خالد في روايةٍ له عن الزُّهري فضميرُ «تابِعِهِ» في الأول ليحيى بن بكير ، وفي الثاني لعقيلِ بن خالد ، وأنَّ يونس ومعمراً رويا هذا الحديث عن الزُّهريِّ ، فوافقا عقيلاً ، إلا أنهما قالا : ترْجُفُ بوادِرُهُ بدلَ قولِهِ هو فيه : يَرْجُفُ فؤادُهُ ، والبوادرُ جمع بادرةٍ وهي اللَّحْمةُ بين المنْكِبَيْنِ والعُنُقِ تضْطَرِبُ عند الفزعِ .

أما متابعةُ عبدِاللهِ بن يوسف ليحيى بن بُكَيْرٍ فقد أخرجها البخاري في قصة موسى وفي التفسير والأدب ، وأخرجه مسلمٌ في الإيمان عن محمد ابن رافع الترمذي ، وفي التفسير عن عبدالله بن حميدٍ ، وقال حسنٌ صحيحٌ ، والنسائيُّ فيه أيضاً عن محمود بن خالدٍ .

وأما رواية أبي صالح عن الليث فأخرجها يعقوبُ بن سفيان في تاريخه عنه مقروناً بيحيى بن بُكير وأما هلالُ بن ردّاد فحديثُهُ في الزهريات للذهلي .

وهذا أول موضع جاء فيه ذكر المتابعة وسنُبيِّنُها إن شاء الله قريباً بعد ذكر الرجال .

ورجال المتابعات ستةٌ : الأوَّلُ : عبدالله بن يوسف وقد مرَّ في الثاني ، ومرَّ الزُّهريُّ في الثالث .

والثالث أبو صالح عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجُهَنِيُّ ولاءً المصريُّ كاتب الليث وقد أكثر البخاريُّ عنه من المعلقات ، وعلق عن الليث جملة كثيرةً من أفراد أبي صالح عنه ، وَوَهِمَ من زَعَمَ كالدِّمياطي أنه أبو صالح عبدالغفّار بن داود الحرّاني فإنه لم يذكر من أسنده عن عبدالغفّار وقد وُجِدَ في مسنده عن كاتب الليث وقد كان أبو الأسود النَّضْر بنُ عبدالجبار وسعيدُ بن عُفَيْرٍ يُثْنيان عليه ، وقالَ عبدُالملك بنُ شُعَيْب بن الليث : أبو صالحٍ ثقةٌ مأمونٌ قد سمع من جَدّي حديثَهُ وكان أبي يَحُضُّهُ على التحديث ، وكان يُحَدِّثُ بحضرةِ أبي . وقالَ عبدُالعزيز بنُ عمرانَ بن مقلاص : كنا نَحْضُرُ شعيبَ بن الليث ، وأبو صالح يَعْرِضُ عليه حديث

الليث فإذا فَرَغَ قلنا: يا أبا صالح نحدث بهذا عنك؟ قال: نعم. وقال الفضل بن محمد الشعراني: ما رأيت أبا صالح إلا وهو يحدث أو يسبح. وقيل لأبي زُرعة أبو صالح كاتب الليث؟ فضحك، وقال: حسن الحديث. قلنا: فإن أحمد كان يحمل عليه، قال: وشيء آخر. وقال ابن عبدالحكم: سمعت أبي وقد قيل له: إن يحيى بن بُكير يقول في أبي صالح فقال: قُل له: هل جئنا الليث قطُّ إلا وأبو صالح عنده، رجلٌ كان يخرج معه إلى أسفاره، وهو كاتبه، فَيُنْكِرُ أن يكون سمع منه ما ليس عند غيره؟ وقال الذُّهلي: شغلني حسن حديثه عن الاستكثار من سعيد بن غِفَير. وقال يعقوب بن سفيان: حدثني الرجل الصالح. وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه، فقال: كان بأوَّل متماسكاً، ثم فَسَدَ بأخَرَة. وقال أيضاً: ذكرته لأبي فكرهه. وقال: إنه روى عن ابن أبي ذئب وأنكر أن يكون الليث سمع من ابن أبي ذِئب. وقال ابن معين: أقل أحوال أبي صالح أنه قرأ هذه الكتب على الليث، ويمكن أن يكون ابن أبي ذِئب. كتب إلى الليث بهذا الدَّرج. وقال صالح جَزَرة: كان ابن معين يوثقه، وعندي أنه يكذِب في الحديث. وقال علي بن المديني: ضَرَبْتُ على حديثه. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو حاتم الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخره عمره فأنكروها عليه أرى أنها مما افتعل خالدُ بن نُجَيح. وكان أبو صالح يُعْجِبه، وكان سليمَ الناحية، وكان خالد يَضَعُ الحديث في كتب الناس، ولم يكن أبو صالح يرى الكذب، بل كان رجلاً يَضَعُ الحديث في كتب الناس، ولم يكن أبو صالح يرى الكذب، بل كان رجلاً صالحاً. وقال ابن حِبَّان: كان صدوقاً في نفسه، وروى أحاديث مناكير، وقعت في حديثه من جارٍ له كان يضع الحديث، ويكْتُبُ بخطٍّ يشبه خطَّ عبد الله ويرميه في داره، فيتوهم عبدالله أنه خطه، فيحدث به. **وقال ابن عدي**: كان مستقيم الحديث إلا أنه يقع في أسانيده ومتونه غلطٌ، ولا يَعْتَمِدُ الكذب.

قال ابن حجر: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثَه في الأول مستقيمٌ

ثم طرأ عليه فيه تخليطٌ فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهلِ الحِذق كيحيى بن معين ، والبخاري ، وأبي حاتم ، وأبي زرعة فهو من صحيح حديثه ، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيُتَوَقَّفُ فيه والأحاديث التي رواها البخاري عنه في الصحيح بصيغة «حدثنا» ، أو «قال لي» ، أو «قال» المجردة قليلة ، وساق منها تسعةً ، ثم قال : وأما التعليق عن الليث من رواية عبد الله بن صالح عنه فكثير جدًّا ، وقد عاب ذلك الإسماعيلي على البخاري ، وتعجب منه كيف يحتج بأحاديثه حيث يُعَلِّقُها؟ فقال : هذا عجب يحتَجُّ به إذا كان منقطعاً ولا يحتج به إذا كان متصلاً .

وجواب ذلك أن البخاري إنما صنع ذلك لما قررناه أن الذي يورده من أحاديثه صحيحٌ عنده ، قد انتقاه من حديثه ، لكنه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى شروط الصحة ، فلهذا لا يسوقه مساقَ أصل الكتاب ، وهذا اصطلاح له قد عُرِفَ بالاستقراء من صنيعه ولا مشاحة فيه .

روى عن الليث ، ومعاوية بن صالح ، وموسى بن عُلَيٍّ - بضم العين وفتح اللام - ويحيى بن أيوب ، وغيرهم .

وروى عنه يحيى بن معين ، والبخاري ، والترمذي في القراءة خلف الإمام ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة .

وأما أبو صالح الآخر الذي حمله بعض الشُرّاح عليه عبدالغفار بن داود ابن مهران بن زياد بن داود بن ربيعة بن سليمان بن عُمير البكريُّ الحراني ، قال أبو حاتم : لا بأس به ، صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن يونس : كان فقيهاً على مذهب أبي حنيفة ، وكان ثقة ثبتاً حسن الحديث ، وكان يجالس المأمون لَمّا قَدِمَ مصر ، وله معه أخبار ، وقال ابن عدي : كان كاتب ابن لهيعة وفي الزهرة أنه له في البخاري ثلاثة أحاديث ، ولد بإفْرِيقِيَّةَ سنة أربعين ومئة ،وخرج به أبوه وهو طفل إلى البصرة ، وكانت أمه من أهلها فنشأ بها ، وتفقه وسمع من حماد بن سَلَمة ، ثم رجع إلى مصر مع أبيه ، وسمع من الليث بن سعد ، وابن لهيعة ، وغيرهما ، وسمع

بالشام إسماعيل بن هشام ، وبالجزيرة موسى بن أعْيَن ، واسْتَوْطَنَ مصر ، وحدث بها ، وكان يَكْرَهُ أن يُقال له : الحَرّاني ، وإنما قيل له : الحراني لأن أخويه عبدَالله وعبدَالرحمن ولدا بها ، ولم يزالا بها ، وحَرّانُ مدينة بالجزيرة من ديار بكر ، واليوم خرابٌ ، سميت بحَرّانَ بن آزَرَ بن إبراهيم عليه الصلاة والسلام .

وروى عنه يحيى بن معين ، وحَرْمَلَةُ بن يحيى ، وأبو زُرعة ، والبخاري ، وأبو داود عن رجلٍ ، عنه ، وخرج له النَّسائي ، وابن ماجة ، مات بمصر سنة أربع وعشرين ومئتين .

وروى التِّرمذي في مسند علي عن عبدالغفار بن الحكم الأموي ولاءً أبو سعيد الحراني ، روى عن فُضَيْلِ بن غَزْوان ، وروى عنه محمدُ بن يحيى ، مات سنة سبع عشرة ومئتين ، وفي غير الستة عبدالغفار بن داود شيخ لأبي غياث السَّمَرْقَندي .

وأبو صالح في الرواة في الكتب الستة أربعة عشر كلُّهم تابعيون ما عدا ابن زُنْبُور، وكاتب الليث المتقدم . وفي غير الستة جماعة فوق العشرة .

الثالث : هلالُ بن رَدّادٍ كشَدّادٍ الطائي الحمصي . قال الزُّهري : كان كاتِباً لهشامٍ ، وكان أسْوَقَ كتبته للحديث باختصاصه ، روى له البخاري هنا متابعةً ، وليس له ذكر فيه بعد هذا الموضع ، ولم يخرج له من باقي الستة إلَّا الترمذي .

روى عن الزُّهري ، وروى عنه ابنه حَمّاد ، ولم يَذْكُرْهُ البخاري في «تاريخه» ، ولا ابن أبي حاتم في كتابه ، بل قال فيه : هلال بن رَدّاد مجهولٌ ، وإنما ذكر ابن أبي حاتم ولدَه محمداً ، وليس له ذكر في الستة ، وفي الرواة هلال اثنان وثلاثون ، ثلاثة منها في غير الستة .

الرابع : يونُسُ بن يزيد بن مِشْكان بن أبي النِّجاد بكسر النون أبو يزيد الأيليُّ القُرشيُّ الأموي مولى معاوية بن أبي سفيان ، قال ابن المديني وابن مهدي : كان ابن المبارك يقول : كتابه صحيحٌ ، وكذا أقول . وقال عَبْدانُ

عن ابن المبارك: إني إذا نظرت في حديث معمر ويونس يُعْجِبُني كأنهما خرجا من مِشْكَاةٍ واحدةٍ ، وقال عبدالرزاق عنه أيضاً: ما رأيت أحداً أروى للزُّهري من معمر إلا أن يونس أحفظ للمسند ، وفي رواية: إلا يونس فإنه كتب على الـوجـه ، وقال أحمد بن حَنْبل: ما أعلم أحداً أحفظَ لحديث الزُّهري من معمرٍ إلَّا ما كان من يونس فإنه كتب كل شيء هناك ، وقيل له: فإبراهيم بن سعدٍ؟ قال: وأي شيء روى إبراهيم عن الزهري؟ إلا أنه في قلة روايتـه أقلُّ خطأً من يونس. قال الأثرمُ: ورأيته يَحْمِلُ على يونس ، وأنكـر عليه ، وقـال: كان يجيء عن سعيد بأشياءَ ليست من حديثـه ، وضَعَّفَ أمرَهُ ، وقال: لم يَكُن يَعْرفُ الحديث ، وكان فيما أُرى يَكْتُبُ أول الكلام فَيَنْقَطِعُ الكلامُ ، فيكونَ أوله عن سعيد ، وبعضه عن الزُّهري ، فيشتبـه عليه ، وعَقيلٌ أقـلُّ خطأً منه ، وقال ابن معين: أثبت الناس في الزُّهري مالكٌ ومعمرٌ ويونسُ وعقيلٌ وشعيبٌ. وقال أحمد بن صالح: نحن لا نُقدِّمُ على يونسَ في الزُّهري أحداً ، وقال الدارمي: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: سمعتُ أحاديثَ يونسَ عن الزُّهري فوجدت الحديثَ الواحد ربما سمعه مراراً ، وكان الزُّهري إذا قدم أيْلَة نزل عليه ، وقال أحمد: كان وكيعٌ يقول: سيِّء الحفظ ، وقال الميموني: سُئل أحمد: مَن أثبتُ في الزُّهري؟ فقال: مَعْمر، قيل له: فيونس؟ قال: روى أحاديث منكرةً عنه ، وقال ابن سعد: كان كثيرَ الحديث ، وليس بحجة ، وربما جاء بالشيء المنكر ، قال ابن حَجَر في «مقدمته»: وثقة الجمهور مطلقاً ، وإنما وضعوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه ، ويحدث مِن حفظه ، وإذا حدَّث من كتابه فهو حجة.

قال ابن البَرْقي: سمعت ابن المديني يقول: أثبت الناس في الزُّهري مالكٌ ، وابنُ عُيينةَ ، ومَعْمر ، وزياد بن سعد ، ويونسُ من كتابه، ووثقه ابن معين ، وأحمد ، والعِجْليُّ ، والنسائي ، ويعقوب بن شَيْبَةَ ، والجمهور مطلقاً ، واحتج به الجماعة.

روى عن خلق من التـابعين منهم القـاسم ، وعكـرمـة ، وسـالم ،

ونافع ، والزُّهري ، وغيرهم .

وروى عنه الليث بن سعد ، والأوزاعي ، وجَرير بن حازم ، وعمرو ابن الحارث ، وغيرهم .

مات سنة تسع وخمسين ومئة بمصر .

وفي يونس ستُّ لغات كيوسفَ ، وفي الرواة يونس كثير نحو أربع وعشرين .

الخامس : مَعْمر بن راشد الأسَدِيُّ ولاءً الحـرّاني ، مولى عبدالسلام ابن عبد القـدوس أبـو عُروة البصري ، ثم اليماني ، عالمُ اليمن ، أحد الأعلام ، ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : كان فقيهاً حافظاً متقناً ورعاً ، وقال عبدالرزاق : سمعت منه عشرة آلاف حديث ، وقال أيضاً : سمعت معمراً يقول : جلست إلى قَتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة ، فما سمعت منه حديثاً إلا كأنـه يُنْقَشُ في صدري ، وقـال العجلي : ثقة صالح ، وقال النسائي : ثقة مأمون ، وضعَّفه ابن معين في روايته عن ثابت فقط ، وعده ابن المديني وأبو حاتم فيمن دَار عليهم الإسنادُ وقال أحمد : ما انضم أحد إلى مَعْمر إلا وجدت معمراً يتقدمه في الطلب ، كان من أطلب أهل زمانه للعلم ، وقال ابن معين : أثبت الناس في الزُّهري مالك ومعمر ، ثم عدَّ جماعةً ، وقال عثمان الدّارمي : قلت لابن معين : معمر أحب إليك في الزُّهري أو ابن عيينة أو صالح بن كيسان أو يونس؟ فقال في ذلك كله : معمر وقال عمرو بن علي : كان من أصدق النّاس ، وقال العِجليُّ : بصري سكن اليمن ، ثقة ، رجل صالح ، قال : ولما دخل صَنْعاءَ كرهوا أن يخرج من بين أَظْهُرهم ، فقال لهم رجل : قَيِّدوه فزوِّجوه ، وقال ابن جُريج : عليكم بهذا الرجل فإنه لم يَبْقَ أحدٌ من أهل زمانه أعلم منه يعني معمراً - وقال ابن معين مرة : إذا حَدَّثَكَ معمر عن العراقيين فخالِفْه إلا عن الزُّهري وابن طاووس فإن حديثـه عنهما مستقيمٌ ، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا ، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً ، وقال ابن سعد في الطبقة الثالثة

من أهل اليمن: كان معمرٌ رجلاً له قَدْرٌ ونُبْلٌ في نفسه ، ولمَّا خرج إلى اليمن شَيَّعه أيوب ، شهد جنازة الحسن البصري.

وسمـع خلقـاً من التابعين منهم عمرو بن دينار ، وقتادة ، وأيوب ، وخلق كثير.

وروى عنه أيوب ـ من شيوخه ـ وعمرو بن دينار ، والثَّوري ـ من أقرانه ـ وأبو إسحاق السَّبيعي ، وابن المبارك ويحيى بن أبي كثير ، مات باليمن سنة أربع أو ثلاث أو اثنتين وخمسين ومئة عن ثمان وخمسين سنة ، وأما ما رُوي من أنـه هو وسَلْم بن أبي الـذَّيَّال فُقِـدا ولم يُرَ لهما أثرٌ، فليس بصحيح ، لقول ابن عُيينة يَسْأَلُ عَبْد الرزاق أخبرني عما يقول الناس في معمر : إنه فقد، ما عندكم فيه؟ فقال: مات معمر عندنا ، وحضرنا موته ، وخَلَّفَ على امرأته قاضينا مُطَرِّف بن مازن .

وليس في الصحيحين معمر بن راشد غيره ، بل ليس فيهما معمر غير معمر بن يحيى بن سام الضبِّي روى له البخاري حديثاً في الغُسل ، وغير معمر بن أبي حَبيبة ، وقيل: حُيَيَّة بياءين مُصَغَّرٌ، وفي الرواة في الكتب الأربعة معمر ستة ، ومعمر في الصحابة ثلاثة عشر.

ولما انتهى الكلامُ على رجال المتابعات آن الشروع في تبيين المتابعة وحقيقتها ، فأقول: قد مرَّ أن عبدالله بن يوسف وأبا صالح متابعان ليحيى ابن بُكَير شيخ المؤلف ، وهــلال بن ردَّاد متــابـعٌ لعَقيل بن خالـد عن الـزُّهـري ، فمتـابعة الأوَّلَين تامةٌ ومتابعة هلال ناقصةٌ وذلك أن المتابعة قسمان: فإذا كان المتابِعُ ـ بالكسر ـ رفيقاً للمتابَع ـ بفتح الباء ـ من أول الإسناد إلى آخره ، كمتابعة الأولين كانت متابعة «تامة» ، وإذا كان رفيقاً لا من أول السند ، كمتابعة الأخير سميت متابعة «ناقصة» ، ثم النوعانِ ربمـا لا يُسَمّى المتابَعُ عنه فيهما ، وربما سُمِّي ، ففي الأولى لـم يُسَمَّ المتابَع عنه الذي هو الليثُ ، وفي الثانية سُمِّي المتابَع عنه وهو الزُّهري ،

ففي الحديث جميع أنواع المتابعة التامة والناقصة ، والتي سُمي فيها المتابَع عنه ، والتي لم يُسَمَّ فيها.

واعلم أنَّ المتابعة متفرعةٌ عن الاعتبار ، فالاعتبار هو اختيارُك للحديث الذي تجده بأن تنظر طرقه لتَعْرِفَ: هل شارك راويَهُ الذي يُظَنُّ تَفَرُّدُهُ به راوٍ غيره فيما حَمَلَ من ذلك الحديث عن شيخه سواءٌ اتفقا في روايته بلفظه عنه أم لا؟ فإن شارك راويَ الحديث راوٍ معتبرٌ به بأن يصلُح أن يخرجَ حديثه للاعتبار والاستشهاد ـ كما يأتي بيانه قريباً إن شاء الله ـ ، فحديث من شارك تابعٌ حقيقةً ، وهذه متابعةٌ تامةٌ إن اتفقا في رجال السند كلهم ، وإن شُورِكَ شيخُه في روايته له عن شيخه فما فوق شيخه إلى آخر السند واحداً بعدَ واحد حتى الصحابي ، فهو تابع أيضاً ، لكنه قاصرٌ عن مشاركته هو وكلَّما بَعُد فيه المتابَع ، كان أقصَر ، وقد يسمى كلٌّ من المتابع لشيخه فَمن فوقَه شاهداً أيضاً.

وإذا فُقِدَ التابعُ فإن وجد متن في الباب بمعناه كان عن ذلك الصحابي أو غيره ، فهو الشاهد فالتابع على هذا مختص بما كان باللفظ كان من رواية ذلك الصحابي ، أم لا؟ والشاهد مختص بما كان بالمعنى كذلك ، وقد يطلق على المتابعة القاصرة ، لكن الذي عليه الجمهور وهو الذي رجحه ابن حجر ، هو أنه لا اختصاصَ فيهما بذلك وأن افتراقهما بالصحابي فقط ، فكل ما جاءَ عن ذلك الصحابي تابِع ، أو عن غيره فشاهدٌ ، وقد يطلق كل منهما على الآخر ، والأمر فيه سهل ، وما خلا عن الشاهد والتابع يسمى فرداً ، وقد مر الكلام عليه في الحديث الأول.

ومَثَّل العراقي لما وُجد له تابعٌ وشاهدٌ بحديث مُسلم المرويِّ من طريق سفيان بن عُيَيْنَة عن عمرو بن دينار ، عن عطاء بن أبي رَباح ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ مَرَّ بشاةٍ مطروحة أُعْطِيَتْها مولاةٌ ميمونة من الصدقة ، فقال: «لو أخَذوا إهابَها فَدَبَغُوه فانْتَفَعوا به».

فلفظة الدِّباغ انفرد بها ابنُ عُيينة ، عن عَمرو بن دينار ، ولم يُتابع

عليها ، وقد توبع شيخُه عمرو ، عن عطاء ، عليها ، فقد رواه الدَّار قُطني والبَيْهقي عن ابن وَهْب عن أُسامة بن زيد اللَّيْثي ، عن عطاء ، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لأهل شاة ماتت: «ألا نَزَعْتُم إهابها فَدَبَغْتُموه فانْتفَعْتُمْ به» قال البيهقيُّ: وهكذا رواه الليثُ بن سعد ، عن يزيد بن أبي حَبيب ، عن عطاء ، وكذا رواه يحيى بنُ سعيد ، عن ابن جُريج ، عن عطاء ، فهذه متابعاتٌ لابن عُيينة في شيخ شيخه فاعْتَضد بها.

وفي مسلم وغيره من رواية عبدالرحمن بن وَعْلَة عن ابن عباس: «أيُّما إهابٍ دُبِغَ فقد طَهُر». وهو بمعنى حديث ابن عُيينة فكان شاهداً في الباب عند من لا يَقْصرُه على ما جاء عن صحابيٍّ آخر ، أما مَنْ يقصُرُه عليه وهم الجمهور كما مرَّ فعِندهم رواية ابن وعْلَةَ هذه متابعة لعطاء ، ولهذا عَدَل ابن حجر إلى التمثيل بحديث فيه المتابعة التامة والقاصرة ، والشاهد باللفظ والشاهد بالمعنى ، وهو ما رواه الشافِعيُّ ، عن مالك ، عن عبدالله ابن دينار ، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال: «الشَّهْر تسعٌ وعشرونَ فلا تَصوموا حَتَّى تَرَوُا الهلالَ ، ولا تُفطِروا حتى تَرَوْه ، فإنْ غُمَّ عليكم فأكملوا العِدَّةَ ثلاثين» رواه عدةٌ من أصحاب مالك بلفظ: «فَاقْدِروا له» فأشار البَيْهقيُّ إلى أن الشّافعي تفرَّدَ بقوله: «فَأَكملوا العدَّة ثلاثين» فنظرنا فوجدنا البخاريَّ رواه بلفظ الشافعي ، قال: حدثنا عبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبي ، حدثنا مالك ، إلى آخره.

فهذه متابعة تامة لما رواه الشافعي ودلَّ هذا على أن مالكاً رواه عن عبدالله بن دينار باللفظين ، وقد توبع فيه عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر ، حيث رواه مسلم من طريق أبي أسامة ، عن عبيدالله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر بلفظ «فَاقْدُرُوا ثلاثين» ، ورواه ابن خُزَيمة من طريق عاصم ابن محمد بن زَيْد ، عن أبيه ، عن جَدِّه ابن عمر بلفظ: «فكَمِّلُوا ثلاثين» فهذه متابعة قاصرة.

وله شاهدان ، أحدُهما: ما جاء من حديث أبي هريرة رواه البخاري

عن آدم ، عن شُعبة ، عن محمد بن زياد ، عن أبي هُريرة بلفظ : «فأكْملُوا عِدَّة شعبانَ ثلاثينَ» وثانيهما : مِن حديث ابن عباس ، رواه النَّسائي ، من طريق عمرو بن دينار ، عن محمد بن حُنَين ، عن ابن عباس بلفظِ حديث ابن دينار ، عن ابن عمر سواء ، وهذا باللفظ وما قبله بالمعنى .

وإلى الاعتبار والمتابعات والشواهد أشار العراقي بقوله :

الاعتبارُ سَبركَ الحديث هَلْ شَارَكَ راوٍ غَيْرَه فيما حَمَلْ
عن شَيْخِهِ فإن يكنْ شوركَ مِنْ مُعْتَبَر به فَتابعٌ وإنْ
شُوركَ شيخه فَفَوْقُ فَكذا وقَدْ يُسَمّى شاهداً ثم إذا
مَتْنٌ بمعناهُ أتى فالشاهِدُ وما خَلا عن كُلِّ ذا مَفَارِدُ
مثالُهُ لو أخَذُوا إهابَها فَلَفْظَةُ الدِّباغ ما أتى بها
عن عمروٍ الاّ ابن عُيَيْنَةَ وَقَدْ توبعَ عمروٌ في الدِّباغِ فاعْتَضَدْ
ثُمَّ وَجَدْنا: «أيُّما إهَاب» فكان فيه شاهدٌ في الباب

ولَمَّا كانت المتابعةُ شرطُها أن يكون المتابِع ممن يُعتبر بحديثه ، احتيج إلى معرفة من يُعتبر بحديثه، ولا يحتَّجُ به ، وهو ما بعد المراتب الأربعة من مراتب التجريح التي أشار لها العراقي بقوله :

وَأسْوَأُ التَّجْريح كذّابٌ يضعْ يكذِبُ ، وضّاعٌ ودَجّالٌ ، وضع
وبَعْدها مُتَّهم بالكذب وساقِطٌ وهالِكٌ فاجْتَنِب
وَذاهبٌ متروكٌ أو فيه نَظَرْ وسَكَتوا عنهُ به لايُعتبر
وليسَ بالثِّقةِ ثُمَّ رُدَّا حديثُهُ كذا ضعيفٌ جدًّا
واهٍ بمرةٍ هُمُ قَدْ طَرَحوا حديثَهُ وارْم به مُطَّرحُ
لَيْسَ بشيءٍ لا يُساوي شيْئاً ثُمَّ ضعيفٌ وكذَا إن جيئا
بِمُنكرِ الحَديث أو مُضطربهْ واهٍ وضعَّفوه لا يُحْتَجُّ به
وبَعْدَها فيه مَقالٌ ضُعِّفا وفيه ضعفٌ تُنْكِرَنْ وتَعْرِفا
ولَيسَ بالمتينِ بالقويِّ بعُمدَة أو لَيْسَ بالمرضيِّ
للضعف ما هو فيه خلف طعنوا فيه كذا سيِّء حفظ لين
تكلَّموا فيهِ وكلُّ من ذُكِرْ مِن بَعْدُ شيئاً بِحديثِهِ اعْتَبر

تنبيه :

قال العَيْني : قال النَّووي : مما يحتاج إليه المُعتني بصحيح البخاري فائدةٌ يُنَبَّهُ عليها وهي أنه تارةً يقول: تابعه مالك عن أيوب ، وتارةً يقول: تابعه مالكٌ ولا يزيد ، فإذا قال: مالك عن أيوب فهذا ظاهر ، وأما إذا اقتصر على : تابعه مالك ، فلا يُعرف عَمَّن المتابعة إلا مَن يعرف طبقات الرواة ومراتِبهم ، قال الكِرماني : فعلى هذا لا يُعلم أن عبدالله يروي عن الليث أو غيره .

قلت الطريقة في هذا أن تَنْظُرَ طبقة المتابِعَ بكسر الباء فتجعلُه متابعاً لمن هو في طبقته ، بحيث يكون صالحاً لذلك ، ألا ترى كيف لم يسمِّ البخاريُّ المتابَعَ عليه في المتابعة الأولى وسماه في الثانية!

الحديث الخامس

٤ـ باب * ٥ـ حدّثنا موسى بن إسْماعيلَ قال حدَّثنا أبو عَوانَةَ قال حدثنا موسى بنُ أبي عائشةَ قال حدثنا سَعيدُ بن جُبيرٍ عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿لا تُحَرِّكْ بهِ لِسانَكَ لتَعْجَلَ بهِ﴾ قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ يُعالِجُ من التَّنزيلِ شِدَّةً ، وكانَ ممّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ ، فقال ابنُ عباسٍ فأنا أُحَرِّكُهما لكمْ كما كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُحَرِّكُهما. وقال سعيدُ أنا أُحَرِّكُهما كما رأيتُ ابنَ عباسٍ يحرِّكُهما ـ فحرَّكَ شَفَتَيْهِ ـ فأنزلَ اللهُ تعالى ﴿لا تُحَرِّكْ به لِسانَكَ لِتَعْجَلَ به إنَّ علينا جَمْعَهُ وقُرْآنَهُ﴾ قال جَمْعَهُ لَكَ في صَدْرِك وتَقْرَأه ﴿فإذا قَرَأْناهُ فاتَّبِعْ قُرءآنَهُ﴾ قال فاسْتَمِعْ لهُ وأنْصِتْ ﴿ثمَّ إنَّ عَلَينا بيانَه﴾ ثمَّ إنَّ عَلَينا أن تَقْرَأَهُ. فكانَ رسولُ اللهِ ﷺ بعد ذلك إذا أتاه جبريلُ استَمَعَ ، فإذا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النبيُّ ﷺ كما قَرَأَه.

[الحديث ٥ ـ أطرافه في : ٤٩٢٧ ، ٤٩٢٨ ، ٤٩٢٩ ، ٥٠٤٤ ، ٧٥٢٤] .

قوله : «من التَّنزيل» : أي القرآني ، أومطلقاً لثقله عليه ، وقوله : «شِدَّةً» ، بالنصب : مفعول يعالج ، والجملة في محل نصب خبر كانَ ، وقوله : «وكان مِمّا يُحَرِّكُ شفتيه» وفي رواية زيادة : «به» ، والمعالجة : محاولةُ الشيء بمشقَّة ، والمعنى : كان كثيراً يفعل ذلك ، ووجهه أن مِن إذا دخلت

عليها «ما» كانت بمعنى ربَّ وهي تُطلق على القليل والكثير قال الشاعر :

وإنَّـا لمِمَّـا نَضْـرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَـةً   على رأْسِه تُلْقي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ

ومن هذا المعنى حديثُ البَراء : «كُنَّا إذا صلَّيْنا خلفَ النبيِّ صلى الله تعالى عليه وسلم مِمَّا نُحِبُّ أن نكون عن يمينه» ، وحديث سَمُرَةَ : كان صلى الله تعالى عليه وسلم إذا صَلَّى الصبح مما يقول لأصحابه : «مَنْ رأى منْكُمْ رؤيا؟» .

ويؤيد هذا المعنى روايةُ البخاري في التفسير: إذا نَزَلَ جبريلُ بالوحي فكان مما يحرك به لسانه وشفتيه ، فأتى بهذا اللفظ مجرداً عن تقدم العِلاج الذي قدره الكِرماني قائلًا : إن المعنى أي : كان العلاج ناشئاً من تحريك شفتين أي : مبدأ العلاج منه ، وتُعُقِّبَ هذا بأن الشدةَ حاصلةٌ قَبْلَ التحريكِ ، وأجيب بأن الشدةَ وإن كانت حاصلةً قبله إلا أنها لم تظهر إلا بتحريك الشفتين ، إذ هي أمرٌ باطني لا يدركه الرائي إلا به .

وقيل: إن «ما» بمعنى «مَن» الموصولة ، وأُطلقت على من يعقِل مجازاً ، أي : وكان ممن يُحرِّك شفتيه ، وكان يُكثر مِن هذا الفعلِ حتى لا ينسى أوله قبل أن يَفْرَغَ منه ، أو لحلاوة الوحي في لسانه ومحبته إياه ، ولا تنافي بين محبته إياه ، والشدة التي تلحقه في ذلك.

وقوله: «فقال ابن عباس: فأنا أحركهما» إلى قوله: «فأنزل اللهُ»: جملة معترضة بالفاء ، وفائدتها زيادة البيان في الوصف على القول ، وعَبَّر في الأول بقوله: كان يحركهما ، وفي الثاني برأيت ، لأن ابن عباس لم ير النبيَّ صلى الله تعالى عليه وسلم في تلك الحالة لأن سورة القيامة مكيةٌ باتفاق ، والظاهر أن نزولها كان في بدء الأمر كما يدلُّ عليه صنيعُ البخاري ، من إيراده هذا الحديث في بدء الوحي ، وابنُ عباس لم يكن وُلِدَ إذ ذاك ، لأنه وُلد قبل الهجرة بثلاث سنين ، لكن يجوزُ أن يكون أخبره النبيُّ صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك بعدُ ، كما ثبت صريحاً في مسند أبي داود الطَّيالِسي ، ولفظهُ: قال ابنُ عباس: فأنا أحرك لك شفتيَّ كما كان

رسولُ الله صلى الله تعالى عليه وسلم يحركهما ، وأما سعيد بن جُبَيْر فرأى ذلك من ابن عباس بلا نزاع ، وقوله تعالى : ﴿لا تُحرِّكْ به﴾ أي : بالقرآن ، ﴿لِسانَكَ﴾ قبل أن يَتِمَّ وحيُه ﴿لِتَعْجَلَ به﴾ أي : لتأخُذهُ على عجلةٍ مخافةَ أن يَنْفَلِتَ منك ، ولا تنافِيَ بين قوله : يحرك شفتيه ، وبين قوله في الآية : ﴿لا تحرك به لسانَك﴾ ، لأن تحريك الشفتين بالكلام المشتمل على الحروف التي لا يَنْطِق بها إلا اللسان يَلْزَم منه تحريكُ اللسان ، أو اكتفي بالشفتين وحذف اللسان لوضوحه ، لأنه الأصل في النُّطق ، فيكون حذفه من باب الاكتفاء على حَدِّ ﴿سَرابيلَ تَقيكُمُ الحَرَّ﴾ أي : والبرد ، وللمؤلف في التفسير وابن جَرير في تفسيره : ويحرك به لسانه وشفتيه ، فجمع بينهما .

وقوله : ﴿إنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وقُرآنه﴾ [القيامة : ١٧] أي : قراءتَه ، فهو مصدر مضاف لمفعوله ، والفاعل محذوف تقديره : قراءتك إياه .

وقوله : قال : جَمَعَه لك صدرُك ، القائل هو ابن عباس في تفسيره ، وجَمَعَه بفتح الجيم والميم فعلٌ ماضٍ ، ولك : اللام فيها للتعليل أي : لأجلك أو للتبيين ، وصدرك فاعل ، وفيه إسناد الجمع إلى الصدر مجازاً ، لأن الجامعَ هو الله أي : جَمَعَهُ اللهُ في صدرك ، فهو على حد : أنبت الربيعُ البقلَ ، أي : أنبتَ اللهُ في الربيع البقلَ ، وفي رواية لأبوي ذَرٍّ والوقتِ : «جَمْعَهُ لَك صَدْرُك» بإسكان الميم مصدر ، وصدرك بالرفع فاعله ، وفي رواية «جَمْعَهُ لك في صدرِك» وهي توضح الأولى ، وفي رواية : «جَمْعَه له» بإسكان الميم أي : جمع اللهُ تعالى للقرآنِ في صدرك ، الضمير الأول لله تعالى ، والثاني للقرآن ، وفي رواية : «جَمْعَه له في صدرك» ، بزيادة «في» .

وقوله : «وتقرأه» : قاله ابن عباس في تفسيره ، وقال البيضاوي : إثبات قرآنه في لسانك وهو تعليل للنهي .

وقوله : ﴿فإذا قَرَأْناهُ فاتَّبِعْ قُرآنه﴾ [القيامة : ١٨] ؟ أي : إذا قرأناه بلسان

جبريل عليك ، وقوله : «فاستمع له وأَنْصِت» ، قاله ابنُ عباس في تفسير قوله تعالى ﴿ فَاتَّبِع﴾ ، والاستماع من باب الافْتِعال المقتضبي للسعي في ذلك ، أي : لاتكون قراءَتُك مع قراءته ، بل تكون تابعةً لها متأخرةً عنها ، وقوله : «وأنصِت» ـ بهمزة قطع ـ مِن الإنصات ، وفيه نَصَت ينصُت نَصْتاً ، ومعناه : سكت واستمع للحديث ، أي تكون حال قراءته ساكتاً ، والاستماع أخصُّ من الإنصات ، لأنَّ الاستماعَ الإصغاءُ ، والإنصاتَ السكوتُ ، ولا يلزم من السكوت الإصغاء.

وقوله : ﴿ثُمَّ إنَّ عَلَيْنا بيانَهُ﴾ [القيامة : ١٩] فَسَّرهُ ابن عباس بقوله : ثم إن علينا أنْ نقرأه ، وفَسَّره غيرُه ببيان ما أشكل عليك من معانيه ، وفيها دليلٌ على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب ، لا عن وقت الحاجة ، لما تقتضيه ، ثُمَّ مِنَ التَّراخي ، ولكنَّ هذا لا يَتِمُّ إلا على تأويل البيان بتبيين المعنى ، وإلا فإذا حُمل على أن المراد استمرار حفظه له بظهوره على لسانه فلا ، والبيانُ : الإظهار ، يقال : بانَ الكوكبُ إذا ظهرَ ، ويؤيدُ هذا أن المرادَ بيانُ جميع القرآنِ والمُجمل إنما هو بعضه ، ولا اختصاص لبعضه بالأمر المذكور دون بعض ، وقال أبو الحسين البَصْري : يجوز أن يُراد البيان التفصيليُّ ، ولا يلزم منه جواز تأخير البيان الإجمالي ، فلا يتمُّ الاستدلال ، وتُعُقِّب باحتمال إرادة المعنيين : الإظهار والتفصيل ، وغير ذلك ، لأنَّ قوله : بيانه ، جنس مضافٌ ، فيعم جميعَ أصنافه من إظهاره ، وتبيين أحكامه ، وما يتعلق بها من تخصيص وتقييد ونسخ وغير ذلك ، وهذه الآية كقوله تعالى في سورة طه : ﴿ولا تَعْجَل بالقرآنِ مِن قَبْلِ أنْ يُقضى إلَيْك وَحْيُه﴾ [الآية : ١١٤] فنهاه فيها عن الاستعجال في تلقي الوحي من المَلَك ، ومسابقته في القرآن حتى يَتِمَّ وحيُه.

وقوله : «فكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أتاه جبريلُ اسْتَمَع ، فإذا انطلق جبريل قَرَأَهُ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما قرأ». وفي رواية : «كما قرأه» ، بضمير المفعول أي : القرآن ، والفاعل ضميرُ جبريل ، وفي رواية : «كما كان قَرَأ» ، والحاصل أن الحالةَ الأولى

جمعهُ في صدره ، والثانيةُ تلاوتُه ، والثالثة تفسيرُه وإيضاحهُ.

وجبـريلُ هو ملَكُ الـوحي المُفَضَّـلُ به على جميع الملائكة ، وهو المـوكل بإنزال العذاب والزلازل والدمادِم ، ومعناه: عبدالله بالسِّريانية. لأن «جبر» عبد و «إيل» اسم من أسماء الله تعالى ، فقيل: الله ، وقيل: الرحمن، وقيل: الرزاق، كما روي عن عكرمة وابن عكرمة وابن عباس، وقيل: إن الإضافة في هذه الأسماء مقلوبةٌ فإيل هو العبد، وأوله اسم من أسماء الله تعالى: ومعنى الجبر عند العجم موافق لمعناه في العربية: وهو إصلاح ما فسد، وجبر ما وَهَى من الدين، وفيه تسعُ لغات جَبرئيل بفتح الجيم وسكون الباء بوزن سَلسبيل ، وجَبْرَئل بحذف الياء كجَحِمْرش ، وجَبريل بحذف الهمزة مفتوح الجيم كشمويل، وبوزن قِنديل ، وجِبرالّ بلام مشددة ، وجِبرائيل بوزن جِبراعيل، وبوزن جِبراعِل بحذف الياء ، وجَبْرين بفتح الجيم وبالنون بدل اللام ، وجِبرين بكسر الجيم وبالنون أيضاً ، وقد قُرىء بأربع منها في المتواترة قرأ نافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحفص : جِبريل كقنديل ، وقرأ ابن كثير : جَبريل كشَمْويل ، وقرأ حمزة والكسائي : جَبْرَئيل كسَلْسَبيل ، وقرأ عاصم : جَبْرَئل كجَحَمْرُش ، وقُرِىء بالبواقي في الشواذ .

وأما رجاله فخمسة:

الأول: **موسى بن إسمـاعيـل المِنْقـري** مولاهم أبو سَلَمة التَّبُوذَكي البَصْري ، قال عباسٌ الدُّوري ، عن ابن معين: ما جلستُ إلى شيخ إلا هابني وعَرَف لي ، ما خلا هذا التَّبُوذَكي ، وقال: عددتُ ليحيى بن معينَ ما كتبنـا عنـه خمسـاً وثـلاثين ألف حديث ، وقـال الحسين بن الحسن الرّازي ، عن ابن معين: ثقة مأمون ، وقال أبو حاتم: سمعتُ ابنَ معين وأثنى على أبي سلمة ، وقال: كان كَيِّساً ، وكان الحجاجُ بن مِنْهال رجلاً صالحـاً ، وأبـو سَلَمـة أتقنُهمـا ، وقال أبو الوليد الطَّيالِسيُّ : موسى بن إسماعيل ثقة صدوق ، وقال ابنُ المَديني: من لا يكتُب عن أبي سلمة

كتب عن رجل عنه ، وقال ابن أبي حاتم : سألتُ أبي عنه فقال : ثقة ، كان أيقظ من الحجَّاج ، ولا أعلم أحداً مِمَّن أدركناه أحسنَ منه حديثاً ، وقال ابنُ سَعْد : كان ثقةً كثير الحديثِ ، وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات» ، وقال : كان من المتقِنين ، ويُروى أن ابن معين قال له في حديث : وجدته على ظهر كتابك ، لم أجده في صدره ، فاحلِف لي أنك سمعتَهُ ، فَحَلَفَ له ، وقال بعد ذلك : واللهِ لا كَلَّمتُك أبداً ، وقال العِجْلي : بصريٌّ ثقة ، وقال ابن خراش تكلم الناس فيه وهو صدوق.

روى عن : جرير بن حازم ، وهَمَّام بن يحيى ، ووُهَيب بن خالد ، وحمّاد بن سَلَمة ، وعبدالعزيز الماجِشون ، ومُعْتَمِر بن سُليمان ، وعبدالواحد بن زياد ، وخلق.

وروى عنه البخاري ، وأبو داود ، وروى الباقون عنه بواسطة الحسن ابن علي الخَلَّال ، والذي رواه مسلم عنه حديث أم زرع وحدَه ، وروى عنه الذُّهلي ، وعبيدالله بن فَضَالة ويحيى بن معين ، وأبو زُرْعة ، وأبو حاتم.

وآخر من حدث عنه أبو خليفة الفَضْل بن الحُباب ، وروى عنه خَلقٌ كثيرٌ.

مات بالبصرة ليلة الثلاثاء لثلاثَ عَشرة خلت من رجب ، ودُفن يوم الثلاثاء سنة ثلاث وعشرين ومئتين.

والمِنْقَري في نسبه : بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف نسبة إلى مِنْقَر بن عبيد بن مُقاعِس ، واسم مقاعس : الحارث بن عمرو بن كعب ابن سعيد بن زيد مناة بن تميم ، قال ابنُ دُريد : مِن نَقَرْتُ عن الشيءِ : كشفتُ عنه.

والتَّبُوذَكي بفتح التاء المثناة من فوق ، وضم الباء المُوَحَّدة ، ثم واو ساكنة ثم ذال معجمة مفتوحة : نسبة إلى تَبُوذَك : بلدة نُسب إليها ، لأنه نزل

دار قوم من أهلها ، أو لأن قوماً من أهلها نزلوا في داره ، وقيل : لأنه اشترى داراً بِتَبُوذك ، وقال السمعانيُّ : نسبة إلى بيع السَّماد ـ بفتح السين المهملة ـ وهو السِّرجين يوضع في الأرض لِيَجُود نَباتها ، وقال ابن ناصر: نسبة إلى بيع ما في بطون الدجاج من الكبد والقلب والقانصة .

الثاني : **الوَضّاحُ بن عبدالله اليَشْكُري** ، مولى يزيد بن عطاء ، أبو عَوانة الواسطي البزار ، كان من سبي جُرجان ، قال هشام بن عبيدالله الرّازي : سألتُ ابن المبارك : مَن أروى الناس أو أحسنُ الناس حديثاً عن مُغيرة؟ قال: أبو عَوانة ، وقال ابن مهدي : كتابُ أبي عَوانة أثبت من حفظ هُشَيم ، وقال يحيى القَطّان: ما أشْبَهَ حديثه بحديثهما، يَعني أبا عَوانة وشعبةَ وسفيان ، وقال عفان: كان أبو عَوانة صحيحَ الكتاب كثيرَ العَجْم والنَّقْط ، وكان ثَبْتاً ، وأبو عَوانة في جميع أحواله أصحُّ حديثاً عندنا من هُشَيم . وقال أحمد: إذا حَدَّث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت ، وإذا حَدَّث من غير كتابه ربما وَهِمَ ، وقال ابنُ مَعين: أبو عَوانة جائزُ الحديث ، وحديثُ يزيدَ بنِ عطاء ضعيفٌ ، ثَبَّتَ حديثَ أبي عوانة ، وأسْقَط مولاه يزيد بن عطاء ، وقال أبو زُرعة : ثقة إذا حدث من كتابه ، وقال أبو حاتم: كتبه صحيحة ، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً ، وهو صدوق ثقة ، وهو أحَبُّ إليَّ من أبي الأَحْوصِ ، ومن جَرير ، وهو أحفظ مِن حَمّاد بن سلمة ، وقال أحمد: ما أشبهَ حديثَ أبي عَوانة بحديث شُعبة والثَّوْري ، قال: وكان أميناً ثقةً ، وكان مع أمانته وثقته يَفْزَع من شعبة ، فأخطأ شُعبة في اسم خالد بن عَلْقمة ، فقال: مالك بن عُرْفُطة ، فتابعه أبوعَوانة على خَطئه بعد أنْ كان رواه على الصواب ، وقال ابنُ مهدي : أبو عَوانة وهُشيم كهَّمام وسعيد ، إذا كان الكتاب فكتاب أبي عوانة وهمام وإذا كان الحفظ فحفظ هشيم وسعيد ، وقال ابنُ سعد: كان ثقةً صدوقاً ، ووُهَيب أحفظُ منه ، وقال تَمْتَامٌ عن ابن معين : كان أبو عَوانة يقرأ ولا يكتُب ، وقال الدُّوري : سمعتُ ابنَ معين ، وذكر أبا عوانة وزهيرَ بن معاوية ، فَقَدَّم أبا عَوانة . وقال موسى بن إسماعيل: قال أبو عوانة : كل شيء قد حدثتُك به

فقـد سمعت ، وقال العِجْلي : أبو عَوانة بصريٌّ ثقةٌ ،وقال ابنُ شاهين في «الثقات» : قال شعبة إذا حدثكم أبو عَوانة عن أبي هُريرة فصدقوه ، وقال ابن المديني : كان أبو عَوانة في قتادة ضعيفاً ، لأنه كان قد ذهب كتابهُ ، وكان أحفظَ من سعيد ، وقد أَغْرب في أحاديثَ ، وقال يعقوبُ بن شيبة : ثبتٌ ، صالح الحفظ ، صحيحُ الكتاب ، وقال ابن خِراش : صدوقٌ في الحديث ، وقال ابنُ عبدِ البَرِّ: أجمعوا على أنه ثقة ثبتٌ حجةٌ فيما حدث به من كتابه ، وإذا حدث من حفظه ربما غَلِطَ.

واختلف في سبب عِتقه على أوجه ، فقال ابن عَدِيٍّ : كان مولاه قد فَوَّض له في التجـارة فجاء سائلٌ ، فقال له : أعطني درهمين لأنفعك ، فأعـطاه فدار الســائـل على رؤساء البصرة ، فقال : بَكِّروا على يزيد بن عطاء ، فقد أعتق أبا عَوانة ، فاجتمع إليه الناسُ فأَنِفَ من أن ينكر حديثه ، وأعتقه حقيقةً ، وحكى ابنُ حِبَّان قصةَ عِتقِه ، فقال : كان يزيدُ بن عطاء حجَّ ومعه أبو عَوانة ، فجاء سائل إلى يزيدَ فسأله فلم يعطِهِ شيئاً ، فلحقه أبو عَوانة ، فأعطاه ديناراً ، فلما أصبحوا وأرادوا الدفعَ من المُزْدَلِفَةِ ، وقف السائلُ على طريق الناس فكلما رأى رِفقة قال : أيها الناس اشكُروا يزيد ابن عطاء ، فإنه تقرب إلى الله تعالى اليوم بِعتق أبي عَوانة ، فجعل الناسُ يمرون فوجاً بعد فوج إلى يزيد يشكرون له ذلك ، وهو ينكر ، فلما كثروا عليه قال : من يستطيع ردَّ هؤلاء؟ اذهب فأنت حرٌّ ، وحكاها أَسْلمُ بن سَهْل على صفة أخرى ، وهي أن أبا عَوانة كان له صديق قاصٌّ ، وكان يحسن إليه ، فأراد أن يكافِئَهُ ، فكان لا يجلِسُ مجلساً إلا قال : ادعوا الله تعالى ليزيد بن عطاء فإنه قد أُعتق أبا عَوانة .

رأى الحسنَ ، وابن سيرين ، وسمع من معاوية بن قُرَّة حديثاً واحداً .

وروى عن الأَشْعث بن أبي الشَّعْثـاء ، والأسودِ بن يزيد ، وقَتادة ، والأَعْمش ، والحكم بـن عُتَيْبــة ، ومنصــور بن المُعْتَمــر ، وسعيد بن مَسْروق ، وسِمَاك بن حرب ، وخلق كثير.

وروى عنه شعبة ، ومات قبله ، وابن عُلَيَّة ، وأبو داود ، وأبو الوليد الطَّيالسي ، والفضل بن مُساوِرٍ صِهرُهُ ، وعبدالرحمن بن مَهْدي ، وحجاج ابن مِنْهال ، وخلقٌ كثير .

مات في ربيع الأول سنة ست وسبعين ومئة .

والواسطيُّ في نسبه نسبة إلى واسطٍ : مدينة اخْتَطَّها الحجاج بن يوسف بين الكوفة والبصرة في أرض كسكر ، وهي نصفان على شاطىء دِجلة ، وبينهما جِسرٌ من سفن ، وسميت واسطاً لأن منها إلى البصرة خمسين فرسخاً ، ومنها إلى الكوفة خمسين أيضاً ، وإلى الأهواز كذلك ، وإلى بغداد كذلك .

واليَشْكُرِيُّ في نسبهِ نِسبةً إلى يَشْكُر أبو قبيلتين عظيمتين في ربيعة ، يَشْكُرُ بن علي بن بكر بن وائل بن قاسِط بن هنب بن أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة ، وفي الأَزْدِيَشْكر بن مبشر بن صعب .

الثالث : **موسى بن أبي عائشة المخزومِيُّ الهَمْدانيُّ** - بإسكان الميم - أبو الحسن الكوفي ، مولى آل جَعْدة بن هُبَيْرة .

قال يحيى بن سعيد : كان سفيان الثوري يحسن الثناء عليه ، وقال ابن عُيينة : حدثنا موسى بن أبي عائشة ، وكان من الثقات ، وقال ابن مَعين : ثقة ، وقال جَرير : كنت إذا رأيت موسى ذكرت الله تعالى لرؤيته ، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» ، وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : تُريبُني - بفتح التاء ثلاثي مجرد - روايةُ موسى بن أبي عائشة حديثَ عبيدالله بن عبدالله في مرضِ النبي ﷺ ، قال ابن حَجَر : عنى أبو حاتم أنه اضْطَرَبَ فيه ، وهذا من تَعَنّتِهِ ، وإلا فهو حديث صحيح ، وقال يَعْقوب بن سفيان : كوفي ثقة .

روي عن عبد الله بن الهاد بن شَدّاد ، وسليمان بن صُرَد ، ويقال : مرسل ، وسعيد بن جُبَيْر ، وعبيدالله بن عبدالله بن عُتبة بن مسعود ،

وعَمْرو بن شُعيب ، وغيلان بن جَرير ، وغيرهم.

وروى عن شعبة ، والسفيانان ، وأبو عَوانة ، وإسرائيل ، وزائدةُ ، وآخرون ، وأبو عائشة لا يعرف اسمه.

والهَمْـداني في نسبه نسبة نسبة إلى هَمْـدان بفتح فسكون ، وبالدال المهملة : قبيلةٌ باليمن من حِمْيَر ، واسمه أَوْسَلَةُ بـنُ مالك بن زيد بن أَوْسَلَة ابن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كَهْلان بن سبأ ، والنسبة هَمْداني على لفظه.

وأمـا الهَمَذاني بفتح الهاء والميم والذال المعجمة ، فهو نسبة إلى هَمَذان محركة ، بلدة من كُور الجبل ، بينها وبين الدِّينَور أربع مراحل ، بناها الهَمَذان بن الفلوج بن سام بن نوح عليه السلام ، فتحها المغيرةُ بن شعبة سنة أربع وعشرين على رأس ستة أشهر من مقتل عمر بن الخطاب في جُمادى الأولى ، وهي أحسن البلاد هواءً ، وأطيبها وأنزهها ، وما زال محلاً للملوك ، ومعدِناً لأهل الدين والفضلِ لولا شتاؤه المفرط ، بحيث قد أُفْرِدَت فيه كتب ، وذُكر في الشعر والخطَب ، قال كاتب بكر:

هَمَـذَانُ مُتْلِفَـةُ النُّفـوسِ وَبَـرْدُهـا الـزَّمْـهَـريرُ وَحَـرُّهـا مأمـونُ
غَلَبَ الـشِّـتـاءُ مَصيفَـهـا ورَبيعَهـا فَكَـأَنَّـمـا تَمُّـوزهـا كانُـونُ

وسأل عمر بن الخطاب رجلاً : من أين أنت؟ فقال : من هَمَذان. فقال : أما إنها مدينةُ همٍّ وأذىً يجمُدُ قلوبُ أهلِها كما يجمُدُ ماؤها ، والنسبة إلى القبيلة في المتقدمين أكثر ، وإلى المدينة في المتأخرين أكثر ، ولا يُمكن استيعاب هؤلاء ولا هؤلاء ، وممن خرج من الغالب وسُكِّنَ من المتأخرين أبو العبّاس أحمد بن محمد بن سعيد بن عُقْدة ، وأبو الفضل محمد بن محمد بن عطاف ، وجعفر بن علي ، وعلي بن عبدالصمد السَّخاوي ، وعبدالحكم بن حاتم.

قال العراقي :

. . . . وفـي النَّسَبْ هَمْـدانُ وهـو مطلقـاً قِدْمـاً غَلَبْ

ومن هو بفتح الميم والذال المعجمة أحمد بن المرار بن حمويه الهمذاني ، قيل : إن البخاري حدث عنه في الشروط .

الرابع : **سعيدُ بن جُبَيْر بن هشام الأسَدِيّ الوَالبيّ** مولاهم أبو عبدالله أو أبو محمد الكوفي ، قال مَيْمون بنُ مِهْران : مات سعيدٌ وما على ظهر الأرض أحدٌ إلا وهو يحتاج إلى علمه ، وكان يقال له : جهبذ العلماء ، وقال جعفر بـن أبي المغيرة : كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه ، يقول : أليس فيكم ابنُ أم الدَّهْماء؟ - يعني سعيد بن جُبير - وقد قال له ابن عباس : حدث . فقال له : أحدث وأنت هاهنا؟ ! فقال : أليس من نعمة الله أن تحدث وأنا شاهد؟ فإن أصبت فذاك ، وإن أخطأت علمتك ، وكان لا يستطيع أن يُكْتَبَ مع ابن عباس في الفُتيا ، فلما عَمِيَ كُتب ، فبلغه ذلك ، فغضِب ، وقال ابن إياس : قال لي سعيد بن جبير : أمسك علي القرآن ، فما قام مِن مجلسه حتى ختمه . وقال خُصيف : كان من أعلم التّابعين بالطلاق سعيد بن المسيِّب ، وبالحج عطاء ، وبالحلال والحرام طاووس ، وبالتفسير مُجاهد بن جَبْر ، وأجمعَهم لذلك كلِّه سعيد بن جُبير وقال أَصْبَغُ بن زايد الواسِطيُّ : كان له ديك يقوم من الليل لصياحه ، فلم يَصِح ليلة حتى أصبح ، فلم يستيقِظْ سعيد ، فَشَقَّ عليه ذلك ، فقال : ماله قَطَعَ الله صوته؟ فما سُمِع له صوتٌ بعد ذلك ، فقالت له أمه : لاتدعُ على شيء بعدها . وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» وقال : كان فقيهاً عالماً عابداً ورعاً فاضلاً ، وقال أبو القاسم الطَّبري : هو ثقة إمام حجة على المسلمين ، وقال يحيى بن سعيد : مرْسَلاتُ سعيد أحبُّ إليَّ من مرسلات عطاء ومُجاهد ، وكان سفيان يُقَدِّم سعيداً على إبراهيم في العلم ، وكان أعلم من مجاهد وطاووس ، ورأى عبدالملك بن مروان كأنه بال في المحراب أربع مرات ، فوجه إلى سعيد بن جبير من يسأله ، فقال : يَمْلِكُ من ولده لصُلبه أربعة ، فكان كما قال ، فإنه وَلِيَ من ولده لصُلبه الوليدُ ، وسُليمان ، ويزيدُ ، وهشامُ ، وقيل للحسن البصريّ : إن الحجاج قتل سعيد بن جبير ، فقال : اللهم ائت على فاسق ثقيفٍ ، فوالله لو أن مَنْ بين

المشرق والمغرب اشتركوا في قتله لكبهم الله عز وجل في النار ، كان يختم القرآن في كل ليلتين.

وقال عثمان بن بوذويه : كنت مع وَهْب بن مُنَبِّـه ، وسعيد بن جُبير يوم عرفة ، فقال وهب لسعيد : يا أبا عبد الله كم لك منذ خفت من الحجاج ؟ قال: خرجتُ عن امرأتي وهي حاملٌ فجاءني الذي في بطنها وَقَدْ جُرِح وجهُهُ .

كان يكتب لعبدالله بن عُتبة بن مسعود ، حيث كان على قضاء الكوفة ، ثم كتب لأبي بردة بن أبي موسى ، ثم خرج مع ابن الأشعث في جملة القراء ، فلما هُزِم ابن الأشعث هرب سعيدُ بن جُبير إلى مكة ، فأخذه خالد بن عبدالله القسري وكان والياً على مكة يومئذ ، وبعث به إلى الحجاجِ بن يوسف مع إسماعيل بن واسطٍ البَجَلي فقال له الحجّاج: ما اسمُك؟ قال: سعيدُ بن جُبير. قال: بل أنت شقي بن كُسَير . قال: بل كانت أمي أعلَمَ باسمي منك. قال: شَقِيَتْ أمك وشَقِيتَ أنت. قال يعلَم الغيبَ غيرُك. قال: لأبَدِّلَنَّكَ بالدنيا ناراً تلظى. قال: لوعلمت أنَّ ذلك بيدك لاتّخذتك إلهاً. قال: فما قولك في محمد؟ قال: نبي الرحمة وإمام الهدى. قال: فما قولك في علي أهو في الجنة أو في النار؟ قال: لو دخلتُها وعَرَفت من فيها عَرَفت أهلها. قال: فما قولُك في الخلفاء؟ قال: لستُ عليهم بوكيل. قال: فأيُّهم أعجب إليك؟ قال: أرضاهم لخالقي. قال: فأيُّهم أرضى له؟ قال: علمُ ذلك عند الله ، يعلم سرهم ونجواهم. قال: أبيت أن تَصْدُقَني. قال: إني لم أُحبَّ أن أكذبك. قال: فما بالك لم تضحك؟ قال: وكيف يَضْحَك مخلوق خُلق من طين ، والطين تأكله النار؟ قال: فما بالُنا نضحك؟ قال: لم تستو القلوب. ثم أمر الحجاج باللؤلؤ والزَّبَرْجَدِ والياقوت ، فجمعه بينَ يديه ، فقال سعيد: إن كنت جمعت هذا لِتَتَّقِيَ به فزعَ يوم القيامة فصالحٌ ، وإلا فَفَزْعَةٌ واحدة تُذْهِلُ كُلَّ مرضعةٍ عما أرضعت ، ولا خير في شيءٍ جُمع للدنيا إلا ما طاب وَركا ، ثم دعا الحجاج بالعُود والنَّاي ، فلما ضُرب بالعود ونُفخ في الناي ، بكى سعيدٌ ، فقال: ما يُبكيك هو اللعب؟ قال: هو الحزن ، فأما النفخ فذكرني يوماً عظيماً يوم

يُنْفخ في الصور ، وأما العود فشجرة قُطِعت في غير حق ، وأما الأَوْتار فمن الشّآء نُبْعَثُ معها يوم القيامة. قال الحجاج: ويلَكَ يا سعيد. قال: لا ويلَ لمن زُحْزحَ عن النار وأدخل الجنة. قال الحجاج: اختر ياسعيد أيَّ قتلة أقتُلُك. قال: اختر لنفسك ياحجاج فوالله لا تقتُلني قتلة إلا قتلك الله بها يومَ القيامة. قال: أفتريد أن أعفو عنك؟ قال: إن كان العفو، فمن الله، وأما أنت ، فلا براءة لك ولا عُذر. قال الحجاج: اذهَبوا به فاقتُلوه ، فلما خرج ضَحِكَ ، فأُخبر الحجاج بذلك فَرَدَّهُ ، وقال: ما أضحكك؟ قال: عجِبت من جراءتك على الله وحِلم الله عليك ، فَأَمَرَ بالنِّطع فبُسطَ ، وقال: اقتُلوه. قال سعيد: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ للَّذي فَطَرَ السَّماواتِ والأَرْضَ حنيفاً وَمَا أنا مِنِ المُشْرِكين﴾ [الأنعام: ٧٩] قال: وجِّهوا به لغير القبلة. قال سعيد: ﴿فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ﴾ [البقرة: ١١٥] قال: كُبُّوه لوجهه. قال سعيد: ﴿منها خَلَقْناكُم وفيها نُعيدُكُم ومنها نُخْرِجُكُم تارةً أُخرى﴾ [طه: ٥٥] قال الحجاج: اذبَحُوه. قال سعيد: أما إنِّي أشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له وأن محمداً عبدُه ورسوله ، خُذها مني حتى تلقاني بها يوم القيامة ، ثم دعا سعيد فقال: اللهم لا تُسلِّطْهُ على أحد يقتله بعدي ، وكان قَتْلُه في شعبان سنة خمس وتسعين للهجرة بواسطٍ ، ومات الحجاج بعده في شهر رمضان من السنة المذكورة ، ولم يُسَلِّطْه الله عز وجل على أحد يقتُله بعده إلى أن مات.

وكان سعيد يقول يوم أُخِذَ: وَشَى بي واشٍ في بلد الله الحرام: أكله إلى الله تعالى: يعني خالد بن عبدالله القَسْرِيّ.

وقيل: إن الحجاج قال له لما أُحضر إليه: أما قَدِمْتَ الكوفة وليس بها إلَّا عربي فجعلتك إماماً؟ فقال: بلى ، قال: أما وليتك القضاء فضَجَّ أهل الكوفة ، وقالوا: لا يَصْلُح للقضاء إلا عربي ، فاستقضيت أبا بُردة بن أبي موسى الأشعري ، وأمرته أن لا يقطع أمراً دونك؟ قال: بلى ، قال: أما جعلتك في سُمّاري وكلُّهم رؤوس العرب؟ قال: بلى. قال: أما أعطيتك مئة ألف درهم ، تفرقها في أهل الحاجة في أول ما رأيتك ، ثم لم أسألْك

عن شيءٍ؟ قال: بلى. قال: فما أخرجك علي؟ قال: بَيْعةٌ كانت في عُنُقي لابن الأشعث. فغضب الحجاج، ثم قال: أما كانت بيعة أمير المؤمنين عبدالملك في عنقك من قبل؟ والله لأَقْتُلَنَّك، ياحارس اضرب عنقه، فضرب عنقه، ولما قتله سال منه دم كثير فاستدعى الحجاج الأطباء، وسألهم عنه، وعمن كان قتله قبله فإنه كان يسيل منه دم قليل، فقالوا له: هذا قتلته ونفسُهُ معه، والدم تَبَع للنفس، ومن كنت تقتله قبله كانت نفسه تذهب من الخوف، فلذلك قل دمهم، فلما حضرت الحجاج الوفاة، كان يغيب ثم يفيق ويقول: مالي ولسعيد بن جبير؟ وقيل: إنه في مدة مرضه كان إذا نام رأى سعيد بن جبير آخذاً بمجامع ثوبه، ويقول له: ياعدو الله فيم قتلتني؟ فيستيقظ مذعوراً، ويقول: مالي ولسعيد بن جبير؟ ويقال: إن الحجاج رُئِيَ في المنام بعد موته، فقيل له: ما فعل الله بك، فقال: قتلني بكل قتيل قَتَلْتُهُ قتلةً، وقتلني بسعيد بن جبير سبعين قتلةً.

وروى محمد بن حبيب أن سعيد بن جبير كان بأصبهان يسألونه عن الحديث فلا يحدث، فلما رجع إلى الكوفة حدث، فقيل: يا أبا محمد كنت بأصبهان لا تحدث، وأنت بالكوفة تحدث، فقال: انشُرْ بَزَّكَ حَيْثُ يُعرف.

أكثر رواياته عن عبدالله بن عباس، أخذ منه القراءة عَرْضاً، وسمع منه التفسير، وروى عن ابن الزبير، وابن عمر، وابن مَعْقِل، وعَدي بن حاتم، وأبي مسعود الأنصاري، وأبي سعيد الخُدري، وأبي هُريرة، وأبي موسى الأشعري، وأنس، وعمر، وابن ميمون، وعائشة، وغيرهم.

وروى عنه: ابناه عبدالملك وعبدالله، ويعلى بن حكيم، ويَعلى بن مسلم، وأبو إسحاق السَّبِيعي، وأبو الزُّبير، والأعمش، ومنصور بن المُعْتَمِر، والمغيرة بن النعمان، ووَبَرة بن عبدالرحمن، وخلق كثير.

والوالبيُّ في نسبه: نسبة إلى والبة بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن

أسد بـن خُزيمة بطن من أسد ، وإليه ينتسب أيضاً مسلم بن معبد شاعر إسلامي ، وفي الأسْد ـ بسكون السين ـ: والبة بن الدُّوَل بن سعد مَناة ، وفي بَجيلة : والبة بن مالك بن سعد ، وقال عمر بن سعيد بن أبي حسين : دعا سعيد بن جبير ابنه حين دُعِيَ ليقتل ، فجعل ابنه يبكي ، فقال له : ما يبكيك ؟ ما بقاء أبيك بعد سبع وخمسين سنة؟ .

الخامس : **عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مَناف ابن قُصي أبو العباس الهاشمي** ابن عم رسول الله ﷺ ، وأمه أم الفضل لُبابة الكبرى بنت الحارث أخت مَيْمونة أم المؤمنين ، كان يقال له «البحر» لِكثرة علمه ، و «الحبر» و «وحبر هذه الأمة» و «فقيهها» و «ترجمان القرآن» ، وهو والد الخلفاء ، وأحدُ العبادلة الأربعة باتفاق.

وهم هو ، وعبدالله بن عمر ، وعبدالله بن الزبير ، وعبدالله بن عمرو ابن العاص ، وقيل : بـدل ابن العـاص عبـدالله بـن مسعـود وهـو ضعيـف .

وهو أيضاً أحد الستة المكثرين في الحديث من الصحابة .

وأكثرهم في الحقيقة فتوى ابن عباس، لأن النبي ﷺ دعا له بقوله : «اللّهُمَّ عَلِّمْهُ الكتابَ» وفي رواية : «اللّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدينِ وَعَلِّمْهُ التَّأويل» وفي رواية : «اللّهُمَّ علمه الحكمة وتأويل الكتاب» وفي رواية : «اللّهُمَّ بارك فيه ، وانْشُر منه ، واجعَلْه من عبادِك الصالحين» وفي رواية «اللّهُمَّ زِدْه علماً ، وفِقهاً» .

وهو معدود من الصحابة الذين لهم أتباع في الفقه يَرَوْن علمهم وفتياهم ، ومعه عبدالله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، والمكثرون أكثرهم أبو هريرة لأنه روى خمسة آلاف حديث وثلاث مئة وأربعة وسبعين حديثاً ، ثم ابن عمر لأنه روى ألفين وست مئة وثلاثين ، ثم أَنس لأنه روى ألفين ومئتين وستة وثمانين ، ثم عائشة لأنها روت ألفين ومئتين وعشرة ، ثم ابن عباس لأنه روى ألفاً وست مئة وستين ، ثم جابر لأنه روى ألفاً وخمس مئة

وأربعين ، وزاد العراقي سابعاً وهو أبو سعيد الخُدري لأنه روى ألفاً ومئة وسبعين وإلى هذا أشار العراقي بقوله:

.... وهُمْ... عُدُولٌ قِيلَ لا مَن دَخلا
في فِتنةٍ والمُكْثِرونَ سِتَّهْ ... هم أَنَسُ ابنُ عمر الصِّدِّيقَهْ
والبَحْرُ جَابِرٌ أبو هُرَيْرَهْ ... أَكْثَرُهُمْ وَالبَحْرُ في الحَقِيقَهْ
أكثَرُهم فتوى وهْوَ ابنُ عُمرا ... وابنُ الزُّبير وابنُ عمرو قَدْ جَرَى
بينَهُم بالشُّهْرَة العَبَادِلَهْ ... لَيْسَ ابن مَسْعُودٍ ولا مَنْ شاكَلَهْ
وهْوَ وَزَيْدٌ وابنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ ... في الفِقْه أتْبَاعٌ يَرَوْنَ قَوْلَهُمْ

ولد عبدالله بن عباس رضي الله عنه وبنو هاشم في الشعب قبل الهجرة بثلاث ، وقيل بخمس ، وهو يقارب ما في الصحيحين عنه: «أقْبَلْتُ وأنا راكب على حمار أتان ، وأنا يومئذ قد ناهَزْتُ سن الاحتلام ، والنبي ﷺ يصلي بمنى إلى غير جدار» الحديث ، وفي الصحيح عن ابن عباس: «قُبض النبيُّ ﷺ وأنا خَتين». وفي رواية: «مختون» وفي رواية: «وكانوا لا يختِنون الرجل حتى يُدرك».

كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحبه ، ويدنيه ، ويقربه ، ويشاوره مع جِلَّةِ الصحابة ، وروى الزُّهري أن المهاجرين قالوا لعمر: ألا تدعو أبناءنا كما تدعو ابن عباس؟ فقال: ذاكم فتى الكهول ، له لسان سَؤول ، وقلب عَقول.

وروى زيد بن أسلم أنه كان يُقَرِّبُ ابن عباس ، ويقول: إني رأيت رسول الله ﷺ دعاك ، فمسح رأسك ، وتَفَلَ في فيك ، وقال: «اللّهم فَقِّهْهُ في الدين ، وعلمه التأويل».

وفي الصحيح أن النبي ﷺ ضمه إليه وقال: «اللهُمَّ علمه الحكمة».

وفي مسند أحمد من طريق كُرَيْب أن ابن عباس أخبره قال: صليتُ خلف رسول الله ﷺ ، فأخذ بيدي فجرني حتى جعلني حِذَاءَهُ ، فلما أقبل على صلاته خَنَسْتُ ، فلما انصرف. قال لي: ما شأنك؟ قلت: يا رسول

الله أو ينبغي لأحد أن يُصَلِّي حذاءك ، وأنت رسول الله ، فدعا لي أن يزيدني الله علماً وفهماً.

وروى ابن سعد من طريق طارق ، عن ابن عباس : دعا لي رسول الله ﷺ ، فمسح على ناصِيَتي ، وقال: «اللهم علمه الحكمة ، وتأويل الكتاب» .

وأخرج ابن سعد أيضاً من طريق عكرمة ، قال : أرسل العباس عبدَالله إلى النبي ﷺ ، فانطلق ثم جاء ، فقال : رأيت عنده رجلًا لا أدري مَنْ هو؟ فجاء العباس إلى النبي ﷺ ، فأخبره بالذي قال عبدالله ، فدعاه ، فأجلسه في حِجْره ، ومسح رأسه ، ودعا له بالعلم .

وأخرج الزُّبير بن بَكّار ، عن محمد بن أبي كَعْب ، عن أبيه أنه سمعه يقول: كان عنده ابن عباس ، فقام ، فقال: هذا يكون حبر هذه الأمة ، أَوْفى عقلاً وحَشْماً ودعا له رسول الله ﷺ أن يفقهه في الدين .

وأخرج ابن سعد أيضاً بسند صحيح ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، لما مات زيد بن ثابت قال أبو هريرة : مات حبر هذه الأمة ، ولعل الله أن يجعل في ابن عباس خَلَفاً .

وفي تاريخ عباس الدُّوري ، عن ابن أبي نَجِيح : ما رأيت مثل ابن عباس قطُّ ، ولقد مات يوم مات وإنه لحبر هذه الأمة .

وكان يقال له : حبر العرب ، ورُوي أن الذي لقبه بذلك جَرْجِير ملك الغرب . وكان قد غزا مع عبدالله بن أبي سَرْح إفْرِيقِيَّة ، فتكلم مع جَرجير . فقال : ما ينبغي إلا أن تكون حبر العرب .

ومن طريق أبي أُمامة ، عن مجاهد ، قال: ابن عباس يسمّى البحر لكثرة علمه .

وفي «الجَعْدِيّات» عن شعبة بن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد : سألت البحر عن لحوم الحمر ، وكان ابن عباس يُسمى البحر الحديث ،

وأصله في البخاري ، وكان عمر يستشيره ويقول: غَوّاصٌ.

وقال سعيد بن المُسَيِّب: ما رأيت أَحْضَرَ فهماً، ولا أَلَبَّ لُبًّا، ولا أكثر علماً ، ولا أوسع حِلماً من ابن عباس ، ولقد رأيت عمر يدعوه للمُعْضلات .

وقال عِكْرمة : كان ابن عباس إذا مر بالطريق قالت الناس: أَمَرَّ المِسْكُ أو ابن عباس؟ .

وقال مسروق: كنت إذا رأيت ابن عباس قلت: أجمل الناس ، وإذا نطق قلت: أفصح الناس ، وإذا حدث قلت: أعلم الناس.

وقال عطاء: ما رأيت قَطُّ أكرمَ من مجلس ابن عباس، أكثر فقهاً ، وأعظم خشية ؛ إن أصحاب الفقه عنده ، وأصحاب القرآن عنده ، وأصحاب الشعر عنده يَصْدُرهم كلهم من واد واسع .

وقال طاووس: رأيتُ سبعينَ من أصحاب رسول الله ﷺ إذا تدارؤوا في أمر صاروا إلى قول ابن عباس.

وعن أبي وائل قال: قرأ ابن عباس سورة النور ، فجعل يفسرها ، فقال رجل: لو سَمِعَتْ هذا الدَّيْلَمُ لأسلمت. وفي رواية: لو سمعته فارس والروم لأسلمت.

وقال أبو وائل: قال رجل: والله إني لأشتهي أن أقبِّلَ رأسه من حلاوة كلامه. وقال سعيد بن جُبَير: كنت أسمع الحديث من ابن عباس ، فلو يأذن لي لقبلت رأسه.

وقال مَيْمون بنُ مِهران: لو أتيت ابن عباس بصحيفة فيها ستون حديثاً لرجعت ولم تسأله عنها ، ورأيتَ الناس يسألونه فَيَكْفُونك.

وسُئِل ابن عمر عن شيءٍ ، فقال للسائل: سل ابن عباس فإنه أعلم من بقي بما أنزل على محمد. وعن عبدالله بن دينار ، أن رجلاً سأل

عبدالله بن عمر عن قوله تعالى: ﴿كانَتا رَتْقاً فَفَتَقْناهُما﴾ [الأنبياء: ٣٠] فقال: اذهب إلى ذلك الشيخ، فاسأله، ثم تعال فأخبرني، فذهب إلى ابن عباس، فسأله، فقال: كانت السماء رَتْقاء لا تُمْطر، والأرض رتقاء لا تُنبت، ففتق هذه بالمطر، وهذه بالنبات، فرجَع الرجل، فأخبر ابن عمر، فقال: لقد أُوتي ابن عباس علماً صدقاً، هكذا، لقد كنت أقول ما يعجبني جرأة ابن عباس على تفسير القرآن، فالآن قد علمت أنه أوتي علماً.

وروى عكرمة عنه أنه قال: لما قُبض رسول الله ﷺ، قلت لِرجل من الأنصار: هَلُمَّ فنسأل أصحاب رسول الله ﷺ فإنهم اليوم كثير، فقال: واعجباً لك، أفَتَرى الناس يفتقرون إليك؟ قال: فترك ذلك وأقبلت أسأل، فإن كان لَيبلُغُني الحديث عن رجل، فآتي بابه وهُو قائِلٌ. فأتوسد ردائي على بابه يسفي الريح علي من التراب، فيَخْرُج فيراني، فيقول: يا ابن عم رسول الله ﷺ هلاّ أرسلت إلي فآتِيَكَ. فأقول لا أنا أحق أنْ آتيك، فأسأُله عن الحديث، فعاش الرجل الأنصاري حتى رآني وقد اجتمع الناس حولي يسألونني، فقال: هذا الفتى كان أعقل مني.

وروى عنه أبو سَلَمَة أنه قال: وجدت علم رسول الله ﷺ عند هذا الحي من الأنصار، إن كنت لأقيلُ عند باب أحدهم، ولو شئت أن يُؤذن عليه لأذِن لكن أبتغي بذلك طيب نفسه.

ورُوي عن الشعبي قال: ركب زيد بن ثابت، فأخذ ابن عباس بركابه، فقال: لا تَفْعَلْ ياابن عم رسول الله ﷺ، فقال: هكذا أُمِرْنا أن نَفْعَلَ بعلمائنا، فقبل زيد بن ثابت رأسه، وقال: هكذا أمرنا أن نفعل بأهل بيت نبينا.

وعن ابن مسعود أنه قال: نِعْمَ تَرْجُمانُ القرآن ابنُ عباس، لو أدرك أسناننا ما عَشِره منا رجل.

وقال مجاهد: ما سمعت فتيا أحسن من فتيا ابن عباس ، إلاَّ أنْ يقول قائل: قال رسول الله ﷺ.

وعند الدارمي وابن سعد بسند صحيح عن عبدالله بن أبي يزيد: كان ابن عباس إذا سُئِل فإن كان القرآن أخبر به ، فإن لم يكن وكان عن رسول الله ﷺ أخبر به ، فإن لم يكن وكان عن أبي بكر وعمر أخبر به ، فإن لم يكن قال برأيه. وفي رواية ابن سعد : اجتهدَ رأيَهُ.

وفي البَيْهَقيِّ عن عبدالله بن بُرَيْدة ، قال: شتم رجل ابن عباس ، فقال: إنك لتَشْتِمُني وَفِيَّ ثلاث: إني لأسمع بالحاكم من حكام المسلمين يعدِل في حكمه ، فأحبه ، ولعلي لا أقضي عليه أبداً ، وإني لأسمع بالغيث يُصيبُ البلد من بلدان المسلمين ، فأفرح به ، وما لي بها سائمة ولا راعية ، وإني لآتي على آية من كتاب الله تعالى فودِدْت أن المسلمين كلهم يعلمون منها مثل ما أعلم.

وعن يزيد بن الأَصَمِّ: خرج معاوية حاجّاً ، ومعه ابن عباس ، فكان لمعاوية موكب ، ولابن عباس موكب ممن يطلُب العلم.

وقال عمرو بن دينار: ما رأيت مجلساً أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس الحلالِ ، والحرامِ ، والعربيةِ ، والأنسابِ ، وأحسبه قال: والشعر.

وعن عُبيدالله بن عبدالله قال: ما رأيت أحداً كان أعلم بالسنة ، ولا أجَلَّ رأياً ، ولا أثقب نظراً من ابن عباس.

وقال القاسم بن محمد: ما رأيت في مجلس ابن عباس باطلاً قطُّ ، وما سمعت فتوى أشبه بالسنة من فتواه.

ويُروى أن معاوية نظر إلى ابن عباس يوماً يتكلم ، فَأَتْبَعَهُ بَصَرَهُ ، وقال متمثلاً:

إذا قَالَ لَمْ يَتْـرِكْ مَقَـالاً لِقَـائـلٍ مُصيبٌ وَلَمْ يَثْنِ اللِّسـانَ على هُجْرِ

يُصَـرِّفُ بالـقَــوْلِ اللِّســانَ إذا انْتَحى ويَنْـظُرُ في أعــطافِــهِ نَظَرَ الصَّقْــرِ

وقال عطاء: كان الناس يأتون ابن عباس في الشعر والأنساب، وناس يأتونه لأيام العرب ووقائعها، وناس يأتون للعلم والفقه ما منهم إلا يُقْبِل عليهم بما شاؤوا.

وروى أبو الحسن المدائني، عن أبي بَكْرة، قال: قدم علينا ابن عباس البصرة، وما في العرب مثله حَشْماً، وعِلماً، وثياباً، وجمالاً، وكمالاً.

وأخرج الطبراني من طريق أبي الزِّنَادِ أن حسانَ بن ثابت، قال: كانت لنا عند عثمان أو غيره من الأمراء حاجة فطلبناها إليه بجماعة من الصحابة منهم عبدُالله بن عباس، وكانت حاجةً صعبة شديدة، فاعتل علينا، فراجعوه إلى أن عَذَروه وقاموا، إلا ابنَ عباس، فلم يزل يُراجِعُه بكلام جامع، حتى سَدَّ عليه حاجته، فلم يَرَ بُدًّا من أن يقضيَ حاجتنا، فخرجنا من عنده وأنا آخذٌ بيد ابن عباس، فمررنا على أولئك الذين كانوا عَذَرُوا وضَعُفوا، فقلت: كان عبدالله بن عباس أولاكم به، قالوا: أجل، فقلت أمدحه:

إذا ما ابنُ عَبّــاسٍ بَدَا لَكَ وَجْــهُــهُ رَأَيْتَ لَهُ في كُلِّ أحــوالِــهِ فَضْــلاَ
كَفَى وشَفَى ما في النُّفُــوسِ وَلَمْ يَدَعْ لِذِي أَرَبٍ في القولِ جِدًّا ولا هَزْلا
سَمَــوْتَ إلــى الـعَلْيا بغَيرِ مَشَـقَّــةٍ فَنِــلْتَ ذُراهــا لَا دَنِـيًّا وَلاَ وَغْــلا
خُلِقْــتَ حليفــاً لِلْمُــروءَةِ والــنَّــدى بليجاً وَلَمْ تُخْلَق كهــامــاً وَلاَ خبــلا

وذكر خليفةُ أن عليًّا ولاّه البصرة، وكان على الميسرة يوم صفين، واستخلف أبا الأسود على الصلاة، وزياداً على الخراج، وكان استكتبه، فلم يزل ابن عباس على البصرة حتى قُتِلَ علي، فاستَخْلف عبدالله بن الحارث، ومضى إلى الحجاز.

وأخرج الزبير بسند له أن ابن عباس كان يُفتي الناس في رمضان وهو أمير البصرة، فما ينقضي الشهر حتى يفقههم.

وقال محمود بن سلام سعى ساعٍ إلى ابن عباس برجل ، فقال: إن شئت نظرنا ، فإن كنت كاذباً عَاقَبْناك ، وإن كنت صادقاً نَفَيْناك ، وإن شئت أَقَلْتُك. قال: هذه.

وفي كتاب «الجليس» للمعافى نظر الحطيئة إلى ابن عباس في مجلس عمر ، وقد بَرَعَ بكلامه ، فقال: مَنْ هذا الذي نزل عن القوم في سِنِّه ، وعلاهم في قوله؟ قالوا: هذا ابن عباس. فأنشأ يقول:

إنّي وَجَدْتُ بَيَانَ المَرْءِ نَافِلَةً تهدي له ، وَوَجَدْتُ العِيَّ كالصَّمَمِ
المَرْءُ يَبْلى وَتَبْقى الكَلْمُ سائِرَةً وَقَدْ يُلام الفتى يوماً وَلَمْ يَلُمِ

وفي «تاريخ» يعقوب بن سُفيان ، من طريق يزيد بن الأَصَمِّ ، عن ابن عباس ، قال: قدم على عمر رجل ، فسأله عن الناس ، فقال: قرأ منهم القرآن كذا وكذا. فقال ابن عباس: ما أُحب أن يُسأل عن آي القرآن. قال. فَزَبَرَني عمر ، فانطلقت إلى منزلي ، فقلت: ما أُراني إلا قد سقطت من نفسه ، فبينا أنا كذلك إذ جاءني رجلٌ ، فقال: أجب ، فأخذ بيدي ، فخلا بي ، فقال ما كرهْت مما قال الرجل؟ فقلت : يا أمير المؤمنين إن كنت أسأت فاستغفر الله . قال: لَتُحَدِّثني. قلت: إنهم متى تنازعوا اختلفوا ، ومتى اختلفوا اقتتلوا ، قال: لله أبوك ، لقد كنت أكتمها النّاسَ .

وأخرج أحمد ، عن عكرمة أن ابن عباس بلغه أن عليًّا حَرَّق أُناساً ، فقال: لم أكن لِأُحرِّقَهم. . . الحديث ، فبلغ عليًّا قوله ، فقال: ويح ابن أم الفضل إنه لغواص على الهَنَات.

وفي «المجالسة» من طريق المدائني ، قال علي في ابن عباس: إنَّك لَتَنْظُر إلى الغيب من سِتر رقيق لعقله وفطنته.

وأخرج يعقوب بن سفيان من طريق عبدالله بن شَبِيبٍ قال: قالت عائشة: هُو أعلم الناس بالحج.

وفي «فوائد» المقرىء من طريق عبيدالله بن عبدالله بن عُتبة بن

مسعود ، أن عمر كان يأخذ بقول ابن عباس في العُضَلِ ، وعُمَرُ عُمَرُ.

وعن هشام بن عُروة: سألت أبي عن ابن عباسٍ ،فقال: ما رأيت مثل ابن عباس قطُّ.

ورُوي أن عبدالله بن صَفْوان بن أُمَيَّةَ مَرَّ يوماً بدار عبدالله بن عباس بمكة ، فرأى فيها جماعة من طالبي الفقه ، ومرَّ بدار عُبيدالله بن عباس فوجد فيها جماعة ينتابونها للطعام ، فدخل على ابن الزبير ، وقال: أصبحتَ والله كما قال الشاعر:

فَإن تُصِبْكَ من الأيام قارِعةٌ لَمْ نَبْكِ منكَ على دُنيا ولا دينِ

قال: وما ذاك يا أعرج، قال: هذان ابنا عباس أحدهما يفقه الناس، والآخر يطعم الناس، فما أبقيا لك مَكْرُمة ، فدعا عبدَ الله بن مُطيع ، وقال انطلق إلى ابني عباس، وقل لهما: يقول لكما أمير المؤمنين: اخرجا عني أنتما ومن انضوى إليكما من أهل العراق، وإلا فعلت وفعلت، فقال عبدالله ابن عباس لابن الزبير: والله ما يأتينا من الناس إلا رجلان، رجل يطلُبُ فقهاً، ورجل يطلب فضلاً، فأيَّ هذين تمنع؟ وكان بالحضرة أبو الطفيل عامر بن وَاثلة الكناني، فجعل يقول:

لادرَّ درُّ الليالي كيف تُضحِكُنا مِنها خُطوبٌ أعاجيبٌ وَتُبْكينا
ومِثلُ ما تُحدثُ الأيّامُ مِن غِيَرٍ في ابن الزُّبير عن الدُّنيا يُسَلّينا
كُنّا نَجيءُ ابن عبّاسٍ فَيُسمِعُنا فِقْهاً ويكسِبُنا أجراً ويَهْدينا
ولا يزالُ عُبيدُ اللهِ مُترعةً جِفَانُهُ مُطعِماً ضيفاً ومِسْكينا
فَالبِرُّ والدينُ والدُّنيا بدارهِمُ نَنالُ منها الّذي نَبْغي إذا شينا
إنَّ النَّبيَّ هو النُّور الذي كُشطتْ به عَماياتُ ماضِينا وبَاقينا
ورَهطُه عِصمَةٌ في دِيننا لهُمُ فَضلٌ علَينا وَحَقٌّ واجِبٌ فينا
فَفيم تَمنَعُنا مِنهُم وتَمنعُهُم مِنّا وتُؤذيهِم فِينا وَتُؤذينا
ولَستَ فَاعْلَم بأولاهُم به رَحِماً يابنَ الزُّبير ولا أولى به دِينا
لَنْ يُؤتيَ الله إنساناً بِبُغضِهِمُ في الدّينِ عِزًّا ولَا في الأرضِ تمكينا

وكان رضي الله عنه قد عمي في آخر عمره ، ورُوي عنه أنه رأى رجُلاً مع النبي ﷺ فلم يَعْرفْهُ ، فسأل النبي ﷺ عنه ، فقال رسول الله ﷺ : «أرأيْتَهُ» قال : نعم . قال : «ذلك جِبْريلُ ، أما إنَّك سَتفقدُ بَصَرك» فعمي في آخر عمره وهو القائل :

إن يأْخُـذ الله من عَينـيَّ نُورهُـمـا ففـي لِسـاني وقَـلْبـي مِنهُمـا نورُ
قَلْبي ذَكِـيٌ وعَـقـلي غَيرُ ذي دَخَـلٍ وفـي فَمـي صارِمٌ كالسَّيْفِ مَشْهُـورُ

وروى مجاهدٌ عنه أنه قال : رأيت جبريل عند النبي ﷺ مرتين .

له ألف وست مائة حديث وستون حديثاً ، اتفقا على خمسة وتسعين ، وانفرد البخاري بمئة وعشرين ، ومسلم بتسعة وأربعين .

روى عن النبي ﷺ ، وعن أبيه ، وأمِّه أم الفَضْل ، وأخيه الفضل ، وخالته مَيْمونة ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وعبـد الرحمـن بن عَوف ، ومُعاذ بن جَبل ، وأبي ذرٍّ ، وأُبيِّ بن كَعب ، وخالد بن الوليد وهو ابن خالته ، وأبي هُريرة ، وأسامة بن زَيد ، وخلق .

وروى عنه ابناه علي ومحمد ، وابن أخيه محمد بن علي ، وأخوه كَثير ابن العباس ، وابن أخيه عبدالله بـن عبيدالله بن عباس ، وابن أخيه الآخر عبدالله بن مَعيد بن عباس ، ومن الصحابة عبدالله بن عمر بن الخطاب ، وثَعْلبةُ بن الحكم اللَّيثي ، وأبو الطُّفَيل ، وغيرهم من الصحابة ، ومن التابعين أبو أُمامة بن سَهْل بن حَنيف ، وسعيد بن المسَيِّب ، وسعيد بن جُبير ، وأبو سَلَمةَ بن عبدالرحمن ، وعطاء ، وطاووس وكُرَيْب ، ومُجاهد ، وعَمرو بن دينار ، وابن خالته عبدالله بن شَداد بن الهاد ، وابن خالته الأخرى يزيد بن الأصم ، وخلق كثير.

مات رضي الله عنه بالطائف سنة ثمان وستين ، وقيل : سنة تسع ، وقيل : سنة سبعين ، وصلى عليه محمد بن الحَنَفيَّة ، ولما سُوِّي عليه التراب ، قال : مات والله اليوم حبر هذه الأمة ، وفي رواية : رَبّانِيُّ هذه الأمة .

وروي عن سعيد بن جُبير أنه قال: مات ابن عباس وأنا بالطائف، فشهدت جنازته، فجاء طائر أبيض لم يُرَ على خِلقَته مثله، فدخل في نَعْشه، ولم نره خارجاً منه، فلما دُفِن تليت هذه الآية: ﴿يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ﴾ [الفجر: ٢٧ ـ ٢٨] إلى آخر السورة، فكانوا يرون أنه عِلْمُه، وقيل: إنه بصره، وضرب محمد فُسطاطاً على قبره، واختلف في سِنِّه يوم مات، فقيل: ابن إحدى وسبعين، وقيل: ابن اثنتين، وقيل: أربع، والأول هو الأقوى، وليس في الكتب الستة مَنْ اسمه عبدالله بن عباس سواه.

فـائـــدة: رُوي عن غُنْدَر أن ابن عباس لم يسمع من النَبيِّ ﷺ إلا تسعة أحاديث، وعن يحيى القَطّان عشرة، وقال الغزالي في «المستصفى»: أربعة. وفيه نظر، ففي الصحيحين عن ابن عباس مما صرح فيه بسماعه من النبي ﷺ أكثر من عشرة، وفيهما مما يشهد فعله نحو ذلك، وفيهما ما له حكم الرفع نحو ذلك، فضلاً عما ليس في الصحيحين، قاله في: «تهذيب التهذيب».

لطائف إسناده منها: أنه كله على شرط الستة، ورواته ما بين مكيٍّ وبَصْري وواسِطي، وكلهم من الأفراد، لا أعلم من شاركهم في أسمائهم وأسماء آبائهم. وفي رواية تابعي عن تابعي، وهما موسى بن أبي عائشة، وسعيد بن جُبير.

أخرجه البخاري هُنا، وفي التفسير، وفي فضائل القرآن عن قُتَيْبَةَ. ومسلم في الصلاة عن إسحاق بن إبراهيم، وقُتيبة، وغيرهما. والتِّرمذي من حديث سفيان بن عيينة، وقال: حسن صحيح.

الحديث السادس

٥ـ باب * ٦ـ حدّثنا عَبْدانُ قال أخبرَنا عبدُالله قالَ أخبرَنا يونُسُ عن الزُّهريّ (ح) وحدّثنا بِشْرُ بنُ محمدٍ قال أخبرَنا عبدُالله قالَ أخبرَنا يونُسُ ومَعْمَرٌ عنِ الزُّهريّ نحوَه قالَ: أخبرني عُبَيْدُاللهِ بنُ عبدِاللهِ عن ابن عباسٍ

قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ أَجْوَدَ الناسِ ، وكانَ أَجودُ ما يكونُ في رَمَضانَ حِينَ يَلْقاهُ جِبْرِيلُ ، وكانَ يلقاهُ في كلِّ ليلةٍ مِنْ رَمضانَ فَيُدارِسُه القُرْآنَ ، فلَرَسولُ اللهِ ﷺ أَجْوَدُ بالخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ المُرْسَلَةِ.

[الحديث ٦ ـ أطرافه في : ١٩٠٢، ٣٢٢٠، ٣٥٥٤، ٤٩٩٧] .

قوله: «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أجود الناس» أجود منصوب لأنه خبر كان ، وقدم ابن عباس هذه الجملة على غيرها ، وإن كانت لا تتعلق بالقرآن ، على سبيل الاحتراس من مفهوم ما بعدها ، ومعنى أجود الناس: أكثرهم جوداً على الإطلاق ، والجود: الكرم ، وهو من الصفات المحمودة ، وقد أخرج الترمذي من حديث سَعْد رفعه: «إن الله جوادٌ يُحِبُّ الجود» الحديث ، وله من حديث أنس رفعه: «أنا أجودُ وَلَدِ آدم ، وأجودهم بعدي رجلٌ عَلِمَ عِلماً فَنَشَر علمه ، ورجلٌ جادَ بنفسه في الله» وفي سنده مقال ، وفي «الصحيح» عن أنس كما يأتي: كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أشجع الناس ، وأجود الناس الحديث.

وقوله: «وكان أجود ما يكون في رمضان» وأجود بالرفع في أكثر الروايات ، وخبرها محذوف سد الحال الذي هو في رمضان مسده ، وتقديره: حاصل ، على حد قولهم: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة ، أو هو مبتدأ مضاف إلى المصدر وهو: «ما يكون» ، وخبره «في رمضان» ، والتقدير: أجود أكوان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في رمضان ، وعلى هذا تكون كان زائدة ، ويرجح هذا الوجه وروده بدون كان عند المؤلف في الصوم ، وفي رواية: أجود بالنصب على أنه خبر كان ، واسمها ضمير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، والتقدير: كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مدة كونه في رمضان أجودَ منه في غيره. وذكر النَّوَوِيّ أنه سأل ابن مالك عن هذا اللفظ ، فخرج فيه الرفع من ثلاثة أوجه ، والنصب من وجهين ، وذكر ابن الحاجب في أماليه للرفع خمسة أوجه ، تَوَارَدَ مع ابن مالك في وجهين منها ، ولم يُعَرِّج على النصب.

وقوله: «حينَ يَلْقاه جِبريلُ» أي: لأن في ملاقاته زيادة ترقيه في المقامات، وزيادة اطِّلاعه على علوم الله تعالى، ولا سيما مع مدارسة القرآن.

وقوله: «وكانَ يَلْقاه» الضمير المستتر في كان لجبريل عليه السلام، والبارز في يَلْقاه للنبي عليه الصلاة والسلام، وجوز الكِرْماني العكس، ورجَّحَ الأول بقرينة: «حين يلقاه جبريل» فهو أقرب في الذكر.

وقوله: «فيدارسُهُ القرآنَ» الفاء فيه عاطفة له على يلقاه، والقرآن مفعول ثان على حد: جاذَبْتُهُ الثَّوْبَ، والحكمة في أن مدارسة القرآن تجدد له العهد بمزيد غنى النفس، والغنى سبب الجود، والجود في الشرع إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي، وهو أعم من الصدقة، وأيضاً فرمضان موسم الخيرات، لأن نِعَم الله فيه على عباده زائدة على غيره، فكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤثر متابعة سنة الله تعالى في عباده، فبمجموع ما ذُكر من الوقت، والمنزول به، والنازل، والمذاكرة، حصل المزيد في الجود. قال الطِّيبيُّ: فيه تخصيص بعد تخصيص، على سبيل الترقي، فَضَّلَ أولاً جوده مطلقاً على جود الناس كلهم، ثم فضل ثانياً جوده في رمضان على جوده في غيره، ثم فضل ثالثاً جوده في ليالي رمضان عند لقاء جبريل له على جوده في غيرها من رمضان، وإنما دارسه القرآن لكي يتقرر عنده، ويرسخ أتَمَّ رسوخ، فلا ينساه أبداً، وهذا إنجاز، كما وعد به رسوله عليه الصلاة والسلام حيث قال له: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنْسى﴾ [الأعلى: ٦].

وقوله: «فَلَرَسُول اللهِ أجودُ بالخيرِ من الرِّيحِ المُرسلة» الفاء للسببية، واللام في المبتدأ للتأكيد أو جواب قسم مقدر، يعني أنه في الإسراع بالجود أسرع من الريح، وعَبَّر بالمرسلة، أي: المطلقة، إشارة إلى دوام هبوبها بالرحمة، وإلى عموم النفع بجوده، كما تَعُمُّ الريح المرسلة جميعَ ما تَهُبُّ عليه.

ووقع عند أحمد في آخر هذا الحديث: «لَا يسْأَلُ شَيْئاً إلاَّ أعْطَاهُ» وثبتت هذه الزيادة في الصحيح من حديث جابر: «ما سُئِلَ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شَيْئاً ، فقال: لا» وفي تقديم معمول أجود على المفضل عليه نكتةٌ لطيفة ، وهي أنه لو أخره لَظُنَّ تعلقه بالمرسلة ، وهذا وإن كان لا يتغير به المعنى المراد من الوصف بالأجودية ، إلا أنه تَفُوت به المبالغة ، لأن المراد وصفه بزيادة الأجودية على الريح مطلقاً. قلت: عندي في هذا نظر ، لأن أجوديته عليه الصلاة والسلام إنما تكون بالخير خاصة ، وأجوديته إنما تحصل على الريح المرسلة بالخير خاصة لا على غيرها ، فلا تظهر هذه النكتة المشار لها.

وفيه جواز المبالغة في التشبيه ، وجواز تشبيه المعنوي بالمحسوس لِيُقَرِّبَ لِفَهْم سامِعِهِ ، وذلك أنه أثبت له أولاً وصف الأجودية ، ثم أراد أن يصفه بأزيد من ذلك ، فشبه جوده بالريح المرسلة ، بل جعله أبلغ منها في ذلك لأن الريح قد تسكن.

وفيه استعمال أفعل التفضيل في الإسناد الحقيقي والمجازي ، لأن الجود منه صلى الله تعالى عليه وسلم حقيقي ، ومن الريح مجاز ، فكأنه استعار للريح جوداً باعتبار مجيئها بالخير ، فَأَنْزَلَها منزلةَ من جاد.

وفيه فوائد منها: الحث على الجود مطلقاً والزيادة في رمضان ، وعند الاجتماع بأهل الصلاح ، وزيارة الصلحاء وأهل الخير ، وتكرار ذلك إذا كان المزور لا يكره ذلك ، واستحباب الإكثار من القرآن في رمضان ، وكونه أفضل من سائر الأذكار ، إذ لو كان الذكر أفضل أو مساوياً لَفَعَلاه ، فإن قيل: المقصود تجويد الحفظ ، قلنا: الحفظ كان حاصلاً ، والزيادة فيه تَحْصُل ببعض المجالس ، وإنه يجوز أن يقال: رمضان من غير إضافة ، وفيه إشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان في رمضان ، لأن نزوله إلى السماء الدنيا جملة واحدة كان في رمضان ، كما ثبت من حديث ابن عباس ، فكان جبريل يَتَعاهده في كل سنة ، فيُعارِضه بما نزل عليه من

رمضان إلى رمضان ، فلما كان العام الذي توفي فيه عارَضَهُ به مرتين ، كما ثبت في الصحيح من حديث فاطِمَةَ رضي الله تعالى عنها ، وبهذا يُـجاب من سأل عن مناسبة إيراد الحديث في هذا الباب ، ثم نزل بعد نزوله جُـملة على حسب الأسباب في عشرين سنة ، وقيل نزلت صُحُف إبراهيم عليه السلام أول ليلة منه ، و«التوراة» لِستٍّ ، و«الإنجيل» لثلاث عشرة ، و«القرآن» لأربع وعشرين ، وفهم منه أن جبريل عليه الصلاة والسلام كان ينزل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في كل ليلة من رمضان ، وهذا يعارض ظاهر ما رُوي في صحيح مسلم: «في كل سنة في رمضان حتى يَنْسلخَ» وأجيب بأن المحفوظ في مسلم أيضاً مثل ما في البخاري ، ولئن سلمنا صحة الرواية المذكورة فلا تَعَارُضَ ، لأن معناه بمعنى الأول ، لأن قوله: «حتى يَنْسَلخَ» بمعنى كل ليلة ، وخُص رمضان بالمدارسة لأن عبادة فيه أفضل من العبادة في غيره ، ولذلك قال الزُّهري: «تَسْبيحةٌ في رمضان خير من سبعين في غيره. وقد جاء في الحديث أنه يُعْتَقُ في كل ليلة منه ألف ألف عتيق من النار.

رجاله ثمانية:

الأول: عَبْدان ، وهو لقب عبدالله بن عثمان بن جَبَلة ـ بفتح الجيم والباء الموحدة ـ ابن أبي رَوّاد ميمون ، وقيل: أيمن الأزديُّ العَتَكي مولاهم ، أبو عبدالرحمن المَرْوَزيّ الحافظ ، مولى المُهَلَّب بن أبي صُفرة. قال ابن حبان في «الثقات»: قال أحمد بن حَنْبل: ما بقي الرِّحْلة إلا إلى عَبْدان بخراسان. قال أحمد بن عَبْدة: تصدق عَبْدان في حياته بألف ألف درهم ، وكَتَبَ كُتُبَ ابن المبارك بقلم واحد. وقال ابن عدي في «شيوخ البخاري»: حدث عن شعبة أحاديث تفرد بها. وقال أبو رَجَاء محمد بن حَمْدويه: رأيته يَخْضِبُ ، وهو ثقة مأمون. وقال الحاكم: كان إمام أهل الحديث ببلده ، ولاه عبدالله بن طاهر قضاء الجُوزجان فاحتال حتى اعتفى ، وفي «الزهرة» روى عنه البخاري مئة حديث وعشرة أحاديث ، قيل: إنه لقب عبدان لكون أول اسمه عبد ، وأول كنيته عبد ، فاجتمع من

اسمه وكنيته عبدان ، وقيل : إن ذلك من تغيير العامة للأسامي وكسرهم لها في زمن صِغَرِ المُسَمّى كقولهم في علي : عليان ، وفي أحمد بن يوسف وغيره : حمدان ، وفي وَهْب بن بَقِيّة الواسِطي : وهبان.

روى عن أبيه ، وأبي حمـزة السكـري ، ويزيد بن زُرَيْع ، وابن المُبارك ، وجَرير بن عبدالحميد ، وشُعبة ، وحَمّاد بن زيد ، وغيرهم.

وروى عنه البخاري ، وروى الباقون له بواسطة محمد بن يحيى اليَشْكُري سوى ابن ماجة ، وروى عنه الذُّهلي ، ويعقوب بن سفيان ، ومحمد بن عبدالعزيز بن أبي رِزمة ، وغيرهم .

مات سنة إحدى وعشرين ومئتين وهو ابن ست وسبعين.

والعَتَكِيُّ في نسبه بالتحريك نسبة إلى عَتيك كأمير أبو بَطْن من الأَزْد ، وهو عَتيك بن الأسد بن عمران بن عمرو مزِيقِيا بن ماء السماء ، ومن ولده أسـد بن الحارث بن عَتيك ، وأخوه وائل بن الحارث بن العَتيك ، إليه ينسب المُهَلَّب بن أبي صُفرة ، وإليه يرجع المُهَلَّبِيّون عشيرة أبي الحسن المهلبي شيخ اللغة بمصر.

والأَزْدِيّ بسكـون الزاي في نسبه نسبة إلى الأَزْد بن الغوث بن نبت ابن مالك بن كهلان بن سَبأ وهو أَسْد بالسين أفصح ، وبالزاي أبو حي من اليمن ، ومن أولاده : الإنصار كلهم ، قيل : اسمه دِرْء بكسر فسكون ، وقيل : دِرَاء ككتاب ، وهو الصحيح ، والأَزْد لقبه ، قيل : معنى الأَزْد والأَسْد والعَسْد : القُبُل ، وقيل الأَزْد أيضاً بمعنى العَزْد ، وهو النكاح ، وافترقت الأَزد فيما ذكره أبو عبيدة وغيره من علماء النسب على نحو سبع وعشرين قبيلة ، ويقال أَزْدِ شَنُوءة ، وإِزْدِ عُمان ـ كغراب ـ بلدة على شاطىء البحر بين البصرة وعَدَن ، وأَزْدِ السُّراة أعظم جبال العرب ، ويقال لبعض آخر : أَزْد غَسّان ، وهو اسم ماء فمن شرب منه منهم سُمِّي أَزْد غسان وهم أربع قبائل ، ومن لم يشرب منه لم يُقَل له ذلك ، وإليه يشير قول حسان بن ثابت :

إمَّـا سَأَلْـت فإنَّـا مَعْـشَـرٌ نُجُـبٌ   الأَزْدُ نِسْـبَـتُـهـا وَالـمـاءُ غَسَّـانُ

وهو ماءٌ بين رِمَع وزَبِيد لواديين باليمن ، وقيل : بِسَدِّ مأرِب ، وقيل : بالمُشلَّلِ قرب الجُحْفَة ، وقيل : اسم دابة وقعت في هذا الماء فَسُمي الماء بها ، وحُكِيَ فيه الصرف والمنع على زيادة النون وأصالتها .

وغسان اسم مازِن بن الأَزْد بن الغَوْث ، منهم ملوك غسان الذين منهم جَفْنَـةُ بنُ عمـرو ، والحارثُ المُحَرِّقُ ، وثَعْلَبَةُ العَنْقاءُ ، والحارثُ الأكبر المعروف بابن مارية ، وأولادهُ النعمان ، والمنذر ، وجَبَلَة ، وأبو شمر ، ملوك كلهم ، فمن ولد جَبَلة هذا جَبَلَة بن الأيْهم ومن وَلَدِ أبي شَمِر الحارثُ الأَعْرج بن أبي شَمِر ، قيل : إن أَزْدَ غسان كان عاهد أَزْدَ شَنُوءة ، وأَزْدَ عُمان أن لا يَحُولا عليه ، فثبتت أَزْدَ شَنُوءَة على عهده دون أَزْد عُمان ، فقال :

وَكُنْتُ كَذي رِجْلَيْن رِجْـلٍ صَحيحـةٍ   وَرِجْـلٍ بهـا رَيْبٌ مِنَ الحَـدَثـانِ
فَأَمَّـا الَّـتـي صَحَّـتْ فَأَزْدُ شَنُـوءَةٍ   وأمَّـا الـتـي شَلَّتْ فَأَزْدُ عُمـانِ

وقد فَصل السُّهَيْلِيُّ في «الرَّوْض الأُنُف» غسان تفصيلاً جيداً .

والمَـرْوَزِيّ ـ بفتح الميم ، وسكون الراء ، وفتح الواو ، بعدها زاي معجمة ـ في نَسَبه نسبةً إلى مروِ الشَّاهْجان ، هي إحدى كراسي خُراسان ، وكراسي خُراسان أربع مدن : هذه ، ونَيْسابور ، وهَرَاة ، وبَلْخ ، وإنما قيل لها : مَرْوُ الشَّاهْجان لتتميز عن مَرْوِ الرُّوذ ـ بفتح الميم ، وسكون الراء ، وفتـح الـواو ، وتشديد الراء المهملة المضمومة وبعد الواو ذال معجمة ـ والشَّاهْجان لفظ عجمي تفسيره روح الملك ، فالشاه : الملك ، والجان : روح ، ومن عادتهم أن يقدموا ذكر المضاف إليه على المضاف ، ومرو هذه بنـاهـا الإسكندر ذو القرنين ، وهي سرير الملك بخراسان ، وزادوا في النسبة إليها زاياً ، كما قالوا في النسبة إلى الري : رازي ، وإلى إصْطَخْر : إصْطَخْرَزي على أحد النسبتين ، إلا أن هذه الزيادة تختص ببني آدم عند أكثر أهل العلم بالنسب ، وما عدا ذلك لا يزاد فيه الزاي ، فيقال : فلان المروزي ، والثوب وغيره من المَتَاع مَرْوي ـ بسكون الراء ـ وقيل : إنه يقال في الجميع بزيادة الزاي ، ولا فرق بينهما ، وهو من تغيير النسب ، ومَرْوُ

الـرُّوذ المتقدم ذكرها : مدينة مبنية على نهر ، وهو المسمى بالرُّوذ على اللغة العجمية في تسمية النهر بذلك ، وهي أشهر مدن خراسان ، بينها وبين مَرْوِ الشَّـاهْجان أربعون فرسخاً ، وهاتان المدينتان هما المروان ، أُضيفت إحداهما إلى الشَّاهْجان وهي العظمى ، والنسبة إليها مَرْوَزِي ، والثـانية إلى النَّهـر المـذكور ، والنسبة إليها مَرْو الرُّوذِيّ ليحصل الفرق بينهما ، وقيل مَرْوَزي .

وعبدان لقب جماعة ، هذا أكبرهم ، وعبدالله بن عثمان في الكتب الستة ثمانية .

الثاني : **عبدالله بن المبارك بن وَاضح الحَنْظَلِيّ التَّميميّ** مولاهم أبو عبدالرحمن المَرْوَزِي ، أحد الأئمة ، كان قد جمع بين العلم والزُّهد ، وكان كثِير الانقطاع ، مُحبّاً للخَلْوة ، شديد التَّوَرُّع ، وكان أبوه تُركيًّا مملوكاً لرجل من همدان ، وأمه خُوارَزْمِيّة ، وكان كثير المشايخ ، رُوي عنه أنه قال: كتبت عن أربعة آلاف شيخ ، فرويت عن ألف .

قال سفيان بن عُيَيْنة : ابن المبارك عالم المشرق والمغرب وما بينهما ، وقال شُعبة : ما قدم علينا مثلُه ، وقال أبو إسحاق الغَزَاري : ابن المبارك إمام المسلمين ، وقال ابن مَهْدي : الأئمة أربعة الثَّوْري ، ومالك ، وحَمّاد بن زيد ، وابن المُبـارك ، وقال لما سئل عن سفيان وابن المبارك : لو جَهَدَ سفيان جَهْدَهُ على أن يكون يوماً مثل عبدالله لم يقدِر ، وقال شُعيب بن حرب : إني لأَشْتَهي من عُمُري كُلِّه أن أكون سنة واحدة مثل ابن المبارك فما أقدر ولا ثلاثة أيام ، وقال شُعيب : ما لَقِي ابنُ المبارك رجلاً إلا وابن المبارك أفضل منه ، وقال أبو أسامة : ما رأيت أطلب للعلم منه ، وقال أحمد بـن حَنْبل : لم يكن في زمانه أطلب للعلم منه ، جمع أمراً عظيماً ، ما كان أحدٌ أقلَّ سقَطاً منه ، كان رجلاً صاحبَ حديث حافظاً ، وكان يحدث من كتاب ، وقال ابن عُيينة : نظرت في أمر الصحابة فما رأيت لهم فضلاً على ابن المبارك إلا بصحبتهم للنبي ﷺ وغزوهم معه ، ولما نُعِي

إليه ابن المبارك ، قال : كان فقيهاً عالماً عابداً زاهداً شيخاً شجاعاً شاعراً ، وقال فُضَيْل بن عِياض : أما إنه لم يُخَلِّفْ أحداً بعده مثله ، وقال سَلام بن أبي مُطيع : ما خلف بالمشرق مثله ، وقال ابن مَهْدي أيضاً : ما رأت عيناي مثل أربعة : ما رأيت أحفظ للحديث من الثَّوْري ، ولا أشد تقشفاً من شعبة ، ولا أعقل من مالك ، ولا أنصحَ للأمة من ابن المبارك ، وقال ابن مَعِين : كان كيِّساً متثبتاً ثقة ، وكان عالماً صحيح الحديث والفقه ، وكانت كُتبه التي حدث بها عشرين ألفاً أو أحداً وعشرين ألفاً ، وقال إسماعيل بن عَيّاش : ما على وجه الأرض مثل ابن المبارك ، ولا أعلم أن الله تعالى خلق خَصْلة من خِصال الخير إلا وقد جعلها فيه ، وقال الحسن ابن علي بن شَقِيق: بلغنا أنه قال الفُضَيل بن عِياض : لولا أنت وأصحابُك ما اتجرْتُ . قال : وكان يُنْفِق على الفقراء في كل سنة مئة ألف درهم ، وقال الحاكم : هو إمام عصره في الآفاق ، وأَوْلاهم بذلك علماً وزهداً وشجاعةً وسخاءً ، وقيل لابن مَعين : أَيُّهما أثبتُ عبدالله بن المبارك أو عبد الرزاق؟ فقال : كان عبدالله خيراً من عبد الرزاق ، ومن أهل قريته ، عبد الله سيدٌ من سادات المسلمين . وقال ابن جُرَيْج : ما رأيت عراقياً أفصح منه ، وقال الحسن بن عيسى : كان مجاب الدعوة ، وقال أبو وهب : مرَّ عبدالله برجل أعمى ، فقال : أسألك أن تدعو لي ، فدعا له ، فرد الله عليه بصره وأنا أنظر .

وقال الخَلِيليُّ : ابن المبارك الإمام المتفق عليه ، له من الكرامات ما لا يُحصى ، يقال إنه من الأبدال ، وحكى الحسن بن علي عنه من دقيق الورع أنه استعار قلماً من رجل بالشّام ، وحمله إلى خراسان ناسياً ، فلما وجده معه بها رَجَع إلى الشام حتى أعطاه لصاحبه .

وقال الأسود بن سالم : إذا رأيت الرجل يَغْمِزُ ابن المبارك فاتَّهِمْه على الإسلام ، وقال النَّسائي : لا نعلم في عصر ابن المبارك أجلَّ منه ولا أعلى منه ولا أجمع لكل خصلة محمودة ، وقال العِجْلِيُّ : ثقة ثبت في الحديث ، رجل صالح ، وكان جامعاً للعلم .

وقال ابن حبان في «الثقات»: كان فيه خِصال لم تجتمع في واحد من أهل العلم في زمانه في الأرض كلها.

وقـال يَحْيى بن يَحْيى الأنْدَلُسِيُّ: كنا في مجلس مالك، فاستُؤذن لابن المبارك، فَأُذِن، فرأينا مالكاً تزحزح له في مجلسه، ثم أقعده بِلِصْقِهِ ولم أره تزحزح لأحد في مجلسه غيره، فكان القارىء يقرأ على مالك، فربمـا مرَّ بشيءٍ فيسأله مالك: ما عندكم في هذا؟ فكان عبدالله يُجيبُهُ بالخفاء، ثم قام، فخرج، فَأُعْجِبَ مالك بأدبه، ثم قال لنا: هذا ابن المبارك، فقيه خراسان.

وقال الحسن بن عيسى: اجتمع جماعة من أصحاب ابن المبارك مثل الفضل بن موسى، ومخْلَد بن حسين، وغيرهما، فقالوا: تعالَوْا حتى نَعُدَّ خِصـال ابن المبـارك من أبواب الخير، فقالوا: جمع العلم، والفقه، والأدب، والنحـو، واللغة، والشعر، والفصاحة، والزهد، والورع، والإنصـات، وقيام الليل، والعبـادة، والحـج، والغزو، والفُروسية، والشَّجاعة، والشدة في بدنه، وترك الكلام فيما لا يَعْنيه، وقلة الخلاف على أصحابه.

وقـال العبـاس بن مُصْعَب: جمـع الحديث، والفقه، والعربية، والشجاعة، والتجارة، والسخاء، والمحبة عند الفراق.

وقال ابن سَعْد: طلب، وروى روايةً كثيرةً، وصنف كتباً كثيرة في أبواب العلم، وكان ثقة مأموناً حجة كثير الحديث.

ورُوي عن أَشْعَث بن شُعبة المِصِّيصي أنه قال: قدم هارون الرَّقَّةَ، فانجفـل النـاس خلف عبـدالله بن المبارك، وانقطعت النِّعال، وارتفع الغُبار، فأشرفت أم ولد أمير المؤمنين من قصر الخشب، فلما رأت الناس قالت: ما هذا؟ قالـوا: عالم خراسـان قدم الرَّقّة، يقال له: عبدالله بن المُبارك، فقالت: هذا والله المُلْكُ لا مُلك هارون الذي لا يَجْمع الناس إلا بشُرطٍ وأعوان.

وكان لعبدالله شعر ، فمن شعره :

قَد يَفتحُ المرءُ حَانُوتاً لمتجَرِهِ وَقَدْ فتحت لَك الحَانُوتَ بالدِّين
بَينَ الأَسَاطِين حَانوتٌ بلاَ غَلَقٍ تبتَاعُ بالدِّين أموالَ المساكين
صَيَّرت دِينكَ شَاهيناً تَصِيدُ به ولَيسَ يُفلحُ أَصحابُ الشَّواهين

ومن كلامه : تعلمنا العلم للدنيا ، فدلنا على ترك الدنيا ، وسئل ابن المبارك : أيُّما أفضل معاوية بن أبي سفيان أو عمر بن عبدالعزيز؟ فقال : والله إن الغبار الذي دخل في أنف معاوية مع رسول الله ﷺ أفضل من عمر بألف مرة ، صلى معاوية خلف رسول الله ﷺ ، فقال : سَمِعَ الله لمن حمده ، فقال معاوية : ربنا ولك الحمد ، فما بعد هذا؟ .

ويقال : إنَّ عبدالله نمت عليه بركة أبيه ، فإنه كان في غاية الورع ، وقد حُكي عن أبيه أنه كان يعمل في بستان لمولاه ، وأقام فيه زماناً ، ثم إن مولاه جاءه يوماً ، وقال له : أريد رُمّاناً حُلواً ، فمضى إلى بعض الشجر وأحضر منها رماناً ، فكسره فوجده حامِضاً ، فَحَرَدَ عليه ، وقال : أَطْلُبُ الحلوَ فتُحضر لي الحامِض؟ هات حلواً ، فمضى ، وقطع من شجرة أخرى ، فلما كسره وجده أيضاً حامضاً ، فاشتد حَرَدُهُ عليه ، وفعل ذلك دفعة ثالثة ، فقال له بعد ذلك : أنت ما تعرف الحلو من الحامض؟ فقال : لا . فقال له : كيف ذلك؟ فقال : لأني ما أكلت منه حتى أعرف الحلو من الحامض . فقال : ولِمَ لم تأكل؟ فقال : لأنك ما أَذنت لي . فكشف عن ذلك فوجده حقاً ، فَعَظُم في عينه ، فزوجه ابنته ، فرزقه منها الله عبدالله ، فنمت عليه بركة أبيه .

وقيل : إن هذه القصة منسوبة إلى إبراهيم بن أَدْهَم ، وذكرها الطُّرْطُوشيُّ في أول «سراج الملوك» منسوبةً له .

روى عبدالله عن : سليمان التَّيْمي ، وحُميد الطويل ، وإسماعيل بن أبي خالد ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وعِكْرمة بن عمار ، والأَعْمش ، وهشام بن عُروة ، والثَّوري ، وشُعبة ، والأَوْزاعي ، وابن

جُريج ، ومالك ، والليث ، وابن أبي ذِئْب ، وموسى بن عُقْبَة ، وإبراهيم ابن عُقبة ، وخلق كثير .

وروى عنه الثَّوْري ، ومَعْمر بن راشد ، وأبو إسحاق الفَزَاري ، وبَقِيَّة ابن الوليد ، وابن عُيَيْنة ، وأبو الأَحْوص ، وفُضَيْل بن عياض ، ومُعْتَمَر بن سُليمان ، والوليد بن مُسلم ، وغيرهم من شيوخه وأقرانه ، وأبو سلمة التَّبُوذَكيّ ، ونُعَيْم بن حَمّاد ، وابن مَهْدي ، والقَطَّان ، وخلق كثير.

قال الخطيب: حدث عن معمر بن راشد ، والحسن بن داود البَلْخِيّ ، وبين وفاتيهما مئة واثنتان وثلاثون سنة ، وقيل: مئة وثلاثون سنة ، وقيل: مئة وتسع وعشرون سنة.

ولد سنة ثماني عشرة ومئة ، ومات في رمضان سنة إحدى وثمانين ومئة بهيتْ بكسر الهاء في آخره تاء منصرفاً من الغزو ، وهي قرية على شاطىء الفُرات ، فوق الأنْبار ، من أعمال العراق ، لكنها في بر الشام ، والأنْبار في بر بغداد ، والفُرات يفصل بينهما ، ودِجْلة تفصل بين الأنبار وبغداد ، وقبره بها ظاهر يزار.

وقد جمع ابن خَلِّكان في أخباره جزأين ، وليس في الكتب الستة من اسمه عبد الله بن المبارك سواه ، فهو من أفرادها ، لكن في رواة غيرها خمسةٌ: أحدهم بغدادي حدث عن هَمّام ، والثاني: خُراساني وليس بالمعروف ، والثالث: شيخ روى عنه الأثْرم ، والرابع: جوهري روى عن أبي الوليد الطَّيالِسِي ، والخامس: بَزّار روى عنه سَهْلُ البُخَاري .

والتَّميميُّ في نَسَبه نسبةً إلى تميم كأمير بن أُدّ بن طابِخةَ أبو قبيلة من مُضَر مشهورة ، والحَنْظَلِيُّ نسبة إلى حَنْظَلَة بطن من تميم ، والمَرْوَزِي تقدم الكلام عليه في الذي قبله .

فائدة: ذكر الشيخ زَكَرِيًا في آخر فصل «المتَّفِق والمفترق» عن ابن الصلاح أنه حكى عن سَلَمَةَ بن سليمان أنه قال: إذا قيل في السند:

عبدالله بمكة فهو ابن الزبير ، أو بالمدينة : فابن عمر ، أو بالكوفة : فابن مسعود ، أو بالبصرة : فابن عباس ، أبو بخراسان : فابن المبارك .

وقال ابن حَجَر : إذا أطلق بمصر : فابن عمرو بن العاص .

الثالث : بشر بن محمد أبو محمد المَرْوَزِي السِّخْتِياني .

روى عن ابن المُبارك ، والفَضْل بن موسى ، وأبي تُمَيْلة .

وروى عنه البخاريُّ ، وأحمد بن سَيّار ، وإسحاق بن الفَيْض الأَصْبهاني وكناه ، وجعفر الفِرْياني .

ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : كان مُرْجِئاً . وذكر ابن أبي حاتم بشر بن محمد الكِنْدِيّ ، عن عبدالعزيز بن أبي رِزْمة . وعنه علي بن خشرم ، ذكره مفرداً عن السِّخْتِياني ، ويحتمل أن يكونا واحداً .

مات السِّخْتِياني سنة أربع وعشرين ومئتين .

وانفرد البخاري به عن باقي الستة ، روى عنه هنا ، وفي التوحيد ، والصلاة ، وغيرها .

وكل ما جاء مِن بِشْر فهو بكسر الباء وسكون الشين المعجمة إلا أربعة ، فبضم الباء وسكون السين المهملة ، وهم بُسْر والد عبدالله بن بُسْر الصّحابي المَازِني ولم يذكره ابن الصلاح لأنه لا ذكر له في شيء من الكتب الثلاثة أعني : «البخاري» و«مسلماً» و«الموطأ» . وإن رَقَمَ له المِزِّيُّ علامة مسلمٍ ، وبُسْر بن سعيد ، وبُسْر بن عبيدالله الحَضْرَمِيّ ، وبُسْر بنَ مِحْجَن الدِّيْلي ، وحديثه في «الموطأ» دون «الصحيحين» ، وفيه خُلْفٌ ، فقال الجمهور : إنه بالمهملة ، وقال غيرهم : بالمعجمة ، وقد تشبه هذه الترجمة بأبي اليسر كَعْب بن عمر ، وهو بتحتية ثم مهملة مفتوحتين ، وحديثه في صحيح مسلم ، لكنه ملازم لأداة التعريف غالباً بخلاف القسمين الأولين ونظم العراقي الأربعة فقال :

وابنُ سَعيدٍ بُسْر مِثْلُ المازِنِ   وابنُ عُبَيْدِالله وابنُ مِحْجَن
وَفيهِ خلْفٌ وَبَشِيرٌ أعْجَمُ ....

الرابع: عُبيدالله - بالتصغير - ابن عبدالله بن عُتْبة بن مسعود الهُذَلي، أبو عبدالله.

قال الواقِديّ: كان عالماً، وكان ثقة، فقيهاً، كثير الحديث والعلم، شاعراً، وقد عَمِيَ.

وقال العِجْلِيّ: كان أعمى، وكان أحد فقهاء المدينة السبعة، تابعي ثقة، رجل صالح جامع للعلم، وهو معلم عمر بن عبدالعزيز.

وقال أبو زُرْعَة: ثقة مأمون إمام.

وقال مَعْمر، عن الزُّهْري: كان أبو سَلَمَة يسأل ابن عباس، وكان يَخْزُن عنه، وكان عبيدالله يلطفه، فكان يُعزُّهُ عِزًّا.

وعن الزُّهري قال: ما جالست أحداً من العلماء إلا وأرى أني قد انتهيت على ما عنده، وقد كنت اختلفت إلى عروة حتى ما كنت أسمع منه إلا معُاداً ما خلا عُبَيْدالله بن عُتْبة فإني لم آته إلا وجدت عنده طريفاً، وقال الزُّهري أيضاً: أدركت أربعة بحورٍ فذكر فيهم عُبَيْدالله، وقال: سمعت من العلم شيئاً كثيراً فظننت أني قد اكتفيت حتى لَقِيتُ عبيدالله، فإذا كأني ليس في يدي شيء.

وقال عمر بن عبدالعزيز: لأن يكون لي مجلس من عُبَيْدالله أحب إلي من الدنيا وما فيها، وقال: والله إني لأشتري ليلة من ليالي عبيدالله بألف دينار من بيت المال، فقالوا: ياأمير المؤمنين، تقول هذا مع تَحَرِّيكَ وشدةِ تحفُّظِكَ، قال: أين يُذْهَبُ بكم؟ والله إني لأعود برأيه ونصيحته وبهدايته على بيت المال بألوف وألوف، إن في المحادثة تلقيحاً للعقل، وترويحاً للقلب، وتسريحاً للهم، وتنقيحاً للأدب.

وقال أبو جَعْفر الطَّبري: كان مقدماً في العلم والمعرفة بالأحكام

والحلال والحرام ، وكان مع ذلك شاعراً مُجيداً.

وقال ابن عَبْدالبَرّ: كان أحد الفقهاء العشرة ، ثم السبعة ، الذين يدور عليهم الفتوى ، وكان فاضِلاً مقدّماً في الفقه ، تقيًّا شاعراً محسناً لم يكن بعد الصحابة إلى يومنا هذا فيما علمت فقيه أشعر منه ، ولا شاعر أفقه منه.

وقال عمر بن عبد العزيز: لو كان عُبَيد الله حيًّا ما صدرت إلا عن رأيه.

وروي عن عُبيد الله أنه قال: ما سمعت حديثاً قطُّ ما شاء الله أن أعيه إلا وعيته.

وقيل لابن معين: أيُّما أحب إليك عكرمة أو عُبَيْدالله؟ قال: كلاهما ولم يُخَيِّر.

ومن شعره:

شَقَقْتِ القَلْبَ ثُمَّ ذَرَرْتِ فيه هَواكِ فليم فَالْتَأَمَ الفُطُورُ
تَغَلْغَلَ حُبُّ عُثْمَةَ في فُؤادي فباديه مَعَ الخافي يَسِيْرُ
تَغَلْغَلَ حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ شَرَابٌ وَلاَ حُزْنٌ وَلَمْ يَبْلُغْ سُرورُ

ولما قال هذا الشعر قيل له: أتقول مثل هذا؟ قال: إن في اللَّدودِ راحةَ المفؤود ، وهو القائل: لا بُدَّ لِلْمَصْدُورِ من أَنْ يَنْفُثَ.

روى عن أبيه ، وأرسل عن عمه عبدالله بن مسعود ، وروى عن عمار ، وعمر ، وعن أبي هريرة ، وعائشة ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعثمان بن حُنَيْف ، وسَهْل بن حُنَيْف ، وأبي سعيد الخُدري ، وأبي طَلْحة الأنصاري ، وجماعة.

وروى عنه: أخوه عَوْنٌ ، والزُّهري ، وسَعْدُ بن إبراهيم ، وأبو الزِّناد ، وصالح بن كَيْسان ، وعراك بن مالك ، وموسى بن أبي عائشة ، وغيرهم.

مات قبل علي بن الحسين سنة أربع أو خمس وتسعين ، وقيل: سنة تسعين ، وقيل: سنة ثمانين ، وقيل: سنة تسع وتسعين ، وعُبَيْدالله في الكتب الستة غيره أحد عشر.

والهُـذَلِيّ بضم الهـاء وفتح الذال المعجمة في نسبه نسبةً إلى جده هُذَيْل بن مُدْرِكَةَ بن إلياس ، والنسبة إليه هُذَلي على غير قياس ، وهُذَيْلي على القياس ، والنادر فيه أكثر على ألسنتهم ، وهي قبيلة كبيرة ، وهم أكثر أهل وادي نَخْلَةَ المجاور لمكة حرسها الله تعالى وأَعْرَقَتْ هذه القبيلة في الشعر

والأربعة الباقية : ابن عباس مرَّ في الخامس ، والزُّهْري في الثالث ، ويونُس ومَعْمر في المتابعة بعد الرابع .

وهذا الحديث أخرجه البخاري في خمسة مواضع هنا كما ترى ، وفي صفة النبي عليه الصلاة والسلام عن عَبْدان ، وفي الصوم عن موسى بن إبراهيم ، وفي فضائل القرآن عن يحيى بن قَزَعة ، وفي بدء الخلق عن ابن مُقَاتل ، ومسلم في فضائل النبي عليه الصلاة والسلام عن ابن أبي مُزَاحم وغيره .

لطائف إسناده : منها أنه اجتمع فيه عدة مَراوِزَة بـن المُبارك ، وراوياه . ومنها أن البخاري حدث هذا الحديث عن شيخين عَبْدان وبِشْر كليهما عن عبدالله بـن المُبارك ، والشيخ الأول ذكر لعبدالله شيخاً واحداً وهو يونس ، والثاني ذكر له شيخين يونُس ومَعْمَراً ، أشار إليه بقوله : ومعمر نحوه ، أي نحو حديث يونس باللفظ ، وعن معمر بالمعنى ، ولأجل هذا زاد فيه لفظ «نحوه» ، ومنها زيادة الواو في قوله : وحَدَّثنا بِشْر ، وهذا يسمى واو التحويل من إسناد إلى آخر ، ويُعَبَّر عنها غالباً بصورة «ح» مهملة مفردة وهكذا وقع في بعض النسخ ، قال النووي : وهذه الحاء كثيرة في صحيح مسلم قليلة في صحيح البخاري .

وعـادة المحـدثين أنـه إذا كان للحـديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ح مهملة مُفردة ، واختلفوا هل هي مأخوذة من الحائل ، أو من الحديث ، أو من التحويل ، أو من صح؟ وهل يُنْطَق بها حاء ، أو بما رُمِزَ بها له عند المرور بها في القراءة أو لا؟ فاختار الحافظ أبو

محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي - بضم الراء - الحَنْبَلي أنها من حائل تَحُول بين الشيئين لأنها حالت بين الإسنادَيْن ، وأنها لا تُقْرأ ، واختار ابن الصَّلاح أن المارَّ بها يَنْطِقُ بها كما كُتِبَتْ ، واختار بعضُ علماء الغَرْب أنها من الحديث وأن المارَّ بها يقول مكانها الحديث، واختار النووي أنها من التحويل من سند إلى آخر ، وقال ابن الصَّلاح : إنها مختصرة من صح لأنها كتبت مكانها ، فهي رمز ، قال: وحسن إثبات صح هنا لئلا يُتَوَهَّمَ أن حديث هذا الإسناد سَقَطَ ، ولئلا يُرَكَّبَ الإسناد الثاني على الأول فَيُجْعَلا إسناداً واحداً ، وقيل: لا يُرْمَزُ عند، المرور بها بشيء، وزَعَمَ بعضُهم أنها معجمة أي : إسنادآخر ، وإلى هذا أشار العراقي بقوله :

وَكَتَبُوا عِنْدَ انْتِقَالٍ من سَنَدْ لِغَيْرِهِ (ح) وانْطِقَنْ بها وَقَدْ
رَأى الرُّهَاوِيُّ بأَنْ لَا تُقْرآ وَأَنَّها مِنْ حَائِلٍ وَقَدْ رَأى
بَعْضُ أُولي الغَرْبِ بأَنْ يَقُولا مَكَانَها الحَدِيثَ قطْ وَقِيْلَ
بَلْ حَاءُ تَحْوِيلٍ وَقَالَ قَدْ كُتِبْ مَكَانَها صَحَّ فحا مِنْها انْتُخِبْ

الحديث السابع

٦- باب * ٧ - حدَّثنا أبو اليَمانِ الحَكَمُ بنُ نافعٍ قال أخبرنا شُعَيْبٌ عَن الزُّهْريّ قال أَخْبَرَني عُبَيْدُالله بنُ عبدِالله بن عُتْبَةَ بن مَسْعُودٍ أَن عبدَالله ابن عباسٍ أخبرهُ أنَّ أبا سُفْيانَ بنَ حَرْبٍ أخبرَهُ أنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إلَيْهِ في رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ ، وكانوا تِجاراً بالشَّام في المُدَّةِ التي كان رسولُ الله ﷺ مادَّ فيها أَبا سُفْيانَ وكُفَّار قُرَيْشٍ ، فأتَوْهُ وَهُمْ بإيلياءَ ، فدعاهُمْ في مَجلسه وَحَوْلَهُ عُظَماءُ الرومِ ، ثمَّ دَعاهُم ودَعا بترْجُمانه فقالَ: أَيُّكم أَقْرَبُ نَسَباً بهذا الرَّجُلِ الذي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبيٌّ؟ فقالَ أبو سُفْيانَ: فقلتُ أنا أَقْرَبُهُمْ نَسَباً. فقال: أَدْنوهُ مِني ، وقَرِّبوا أصحابَهُ فاجْعَلُوهُمْ عندَ ظَهْرِه. ثمَّ قال لتَرْجُمانِهِ: قُلْ لهمْ إنِّي سائلٌ هذا الرَّجُلَ ، فإن كَذَبني فكذِّبوه. فوالله لَوْلا الحياءُ مِنْ أنْ يأْثِرُوا عَليَّ كَذِباً لَكَذبْتُ عنهُ. ثُمَّ كانَ أَوَّلَ ما سَأَلَني عنهُ أنْ قال: كَيفَ نَسَبُهُ فيكم؟ قلتُ هوَ فينا ذُو نَسَب. قال فهلْ قال هذا القَوْلَ منكم أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَه؟قلت: لا قال فهلْ كانَ منْ آبائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ قلت: لا. قال: فأشرافُ الناس يَتَّبعونَهُ أَمْ ضُعَفاؤُهُم؟ فقلتُ: بَلْ ضُعفاؤُهمْ. قال:

أَيَزيدونَ أَمْ يَنقُصون؟ قلتُ: بَلْ يزيدن. قال: فهلْ يَرتَدُّ أَحدٌ منهم سَخْطَةً لدينِهِ بعد أنْ يَدْخُلَ فيه؟ قلت: لا. قال: فهل كنتمْ تتَّهمونَهُ بالكذِبِ قبل أنْ يقول ما قال؟ قلتُ: لا. قال: فهل يَغْدِرُ؟ قلت: لا ونحنُ منهُ في مُدَّةٍ لانَدري ما هو فاعلٌ فيها. قال ولم تُمْكِنِّي كلمةٌ أُدْخِلُ فيها شيئاً غيرُ هذهِ الكلمة. قال: فهل قاتَلْتُموهُ؟ قلت: نعم. قال: فكيفَ كان قِتالكم إيَّاهُ؟ قلتُ الحربُ بيننا وبينَهُ سِجالٌ، يَنالُ مِنَّا ونَنالُ منه. قال: ماذا يأْمُركم؟ قلت: يقول اعبُدوا اللهَ وَحْدَه ولا تُشركوا به شيئاً، واتركوا ما يَقول آباؤُكم. ويأْمُرنا بالصلاة والصِّدقِ والعَفافِ والصِّلة. فقال للتَّرجُمانِ: قُلْ له سألتُكَ عن نَسَبِهِ فذكرتَ أنه فيكم ذو نسب، فكذلك الرُّسُل تُبْعَثُ في نَسَبِ قَوْمِها. وسألتُك هلْ قال أحدٌ منكم هذا القولَ؟ فذكرت أن لا، فقلتُ لو كانَ أَحدٌ قال هذا القول قبلَهُ لقلتُ رجلٌ يَأْتَسي بقولٍ قيلَ قبلَه. وسألتُكَ هلْ كان من آبائه مِنْ ملكٍ؟ فذكرتَ أنْ لا، قلتُ فلو كان من آبائه مِنْ مَلِكٍ قلتُ رجلٌ يطلبُ مُلْكَ أبيه. وسألتَكَ هل كنتمْ تَتَّهمونهُ بالكذِبِ قَبْل أن يقولَ ما قالَ؟ فذكرتَ أنْ لا، فقد أعرف أنَّهُ لم يكن لِيَذَر الكذِبَ على النـاس ويكذِبَ على الله. وسألتُكَ أَشْراف الناسِ اتبعوهُ أم ضُعَفاؤُهُم؟ فذكـرت أنَّ ضُعفاءهم اتَّبعوه، وهم أَتْباعُ الرُّسُلِ. وسألتُك أيزيدونَ أم يَنْقصون؟ فذكرت أنَّهم يزيدون، وكذلك أمر الإِيمان حتى يتمَّ وسألتك أيرتدُّ أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه، فذكرت أن لا، وكذلك الإِيمان حينَ تُخالطُ بَشاشتهُ القلوبَ. وسألتُكَ هلْ يَغْدِرُ؟ فذكرتَ أنْ لا، وكذلك الرُّسُل لا تَغْدِر. وسألتُك بما يأْمُركُم؟ فذكرت أنه يأمُركُم أن تعبدوا الله ولا تُشركوا به شيئاً وَيَنْهاكم عنْ عبادة الأوثانِ ويأمُركُم بالصَّلاةِ والصِّدقِ والعَفاف، فإن كانَ ما تقولُ حقًّا فسَيَمْلِكُ موضعَ قَدَمَيَّ هاتين. وقد كنتُ أعلمُ أنه خارجٌ لم أكن أَظُنُّ أنه منكم، فلو أنِّي أَعلَمُ أنِّي أَخْلُصُ لَتَجَشَّمتُ لِقاءَه، ولو كنتُ عندَهُ لَغَسَلْتُ عن قَدَمِه.

ثمَّ دَعا بكتابِ رسولِ اللهِ ﷺ الَّذي بَعَثَ بهِ دِحْيَةُ إلى عَظيمِ بُصْرى، فَدَفَعه إلى هِرَقْلَ، فَقرأَهُ، فإذا فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

مِنْ مُحمدٍ عبدِاللهِ إلى هِرَقْلَ عَظيمِ الرُّوم. سلامٌ على مَنِ اتَّبَعَ الهُدى. أمّا بعدُ فإنِّي أدْعوكَ بدعايةِ الإسلام، أسْلِمْ تَسْلَمْ يُؤْتِكَ الله أَجْرَكَ مرَّتين. فإنْ تولَّيْتَ فإنَّ عليكَ إثمَ الأريسيينَ و ﴿ياأهلَ الكتابِ تعالَوْا إلى كلمةٍ سواءٍ بَيْننا وبينَكم لا نَعْبُدَ إلَّا الله ولاَ نُشْرِكَ بهِ شيئاً ولا يَتَّخذ بعضُنا بعضاً أرْباباً مِنْ دُونِ اللهِ، فإنْ تولَّوا فقولوا اشْهَدوا بأنَّا مسلمون﴾ [آل عمران: ٦٤].

قال أبو سُفيانَ: فلما قال ما قال، وفَرَغَ مِنْ قِراءَةِ الكتاب، كَثُرَ عندَهُ الصَّخَبُ، وارْتَفَعَتِ الأصواتُ، وأُخْرِجْنا. فقلتُ لأصحابي حين أُخرجنا: لقدْ أَمِرَ أمرُ ابنِ أبي كَبْشَةَ، إنه يَخافُه مَلِكُ بني الأصفرِ، فمازلتُ مُوقِناً أنه سيظهر، حتى أدخلَ الله عليَّ الإسلام.

وكان ابنُ الناطورِ - صاحبُ إيْلياءَ وهِرَقل - سُقُفًّا على نَصارى الشام يُحدِّثُ أنَّ هِرَقْلَ حين قدِمَ إيلياءَ أصبحَ يوماً خَبيثَ النفْس، فقال بعضُ بطارقَتِه: قدِ استَنْكرْنا هَيْئَتَك. قال ابنُ الناطور: وكان هِرَقْلُ حَزَّاءَ يَنْظُرُ في النُّجوم، فقال لهم حينَ سألوه: إني رأيتُ الليلةَ حينَ نظرتُ في النجوم مَلِكَ الخِتانِ قد ظَهَرَ، فمنْ يَخْتَتِنُ من هذه الأمَّة؟ قالوا: ليسَ يَخْتَتِنُ إلاَّ اليهودُ، فلا يُهِمَّنَّكَ شأنُهم، واكتُبْ إلى مدائنِ مُلْكِكَ فيقْتُلوا مَنْ فيهم مِنَ اليهود. فبينما هُمْ على أمرهمْ أُتيَ هِرَقلُ برَجلٍ أرْسَلَ به مَلِكُ غسّانَ يُخْبر عن خَبَرِ رسولِ اللهِ ﷺ. فلما استخبَرهُ هِرَقلُ قال: اذهَبوا فانظروا أمُخْتَتِنٌ هوَ أم لا؟ فنظروا إليه، فحدَّثوا أنه مُخْتَتِن، وسأله عنِ العَرَب فقال: هم يَخْتَتِنون. فقال هِرَقْلُ: هذا مُلْكُ هذه الأمَّة قد ظهر. ثمَّ كتبَ هِرَقْلُ إلى صاحبٍ له برُومِيَةَ، وكان نَظِيرَهُ في العلم. وسارَ هِرَقْلُ إلى حِمْصَ، فلم يَرِمْ حِمْصَ حتى أتاهُ كتابٌ من صاحبه يُوافِقُ رَأْيَ هِرَقْلَ على خروجِ النبيِّ ﷺ وأنه نبيٌّ. فأذِنَ هِرَقْلُ لعُظماءِ الرُّوم في دَسْكَرَةٍ له بحِمْصَ، ثم أمر بأبوابها فَغُلِّقَتْ، ثم اطَّلَعَ فقال: يامعشرَ الرُّوم، هلْ لَكُمْ في الفلاحِ والرُّشْدِ وأن يَثْبُتَ ملككم فتُبايعوا هذا النبيَّ؟ فحاصوا

حَيْصَةَ حُمُر الوحْشِ إلى الأبواب فوجدوها قد غُلِّقَتْ ، فلمّا رأى هِرَقْلُ نَفْرَتهُم وأيِسَ من الإيمانِ قال: رُدُّوهم عَلَيَّ. وقال: إنِّي قلتُ مَقَالتي آنفاً أختبر بها شِدَّتَكم على دينكم ، فقد رأيت. فسجَدوا له ورَضوا عنه ، فكان ذلك آخر شأنِ هِرَقلَ. رواه صالح بن كَيْسان ويُونُسُ ومَعْمَرٌ عن الزُّهريّ.

[الحديث ٧ ـ أطرافه في: ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١].

هِرَقْل هو بكسر الهاء وفتح الراء كدمشق ، وهو غير منصرف للعلمية والعجمة ، وحُكِيَ فيه هِرْقِل بكسر الهاء والقاف وسكون الراء كخِنْدِف ، قال دِعْبِل الخُزَاعي:

أَوْلَى الأُمور بَضَيْعَةٍ وَهَوَانِ أَمْرٌ يُدَبِّرُهُ أبو عَبّادِ
وَكَأَنَّهُ مِنْ دير هِرْقِلَ مُفْلتٌ حَرِدٌ يَجُرُّ سَلاسِلَ الأَقْيادِ

وقيل: إنه ضرورة ، وأبو عبّاد وزير المأمون ، ولقبه قَيْصَر ، كما يلقب ملك الفرس كسرى ، مَلَكَ الروم إحدى وثلاثين سنة ، وفي ملكه توفي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهو أول من ضَرَبَ الدنانير ، وأحدث البيعة ، ومعنى قيصر: التَّبْقِيْر ، والقاف على لغتهم غير صافية ، وذلك أن أمه لما أتاها الطَّلْقُ به ماتت فَبُقِر بطنها عنه ، فخرج حيًّا ، وكان يَفْتَخِرُ بذلك لأنه لم يخرج من فَرْجٍ ، واسم قيصر في لغتهم مشتق من القطع ، لأن أحشاء أمه قطعت حتى أُخْرِجَ منها حيًّا ، وكان شجاعاً جَبّاراً مِقْداماً في الحروب ، وكل من ملك التُّرْكَ يقال له: خَاقَان ، والحبشة: النَّجاشي ، والقِبْط: فرعون ، ومصر: العزيز ، وحِمْيَر: تُبَّع ، والهند: بهمن ، والصين: فنفور ، والزِّنْج: غانة ، واليونان: بَطْليموس ، واليَهود: قيطون أو ماتح ، والبَرْبر: جَالُوت ، والصَّابئَة: نمرود ، واليمن: تبع ، وفرغانة: إخشيد ، والعرب من قبل العجم: النُّعمان ، وإفريقيَّة: جرجير ، وخُلاط: شَهْرمان ، والسِّنْد: فور ، والخزر: تبيل ، والنُّوبة: كابل ، والصَّقالبة: ماجداً ، والأَرْمَن: تقفور ، والاجات: خدواندكار ، واشروشنة: افشين ، وخوارزم: خوارزم شاه ، وجرجان: صول ، وأذربيجان: اصبهبند ،

وطبرستان: سالار، ونيابة ملك الروم: مشتق، وإسكندرية: ملك مقوقس.

فإن قلت: ما معنى الحديث: «إذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، وإذا هلك كسرى فلا كسرى بعده»؟ قلت: معناه لا قيصر بعده بالشام ولا كسرى بعده بالعراق، قاله الشافعي في المختصر، وسبب الحديث أن قريشاً كانت تأتي الشام والعراق كثيراً للتجارة في الجاهلية، فلما أسلموا خافوا انقطاع سفرهم إليهما لمخالفتهم أهل الشام والعراق بالإسلام، فقال عليه الصلاة والسلام: لا قيصر ولا كسرى أي بعدهما في هذين الإقليمين، ولا ضرر عليكم، فلم يكن قيصر بعده بالشام، ولا كسرى بعده بالعراق، ولا يكون.

وقوله: «أرسل إليه» أي: إلى أبي سُفيان في ركب من قُرَيْش، أي حال كونه في ركب، وإنما خصه بالذكر لأنه كان رئيسهم، والرَّكْبُ جمع راكب كصَحْب وصاحب، وهم أولو الإبل العشرة فما فوقها، «ومن قريش» صفة لركب، وحرف الجر لبيان الجنس أو للتبعيض، وكان عدد الركب ثلاثين رجلاً، كما عند الحاكم في «الإكليل» وعن ابن السَّكَنْ: نحو من عشرين، وعند ابن أبي شَيْبَة بإسناد صحيح إلى سعيد بن المُسَيِّب أن المغيرة بن شُعبة منهم، واعترضه البَلْقِيني بسبق إسلام المغيرة، فإنه أسلم عام الخندق فيبعد أن يكون حاضراً ويسكت مع كونه مسلماً.

قلت: لا بعد في هذا فإن الحديث لم يقع فيه ما يحتاج إلى الكلام، مع أن هِرَقْل لم يأذن بالكلام إلا لمن سأله، ووجه السؤال إلى أبي سفيان خاصَّة، وقد مر في أنساب الحديث الأول الكلام على قريش مستوفىً.

وقوله: «كانوا تُجّاراً بالشام» جملة حالية، وتُجاراً بضم التاء وتشديد الجيم، وبكسر التاء وتخفيف الجيم وزن كلاب، جمع تاجر، والشام بالهمز وتركها، وهو متعلق بتجاراً أو بكانوا، قيل: سمي بذلك لشامات هناك حمر وسود، وقيل: سمي بذلك لكثرة قراه وتداني بعضها ببعض.

فشبهت بالشامات ، وقيل: مأخوذ من الشُّؤمَى وهي اليُسرى ، لأنه عبارة عن يسار الكعبة ، وحَدُّه طولاً من العريش إلى الفرات ، وقيل: إلى بالِس ، وحدُّه عرضاً فمن جبل طَيِّىءْ من نحو القبلة إلى بحر الروم ، وما يسامت ذلك من البلاد.

وقوله: «في المدة التي كانَ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مادّ فيها أبا سفيانَ وكفار قريش» مادًّ بتشديد الدال ، أصله ، مادد ، فأدغم الأول في الثاني من المثلين ، وهي مدة صُلح الحُـدَيْبِيـة سنة ست ، وكفار بالنصب مفعول معه ، أو عطف على المفعول به وهو: أبا سفيان ، ومدة الهُدنة عشر سنين كما عند أبي داود من حديث ابن عمر ، وقيل: أربع سنين كما عند أبي نُعَيْم ، والحاكم في «المستدرك».

وقوله: «فأتوه» الفاء فصيحة ، تقدير المحذوف: أرسل إليهم في طلب إتيان الركب ، فجاء الرسول يطلب إتيانهم ، فأتوه ، كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنا اضْرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ فانْفَجَرَتْ﴾ أي: فضرب ، فانفجرت ، وفي «الدلائل» لأبي نُعَيْم تعيين الموضع ، وهو غَزَّة ، وكانت وجه متجرهم.

وقوله: «وهم بإيْلِيَاءَ» يعني: هِرَقْل وجماعته ، وفي رواية: «وهو بإيْلِيَاء» الباء بمعنى في ، وإيْلياء ـ بكسر الهمزة ، وياء ساكنة ، ثم لام مكسورة ، وياء مفتوحة ممدودة ـ بوزن كِبْرياء ، وهو بيت المقدس ، وإيْلِيَا بالقصر ، وإلْيَاء بحذف الياء الأولى وسكون اللام بوزن إعطاء ، وإيْلاء مثله لكن بتقديم الياء على اللام ، وإيْلِيًا بتشديد الياء الثانية والقصر ، والإيْلِياء ، وقيل: في معناه: بيت الله ، وسبب كونه بإيلياء هو ما رواه الطَّبري ، وابن عبدالحَكَمْ أن كسرى أَغْزى جيشَه بلاد هرقل ، فخربوا كثيراً من بلاده ، ثم استبطأ كِسرى أميره ، فأراد قتله وتولية غيره ، فاطَّلَعَ أميره على ذلك ، فباطن هِرَقْل ، واصطلح معه على كسرى ، وانهزم عنه بجنود فارس ، فمشى هِرَقْل إلى بيت المقدس شكراً لله على ذلك ، وكانت تُبْسَطُ له البُسْطُ ، وتوضع عليها الرَّياحين ، فيمشي عليها.

وقوله: «فَدَعاهُم في مجلسه» أي: في حال كونه في مجلسه، وللمؤلف في الجهاد: «فَدَخَلْنا عليه فإذا هو جالس في مجلس ملكه، وعليه التَّاج.

وقوله: «وحوله» بالنصب ظرف مكان، وحول الشيء: المحيط به من جوانبه، وفيه أربع لغات: حول كما هنا، وحَوَالي كحديث «اللهم حوالينا» وأَحْوال كقوله:

وأَنْتَ تَرَى السُّمَّار أَحْوالي.

وحَوالَ كقوله:

أَهَدَموا بَيْتَكَ لا أَبَا لَكَا وأَنا أَمْشِي الدَّأْلَى حَوالَكا

وقوله: «عظماء الروم» جمع عظيم، وفي رواية وعنده بطارِقَتُهُ، والقِسِّيسون والرُّهْبان، والروم من ولد عِيْص بن إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام، ودخل فيهم قبائل من العرب من تَنوخ وبهراء وشليخ وغيرهم من غَسَّان، كانوا سُكَّاناً بالشام، فلما أجلاهم المسلمون عنها دخلوا بلاد الروم، فاستوطنوها، فاختلطت أنسابهم.

وقوله: «ثم دعاهم» عطف على قوله: «فدعاهم» وليس بتكرار، فالمعنى: إن أمر بإحضارهم، فلما أُحْضروا وقعت مهلة، ثم اسْتَدناهم كما أشعر بذلك الأداة الدالة عليه.

وقوله: «ودعا تَرْجُمانه» بالنصب على المفعولية، وفي رواية: «بِتَرْجُمانه»، وفي رواية: «بالتَّرْجُمان» وفيه لغات بضم التاء والجيم، وبفتحهما، وبفتح التاء وضم الجيم، وبالعكس، وهو المفسر لغة بلغة، يعني: أرسل إليه رسولاً أحضره بصحبته، أو كان حاضراً واقفاً في المجلس كما جرت به عادة ملوك الأعاجم، ثم أمره بالجلوس إلى جَنْبِ أبي سفيان ليعبر عنه بما أراد، ولم يسم هذا الترجمان.

وقوله: «فقال: أَيُكُم أَقْرَبُ نَسَباً بهذا الرجل» قال: أي الترجمان على

لسان هِرَقْل ، زاد ابن السَّكَن : «الذي خرج في أرض العرب يَزْعُم أنه نبي» ، وعَدَّى أقرب بالباء لأنه ضمنه معنى أقعد ، وفي رواية للمؤلف في آل عمران ، ومسلم : «مِنْ هذا الرَّجُلِ» على الأصل ، وفي رواية للمؤلف في الجهاد : «إلى هذا الرجل» فإن أقرب تتعدى بإلى كقوله تعالى : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ والمفضل عليه محذوف ، أي : من غيره .

وقوله : «الذي يَزْعُمُ» عند ابن إسحاق : «الذي يَدَّعي» والزعم بمعنى القول كما قال الجَوْهَرِيُّ .

وقوله : «فقال أبو سُفْيان : قلت : أنا أقربُهم نَسَباً» وفي رواية : «أنا أقربُهم به نسباً» وأقربية أبي سفيان لكونه من بني عبد مَناف ، وهو الأبُ الرابع للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولأبي سفيان ، وخَصَّ هِرَقْلُ الأقرب ، لكونه أحْرى بالاطِّلاع على ظاهره وباطنه ، أكثر من غيره ، ولأن الأبعد لا يُؤمَنُ أن يقْدَحَ في نسبه بخلاف القريب ، وما يُقال من أنَّ القريب مُتَّهمٌ في الإخبار عن نسب قريبه بما يَقْتضي شرفاً وفخراً ولو كان عدوًّا لدخوله في شرف النسب الجامع لهما غير وارد ، لأن عداوة الكفر تمنع ذلك ، ولحضور جماعته معه .

وقوله : «فقال : أَدْنُوهُ منّي» قال ، أي هِرَقْل ، وأدنوه بهمزة قطع ، وإنما أمر بإدناء أبي سفيان لِيُمْعِنَ في السؤال ، ويَشْفِيَ غليله .

وقوله : «وقَرِّبُوا أصحابه واجعلوهُمْ من وراء ظهره» أي : لئلا يَسْتَحْيُوا أن يواجهوه بالتكذيب إن كذب ، كما في رواية الواقِدِيِّ تصريحاً .

وقوله : «ثم قالَ التَرْجُمان : قُل لهم إني سائلٌ هذا» يعني أبا سفيان «عن هذا الرَّجل» يعني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأشار إليه إشارة القرب لقرب العهد بذكره ، أو لأنه معهودٌ في أذهانهم .

وقوله : «فإن كَذَبَنِي» بتخفيف الذال أي : نقل إلى الكذب .

وقوله : «فكـذِّبـوه» بتشديد الذال ، وكذب بالتخفيف يتعدى إلى

مفعولين كصدق ، ويقال: كذبته الحديث ، وصدقته الحديث ، وبالتشديد يتعدى إلى مفعول واحد ، وهما من الغرائب ، لأن الغالب أن الزيادة تناسب الزيادة ، والأمر هنا بالعكس.

وقوله: «قال: فوالله لولا الحياءُ من أن يَأْثُروا عليَّ كذباً لكذبت عنه» قال ، أي: أبو سفيان ، والحياء لغة تغير وانكسار يَعْتَري الإنسان من خوف ما يُعاب به ويُذَمّ ، ويَأْثُروا بضم المثلثة وكسرها أي يَنْقُلوا أو يرووا ، وعلي بمعنى عني ، والكذب هو عدم موافقة الخبر للواقع ، أي: الخارج ، هو ما في نفس الأمر ، والصدق هو موافقة الخبر للواقع هذا هو الصحيح في تعريفهما.

وقوله: «لكَذَبْت عنه» ، أي أخبرت عن حاله بكذب لبُغْضي إياه ، وفي رواية: «لكذبت عليه» وإنما قال: أن يَأْثُروا ، دون أن يقول: يكذبوني لأنه كان واثقاً بأنهم لا يكذبونه لو كذب لاشتراكهم معه في عداوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، لكنه ترك ذلك استحياء وأنَفَةً من أن يَتَحَدَّثوا بذلك بعد أن يَرْجِعوا فيصير عند سامعي ذلك كِذّاباً ، وفي «ابن إسحاق» التصريح بذلك ، قال أبو سفيان: فوالله ما رأيت من رجل قَطُّ كان أدهى من ذلك الأقلف ، أي هِرقْلَ .

وقوله: «ثم كان أول ما سألني عنه أن قال: كيفَ نسبُهُ فيكم؟» أول بالنصب خبر كان ، واسمها ضمير الشأن ، «وأن قال» بدل من قوله: «ما سألني ويجوز أن يكون أن قال اسم كان ، وخبرها أول ما سألني ، والتقدير ثم كان قوله كيف نسبه فيكم أول ما سألني عنه؟ ويجوز رفعه اسماً لكان ، وذكر العَيْني وروده رواية ، وقال في الفتح: جاءت الرواية بالنصب ، ويجوز رفعه على الاسمية ، لكن قال الدّمامِيْني : إن جواز النصب والرفع لا يَصِحُّ على إطلاقه ، والصواب التفصيل ، فإن جعلنا ما نكرة بمعنى شيء تعين نصبه على الخبرية ، وذلك لأن أن قال مؤول بمصدر معرفة ، بل قال ابن هشام: إنهم حكموا له بحكم الضمير ، فتعين إذاً أن يكون هو اسم كان ، وأول ما سألني هو الخبر ضرورة لأنه متى اختلف الاسمان

تعريفاً وتنكيراً فالمعرف الاسم ، والمنكر الخبر ، ولا يعكس إلا في الضرورة ، وإن جعلناها موصولة جاز الأمران لكن المختار جعل «أن قال» هو الاسم لكونه أعرف ، وقوله : «كيف نسبه فيكم» أي : ما حال نسبه فيكم ، أهو من أشرافكم أم لا؟ .

وقوله : «قلت : هُو فينا ذُو نسب» أي صاحب نسب عظيم ، فالتنوين للتعظيم على حد قوله تعالى : ﴿فَأْذَنوا بحربٍ مِنَ اللهِ ورَسُوله﴾ [البقرة : ٢٧٩] .

وقوله : «قال : فهل قال هذا القول منكم أحدٌ قطُّ؟» قال ، أي : هِرَقْل ، وقَطُّ : ظرف مستغرق لماضي الزمان ، وقد مر ما فيه من اللغات في الحديث الثالث ، ومر هناك أنها لا تستعمل غالباً إلا بعد النفي ، وهنا جاءت بعد الاستفهام ، وله حكم النفي ، فكأنه قال : هل قال هذا القول أحد منكم أم لم يقله أحد قط؟ وقوله : «منكم» أي من قومه ، يعني : قُرَيْشاً أو العرب ، ويستفاد منه أن الشفاهي يعم لأنه لم يرد المخاطبين فقط ، وكذا قوله : فهل قاتلتموه؟ وقوله : بماذا يأمركم؟ .

وقوله : «قبلة» بالنصب على الظرفية ، وفي رواية : «مثله» بدل فوله : قبله ، وحينئذ يكون بدلاً من قوله : «هذا القول» .

وقوله : «فهل كان من آبائه من ملك؟» بزيادة من الجارة ، وفي رواية : «ملك» بحذفها ، وفي رواية : «مَنْ مَلَكَ» بفتح ميم من موصولة ، وملك فعل ماض ، والمعنى في الثلاثة واحد .

وقوله : «قال : فأشراف النّاس اتَّبَعوهُ أم ضعفاؤهم؟ . قلت : بل ضعفاؤهم» فيه إسقاط همزة الاستفهام من قوله : «فأشراف الناس» وهو قليل ، وقد ثبتت للمصنف في التفسير ، ولفظه «أيَتَّبِعُه أشراف الناس» والشرف علو الحَسَب ، والمجد ، والمكان العالي ، وقد شَرُف بالضم فهو شريف ، وقومٌ شرفاءُ وأشراف .

قلت : أجاب أبو سفيان هنا بأن الذين اتّبعوا النبي صلى الله تعالى

عليه وسلم ضعفاء قريش ، وما أجاب به خلاف الواقع ، لأن أول من تَبِعَ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من قريش العشرة المبشرون بالجنة ، وخـديجـة بنت خُوَيْلد ، والجميع أشـراف ، لأن الشـرف إمـا بالنسب والحسب ، أو بالمال ، وكلهم ذو نسب وحسب ، ومنهم من هو من أهل المال ، كخديجة وأبي بكر ، وعثمان ، ولكن الله تعالى أنطق أبا سفيان بخلاف الواقع لنبينا عليه الصلاة والسلام دَسِيسَةً منه كالآتية ، أو من غير قصـد ليوافق ما هو العادة الجارية في بني إسرائيل المقررة عند هِرَقْل ، فيستدل بذلك على نبوته لموافقته لما هو الواقع لأنبيائه ، فلا يُنْكِرُ نبوته ، ونبينا عليه الصلاة والسلام أعطاه الله خلاف ما أعطى لأنبياء بني إسرائيل من اتِّبـاع الأشراف له ، ولما رأى ابن حَجَر هذا الإيراد الواقع على أبي سفيان ، قال: المـراد بالأشـراف هنا أهل النَّخْوة والتَّكَبُّر منهم ، لا كل شريف ، حتى لا يرد مثل أبي بكر وعمر وأمثالهما ممن أسلم قبل ذلك ، وما قاله مُعْتَرَض من وجهين: أحدهما رواية ابن اسحاق عن أبي سفيان: «تبعه منا الضعفاء والمساكين ، فأما ذوو الأنساب والشرف فما تبعه منهم أحد» فإنه صرح في هذه الرواية بالمراد عنده بالضعفاء والأشراف ، وهو خلاف الـواقـع. والثـاني هو أن من أسلمـوا فيهم أهـل النخـوة والتكبر كالعمرين ، وحمزة ، وعثمان ، وأبو سفيان في رواية ابن إسحاق نفى أن يكون أحد من الأشراف تبعه عليه الصلاة والسلام ، وقول صاحب «الفتح» إن ذلك محمول على الغالب غير مستقيم ، لأن الغالب في الذين أسلموا الأشـراف أهـل النسب والنخـوة ، فلا يصح في الجواب إلا ما ذكرته ، ولعلك لا تجده في غير هذا المحل.

وقوله: «قالَ: أيزيدون أم يَنْقُصُونَ» بثبوت همزة الاستفهام ، وروى بإسقاطها في آل عمران ، وجزم ابن مالك بجوازه مطلقاً ، وخصه بعض بالشعر.

وقوله: «فَهَلْ يَرْتَدُّ أحدٌ منهم سَخْطةً لدينه» سخطة بفتح السين وضمها مفعول لأجله أو حال ، أي ساخطاً أي كراهة له وعدم الرضا. والسّخط

بلا تاء يجوز فيه الضم مع ضم الخاء وسكونه ، والفتح مع تحريك الخاء ، وهو أحد الأسماء العشرة التي يجوز فيها الفعل بضم الفاء وسكون العين ، وبالتحريك ، ونظمها بعض أصدقائنا ، فقال:

عشـرَةُ أسمـا عَن الإعـرابِ جيءَ على   وزنَين في ضَبـطِهنَّ الفُعـل والفَعلِ
العُـربُ والعُجمُ مع سُخطٍ ومـعْ حَزَن   رُشدٌ فَلاَ تك عَن ذا الضَّبط في شُغُلِ
بالـوُلْـد مع سقـمٍ فربَّمــا شَغــلا   واشـدُد عليه يَدي ذي العُدمِ والبخلِ

وقوله: «بعد أن يَدْخُلَ فيه» أخرج بهذا من ارتد مكرهاً ، أو ارتد لا سَخَطاً لدين الإسلام ، بل لرغبة في غيره لحظٍّ نفساني ، كما وقع لعبيدالله ابن جحش ، فإن قيل: لِمَ لَمْ يكتف هِرَقْل بقوله: هل يزيدون؟ عن قوله: هل يرتد أحد منهم إلخ؟ أجيب بأنه لا ملازمة بين الازدياد والنقص ، فقد يرتد بعضهم ، ولا يظهر فيهم النقص لكثرة من يدخل ، وقلة من يرتد ، وإنما سأله عن الارتداد لأن من دخل على بصيرة في أمر محقق لا يرجع عنه ، بخلاف من دخل في أباطيل.

وقوله: «فهل كنتم تَتَهِّمونه بالكذب؟» إلخ إنما عدل عن السؤال عن نفس الكذب إلى السؤال عن التُّهمة تقريراً لهم على صدقه ، لأن التُّهمة إذا انتفت انتفى الكذب بالأوْلى ، ولذا عَقَّبَهُ بالسؤال عن الغدر وهو نقض العهد.

وقوله: «ونحن منه في مدة» أي: مدة صلح الحديبية ، أو غيبة ، أو انقطاع أخباره عنا.

وقوله: «لا ندري ما هو فاعلٌ فيها» فيه إشارةٌ إلى عدم الجزم بغدره.

وقوله: «ولم تمكني كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه الكلمة» قال في «الفتح»: التنقيص هنا أمر نسبي ، لأن من يُقْطَع بعدم عذره أرفع رتبة ممن يجوز وقوع ذلك منه في الجملة ، وقد كان عليه الصلاة والسلام معروفاً

بالاستقراء ، من عادته أنه لا يَغْدِر ، ولكن لما كان الأمر مغيَّباً لأنه مستقبل ، أمن أبو سفيان من أن يُنْسَبَ في ذلك إلى الكذب ، ولهذا أورده على التردد ، ومن ثَمَّ لم يُعَرِّجْ هِرَقْل على هذا القدر منه ، وقد صرح بذلك في رواية ابن إسحاق عنه ، فقال: «والله ما التَفَتَ إليها مني» و«غير» يحتمل فيها الرفع نعتاً لكلمة ، والنصب نعتاً لشيء ، وإنما ساغ نعتها للنكرة مع أنها مضافة إلى المعرفة ، لأنها لا تتعرف بالإضافة ، لتوغلها في الإبهام ، إلَّا إذا كانت بين متغايرين بالتضاد ، ونحوه ، كقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾ [الفاتحة: ٧] وليس «غير» هنا كذلك.

وقوله: «فَهَلْ قاتَلْتُموه؟» نَسَبَ ابتداء القتال إليهم ، ولم ينسِبهُ إليه عليه الصلاة والسلام ، لما اطلع عليه من أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبدأ قومه بالقتال.

وقوله: «فكيفَ كان قِتَالُكُم إياه» فيه فصل ثاني الضميرين ، وهو جائز الفصل والوصل كما قال ابن مالك:

وَصِلْ أو افْصِلْ هاء سَلنيهِ وما أشبهه............إلخ

وقوله: «الحرب بيننا وبينه سِجال» بكسر السين ، أي نُوَبٌ. أي: نوبة لنا ، ونوبة له ، والسَّجْلُ: الدلو ، شبه المحاربَين بالمستَقِيَيْن إذا كان بينهما دلو يستقي أحدهما دلواً والآخر دلواً ، والحرب اسم جنس مبتدأ ، خبره سِجال ، وهو اسم جمع أو جمع ، ويجوز أن يكون مصدراً بمعنى مُسَاجَلَة ، وفي هذا القول تشبيه بليغٌ ، شبه الحرب بالسجال ، مع حذف أداة التشبيه ، لقصد المبالغة ، كقولك: زيد أسد إذا أردت المبالغة في شجاعته ، فكأنه صار عين الأسد.

وقوله: «يَنَالُ منا ، وننال منه» جملة مفسرة لقوله: «سِجال» ، والمفسرة لا محل لها من الإعراب ، وقيل محلها محل المفسر ، وهو هنا الخبر ، فيقدر لها حينئذ رابط يربطها بالمبتدأ ، أي: ينال منا فيها ، وننال منه فيها.

وقوله: «قال: ماذا يأمُرُكُم»؟ فيه حذف العائد، وفي بعض النسخ: «بما» وفي بعضها «فما» وفي اللفظ دلالة على أن الرسول من شأنه أن يأمر قومه.

وقوله: «يقول: اعبدُوا اللهَ وَحْدَهُ ولا تُشْرِكوا به شيئاً» الجملة الأخيرة عطف على اعبدوا الله، وهو من عطف المنفي على المثبت، وعطف العام على الخاص، على حد: ﴿تَنَزَّلُ المَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ [القدر: ٤] فإن عبادته تعالى أعم من عدم الإشراك به، وفي رواية إسقاط الواو من «ولا تشركوا» وعليه يكون تأكيداً لقوله: «وحده»، وفي الحديث دلالة على أن للأمر صيغة معروفة، لأنه أتى بقوله: اعبـدوا الله في جواب ما يأمركم، وهو من أحسن الأدلة في هذه المسألة لأن أبا سفيان من أهل اللسان، وكذلك الراوي عن ابن عباس، بل هو من أفصحهم، وقد رواه عنه مقرًا له.

وقوله: «واتْرُكوا ما يَقُول آباؤكم» يعني من عبادة الأوثان، وغيرها مما كانوا عليه في الجاهلية، وإنما ذكر الآباء تنبيهاً على عُذْرهم في مخالفتهم له، لأن الآباء قدوة عند الفريقين، عبدة الأوثان، والنصارى.

وقوله: «ويأمُرُنا بالصَّلاة» يعني: المعهودة، المفتتحة بالتكبير، المختتمة بالتسليم، وفي رواية بزيادة: «والزكاة».

وقوله: «والصدق» قد مر أنه مطابقة للخبر الواقع، وفي رواية: «والصدقة» بدل الصدق، ورجحها البلقيني، ويقويها رواية المؤلف في التفسير والزكاة، واعتياد اقتران الزكاة بالصلاة في الشرع، وما مر من كونهم كانوا يستقبحون الكذب، فَذِكْرُ ما لم يألفوه أولى، ولكن لا يَبْعُد أمره لهم بما هو من مألوفات كما في أمره لهم بوفاء العهد والأمانة، وقد كان من مألوفات عقلائهم، وقد ثبت في رواية اللفظان: الصدق والصدقة، وفي قوله: يأمرنا، بعد قوله: يقول: اعبدوا الله، إشارة إلى المغايرة بين الأمرين، لما يترتب على مخالفهما، إذ مخالف الأول كافر،

ومخالف الثاني ممن قبل الأول عاص.

وقوله: «والعَفَاف» هو بفتح العين، ومعناه الكف عن المحارم وخَوَارم المروءة.

وقوله: «والصلة» يعني للأرحام، وهي كل ذي رحم لا تَحِلُّ مناكَحَتُهُ، لو فرضت الأنوثة مع الذكورة، أو كل ذي قرابة، والصحيح عمومُهُ في كل ما أمر الله أن يوصل، كالصَدقة، والبر، والإنعام.

قال في «التوضيح» من تأمل ما استقرأه هِرَقْل من هذه الأوصاف، تبين له حسن ما استوصف من أمره، واستبرأ من حاله، ولله دره من رجل ما كان أعقله من رجل لو ساعدته المقادير بالاتِّباع وتخليد ملكه.

وقوله: «وكذلك الرسل تُبْعث في نسب قومها» رُوي بالواو في «وكذلك» والفاء، وإنما جزم هِرَقْل بذلك لتقرره عنده من الكتب السالفة.

وقوله: «لَقُلْتُ: رَجُلٌ يَأتسي بقَوْلٍ قيلَ قَبْلَهُ» ويأْتَسي: أي يقتدي، ويَتَّبِع، وفيه روايتان بالياء المثناة من تحت ثم مثناة فوقية ثم همزة مفتوحة وسين مهملة، وبالياء المثناة من تحت وهمزة ساكنة، وإنما قال في هذه والتي بعدها: «فقلت» لأن هذين المُقَامَيْن مُقَامَا فكرٍ ونظرٍ، بخلاف غيرهما من الأسئلة، فإنها مقام نقل.

وقوله: «رجلٌ يطلُبُ مُلْكَ أبيه» أفرد الأب في هذه الرواية ليكون أعذر في طلب الملك، بخلاف ما لو قال: «آبائه» أو المراد بالأب ما هو أعم من حقيقته ومجازه، ويدل على هذا روايته في آل عمران: «آبائه» بالجمع.

وقوله: «إنَّه لَمْ يَكُن لِيَذَرَ الكذب على الناس إلخ»: اللام فيه لام الجحود لملازمتها النفي، وفائدتها تأكيد النفي، نحو ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨] أي: لم يكن ليدع.

وقوله: «وهُم أتباعُ الرُّسُلِ» يعني غالباً، لأنهم أهل الاستكانة،

بخلاف أهل الاستكبار المُصِرِّين على الشِّقاق بَغْياً وحسداً ، كأبي جَهْل وأشباهه ، إلى أن أهْلَكَهم الله تعالى ، وأَنْقَذَ بعد حين من أراد سعادته منهم ، ويُسْتَشْهَدُ لما قاله بقوله تعالى : ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء : ١١١] المفسر بأنهم الضعفاء على الصحيح .

وقوله : «وكذلك الإيمان حتى يَتِمَّ» أي : أمر الإيمان ، لأنه يظهر نوراً ، ثم لا يزال في زيادة حتى يتم بالأمور المعتبرة فيه ، من صلاة وزكاة وصوم ، ولهذا نزلت في آخر سِنيّ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : ﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة : ٣] ومنه : ﴿وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة : ٣٢] وكذلك جرى لأتباع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، لم يزالوا في زيادة حتى كَمَل بهم ما أراد الله من إظهار دينه ، وتمام نعمته .

وقوله : «يُخَالِطُ بشاشَة القلوبَ» بإضافة بشاشة للقلوب منصوب على المفعولية ، وفي رواية بشاشته بالرفع على الفاعلية ، والقلوب منصوب على المفعولية ، وتخالط بالتاء الفوقية ، وبشاشَةُ القلوب هي انْشِراح الصدور ، والفرح ، والسرور بالإيمان .

وقوله : «وكذلك الرُّسُل لا تَغْدِر» أي : لأنها لا تَطْلُبُ حَظَّ الدنيا الذي لا يبالي طالبه بالغدر ، بخلاف من طلب الآخرة ، ولم يُعَرِّجْ هِرَقْل على الدَّسِيسة التي دسها أبو سفيان ، وسقط من هذه الرواية إيراد تقرير السؤال العاشر ، والذي بعده ، وجوابه ، وقد ثَبَتَ الجميعُ في رواية المؤلف التي في الجهاد ، ويأتي الكلام عليه ثَمَّ إنْ شاء الله تعالى قاله في «الفتح» .

قلت : لم أَرَ في الرواية الآتية زيادة تقرير إلا في كيفية القتال ، فإنه قال هناك : وسألتك هل قاتلتموه وقاتلكم؟ فزعمت أن قد فعل وأن حربكم وحربه يكون دُوَلاً يُدال عليكم المرة وتُدالون عليه الأخرى ، وكذلك الرسل تُبْتَلى وتَكُون لهم العاقبة .

وقوله : «وَسَأَلْتُكَ بما يأْمُرُكم» فيه إثبات الألف بعد ما الاستفهامية ،

وهو قليل ، وأُجيب عنه بأن ما موصولة ، والباء بمعنى عن متعلق بسألت ، نحو: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [الفرقان: ٥٩] والعائد محذوف ، ويقدر حينئذ منصوباً لا مجروراً ، لئلا يلزم على ذلك حذف العائد المجرور بغير ما جر به الموصول ، أي: معنى ، لأن الباء الأولى معناها عن ، وذلك ممنوع فيقدر يأمركم إياه أو يأمركموه ، وحذف حرف الجر من مفعول أمر الثاني ، نحو: أمرتك الخير ، جائز.

وقوله: «فذكرت أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تُشرْكوا به شيئاً ، وينهاكم عن عبادة الأوثان» جمع وثن وهو الصنم.

وقوله: «ذَكَرْتَ أنه يأمركم» قاله هِرَقْل بالاقتضاء ، لأنه ليس في كلام أبي سفيان ذكر الأمر ، بل صيغة ، وذكره النهي عن عبادة الأوثان مستفاد من قوله: «اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً واتركُوا ما يقولُ آباؤكم» لأنه مقولهم الأمر بعبادة الأوثان ، وقد قال ابن بَطّالٍ: إن هذه الأشياء التي سأل عنها هِرَقْل ليست قاطعة على النبوة ، إلا أنه يُحْتَمل أنه كانت عنده علامات على هذا النبي بعينه ، لأنه قال بعدَ ذلك: «قَدْ كُنْت أعلم أنه خارجٌ وَلَمْ أكُنْ أظُنُّ أنه منكم».

وقوله: «فإن كان ما تقول حقًّا» أي: صدقاً، لأنه خبر، وهو يحتمل الصدق والكذب .

وقوله: «مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هاتين» يريد به أرض بيت المَقْدس ، أو أرض ملكه جميعاً.

وقوله: «كُنْتُ أعلم أنه خارجٌ» وفي رواية: «فإنه نبي» وفي رواية: «وهذه صفةُ نبي» وإنما قال ما قال لما عنده من علامات نبوته عليه الصلاة والسلام ، الثابتة في الكتب القديمة.

وفي «أمالي» المَحَامِلِيّ عن أبي سفيان أن صاحب بُصْرى أخذه هو وناساً معه في تجارة ، فقال له: أخبرني هل تعرف صورته إذا رأيتها ، قلت: نعم ،

قال: فَأُدْخِلْتُ كنيسةً لهم فيها الصور، فلم أره، ثم أُدْخلت أخرى، فإذا أنا بصورة محمد وأبي بكر.

وقوله: «فَلَوْ أني أعلم أني أَخْلُصُ إليه» في رواية إسقاط «أني» الأولى، وأَخْلُصُ بضم اللام، أي: أصل إليه.

وقوله: «لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ» بالجيم والشين المعجمة، أي: تكلفته على ما فيه من المشقة، قال ابن بَطّال: وهذا التَّجَشُّمُ هو الهجرة، لأنها كانت فرضاً على كل مسلم قبل الفتح.

وفي مُرْسَل ابن إسحاق، عن بعض أهل العلم أن هِرَقْل قال: وَيْحكَ، واللهِ إني لأعلم أنه نبي مرسل، ولكني أخاف الروم على نفسي، ولولا ذلك لاتبعته، ونحوه عند الطبراني بسند ضعيف فقد خاف على نفسه، ولو تَفَطَّن لقوله عليه الصلاة والسلام في الكتاب الذي أرسله إليه: «أَسْلِمْ تَسْلَم» وحمل الجزاء على عمومه في الدنيا والآخرة، لسلم لو أسلم من كل ما يخافه، ولكن التوفيق بيد الله تعالى.

وقوله: «لَغَسَلْتُ عن قدميه» وفي رواية قدمه بالإفراد، ضَمَّن غسل معنى زال، أي لأَزَلْت عن قدميه ما لعله يكون عليهما، مبالغةً في خدمته، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالفون عَنْ أَمْرِه﴾ [النور: ٦٣] ضَمَّنَ يخالفون معنى يصدون، وفي رواية عن عبدالله بنِ شَدّاد: «لو عَلِمْتُ أنه هو لَمَشَيْتُ إليه حتى أقبل رأسه وأَغْسِل قدميه» وفي آخرها: «ولَقَدْ رأيت جبهته تَتَحادَرُ عَرَقاً من كَرْبِ الصَّحيفة لما قرىء عليه كتاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم» وفي اقتصاره على ذكر غسل القدمين إشارة إلى أنه إذا وصل إليه سالماً لايطلب منه ولاية ولا منصباً، وإنما يطلب منه ما يحصل له من بركته.

وقوله: «ثُمَّ دعا بكتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم» أي: دعا مَنْ وكله بالكتاب، فمفعول دعا محذوف، ولهذا عُدِّيَ إلى الكتاب بالباء.

وقوله: «بَعَثَ به دِحْية» بالرفع على الفاعلية، وهو بفتح الدال وكسرها، ويأتي تعريفه في تعريف رجال الحديث، وفي رواية: «بعث به مع دِحْية» أي: بعثه عليه الصلاة والسلام مع دِحْية، وكان ذلك سنة ست بعد رجوعه من الحديبية.

وقوله: «إلى عظيم بُصرى» بضم الباء مقصور، مدينة حَوْرَان، أي: أميرها، وهُو الحارِثُ بنُ أبي شَمِّر الغَسّاني.

وقوله: «فَدَفَعَهُ إلى هِرَقْل» فيه مجاز، لأنه أرسل به إليه صحبة عَدِيّ بن حاتِم، وكان إذ ذاك نصرانياً، فوصل به هو ودِحْية معاً إلى هِرَقْل، كما في رواية ابن السَّكَن في الصحابة، وكان وصوله إليه سنة سبع على الصحيح.

وقوله: «فَقَرَأَهُ» يحتمل أنه قرأه بنفسه، ويحتمل أن الترجمان قرأه بأمره، وهذا الأخير هو الذي في رواية الواقِديّ، فإنه قال: دعا الترجمان الذي يقرأ بالعربية، فقرأه.

وقوله: «فإذا فيه بِسمِ اللهِ الرّحْمن الرحيم» فيه استحباب تصدير الكتاب بالبسملة، وإن كان المبعوث إليه كافراً، ولا يرد على هذا قوله تعالى: ﴿إنَّهُ مِنْ سُلَيْمانَ وإنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمن الرَّحيم﴾ [النمل: ٣٠] فإن المبتدأ به البسملة، ومن سليمان عنوان الكتاب، فعرفت بِلْقِيس كونه من سليمان بقراءة عنوانه، فلذلك قالت: إنه من سليمان فالتقديم واقعٌ في حكاية الحال.

وقوله: «من محمد عبدالله ورسوله» وصف نفسه الشريفة بالعبودية تعريضاً ببطلان قول النّصارى في المسيح: إنه ابن الله، لأن الرسل مستوون في أنهم عباد الله، وفي رواية: «محمد بن عبدالله ورسول الله» وفي الحديث أن السنة أن يبدأ الكاتب بنفسه، وهو قول الجمهور.

وقوله: «إلى هِرَقْل عظيم الروم»، بجر عظيم بدل من سابقه، ويجوز الرفع على القطع، والنصب على الاختصاص، أي: المعظم عندهم،

فعدل عن ذكره بالملك أو الإمرة لأنه معزولٌ بحكم الإسلام ، لكنه لم يخلِهِ من إكرام لمصلحة التألف ، وذكر المَدَائِنيُّ أن القارىء لما قرأ من محمد رسول الله غضب أخو هرقل ، واجتذب الكتاب ، فقال له هِرَقْل : مالك؟ فقال: لأنه بَدَأ بنفسه ، وسمّاك صاحب الروم ، قال: إنك لضعيف الرّأي ، أتريد أن أرمي بكتابٍ قبل أن أعلم ما فيه ، لئن كان رسول الله إنَّه لأحق أن يبدأ بنفسه ، ولقد صدق أنا صاحب الروم ، والله مالكي ومالكه.

وقوله: «سلامٌ على مَنِ اتَّبَعَ الهُدى» سلامٌ بالتنكير ، وعند المؤلف في الاستئذان بالتعريف ، والهدى : الرشاد ، وهذا كقول موسى وهارون لفرعون ﴿والسَّلام على مَنِ اتَّبع الهُدى﴾ [طه : ٤٧] والظاهر أنه من جملة ما أمر به ، أي: يقولاه ، وليس فيه ابتداء الكافر بالسلام ، لأن معناه سلم من عذاب الله من أسلم ، وهو لم يسلم ، فليس ممن اتَّبع الهُدى ، فاللفظ ليس مراداً به التحية إلاَّ على من اتَّبع الهُدى ، فهو خارج منه.

وقوله: «أما بَعْدُ» مبني على الضم لقطعه عن الإضافة المنوية ، وأما فيها معنى الشرط ، وتستعمل لتفصيل ما يذكر بعدها غالباً ، وتأتي مستأنفة لا لتفصيل كما هنا ، وللتفصيل والتقرير ، وهي هنا للفصل بين كلامين ، واختلف في أول من قالها ، فقيل: داود ، وإنها هي المراد بقوله : ﴿وَفَصْلَ الخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠] وقيل: يَعْرُب بن قَحْطان ، وقيل: كَعْب بن لُؤَيّ ، وقيل: قُسُّ بن سَاعِدَة ، وقيل: سحبان ، وفي غرائب الدَّارَقُطني لمالك: إن أول من قالها يعقوب عليه السلام ، فإن ثبت ، وقلنا: إن قَحْطان من ذرية إسماعيل فيَعْقُوب أول من قالها مطلقاً ، وإن قُلنا: إن قحطان قبلَ إبراهيم فَيَعْرب أول من قالها.

وقوله: «فإني أدْعُوك بِدِعايةِ الإسلام» بكسر الدال ، ولمسلم والمؤلف في الجهاد: «بداعية الإسلام» أي: بالكلمة الداعية إلى الإسلام ، وهي: الشهادتان ، والباء بمعنى إلى.

وقوله: «أسلِم تَسْلَم» الأول فعل أمر من الإسلام ، والثاني بفتح اللام مُضارع من السلامة ، مجزوم ، جواب للأمر ، وفيه غاية الاختصار والبلاغة ، مع ما فيه من البديع وهو الجِناس الاشتِقاقي ، وهو أن يرجِعَ اللفظان في الاشتقاق إلى أصل واحد.

وقوله: «يُؤْتِكَ الله أَجْرَكَ مرتين» هو بحذف حرف العلة ، مجزوم جواب ثان ، وإعطاء الأجر مرتين لكونه آمن بنبيه ، ثم آمن بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، أو من جهة أن إسلامه يكون سبباً لإسلام أتباعه ، وللمؤلف في الجهاد: «أسلم تَسلَم وأسلِم يُؤْتِكَ الله» بتكرار أسلم مع زيادة الواو قبل الثانية ، فيحتمل التأكيد ، ويحتمل أن يكون الأمر الأول للدخول في الإسلام ، والثاني للدوام عليه ، نحو: ﴿يـاأيُّـها الّذينَ آمَنُوا آمِنُوا باللهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦] والحديث موافق لقوله تعالى: ﴿أُولئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَرَّتَيْـن﴾ [القصص: ٥٤] واستنبط منه أن كل من دان بدين أهل الكتاب يكون في حكمهم في المناكحة والذبائح ، لأن هِرَقْل وقومه ليسوا من بني إسرائيل ، وهم ممن دخل في النَّصرانية بعد التبديل ، وقد قال له ولقومه: ياأهل الكتاب ، فدل على أن لهم حكم أهل الكتاب ، خلافاً لمن خَصَّ ذلك بالإسرائيليين ، أو بمَنْ علم أن سَلَفَه ممن دخل في اليهودية أو النَّصرانية قبل التبديل.

وقوله: «فإن تَولَّيت» أي: أعرضت عن الإجابة في الدخول في الإسلام ، وحقيقة التولي إنما هو بالوجه ، ثم استُعْمل مجازاً في الإعراض عن الشيء ، وهي استعارة تبعية.

وقوله: «إثم الأرِيسيين» فيه أربع روايات بهمزة أوله مفتوحة جمع أريس ككريم ، وبالياء بدل الهمزة ، وبالهمزة والياء أيضاً مع زيادة ياء مشددة مكسورة بعد السين ممدودة بأخرى ، والأريسون: الأكّارُون أي: الفلاحون الزّراعون ، أي: عليك إثم رعاياك ، أي الذين يَتَّبعونك ويَنْقادون لأمْرك ، أي وإذا كان عليه إثم الأتباع بسبب اتّباعهم له على استمرار الكفر فَلأَنْ

يكونَ عليه إثم نفسه أولى ، ونبه بالأَريسينَ على جميع الرعايا لأنهم الأغلب في رعاياه ، وأسرع انقياداً فإذا أسلم أسلموا ، وإذا امتنع امتنعوا ، وقال أبو عُبيدة: المراد بالفلاحين أهل مملكته ، لأن كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح ، سواء كان يلي ذلك بنفسه أم بغيره ، وقيل: هم الأجراء ، وقيل: الخدم والخَوَل لصده إياهم عن الدين ، كما قال تعالى: ﴿رَبَّنا إِنَّا أَطَعْنا سَادتَنَا وكُبرَاءَنا﴾ الآية [الأحزاب: ٦٧] وقيل: العَشّارون ، يعني: أَهْل المَكْس ، وقيل: كان أهل السواد أهل فِلاحة ، وكانوا مجوساً ، وكان الروم أهل صناعة ، فأُعلموا بأنهم وإن كانوا أهل كتاب ، فإن عليهم من الإثم إن لم يؤمنوا مثل إثم المجوس الذين لا كتاب لهم ، وكونه عليه إثم أتباعه لا يُعارض قوله تعالى: ﴿ولاَ تَزرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخرى﴾ [الأنعام: ١٦٤] لأن الفاعل المتسبب والمتلبس بالسيِّئآت يتحمل من جهتين ، جهة فعله ، وجهة تسببه ، كما قال تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كامِلَةً يَوْمَ القِيَامَةِ ومِنْ أَوْزَارِ الَّذينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْـرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥] .

وقوله: و ﴿يا أهل الكتاب﴾ في أكثر النسخ إثبات الواو ، وفي بعضها كما قال عِياض: إسقاطها ، فعلى الإسقاط يكون بياناً لقوله: «دعاية الإسلام» ، وعلى الإثبات تكون الواو عاطفة على قوله: «أدعُوك» أي: أدعوك «بدعاية الإسلام» ، وأدعوك بقوله تعالى ، أو أتلو عليك ، أو أقرأ عليك: ﴿يَـا أَهْلَ الكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٦٤] وعلى هذا لا تكون الواو زائدة في التلاوة ، لأنها إنما دخلت على محذوف ، ولا محذور في ذلك ، وحذف المعطوف مع بقاء معموله جائز ، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّار والإيمانَ﴾ [الحشر: ٩] أي: وأخلصوا الإيمان ، أو ألفوه وقول الشاعر:

وَزَجَّجْـنَ الحَـوَاجِبَ والعُيـونـا

أي: وكَحَّلْنَ ، وقيل: إنه عليه الصلاة والسلام كتب ذلك قبل نزول الآية ، فوافق لفظه لفظها لمّا نزَلت ، لأنها نزلت في وفد نَجْران سنة الوُفود سنة تسع ، وقصة أبي سفيان قبل ذلك سنة ست ، وقيل: نزلت في

اليهود ، وقيل : نزلت مرتين ، وقد قيل : إن في هذه القصة دليلاً على جواز قراءة الجُنُب للآية والآيتين ، وإرسال بعض القرآن إلى أرض العدو ، والمأخذ صحيح إذا وقع احتياج إلى ذلك كالإبلاغ والإنذار كما في هذه القصة ، أو الاستدلال ، أو التعوذ ، وأما الجواز مطلقاً حيث لا ضرورة فلا يتجه ، وقد اشتملت هذه الجمل القليلة التي تضمنها هذا الكتاب على الأمر بقوله : «أَسْلِمْ» والترغيب بقوله : «تَسْلَمْ» «وَيُؤتك» والزجر بقوله «فإن توليت» والترهيب بقوله : «فإنَّ عليك» والدلالة بقوله : «يا أهل الكتاب» وفي هذا من البلاغة ما لا يخفى ، وكيف لا وهو كلام من أُوتي جوامع الكلم؟ .

وقد ذكر السُّهَيْلِي أنه بلغه أن هِرَقْل وضع الكتاب في قصبةٍ من ذهب تعظيماً له ، وأنهم لم يزالوا يتوارثونه حتى كان عند ملك الفرنج الذي تغلب على طُلَيْطُلَة ، ثم كان عند سبطه ، وكان عبد الملك بن سعد أحد قواد المسلمين ، اجتمع بذلك الملك ، فأخرج له الكتاب ، فلما رآه استعبر ، وسأله أن يمكِّنَهُ من تقبيله ، فامتنع ، وحُكِي أن ملك الفرنج في دولة الملك المنصور قلاوون الصالحي أخرج لسيف الدين قِلجْ صندوقا مصفّحا بالذهب ، واستخرج منه مقلمة من ذهب ، فأخرج منها كتاباً زالت أكثر حروفه ، وقد التصقت عليه قطعة حرير ، فقال : هذا كتاب نبيكم إلى جدي قيصر ، ما زلنا نتوارثه إلى الآن ، وأوصانا آباؤنا أنه ما دام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا ، فنحن نحفظه غايةَ الحفظ ، ونُعَظِّمه ونكتمُه عن النصارى ليدوم الملك فينا .

ويؤيد هذا ما في المسند من حديث سعيد بن أبي راشد التَّنُوخي رسول هِرَقْل ، أن النبي ﷺ عرض عليه الإسلام فامتنع ، فقال له : يا أخا تَنُوخ ، إني كتبت إلى ملككم بصحيفة ، فأمسِكْهَا ، فلن يزال الناس يجدون منه بأساً ما دام في العيش خير ، وكذا ما أخرجه أبو عبيد ، عن عُمَير بن إسحاق ، قال : كتب النبيُّ صلى الله تعالى عليه وسلم إلى كسرى وقيصر ، أما كسرى فلما قرأ الكتاب مزقه ، وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ، ثم رفعه ، فقال رسول الله ﷺ : أما هؤلاء فَيُمَزَّقُون ، وأما هؤلاء

فستكون لهم بقية.

وقوله: «فَلَما قالَ ما قال» أي الذي قاله، يحتمل أن يُشيرَ بذلك إلى الأَسئلة والأجوبة، ويُحتمل أن يشير بذلك إلى القصة التي ذكرها ابن النَّاطور بعدُ، والضّمائر كلُّها تعود على هِرَقْل.

وقوله «كثر عنده الصَّخَب» هو بالصاد المهملة، والخاء المعجمة مفتوحتين أي: اللَّغَطُ، وهو اختلاط الأصوات في المخاصمة. زاد في الجهاد: «فلا أدري ما قالوا».

وقوله: «فَقُلْتُ لأصحــابي زاد في الجهاد»: «حِينَ خَلَوْتُ بهم».

وقوله: «لقد أَمِرَ» بفتح الهمزة وكسر الميم، أي كبُـر وعظُم.

وقوله: «أَمْر ابن أبي كَبْشة» هو بسكون الميم أي شأنه، وكَبْشة بفتح الكاف، وسكون الباء اسم مُرْتَجَل ليس مؤنث الكبش، لأن مؤنثه من غير لفظه. يريد به النبي ﷺ، قيل إنه كنية جد جده وَهَب، لأن أمه آمنة بنت وَهَب، وأم جد وَهَب قيلة بنت أبي كَبْشة، وعادة العرب إذا تَنَقَّصَت نسبت إلى جد غامض، وقيل: هو أبوه من الرَّضاعة، واسمه الحارث بن عبد العُزَّى، وعند ابن بُكَيْر أنه أسلم، وكانت له بنتٌ تسمى كَبْشَة، يُكْنَى بها، وقيل: هو رجل من خُزاعة اسمه وَجْز بن عامِر بن غالِب ـ بفتح الواو وسكون الخاء ـ، خالف قريشاً في عبادة الأوثان، فنسبوه إليه للاشتراك في مطلق المخالفة، وذكر ابن حبيب في «المُجْتَبى» جماعة من أجداده عليه الصلاة والسلام من قِبَلِ أبيه، ومن قِبَل أمه كل واحد منهم يُكنى أبا كبشة.

وقوله: «إنه يَخافُه» بكسر الهمزة استئنافٌ تعليليٌّ، وجوز العَيْنِيُّ فتحها على ضعف على أنه مفعول لأجله، أي عظم أمره عليه الصلاة والسلام لأجل أنه.

وقوله: «يخافُه ملك بني الأصفر»، وهم الروم، لأن جدهم رُوم بن عِيْصى بن إسحاق تزوج بنت ملك الحبشة، فجاء ولده بين البياض

والسواد ، فقيل له : الأصفر. أو لأن جدته سارة حلته بالذهب: وقيل غير ذلك.

وقوله: «وكان ابن النّاطور» بالمهملة ، وفي رواية: «ابن ناطورا» بزيادة ألف في آخره ، والناطور حافظ البستان لفظ أعجمي تكلمت به العرب ، وفي رواية الناظور بالمعجمة ، والواو عاطفة ، فالقصة الآتية موصولة إلى ابن الناطور مروية عن الزُهري ، والزُّهري رواها منه ، لأنه لقيه بالشام في زمن عبد الملك بن مروان ، وتحمل ذلك منه بعد أن أسلم ، والتقدير عن الزُّهري أخبرني عبيد الله ، وذكر الحديث ، ثم قال الزُّهريُّ: وكان ابن الناطور يحدث فذكر هذه القصة ، ووهِم من زعم أنها معلقة أو مروية بالسند المذكور عن أبي سفيان.

وقوله: «صاحب إيلياء» أي أميرها ، وصاحب منصوب على الاختصاص أو الحال لا خبر كان ، لأن خبرها إما أسْقُفاً ، أو يحدث ، وجوزه الدَّماميني على أنه من تعدد الخبر ، وفي رواية : «صاحب» بالرفع نعت لابن الناطور ، واسم الفاعل إذا أريد تعريفه لم يعمل في محل المجرور به نصباً ، بل نقدره كأنه جامد.

وقوله: «وهِرَقْلَ» بفتح اللام عطف على إيلياء ، أي صاحب إيلياء ، وصاحب هِرَقْل ، وأطلقت عليه الصحبة إما بمعنى التَّبع ، وإما بمعنى الصداقة ، فوقع استعمال صاحب في المجاز بالنسبة لإمرة إيلياء ، وفي الحقيقة بالنسبة إلى هرقل.

وقوله: «أُسْقِفَ» مبني للمجهول من الرباعي ورُوي «سُقفَ» مبنياً للمجهول أيضا من التسقيف ، ورُوي «سُقِفَ» مبنيا للمفعول بالتخفيف ثلاثيًا ، وروي «أُسْقُفاً» منصوبا بضم الهمزة وسكون السين ، وضم القاف ، وتخفيف الفاء ، وروي: «أُسْقُفّاً» كذلك إلا أنه بتشديد الفاء. وهذا هو الأشهر من الروايات ، ولا نظير له في وزنه إلا الأُسْهُبّ وهو الرصاص ، والأُسْكُفّ وهو الصانع ، وأما الأُتْرُجّ فهو جمع ، والكلام إنما

هو في المفرد ، وفي رواية : «سُقُفًّا» بضم السين والقاف وتشديد الفاء ، والأُسْقُف والسُّقُفّ لفظ أعجمي ، ومعناه رئيس دين النّصارى ، أو عالمهم ، أو قيّم شريعتهم ، وهو دون القاضي ، أو فوق القِسِّيس ودون المُطران ، وقيل : عربي ومعناه الطويل في انحناء ، وقيل ذلك للرئيس لأنه يتخاشع في مشيته ، جمعه أساقِفة وأساقِف .

وقوله : «على نصارى الشام» متعلق بـ «أُسْقُفاً» .

وقوله : «يحدث» هو خبر كان كما مر ، أو خبرها «أسقفاً» وهو حال منه .

وقوله : «حين قدم إيلياء» يعني عندما غلبت جنوده جنود فارس ، وأخرجوهم كما مر ، وكان ذلك في سنة عمرته ﷺ في الحديبية ، وبلغ المسلمين نصرة الروم على فارس ، وفرحوا ، وسبب فرحهم أنه لما غلبت فارس الروم فرح المشركون بمكة ، وقالوا للمسلمين : ظَهَر إخواننا ، ونحن سنظهر عليكم إن قاتلتمونا ، فأنزل الله تعالى : ﴿الٓمٓ غُلِبَتِ الرُّومُ في أدْنَى الأرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهم سَيَغلِبُون في بِضْع سِنِين﴾ [الروم : ١-٤] ففرح المسلمون ، وكثر التشاجر بينهم ، وبين المشركين ، حتى راهن أبو بكر أُبيَّ بن خلف على مئة قَلُوص إن لم يَغْلِب الروم فارس في تسع سنين ، فلما دخلت السنة السابعة من الالتقاء الأول غلبت الروم ، وجاء الخبر بذلك إلى رسول الله ﷺ بالمدينة ، وكان أبيّ قُتِلَ بأحد ، فأخذ أبو بكر القَلائِص من ورثته ، وكان ذلك قبل تحريم القمار ، لأن آية الميسر في «المائدة» وهي من آخر القرآن نزولاً .

وقوله : «أصبح خبيث النفس» أي : رديئها ، غير طيبها ، أي مهموما ، وقد تستعمل في كسل النفس ، وعبر بالنفس عن جملة الإنسان روحه وجسده ، اتساعاً ، لغلبة أوصاف الروح على الجسد ، وفي «الصحيح» : «لايَقُلْ أحَدُكُم خَبُثَتْ نفسي» كأنه كره اللفظ ، والخطاب للمسلمين ، وأما هِرَقْل فغير ممتنع في حقه .

وقوله: «بعض بَطارقته» هو بفتح الباء جمع بِطريق بكسرها، أي: قواده، وخواص دولته، وأهل الرأي والشورى منهم.

وقوله: «هَيْئَتُك» أي: سمتك وحالتك التي أنت عليها، لكونها مخالفة لسائر الأيام.

وقوله: «قال ابن النّاطور: وكان هِرَقْل حَزَّاءً» هو بفتح المهملة، وتشديد الزاي، آخره همزة منونة، أي: كاهن، يقال: حَزَا بالتخفيف يَحْزُو حَزْواً إذا تكهن.

وقوله: «ينظرُ في النجوم» خبر ثان لكان إن قلنا إنه ينظر في الأمرين، أو تفسير لحزّاء لأن الكَهَانة تُؤخذ تارة من إلقاء الشياطين، وتارة من أحكام النُّجوم، وكان كل من الأمرين في الجاهلية شائعاً ذائعاً، إلى أن أظهر الله الإسلام، فانكسرت شوكتهم، وأنكر الشرع الاعتماد عليهم، وقيل إن الحزّاء هو الذي ينظر في الأعضاء، وفي خيلان الوجه، فيحكم على صاحبها بطريق الفراسة، وهذا إن ثبت لا يلزم حَصره في ذلك، بل اللائق في حق هرقل ما تقدم، وكان ما اطلع عليه هِرَقْل من ذلك بمقتضى حساب المنجمين أنهم زعموا أن المولد النبوي كان بقرانِ العُلويَّين ببرج العقرب، وهما يقترنان في كل عشرين سنة مرة، إلى أن تستوفي المثلثة بروجها في ستين سنة، وكان ابتداء العشرين الأولى المولد النبوي في القران المذكور، وعند تمام العشرين الثانية مجيء جِبريل بالوحي، وعند تمام الثالثة فتح خيبر، وعُمرة القضية التي جرَّت فتح مكة وظهور الإسلام، وفي تلك الأيام رأى هِرَقل ما رأى، ومن جملة ما ذكروه أيضا أن برج العَقْرب مائي، وهو دليل ملك القوم الذين يختَتِنون، وكان ذلك دليلاً على انتقال الملك إلى العرب، وأما اليهود فليسوا مُراداً هنا، لأن هذا لمن يُنْقَل إليه الملك، لا لمن انقضى ملكه. وليس المراد بذكر البخاري لهذا قصد الاعتماد على المنجمين، بل قصده أن يبين أن الإشارات بالنبي ﷺ جاءت من كل طريق، وعلى لسان كل فريق، من كاهن، أو منجم مُحِقٍّ

أو مبطل ، إنْسيٍّ أو جِني ، وهذا من أبدع ما يشير إليه عالم ، أو يَجْنَح إليه محتَجّ .

ومن قوله : «وقال ابن النّاطور» معترض بين سؤال بعض البَطارِقَة ، وجواب هِرَقل لهم ، بقوله : «إني رأيت الليلة حين نظرت في النجوم ملك الخِتان قد ظهر» وملك فيه ضم الميم وسكون اللام ، وفتح الميم وكسر اللام ، وظَهَرَ : غَلَبَ ، وهو كما قال ، لأن في تلك الأيام كان ابتداء صلح الحديبية ، وأنزل الله تعالى عليه : ﴿**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبيناً**﴾ [الفتح : ١] وفتح مكة كان سببه نقض قريش العهد الذي وقع في الحُدَيبِية ، ومقدمة الظهور ظُهور.

وقوله : «من هذه الأمة» أي من أهل هذا العصر ، وإطلاق الأمة على أهل العصر كلهم تَجَوُّزٌ ، وفي رواية «فمن يَخْتَتِنُ من هذه الأُمم» .

وقوله : «ليس يَخْتَتِنُ إلا اليهود» أجابوا فيه بمقتضى علمهم ، لأن اليهود كانوا ببيت المقدس كثيرين تحت الذِّلة ، بخلاف العرب فإنهم وإن كان منهم من هو تحت طاعة ملك الروم كآل غسان ، لكنهم كانوا ملوكاً برأسهم .

وقوله : «فلا يُهِمَّنَّكَ» بضم أوله من أَهَمَّ الرباعي ، أي أثار الهم .

وقوله : «شأنهم» أي أمرهم .

وقوله : «مدائن» جمع مدينة ، فمن جعله فعيلة من قولك : مَدَنَ بالمكان أي أقام به هَمَزَهُ كقبائل ، لزيادة المد ، ومن جعله مفعلة من قولك : دان ، أي مَلَكَ ، لم يهمِزْ كمعايش لعدم زيادة المد ، وقد أشار ابن مالك إلى هذه القاعدة بمنطوقه ومفهومه في قوله :

والـمَـدُّ زِيدَ ثَالـثـاً في الـواحِـدِ هَمْـزا يُرَى في مِثْـلِ كَالقَـلائِـدِ

وقوله : «فبينما هم على أمرهم» وفي رواية «بيناهم» بحذف الميم ، وهي كما مر ظرف زمان للماضي ، أشبعت فيها الفتحة بألف ، وهم مبتدأ

خبره: «على أمرهم».

وقوله: «أُتِيَ هِرَقْل برجل أرسله ملك غسان» لم يذكر من أحضره، وملك غسان هو صاحب بُصْرى كما مر، والرجل لم يسم أيضاً، وغسان اسم ماء نزل عليه قوم من الأزد فنُسبوا إليه، أو ماء بالمشلل.

وقوله: «يُخبر عن خبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم» فسر ابن إسحاق الخبر الذي أخبر به، فقال إنه قال: خرج بين أظْهُرِنَا رجل يزعُم أنه نبيٌّ، فقد اتبعه ناس، وخالفه ناس، فكانت بينهم ملاحم في مواطن، فتركتهم وهم على ذلك. فَبَيَّن ما أجمل في حديث الباب.

وقوله: «أمختَتِنٌ هُو» بهمزة الاستفهام، وفتح التاء الأولى، وكسر الثانية.

وقوله: «هم يَخْتَتِنُون» في رواية «مختتنون» بالميم.

وقوله: «فقال هرقل: هذا ملك هذه الأمة قد ظهر» أكثر الرواة بضم الميم ثم السكون، وللقابِسِّي بفتح الميم وكسر اللام، وللكُشْمِيْهَنِيِّ وحده: يَمْلِك فعل مضارع، وللسرخسيِّ بملك بباء موحدة، فعلى الأولى معنى هذا، أي الذي نظرته في النجوم، وعلى الثانية هذا إشارة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وهذا في كلا الحالين مبتدأ خبره مُلْكُ أو مَلِكُ، «وقد ظهر» حال، وعلى الثالثة: هذا مبتدأ، ويملك خبره، أو يملِك نعت أي: هذا رجل يملك هذه الأمة، وقد ظهر حال، وعلى الرابعة الإشارة بهذا إلى ما ذكره من نظره في حكم النجوم، والباء متعلقة بظَهَرَ، أي: هذا الحكم ظَهَرَ بملك هذه الأمة التي تختتن.

وقوله: «إلى صاحب له» وذلك الصاحب يسمى ضغاطر الأُسْقُف.

وقوله: «برُومِيَةَ» أي فيها، وهي بتخفيف الياء، مدينة معروفة للروم، قيل: إن دَوْرَ سورها أربعة وعشرون ميلاً.

وقوله: «وكان نظيرَه» في رواية: «وكان هِرَقْل نظيره».

وقوله: «وسار هِرَقل إلى حمص» أي: لأنها دار مملكته، وهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، وجوز بعضهم فيها الصرف وعدمه كَهِنْد وغيره من الثلاثي الساكن الوسط.

وقوله: «وأنه نبي» هو بفتح الهمزة عطف على خروج، وهذا يدُلُّ على أن هِرَقل وصاحبه أقَرَّا بنبوة النبي ﷺ، لكن هِرَقل لم يستمر على ذلك، ولم يعمل بمُقْتضاه، بل شحَّ بملكه، ورَغِبَ في الرياسة، فآثَرَهما على الإسلام، بخلاف صاحبه ضغاطر، فإنه أظهر إسلامه، وألْقَى ثيابه التي كانت عليه، ولبس ثياباً بيضاً، وخرج على الروم، فدعاهم إلى الإسلام، وشهد شهادة الحق، فقاموا إليه، فضربوه حتى قتلوه.

وقوله: «فأذن هِرَقل» فيه القصر من الإذن، وفيه المد، أي: الإعلام.

وقوله: «في دَسْكَرَةٍ له بحمص» بدال مفتوحة، وسين ساكنة مهملتين، وكاف وراء مفتوحتين، وهي القصر الذي حوله بيوت، وكأنه دخل القصر ثم أغلقه، وفتح أبواب البيوت التي حوله، وأذِنَ للروم في دخولها، ثم أغلَقها، ثم اطَّلع عليهم، فخاطبهم، وإنما فعل ذلك خَشْية أن يَثِبُوا به كما وَثَبوا بضغاطر، وكانت حمص في زمانه أعظم من دمشق، وهي دار ملكه، وكان فتحها على يد أبي عُبَيْدة بن الجرّاح سنة ستَّ عشرة بعد هذه القصة بعشر سنين.

وقوله: «والرُّشْد» بضم فسكون، أو بفتحتين، وهو ضد الغَيِّ.

وقوله: «وأن يَثْبُتَ» بفتح همزة أن مصدرية، عطفاً على قوله: «في الفلاح» أي: وهل لكم في ثبوت؟

وقوله: «فتُبايعوا» بمثناة فوقية مضمومة، ثم موحدة، وبعد الألف مثناة تحتية، منصوب بأن مقدرة في جواب الاستفهام، وفي نسخة: «فبَايعُوا»

بإسقاط التاء قبل الموحدة، وفي نسخة: «نُبايِع» بنون الجمع، وفي أخرى: «نتابع» بنون الجمع ثم مثناة فوقية، وفي أخرى: «فَتُتابعوا» بمثناتين فوقيتين، وبعد الألف موحدة، فالثلاثة الأُوَل من البيعة، والتي بعدها من الاتِّباع كما في نسخة: «فَنَتَّبِعَ».

وقوله: «هذا النبي» وفي رواية: «لهذا النبي» وإنما قال هذا لِمَا عرفه من الكتب السالفة، أي: التمادي على الكفر سببٌ لذهاب الملك. ونُقِلَ أن في «التوراة»: «ونبيًّا مثلك أرسِلُه، أيُّ إنسان لم يقبل كلامي الذي يؤديه عني، فإني أُهْلِكه».

وقوله: «فحاصُوا حَيْصَةَ الحُمُر» حاصوا بمهملتين أي: نَفَروا، وشبه نَفْرَتَهم وجَفَلَهم مما قال لهم من اتّباع الرسول عليه الصلاة والسلام بنفرة حُمُر الوحش، لأنها أشدُّ نَفْرَةً من سائر الحيوانات.

وقوله: «قد غُلِّقَت» بضم الغين المعجمة وكسر اللام مشددة.

وقوله: «وأَيِسَ» جملة حالية، بتقدير قد، وهي بهمزة ثم مثناة تحتية، وفي رواية «يَئِس» بتقديم الياء على الهمزة، وهما بمعنى، والأول مقلوب من الثاني، أي: قَنِط.

وقوله: «من الإيمان» أي: من إيمانهم لما أظهروه، ومن إيمانه لكونه شح بملكه، وكان يحب أن يطيعوه، فيستمر ملكه، فَيُسْلم ويُسلمون.

وقوله: «إني قلت مقالتي آنِفاً» بالمد مع كسر النون، وبالقصر ككتف، أي: الساعة، أو مبتدئاً منصوب على الظرف أو الحال من الضمير في قال، أي: مقالتي هذه الساعة، أو مُبْتَدِئاً أي: مؤتَنِفاً ما قلته لكم، والمستعمل من فعله ائْتَنَفْتُ.

وقوله: «شِدّتكم» أي: رسوخكم.

وقوله: «فقد رأيت» أي: شدتكم، فحذف المفعول للعلم به، وللمؤلف في التفسير: «فقد رأيت منكم الذي أحببت».

وقوله: «فسجدوا له إما حقيقة على عادتهم لملوكهم، أو قبلوا الأرض بين يديه، لأن ذلك ربما كان كهيئة السجود.

وقوله: «فكان ذلك آخر شَأن هِرَقل» بنصب آخر خبر كان، وكون هذا آخر شأنه، يريد: فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بدعائه إلى الإيمان خاصة، أو أنه أطلق الآخِريَّة بالنسبة إلى ما في علمه، وهذا أوجه، لأن هِرَقْل وقعت له قصص بعد ذلك، من تجهيزه الجيوش إلى مُؤْتَةَ وتجهيزه الجيوش إلى تَبُوكَ، ومكاتبة النبي ﷺ ثانياً، وإرساله إلى النبي ﷺ بذهب فقسمه بين أصحابه.

وروى ابن إسحاق أن هِرَقل لما أراد الخروج من الشام إلى القُسْطَنْطِينِيَّة عَرَضَ على الروم أموراً: إما الإسلام، وإما الجِزْية، وإما أن يصالح النبيَّ ﷺ ويبْقي لهم ما دون الدَّرْب، فانطلق حتى إذا أشرف على الدَّرْب، استقبل أرْض الشّام، ثم قال: السلام عليك أرضَ سورية، - يعني: الشام - تسليم المودِّع ثم ركض، حتى دخل القُسْطَنطينيّة.

واختلف الأخْباريون هل هو الذي حاربه المسلمون في زمن أبي بكر وعُمر أو ابنه؟ والأظهر أنه هو، وهذا كله يَدُلُّ ظاهره على استمراره على الكفر، لكن يُحْتَمَل مع ذلك أنه كان يُضْمِر الإيمان، ويفعل هذه المعاصي مراعاة لمملكته، وخوفاً من أن يقتله قومه، إلا أن في مسند أحمد أنه كتب من تبوك إلى النبي ﷺ: إني مُسْلمٌ فقال عليه الصلاة والسلام: «بَلْ هُوَ على نَصْرَانِيَّته».

ولما كان أمر هِرَقل في شأن الإيمان فيه إبهام، ختم البخاري هذا الباب الذي استفتحه بحديث الأعمال بالنيات بحديثه، كأنه قال: إن صدقت نيته انتفع بها في الجملة، وإلا فقد خاب وخسر، فظهرت مناسبة إيراد قصة ابن النّاطور في بدء الوحي، لمناسبتها لحديث الأعمال المُصَدَّر الباب به، وفي آخر لفظ من هذه القصة براعة الاختتام.

ومناسبة حديث أبي سفيان في قصة هِرَقل لبدء الوحي هي أنها

تضمنت كيفية حال الناس مع النبي ﷺ في ذلك الابتداء ، ولأن الآية المكتوبة إلى هِرَقل للدعاء إلى الإسلام ملتئمة مع الآية التي في الترجمة ، وهو قوله تعالى : ﴿إنّا أوْحَينا إليْكَ كما أوْحَيْنَا إلى نُوحٍ﴾ [النساء : ١٦٣] الآية ، وقوله تعالى : ﴿شَرَعَ لكم مِنَ الدِّين ما وَصّى بِهِ نُوحاً﴾ الآية [الشورى : ١٣] فَبَان أنه أوحى إليهم كلهم أَن أقيموا الدين ، وهو معنى قوله تعالى : ﴿سَوَاءٍ بَيْنَنَا وبَيْنَكُم﴾ .

وفي الحديث أن السنة في المكاتبات أن يبدأ بنفسه ، فيقول : من فلان إلى فلان ، وهو قول الأكثرين ، وكذا في العنوان أيضاً يكتب كذلك ، واحتجوا بهذا الحديث ، وبما أخرجه أبو داوود ، عن العلاء بن الحَضْرَمي ، وكان عامل النبي ﷺ على البَحْرَيْن ، وكان إذا كتب إليه بَدَأَ بنفسه ، وفي لفظ : بدأ باسمه . وقال حَمّاد بن زَيْد : كان الناس يكتبون من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان ، أما بعد . قال بعضهم : وهو إجماع الصحابة . وقال أبو جَعْفَر النَّحّاس : وهذا هو الصحيح ، وقال غيره : وكره جماعة من السَّلف خلافَه ، وهو أن يكتب أولاً باسم المكتوب إليه ، ورخص فيه بعضُهم ، وقال : يبدأ باسم المكتوب إليه . رُوِي أن زيد بن ثابت كتب إلى معاوية ، فبدأ باسم معاوية ، وعن محمد بن الحَنَفِيَّة ، وأيوب السَّخْتِيَانِي أنهما قالا : لا بأس بذلك ، وقيل : يقدم الأب ، ولا يبدأ ولد باسمه على والده ، والكبير السن كذلك ، وهذا يَرُدُّهُ حديث العلاء لكتابته إلى أفْضَلِ البشر ، وحقه أعظم من حق الوالد ، وغيره .

وفيه التَّوقّي في المكاتبة ، واستعمال عدم الإفراط .

وفيه دَليل لمن قال بجواز معاملة الكفّار بالدراهم المنقوش فيها اسم الله تعالى للضّرورة ، وإن كان عن مالك الكراهة ، لأن ما في هذا الكتاب أكثر مما في هذا المنقوش من ذكر الله تعالى .

وفيه الوجوب بالعمل بخبر الواحد ، وإلا لم يكن لبعثه مع دِحْيَةَ فائدة مع غيره من الأحاديث الدالة عليه .

وفيه حُجّة لمن مَنَعَ ابتداء الكافر بالسلام ، ويأتي استيفاء الكلام عليه في باب : إطعام الطعام .

وفيه استحباب : «أمّا بعد» وقد مر الكلام عليها ، وعلى أول من نَطَقَ بها .

وفيه أن من أدرك من أهل الكتاب نبينا عليه الصلاة والسلام فآمن به فله أجران .

وفيه أن النَّهي عن المُسافَرة بالقرآن إلى أرض العدو إنما هو في حمل المصحف والسور الكثيرة ، دون الآية والآيتين ،وقال ابن بَطّال : إنما فَعَلَه عليه الصلاة والسلام لأنه كان في أول الإسلام ، ولم يكن بُدٌّ من الدعوة العامة ، وقد نهى عليه الصلاة والسلام ، وقال : «لا تُسَافِروا بِالقُرآنِ إلى أرْضِ العَدُوِّ» والحديث محمول على ما إذا خيف وقوعه في أيدي الكفار .

وفيه دعاء الكفار إلى الإسلام قبل قتالهم ، وهو واجب ، والقتال قبله حرام إن لم تكن بلغتهم الدعوة ، وإن كانت بلغتهم فالدعاء مستحب ، هذا مذهب الشّافعيّ ، والثاني : يجب الإنذار مطلقاً قاله مالك ، حكاه المازَرِيُّ وعِيَاضٌ ، والثالث : لايجب مطلقاً ، والرابع : يجب إن لم تَبْلُغهم الدعوة ، وإن بلغتهم فيُستحب ، وبه قال نَافعٌ ، والحسن ، والثَّوريُّ واللَّيْثُ ، والشّافِعي وابن المُنذر ، قال النَّوَوِيُّ : وهو قول أكثر العلماء ، وهو الصحيح ، ومذهب أبي حَنِيفة أنه يُسْتَحب أن يدعو الإمام من بلغته مبالَغَة في الإنذار ، ولا يجب ذلك كمذهب الجمهور.

وفيه دليل على أن ذا الحسب أولى بالتقديم في أمور المسلمين ، ومهمات الدين والدنيا ، ولذلك كانت الخلفاء من قريش ، لأنّه أحوط من أن يُدَنِّسوا أحلامهم .

وفيه دليل لجمهور الأصوليين أن للأمر صيغة معروفة ، لأنه أتى بقوله : «اعبُدوا الله» في جواب : «ما يأمركم»؟ وهو من أحسن الأدلة ، لأن أبا

سفيان من أصحاب أهل اللسان ، وكذلك الراوي عنه ابن عباس ، بل هو من أفصحهم ، وقد رواه عنه مقرّاً له ومذهب بعض الشّافعية أنه مشترك بين القول والفعل بالاشتراك اللفظي ، وقال آخرون بالاشتراك المعنوي ، وهو التّواطؤ بأن يكون القدر المشترك بينهما على ما عرف في الأصول.

واستدل به بعض العلماء على مَسِّ المحدِث والكافر كتاباً فيه آية أو آيات يسيرة من القرآن مع غير القرآن ، وقال صاحب «الهداية»: قوله عليه الصلاة والسلام : «ولا يَقْـرَأُ الحائِضُ والجُنُبُ شَيئاً من القرآن» بإطلاقِهِ يَتَنَاوَلُ ما دون الآية ، أراد أنه لا يجوز للحائض والنُّفَساء والجُنب قراءة ما دون الآية خلافاً للطّحاوي ، وخلافا لمالك في الحائض مطلقاً ، وفي الجُنُب في اليسير كآية التعوذ ونحوه ، قال: وليس لهم مسّ المصحف إلّا بغلافه ، ولا أخذ درهم فيه سورة من القرآن ، ولا يَمَسُّ المحدث المصحف إلّا بغلافه ، ويكره مسه بالكم ، وهو الصحيح ، بخلاف الكتب الشرعية حيث يرخص في مسها بالكم لأن فيه ضرورة ، ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبْيان لأن في المنع تضييع حِفْظ القرآن ، وفي الأمر بالتطهير حَرَجا لهم. هذا هو الصحيح.

وفيه أن الكذب مهجور ، وعَيْب في كل مِلّة.

وفيه أن العدو يجب الاحتراز منه إذ لا يُؤمن أن يكذب على عدوه.

وفيه البيان الواضح على أن صدق رسول الله ﷺ وعلاماته كان معلوماً لأهل الكتاب علماً قطعياً ، وإنما تَرَكَ الإيمان من تركه منهم عِناداً ، أو حَسداً ، أو خوفاً على فوات مناصبهم في الدنيا.

رجاله ستة: وفيه ذِكْرُ دِحْيَةَ الكلبي ، وملك غسان ، وهرقل.

الأول: أبو اليمان الحكم بن نافع القُضاعي الحمصي البَهْرَانيُّ مولاهم ، مولى امرأة من بَهْراء يقال لها: أم سَلَمة. قال العِجْلِيُّ: لابأس به ، وقال الخَليليُّ: نسخة شُعَيب رواها الأئمة ، وتابع أبا اليَمان عليّ بن

الحمصي ، وهو ثقة. وتكلم بعضُهم في سماعه من شُعيب ، فقيل: إنها مناولة. وقيل: إنه مُجَرَّدُ إذن. وقد قال المُفَضّل بن غسان: سمعت يحيى ابن معين يقول: سألت أبا اليَمان عن حديث شعيب فقال: ليس هو مناولة ، المناولة لم أخرجها لأحد ، وبالغ أبو زرعة الرازي فقال لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلّا حديثاً واحداً ، والباقي إجازة. قال ابن حَجَر: إن صح ذلك فهو حجة في صحة الرواية بالإجازة ، إلا أنه كان يقول في جميع ذلك: أجزنا ، ولا مُشاحّة في ذلك إن كان اصطلاحاً. وقال الأثْرَم: قال أبو عبد الله: كان أمْرُ شُعيب في الحديث عسراً جدًّا ، وكان علي بن عيّاش سمع منه ، وذكر قصة لأهل حمص ، أُراها أنهم سألوه أن يأذن لهم أن يرووا عنه ، فقال لهم: لا ، ثم كَلّموه وحضر ذلك أبو اليمان ، فقال لهم: اروِوا عني تلك الأحاديث ، فقلت لأبي عبد الله: مناولةً ؟ قال: لو كان مناولة كان أعطاهم شيئاً ، وهو لم يُعطهم كتباً ولا شيئاً إنما سمع هذا فقط فكان ابن شُعيب يقول: إن أبا اليمان جاءني ، فأخذ كتب شُعيب مني بعد موته ، وهو يقول: أخبرنا. وقال إبراهيم بن الحسين: سمعت الحَكَم ابن نافع ، يقول: قال لي أحمد بن حَنْبل: كيف سمعت الكتب من شعيب؟ قلت: قرأت عليه بعضه ، وبعضه قَرَأ عليّ ، وبعضه أجازني ، وبعضه مناولة. فقال: قُل في كلها: أخبرنا شعيب.

وقال أبو زُرْعة الدِّمشقي ، عن أبي اليَمان: كان شُعيب عسراً في الحديث ، فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة ، فقال: هذه كتبي ، وقد صححتها ، فمن أراد أن يأخذها مني فَلْيَأخُذْها ، ومن أراد أن يَعْرِض فَلْيعرِض ، ومن أراد أن يسمعها من ابني فإنه قد سمعها مني.

قال أبو بكر محمد بن عيسى الطَّرَسُوسِيُّ: سمعت أبا اليمان يقول: سِرت إلى مالك ، فرأيت ثم من الحُجّاب والفُرُش شيئاً عجيباً ، فقلت: ليس هذا من أخلاق العلماء ، فَمَضَيت وتركته ، ثم ندمت بعد ، وقال الأثْرم: سُئل أبو عبد الله عن أبي اليمان ، فقال: أما حديثه عن صَفْوان وَحَريز فصحيح ، قال: وهو يقول: أخبرنا شعيب. اسْتَمَلّ ذلك بأمر

عجيب ، قال أبو عبد الله : كان أمر شُعيب في الحديث عسراً جدّاً . . الخ . ما مرّ قريباً ، وقال أبو حاتم : نبيل ثقة صدوق . وقال ابن عَمّار : ثقة ، وقال البَرْدِعِيُّ : قلت لمحمد بن يحيى في حديث أنس عن أم حبيبة يعني حديث «أرأيت ما تلقى أمتي بعدي» الحديث: حدثكم به أبو اليمان؟ فقال: نعم ، حدثنا به من أصله ، عن شُعيب ، عن ابن أبي حُسين ، فقلت: حدثنا به غيرُ واحدٍ ، عن أبي اليمان ، فقالوا: عن الزّهري ، قال: لَقَّنوه عن الزُّهري ، قلت: رواه يحيى بن مَعين ، فقال: يحيى بن مَعِين لَقِيه بعدي. وقال أبو زُرْعة الدِّمَشْقيُّ ، عن أحمد ، بعد أن رواه عن أبي اليمان عن شعيب ، عن ابن أبي حُسين: ليس لهذا أصل عن الزُّهري وكان كتاب شُعيب عن ابن أبي حُسين ملصقاً بكتاب الزُّهري ، كأنه يذهب إلى أنه اختلط بكتاب الزُّهْري ، فكان يَعْذُرُ أبا اليمان ، ولا يَحْمِلُ عليه فيه. قال أبو زُرْعة : وقد سألت عنه أحمد بن صالح ، فقال لي مثل قول أحمد بن حَنْبل ، وقال إبراهيم بن هانىء النَّيسابُوريُّ: قال لنا أبو اليمان: الحديث حديث الزُّهري ، والذي حدثتكم عن ابن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها. وكذا قال يحيى بن معين عنه.

روى عن: شعيب بن أبي حمزة ، وحَريز بن عُثمان ، وعَطّاف بن خالد ، وسَعيد بن عبد العزيز ، وصَفْوان بن عمرو ، وغيرهم.

وروى عنه: البخاريُّ نسخة ، وروى له الباقون بواسطة إبراهيم بن سعيد الجوهري ، وروى عنه الذُّهليُّ ، وأحمد بن حَنْبل ، وابن مَعين ، ومحمد بن عَوْف الطّائي ، وأبو مسعود الرّازيّ ، وغيرهم ، وليس له في ابن ماجة إلا حديث واحد في خِطْبة علي بنت أبي جهل .

ولد سنة ثمان وثلاثين ومئة ، ومات في ذي الحجة بحمص سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومئتين.

وليس في الكتب الستة من اسمه الحكم بن نافع سواه ، وفي الرواة الحكم بن نافع آخر روى عنه الطّبراني ، وهو قاضي القُلْزُم ، وأما من اسمه

الحكم فهو نحو ثلاثة وثلاثين.

والقُضَاعِيُّ في نسبه نسبةً إلى قُضاعة وهو عمرو بن مالك بن مُرَّة بن زيد بن مالك بن حِمْير بن سَبأ أبو حيٍّ باليمن، وتزعم نُسّاب مُضَر أن قُضاعة بن معد بن عدنان، والصواب هو الأول كما في «العُباب» وقال ابن ماكولا: هو الأكثر والأصح، وفي «المقدمة الفاضِلية»: وأكثر العلماء على أنه قُضاعة بن معد بن عدنان، وأن مالك بن مُرّة زوج أمه، فنسب إلى زوج أمه عادة معروفة عند العرب بينهم. وقال أبو جعفر بن حبيب النَّسّابَة: لم تزل قُضاعة في الجاهلية والإسلام تُعْرَفُ بِمَعد حتى كانت الفتنة بالشّام بين كَلب وقَيْس عَيْلان أيام مروان بن الحكم، فمال كلب يومئذ إلى اليمن، وانتمت إلى حِمْير استظهاراً منهم بهم على قَيس. وذكر ابن الأثير في «الأنساب» هذا الاختلاف، ثم قال: ولهذا قال محمد بن سلام البَصْري النّسابة لما سئل: أنِزار أكثر أم اليمن؟ فقال: إن تَمَعْدَدَت قُضاعة، فنزار أكثر، وإن تيمنت فاليمن.

والقضاعة لغة الفهد، وبه لقب عمرو بن مالك، وقيل: لقب به لانقطاعه عن قومه مع أمه من القضع بمعنى القطع، وقيل: من قَضَعَه بمعنى قهره، وإلى قُضاعة يُنسب القاضي أبو عبد الله محمد بن سَلامة ابن جَعْفر القُضاعِيُّ صاحب كتاب «الشهاب» وسميه أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عبد السلام القضاعِي صاحب «المختار في الخُطط والآثار» توفي سنة أربع مئة وأربعة وخمسين، فقُضاعة إحدى القبائل الأربعة المُتَذَبْذِبة بين عدنان وقحطان التي أشار لها ناظم أنساب العرب الشَّنْقيطِي حيث قال:

قُضاعةٌ مَذَبذبٌ بَينهُمَا ... فَلِمعدٍّ عِند قَوم انْتَمى
وَهْوَ وَبِلْه ما يَقول المُزْدَري ... قُضَاعَةُ بن مالِكِ بن حِمْير
وأُمُّه عُكْبَرة على حَبَلْ ... مِن مالِكٍ اتَّخذتْ منهُ بَدَل
خُزَاعَةٌ كذاكَ ذُو تَذَبْذُب ... مَا بَيْن قَمْعَةٍ وأزْدِ يَثْرب

وهــكــذا بــجَيلةُ الــخُــلَفَــا وخَــثْـعَـمُ الكِـرَام قَد تَوَقَّـفَـنَـا
مَا بَين أنْــمــارِ نِزارٍ الــسَّــنِـي وبَـيْنَ أنْــمــارِ أرَاشِ الـيَـمَـن

والبَهْراني في نسبه نسبةً إلى بَهْراء بن عمرو بن الحاف بن قُضاعة أبو بطن من قُضاعة ، يُمد وقد يُقصر ، قال ابن سِيْدَه : لا أعْلم أحداً حكى فيه القصر إلّا كراع ، وإنما المعروف فيه المد ، أنشد فيه ثَعْلب:

وَقَــد عَلِمــت بَهْــراءُ أنَّ سُيوفَــنــا سُيُوفُ النَّصارى لا يَليقُ بها الدَّمُ

والنسبة إليه بَهْراني ، مثل بَحْراني ، على غير قياس ، النون فيه بدل من الهمزة ، وبهراوي على القِياس ، قال ابن جِنِّيّ : من حُذّاق أصحابنا من يَذْهب إلى أن النون في بَهْراني إنما هي بدلٌ من الواو التي تُبْدَل من همزة التأنيث في النسب ، وأن الأصل بَهْراويّ ، وأن النون هناك بدلٌ من هذه الواو ، كما أُبْدِلت الواو من النون في قولك: من وافد ، وإن وقفتَ وقفتُ ، ونحوه ، وكيف تَصَرَّفَتِ الحال ، فالنون بدل من الهمزة ، قال: وإنما ذهب إلى هذا لأنه لم ير النون أبدلت من الهمزة في غير هذا ، وكان يحتج في قولهم: إن نون فعلان بدل من همزة فعلاء ، وليس غرضهم هنا البدل الذي هو نحو قولهم في ذئب: ذيب ، وفي جؤنة: جونة ، إنما يريدون أن النون تُعاقِبُ في هذا المحل الهمزة ، كما تعاقب لام المعرفة التَّنوين ، أي: لا تجتمع معه ، ولما لم تجامِعْه ، قيل: إنها بدل منه ، وكذلك النون والهمزة ، قال: وهذا مذهب ليس بقصد.

والحِمْصيُّ في نسبهِ نسبةً إلى حمص بكسر الحاء وسكون الميم كُورة بالشام ، أهلها يمانون ، تذكر وتؤنث ، وهي من أوسع مدن الشام ، بها نهر عظيم ، ولها رَسَاتِيق ، سُميت بحِمص بن صِهْر بن حَميص بن صَاب ابن مكنف من بني عَمْلِيق ، وقيل: حِمْص بن المهر بن حَاف ، كما سميت حلب بحلب بن المهر ، وقيل: سميت برجل من عامِلة هو أول من نزلها ، وكانت حمص في قديم الزمان أشهر من دمشق. قال ابن حَوْقل هي أصح بلاد الشام تربةً ، وليس فيها عقارب وحيات ، افتتحها أبو عبيدة بن الجَرّاح سنة ست عشرة ، ثم نافت ، ثم صولحت ، بها قبر سيدنا خالد

ابن الوليد ، قال الثَّعْلَبي : دخلها تسع مئة رجل من الصحابة، ولا يجوز فيها الصرف كما يجوز في «هند» لأنه اسم أعجميّ ، وقال ابن التّين : يجوز الصرف وعدمه لقلة حروفه ، وسكون وسطه. قال العَيْنِيّ : إذا أنثته منعته من الصرف لأن فيه حينئذ ثلاث علل التأنيث والعجمة والعلمية ، فإذا كان سكون وسطه يقاوم أحد السببين يبقى سببان ، وبها يمنع من الصرف كما في ماه .

الثاني: شُعَيب بن أبي حَمْزة ، واسمه دِينار الأُموي مولاهم أبو بشر الحِمْصي. قال أبو زُرعة الدِّمشقي ، عن أحمد: رأيت كتب شُعيب بن أبي حمزة ، فرأيتها مقيدة مضبوطة ، ورفع من ذكره ، قلت: فأين هو من الزُّبيدي؟ قال: مثله. وقال الأثْرم ، عن أحمد نحو ذلك ، وقال محمد بن علي الجُوزجاني ، عن أحمد: ثبت ، صالح الحديث. وقال عُثمان الدَّارِميُّ ، عن ابن مَعين: ثقة ، مثل يونس وعقيل في الزُّهْري ، وكتب عن الزُّهري إملاءً للسلطان ، وقال ابن الجُنَيد ، عن ابن مَعِين: شعيب من أثبت الناس في الزُّهري ، كان كاتباً له ، وقال العِجليُّ ، ويعقوب بن شَيبَة ، وأبو حاتم ، والنَّسائي : ثقة. وقال علي بن عياش: كان من كبار الناس ، وكان ضنيناً بالحديث ، وكان من صنف آخر في العبادة ، وكان من كُتّاب هشام ، وقال أبو اليمان : كان عسراً في الحديث ، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زُرْعة عن شُعيب وابن أبي الزِّناد ، فقال : شُعيب: أشبه حديثاً وأصح من ابن أبي الزِّناد. وقال العِجليُّ : ثقة ثبت ، وقال الخلِيليُّ : كان كاتب الزُّهري ، وهو ثقة ، متفق عليه ، حافظ ، أثنى عليه الأئمة ، وقال أبو داود كان أصح حديثاً عن الزُّهري بعد الزَّبيدي.

روى عن: الزُّهري ، وعبدالله بن عبد الرحمن بن أبي حُسين ، وأبي الزِّناد ، وابن المُنْكَدِر ، ونافع ، وهشام بن عروة وغيرهم .

وروى عنه ابنه بِشْر وبقية بن الوليد ، والوليد بن مُسلم ، ومِسكين بن

بُكَير ، وأبو اليمان وعلي بن عيّاش ، والحِمصيّ ، وعدة.

قال الفضل الغَلابي : عنده من الزُّهري ألف وست مئة ، ثقة حافظ متقن.

مات سنة اثنتين وستين ومئة ، وقيل سنة ثلاث ، جاوز السبعين ، وليس في الكتب الستة من اسم شُعيب بن أبي حمزة سواه ، وشعيب في الكتب الستة نحو ثمانية عشر.

والأُمَويُّ في نسبه نسبةً إلى أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، وهو بضم الهَمْزة على القياس ، وبفتحها على غير قياس ، كما في «المصباح» وقال ابن دُرَيد: مَنْ فَتَحَهَا فقد أخطأ ، وأُمَيَّة تصغير أَمَة بفتح الهمزة ، والأمة محذوفة اللام ، وهي واو ، وأصلها أَمْوة ، ولهذا ترد في التَّصغير ، وكان الأصل أن يقال: أُمَيّيي بأربع ياءات ، لكن حُذفت الياء الزائدة للاستثقال ، كما تحذف من سليم ونحوها عند النسبة ، وقلبت الياء الأولى واواً كراهية اجتماع الياءات مع الكسرتين ، وحكى سيبويه عن يونس أن ناساً من العرب يقولون أُمَيّي ، ولا يغيرون. وأميَّة أيضاً بطن في الأنصار، وهو أمية بن زيد بن مالك ، وفي قُضاعة وهو أمية بن عصبة ، وفي طيِّىء وهو أمية بن عدي بن كِنانة .

الثالث: صَخر بن حَرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف أبو سفيان القرشيُّ الأمويُّ مشهور باسمه وكنيته ، وكان يكنى أبا حَنْظَلة ، وأمُّه صَفِيَّة بنت حَزْن الهِلالية عمة ميمونة زوج النبي ﷺ ، كان أَسَنَّ من النبيِّ ﷺ بعشر سنين ، وقيل غير ذلك ، وهو والد مُعاوية ، أسلم عام الفتح في قصة شهيرة ، وشهد الطائف وحُنيناً ، وأعطاه النبيُّ ﷺ : من غنائم حُنين مئة من الإِبل ، وأربعين أوقية كسائر المؤلفة قلوبهم ، وأعطى ابنيه يزيد ومعاوية ، فقال له أبو سُفيان: والله إنك لكريم ، فداك أبي وأمي ، لقد حاربتك فنعم المحارب كنت ، ولقد سالمتك فلنعم المسالمُ أنت ، جزاك الله خيراً.

قال يونُس بن عُبيد: كان عُتْبة بن ربيعة، وأخوه شيبَة، وأبو جَهْل، وأبو سُفيان لا يَسْقط لهم رأي في الجاهلية، فلمّا جاء الإسلام لم يكن لهم رأي، وتبين عليهم السُّقوط، والهَلاك، والضَّعْف في الرّأي.

وتزوج النبيُّ ﷺ ابنته أم حَبيبة قَبل أن يُسلم، وكانت أسلمت قديماً، وهاجرت مع زوجها إلى الحبشة، فمات هُنالك.

وروى الزُّبير بن بَكّار أن أبا سُفيان كان يُمازِحُ النبيَّ ﷺ في دار بنته أم حبيبة، ويقول: والله إن هو إلا أن تركتُك وتركتك العَرَبُ إن انتطحت فيك جَمَّاء ولا ذاتُ قرن، ورسول الله ﷺ يضحك ويقول: «أنت تَقُول ذلك يا أبا حَنْظَلة» وعن ثابت البُنَانيُّ: إنما قال النبيُّ ﷺ من دخل دار أبي سُفيان فهو آمن، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أوذي بمكة دخل دار أبي سفيان، ورُوي عن عِكْرمة أن النبيَّ ﷺ أهدى إلى أبي سُفيان بن حَرْب تمر عَجْوة، وكتَب إليه يَستهدِيه أدَماً مع عمرو بن أمية، فنزل عمرو على إحدى زوجتي أبي سفيان، فقامت دونه، وقبل الهدية، وأهدى أدماً.

فُقِئت عينه الواحدة يوم الطائف، والأخرى يوم اليرموك تحت راية ابنه يزيد، فقد روى الزُّبير من طريق سَعيد بن عبيد الثَّقَفي، قال: رميت أبا سفيان يوم الطائف، فأصبت عينه، فأتى النبيَّ ﷺ، فقال: هذه عيني أصيبت في سبيل الله، قال: «إن شئت دعوت فردت عليك، وإن شئت فالجنة»، قال: الجنة. وعن سعيد بن المُسَيِّب، عن أبيه، قال: فُقِدت الأصوات يوم اليرموك إلّا صوت رجلٍ يقول: يا نصر الله اقترب، فنظرت، فإذا هُو أبو سفيان تحت راية ابنه يزيد، وفُقِئت عينه حينئذ، ويقال: إن النبيَّ ﷺ استعمله على نَجْران، ومات النبي ﷺ وهو والٍ عليها، ورجع إلى مكة، وسكنها بُرْهَةً، ثم رجع إلى المدينة، ومات بها. قال الوَاقِديُّ: أصحابنا يُنْكرون ولاية أبي سُفيان على نَجْران في حين وفاة النبي ﷺ، ويقولون: كان أبو سفيان بمكة حين وفاة النبيِّ ﷺ وكان عامله

على نَجران حينئذ عمرو بن حَزْم. وذكر ابن إسحاق أن النبيَّ ﷺ وجَّهَه إلى مَنَاة، فهدمها.

وروى ابن سعد من طريق أبي السَّفَر قال: لما رأى أبو سفيان الناس يطؤون عقب رسول الله ﷺ حسده، فقال: لو عاودت الجمع لهذا الرجل، فضرب النبي ﷺ في صدره، ثم قال: «إذا يُخْزيكَ الله» فقال: أستغفر الله وأتوب إليه، والله ما تَفَوَّهت به إلا شيء حدثت به نفسي. ومن طريق أبي إسحاق السَّبِيعي نحوه، وقال: ما أيقنت أنّك رسول الله حتى الساعة. ومن طريق عبد الله بن أبي بكر بن حَزْم، قال: قال أبو سفيان في نفسه: ما أدري بم غلبني محمد، فضرب في ظهره، وقال: بالله نَغْلِبُك. فقال: أشهد أنك رسول الله.

وعن ابن إسحاق من حديث ابن الزُّبَير قال: كنتُ مع أبي عام اليَرموك فلما تَعَبّى المسلمون للقتال، لبس الزُّبير لأمَتَهُ، ثم جلس على فرسه، وتركني، فنظرت إلى ناس وقوف على تلٍّ يقاتلون مع الناس، فأخذت فرساً ثم ذهبت فكنت معهم، فإذا أبو سفيان في مشيخة من قريش، فجعلوا إذا مال المسلمون يقولون: أيده ببني الأصفر، وإذا مالت الروم قالوا: يا ويح بني الأصفر، فحدث به ابن الزبير أباه لما فتح الله على الإسلام، فقال: قاتله الله يَأبَى إلا نِفاقاً، أو لسنا خيراً له من بني الأصفر، قال ابن حَجَر: وهذا يبعده ما قبله، والذي قبله أصح.

وعن عَلْقَمَة بن نَضْلَة أن أبا سفيان بن حَرْب قام على رَدْم المرأتين، ثم ضرب برجله، فقال: سَنام الأرض إنَّ له سَناماً، يزعم ابن فَرْقد أني لا أعرف حَقّي من حقّه، لي بياض المَرْوة وله سوادها، فبلغ ذلك عمر، فقال: إن أبا سفيان لقديم الظلم، ليس لأحد حق إلا ما أحاطت عليه جدرانه.

وذكر ابن المُبارك من طريق ابن أبْجَر: لما بويِع لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، جاء أبو سفيان إلى علي رضي الله عنه، فقال: أغلبكم على هذا الأمر أقل بيت في قريش؟ أما والله لأملأنَّها خيلاً ورجالاً إن

شئت ، فقال علي : ما زلت عدوًا للإسلام وأهله ، فما ضر ذلك الإسلام وأهله أنّا رأينا أبا بكر أهلاً ، وهذا الخبر رواه عبد الرزاق ، عن ابن المبارك ، عن الحسن ، قال : إن أبا سفيان دخل على عثمان حين صارت الخلافة إليه ، فقال: صارت إليك بعد تَيْم وعَدِيّ ، فأدرها كالكُرة ، واجعل أوتادها بني أمية ، فإنما هو المُلْك ، ولا أدري ما جنة ولا نار؟ فصاح به عثمان: قم ، فعل الله بك وفعل.

وفي حديث ابن عباس ، عن أبيه ، لما أتى به العَبّاس وقد أردفه خلفه يوم الفتح إلى رسول الله ﷺ ، وسأله أن يُؤمِّنَهُ ، فلما رآه رسول الله ﷺ ، قال: يا أبا سفيان ، ويحك ، أما آن لك أن تعلم أن لا إله إلا الله؟ فقال: بأبي أنت وأمّي ما أوصلك وأحلمك وأكرمك ، والله لقد ظننت أنه لو كان مع الله إلّه غيره لقد أغنى عني شيئاً ، فقال: ويحك يا أبا سُفيان ، ألم يَأنِ لك أن تعلم أني رسول الله؟ فقال: بأبي أنت وأمي ما أوصلك وأحلمك وأكرمك ، أما هذه ففي النفس منها شيء ، فقال له: ويلك ، اشهد شهادة الحق قبل أن تُضْرَبَ عنقك ، فشهد وأسلم ، ثم سأل له العباس النبي ﷺ أن يُؤمِّنَ من دخل داره ، وقال: إنه رجل يحب الفخر والذكر ، فأسعفه رسول الله ﷺ في ذلك ، وقال: من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن دخل الكعبة فهو آمن ، ومن ألقى السِّلاح فهو آمن ، ومن أغلق بابه على نفسه فهو آمن.

قال ابن عبد البَرّ: وله أخبار كثيرة رديئة ، ذكرها أهل الأخبار لم أذكُرها ، وحديثُ ابن المُسَيِّب المتقدم يَدُلُّ على صحة إسلامه ، ورُوِي أنه كان يقف على الكَراديس يوم اليَرموك ، فيقول للناس: الله الله فإنكم ذَادّة العرب ، وأنصار الإسلام ، وإنهم ذادّة الروم ، وأنصار المشركين ، اللهم إن هذا يوم من أيامك ، اللهم أنْزِل نصرك على عبادك.

فالحاصل كما قال ابن عَبْدالبَرّ ، هو: أن الناس فيه طائفتان ، طائفة تروي أنه لما أسلم حَسُنَ إسلامه ، وطائفة تروي أنه كان كَهْفاً للمنافقين مُنذ أسلم ، وكان في الجاهلية يُنْسَب إلى الزَّنْدَقة ، وكان من أشراف قُرَيش

في الجاهلية ، وكان تاجراً يجهز التُّجار بماله ، وأموال قريش إلى الشام وغيرها من بلاد العَجَم ، وكان يخرُجُ أحياناً بنفسه ، فكانت إليه راية الرُّؤساء المعروفة بالعُقَاب ، وكان لا يَحبسها إلا رئيس ، فإذا حميت الحرب اجتمعت قريش ، فوضعت الرّاية في يد الرئيس ، وكان أبو سفيان صديق العباس ونديمه في الجاهلية ، له أحاديث روى عنه ابن عباس حديث هِرَقل ، وقَيْس بن أبي حازم ، وابنه مُعَاوية.

مات سنة ثلاث وثلاثين في خلافة عثمان ، وقيل : اثنتين ، وقيل : أربع ، وصلى عليه ابنه مُعاوية ، وقيل : بل صَلّى عليه عثمان بموضع الجَنَائز ، ودُفن بالبقيع وهو ابن ثمان وثمانين سنة ، وقيل : ابن بِضْع وتسعين سنة ، وكان رَبْعَةً ، دَحْداحاً ، ذا هامةٍ عظيمةٍ.

وأبو سُفيان في الصحابة جماعة ، لكن أبو سُفيان بن حَرْب من الأفراد ، وصَخْر في الكتب الستة تسعة.

وأما دِحْية بكسر الدال ويفتح فهو ابن خَليفة بن فَروة بن فَضَالة بن زَيد ابن امرىء القيس بن الخَزْرج ، وهو زيد مَنَاة بن عامر بن بكر بن عامر الأكبر بن عَوف بن عُذْرَة القُضَاعي ، صحابيٌّ مشهور ، أول مشاهده الخندق ، وقيل : أحد ، ولم يشهد بدراً ، وكان يُضربُ به المثل في حسن الصورة ، وكان جبريل ينزل على صورته ، فقد أخرج النَّسائيُّ من حديث ابن عُمر رضي الله تعالى عنهما ، كان جِبْريل يأتي النبيّ ﷺ في صورة دِحْيَةَ الكَلْبِيِّ . وعن أنس أن النبيَّ ﷺ قال : «كانَ جِبريلُ يَأتِينِي على صورة دِحْية الكلبيّ» وكان دِحية رجلاً جميلاً . وروى العِجْلِيُّ في «تاريخه» ، عن عوانة بن الحكم ، قال : أجمل الناس من كان جِبريل يأتي على صورته . ورُوِي عن ابن عباس أنه قال : كان دِحية إذا قدم المدينة لم تبق مُعْصر إلّا خرجت تَنْظُر إليه ، والمراد بالمعصر العاتق ، وهو رسول النبيّ ﷺ إلى قَيصر ، فَلَقِيه بحمص أول سنة سبع ، أو آخر سنة ست ، ومن المنكر ما أخرجه ابن عَسَاكر في «تاريخه» عن ابن عبّاس ، أن دِحْية أسلم في خلافة

أبي بكر الصديق ، وقد رده ابن عَسَاكر ، وروى التِّرْمِذِي ، من حديث المُغِيرة ، أن دِحية أهدى إلى النبيّ ﷺ خُفَّيْن فَلبسهمَا وعند أبي داود من طريق خالد بن يزيد بن مُعاوية ، عن دِحيَة ، قال: أُهْدِي للنبيِّ ﷺ قَبَاطي ، فأعطاني منها قِبْطِيّة. وروى أحمد من طريق الشَّعْبي ، عن دحْية ، قال: قلت: يارسول الله ، أأحْملُ لك حماراً على فرس فيُنْتِج لك بَغْلاً فتركبَهَا ، قال: قال: «إنّما يَفعلُ ذلك الذين لا يَعلمون».

وأخرج ابن سعد من حديث مُجاهد ، قال: بعث رسول الله ﷺ دِحْية سَرِيَّةً وحده ، وقد شهد دحية اليرموك ، وكان على كَرْدُوس ، وقد نزل دِمشق ، وسكن المِزَّة ، وعاش إلى خلافة معاوية. قال ابن البَرْقِيّ: له حديثان عن النبي ﷺ. قال ابن حَجَر: اجتمع لنا عنه نحو السِّتّة.

روى عنه: خالد بن يزيد بن مُعاوية ، ومَنصور بن سَعيد بن الأصْبَغ ، وعبد الله بن شَدّاد بن الهاد ، ومحمد بن كَعْب القُرَظِيُّ ، والشَّعبيّ.

والقُضاعيّ في نسبه نسبةً إلى قُضاعة ، ومرَّ الكلام عليه أول السند عند أبي اليمان ، والمِزَّة -بكسر الميم وتشديد الزاي- قرية قرب دمشق ، وليس في الصحابة من اسمه دِحْية سواه.

وملك غسان المُراد به الحارث بن أبي شمر ، أراد حرب النبي ﷺ ، وخرج إليهم في غزوة ، ولم أر له إسلاماً.

وأما هِرَقل بكسر الهاء وفتح الراء على المشهور ، فهو عَلَم لملك الروم ، ولقبه قَيْصر ، ويلقب به كل ملك للروم ، كما أن كل من ملك الفُرس يقال له: كسرى ، وكل من ملك التُّرْك يقال له: خاقان.

ملك إحدى وثلاثين سنة ، وفي ملكه مات النبي ﷺ ، وهو أول من ضَرَب الدنانير ، وأحدث البيعة والصحيح أنه لم يُسْلم ، ومات على نَصْرانيَّته.

لطائف إسناده: منها أن فيه رواية حِمْصيّ عن حمصي عن شاميّ عن مَدَني.

ومنها أنه قال أوّلا : حدثنا ، وثانيا أخبرنا ، وثالثا بكلمة عن ، ورابعاً بلفظ أخبرني محافظة على الفرق الذي بين العبارات ، أو حكايةً عن ألفاظ الرواة بأعْيانها ، مع قَطْع النظر عن الفرق ، أو تعليما لجواز استعمال الكل إذا قُلْنا بعدم الفرق بينها.

ومنها أنه ليس في «البخاري» مثل هذا الاسناد أعني عن أبي سفيان ، لأنه ليس في الصحيحين ، وسنن أبي داود ، والتِّرمذي ، والنَّسائي حديث غيره، ولم يرو عنه إلا ابن عَبّاس رضي الله تعالى عنهم .

ومنها: أن رواية البخاري لهذا الحديث عن أبي اليَمان من الرواية عن النُّسخة ، لأنَّ أبا اليَمان كما مرّ روى عن شُعيب نسخة ، والنسخة هي رواية متون بإسناد واحد ، كرواية هَمّام بن مُنَبّه ، عن أبي هُريرة ، رواها عبدالرزاق عن مَعْمَر ، عنه واختلف العلماء في إفراد حديث من نسخة ، هل يساق بإسنادها ولو لم يكن مُبْتَدأً به أولا؟ فالجمهور على الجواز ، ومنهم البُخاري ، وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد في أبواب بإسناده المذكور في أوله ، والأقل كالأستاذ أبي إسحاق الإسْفَرايني منع من ذلك لإيهامه أنه سمع ذلك ، وقيل: يبدأ أبداً بأول الحديث ، ويذكر بعده ما أراد ، وتوسط مسلم ، فأتى بلفظٍ يُشْعِر بأن المُفرد من جملة النسخة ، فيقول مثلاً: حدثنا محمد بن رَافع ، حدثنا عبدالرزاق ، أخبره مَعْمر ، عن هَمّام قال: هذا ما حدثنا به أبو هريرة ، عن النبي ﷺ ، وذكر أحاديث منها. وقال رسول الله ﷺ : « إنَّ أدنى مَقْعَد أحدِكُم أن يقال له: تَمَنَّ الحديث» وبعضهم يعيد سند الكتاب ، أو الجزء في آخره ، وذلك لا يرفع الخلاف الوارد في أفراد كل حديث بالسند ، ولكنه احتياطٌ لما فيه من التأكيد ، وأشار العِراقيُّ إلى الكلام عليها بقوله:

والنُّسَخُ الّتي بإسنادٍ قَطُ تَجْديدُه في كلِّ مَتنٍ أحوَطُ

وَالأغْـلبُ الـبَـدءُ بِهِ ويُذكـرُ مَا بَعـدَهُ مَع وبـهِ والأكـثَـرُ
جَوازُ أنْ يُفـرِدَ بَعْـضـاً بالـسَّنَـد لاَ خُذْ كذَا والإفْـصَـاحُ أسَـدّ
وَمَـنْ يُعـيدُ سَنَـدَ الـكِتَـاب مَعْ آخِـرِه احْتَـاطَ وخُلْفـاً ما رَفَـعْ

أخرج البخاري حديث هِرَقل في أربعة عشر موضعاً هنا كما ترى ، وفي الجهاد عن إبراهيم بن حمزة ، وفي التفسير عن إبراهيم بن موسى ، وفيه أيضا عن عبد الله بن محمد ، وفي الشهادة عن إبراهيم بن حَمزة أيضا مختصراً ، وفي الجزية أيضا عن يحيى بن بُكَير ، وفي الأدب عن أبي بُكَير ، وفيه أيضا عن محمد بن مُقاتل ، وفي الإيمان ، وفي العلم ، وفي الأحكام ، وفي المغازي ، وفي خبر الواحد ، وفي الاستئذان.

وأخرجه مسلم في المغازي عن خمسة من شيوخه ، منهم إسحاق بن إبراهيم ، وأبو داود في الأدب ، والتِّرمذي في الاستئذان ، والنَّسائي في التفسير ، ولم يخرجه ابن ماجة .

ثم قال البخاري: رواه صَالح بن كَيْسان ، ويونُس ، ومَعْمر عن الزُّهري.

وهـذه الأحـاديث الثـلاثـة رواهـا المصنف عن غير أبي اليَمَـان ، والـزُّهْـري ، إنمـا رواهـا لأصحابه بسند واحد ، عن شيخ واحد ، وهو عُبَيدالله بن عبدالله ، فرواية صالح عن الزُّهري أخرجها البخاري بتمامها في الحج ، من طريق إبراهيم بـن سَعْد ، عنه ، وأخرجه مسلم أيضا عن إبراهيم المذكور ، ورواية يونس أخرجها البخاري في الجهاد ، والاستئذان مختصـرة ، من طريق ابن المُبَـارك ، عن يُونُس ، ورواية مَعْمر أخرجها البخاري في التفسير بتمامها.

والرجال أربعة:

مر بن شهاب في الثالث.

ومر يونس ومعمر في المتابعة التي بعد الرابع.

والرابع: صالح بن كَيْسان المَدَني أبو محمد أو أبو الحارث الغِفَارِيّ، مؤدب أولاد عمر بن عبد العزيز.

قال مصعب الزُّبيري: كان جامعاً بين الحديث والفقه والمروءة، وقال حرب: سئل عنه أحمد فقال: بَخ بَخ، وقال عبدالله بن أحمد، عن أبيه: صالح أكبر من الزُّهري، وقال ابن المَدِيني: صالح أسن من الزُّهري، وقد رأى ابن عمر، وابن الزُّبير، وقال ابن مَعين: معمر أحب إلي، وصالح ثقة، وقال أيضا: ليس في أصحاب الزُّهري أثبت من مالك، وقال ابن حِبّان في «الثقات»: كان من فقهاء المدينة الجامعين للحديث والفقه، من ذوي المروءات، وقد قيل: إنه سمع من ابن عمر، وما أراه محفوظاً، وقال الخَلِيليُّ: كان حافظاً إماماً، روى عنه من هو أقدم منه عمرو بن دينار، وكان موسى بن عقبة يحكي عنه وهو من أقرانه. وقال ابن عبدالبرّ: كان كثير الحديث، ثقة، حجة فيما حمل، وقال يعقوب: صالح ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: صالح أحب إلي من عَقِيل لأنه حِجازيٌّ، وهو أسن، رأى ابن عمر، وهو ثقة يُعَدُّ في التابعين، وقال النّسائي وأبو خِراش ثقة، وقال الواقِدي: كان ثقة كثير الحديث، رأى ابن عمر، وابن الزبير، وقال ابن مَعِين: إنه سمع منهما.

روى عن: سليمان بن أبي حَثْمَة، وسَالم بن عبدالله بن عمر، وعُبيدالله بن عبدالله، وعُروة بن الزبير، والزُّهري، وأبي الزِّناد، ونافع مولى ابن عُمر، وغيرهم.

وروى عنه مالك، وابن إسحاق، وابن جُرَيج، ومَعْمَر، وحَمّاد بن زَيد، وابن عُيينة، وغيرهم.

قال الوَاقِديّ: مات بعد الأربعين ومئة. وقيل: مَخْرَجَ محمد بن عبدالله بن حسن.

وقال الحاكم: مات صالح بن كَيْسان وهو ابن مئة ونيف وستين سنة، وكان قد لَقِي جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، ثم بعد ذلك تَلَمَّذَ

للزُّهري ، وتَلَقَّن عنه العلم ، وهو ابن سبعين سنة ، ابتدأ بالتعليم وهو ابن سبعين سنة ، قال ابن حَجَر: هذه مجازفة قبيحة مقتضاها أن يكون صالح ابن كَيْسان ولد قبل بِعْثة النبيِّ ﷺ ، وما أدري من أين وقع ذلك للحاكم؟ ولو كان طلب العلم كما حدده الحاكم ، لكان قد أخذ عن سعد بن أبي وقّاص ، وعائِشة ، وقرأت بخط الذَّهَبي : الذي يظهر لي أنه ما أكمل التِّسعين ، ووقع في صحيح البخاري في كتاب الزكاة: صالح أكبر من الزُّهري ، أدرك ابن عُمر وليس في الكتب الستة صالح بن كَيْسان سواه ، وأما صالح فنحو خمسة وخمسين.

ورواية صالح عن الزُّهري من رواية الأكابر عن الأصاغر ، لأن صالحاً أكبر من الزُّهري سنًا كما مر ، وهو نوع لطيف ، وفائدته الأمن من ظن الانقلاب ، وتنزيل أهل العلم منازِلهم ، والأصل فيه رواية النبي ﷺ في خطبته خبر الجَسّاسة عن تَميم الدّاريّ كما في مسلم ، وفي أبي داود من حديث عائشة رضي الله عنها: «أَنْزِلُوا الناس منازِلَهم» وهو على أَضْرُب:

أن يكون الشيخ أصغر سنًا وطبَقةً ، وهما متلازمان غالباً كرواية كل من الزُّهري ويحيى بن سَعيد الأنصاري عن تلميذهما الإمام مالك بن أنس ، وكرواية أبي القاسم عُبيدالله بن أحمد الأَزْهَرِي عن تلميذه الحافظ أبي بكر الخطيب ، وكان إذ ذاك شابًا.

والضَّرْب الثاني : أن يكون أصغر منه في القَدْر دون السن ، كرواية مالك وابن أبي ذِئْب عن شيخهما عبدالله بن دينار وأضرابه.

والثالث: أن يكون أصغر منه فيهما ، كرواية كثير من الحفاظ والعلماء عن تلامذتهم ، كعبد الغَني بن سعيد ، عن محمد بن عَلي الصُّوريِّ ، ومن الضرب الثالث رواية الصحابة عن التابعين ، كرواية عدة منهم العبادلة الأربعة ، وعمر ، وعلي ، وأنس ، ومُعاوية عن كعب الأحبار.

وإلى هذه الأنواع أشار العراقيُّ بقوله:

وقَـدْ رَوَى الكبيرُ عنْ ذي الصِّغَـرِ طبـقـةً وسـنًّـا أوْ في الـقَـدَرِ
أوْ فِيهـمـا ومِنـه أخْـذُ الصَّحْبِ عن تابـعٍ كَعِـدَّةٍ عَن كَعْـبِ

والغِفَارِيُّ في نسبه نسبةً إلى بني غِفار ككِتاب قبيلة من كِنانة ، وهم بنو غِفار بن مُلَيل بن ضَمْرة بن بَكر بن عبدِ مَناة رَهْط سيدنا أبي ذرٍّ الغِفاري رضي الله عنه ، ومنهم إيماء بن رخصة ، وأبو بصرة الغفاري اسمه جميل وبنته عَزَّة صاحبة كُثَيِّر ، وابن أبي اللحم ، وأبو رَهْم ، وغيرهم ، خاتمة أحاديثه ستة أو سبعة باعتبار عَدِّ حديث جابر حديثاً مستقلاً .

قلت : وهذا أيضا على عدم اعتبار المتابعات والروايات ، وإلا فهي أكثر من سبعة .

٢- كتاب الإيمان

لما كان باب «كيف كان بدء الوحي» كالمقدمة في أول الجامع ، لم يذكره بالكتاب ، بل ذكره بالباب ، ثم شرع يذكر الكتب على طريقة أبواب الفقه ، وقدم كتاب «الإيمان» لأنه ملاك الأمر كله ، إذ الباقي مبنيٌّ عليه ، مشروطٌ به ، وبه النجاة في الدارَين ، ثم أعقبه بكتاب «العلم لأن مدار الكتب التي تأتي بعده كلها عليه ، وبه تعلم ، وتميز ، وتفصل ، وإنما أخره عن «الإيمان» لأن الإيمان أول واجب على المكلف ، ولأنه أفضل الأمور وأشرفها على الإطلاق ، وكيف لا وهو مبدأ كل خير علماً وعملاً ، ومنشأ كل كمال دِقًّا وجِلًّا ، وقدم باب «الوحي» عليه لأن باب الوحي كالمقدمة في أول الجامع ، ومن شأنها أن تكون إمام المقصود ، ولأن الإيمان وجميع ما يتعلق به يتوقف عليه ، وشأن الموقوف عليه التقديم ، أو لأن الوحي أول خير نزل من السماء لهذه الأمة ، ثم ذكر بعد ذلك كتاب «الصلاة» لأنها تالية الإيمان ، وثانيته في الكتاب والسنة ، ثم أعقبها بـ «الزكاة» لأنها ثالثة الإيمان ، وثانية الصلاة فيهما ثم أعقبها «بالحج» لأن العبادة إما بدنية محضة ، أو مالية محضة ، أو مركبة منهما ، فرتبها على هذا الترتيب ، والمفرد مقدم على المركب طبعاً ، فقدمه أيضا وضعاً ليوافق الوضعُ الطبعَ ، ثم أعقب الحج بـ «الصوم» لكونه مذكوراً في الحديث المشهور مع الأربعة المذكورة ، وفي وضع الفقهاء الصوم مقدم على الحج نظراً إلى كثرة دورانه بالنسبة إلى الحج ، وفي بعض النسخ يوجد كتاب «الصوم» مقدماً على كتاب «الحج» كأوضاع الفقهاء .

واختلفت الروايات في تقديم البسملة على كتاب أو تأخيرها ، ولكل وجه ، والأول ظاهر ، ووجه الثاني وعليه أكثر الروايات أن جعل الترجمة قائمة مقام تسمية السورة ، والأحاديث المذكورة بعد البسملة كالآية مستفتحة بالبسملة .

و «كتاب» خبر مبتدأ محذوف أي : هذا كتاب الإيمان ، ويجوز نصبه

على هاك كتاب الإيمان ، أوخذ ، وكتاب في الأصل مصدر ، يقال: كَتَب يَكتُب كتابةً وكتباً ، ويجوز أن يكون بمعنى المكتوب كالحساب بمعنى المحسوب ، ومادة كتب في جميع تصرفاتها دالة على الجمع والضم ، ومنها الكَتِيبة وهي الجيش لاجتماعِ الفرسان فيها ، وكتبتُ القربة: إذا خَرَزْتها ، وكتبتُ البغلة: إذا جمعتَ بين شَفْريها بحلقةٍ أو سير ، قال الشاعر:

لا تأمَنَنَّ فَزارياً خَلَوْتَ بهِ عَلَى قُلُوصِكَ واكْتُبها بأسْيارِ

وكتّبتُ الناقة تكتيباً: إذا صررتها ، واستعملوا الكتابَ فيما يجمع أشياء من الأبواب والفصول الجامعة للمسائل ، والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف حقيقة ، وبالنسبة إلى المعاني المرادة منه مجاز .

و «الإيمان» بكسر الهمزة ، وهو لغةً: التصديق ، وشرعاً: تصديق الرسول عليه الصلاة والسلام في كل ما عُلِمَ مجيئُه به بالضرورة ، تصديقاً جازماً مطلقاً ، وهو مشتق من الأمن ، كأنَّ حقيقة آمن به: أمِنَه التكذيبَ والمخالفة ، يتعدى باللام ، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤمِن لَنا﴾ [يوسف: ١٧] أي: مصدق لنا ، ويتعدى بالباء كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «الإيمان أن تُؤمِنَ بالله» الحديث وحقيقة التصديق: الإذعان لحكم المخبر ، وقَبُوله ، وجعله صادقاً ، فليس حقيقته أن يقع في القلب نسبة التصديق إلى الخبر أو المخبر من غير إذعان وقَبُول ، بل هو إذعان وقَبول لذلك ، بحيث يقع عليه اسم التسليم ، وإلا لم يكن تصديقاً ، لأن بعض الكفّار كانوا عالمين برسالة النبي ﷺ ، لقوله تعالى: ﴿الّذينَ آتيناهُمُ الكِتابَ يَعْرِفُونَهُ كَما يَعْرِفُون أَبْنَاءَهُم﴾ [البقرة: ١٤٦] وفِرْعَون كان عالما برسالة موسى عليه السلام ، لقوله تعالى إخباراً عن مخاطبته عليه السلام له: ﴿قَالَ لَقَد عَلِمْتَ ما أنـزَلَ هؤُلاءِ إلّا رَبُّ السَّماوات والأَرْضِ﴾ [الإسراء: ١٠٢] ومع هذا العلم والتصديق ، لم يكونوا مؤمنين ، وقولهم في الحد: بالضرورة ، التقييدُ به لإخراج ما لا يُعْلَمُ بالضرورة أن الرسول عليه الصلاة والسلام جاء به ، كالاجتهاديّات ، كالتصديق بأنّ الله تعالى

عالم بالعلم ، أو عالم بذاته ، والتصديق بكونه مرئيًا أو غير مرئي ، فإن هذين التصديقين وأمثالهما غير داخلة في مسمى الإيمان ، فلهذا لا يَكْفُرُ منكر الاجتهاديات بالإجماع ، والتقييد بالجازم لإخراج التصديق الظنيّ فإنـه غير كافٍ في حصول الإيمان ، وقولهم فيه : مطلقاً أي : سواء كان لدليل أم لا ، وقُيِّدَ بالإطلاق لدفع وَهْم خروج اعتقاد المقلد ، فإن إيمانه صحيحٌ عند الأكثرين ، وهو الصحيح ، وتعبيرهم بمجرد التصديق ، إشارة إلى أنـه لا يُعتبر فيه كونه مقروناً بعمل الجوارِح ، ويأتي ما في ذلك من الخـلاف قريبـاً إن شاء الله تعـالى ، واقتصاره عليه الصلاة والسلام في حديث جبريل الآتي على الإيمان بالله وملائكته إلخ ، ولم يَزِد الإيمان بكل ما جاء به الـرسـول ، إنمـا هو لاشتمال الإيمان بالكتب عليه ، لأن من جملتها القرآن ، وفيه : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُول فَخُذُوهُ﴾ [الحشر : ٧] فدل على وجوب اعتقاد كل ما جاء به ، والعمل به. ثم قال :

١ ـ بابـ قول النبي صلى الله عليه وسلم « بني الإسلام على خمس »

وسقط لفظ باب من رواية الأصِيلِيّ ، وقد وصل الحديث بعدُ تامًا ، والإسلام لغة الانقياد والخضوع ، ولا يتحقق ذلك إلا بقَبُول الأحكام ، والإذعان ، وذلك حقيقة التصديق كما مر ، قال الله تعالى : ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كانَ فيهَـا مِن الْمُؤمِنِين فَمَـا وَجـدنَـا فِيها غَيـرَ بَيْتٍ من الْمُسلِمين﴾ [الذاريات : ٣٦] فالإيمان لا ينفك عن الإسلام حكماً ، فهما مُتَّحدان في التصـديق ، وإن تغـايرا بحسب المفهـوم ، إذ مفهـوم الإيمـان تصديق القلب ، ومفهوم الإسلام أعمال الجوارح ، فلا يَصِحُّ في الشرع أن يُحْكَمَ على أحـد بأنه مؤمن وليس بمسلم ، أو مسلم وليس بمؤمن ، ولا نعني بوحدتهما سوى هذا ، ومن أثبت التغاير فقد يقال له : ما حكم من آمن ولم يُسلم ، أو أسلم ولم يؤمن؟ فإن أثبت لأحدهما حكماً ليس بثابت للآخر ، فقد ظهر بطلان قوله ، فإن قيل : قوله تعالى : ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا ، قُلْ لَمْ تُؤمِنـوا ولكِن قُولُـوا أَسْلَمْنَـا﴾ [الحجـرات : ١٤] صريح في تحقيق الإسلام بدون الإيمان ، فالجواب : إن المراد أنهم انقادوا في الظاهر دون

الباطن ، فكانوا كمن تَلَفَّظَ بالشهادتين ، ولم يُصدِّق بقلبه فإنه تجري عليه الأحكام في الظاهر ، ثم قال المصنف: «وهو قولٌ وفِعلٌ. ويَزيدُ ويَنقُصُ» ، وهو أي : الإيمان ، وفي رواية الكُشْميهَنيّ «قول وعمل» ، وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين اطلقوا ذلك.

والكلام هنا في مُقامين ، أحدهما: كونه قولاً وعملاً ، والثاني: كونه يزيد وينقُص ، فأما القول ، فالمراد به النُّطْق بالشهادتين ، وأما العمل ، فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ، ليدخل الاعتقاد والعبادات ، ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ، ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى ، فالسلف قالوا: هو اعتقادٌ بالقلب ونطقٌ باللسان ، وعملٌ بالأركان ، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله ، ومن نشأ لهم القول بالزيادة والنُّقصان ، كما يأتي ، والمُرْجِئة قالوا: هو اعتقاد ونطق فقط ، والكرّاميَّةُ قالوا: هو نُطق فقط ، وذهبت الخوارج وكثير من المعتزلة إلى أنه العمل والنطق والاعتقاد ، والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته ، والسلف جعلوها شرطاً في كماله ، وهذا كله بالنظر إلى ما عند الله تعالى ، كما قلنا ، أما بالنظر إلى ما عندنا ، فالإيمان هو الإقرار فقط ، فَمَن أقَرَّ أُجْريت عليه الأحكام في الدنيا ، ولم يُحْكم عليه بكفر ، إلا إذا اقترن به فِعلٌ يدل على كفره ، كالسجود للصنم ، فإن كان الفعل لا يدلُّ على الكفر ، كالفسق ، فمن أطلق عليه الإيمان ، فبالنظر إلى إقراره ، ومن نَفَى عنه الإيمان ، فبالنظر إلى كماله ، ومن أطلق عليه الكُفر فبالنظر إلى أنه فعل فعلَ الكافر ، ومن نفاه عنه فبالنظر إلى حقيقته.

وأثبت المُعتزلة الواسطة ، فقالوا: الفاسق لا مؤمن ولا كافر.

وقال النَّوَويُّ: اتفق أهل السنة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين أن المؤمن الذي يُحْكَم بأنه من أهل القِبلة ، ولا يُخَلَّد في النار ، لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقاداً جازماً خالياً من الشكوك ، ونطق مع ذلك بالشهادتين ، فإن اقتصر على أحدهما لم يكن من أهل القِبلة

أصلاً ، بل يخلد في النار ، إلا أن يعجز عن النطق لخلل في لسانه ، أو لعدم التمكن منه لمعالجة المنيَّة ، أو غير ذلك ، فإنه حينئذٍ يكون مؤمناً بالاعتقاد من غير لفظ ، وقد مر أن الإيمان هو تصديق الرسول إلخ . . ، وهو الذي قال به جمهور المحققين من المتأخرين ، ومنهم الأشعرية وأكثر الأئمة كالقاضي مُحْتَجِّين بقوله تعالى : ﴿أُولئكَ كَتَبَ في قُلوبِهِمُ الإِيمَانَ﴾ ﴿ولَمّا يَدخُلِ الإيمانُ في قُلوبِكُم﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام : «اللَّهمَّ ثَبِّتْ قلبي على دينِكَ» فالإيمان إنما هو التصديق بالقلب ، والإقرار شرطٌ لإجراء الأحكام في الدنيا ، كما أن التصديق بالقلب أمر باطن لا بد له من علامة ، ولذا قال النَّوويُّ ما مر عنه.

وأما المُقام الثاني فذهب السلف إلى أن الإيمان يزيد ويَنْقُص ، وأنكر ذلك أكثر المتكلمين ، وقالوا متى قَبِلَ ذلك كان شكًّا، قال الشيخ محيي الدِّين : والأظهر المُختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ، ووضوح الأدلة ، ولهذا كان إيمان أبي بكر أقوى من إيمان غيره ، بحيث لا تعتريه شبهة ، ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل ، حتى إنه يكون في بعض الأحيان أعظم يقيناً وإخلاصاً وتوكلاً منه في بعضها ، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها ، ولا شَكَّ أن حق اليقين أقوى من عين اليقين ، وعين اليقين أقوى من علم اليقين ، وقد قال علي : لو كُشِفَ الغطاء ما زادني يقيناً ، وجه الدلالة منه هو أن نفي الشيء فرع ثبوته ، وما نُقل عن السلف صرح به عبدالرزاق في «مصنفه» عن سفيان الثَّوريّ ، ومالك ، والأوْزَاعي ، وابن جُرَيج ، ومَعْمر ، وهؤلاء فقهاء الأمصار في عصرهم ، ونَقله أبو القاسم اللاّلَكَائيّ في كتاب «السنة» عن الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق بن رَاهَوَيه ، وروى بسندِه الصحيح عن البُخَاريّ ، قال : لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار ، فما رأيت أحدا منهم يختلفُ في أن الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقُص ، وأطْنَبَ ابن أبي حاتم واللَّالَكَائيّ في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصّحابة والتابعين ، وكل من يدور عليه الإجماع منهم ، وأخرج الخلال

في كتاب «السنة» أن الشافعي وأحمد استدلاّ على أن الأعمال تدخل في الإيمـان بآية : ﴿وَمَـا أُمِـروا إلاّ لِيعبُدُوا الله﴾ إلى قوله : ﴿دِينُ القَيِّمةِ﴾ [البينـة : ٥] قال الشّـافعي : ليس عليهم أحـج من هذه الآية ، وأخـرج الحاكم في «مناقب الشافعي» عن الرَّبيع قال : سمعت الشَّافعي يقول : الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص . وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشّافِعِي من «الحِلْية» من وجـه آخـر عن الرّبيع ، وزاد : يزيد بالطّاعة ، وينقُص بالمعصية ، ثم تلا : ﴿ويَزْدادَ الذينَ آمنُوا إيمَاناً﴾ [المدثر : ٣١] وكونه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، لم يخالف فيه أحد ، وما رُوِي عن مالك من أنـه توقف عن القـول بنقصـانـه ، إنمـا هو خشية أن يتأول عليه موافقة الخوارج ، ثم استدل المصنف على زيادة الإيمان بثماني آيات من القرآن العظيم ، مُصَرِّحة بالزيادة ، وبثبوتها يثبت المقابل ، فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة .

قال الله تعالى : ﴿ليزدادوا إيماناً مع إيمانِهم﴾ [الفتح : ٤] وفي رواية : «وقال» بالواو ، وهذه الآية في سورة الفتح ، وقال تعالى في سورة الكهف : ﴿وزِدناهم هُدى﴾ [الكهف : ١٣] أي : بالتوفيق والتثبيت ، وهذه الآية ساقطة في بعض الروايات .

وقـال : ﴿ويَـزيدُ الله الّذينَ اهتَدَوا هُدىً﴾ [مريم : ٧٦] وفي رواية «يزيد الله» بإسقاط الواو ، هدى أي : بتوفيقه ، وهذه الآية في مريم .

وقال : ﴿والّذين اهتَدَوا زادَهُم هُدًى وآتاهُم تَقْواهُمْ﴾ [محمد : ١٧] أي : بين لهم ما يتقون ، أو أعانهم على تَقْواهم ، أو أعطاهم جزاءَها ، وهذه الآية في القتال .

﴿ويَزداد الذين آمنوا إيماناً﴾ [المدثر : ٣١] أي : بتصديقهم بأصحاب النار المذكورين في قوله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلنا أصْحابَ النَّارِ إلاّ مَلائكَةً﴾ وهذه الآية في المدثر .

وقـولـه : ﴿أَيُّكُم زادَتْـه هذهِ إيماناً فأمّا الذينَ آمَنوا فزادتهم إيماناً﴾

[التوبة: ١٢٤] أي: بزيادة العلم الحاصل من تدبرها، وبانضمام الإيمان بها، وبما فيها إلى إيمانهم، وهذه في سورة براءة.

وقولُه جلّ ذكرُه: ﴿فاخْشَوْهمْ فزادَهم إيماناً﴾ [آل عمران: ١٧٣] أي لعدم التفاتهم إلى من ثَبَّطهم عن قتال المشركين، بل ثبت يقينهم بالله، وازداد إيمانهم، قال البيضَاوي: وهو دليلٌ على أن الإيمان يزيد وينقص، وهذه في آل عمران.

وقوله تعالى: ﴿وما زَادَهُم إلا إيماناً وتَسْليماً﴾ [الأحزاب: ٢٢] أي لما رأوا الخطب أو البلاء في قصة الأحزاب، لم يزدهم ذلك إلا إيمانا بالله ومواعيده، وتسليماً لأوامره ومقاديره.

ثم استدل المؤلف أيضا على قَبُول الزيادة بقوله: «والحُبُّ في الله والبُغض في الله مِنَ الإيمان» الحب مبتدأ خبره من الإيمان، وجه الاستدلال به هو أن الحب والبغض يتفاوتان، وهما من الإيمان، فتكون الزيادة والنقص في الإيمان، وهذا التعليق لفظُ حديث أخرجه أبو داود من حديث أبي ذَرٍّ وأبي أُمامة، ولفظ أبي ذَرٍّ: «أفضَلُ الأعمالِ الحُبُّ في الله والبُغض في الله» ولفظ أبي أُمامة: «مَنْ أحَبَّ لله وأبغَضَ لله وأعطى لله ومَنَعَ لله فَقَدِ استكمَلَ الإيمانَ» وللترمِذي من حديث مُعاذ بن أنَس نحو حديث أبي أُمامة، وزاد أحمد فيه: «ونَصَحَ لله» وزاد في أخرى «ويَعْمَل لِسانُهُ في ذكر الله» وله عن عمرو بن الجَمُوح: «لَا يَجدُ العبد صَريحَ الإيمانِ حتّى يُحِبَّ لله ويُبْغِض لله» ولفظ البراء عند ابن أبي شَيبَة «أوْثَقُ عُرى الايمان الحُبّ في الله والبُغضُ في الله» وقوله: «الحُبّ في الله» كلمة في أصلها للظرفية، ولكنها هنا للسببية، أي: بسبب طاعة الله تعالى، ومعصيته، كقوله تعالى: فَذَلِكُنَّ الذي لُمْتُنَّني فيه﴾ [يوسف: ٣٢] وقوله: ﴿لَمَسَّكُم فيما أَفَضْتُم﴾ [النور: ١٤] وقوله عليه الصلاة والسلام: «دَخَلتِ امرأة النّار في هِرَّة» أي: بسبب هرة.

ثم ذكر المؤلف ستة آثار معلقة كلها بصيغة الجزم الدالة على صحتها.

الأول: وكتبَ عمر بن عبدالعزيز إلى عَدِيّ بن عَدِيّ: إنَّ للإيمان فَرائضَ وشرائعَ وحُدوداً وسُنَناً، فمَن استكملها استكمَل الإيمان، ومَنْ لم يستكملها لم يَسْتَكْمِل الإيمان، فإن أعِش فسأُبينها لكم حتى تعملوا بها، وإن أمُت فما أنا على صُحْبَتِكم بحريص.

وقوله: «إن للإيمان» كذا ثبت في معظم الروايات باللام، و«فرائض» بالنصب على انها اسم إن، وفي رواية ابن عساكر: «فإن الإيمانَ فرائضُ» على أن الإيمان اسم إن، وفرائض خبرها.

وقوله: «وشرائع» أي عقائد دينية.

وقوله: «وحُدوداً» أي منهيات ممنوعة.

وقوله: «وسُنَناً» أي مندوبات.

وقوله: «فإن أعِش فَسَأُبيِّنُها لكُم» أي: أبين تفاريعها لا أصولها، لأن أصولها كانت معلومة لهم، مجملة، وليس في هذا تأخير البيان عن وقت الحاجة، لأن الحاجة هنا لم تتحقق، والغَرَض من هذا الأثر أن عمر بن عبدالعزيز كان ممن يقول: إن الإيمان يزيد وينقص، حيث قال: استكمل ولم يستكمل، فالمراد هنا أنها من المكمِّلات، لأن الشارع أطلق على مكملات الإيمان إيمانا.

والتعليق المذكور وصله أحمد بن حَنْبل، وأبو بَكر بن أبي شَيْبة في كتاب الإيمان لهما، من طريق عيسى بن عَاصم، وأخرج أبو الحسن عبدالرحمن بن عُمر بن يزيد رُسْتَه في كتاب الإيمان تأليفه بإسناد صحيح.

ورجاله اثنان:

الأول: عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن

أميّة بن عبد شمس الأُمَوي القُرَشي المدني ثم الدِّمَشقي ، أمير المؤمنين ، الإمام العادل ، أحد الفقهاء الرّاشدين ، أمه أم عاصم حفصةُ بنت عاصم ابن عُمر بن الخطاب .

قال ابن سعد : ولد سنة ثلاث وستين ، وكان ثقة مأمونا ، له فقه وعلم وورع ، وروى حديثاً كثيراً ، وكان إمام عَدْلٍ . وقال عبدالله بن داود : ولد مَقْتَل الحُسين سنة إحدى وستين .

وذكر سَعيد بن عُفير أنه كان أسمر دقيق الوجه ، نحيف الجسم ، حسن اللحية ، بجبهته أثر نَفْحَة دابَّةٍ ، قد وَخَطَه الشيب ، وقال ضَمْرَةُ بن رَبيعة : حدثنا أبو علي ثَرْوان مولى عمر بن عبد العزيز أنه دخل اصْطَبْل دوابِّ أبيه وهو غلامٌ فضربه فرسٌ فَشَجّه ، فجعل أبوه يمسح عنه الدم ، ويقول : إن كنت أشَجَّ بني أمية إنك لسعيد .

ورُوي عن الضَّحاك بن عثمان ، أن عبدالعزيز بن مروان ضم ابنه عُمر إلى صالح بن كَيْسان ، فلما حجّ أتاه ، فسأله عنه ، فقال : ما خَبَرْتُ أحداً الله أعظم في صدره من هذا الغلام .

وقال داود بن أبي هِنْد : دخل علينا عُمر بن عبدالعزيز من هذا الباب ، فقال رجل من القوم : بَعَثَ إلينا الفاسقُ بابنه هذا يتعلم الفرائض والسُّنن ، ويزعم أنه لن يموت حتى يكون خليفةً ، ويسير سيرة عمر بن الخطاب ، قال داود : فوالله ما مات حتى رأينا ذلك فيه .

وقال مَالِك بن أنَس : كان سعيد بن المُسَيِّب لا يأتي أحداً من الأمراء غيره . وقال مجاهد : أتيناه نُعَلِّمُه فما بَرِحْنا حتى تعلَّمنا منه . وقال مَيْمون ابن مِهران : ما كانت العلماء عند عُمر بن عبدالعزيز إلا تلامذةً . وقال ايوب : لا نعلمُ أحداً ممن أدْركنا كان آخَذَ عن رسول الله ﷺ منه ، وقال أنس : ما رأيت أحدا أشبه صلاةً برسول الله ﷺ ، من هذا الفتى ، وقال محمد بن علي بن الحسين : لكل قوم نَجِيبةٌ ونجيبةُ بني أمية عمر بن عبدالعزيز ، وإنه يُبْعث يوم القيامة وحده ، وروي عن رَباح بن عُبيدة ،

قال: خرج عمر بن عبدالعزيز إلى الصلاة ، وشيخ يتوكأ على يده ، فسألته ، فقال: رأيتَهُ؟ قلت: نعم ، قال: ما أحسِبُك إلّا رَجُلًا صالحاً ، ذلك أخي الخَضِر ، أتاني فأعلمني أني سألي أمر هذه الأمة ، وأني سأُساعَدُ فيها ، وقال ابن عَوْن: لما ولي عمر بن عبدالعزيز الخلافة قام على المنبر ، فقال: أيها الناس ، إن كرهتموني لم أُقُم عليكم ، فقالوا: رضينا ، فقال ابن عون: الآن قد طاب الأمر ، ولما ولي الخلافة سُمِع صوتٌ لا يُدْرى قائله يقول:

مِن الآن قَد طابَتْ وقَرَّ قَرارُها   عَلَى عُمَر المَهدِيِّ قَامَ عَمُودُها

وهو أول من اتَّخَذ دار الضيافة ، وفرض لابن السبيل ، وأزال ما كانت بنو أمية تذكر به عليًّا على المنابر ، وجعل مكانه قوله تعالى: ﴿إنَّ الله يأمُرُ بالعَدْلِ والإحْسانِ﴾ [النحل: ٩٠] الآية ، وكتب إلى عماله أن لا يُقَيِّدوا مسجوناً بقيدٍ فإنه يَمْنعُ من الصلاة ، وكتب إليهم: إذا دعتكم قدرتكم على الناس إلى ظلمهم ، فتذكروا قدرة الله تعالى عليكم ، ونَفَاد ما تأتون إليه ، وبقاء ما يأتي إليكم من العذاب بسببهم ، وكتب إلى عامله عَدِيِّ بن أرطأة بالبَصْرة: عليك بأربع من السنة فإن الله تعالى يُفْرِغُ فيها الرحمة إفراغا: أول ليلةٍ من رِجب ، وليلة النصف من شعبان ، وليلتا العيد.

ولما امتنع من الخِلافة ، وخطب على الناس بذلك ، ولم يرضَوا سواه ، خطبهم على المِنبر ، فقال: أيُّها الناس ، إني لا أعطي أحداً باطلاً ، ولا أمنع أحداً حقاً ، أيها الناس ، من أطاع الله وجَبَت طاعته ، ومن عصى الله وجَبَت معصيتُهُ ، أطيعوني ما أطعت الله ، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم ، ثم نزل دار الخلافة ، وهتك السُّتور ، وأمر ببيعها ، وجعل ثمنها في بيت المال ، ثم ذهب لِيَقِيل ، فقال له ولده عبد الملك: يا أبت ما تريد أن تصنع؟ قال: أي بُنَيّ ، أقيل. قال: تَقِيلُ ولا تَرُدُّ مظالم المسلمين؟ قال: بنيَّ إني سهرت البارحة في أمر عمك سليمان ، فإذا صليت الظهر رددت المظالم ، فقال: يا أمير المؤمنين ، من أين لك أن تعيشَ إلى الظهر؟ قال: ادنُ مني ، فدنا منه ، فقبله ، وقال: الحمدُ لله

الذي أخرج مني من يُعينُني على ديني ، فخرج وأمر منادياً ينادي : من له مظلمة فَلْيرفعها ، فأتاه ذِمِّيٌّ من أهل حمص ، وقال: يا أمير المؤمنين ، أسألك كتاب الله ، قال له: وما ذاك؟ قال له: إن العبّاس بن الوَليد اغتَصَبنِي أرضي ، وكان العبّاس حاضراً ، فقال له: ما تقول يا عباس؟ قال له: إن الوليد أمير المؤمنين اقتطعها لي ، وهذا كتابه ، فقال للذمّي: ما تقول؟ قال: أسألك كتاب الله؟ فقال: كتاب الله أحق أن يُتَّبَع من كتاب الوليد ، فردها عليه ، ثم جعل لا يَدَع شيئاً مما كان بأيدي أهل بيته من المظالم إلاّ رَدّه مظلمةً مظلمةً ، ولما استُخْلِف قُوِّمَت ثيابه وما يتعلق به من الملبوس فعدل اثني عشر درهماً.

وحدث سليمان بن دَاود أن عَبدَة بن أبي لُبابة بعث معه بدراهم ليفرِّقها في فقراء الأمصار ، قال: فأتيتُ الماجشُون ، فسألته ، فقال: ما أعلم أن فيهم اليوم محتاجا ، أغناهُم عمرُ بن عبدالعزيز. وقال البُخاريُّ: قال مالك ، وابن عيينة: عمر بن عبدالعزيز إمام. ورُوِي عن فاطمة بنت عبدالملك أنها قالت: ما اغتسل عُمر رضي الله تعالى عنه منذ وَلِي الخلافة لا من حُلُم ولا من جَنَابة ، نهارُه في أشغال الناس وردِّ المظالم ، وليله في عبادة ربه ، وكان كثيراً ما يتمثل بهذه الأبيات:

نَهارُكَ يا مَغْرُورُ سَهْوٌ وغَفْلَةٌ ... ولَيلُكَ نَوْمٌ والرَّدى لَكَ لازمُ
يَغُرُّكَ مَا يَفْنَى وتَفْرَحُ بالمُنى ... كَمَا غَرَّ باللَّذات فِي النَّوم حَالِمُ
وشُغْلُكَ فيما سَوْفَ تَكْرَهُ غِبَّهُ ... كذلك في الدُّنيا تَعيش البَهائمُ

ولما وُضِعَ في قبره هَبَّت ريح شديدة ، فسقطت منها صحيفة مكتوبة بأحسن خطٍّ فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم ، براءة من الله العزيز الجبار لعمر بن عبدالعزيز من النار ، فأخذوها ووضعوها في أكفانه ، وقيل: سبب البراءة هو أنه وقع في زمانه غلاءٌ عظيمٌ ، فقدم عليه وفد من العرب ، فاختاروا رجلا منهم لِخطابه ، فتقدم إليه ، وقال: يا أمير المؤمنين ، إنا وفدنا إليك

من ضرورةٍ عظيمةٍ في بيت المال ، ومالُه لا يخلو إما أن يكون لله ، أو لِعباده ، أو لك ، فإن كان لله فهو غنيٌّ عنه ، وإن كان لعباده فآتِهم إياه ، وإن كان لك فتصدَّق به علينا ، إن الله يُجْزِي المتصدقين ، فتغرغرت عينا عمر وقال: هو كما أمرت ، وأمر بقضاء حوائجهم ، فقُضِيت ، وهَمَّ الأعرابيُّ بالانصراف ، فقال له عمر: أيها الرجل ، كما أوصلت حوائج عباد الله إليّ ، فأوصل حاجتي وارفع فاقتي إلى الله تعالى ، فقال الأعرابي : إلٰهي اصنع بعُمَر بن عبدالعزيز كصنيعه في عباذك ، فما استَتَمَّ كلامه حتى ارتفع غيمٌ عظيمٌ ، وأمطرت السماء مطراً كثيراً ، فجاء في المطر بَرَدَةٌ كبيرةٌ ، فوقعت على جرّة ، فانكسرت ، فخرج منها كغدٌ مكتوبٌ فيه : هذه براءةٌ من الله العزيز الجبار لعمر بن عبد العزيز من النار.

يقال: إنه شدد على أقاربه ، وانتزع كثيراً مما في أيديهم ، فتبرَّموا به ، وسمّوه ، ويروى أنه دعا بخادمه الذي سمه ، وقال له: وَيْحَكَ ما حملك على أن سقيتني السُّم؟ قال: ألف دينار أُعطِيتها ، قال: هاتِها ، فجاء بها ، فوضعها في بيت المال ، وقال لخادمه: اخرُج بحيث لا يراك أحدٌ.

وكان لا يأخذ من بيت المال شيئا ، وقيل له : إن عمر بن الخطاب كان يأخذ درهمين ، فقال: إن عمر لم يكن له مال ، وأنا مالي يُغنيني.

واشتَرَى قبره بدَيْر سمعان من صاحبه بأربعين درهماً ، وكان مرضه تسعة أيام ، ومات بدَيْر سمعان يوم الجمعة لخمس ليال بقين من رجب سنة إحدى ومئة.

تولى الخلافة سنة تسع وتسعين ، ومدة خلافته سنتان وخمسة أشهر كخلافة أبي بكر الصّديق رضي الله عنه ، وأوصى أن يُدْفَن معه شيء كان عنده من شعر النبي ﷺ وأظفاره ، وقال: إذا مُتُّ فاجعلوه في كفني ، ففعلوا ذلك ، ودَيْر سمعان هو المعروف بدَير النَّقيرة من عمل مَعَرَّة النُّعمان ، فقبره هو هذا المشهور هُناك ، ولما جاء نَعيه قال الحسن

البصري: مات خير الناس.

روى عن: أنَس، والسّائب بن يزيد، وعبدالله بن جَعفر، ويوسف ابن عبد الله بن سلّام، وخولة بنت حَكِيم. مرسل، واستوهب من سَهْل ابن سعد قدحاً شرب فيه النبيُّ ﷺ، وروي عن عُروة بن الزُّبير، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، والربيع بن سَبْرَة الجُهَنِيِّ، وعدة.

وروى عنه: أبو سَلَمَة بن عبدالرحمن وهو من شيوخه، وابناه عبدالله وعبدالعزيز، وأخوه زَبّان بن عبدالعزيز، وابن عمّه مَسْلَمَةُ بن عبدالملك ابن مروان، والزُّهْريُّ، وأبو بكر محمد بن عُمر بن حَزْم، وأيوب السَّخْتِياني، وعَنْبَسةُ بن سعيد بن العاص، وآخرون.

والأَمَويُّ في نسبه نسبةً إلى أُمَيَّة، ومر الكلام عليه في تعريف شُعيب ابن أبي حمزة، وليس له في البُخاري سوى حديث واحد رواه في الاستقراض من حديث أبي هُريرة في الفلس.

وفي الرواة عمر بن عبدالعزيز بن عِمْران بن مِقْلاص روى له النَّسائي، وفيهم في غير الستة عمر بن عبدالعزيز الأنصاري مولى زيد بن ثابت، روى عنه أبو داود في المراسيل، وفيهم عمر بن عبدالعزيز مولى بني هاشم، روى له الخطيب، وأما عمر فكثير لا يُحصى.

تنبيه: قال الإمام أحمد بن حنبل يُروى في الحديث «إن الله يبعثُ على رأس كل مئة عام مَن يُصَحِّح لهذه الأمة دينَها» فنظرنا في المئة الأولى. فإذا هو عمر بن عبدالعزيز.

قال النووي: في «تهذيب الأسماء» حمله العلماء في المئة الأولى على أنه عمر، وفي الثانية على أنه الشافعي، وفي الثالثة على ابن شُرَيح، وقال الحافظ ابن عساكر: هو أبو الحسن الأشعري، وفي الرابعة على ابن أبي سَهْلٍ الصُّعْلُوكيّ، وقيل: القاضي الباقِلّاني، وقيل: أبو حامد الإسْفَراييني، وفي الخامسة على الغزّالي.

قــال الكِرْماني: لا مطمح لليقين فيه فللحنفيّة أن يقولوا: هو الحسن ابن زياد. في الثانية، والطَّحاوي في الثالثة، وأمثالهما، وللمالكية: إنه أشهب في الثـانية، وهلم جرا، وللحنـابلة: إنـه الخـلّال في الثالثة، والزاغوني في الخامسة، إلى غير ذلك، وللمحدثين إنه يحيى بن مَعِين في الثانية، والنّسائي في الثالثة، ونحوهما، ولأُولي الأمر: إنه المأمون، والمُقتدر، والقادر، وللزُّهَاد: إنه معروفُ الكَرْخِيُّ في الثانية والشِّبْليُّ في الثـالثة، ونحوهما، وإن تصحيح الدين متناول لجميع أنواعه، مع أن لفظة «من» تحتمل التعدد في المصحح، وقد كان قبيل كل مئة مَنْ يصحح ويقوم بأمر الدين، وإنما المراد من انقضت وهو حيٌّ عالم مُشار إليه.

الثاني: عديُّ بن عَدِيّ - بفتح العين فيهما - ابن عَميرة - بفتح العين - ابن فَرْوة بن زُرَارة بن الأرْقَم بن النُّعمان بن عَمرو بن وَهْب بن رَبيعة بن الحارِث بن عَدِيّ بن رَبيعة بن مُعَاوية الكِنْدِيُّ أبو فَرْوَةَ الجَزَرِيُّ التابعيُّ.

قال البخاري: عَدِي بن عَدِي سيد أهل الجزيرة، وقال ابن سعد: كان ناسكاً فقيها، وهو صاحب عمر بن عبدالعزيز، وولي الجزيرة وأرْمِينية وأذْربيجان لسليمان، وكان ثقةً إن شاء الله. وقال عبد الله بن أحمد: لا يُسـأَلُ عن مثله، وقـال ابن معِين، والعِجليُّ، وأبـو حاتم: ثقة. وعن مَسلَمَـة بن عبدالملك قال: إن في كِندةَ لثلاثة إنَّ الله لَيُنَزِّلُ بهمُ الغيثَ وينصرُ بهم على الأعداء: رَجاءُ بن حَيْوة، وعُبَادة بن نُسَـي، وعَدِيُّ بن عَدِي. وقال عبد الله بن أحمد، عن أحمد: لايُسأل عن مثله. وقال ابن سعد: كان على قضاء الجزيرة أيام عمر بن عبدالعزيز.

وقد فَــرَّقَ غيرُ واحد، منهم ابن حبان، بين عَدِيّ بن عدي الكِندي الذي روى عنه أبو الزُّبير، وبين صاحب هذه الترجمة، والله تعالى أعلم.

روى عن: أبيه، وعمه العُرس بن عَميرة وهما صحابيان، وأبي عبد الله الصُّنابِحي، ورجاء بن حَيْوة، والضَّحاك بن عبد الرحمن بن عَرْزَب.

وروى عنه: أيوب، وجَرير بن حازِم، وأبو الزُّبير، وإبراهيم بن أبي عَبْلة، ومَيْمُون بن مِهْران الجزَريّ وغيرهم.

روى له: أبو داود، والنَّسائي، وابن ماجة، وليس في «الصحيحين» و «الترمذي» شيء له.

مات سنة عشرين ومئة.

والكِنديُّ في نسبه نسبةً الى كِندة بكسر الكاف على المشهور، قال في «تاج العروس»: قال شيخنا: ورأيتُ من ضَبَطَه بالفتح أيضا في كتب «الأنساب» قال: وسمعت أهل عُمان والبَحْرين الكِنْدِيّين، يقولون كُنْدة بالضم، وهو لقب ثَوْر بن عُفَير بن عَدِيّ بن الحارث بن مرة بن أُدَد أبو حيّ من اليمن، وقال الهَمْداني: هو ثَوْر بن مُرْتع بن معاوية، وقيل: ثَوْر ابن عُبَيد الحارث بن مُرَّة، ونقل عن العباب: ثور بن عَنْبس بن عَدِيّ، وفي «روض» السُّهَيْلي: إن كِندة بنو ثَوْر بن مُرْتَع بن أُدَد بن زَيْد، ويقال: إنهم بنو مُرْتَع بن ثَوْر، وقد قيل: إن مُرْتعاً هُو ثور، وكندةُ أبوه. وقال ابن خلكان: إن مُرْتعاً كمُحْدث هو والد ثَوْر، وان ثَوْر بن مُرْتع هو كِندة، وفي «الصحاح» هو كندة بن ثَوْر، قال شيخنا: والذي جزم به أكثر شراح «الحماسة» و«ديوان امرىء القيس» أن ثوراً ولد كندة لا لقبه، قال ابن دُرَيد: سمي به لأنه كَنَدَ أباه النعمة، ولحق بأخواله. قيل: أصله من قولهم أرض كنود، أي: لا تنبت شيئاً، وقيل: لكونه كان بخيلاً، وقيل: لأنه كَنَدَ أباه أي: عَقَّه.

والجَزَري في نسبه نسبةً إلى الجزيرة واحدة جزائر البحر، سميت بذلك لانقطاعها عن معظم الأرض، والجزيرة أرض بالبصرة ذات نخيل، بينها وبين الأُبُلَّةِ وجزيرة قُور - بضم القاف - وهو ما بين دجلة والفرات، وبها مدن كبار، ولها «تاريخ» ألَّفَهُ الإمام أبو عَرُوبة الحَرّاني، وإذا أطلقت الجزيرة ولم تُضف إلى العرب فإنما يُراد بها هذه.

وهذا الأثر مع كونه معلقاً يسمى مقطوعاً ، فالمعلق مر الكلام عليه في الرابع ، والمقطوع هو قول التابعي وفعله إذا خلا عن قرينة الرَّفْع والوَقْف ، ومثل التابعي من دونَه ، يُجْمع على مقاطيع ومقاطِع ، والشافعيُّ يعبر بالمقطوع عن المُنْقَطِع ، وهو ما لم يتصل إسناده كما يأتي قريباً إن شاء الله ، والمقطوع من مباحث المتن ، والمنقطع من مباحث الإسناد ، وعكس الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البَرْدَعي ما قال الشافعي فجعل المنقطع هو قول التابعي.

والبَرْدَعيُّ نسبة إلى بَرْدَعة بفتح الباء والدال المهملة ، بلدة من أقصى بلاد أذْرَبيجان ، مُعَرّب برده دان ، لأن مَلِكاً منهم سبا سَبْياً وأنزلهم هنالك ، وإلى المقطوع أشار العِرَاقيُّ ، فقال:

وَسَمَّ بالمَقْطُوع قَوْلَ التّابِعي وفِعْلَه وقد رَأى للشّافِعِيّ
تعبِيرَهُ بِهِ عَنِ المُنقَطِعِ قُلْتُ وعَكْسُهُ اصْطِلاحُ البَرْدَعي

وإذا علمت الصحيح في المقطوع ، ومغايرته للمنقطع ، فلا بدَّ من معرفة المنقطع للتمييز بينهما ، وينشأ من ذِكره ذكر المُعْضَل.

فالمُنقَطِع هو ما سَقَط من سنده راوٍ واحد غير الصحابي ، وإن تَعَدَّدَ سقوطُه في مواضع بحيث لا يَزيد السّاقِط منها على واحدٍ ، فيكون منقطعاً في مواضع ، فخرج بالواحد المُعضل ، مع أن الحاكم يسميه أيضا منقطعاً ، وخرج بغير الصحابي المُرْسَل كما مر تعريفه. وقيل: المُنقَطِع ما لم يَتَّصِل سنده ، ولو سقط منه أكثر من واحد ، فَيَدْخُل فيه المرسل ، والمُعْضَل ، والمُعَلّق. قال ابن الصّلاح: إن هذا هو الأقرب معنى لا استعمالاً ، لأن الانقطاع ضد الاتصال ، فيصدق بالواحد وبالجميع وبما بينهما ، وقد صار إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم ، ولكن أكثر استعمالهم القول الأول ، فأكثر ما يُسْتَعْمَل فيه المُنقطِع ما رواه مَنْ دون التابعي عن الصحابي ، كمالك عن ابن عمر ، وأكثر ما يُستعمَل فيه المُرسَل ما رواه التابعي عن النبي ﷺ.

والمُعْضَل بفتح الضاد ما سقط منه اثنان متواليان من أي موضع كان ، وإن تعددت المواضع ، كان الساقط الصحابي والتابعي أو غيرهما ، فيدخل فيه قول المصنفين: قال النبي ﷺ. كما قيل بمثله في المُرْسَل ، والمُنْقَطِع ، والمُعْضَل اسم مفعول من أعْضَلَه فلان ، أي: أعياه ، فهو مُعْضَل ، فكان المحدث الذي حدث به أعضله وأعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه ، ويقال: المعضِل للمشكل أيضا ، وهو حينئذ بكسر الضاد وبفتحها ، على أنه مشترك ، ومن المُعْضَل حذف النبي ﷺ والصحابي ، ووقف المتن. على التابعي ، كقول الأعمش ، عن الشعبي: يُقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا؟ فيقول: ما عَملته ، فيُخْتَم على فيه ، فتنطِقُ جوارحُه ولسانه ، فيقول لجوارحه: أبْعَدَكُنَّ الله ما خاصَمْت إلا فيكن ، رواه الحاكم ، وقال عُقْبَة: أعْضَلَهُ الأعمش ، وهو عند الشَّعبيّ متصل مسند ، رواه مسلم من حديث فُضَيل بن عُمر ، عن الشَّعبيّ ، عن أَنَس ، قال: كنا عند النبيّ ﷺ ، فضَحِكَ ، فقال: «هَلْ تَدرونَ مِمَّ ضَحِكْتُ؟» قلنا: الله ورسوله أعلم ، قال: «مِنْ مُخاطَبَة العبدِ ربَّهُ يوم القيامة ، يَقُول: يا ربِّ أَلَم تُجرْني من الظّلم؟ فيقول بلى ، فقال: فإني لا أُجيزُ اليومَ على نفسي شاهداً إلا مني ، فيقول: كفى بنفسك اليوم عليك شهيداً ، وبالكرام الكاتِبين اليوم عليك شهوداً ، فيُخْتَم على فيه ، ثم يقال لأركانه: «انطِقِي». الحديث ، قال ابن الصَّلاح ، وجَعْلِ هذا القسم من المعضل جيدٌ حسنٌ ، لأن هذا الانقطاع بواحدٍ مضموماً إلى الوَقْف يَشتَمِل على الانقطاع باثنين ، الصحابيّ ورسول الله ﷺ ، وذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى ، وأشار العراقيُّ إلى المُنقَطِع والمُعْضَل بقوله:

وَسَمِّ بالمُنْقَطِع الّذي سَقَطْ قَبْلَ الصَّحابِيِّ بِهِ راوٍ فَقَطْ
وقِيل ما لَمْ يَتَّصِل ، وقَالاَ بأَنَّهُ أقْرَبُها استِعْمالا
والمُعْضَلُ السّاقِطُ منه اثْنانِ فَصَاعِداً ومِنْهُ قسمٌ ثانِ
حَذْفُ النَّبيّ والصَّحابيِّ معا ووَقْفُ مَتْنِهِ على مَنْ تَبعَا

ثم ذكر البخاري بعد هذا الأثر: وقال إبراهيم ﴿ولكنْ لِيَطْمَئِن قلبي﴾

أي : ليزداد بصيرة وسُكوناً بمُضامَّةِ العيان إلى الوحي والاستدلال ، فإن عَيْن اليقين فيه طُمَأنينة ليست في علم اليقين ، ففيه دِلالة على قَبُول التصديق اليقيني للزيادة ، وعند ابن جَرير بسند صحيح إلى سعيد بن جُبَير أي : يزداد يقيني ، وعن مُجَاهد : لأزداد إيمانا إلى إيماني ، وإذا ثبت ذلك عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام مع أن نبينا عليه الصلاة والسلام قد أُمِر باتّباع مِلّتِه كان كأنه ثبت عن نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإنما فصل المصنف بين هذه الآية وبين الآيات التي قبلها لأن الدليل يؤخذ من تلك بالنص ، ومن هذه بالإشارة ، وإبراهيم أحد أولي العزم ، ومنه جميع الأنبياء ما عدا ثمانية ، يجمعهم قولُ القائل :

وعَنْه حاد آدمٌ شيثُ الوَصي إدريسُ نوحٌ هودُ يونُسٌ يَصِي
لُوطٌ وصَالِحٌ فذي ثمانُ حَادُوا عن الخَليلِ واسْتَبانوا

وهو ابن آزَرَ ، وآزَرُ هو تارح بفتح الراء المهملة ، وفي آخره حاء مهملة ، فآزَرُ اسم ، وتارَح لقبٌ له ، وقيل : عكسه ، قال ابن هشام : هو إبراهيم بن تارَح وهو آزرُ بن ناحُور بن أسْرَع بن أرْغُو بن فَالح بن شَالَخْ بن أرْفَخَشْد بن سام بن نوح بن لامك بن متوشلخ بن أحنج بن يرد بن مهلاييل ابن قاني بن فانوش بن شِيْت بن آدم عليه السلام ، ولا خلاف عندهم في عدد هذه الأسماء وسردها على ما ذكرنا ، وإن اختلفوا في ضبْطها ، وإبراهيم اسم عِبْرانيّ ، ومعناه : أبٌ رَحيم ، وكان آزَرُ من أهل حَرّان ، ووَلَدَ إبراهيم بكوثا من أرض العراق ، وكان يَتَّجِرُ في البَزِّ ، وهاجر من أرض العراق إلى الشام ، وبلغ عمره مئة وخمساً وسبعين سنة ، وقيل مئتي سنة ، ودُفن بالأرض المقدسة ، وقبرُه معروفٌ بقرية حَبْرون بالحاء المهملة ، وهي التي تسمى اليوم ببلدة الخليل .

الأَثر الثاني : وقال مُعاذ : اجْلِس بِنا نؤْمِن ساعةً . أي نزداد إيمانا بذكر الله ، لأن معاذاً كان مؤمناً ، أيَّ مُؤمن .

وقال النَّووي معناه : نتذاكر الخير ، وأحكام الآخرة ، وأمور الدين ، فإن ذلك إيمان . وقال أبو بكر بن العَرَبي : لا تَعلُّق فيه للزيادة ، لأن معاذاً

إنما أراد تجديد الإيمان ، لأن العبد يؤمن في أول مرة فرضاً ، ثم يكون أبداً مجدداً كلما نَظَر أو فكر. قال في «الفتح»: وما نَفَاه أوّلا ، أثبته آخراً ، لأن تجديد الإيمان إيمان ، أي : فيكون زيَادةً في الإيمان الأصلي .

وفي الأثـر إبهـام المأموربالجلوس ، وهو الأسْوَدُ بن هِلال كما يأتي قريباً ، وهُو المُحَاربي الكُوفي أبو سلام ، ذكره البارودي وجماعة ممن ألف في الصحابة لإدراكه ، وقال ابن سعد عن الأسود: هاجرت زَمَنَ عُمر فذكر قصة ذكرها ابن حِبّان ، وقال أحمد: ما علمت إلّا خيراً ، وقال ابن مَعِين والنَّسـائي : ثقة ، وقال العِجْلِيّ : كان جاهلياً ، وكان رجلا من أصحاب عبدالله . روى عن معاذ بن جَبَل ، وعمر وابن مسعود ، وغيرهم . وروى عنه أشْعَثُ بن أبي الشَّعْثَاء ، وأبو إسحاق السَّبِيعيُّ ، وإبراهيم النَّخَعِيُّ ، وغيرهم . مات زمن الحجّاج بعد الجَمَاجِم ، قيل : سنة أربع وثمانين .

وهذا التعليق وصله أحمد ، وأبو بكر أيضا بسند صحيح إلى الأسود ابن هِلال ، قال: قال لي معاذٌ . . الخ .

ومعاذ: هو مُعَاذ بن جَبَل بن عَمرو بن أوْس بن عائِد بن عَدِيّ بن كَعب ابن عمرو بن أدي بن علي بن أسد بن ساردة بن يزيد بن جُشَم بن عَدِيّ ابن بابي بن تميم بن كعب بن سَلَمَـة ، أبـو عبـد الـرحمن الأنصـاري الخَزْرَجي ، الإمام المقدم في علم الحلال والحرام .

قال الواقِديّ وغيره: كان معاذ بن جبل طُوَالاً ، حسن الشَّعر أكحل العينين ، أبيض ، بَرَّاقَ الثَّنايا لم يولد له قَطُّ ، وقيل : إنه وُلد له ولدٌ يُسَمى عبدالرحمن ، وإنه قاتل معه يوم اليَرْموك ، ربه كان يُكْنى أبا عبد الرحمن ، وهو أحد السبعين الذين شَهدوا العقبة من الأنصار ، وآخى النبيُّ ﷺ بينه وبين عبدالله بن مَسْعود ، وقيل آخى بينه وبين جَعْفر بن أبي طالب ، شَهِد العقبة ، وبدراً ، والمشاهد كلَّها .

وبعثه رسول الله ﷺ قاضياً إلى الجَنَد من اليمن ، يُعَلِّم الناس شرائع الإسـلام ، ويقضي ، وجعـل إليه قبض الصـدقـات من العمـال الذين

باليمن ، وكان رسول الله ﷺ قد قسم اليمن على خمسة رجال: خالد بن سَعيد على صَنْعاء ، والمهاجِر بن أبي أميّة على كِندة ، وزياد بن لَبيد على حَضْرَمُوت ، ومعاذ بن جَبَل على الجَنَد ، وأبي موسى الأشْعَري على زَبيد وزَمْعَة وعَدَن والساحل ، وقال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين وجهه إلى اليمن : «بِمَ تقضي؟» قال: بما في كتاب الله ، قال: «فإن لَمْ تجد؟» قال: بما في سنة رسول الله ، قال: «فإن لم تجد؟» قال أجتهد رأيي ، فقال رسول الله ﷺ : «الحمد لله الذي وفّق رسولَ رسولِ الله ﷺ لما يُحِبُّ رسولُ الله».

قال ابن إسحاق: والذين كَسَروا آلهة بني سَلَمَة معاذُ بن جبل ، وعبدالله بن أنيس ، وثَعْلبة بن غنمة.

وقال رسول الله ﷺ : «أعلَمُهم بالحلالِ والحرامِ معاذُ بن جَبَل» وقال رسول الله ﷺ : «يأتي معاذُ بن جَبَلٍ يوم القيامة إمامَ العلماءِ».

وروي عن خالد بن مَعْدان ، قال: كان عبدالله بن عُمر ، يقول: حدِّثونا عن العاقِلَيْن العالمَيْن ، قيل: من هما؟ قال: هما معاذُ بن جَبَل وأبو الدَّرْدَاء. وروى الشعبيُّ عن فَرْوة الأشجعِيّ ، قال: كنت جالساً مع ابن مسعود ، فقال: إن معاذاً كان أمة قانتاً لله حنيفاً ولم يَكُ من المشركين. فقلت: يا أبا عبد الرحمن إنما قال الله تعالى: ﴿إنّ إبراهيمَ كان أُمَّةً قانِتاً لله حَنِيفاً﴾ [النحل: ١٢٠] فأعاد قوله: إن معاذاً... فلما رأيته أعاد عرفت أنه تَعَمَّد الأمر فسكت ، فقال: أتدري ما الأمة؟ ومن القانت؟ قلت: الله أعلم ، قال: الأمة الذي يعلَم الخيرَ ويُؤتَمُّ به ويُقتدى ، والقانِتُ: المطيعُ لله تعالى ، وكان مُعاذ بن جَبَل معلماً للخير مطيعاً لله تعالى ولرسوله. وَوَرَدَ: يأتي معاذُ يومَ القيامة أمام الناس برَتْوَة ، أي: بمهلة ، وهي بفتح الراء ، وسكون التاء ، وواو مفتوحة ، وعَدَّه أنَس بن مالك من الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ ، وهو في «الصحيح». وفيه عن عبد الله بن عَمرو: «اقْرَؤوا القرآن مِن أرْبَعَة» ، فذكره فيهم.

وكتب النبيُّ ﷺ حين بعَثه إلى أهل اليمن: «بَعَثْتُ لكم خَيْرَ أهْلي» وقال له ﷺ حين بعثه إليه: «إني قد عَرَفتُ بلاءك في الدِّين، والذي قد رَكِبَك في الدَّيْن، وقد طيبت لك الهدية، فإن أُهْدي لك شيءٌ فاقْبَل»، فرَجَع حين رَجَعَ بثلاثين رأساً أُهْديت له، وقال له لما ودعه: «حفِظَك الله من بين يديك، ومن خلفِك، وعن يمينِك، وعن شِمالِك، ومن فوقِك، ومن تحتِك، ودَرَأ عنك شرور الإنْسِ والجِنِّ».

ورُوي عن كَعب بن مالك، قال: كان معاذ بن جَبل رَجُلًا شابًّا جميلًا، من أفضل شباب قومه، سَمْحا لا يُمسك. فلم يزل يدان حتى أغلق ماله كله من الدين، فأتى النبيّ ﷺ، فطلب إليه أن يسأل غرماءه أن يضعوا له، فأبوا، ولو تركوا لأحد من أجل أحد لتركوا لمعاذ من أجل رسول الله ﷺ، فباع رسول الله ﷺ ماله كله في دينه، حتى قام معاذ بغير شيءٍ، حتى إذا كان عام فتح مكة بعثه النبي ﷺ إلى طائفة من أهل اليمن لِيَجْبُرَهُ فمكث معاذ باليمن أميرا، وكان أول من اتَّجَر في مال الله هو، فمكث حتى أصاب وحتى قُبِض رسول الله ﷺ، فلما قدم قال عُمر لأبي بكر: أرسل إلى هذا الرجل، فدع له ما يُعيشُهُ وخُذ منه سائره، فقال له أبو بكر: إنما بعثه النبي ﷺ ليَجْبُرَه ولست بآخذ منه شيئاً إلا أن يُعطيني، فانطلق إليه عُمر إذ لم يطعه أبو بكر، فذكر ذلك لمُعاذ، فقال له معاذ: إنما أرسلني إليه النبي ﷺ لِيَجْبُرَني، ولست بفاعل، ثم أتى معاذٌ عمرَ، وقال: قد أطَعْتُك، وأنا فاعل ما أمرتني به، فإني رأيت في المنام أني في حَوْمَة ماء قد خشيت الغرق، فخلصتني منه يا عمر، فأتى معاذٌ أبا بكر، فذكر ذلك كله له، وحلف أنه لا يكتُمُه شيئاً، فقال أبو بكر: لا آخذ منك شيئاً، قد وهَبْته لك، فقال عمر: هذا حين حَلَّ وطاب، فخرج معاذٌ عند ذلك إلى الشام.

وفي «سنن» أبي داود عنه، قال لي النبي ﷺ: «إني لأُحِبُّك» الحديث، في القول دُبُرَ كل صلاة.

وقال أبو نُعَيم في «الحِلية» إمام الفقهاء ، وكنز العلماء ، وكان من أفضل شباب الأنصار حِلماً وحياءً وسَخاءً ، وكان وسيماً جميلاً .

وعن الزُّهريِّ قال: أصاب الناسَ طاعونٌ في الجابية ، فقام عمرو بن العاص ، فقال: تَفَرَّقوا عنه فإنما هو بمنزلة نار ، فقام مُعاذ بن جَبَل ، فقال: لقد كنت فينا وأنت أضلُّ من حمار أهلك ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هُو رَحْمَةٌ لهذِهِ الأُمَّة» اللهم اذكر معاذاً ، وآل معاذٍ فيمن تذكره بهذه الرحمة. وقال عمر: عَجَزَتِ النِّساء أن يلِدْن مثل معاذٍ ، ولولا معاذٌ لَهَلَك عمر.

له عن رسول الله ﷺ مئة وسبعة وخمسون حديثاً ، اتفقا على حديثين منها ، وانفرد البخاري بثلاثة ، ومسلم بواحد.

روى عنه ابن عبّاس ، وأبو قَتادة ، وجَابرٌ ، وأنس ، وابن عمرو بن العاص ، وعبدالله بن أبي أوْفَى ، وأبو أُمَامة الباهِليُّ ، وأبو ثَعلبة الخُشَني ، وعبد الرحمن بن سَمُرة العَبْشَمِيّ ، وجابر بن سَمُرة السُّوائي .

وروى عنه : جمع من كبار التابعين ،

استعمله عمر على الشام حين مات أبو عبيدة ، فمات من عامه ذلك بالطاعون ، فاستعمل موضعه عَمرو بن العاص ، والطاعون الذي مات به هو طاعون عَمْواس بفتح العين المهملة وسكون الميم ، موضع بين الرملة وبيت المقدس ، وكان سنة ثماني عشرة ، وقيل: سبع عشرة ، وعمره ثلاث وثلاثون سنة.

وفي سنة سبع عشرة رجع عمر بن الخطاب من سرغ بجيش المسلمين لِئلّا يقدمهم على الطاعون ، ثم عاد في العام المقبل سنة ثماني عشرة حتى أتى الجابية ، فاجتمع إليه المسلمون ، فَجَنَّدَ الأجْناد ، ومَصَّرَ الأمْصار ، وفرض الأُعْطِية والأرزاق ثم قَفَل إلى المدينة.

وليس في الصحابة معاذُ بن جَبَل سواه ، وأما معاذ فكثيرٌ نحو أحد

وعشرين ، وفي الرواة أيضا كثير.

وهذا الأثر المعلق يسمى عند أهل المصطلح بالموقوف ، وهو ما وقف على الصحابي ، ولم يُتَجاوَز به إلى النبي ﷺ قولاً وفعلاً مع خُلُوِّه من قرينة الرَّفْع ، وسواء اتصل السند بالصحابي أو انقطع ، وبعض أهل الفقه من الشافعية يسمون الموقوف أثراً ، والمرفوع خبراً ، وأما المحدثون ، فقد قال النَّوَوِيُّ : إنهم يطلقونه على المَرْفُوع والمَوْقُوف ، وإن وُقِفَ الأثر على غير الصحابي من تابعي أو من دونه ، فَقَيِّدْه بمن وَقف عليه ، بأن تقول : موقوفٌ على فلان ، أو وقفه فلان على فلان ، وأشار إليه العراقي بقوله :

وسَمِّ بالمَوْقُوفِ ما قَصَرْتَهُ بصَاحِبٍ وَصَلْتَ أوْ قَطَعْتَهُ
وبَعْضُ أهْلِ الفِقهِ سَمّاهُ الأثَرْ وإنْ تَقِفْ بغيرِهِ قَيِّدْ تَبَرْ

الأثر الثالث: وقال ابنُ مسعود: اليقينُ الإيمانُ كلُّه.

أكده بكل لدِلالتها كأجْمَع على التبعيض للإيمان ، إذ لا يؤكد بهما إلا ذو أجزاء يَصِحُّ افتراقهما حِسًّا أو حكماً ، وتعلق بهذا الأثر من يقول : إن الإيمان هو مجرد التصديق ، وأجيب بأن مراد ابن مسعود أن اليقين هو أصل الإيمان ، فإذا أيقن القلب انبعثت الجوارح كلها للقاء الله تعالى بالأعمال الصالحة ، حتى قال سفيان الثوري : لو أن اليقين وَقَعَ في القلب كما يَنْبغي ، لطار اشتياقاً إلى الجنة هرباً من النار ، وهذا التعليق طرف من أثر وصله الطَّبَرَانيُّ بسند صحيح ، وبقيته : والصَّبْرُ نصف الإيمان . وأخرجه أبو نُعَيم في «الحلية» والبَيْهَقيّ في «الزهد» من حديثه مرفوعاً ، ولا يَثْبُت رفعه .

وعبدالله بن مسعود هو: ابن مسعود بن غَافِل بالغين المعجمة والفاء ابن حَبيب بن شمخ بن مَخزوم ويقال ابن شمخ بن فار بن مخزوم بن صاهِلة بن كاهِل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هُذَيل بن خُزَيمة بن مُدْرِكة بن الياس بن مُضَر أبو عبد الرحمن الهُذَلِيّ حليف بني زُهْرَة ، كان أبوه مسعود بن غافِل قد حالف في الجاهلية عبدالله بن الحارث بن زُهْرة ،

وأم عبدالله بن مسعود أم عبد بنت عبد وُدّ بن سَواء بن قَديم بن صَاهِلة بن كاهِل من بني هُذَيل أيضا .

كان إسلامه قديماً في أول الإسلام ، حين أسلم سعيد بن زَيْد وزوجته فاطمة بنت الخطاب ، قبل إسلام عمر بزمانٍ ، وسبب إسلامه ما رواه زِرُّ ابن حُبَيش ، عن ابن مسعود ، قال : كنت أرعى غنماً لِعُقْبَة بن أبي مُعَيط ، فمر بي رسول الله ﷺ ، فقال لي : «يا غلامُ ، هل من لبن؟» فقلت : نعم ، ولكني مؤتمنٌ ، فقال : «هل من شاة حائل لم يَنْزُ عليها الفحل؟» فأتيته بشاة ، فمسح ضَرْعَها ، فنزل لبن ، فحلبه في إناء ، فشرب وسقى أبا بكر ، ثم قال للضَّرع : «اقلِص» فقَلَص ، ثم أتيته بعد هذا ، فقلت : يا رسول الله علِّمني من هذا القول ، فمسح برأسي ، وقال : يرحمك الله فإنك غُلَيم مُعَلَّم .

وهو أحد العبادلة الأربعة على قولٍ كما مر ، وأحد الذين لهم أتباع في الفقه كما مر في ترجمة ابن عباس .

قال ابن عبد البرّ : ثم صحب رسول الله ﷺ ، فكان يَلِجُ عليه ويُلبسُه نعليه ، وإذا جلس أدخلهما في ذِراعه ، ويمشي أمامه ، ويَسْتُرُه إذا اغتسل ، ويوقظه إذا نام ، وقال له رسول الله ﷺ : «إذْنك على أن تَرْفَعَ الحجابَ وتَسْمَعَ سوادي ، حتى أنْهاك» وكان يُعْرف في الصحابة بصاحب السِّواد والسِّواك ، قال علقمة : قال لي أبو الدرداء : أليس فيكم صاحبُ النعلين والسِّواك والوِساد ، شهد بدراً والحُديبيَّة ، وهاجر الهجرتين ، وصلى إلى القبلتين .

وشهد له رسول الله ﷺ بالجنة في حديث العشرة كما رُوي بإسناد حسن جيد ، عن سعيد بن زيد ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ على حراء ، فذكر عشرة في الجنة : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وطلحةُ ، والزُّبير ، وعبد الرحمن بن عَوْف ، وسَعد بن مالك ، وسعيد بن زيد ، وعبدالله بن مسعود .

رُوي عنه أنه قال: رأيتني سادس ستة وما على وجه الأرض مسلم غيرنا.

آخى النبيُّ ﷺ بينه وبين الزُّبير قبل الهجرة، وبعدها بينه وبين سَعْد ابن مُعاذ، وقيل: أنس، وهو أول من جَهَرَ بالقرآن بمكة. ورُوي عن علي يرفعه: «لو كنتُ مؤمراً أحداً» وفي رواية: «مُستخلفاً من غير مشورةٍ لأمَّرْتُ ابن أمِّ عبـد» وفي رواية: «لاسْتخلَفْت» وقال فيه ﷺ: «من سَرَّهُ أن يقرأ القرآن كما أُنْزل فلْيقْرأ على قراءة ابن أمِّ عبد» ورُوي عن زِرٍّ عن عبدالله بن مسعـود، أنَ النبي ﷺ أتى بين أبي بكـر وعمـر، وعبـدالله بن مسعـود يُصلي، فافتتح بالنِّساء، فقال النبي ﷺ: «مَن أحَبَّ أن يقرأ القرآنَ غَضًّا كما أُنْزل فلْيَقْرأ على قراءةِ ابنِ أمِّ عبد» ثم قعد يسأل، فجعل النبيُّ ﷺ يقـول: «سَلْ تُعْطَهْ» وقال فيما سأل: اللهُمَّ إني أسألُك إيمانًا لا يَرْتَدُّ، ونَعيماً لا يَنفدُ، ومُرافَقَة نَبيِّكَ ﷺ في أعلى جنة الخُلْد، فأتى عمرُ عبدالله يُبَشِّرُهُ، فوجد أبا بكر خارجاً قد سبقه، فقال: إن فَعلْتَ لقد كُنت سبّاقاً للخير. وقال فيه أيضا: «رَضِيتُ لأُمَّتي ما رَضِي لها ابنُ أُمِّ عبد وسَخِطْتُ لأُمَّتي ما سَخِط لها ابنُ أمِّ عبد» وقال أيضا: «اهْدُوا هَدْي عمّار، وتَمَسَّكُوا بهَدْي ابنِ أُمِّ عبد» ورُوي عن عليٍّ أن رسول الله ﷺ أمره أن يَصْعَد شجرة، فيأتيه بشيءٍ منها، فنظر أصحابه إلى حموشة ساقَيْه، فضَحِكوا، فقال النبيُّ ﷺ: «ما يُضْحِككُم؟ لَرِجْلاهُ عند الله أثقل في الميزان من أُحُد».

وعن أبي موسى، قال: قدمت أنا وأخي المدينة، وما نرى ابن مسعود إلا أنه رجلٌ من أهل البيت، لما نَرَى من دُخوله ودُخول أمّه على النبيِّ ﷺ.

وبعثه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الكوفة مع عمار بن ياسر، وكتب إليهم: إنّي قد بعثت إليكم بعمارٍ أميراً، وعبدالله معلماً ووزيراً، وهما من نُجباء أصحاب رسول الله ﷺ، من أهل بدر، فاقتدوا بهما، واسمعوا من قولهما، وقد آثرتكم بعبد الله بن مسعود على نفسي. وقال فيه

عمر: كَنِيفٌ مُلِىءَ علماً.

وعن أبي وائـل قال: لمـا أَمَـرَ عثمانُ في المصاحف بما أَمَرَ، قام عبدالله بن مسعود خطيباً، فقال: أيأمُرُني أن أقرأ القرآن على قراءة زيد بن ثابت؟ والذي نفسي بيده لقد أَخَذْتُ مِن في رسول الله ﷺ سبعين سورةً، وإن زيدَ بن ثابت لَذُو ذُؤابَةٍ يلعبُ به الغِلمان، والله ما نزل من القرآن شيءٌ إلا وأنا أعلم في أيِّ شيءٍ نَزَلَ، وما أحدٌ أعلم بكتاب الله منّي، ولو أعلم أحـداً تُبَلِّغنِيه الإبِلُ أعلم بكتاب الله مني لأتَيْتُه، ثم استحيا مما قال، فقال: وما أنا بخيركم، وفي الخَلْق أصحاب رسول الله ﷺ، فما أنكر أحد عليه ذلك، ولا رَدَّ ما قال.

ومن طريق الأعْمَش، قال: قال زَيْد بن وَهْب: لما بَعَثَ عثمان إلى ابن مسعود يأمره بالقدوم إلى المدينة، اجتمع الناس إليه، وقالوا: أقِم، ونحن نَمْنَعُـك أن يصـل إليك شيءٌ تكـرهُـه، فقـال: إنه له عليَّ حق الطاعة، وإنها ستكون أمور وفِتَنٌ لا أحِبُّ أن أكون أولَ مَن فَتَحَها، فَرَدَّ الناس، وخرج إليه.

وعن أبي وائل أن ابن مسعود رأى رجلاً قد أَسْبَلَ إزاره، فقال: ارفع إزارَكَ، فقال: وأنت يا ابن مسعود فَارْفَع إزارك، فقال: إني لست مثْلَكَ إن بساقيَّ حموشة، وأنا آدم الناس، فبلغ ذلك عمر، فضرب الرجل، وقال له: أتَرُدُّ على ابن مسعود؟! كان رضي الله عنه رجلاً قصيراً نحيفاً، يكاد طُوال الرِّجال توازيه جلوساً وهو قائمٌ، وكانت له شعرةٌ تبلُغُ أُذُنيه، وكان لا يُغَيِّرُ شيبَه.

وقال حُذَيفة: لقد عَلِمَ المحفُوظُون من أصحاب رسول الله ﷺ أن عبد الله بن مسعود كان من أقربِهم وسيلةً، وأعْلَمِهم بكتاب الله. وروى عليُّ ابن المَدِينيّ أنه حَلَفَ بالله ما أعلم أحداً أشبه دَلًّا وهَدْياً برسول الله ﷺ من حين يخرجُ من بيته إلى أن يرجِعَ إليه من عبد الله بن مسعود، ولقد علم المحفـوظـون من أصحاب محمد ﷺ أنه من أقربهم وسيلةً إلى الله يومَ

القيامة ، وفي رواية : من حين يخرجُ إلى أن يرجِعَ لا أدري ما يَصْنَعُ في بيته . وفي رواية : حتى يواريه جدارُ بيته .

وروى وَكِيعٌ من طريق أبي ظَبْيان ، قال : قال لي عبدالله بن عبّاس : أيَّ القراءتين تَقْرَأُ؟ قُلت : القراءة الأولى . قراءة ابن أُمِّ عَبْد ، فقال : أَجَلْ ، هي الآخِرَةُ ، إن رسول الله ﷺ كان يَعْرِضُ القرآن على جبرائيل في كلِّ عام مرةً ، فلما كان العام الذي قُبِض فيه رسول الله ﷺ عَرَضَه عليه مرَّتَيْن ، فَحَضَر ذلك عبدالله ، فعلم ما نُسِخ من ذلك وما بُدِّل .

وعن عَلْقَمَةَ قال : جاء رجلٌ إلى عُمر وهو بعرفاتٍ ، فقال : جئتُك من الكوفة ، وتركت بها رجلاً يحكي المصحف عن ظهر قلبه ، فَغَضِبَ عمر غضباً شديداً ، فقال : ويْحَك ، ومن هو؟ قال : عبدالله بن مسعود ، قال : فسكن عنه ذلك الغضب ، وعاد إلى حاله ، وقال : والله ما أعلم أحداً من الناس أحقَّ بذلك منه .

وسئل علي رضي الله عنه عن قوم من الصحابة منهم عبدالله بن مسعود ، فقال : أما ابن مسعود فَقَرَأَ القرآن ، وعَلِمَ السنة ، وكفى بذلك . وعن عبدالله بن عمر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : خُذُوا القرآن من أربعة : من ابن أمِّ عبد فبدأ به ، ومعاذِ بن جَبَل ، وأُبَيِّ بن كعب ، وسالم مولى أبي حُذَيفة . وقال ﷺ : «مَن أَحَبَّ أنْ يَسْمَع القرآنَ غَضًا فلْيسمَعْهُ من ابن أمِّ عَبْد» . وعن تميم بن حَرَام : جالسْتُ أصحاب النبي ﷺ فما رأيت أزهد في الدنيا ولا أرغب في الآخرة ولا أحبَّ إليّ أن أكون في صلاحه من ابن مَسْعود . وقال فيه أبو الدَّرْداء لما بلغه نَعْيُه : ما ترك مثله ، وهو من الستة الذين قال مسروق : إنهم انتهى إليهم العلم من أصحاب النبي ﷺ ، ونظمها العِراقيُّ بقوله :

وقَالَ مَسْرُوقٌ انْتَهى العِلْمُ إلى ... سِتَّةِ أصحابٍ كِبارٍ نُبَلا
زَيْدٍ أبي الدَّرْداء مَعْ أُبَيِّ ... عُمَرَ عبدالله مَعْ عَلِيِّ
ثُمَّ انتَهَى لِذَيْن والبَعْضُ جَعَلْ ... الأشْعَرِيَّ عَنْ أبي الدَّرْدا بَدَلْ

رُوي له عن رسول الله ﷺ ثمان مئة حديث وثمانية وأربعون ، اتّفقا على أربعة وستين ، وانفرد البخاري بأحدٍ وعشرين ، ومسلم بخمسة وثلاثين.

وروى عن: عمر ، وسعد بن معاذ.

وروى عنه: ابناه عبد الرحمن ، وأبو عبيدة ، وابن أخيه عبد الله بن عُتْبَة ، وامرأته زَيْنب الثَّقفِيَّة ، والعبادِلَةُ ، وأبو موسى ، وأبو رافع ، وأبو شُرَيح ، وجابر ، وأنس ، وأبو جُحَيْفَة ، وغيرهم ، وروى عنه من التابعين: عَلْقَمَة ، وأبو الأسود ، ومسروقٌ ، والرَّبيع بن خَيْثَم ، وشُرَيْح القاضي ، وأبو وائل ، وأبو عثمان النَّهْدِيّ ، وزِرُّ بن حُبَيش ، وعمرو بن مَيْمون ، وخَلْقٌ كثيرٌ.

مات بالمدينة قبل قَتْل عُثمان سنة اثنتين وثلاثين ، ودُفن بالبقيع ، وقيل: بالكوفة ، والأول أصح ، وصلى عليه عثمان ، وقيل: صلى عليه الزُّبير ، ودفنه ليلاً بإيصائه إليه بذلك ، ولم يَعْلم عثمان بدفنه ، فعاتب الزُّبير على ذلك ، وكان يوم توفي ابنَ بضعٍ وستين سنة.

قال بعض أصحابه: ما سمعت عبد الله بن مسعود يقول سُبَّةً في عثمان ، وسمعته يقول: لَئِن قَتَلُوه لا يَسْتَخْلِفُون مثله بعده.

وفي الصحابة عبد الله بن مسعود غيره اثنان ، أحدُهُما ثَقَفِيٌّ أخو أبي عُبَيد ، والثاني غِفَارِيٌّ. وأما عبد الله فلا يُحصى.

وعبد الله هُو الذي قتل أبا جَهْل على قول ، فرُوي عنه أنه قال: أتَيْتُ النبيَّ ﷺ فقلت له: إني قَتَلْتُ أبا جهل. فقال: «الله الذي لا إلَه غيره لأَنْتَ قَتَلْتَه» فقلت: نعم ، فاستَخَفَّه الفرح ، ثم قال: انطلق بنا إليه» قال: فانطلقت معه حتى قُمْتُ به على رأسه ، فقال: «الحمدُلله الذي أخْزاكَ ، هذا فِرْعون هذه الأمّة ، جُرُّوه إلى القَليب» قال: وكنتُ ضربتُهُ بسيفي فَلَم

يعْمل فيه ، فأخذتُ سيفَه فضربتُهُ به حتى قَتَلْتُهُ ، فَنَفَّلَني رسول الله ﷺ سيفه.

الأثر الرابع : وقال ابنُ عُمر: لا يَبْلُغُ العَبْدُ حقيقةَ التَّقوى حتى يَدَعَ ما حاكَ في الصَّدر. والمراد بالتقوى: وقاية النفس عن الشرك. والأعمال السيئة ، والمواظبة على الأعمال الصالحة ، وسُئِل عليٌّ رضي الله تعالى عنه عن التَّقوى ، فقال: هي الخوفُ من الجَليل ، والعملُ بما في التَّنزيل ، والاستعدادُ ليوم الرَّحيل.

وقوله : «يدع» أي يترك ، وقد أماتوا ماضي يَدَعُ ويَذَرُ ، ولكن جاء في قراءة : «مَا وَدَعَكَ ربك» بالتخفيف.

وقوله: «حَاكَ» بالمهملة والكاف الخفيفة ، أي : تَرَدَّدَ ، واضطرب ، ولم ينشرِح له الصدر ، وخاف الإثم فيه ، وفي بعض النسخ ما حَكَّ بتشديد الكاف ، وفي بعضها ما حاك بالألف والتشديد من المحاكّة.

وفي أثر ابن عُمر إشارة إلى أن بعض المؤمنين بَلَغَ كُنْهَ الإيمان ، وبعضهم لم يَبْلُغه ، فتجوز الزيادة والنقصان ، وقد أخرج ابن أبي الدُّنيا عن أبي الدَّرْداء ، قال: تمام التقوى أن تَتَّقي الله حتى تَتْرُكَ ما يُرى أنه حلالٌ خشيةَ أن يكون حراماً.

قال في «الفتح» لم أر أثر ابن عمر هذا موصولاً إلى الآن ، وقد ورد معناه عند مسلم من حديث النَّوَّاس مرفوعاً ، وعند أحمد من حديث وابصة ، وليس فيها شيءٌ على شرط البخاري ، فلذلك اقتصر على أثر ابن عمر.

وابن عمر: هو عبدالله بن عمر بن الخطاب القُرَشيُّ العَدَوِيُّ ، ونسبه في نسب أبيه المتقدم في الحديث الأول ، أبو عبد الرحمن ، أمه زَيْنب بنت مَظْعُون الجُمَحِيَّة ، وهو شقيقُ أم المؤمنين حَفْصة ، ولد سنة ثلاث من المَبْعَث النبويِّ ، وهاجر وهو ابن عشر سنين ، وقيل: ابن إحدى عشرة ونصف ، أسلم مع أبيه ، وهاجر معه ، وقول من قال: إنه أسلم قبلَ أبيه ،

وهاجر قبله ، لا يُعْبأُ به ، عُرِضَ يوم بدرٍ وأُحُد فاستُصْغِر ، وأُجيز في الخَنْدَقِ ، وهو ابن خَمْسَ عشرةَ سنة ، كما ثَبَتَ في «الصحيح» ، وشهد الحُدَيْبيةَ ، وقال بعض أهل السِّيَر: إنه أول من بايع يومئذ ، ولا يَصِحُّ ، والصحيح أن أول من بايَعَ تحت الشجرة بَيْعَة الرُّضوان أبو سِنان الأسَدِيّ ، وهو أحد الستة المكثرين في الحديث كما مر في ترجمة عبد الله بن عبّاس ، وأحد العبادلة الأربعة كما مرّ هُناكَ أيضا.

قال ابن عبد البَرِّ: كان لا يَتَخَلَّف عن السَّرايا على عهد رسول الله ﷺ ، ثم كان بعد مؤتة مُولعاً بالحجّ قبل الفِتْنَة ، وفي الفتنة إلى أن مات ، ويقولون: إنه من أعلم الصحابة بمناسِكِ الحجّ ، كان رضي الله عنه شديد الوَرَعِ ، وكان كثير الاتّباع لآثار رسول الله ﷺ ، شديدَ التَّحَرّي والاحتياط والتَّوَقّي في فَتْوَاه. وكلُّ ما يأخذ به نفسه. قال جابر: ما مِنّا أحدٌ أدرك الدنيا إلا مالت به ومال بها ، ما خلا عُمر وابنه عبدالله. وقال مَيْمون بن مِهران: ما رأيت أوْرَعَ من ابن عمر ، ولا أعلم من ابن عباس.

وفي «الصحيح» عنه: كان مَنْ رأى رُؤيا في حياة النبي ﷺ قصَّها عليه ، فتمنيت أن أرى رؤيا ، وكنت غلاماً عَزَباً أنام في المسجد ، فرأيت في المنام كأن ملَكَين أتياني ، فذهبا بي.. الحديث ، وفي آخره فقَصَصْتُها على حَفْصة ، فَقَصَّتها حفصة على رسول الله ﷺ ، فقال: «نِعْمَ الرَّجل عبدالله لو كان يُصلي من الليل» فكان بعد ذلك لا ينام من الليل إلا القليل ، وقال ﷺ لأخته حَفْصة حين قَصَّت عليه رؤياه التي في «الصحيح» أيضا من أنه قال: إني رأيت في يديَّ سرَقَةً من حرير ، فما أهوي بها إلى مكانٍ من الجنة إلا طارَت بي إليه: «إنَّ أخاكِ» أو «إن عبدالله رجلٌ صالحٌ».

وقال عبدالله بن مسعود: لقد رأيتنا ونحن متوافرونَ فما بينَنا شابٌّ أمْلَكَ لنفسه من عبدالله بن عُمر. وعن السُّديّ: رأيت نفراً من الصّحابة كانوا يَرَوْن أنه ليس أحدٌ فيهم على الحالةِ التي فارق عليها النبيَّ ﷺ إلا ابن عمر.

وعن سَعِيد بن المُسَيَّب: لو شهدت لأحد أنه من أهل الجنة لشهدت لعبدالله بن عمر. وكان ابن عمر حين مات خير من بقي ، وما لَعَنَ ابن عمر خادماً قطُّ إلا واحداً فأعْتَقَه ، كما رُوي عن الزُّهري. ورُوي عنه أنه قال: أراد ابن عمر أن يَلْعَنَ خادماً ، فقال: اللَهُمَّ الع ، فلم يُتِمَّها ، وقال: إنها كلمة ما أحب أن أقولها. وعن نافع أن ابن عمر اشتكى ، فاشتُري له عُنقودٌ بدِرهم ، فأتاه سائل ، فقال: أعطوه إياه ، فخالف إنسان آخر فاشتراه منه بدِرهم ، ثم أراد أن يرجِع ، فمُنع ، ولو علم ابن عمر بذلك ما أكله. وعن حَمْزة بن عبدالله بن عُمر ، قال: لو أن طعاماً كثيراً كان لابن عمر لما شَبِع منه بعد أن يجد له آكلاً. وعن زَيْد بن أسلم ، قال: جعل رجلٌ يَسُبُّ عبدالله بن عُمر ، وهو ساكتٌ ، فلما بَلَغَ باب داره التَفَتَ إليه ، فقال: أنا وأخي عاصم لا نَسُبُّ الناس ، وعن أبي الدّارِع: قلت لابن عمر: لا يزالُ الناس بخير ما أبقاك الله لهم ، فغَضِبَ ، وقال: إني لأحسِبُك عراقيًّا ، وما يُدريك علامَ أُغْلِق بابي؟ وعن مالك: أقام ابن عمر بعد النبي ﷺ ستين سنة ، يقدم عليه وفود الناس ، ولم يَخْفَ عليه شيء من أمر رسول الله ﷺ ولا أصحابه ، وهو من أئمة الدين. وعنه أيضا: كان إمام الناس عندنا بعدَ عمر زيد بن ثابت ، وكان إمام الناس عندنا بعد زيد بن عمر. وعن يَحْيى ابن يَحْيى: قلت لمالِك: سمعت المشايخ يَقُولون: من أَخَذَ بقول ابن عمر لَم يَدَع من الاستقصاءِ شيئاً ، قال: نعم. وعن أبي سَلمة بن عبد الرحمن: كان عُمر في زمانه له نُظَراء ، وكان ابن عُمر في زمانه ليس له نظيرٌ. وعن عُقْبَة بن مُسلم أن ابن عمر سُئل عن شيء فقال: لا أدري ، أتُريدون أن تَجْعلوا ظُهورنا جُسوراً في جَهَنَّم ، تقولون: أفْتانا بهذا ابن عُمر؟ وأخرج البَغَويُّ ، عن سعيد ، قال: ما رأيت أحداً أشدَّ اتقاء للحديث عن رسول الله ﷺ من ابن عُمر. ورُوي عن مُجاهد: صَحِبت ابن عمر إلى المدينة ، فما رأيتُه يُحَدِّث عن رسول الله ﷺ حديثاً واحداً.

وعن مَيْمون بن مِهران ، قال: مر أصحاب نَجْدَةَ الحَرُورِيِّ بإبلٍ لابن عمر ، فاسْتاقُوها ، فجاءَه الرّاعي ، وقال: يا أبا عبد الرحمن ، احتسب

الإبل ، وأخبره الخبر ، فقال: كيف تَرَكُوك؟ قال: انْفلَتُّ منهم لأنك أحب إلي منهم ، فاسْتَحْلَفَه ، فحَلَف ، فقال: إني احْتسَبْتُك معها ، فأعتقه ، فقيل له بعد ذلك: هل لك في ناقتك الفلانية تُباع في السوق؟ فأرَاد أن يَذْهب إليها ، ثم قال: كنت احْتَسَبْتُ الإبل ، فلأيِّ معنىً أطلب الناقة؟

وعن عبدالله بن أبي عُثمان أعْتَقَ عبدالله بن عُمر جاريةً له ، يقال لها: رفثة ، كان يُحِبُّها ، وقال: سمعت الله تعالى يقول: ﴿لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حتى تُنْفِقُوا مِمّا تُحِبُّون﴾ [آل عمران: ٩٢] وعن نافع كانت لابن عمر جارية معجبة ، فاشتد عجبُهُ بها ، فأعتقها ، وزوجها مولى له ، فأتَتْ منه بولدٍ ، فكان ابن عمر يأخُذُ الصبيَّ ، فيقبِّلُه ، ويقول: واهاً لريح فلانة.

وفي «البَيْهَقِيّ»: أعطى عبدالله بن جَعْفر في نافع لعبدالله بن عُمر عشرة آلاف درهم وألف دينار ، فقيل له ماذا تَنْظُر؟ قال: فهَلاَّ ما هو خيرٌ من ذلك ، هو حرٌّ. وعن زَيْد بن أسْلَم: مرّ ابن عمر براعٍ ، فقال: هل من جَزَرَة؟ قال: ليس ههنا ربها ، قال: تقول له: أكلها الذِّيبُ ، قال: فاتَّقِ الله ، فاشترى ابن عُمر الراعي والغنَم وأعْتَقَه ، ووهَبَها له. قال ابن خَلِّكان: كان ابن عُمر إذا اشتد عجبهُ بشيء من ماله قَرَّبه إلى ربه عز وجل ، قال نافع: كان رقيقُه قد عَرَفوا ذلك منه ، فرُبَّما شَمَّرَ أحدهم ، فيلزم المسجد ، فإذا رآه ابنُ عُمر على تلك الحالة الحسنة ، أعْتَقَه ، فيقول له أصحابه: يا أبا عبد الرحمن والله ما بِهم إلا أن يَخْدَعُوك ، فيقول: ما خَدَعَنا أحدٌ في الله إلا انْخَدَعنا له. قال نافعٌ: ما ماتَ ابن عُمر حتى أعْتَقَ ألف إنسان أو ما زاد ، ونشر نافعٌ مولاه عنه علماً جمًّا.

ورُوِي أن مروان بن الحكم دخل عليه في نفرٍ بعد قتل عُثمان رضي الله عنه ، فعرضوا عليه أن يُبايعوا له ، قال: وكيفَ لي بالنّاس؟ قال: تُقاتِلُهم ونُقاتِلُهم معك. قال: والله لو اجْتَمَعَ أهل الأرض عليَّ إلا أهل فَدَك ما قاتَلْتُهم ، فخرجوا من عنده وهو يقول:

والمُلْكُ بَعْدَ أبي لَيْلى لِمَنْ غَلَبَا

وذكر مَيْمون أن ابن عُمر دخل عليه رجل ، فسأله عن تلك المشاهدِ ، فقال : كَفَفْتُ يدي ، فلم أُقْدِم ، والمقاتِلُ على الحقِّ أفْضَل . كان رضِي الله عنه لوَرَعِهِ أشْكَلَت عليه حروبُ عليٍّ عليه السلام ، فَقَعَد عنهُ ، ثمَّ ندم على ذلك حين حضرته الوفاة ، فقد روى حَبيبُ بن أبي ثابتٍ عنه أنه قال حين حَضَرَتْهُ الوفاة : ما أجدُ في نفسي من أمر الدنيا شيئاً إلاّ أنّي لم أُقاتل الفئةَ الباغية مع عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه وفي رواية : ما آسى على شيءٍ إلاّ أني لم أُقاتل معَ عليٍّ الفئةَ الباغية .

وفي «البَيْهقيِّ» ما ذَكَر ابنُ عمر رسولَ الله ﷺ إلاّ بَكَى ، ولا مَرَّ برَبعِهم إلا غمَّض عينيه . وعن نافع : كان ابن عُمر إذا قرأ : ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُم لِذِكرِ الله﴾ [الحديد : ١٦] بَكى حتى يَغْلِبه البكاء . كان رضي الله عنه له مِهْراسٌ فيه ماء ، فيُصَلي ما قُدِّر له ، ثم يصيرُ إلى فراشِه ، فيُغْفِي إغفـاء الطائرِ ثم يَقُوم ، فيتوضأ فَيُصَلّي ، ثم يرجِعُ إلى فراشهِ ، فيُغْفِي إغفـاء الطائر ، يفعلُ ذلك في الليل أربع مرّات أو خمساً . وقيل لنـافـع : ما كان ابنُ عمـر يَصْنَع في منزله ، قال : الوُضوء لكلِّ صلاة ، والمُصحف فيمـا بَيْنَهمـا . وعنه أيضا أنه كان إذا فاتَتْه صلاةُ العشاء في الجماعة أَحْيى بَقيَّة ليله . وعنه أيضا : كان ابن عُمر يُحيي الليلَ صلاةً ، ثم يقول : يا نافعُ اسْحَرْنا ؟ فيقول : لا ، فيعاودُ فإذا قال : أسحرْنا ، قعد يستغفر الله حتى يصبح ، وعنه أيضاً : كان ابن عُمر لا يَصُوم في السفر ، ولا يكاد يُفْطِر في الحَضَر . وفي «البَيْهَقِيِّ» كان إذا فاتته صلاة في جماعةٍ صلى إلى الصلاة الأخرى . وقال الزُّبَيْر بن بَكّار : كان ابن عُمر يَحْفَظُ ما سَمِعَ من رسول الله ﷺ ، ويَسْأَلُ من حَضَر إذا غابَ عن قوله وفعله ، وكان يَتَّبِعُ آثار النبيّ ﷺ في كل مسجدٍ صلى فيه ، وكان يَعْتَرِضُ براحلته في طريقٍ رأى رسول الله ﷺ عَرَضَ ناقته فيه ، وكان لا يَتْرُكُ الحَجَّ ، وكان إذا وقفَ بعَرَفَةَ وقف في الموقف الذي وَقَفَ رسول الله ﷺ ، وكان أوصى أن يُدْفن في الحِـلِّ ، فلم يُقْـدَر على ذلك من أجل الحَجّاج ، ودُفِن بذي طُوى ، بمَقَابر المُهاجرين .

وكان الحجاج قد أمر رجلاً فَسَمَّ زُجَّ رمح وزَحَمَه في الطريق ، ووضع الـزُّجَّ على ظَهْر قدمه ، وذلك أن الحَجّاج خَطَبَ يوماً ، وأَخَّرَ الصلاة ، فقال له ابن عمر: إنَّ الشَّمْسَ لا تَنْتَظِرُكَ ، فقال له الحَجّاج : لقد هَمَمْتُ أن أضرب الّذي فيه عيناك ، قال: إن تَفْعَل فإنك سفيهٌ مُسَلَّطٌ. وقيل: إنه أخفى قولـه ذلـك عن الحجّـاج ، ولم يُسْمِعْـه ، وإنمـا كان يَتَقَدَّمه في المواقف بعَرَفة وغيرها إلى المواضع التي كان النبي ﷺ يَقِفُ فيها ، وكان ذلك يَعِزُّ على الحجّاج ، فأمر الحجّاجُ رَجلاً معه حَرْبة ، يقال: إنها كانت مسمومةً ، فلما دَفَعَ الناس من عَرَفَة ، لصِق به ذلك الرجل ، فأَمَرَّ الحربةَ على قدمه ، وهي في غَرْزِ راحِلَتِه ، فمرض منها أيّاماً ، فدخل الحجّاج يعوده ، فقال له: من فَعَلَ هذا بك يا أبا عبدالرحمن؟ فقال: وما تَصْنَعُ به ، قال: قتلني الله إن لم أَقْتُلْه ، قال: ما أراك فاعلاً ، أنت الذي أَمَرْتَ الذي نَخَسني بالحربة ، فقال: لا تَفعل يا أبا عبدالرحمن ، وخَرَج عنه. ورُوي أنَّه قال للحجّاج حين قال له: من فعل بك؟ أنت أمرت بإدخال السِّلاح في الحرم ، فلَبث أيّاماً ، ثم مات ، وصلى عليه الحَجّاج ، ودُفِن بذي طُوى كمـا مَرَّ ، وقيل: دفن بِفَـخٍّ موضـع قرب مكة ، وقيل: بِسَرِفَ ، وقيل: بالمُحَصَّب سنةَ اثنتين ، وقيل: ثلاث ، وقيل: أربع وسبعين ، بعد قتل ابن الزُّبير بثلاثة أشهر ، عاش أربعاً وثمانين ، وقيل سبعاً وقيل ستّاً.

رُوِي له عن رسول الله ﷺ ألفا حديث وست مئة وثلاثون حديثا ، اتَّفَقا على مئة وسبعين ، وانفرد البُخاريُّ بأحدٍ وثمانين ، ومسلم بأحد وثلاثين.

روى عن: أبي بكرٍ ، وعُمر ، وعُثمان ، وأبي ذَرٍّ ، ومُعاذ ، وعائشة ، وغيرهم.

وروى عنه من الصحابة: جَابر ، وابن عبّاس ، وغيرهما ، وروى عنه بنـوه سالمٌ ، وعبدالله ، وحَمْزة ، وبلال ، وزيد ، وعبدالله ، وابن أخيه حفص بن عامِر ، ومن كبار التابعين: سَعيد بن المُسيَّب ، وأسلَم مولى عُمر ، وعَلْقَمة بن وقّاص ، ومَسْروق ، وجُبَير بن نُفير ، وعبدالرحمن بن

أبي ليلى ، وممن بعدهم: مواليهم عبدالله بن دِينار ، ونافِع ، وزيد بن أسلم ، وخالد ، ومن غيرهم مُصعَب بن سَعد ، وموسى بن طَلْحة ، وعُروة ابن الـزبَير ، وعطاء ، وطارق ، ومجاهِد ، وابن سِيرين ، والحسَن ، وصَفْوان ابن مُحْرِز ، وغيرهم .

وفي الصحابة أيضا عبدالله بن عمر حرمي ، يقال: إنه له صحبة ، يُروى عنه حديث في الوضوء.

الأثر الخامس: وقال مُجاهِدٌ ﴿شَرَعَ لَكُمُ. . .﴾: أوصَيناك يا مُحمد وإيّاهُ دِيناً واحِداً. والمراد من هذا التعليق أن الذي تظاهرت عليه الأدِلة من الكتاب والسنة هو شرع الأنبياء كلهم ، وإنما خَصَّ نوحاً عليه السلام ، لما قيل: إنه الـذي جاء بتحـريم الحرام ، وتحليل الحلال ، وأول من جاء بتحريم الأمهات والبنات والأخوات ، ولا يقال: إن إياه تصحيف وقع في أصـل البخـاري في هذا الأثـر ، وإن الصواب وأنبياءه كما عند عَبْد بن حُميد ، وغيره ، كما يأتي ، وكيف يُفرد مجاهد الضمير لِنوح وحده مع أن في السياق ذكر جماعة؟ لأنه أُجيب بأن نوحاً عليه الصلاة والسلام أُفرد في الآية ، وبقية الأنبياء عليهم السلام عَطْفٌ عليهم ، وهم داخلون فيما وصّى به نوحاً ، وكُلُّهُم مشتركون في ذلك ، فذِكْرُ واحِدٍ منهم يُغْنِي عن الكُلِّ. على أن نوحاً أقرب مذكور في الآية ، وهو أولى بعَوْد الضمير إليه في تفسير مجاهد ، فتفسيرُه صحيح .

وهذا التعليق وصله عَبْد بن حُميد في تفسيره ، والطَّبَرِيُّ والفِرْيابيُّ ، وابن المُنْذر في تفاسيرهم ولكن لفظهم: يا محمد وأنبياءه.

ومجاهِـد هو مجاهـد بن جَبْر -بفتح الجيم- المكِّيُّ أبو الحجّاج المخْزُوميُّ المقرئ مولى السَّائبِ بن أبي السَّائب.

وقال الفَضْل بن مَيْمون: سمعت مجاهداً يَقُول: عَرَضْتُ القُرآن على ابن عَبّاس ثلاثين مرّةً ، وقال يحيى القَطّان: مُرسلات مجاهدٍ أحبُّ إليَّ من مرسـلات عَطاء ، وقال الأعْمش ، عن مجاهد: لو كُنت قرأتُ على

قراءة ابن مسعود ، لم أحْتَج أن أسأل ابن عَبّاس عن كثير من القرآن . وعن مُجاهد ، قال : قرأتُ القرآن على ابن عبّاس ثلاث عَرْضاتٍ ، أَقِفُ عند كل آية أسأله : فيم نزلت؟ وكيف كانت؟ وقال إبراهيم بن مُهاجر ، عن مجاهد ، قال : ربما آخُذُ لابن عُمر بالرِّكاب . وقال قَتَادة : أعْلَم من بَقِيَ بالتفسير مجاهد . وقال أبو بكر بن عَيّاش : قُلت للأعمش مالهم يقُولون تفسير مُجاهد؟ قال : كانوا يَرَوْن أنه يسأل أهل الكتاب . وقال ابن مَعِين وأبو زُرْعة : ثقة . وقال سَلَمَة بن كُهَيل : ما رأيتُ أحداً أراد بهذا العلم وجه الله تعالى إلا عطاءً ، وطاووساً ، ومجاهداً . وقال ابن سعد : كان ثقةً فقيهاً عالماً كثير الحديث . وقال ابن حِبّان : كان فقيهاً وَرعاً عابداً مُتقِناً . وقال أبو جعفَر الطَّبَريُّ : كان قارئاً عالماً . وقال العِجْلِيُّ : مكيٌّ تابعيٌّ ثقة . وقال الذَّهبيُّ : أجمعت الأمة على إمامة مجاهد ، والاحتجاج به وقال الذَّهبيُّ أيضا : قرأ عليه عبدالله بن كثير ، وقال التِّرمِذيُّ : مجاهدٌ معلوم التَّدليس ، فعَنْعَنَتُهُ لا تفيد الوصلَ ، ووقوع الواسطة بينه وبين ابن عَبّاس .

روى عن : عليّ ، وسعد بن أبي وَقّاص ، والعبادلة الأربعة ، ورافع بن خُدَيْج ، وأُسَيْد بن ظَهير ، وأبي سعيد الخُدري ، وعائشة ، وأم سَلَمَة ، وجُوَيْرِيَة بنت الحارث ، وأبي هُريرة ، وجابر بن عبدالله ، وسُراقة بن مالك ، وعبد الرحمن بن صَفْوان بن قُدامة ، وخلقٍ كثيرٍ .

وروى عنه : أيوب السَّختياني ، وعطاء ، وعِكْرمة ، وابن عَوْن ، وعَمْرو بن دينار ، وأبو إسحاق السَّبيعي ، وأبو الزُّبير المكي ، وقتادة ، وسليمان الأحْول ، والأعْمش ، وخلقٌ كثيرٌ .

وأنكر شُعبة وابن أبي حاتم سماعَه من عائشة ، وكذا ابن معين ، لكن حديثه عنها في «الصحيحين» .

وقال مجاهد : قال لي ابن عمر : وددْت أن نافعاً يحفظ كحفظك .

مات بمكة وهو ساجدٌ سنة مئة ، وقيل : إحدى ، وقيل : اثنتين ، وقيل : أربع ومئة ، وهو ابن ثلاث وثمانين سنة ، وولد سنة إحدى وعشرين في خلافة عُمر بن الخطاب .

ومجاهد بن جبر ليس في الرواة غيره ، ومُجاهد في الستة سواه ثلاثة .

الأثـر السـادس: وقال ابنُ عبّاس ﴿**شِرْعَةً ومِنْهاجاً**﴾ : سَبيلاً وسُنَّة تفسير لمنهاجاً ، أي : طريقاً واضحاً ، وسُنَّةً ، يقال: شَرَعَ يَشرع شرعاً ، أي : سَنَّ فهو تفسيرٌ لشرْعة ، فيكون من باب اللَّفِّ والنَّشر الغير المرتب ، وسقطت الواو من : «وقال» لابن عَسَاكر.

وهذا التعليق وصله عبدالرَّزّاق في تفسيره بسندٍ صحيح ، وابن عباس مَرَّ تعريفه في الخامس من بدء الوحي .

٢ - باب دعاؤكم إيمانكم

وقوله: دُعاؤكم إيمانكم.

لقوله تعالى: ﴿قُلْ ما يَعْبأُ بِكُم رَبّي لَوْلا دُعاؤُكُم﴾ ومعنى الدعاء في اللغة الإيمان، هو من قول ابن عباس، فسمى الدعاء إيماناً، والدعاءُ عمل فاحتُجَّ به على أن الإيمان عملٌ، وعطفه على ما قَبْلَه كعادته في حذف أداة العطف، حيث يَنْقُل التفسير، وقد وَصَلَه ابن جَرير من قول ابن عباس، قال في قوله تعالى: ﴿قُلْ ما يَعْبأُ بِكُمْ رَبّي لَوْلاَ دُعاؤُكُم﴾ قال: يقول: لولا إيمانكم، أخبر الله الكفار أنه لا يعبأ بهم، ولولا إيمان المؤمنين لم يَعْبأ بهم أيضا، وقال غيرُ ابن عباس: الدعاء هنا مصدرٌ مضاف إلى المفعول، والمرادُ دُعاء الرسل الخلق إلى الإيمان، فالمعنى: ليس عند الله عُذْرٌ إلا أن يَدعُوَكُم الرسول، فيُؤمن من آمن، ويكفر من كفر، فقد كذبتم أنتم، فسوف يكون العذاب لازماً لكم، وقيل: معنى الدعاء هُنا الطاعة، ويؤيده حديث النُّعْمان بن بَشير أن الدُّعاء هُو العبادة، أخرجه أصحاب «السنن» بسندٍ جيِّد.

الحديث الأول

٨ ـ حدّثنا عُبَيدُ الله بنُ موسى قال: أخبرنا حَنْظَلَةُ بن أبي سُفْيان عن عِكْرِمَةَ بن خالد عن ابن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «بُنِي الإسلام عَلى خَمْس: شَهادَةِ أنْ لا إلهَ إلاّ الله، وأنَّ محمداً رسولُ الله، وإقام الصلاةِ، وإيتاء الزَّكاة، والحَجِّ، وصَوْمِ رَمَضان».

[الحديث ٨ ـ طرفه في ٤٥١٥].

قوله: «بُنِي الإسلامُ» البناء: وضع شيءٍ على شيءٍ، والإسلام: الانْقياد، وقد مر الكلام عليه في أول الكتاب.

وقوله: «خَمْس» أي: دعائم، كما صرح به عبدالرزاق، وفي روايةٍ لمسلم: «على خمسة» أي: أركان.

وقوله: «شهادة أن لا إله إلا الله» وما بعدها مخفوض على البدل من خمس، ويجوز الرفع على حذف الخبر، والتقدير: منها شهادة أن لا إله إلا الله، أو على حذف المبتدأ، والتقدير: أَحَدُها شهادة أن لا إله إلا الله، وإنما لم يذكر الإيمان بالأنبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال جبريل عليه السلام، لأن المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به، فيستلزم جميع ما ذكر من المُعْتَقَدات، وقال الإسماعيليُّ ما محصله: هُو من باب تسمية الشيء ببعضه، كما تقول: قرأتُ الحمدَ، وتريد جميعَ الفاتحة، وكذا تقول: شهدت برسالة محمدٍ، وتريد جميع ما ذكر. واشترط البَاقِلّانيُّ في صحة الإسلام تقدم الإقرار بالتوحيد على الرسالة، ولم يُتابع مع أنه إذا دُقِّق بَانَ وجهُهُ، ويزداد اتجاهاً إذا فرقهما.

و«لا» في قوله: لا إله، هي النافية للجنس، و«إله» اسمها مركبٌ معها تركيب مزج كأحدَ عشر، وفتحته فتحة بناء، وعند الزَّجاج فتحة إعراب، لأنه عنده منصوب بها لفظاً، وخبرها محذوفٌ تقديره موجودٌ، و«إلا» حرف استثناء، والاسم الكريم مرفوعٌ على البدل من الضمير المستتر في الخبر، وقيل: مرفوع على الخبرية لقوله: «لا» وعليه جماعةٌ، وهذا التركيب عند علماء المعاني والأصول يفيد القَصْر، وهو من باب قصر الصفة على الموصوف لا العكس، فإن إله في معنى الوصف، واختلف البيانيون والأصوليون في المنطوق والمفهوم في هذا التركيب، فعند البيانيين المنطوق هو إثبات الإلٰهية لله تعالى، والمفهوم نفيها عن غيره، وعند الأصوليين المنطوق هو نفيُها، والمفهوم هو إثباتها، وعلى مذهبهم قالوا: كيف يُقال في لا إله إلا الله: إنَّ دِلالتها على إثبات الألوهية لله تعالى بالمَفْهوم؟ وأجاب زَكَرِيَّا: بأنه لا بُعد فيه، لأن القصد أولاً وبالذات ردُّ ما خالَفَنا فيه المشركون، لا إثبات ما وافَقُونا عليه، فكان المناسب للأول المنطوق، وللثاني المفهوم، وإنما قُدِّم النفي على الإثبات، فقيل: لا إله إلا الله، ولم يقل: الله لا إله إلا هو، لأنه إذا نفى أن يكون ثَمَّ إله غير الله، فقد فَرَّغَ قلبَه مما سوى الله بلسانه، ليُواطِىءَ القلب وليس مشغولاً

بشيء سوى الله تعالى ، فيكون نفي الشَّريك عن الله تعالى بالجوارح الظاهرة والباطنة.

وقوله: «وإقام الصلاةِ» معنى إقامة الصلاة: إما تَعْديل أركانها وحفظها من أن يقع فيها زَيْغ في فرائضها وسُننها وآدابها من أَقَامَ العُودَ إذا قَوَّمَه ، وإما المداومة عليها من قامَتِ السُّوق إذا نَفَقَت ، وإما التَّجلُّد والتَّشَمُّرُ في أدائها من قامتِ الحرب على ساقِها ، وإما أداؤها تعبيراً عن الأداء بالإقامة ، لأن القيامِ بعضُ أركانها ، والصلاة فَعْلَةٌ من صَلّى ، كالزكاة من زكّى ، وهي مُشتَقَّة من الصَّلَوين ، وهما عِرقان يكتنفان الظَّهر ، سُمِّيَتْ بذلك لكثرة تحركهما فيها ، وقيل: من الصلاة ، بمعنى الدّعاء ، قال الشاعر:

وقَابَلَها الرِّيحُ في دَنِّها وَصَلّى عَلَى دَنِّها وارْتَسَمْ

أو من صَلَّيْت العصا بالنار إذا لَيَّنْتها وقَوَّمْتها ، فالمصلي كأنه يسعى في تعديلها وتقويمها ، أو لأن الصلاة تُقَوِّمُ صاحبها وتعدِّله ، أو من المُصَلّي وهو ثاني حَلَبة السباق ، فالأول المُجَلّي ، والثاني المُصَلّي ، وسميت بذلك لأنها ثانية دعائم الإسلام ، وهي شرعاً قُربة فعلية ذات إحرام وسلام ، أو سجود فقط وقوله: «فعلية» أخرج القُرَبَ التَّرْكية كعبادة الأصنام ، والصيام ، لأنه تَرْك ، وقوله: «ذات» أخرج الزكاة ، وقوله: «وسلام» أخرج الحج ، لأنه فيه إحرام ولا سلام فيه ، وقوله: «أو سُجود» فقط هو بالرفع ، وقيد به لإدخال سجود القراءة.

وقوله: «وإيتاء الزكاة» أي: إعطائها من آتاه إيتاءً ، وأما أَتَيْتُه إتياناً ، فمعناه جئته ، والزكاة لغة الطهارة والنَّماء واللِّياقة والتَّنعُّم ، قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ من تَزَكّى﴾ [الأعلى: ١٤] أي: تطهر ، ويقال: زكا الزَّرعُ زكاءً بالمدِّ إذا نما ، وهذا الأمر لا يزكو بفلان ، أي: لا يليق به ، وزكَا الرجل يزكو إذا تنعم وكان في خِصب ، وسميت بذلك لأن المال يَطْهر بها ، أو لأنها تُطَهِّرُ صاحبها ، قال تعالى: ﴿خُذْ من أمْوالِهم صَدَقَةً تُطهِّرُهُم وتُزَكِّيهم بها﴾ [التوبة: ١٠٣] أو لأنها سبب نماء المال وزيادته ، ولها خمسة

أسماء في القرآن : الزكاة ، والصدقة ، والماعون : ﴿ويَمْنَعون المَاعونَ﴾ [الماعون : ٧] والحق : ﴿وآتوا حَقَّهُ يومَ حَصادِهِ﴾ [الأنعام : ١٤١] والنفقة : ﴿ومِمَّا رزَقْناهُم يُنْفِقُون﴾ [البقرة : ٣] وهي شرعاً عبارة عن إعطاء جزء من المال على وجهٍ مخصوص.

وقوله : «والحج» هو لغةً القَصْد ، وأصله من قولك : حَجَجْتُ فُلاناً أحُجُّهُ حَجّاً إذا عدت إليه مرةً بعد أخرى ، قال الشاعر:

وَأشْـهَـدُ من عَوْفٍ حُلُولاً كَثـيرةً   يَحُجُّـون سِبَّ الزِّبْرِقانِ المُزَعْفَرا

أي : يأتونه مرةً بعد أخرى ، والسِّبُّ بكسر السين ، وتشديد الباء ، شقـة كِتّان ، والمراد به هنا العِمَامة ، والحَجُّ تأتيه الناس في كل سنة ، وتُعورف استعمال الحَجِّ في القصد إلى مَكَّةَ ـ حرسها الله تعالى ـ ، وهو شرعاً قَصْدٌ مخصوصٌ في وقتٍ مخصوصٍ إلى مكان مخصوص.

وقوله : «وصَوْم رَمَضان» الصوم لغةً : الإمساك عن الكلام وغيره ، قال تعالى : ﴿إنّي نَذَرْتُ للرَّحمن صَوْماً﴾ [مريم : ٢٦] وصام الفَرَسُ إذا قام على غير علفٍ ، قال النابِغَةُ:

خَيْلٌ صِيَامٌ وخَيْلٌ غيرُ صائِمَةٍ   تَحْتَ العَجَاج وأُخْرى تَعْلُكُ اللُّجُمَا

وصَام النهار صوماً إذا قام قائم الظَّهيرة واعتدل ، والصَّوم ركود الريح ، والصوم : ذَرْق النَّعام ، قال الشاعر:

صَوْم النَّعَام زَرَافاتٍ زَرافاتِ

والصَّوم شجرٌ بعينه ، قال الشاعر:

مُوَكَّلٌ بِشُدُوفِ الصَّوم يَنْظُرها   مِنَ المَخارِمِ مَخْطُوفُ الحَشَى زَرِمُ

وفي الشرع : الإمساك عن شَهْوَتَي الفم والفَرْج ، وما يقُوم مقامهما ، مخالفةً للهوى في طاعة المولى.

ووجه الحصر في هذه الخمسة هو أن العبادة إما قولية أو غيرها ،

الأولى: الشهادتان، والثانية: إما تَرْكية أو فِعلية. الأولى: الصوم، والثانية: إما بَدَنِيَّة أو مالية. الأولى: الصَّلاة، والثانية: الزَّكاة، أو مركبة منهما وهي الحَجُّ، وقد ذكره مقدماً على الصوم، وعليه بنى المصنف ترتيب جامعه هذا، لكن عند مسلم من رواية سَعْد بن عُبيدة، عن ابن عُمر تأخير الصَّوم عن الحَجّ، فقال رجل، وهُو يزيد بن بِشْرٍ السَّكْسَكِيُّ: «والحَجُّ، وصَوْمُ رَمَضان» فقال ابن عُمر: لا، «صيامُ رَمضان، والحَجّ» هكذا سمعته من رسول الله ﷺ، فيُحْتَمل أن يكون حنظَلَةُ رواه بالمعنى، لكونه لم يَسْمع ردَّ ابن عمر على يَزيد، أو سمِعَه ونَسيَه، وفي روايةٍ لمسلم من طريق حَنْظَلة بتقديم الصَّوم على الحجِّ، ولأبي عَوَانَة عنه بتقديم الصوم، فتنْويعه هذا دالٌ على أنه رُوي بالمعنى، ويُؤيِّدُه ما وَقَع في البُخاري في التفسير، من تقديم الصيام على الزكاة، ورواه مُسلم عن ابن عُمر من أربع طُرق تارةً بالتَّقديم، وتارةً بالتَّأخير.

ولم يذكر البُخاريُّ الجهادَ لأنه فرض كفاية، ولا يتعين إلا في بعض الأحوال، ومن زَعَم أن الحديث كان أول الإسلام قبل فرض الجهاد فَقَد أخطأ، لأن فرض الجهاد كان قبل فرض الزَّكاة والحجِّ. فإن قيل: الأربعة المذكورة مبنية على الشهادة، إذ لا يَصِحُّ شيءٌ منها إلا بعد وُجودِها، فكَيف يُضَمُّ مبنيٌّ إلى مبنيٍّ عليه في مسمّىً واحد؟ فالجواب هو أنه يَجُوزُ ابْتِناء أمر على أمر، يَنْبَني على الأمرين أمرٌ آخر، فإن قيل: المَبْنيُّ لا بد أن يكون غير المبني عليه، أُجيب بأن المجموع غيرٌ من حَيْث الانفراد عينٌ من حيث الجمع، ومثاله البيت من الشعر يُجْعَل على خمسة أعمدة، أحدها أوسط، والبقية أركان، فما دام الأوسط قائماً فمُسَمّى البيت موجودٌ، ولو سَقَط ما سَقط من الأركان، وإذا سَقط الأوسط سقط مُسمى البيت، فالبيت بالنَّظر إلى مجموعة شيء واحد، وبالنظر إلى أفراده أشياء، وأيضاً فبالنظر إلى أُسّه وأركانه الأُسُّ أصل، والأركان تَبَعٌ وتكملةٌ.

وفي قوله: «بُنِيَ الإِسلام...» إلخ. استعارة تبعية، بأن يقدر

الاستعارة في بُنِي والقرينة في الإسلام ، شَبَّه ثبات الإسلام واستقامَتَه على هذه الأركان الخمسة ببناء الخِباء على هذه الأعمدة الخمسة ، ثم سَرَت الاستعارة من المصدر إلى الفعل ، ويجوز أن تكون استعارة بالكِناية ، بأن يكون شَبَّه الإسلام بمبنى له دعائم ، فذكر المُشَبَّه ، وطَوَى ذكر المُشَبَّه به ، وذكر ما هو من خَواصِّ المشبه به ، وهو البناء ، ويسمى هذا استعارة تَرْشِيحية .

رجاله أربعة :

الأول: عُبَيدالله بن موسى بن أبي المُختـار ، واسمه باذَام العَبسيُّ مولاهم الكـوفِيُّ أبـو محمـد الحـافظ ، وباذام - بالباء الموحدة والذال المعجمة - لفظٌ فارسيٌّ ، ومعناه اللَّوز.

قال ابن أبي خَيْثَمـة عن ابن مَعين : ثقـة . وقال مُعاوية بن صالح : سألت ابن مَعين عنه ، فقال : اكتب عنه . وقال أبو حَاتم : صدوق ثقة حسن الحديث ، وأبو نعيم أتْقن منه ، وعُبيدالله أثْبَتَهم في إسرائيل ، كان يأتيه فيقرأ عليه القرآن . وقال العِجْلِيُّ : ثقة ، وكان عالماً بالقرآن ، رأساً فيه . وقال أيضاً : ما رأيته رافعاً رأسه . وما رُئِيَ ضاحكاً قطُّ . وقال أبو داود : كان مُحترفاً سَميعا ، جاز حِفظه . وقال ابن عَدِيّ : ثقة . وقال ابن سَعْد : قرأ على عيسى بن عُمر ، وعلى عليِّ بن صالح ، وكان ثقةً صدوقاً إن شاء الله تعـالى ، كثير الحديث ، حسن الهيئة ، وكان يتشيع ، ويروي أحاديث منكرة ، وضُعِّفَ بذلك عند كثير من الناس ، وكان صاحب قرآن ، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وقال : كان يَتَشَيَّع . وقال ابن شَاهِين في «الثقات» قال عُثمان بن أبي شَيْبة : صدوق ثقة ، وكان يضطرب في حديث سُفيان اضطراباً قبيحاً . وقال عُثمان الدَّارميُّ عن ابن مَعين : ثقة ما أقربه من يَحيى ابن يَمان ، ويَحْيى بنُ يَمان أرجو أن يكون صدوقاً ، وليس حديثه بالقويّ . وقال ابن قَانع : كوفيٌّ صالح يتشيع . وقال السّاجِيُّ : صدوق كان يُفرطُ في التشيع . وقال المَيْمُونيُّ : ذكر عند أحمد ، فرأيته كالمنكر له ، وقال : كان

صاحب تخليطٍ ، وحدَّث بأحاديث سَوْء ، قيل له : فابن فُضَيل؟ قال : كان أسْتَرَ منه ، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الرديئة . وقال يعقوب بن سُفيان : شيعي ، وإن قال قائِل : رافِضيّ لم أُنْكر عليه ، وهُو مُنكر الحديث . وقال الجُوزجَانيُّ : وعُبيدالله بن موسى أغلى وأسوأ مذهباً وأرْوى للعجائب . وقال أبو مُسلم البَغْدادِيُّ : عبيدالله بن موسى من المتروكين ، تركه أحمد لتشيعه ، وقد عوتب أحمد على روايته عن عبدالرزاق ، فذكر أن عبدالرزاق رَجَع . وقال أحمد أيضا : رَوَى مناكير ، وقد رأيته بمكةَ فأعْرَضْت عنه ، وقد سمعت منه قديماً سنة خمس وثمانين ، وبعد ذلك عتبوا عليه ترك الجمعة مع إدمانه على الحجِّ .

رَوَى عن : إسماعيل بن أبي خالد ، وهشام بن عُروة ، والأعمش ، والأوزاعي ، وابن جُرَيج ، وحَنْظَلة بن أبي سُفيان ، وهارون بن سُليمان الفَرّاء ، وزكريّا بن أبي زائدة ، وغيرهم .

وروى عنه : البُخاريُّ ، وروى هو والباقون له بواسطة أحمد بن أبي سُرَيْج الرّازي ، وروى عنه أبو بكر بن أبي شَيبَة ، ومحمد بن يحيى الذُّهْلِيُّ ، ومحمود بن غَيْلان ، وعُبيد ، والقاسم بن زَكريّا بن دينار ، وعبدالله بن محمد المُسْنَدي ، وخلق كثير .

وليس في الكتب الستة عُبيدالله بن موسى سواه ، وفي الرُّواة عُبيدالله ابن موسى الرُّوياني يُكنى أبا تراب ، ذكره الخطيب ، روى عنه عليُّ بن أحمد بن نَصْر خبراً واحداً .

والعَبْسِيُّ في نسبه نسبةً إلى عبْس ـ بسكون الباء ـ ابن بغيض بن رَيْث ابن غَطَفان بن سعد بن قيس عَيْلان أبو قبيلة مشهورة وعَقِبُهُ المشهور من قُطَيْعة وَوَرَقَة .

ولما كان عُبيدالله بن موسى شيعيًّا ـ وهذا أول ذكر للمُبْتدعة ـ لزم ذكر ما قيل في الرواية عنهم .

قال النَّوَوِيُّ : وقع في «الصحيحين» وغيرهما من كتب أئمة الحديث الاحتجاج بكثير من المبتدعة غير الدعاة إلى بدعتهم ، ولم يزل الخَلَفُ والسَّلَفُ على قَبول الرواية عنهم ، وما قاله أحد أقوال أربعة ، وهو المعتمد ، بل نقل ابن حِبّان الاتفاق عليه حيث قال : الداعية إلى البدعة لا يجوز الاحتجاج به عند أئمة الحديث قاطبة ، لا أعلم بينهم فيه اختلافاً ، لكن استغرب ابن حَجَر حكاية الاتفاق عليه.

وقيل : يُرَدُّ مطلقاً سواء الداعية وغيره ، لأنه فاسقٌ ببدعته ، وإن كان متأولا فالتحق بالفاسق غير المتأول ، كما التحق الكافر المتأول بغير المتأول ، وهذا يروى عن مالك وغيره ، ونقله الآمِدِيُّ عن الأكثرين ، وجزم به ابن الحاجب ، وأنكره ابن الصَّلاح ، وقال : إنه بعيدٌ مُباعِدٌ للشّائع عن أئمة الحديث ، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة ، كخالد بن مَخلد ، وعُبيدالله بن موسى العَبْسي ، وعبد الرَّزّاق بن همام ، وعمرو بن دينار.

وقيل : يُرد إذا استحل الكذب نصرةً لمذهبه سواء دعا إلى مذهبه أم لا ، وهو قول الشّافعيّ ، فإنه قال : أقبل شهادةَ أهل الأهواء إلا الخَطّابيّة من الرّافضة ، لأنهم يرون الشهادة بالزُّور لموافِقيهم ، بخلاف ما إذا لم يَسْتَحِلَّ ذلك لأن اعتقاده حُرمة الكذب يمنعه منه ، فيصدق.

والرابع : قول أبي الفَتْح القُشَيْرِيِّ وهو : إن وافَقَه أحدٌ لم يُلْتَفَت إليه إخماداً لبدعته ، وإطفاءً لناره ، وإن لم يُوافِقه أحد ، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وَصَفْنا من صدقه ، وتحرُّزه عن الكذب ، واشتهاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته ، فَيَنْبَغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته ، وإلى الأقوال الثلاثة الأُوَل أشار العراقيُّ بقوله :

والخُلْفُ في مُبْتَدِعٍ ما كُفِّرا ... قِيلَ : يُرَدُّ مُطلقاً واسْتُنكِرا
وقِيلَ : بَلْ إذا استَحَلَّ الكَذِبا ... نُصْرَةَ مَذْهَب لَهُ ونُسِبا

للشَّــافِـعِـيِّ إذ يقُـول أقْـبَـلُ مِـنْ غَيْـرِ خَطّـابِيّـةٍ مـا نَقَلُـوا
والأكْـثَــرُونَ وأرَاهُ الأعْـــدَلا رَدُّوا دُعــاتَــهــم فَقَط ونَـقَـلا
فيــه ابـــنُ حِبّـانَ اتّــفـاقـاً ورَوَوْا عنْ أهْلِ بِدَعٍ في الصَّحِيح ما دَعَوْا

الثاني: حَنْظَلَةُ بن أبي سُفيان بن عبدالرحمن بن صَفْوان بن أُمَيَّة الجُمَحيُّ المَكِّيُّ، قيل: اسم أبي سُفيان الأسود، وهو الذي يروي عنه محمد بن فُضَيْل، ويقول: حدثنا حَنْظَل بن الأسود.

قال أحمد: كان وَكِيع إذا أتى على حديثه، قال: حدثنا حَنْظَلَة بن أبي سُفيان، وكان ثقةً ثقة. وكذا قال الجُوزْجانيُّ، عن أحمد: إنه ثقةٌ ثقة. وقال ابن أبي مَرْيم، عن ابن مَعين: إنه ثقة حجة. وقال عبدالله بن شُعيب عنه: حَنْظَلَةُ وأخُوه ثِقَتان. وقال أبو زُرْعة، وأبو داود، والنَّسائيُّ: ثقة. زاد أبو داود: وعثمان بن الأسْود يُقَدَّمُ عليه. وقال ابن المَدينيّ: سألت عنه يَحْيَى بن سعيد، فقال: كان عنده كتاب، ولم يكن عندي مثلُ سيفٍ، وقال ابن عَدِيّ: عامة ما روى حَنْظَلة مستقيم، وإذا حدّث عنه ثقة فهو مستقيم. وقال يَعْقُوب بنُ شَيْبَة: هو ثقةٌ، وهو دون المتَثَبِّتين. وقال أيضا: قيل لعلي بن المَديني: كيف رواية حَنْظلة عن سَالِم؟ قال: روايته عن سالم وَاد، ورواية موسى بن عُقبة عن سالم واد آخر، ورواية الزُّهْري عن سالم كأنها أحاديث نافع. فقيل لِعَلِيّ: هذا يَدُلُّ على أن سالماً كثير الحديث، قال: أجل. وقال ابن سَعْد كان ثقة، وله أحاديث. وقال ابن المَديني: لا بأس به، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وقال: اسم أبي سُفيان الأسود. . إلخ. ما مرَّ قريباً. وذكره ابن عَدِيٍّ في الكامل وأورد له حديثاً استنكره، لعل العلة فيه من غيره.

روى عن سَالم بن عبدالله بن عُمر، وسعيد بن مِيناء، وطاووس، وعِكْرمة بن خالد، والقاسم بن محمد، ونافع مولى ابن عُمر، وعَطاء بن أبي رَباح، ومُجاهد، وأخويه عبدالرحمن وعَمرو، وجماعة.

وروى عنه: الثَّوريُّ، وحمّاد بن عيسى الجُهَنِيُّ، وابن المُبارك،

وابن نُمير ، وابن وَهْب ، ووكيع ، والقَطّان ، وعُبيدالله بن موسى ، ومَكّي ابن إبراهيم ، وجماعة.

مات سنة إحدى وخمسين ومئة.

والجُمَحِيُّ في نسبه نسبةٌ إلى بني جُمَح من قريش ، وهم بنو جُمح ابن عَمرو بن هُصَيْص بن كَعب بن لُؤي ، وسَهْم أخو جُمح جد بني سَهم ، وزعم الزُّبير بن بكار أن اسم جُمَح تَيْم ، واسم سَهْم زَيْد ، وأن زيداً سابَقَ أخاه إلى غاية فَجَمَحَ عنها تَيمٌ ، فسُمي جُمَح ، ووقف عليها زَيْد ، فقيل: قد سَهَمَ زيد فسمي سَهْماً.

وليس في الرواة حَنظلة بن أبي سُفيان سواه ، وحنظلة في الستة غيره عشرة.

الثالث: عِكْرمة بن خالد بن العَاص بن هِشام بن المُغيرة بن عبدالله ابن عَمرو بن مَخزوم القُرَشيُّ المَخْزوميُّ.

قال ابن مَعين ، وأبو زُرْعة ، والنَّسائي: ثقة. وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وقال ابن سَعْد: كان ثقة ، وله أحاديث ، ووثقه البُخاري كما قال أبو الحسن بن القطان ، وقال آدم: سمعت البخاري يقول: منكر الحديث.

روى عن: أبيه ، وأبي هُريرة ، وابن عبّاس ، وابن عُمر ، وأبي الطُّفَيل ، ومالِك بن أوْس بن الحَدَثان ، وسعيد بن جُبَير ، وجَعْفر بن عبدالمطَّلب ، وغير واحد.

روى عنه: أيوب ، وابن جُرَيج ، وعبدالله بن طَاوُوس ، وحَنْظلة بن أبي سفيان ، وقَتَادة ، وحمّاد بن سَلَمة ، وعَطاء بن عَجْلان ، وآخرون.

وقال أحمد بن حَنْبل: لم يسمع من ابن عَبّاس ، وقال أيضا: لم يَسمع من عُمر ، وسمع من ابنه.

وليس في الستة عِكْرمة بن خالد سواه ، وفي الرُّواة عِكرمة بن خالد قريب الذي قبله ، ذكره العُقَيليُّ في كتابه ، وعِكرمة في الستة سواه خمسة.

والمَخْزُوميُّ في نسبه نسبةً إلى مَخزوم أبو حيٍّ من قُريش ، وهو ابن يقظة بن مُرة بن كَعب بن لُؤي بن غالِب ، وفي عَبْس أيضا مخزوم أبو قبيلة منهم ، وهو ابن مالِك بن غالِب بن قَطيعة بن عَبْس ، منهم خالد بن سِنان ابن غيث بن مريطة بن مخزوم ، وقيل: إنه نبيٌّ صلى الله تعالى عليه وسلم ، وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام.

الرابع: عبدالله بن عُمر ، مرَّ قريباً في الأثر الرابع من كتاب الإيمان.

لطائف إسناده: منها أن فيه التحديث والعَنْعنة والإخبار ، ورواته كلهم مكِّيون إلا عُبيدالله فإنه كوفي ، وكله على شرط الستة إلا عِكرمة بن خالد فإن ابن ماجة لم يُخرج له ، وهو من رُباعيات البُخاري ، ومن خُماسيات مسلم ، فَعَلا البخاريُّ برجلٍ.

أخرجه البخاريُّ هُنا ، وفي التفسير ، ومسلم في الإيمان عن محمد ابن عبدالله بن نُمير وغيره.

ثم قال المؤلف:

٣ - باب أمور الإيمان

بالإضافة البيانية ، أي : بيان الأمور التي هي الإيمان ، لأن الأعمال عند المؤلف هي الإيمان ، أو بمعنى اللام ، أي : باب الأمور الثابتة للإيمان في تحقيق حقيقته ، وتكميل ذاته ، وفي رواية أبي ذَرٍّ: «أمْر الإيمان» بالإفراد على إرادة الجنس ، ثم قال :

«وقول الله تعالى» بالجر عطف على أمور ، وفي رواية : «عز وجل» بدل قوله : «تعالى» .

وقوله : ﴿لَيْسَ البِرَّ أن تُوَلُّوا وُجُوهَكُم قِبَلَ المَشْرِق والمغْرِب﴾ [البقرة: ١٧٧] البِرَّ قُرِىء بالنصب على أنه خبر مقدم ، وأن تولوا هو الاسم ، وقُرِىء بالرفع على أنه اسم وأن تُولوا خبر ، والبِرُّ اسم جامعٌ لكل خير وفعل مَرْضِيّ .

وقوله : ﴿ولكن البر﴾ بتخفيف لكن ، والبرُّ مبتدأ ، وخبره من آمن بالله ، وقُرِىء لكن بالتشديد ، ونصب البر على الاسمية .

وقوله : ﴿مَنْ آمَن بالله واليَوْمِ الآخِرِ والملائِكَةِ والكِتابِ والنَّبيينَ وآتى المَالَ على حُبِّه﴾ [البقرة: ١٧٧] على حذف مضاف ، أي : برُّ من آمن ، أو يؤول البر بالبارّ باسم الفاعل ، قيل : الخطاب لأهل الكتاب ، لأن اليهود تُصلي قِبَل المغرب إلى بيت المَقدس ، والنّصارى قِبَل المشرق ، وذلك أنهم أكْثَر والخَوْض في أمر القبلة حين تَحوَّل رسول الله ﷺ إلى الكعبة ، وزعم كل واحد من الفريقين أن البر التوجه إلى قبلته ، فرد عليهم ، وقوله : ﴿والكتاب﴾ جنس كتاب الله أو القرآن ، وقوله : ﴿على حبه﴾ قيل : الضمير للمال ، أي : على حبِّ المال والشح به كما قال عليه الصلاة والسلام لما سئل أيُّ الصَّدقةِ أفْضَلُ؟ قال : «أنْ تَتَصَدَّق وأنْتَ صَحيحٌ شَحيحٌ تأمُلُ الغِنَى وتَخْشَى الفقر ولا تمهل حتّى إذا بَلَغَتِ الحُلْقُوم قُلتَ لِفُلان كَذا ولِفلانٍ كذا ، ألا وَقَد كَانَ لِفُلان كذا» أخرجه الشيخان وغيرهما . أو الضمير للإيتاء المفهوم من : ﴿وآتى المال﴾ وعلى فيهما

بمعنى مع ، أو الضمير لله تعالى ، وعلى أجلية ، كقوله تعالى : ﴿**لِتُكَبِّروا الله عَلَى ما هَدَاكُم**﴾ [البقرة : ١٨٥] .

وقوله : ﴿**ذَوي القُرْبى واليَتامى**﴾ أي : القرابة ، واليَتامى المحاويج منهما ، ولم يُقَيِّد لعدم الإلباس ، لأن إيتاء الأغنياء هِبة لا صدقة ، وقدم ذوي القُربى لأن إيتاءهم أفضل ، لقَوْله عليه الصلاة والسلام كما في أحمد والتِّرْمذيّ : «الصَّدَقَة عَلَى المِسْكِين صَدَقَةٌ ، وعلى ذِي الرَّحِم صَدَقَةٌ وصِلَةٌ» .

وقوله : ﴿**والمَساكِين**﴾ جمع مسكين ، وهو الدائم السكون لما أن الحاجة أسْكَنَتْهُ بحيث لا حراك به ، أو دائم السكون والالتجاء إلى الناس كالمِسْكير الدائم السكر.

وقوله : ﴿**وابنِ السَّبِيل**﴾ المراد به المسافر المُنْقطع ، وجُعِلَ ابناً للسبيل لملازمته له ، كما يُقال للصِّ القاطع : ابن الطريق ، وقيل : هو الضيف ، لأن السبيل يُعرف به.

﴿**والسائِلِينَ**﴾ أي : الذين ألجأتهُمُ الحاجة إلى السؤال ، قال عليه الصلاة والسلام كما أخرجه أحمد وأبو داود وابن أبي حاتم : «لِلسَّائِلِ حَقٌّ وإن جَاءَ عَلَى فَرسٍ » وقيل : المساكين السابق ذكرهم ، الذين لا يَسْألون وتُعْرَف حاجتهم بحالهم ، وإن كان ظاهرهم الغنى ، وأراد بالسّائلين المساكين الذين يَسْألون ، فتُعرف حالهم بسؤالهم.

وقوله : ﴿**وفي الرِّقاب**﴾ أي في تخليصها ، عامٌّ في إعانة المُكاتَبِين ، وفكِّ الأسارى ، وابتياع الرِّقاب للعِتْق قُربةً ، والرَّقَبَة مجازٌ عن الشخص.

وقوله : ﴿**وأقَامَ الصَّلاة**﴾ عطف على صلة من ، والمراد المفروضة ، كالزكاة في قوله : ﴿**وآتَى الزَّكاة**﴾ والمراد بما مر من إيتاء المال نوافلُ الصدقات ، أو حقوق كانت في المال غير مقدرة سوى الزكاة ، واختُلف هل هي باقيةٌ أو نُسِخَت؟ والصحيحُ بقاؤها ، لقوله : ﴿**وفي أمْوالِهِم حَقٌّ**

للسَّائل والمحرُوم﴾ [الذاريات: ١٩].

وقوله: **﴿والمُوفُون بِعَهدِهِم﴾** عَطف على من آمـنَ. **﴿إذَا عاهَدُوا﴾** أي: الله أو الناس.

وقـوله: **﴿والصَّابرين في البَأسَاءِ والضَّرَّاء﴾** منصوب على المَدْح، بتقـدير أخُصُّ أو أمـدح، ولم يعـطِف لبَيانِ فضـلِ الصَّبـر على سائـرِ الأعمال، والبَأساءُ شِدَّةُ الفقر لأن البأساءَ في الأموال، والضَّرَّاء في الأبْدان.

وقوله: **﴿وحِينَ البأسِ﴾** أي: وقت شدة القتال في سبيل الله، وهذا من باب الترقي في الصبر من الشديد إلى الأشد، لأن الصبر على المرض فوق الصبر على الفقر، والصبر على القتال فوق الصبر على المرض، وعدّى الصبر إلى الأوَّلَيْن بفي لأنه لا يعد الإنسان من الممدوحين إذا صَبَرَ على شيء من ذلك إلا إذا صار الفقر والمرض كالظرف له، وأما إذا أصاباه وقتاً ما، وصَبَرَ، فليس فيه مدحٌ كثيرٌ إذ أكثر الناس كذلك، وأتى بحين في الأخير لأن القتال حالة لا تكاد تدوم في أغلب الأوقات.

وقوله: **﴿أُولئِك الَّذين صَدَقُوا﴾** أي: أولئك الموصوفون بما ذَكَرَهم الذين صدقوا في إيمانهم وادعاء البر واتباع الحق.

وقوله: **﴿وأُولئك هُم المُتَّقون﴾** عذاب الله بتجنب معاصيه، وامتثال أوامره، وأتى بخبر أولئك الأول موصولاً بفعل ماض إيذانا بتحقق اتصافهم به، وأن ذلك قد وقع منهم، وغاير في خبر الثانية ليدل على أن ذلك ليس بمتجدد، بل صار كالسَّجِيّة لهم، وهذه الآية جامعة للكمالات الإنسانية بأسـرهـا، إذ هي تنحصـر في ثلاثـة أشياء، صحـة الاعتقاد، وحسن المعاشرة للخلق، وتهذيب النفس في المعاملة مع الله، وقد أشير إلى الأول بقوله: **﴿من آمن﴾** إلى **﴿والنبيين﴾**، وإلى الثاني بقوله: **﴿وآتى المـال على حبـه﴾** إلى **﴿وفي الـرقاب﴾**، وإلى الثالث بقوله: **﴿وأقام الصلاة﴾** إلى آخرها، ولذلك وُصِف المُسْتَجْمِع لها بالصدق، نظراً إلى

إيمانه واعتقاده ، وبالتقوى اعتباراً لمعاشرته للخلق ومعاملته مع الحق.

ووجه استدلال المؤلف بهذه الآية ومناسبتها لحديث الباب ، يظهر من الحديث الذي رواه عبدالرزاق وغيره أن أبا ذرٍّ سأل النبي ﷺ عن الإيمان ، فتلا عليه ﴿ليس البر. . . . ﴾ إلخ .

ورجاله ثقات ، ولم يسقه المؤلف لأنه ليس على شرطه ، وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: من عمل بهذه الآية فقد استكمل الإيمان ، ووجه الاستدلال هو أن الآية حصرت التقوى على أصحاب هذه الصفات ، والمراد المتقون من الشرك والأعمال السيئة ، فإذا فعلوا وتركوا فهم المؤمنون الكاملون ، والجامع بين الآية والحديث هو أن الأعمال مع انضمامها إلى التصديق داخلة في مسمى البر كما هي داخلة في مسمى الإيمان ، فإن قيل ليس في المتن ذكر التصديق ، أجيب بأنه ثابت في أصل هذا الحديث عند مسلم وغيره ، والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي يذكر أصله ، ولم يسقه تماماً. من فتح الباري .

ثم استدل المؤلف لذلك أيضا بآية أخرى فقال: ﴿قد أفْلَحَ المؤمِنُون﴾ الآية بلا أداة عطف ، والحذف جائز ، والتقدير وقول الله : ﴿قَد أفْلَحَ المُؤمِنون﴾ [المؤمنون: ١] وثبت المحذوف في رواية الأصيلي ، ويُحتمل أن يكون ذكر ذلك تفسيراً لقوله: ﴿المتقون﴾ ، أي المتقون هم الموصوفون بقوله: ﴿قد أفلح﴾ إلى آخرها ، وكان المؤلف أشار إلى إمكان عد الشعب من هاتين الآيتين وشبههما.

ومن ثم ذكر ابن حِبّان أنه عد كل طاعة عدها الله تعالى في كتابه من الإيمان ، وكل طاعة عدها رسول الله ﷺ من الإيمان ، وحذف المكرر فبلغت تسعاً وتسعين ، وقوله: الآية ، يجوز فيها النصب بتقدير اقرأ ، والرفع مبتدأ حذف خبره أي والآية دليل.

وقوله: ﴿قَدْ أفْلَح﴾ قد لتحقيق ما يحصل في المستقبل وتنزيله منزلة الواقع ، فإنها تثبت المتوقع كما أن لما تنفيه ، و ﴿أفلح المؤمنون﴾، أي :

فاز المؤمنون ، ظفروا بمقصودهم ، ونَجَوْا من كل مكروه ، قال تعالى: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عن النَّارِ وأُدْخِلَ الجنَّة فقدْ فَازَ﴾ [آل عمران : ١٨٥] والمؤمنون جمع مؤمن ، وهو المصدق بالله وملائكته ورسله وكتبه واليوم الآخر والقدر خيره وشره وحلوه ومره ، وكان المؤمنون يتوقعون نوع البشارة منه تعالى ، فصَدَّر السورة بما دَلَّ على ثبوت متوقعهم على أبلغ وجه ، بأن أدخل قد على المضارع البارز في صورة الماضي الدالّ على التحقيق ، فكأنه قال: قد تحقق أن المؤمنين من أهل الفلاح بالإيمان ، ويجوز أن يكون جواب قسم محذوف فيزداد تأكيدا على تأكيد.

وقوله: ﴿خَاشِعُون﴾ ظاهراً وباطناً ، فالخشوع الظاهري التمسك بآداب الصلاة كقصر الأبصار في مواضع السجود ، لأن الخشوع فعل قلب يظهر أثره في الجوارح ، لحديث: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هذا لَخشعتْ جوارحُه» والباطني استحضار عظمة الله تعالى ، ومنه أن لا يحدث نفسه بأمر لا يتعلق بالصَّلاة ، وأن يتدبر ما يجري على لسانه من القراءة والذكر ، وأن لا يلتفت ، لحديث: «لَايَزَال الله مقبلاً على العَبْد ما لم يَلْتَفِت ، فإذا التفتَ أعْرَضَ عنه» قال في «الجواهر» : قد نَصَّ أئمتنا على وجوب الخُشوع في الصلاة ، قال الغَزَّالي: كل ما يَشغَلُك عن معاني قراءتك فهو وسواسٌ ، ثم أتبع وصفهم بالخشوع وصفهم بالإعراض عن اللغو ، جمعاً لهم بين فعل ما ينبغي وترك ما لا ينبغي ، بقوله: ﴿والَّذينَ هُم عَن الَّلغوِ مُعْرِضُون﴾ [المؤمنون: ٣] والمراد باللغو كل ما لا يَعُودُ على الشخص منه فائدة في الدين أو الدنيا ، قولاً كان أو فعلاً أو مكروهاً أو مباحاً ، كالهَزْل واللَّعب ، وضياع الأوقات فيما لا يعني ، والتوغل في الشهوات ، وغير ذلك مما نهى الله تعالى عنه ، فبالجملة ينبغي للإنسان أن يُرى ساعياً في حسنةٍ لمعادِهِ ، أو دِرهم لمعاشِه ، ومن حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ، وهذا كالتتمة للصلاة ، فلذا فَصَّلَ به بينها وبين الزكاة التي هي أختها ، وفيه مبالغات بجعل الجملة اسمية ، وبناء الحكم على الضمير ، والتعبير عنه بالاسم ، وتقديم الصلة عليه ، وأَقَامَ الإعراض مقام الترك

ليدل على بعدهم عنه رأساً مباشرة ، وتسبباً وميلاً وحضوراً ، فإن أصله أن يكون في عرض غير عرضه.

وقوله: ﴿والَّذين هُم للزَّكاة فَاعِلُون﴾ [المؤمنون: ٤] الزكاة الواجبة أو كل عمل صالح ، وفاعلون مؤدون عبر عن المزكي بالفاعل تحاشياً عن التكرار ، والزكاة تقع على المعنى والعين ، والمراد الأول لأن الفاعل يفعل الحدث لا المحل الذي هو موقعه ، أو الثاني على تقدير مضافٍ ، وإنما وصفهم بأدائها بعد الوصف بالخشوع ليدل على أنهم بلغوا الغاية في القيام.

وقوله: ﴿والَّذينَ هم لِفُرُوجِهم حَافِظُون﴾ [المؤمنون: ٥] أي: مانعون لها عن كل مالا يَحِلُّ وطؤه بوجه من الوجوه.

وقوله: ﴿إلَّا على أزْوَاجِهِم﴾ [المؤمنون: ٦] على هنا بمعنى من أي مانعون لها إلا من أزواجهم ، أو المعنى حافظون لها على أزواجهم لا يبذُلونها إلا على أزواجهم ، فعلى هذا «على» صلة لحافظون ، من حفِظْت المال على اليتيم ، وأحْفَظُ على عِنَان فرسي ، أي حافظون فروجهم على الأزواج لا تَتعدّاهُنَّ ولا يبذُلونها إلا عليهن ، فهو تأكيدٌ.

وقوله: ﴿أوْ مَا مَلَكَتْ أيْمَانُهُم﴾ [المؤمنون: ٦] أي السَّراري ، عبر بما دون من وإن كان المقام يقتضي من لأن الإناث ناقصات ، ولاسيما الأرقاء ففيهن شبه بالبهائم في حل البيع والشراء ، والسراري جمع سرية بالضم ، وهي في الأصل الأمَة التي بُوِّئَتْ ببيت ، مأخوذة من السر وهو الجماع أو الإخفاء لأن الإنسان كثيراً ما يُسِرُّها ويَسْتُرُها عن حرَّتِهِ ، أو من السرور لأنها تَسُرُّ مالِكَها.

وقوله: ﴿فإنَّهُم غَيْرُ مَلُومين﴾ فإنهم أي الحافظون غير ملومين في إتيانهن ، وفيه إشارة إلى أنه مباح لا ثواب فيه ولا عِقاب ، وهذا ما لم يُقْصَد به التعفف عن الحرام ، وإن قصد فندبٌ يثاب عليه ، وربما وجب في بعض الأحوال لما في «البخاري» أنهم قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا

شهوتَهُ ويكون له فيها أجرٌ. قال: «نَعَم أرَأيْتُم لَوْ وَضَعها في حَرام كان لَهُ وزرٌ» الحديث والاستمتاع بالمملوك خاصٌّ بالرجال ، فلا يجوز للمرأة الاستمتاع بفَرْجِ مَمْلُوكِها.

الحديث الثاني

٩ ـ حدّثنا عبدُ الله بنُ محمد قال حدّثنا أبو عامرٍ العَقَدِيُّ قال حدّثنا سُليمانُ بنُ بلالٍ عَن عبدِالله بن دينار عن أبي صالحٍ عن أبي هُرَيرْة رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ قال «الإِيمانُ بِضْعٌ وسِتونَ شُعْبَة ، والحياءُ شُعبةٌ مِنَ الإِيمان» .

قوله: «الإيمان» مبتدأ ، خبره بضع ، وهو بكسر الباء ، وحُكِيَ الفتحُ لغةً ، وهو عدد مبهم مقيد بما بين الثلاث إلى التسع ، كما جزم به القَزَّازُ ، وقيل: إلى العشر ، وقيل: من واحد إلى تسع ، وقيل: من اثنين إلى عشرة ، وقيل: من أربعة إلى تسعة ، ويرجح ما قاله القَزَّاز ما اتفق عليه المفسرون في قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ في السِّجن بِضْعَ سِنِين﴾ من أن لبث يوسف عليه السلام في السجن سبع سنين ، وما رواه الترمذي بسند صحيح أن قريشاً قالوا ذلك لأبي بكر ، وكذا رواه الطَّبَري مرفوعاً وقال الفَرّاء: هو خاصٌّ بالعشرات إلى التسعين ، ولا يقال: بضع ومئة ولا بضع وألف ، وفي بعض الروايات بضعة بتاء التأنيث ، وتحتاج إلى تأويل ، وهو أن تُؤوَّلَ الشعبة بالنوع إذا فسرت بالطائفة من الشيء وبالخلق إذا فسرت بالخَصْلة والخلَّة.

وقوله: «وستّون» هو الذي في طرق أبي عامر ، وفي رواية عند أبي عَوانة بضع وستُّون ، أو بضع وسبعُون ، وفي رواية لمسلم كذلك ، ورواه أصحاب السنن بضع وسَبْعون من غير شكٍّ ، ورُجِّحَت رواية بضع وستون لأنه المتيقن ، وترجيح عِياضٍ والحَلِيمِيِّ رواية بضع وسبعين بكونها زيادة ثقة مردودٌ بأن الذي زادها لم يستمر على الجزم بها ، لا سيما مع اتحاد المخرج ، وهل المراد حقيقة العدد أو المبالغة. قال الطِّيبِيُّ: الأظهر معنى

التكثير ، ويكون ذكر البضع للتَّرَقّي ، يعني أن شعب الإيمان أعداد مبهمة ، ولا نهاية لها ، ولو أراد التحديد لم يُبْهم ،وقال آخرون : المراد حقيقة العدد ، ويكون النص وقع أولاً على البِضْع والستين ، لكونه الواقع ، ثم تجددت العشر الزائدة ، فنص عليها.

وقوله : «شُعبة» بضم الشين ، أي قطعة ، والمراد الخَصْلة ، أو الجزء ، قال القاضي عِياض: تكلف جماعة حَصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد ، وفي الحكم بكون ذلك هو المراد صعوبةٌ ، ولا يقدح عدم معرفة حصر ذلك على التفصيل في الإيمان ، وقد لَخَّصَ في «الفتح» ما أورده ، فقال: إن هذه الشعب تتفرع من أعمال القلب ، وأعمال اللسان ، وأعمال البدن ، فأعمال القلب المعتقدات والنيّات ، وتشتمل على أربع وعشرين خصلة ، وأعمال اللسان تشتمل على سبع خِصال ، وأعمال البدن تشتمل على ثلاث وثلاثين خَصْلة.

فالأربع والعشرون المشتملة على أعمال القلب هي الإيمان بالله ، ويدخل فيه الإيمان بذاته ، وصفاته ، وتوحيده بأنه ليس كمثله شيءٌ ، واعتقادُ حدوث ما دونه ، والإيمان بالملائكة وكتبه ورسله والقدر خيره وشره ، والإيمان باليوم الآخر ، ويدخل فيه المسألة في القبر والبعث والنشور ، والحساب ، والصراط ، والجنة ، والنار ، ومحبة الله ، والحب والبغض فيه ، ومحبة النبي ﷺ ، واعتقاد تعظيمه ، ويدخل فيه الصلاة عليه ، واتباع سنّته ، والإخلاص ، ويدخل فيه ترك الرياء ، والنفاق ، والتوبة ، والخوف ، والرجاء ، والشكر ، والوفاء ، والصبر ، والرضا بالقضاء ، والتوكل ، والرحمة ، والتواضع ، ويدخل فيه توقير الكبير ، ورحمة الصغير ، وترك الكبر ، والعجب ، وترك الحسد ، وترك الحقد ، وترك الغضب.

وأعمال اللسان المشتملة على سبع خصال هي : التلفظ بالتوحيد ، وتلاوة القرآن ، وتعلم العلم ، وتعليمه ، والدعاء ، والذكر ، ويدخل فيه الاستغفار ، واجتناب اللغو.

وأعمال البدن المشتملة على ثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالأعيان وهي خمس عشرة خصلة: التطهير حسًّا وحكماً، ويدخل فيه اجتناب النجاسات، وستر العورة، والصلاة فرضاً ونفلاً، والزكاة كذلك، وفك الرقاب، والجود، ويدخل فيه إطعام الطعام، وإكرام الضيف، والصيام فرضاً ونفلاً، والحج، والعمرة كذلك، والطواف، والاعتكاف، والتماس ليلة القدر، والفرار بالدين، ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك، والتحري في الإيمان، وأداء الكفارات، ومنها ما يتعلق بالاتباع وهي ست خِصال: التعفف بالنكاح، والقيام بحقوق العيال، وبر الوالدين، وفيه اجتناب العقوق، وتربية الأولاد، وصلة الرحم، وطاعة السادة، والرفق بالعبيد، ومنها ما يتعلق بالعامّة وهو سبع عشرة خصلة: القيام بالإمرة مع العَدل، ومتابعة الجماعة، وطاعة أولي الأمر، والإصلاح بين الناس، ويدخل فيه قتال الخوارج والبغاة، والمعاونة على البر، ويدخل فيه الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإقامة الحدود، والجهاد، ومنه المرابطة، وأداء الأمانة، ومنه أداء الخمس، والقرض مع وفائه، وإكرام الجار، وحسن المعاملة، وفيه جمع المال من حله، وإنفاق المال في حقه، ومنه ترك التبذير والإسراف، ورد السلام، وتشميت العاطس، وكف الأذى عن الناس، واجتناب اللهو، وإماطة الأذى عن الطريق، فهذه تسع وستون خصلةً، ويمكن عدها تسعاً وسبعين خصلة باعتبار إفراد ما ضُمَّ بعضه إلى بعض مما ذكر.

وفي رواية مسلم زيادة: «أعلاها لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق» وتمسك بها القائلون بأن الإيمان فعل الطاعات بأسرها. والقائلون بأنه مركب من التصديق والإقرار والعمل جميعاً، وأجيب بأن المراد شعب الإيمان قطعاً لا نفس الإيمان، فإن إماطة الأذى عن الطريق ليس داخلاً في أصل الإيمان حتى يكون فاقده غير مؤمن، فلا بُدَّ في الحديث من تقدير مضاف، أي فروع الإيمان.

وقوله: «والحياءُ شُعبة من الإيمان» مبتدأ وخبره، ومن الإيمان نعت

لشعبة ، وهو بالمد ، وفي اللغة هو تغير وانكسار يعتري الإنسان من خَوْف ما يعاب به ، وقد يُطلَقُ على مجرد ترك الشيء بسبب ، والترك إنما هو من لوازمه. وفي الشرع خُلُق يبعث على اجتناب القبيح ، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ، ولهذا جاء في الحديث الآخر: «الحياءُ خيرٌ كلُّه».

وقال الرّاغب: الحياء انقباض النفس عن القبيح ، وهو من خصائص الإنسان ليرتدع عن ارتكاب كل ما يشتهي ، فلا يكون كالبهيمة ، وهو مركبٌ من جُبْن وعِفَّة ، فلذلك لا يكون المستَحي فاسقاً ، وقَلَّما يكون الشجاع مستحياً ، وقد يكون لمطلق الانقباض كما في بعض الصبيان. وقال غيره: هو انقباض النفس خَشْية ما يكره أعم من أن يكون شرعيًّا أو عقليًّا أو عرفيًّا ، ومقابل الأول فاسق ، والثاني مجنون ، والثالث أبله ، وقال الحَلِيميُّ: حقيقة الحياء خوف الذم بنسبة الشرِّ إليه ، وقال غيره: إن كان في مُحَرَّم فهو واجبٌ ، وفي مكروهٍ فهو مندوبٌ ، وفي مباحٍ فهو العُرفيُّ ، وهو المراد بقوله: «الحياء لا يأتي إلا بخير» ويجمع كل ذلك أن المباح إنما هو ما يقعُ على وِفْق الشرع إثباتاً ونفياً. وحُكِي عن بعض السلف: رأيتُ المعاصي مَذَلَّةً ، فتركتها مروءةً ، فصارت ديانةً . وقد يتولد الحياء من الله تعالى من التقلب في نعمه ، فيستحي العاقل أن يستعين بها على معصيته ، وقد قال بعض السلف: خَفِ الله على قَدْرِ قُدْرَتِه عليك ، واستحي منه على قدر قربه منك.

وإنما خصه هنا بالذكر لأنه كالداعي إلى باقي الشعب ، لأنه يبعث على الخوف من فضيحة الدنيا والآخرة ، فَيَأتَمِر ويَنْزَجِرُ ، ومن تَأمَّل معنى الحياء ، ونظر فيما أخرجه التِّرمِذيُّ من قوله عليه الصلاة والسلام: «اسْتَحيُوا من الله حقَّ الحَيَاءِ». قالوا: إنا لَنَسْتَحيي من الله يا رسول الله ، والحمد لله. قال: «لَيْس ذلك ، ولكن الاستحياءُ من الله حق الحياء أن يُحْفَظَ الرَّأسُ ومَا وَعَى ، والبَطْن وما حَوَى ، ويُذْكر الموتُ والبلا ، ومن أراد الآخرةَ تَرَكَ زينة الدنيا ، وآثَرَ الآخرةَ على الأولى ، فمن يَعْمَل ذلك فقد استحيى من الله حقَّ الحياء ، ورأى العجب العجاب» ومن مُنح الفضل

الإلهي ورزق الطبع السليم ذاق معنى إفراد الحياء بالذكر بعد دخوله في الشعب، كأنه يقول هذه شعبة واحدة من شعبه، فهل تحصى وتعد شعبها؟ هيهات!

واعلم أنه لا يقال: إن الحياء من الغرائز، فكيف جُعِل شعبَةً من الإيمان؟ لأنا نقول: إنه قد يكون غريزة، وقد يكون تَخَلُّقاً، ولكن استعماله على وِفق الشرْع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية، فلهذا كان من الإيمان، ولكونه باعثاً علىَ فعل الطاعة وحاجزاً عن فعل المعصية، ولا يُقال: رُبَّ حياءٍ يمنع عن قول الحق، أو فعل الخير، لأنا نقول: إن ذلك ليس بحياء شرعيٍّ وإنما هو خَجَلٌ، وهو انقباض النفس عن الفعل مطلقاً.

وفي هذا الحديث دلالة على قبول الإيمان الزيادة والنقصان، لأن معناه كما قال الخَطَّابي: إن الإيمان الشرعيَّ اسم لمعنى ذي أجزاء، له أعلى وأدنى، والاسم يتعلق ببعض تلك الأجزاء، كما يتعلق بكلها.

وفيه أيضا تشبيه الإيمان بشجرة ذات أغصان وشعب، ومبناه على المجاز لأن الإيمان كما مر في اللغة التصديق، وفي عرف الشَّرع تصديق القلب واللسان، وتمامه وكماله بالطاعات، فحينئذ الإخبار عن الإيمان بأنه بضع وستون يكون من إطلاق الأصل على الفَرع لأن الإيمان هو الأصل، والأعمال فروعٌ منه، وإطلاق الإيمان على الأعمال مجازٌ، لأنها تكون عن الإيمان. وهذا مبنيٌّ على القول بقَبُول الإيمان الزيادة والنقصان.

أما على القول بعدم قبوله لهما، فليست الأعمال داخلة في الإيمان، واستدل لذلك بأن حقيقة الإيمان التصديق، وبأنه قد وَرَدَ في الكتاب والسنة عطف الأعمال على الإيمان، كقوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾** [البقرة: ٢٧٧] مع أن العطف يقتضي المغايرة، وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه، وقد ورد أيضا جعلُ الإيمان شرطاً لصحة الأعمال كقوله تعالى: **﴿وَمَنْ يَعْمَل مِنَ الصَّالِحاتِ**

﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [طه : ١١٢] مع القطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط ، لامتناع اشتراط الشيء لنفسه ، وورد أيضا إثبات الإيمان لمن ترك بعض الأعمال ، كقوله تعالى: ﴿وإنْ طائفتَانِ مِنَ المُؤمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩] مع القطع بأنه لا يتحقق الشيء بدون رُكنه ، ولكن هذه الوجوه إنما تقوم حجة على من يجعل الطاعاتِ ركناً من الإيمان ، بحيث إن تاركها لا يكون مؤمناً كما مر عن الخوارج والمعتزلة ، لا على من ذَهَبَ إلى أنها ركنٌ من الإيمان الكامل ، بحيث لا يَخْرُجُ تاركها عن حقيقة الإيمان ، كما مر عن السلف.

رجاله ستة:

الأول: عبدالله بن محمد بن عبدالله بن جَعْفر بن اليمان بن أَخْنَس ابن خُنَيس أبو جعفر الجُعْفيّ البُخاريّ الحافظ المعروف بالمُسْنِدِيّ سُمي بذلك لأنه كان يطلب المسندات ، ويرغب عن المرسلات والمنقطعات. وقال الحاكم: لأنه أول من جمع مسند الصحابة فيما وراء النهر ، وهو إمام الحديث في عصره هنالك بلا مدافعة.

وقال الخَلِيليُّ : ثقة متقن. وقال البُخاريُّ: قال لي الحَسن بن شُجاع: من أين يفوتك الحديث وقد وقعت على هذا الكنز؟ وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان متقناً. وقال أحمد بن سَيّار: من المعروفين بالعدالة والصدق ، صاحب سنة ، عرف بالإتقان ، وقد رأيته بواسط حسن القامة ، أبيض الرأس واللحية ، ورجع إلى بخارى ، ومات بها. وفي «الزهرة» روى له البخاري أربعة وأربعين حديثاً ، وجدُّه اليَمان هو مولى أحد أجداد البخاري ولاءَ إسلام.

روى عن: ابن عُيَينة ، وعبد الرزاق ، وحَرَميّ بن عُمارة ، وإسحاق الأزرق ، ومُعْتَمر بن سليمان ، وجماعة.

وروى عنه: البُخاريّ ، وروى الترمذي عن البخاري عنه ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وأحمد بن سَيّار ، والذُّهْليّ ، وعبيدالله بن واصل البُخاري ، وغيرهم.

مات ببخارى في ذي القعدة سنة تسع وعشرين ومئتين.

وعبدالله بن محمد في الستة ثلاثون.

والجُعْفِيّ في نسبه نسبةً إلى جُعفي ككرسي، وهو ابن سعد العشيرة ابن مذحج أبو حي من اليمن، والنسبة إليه جُعْفِي كما في الصحاح، وأنشد للبيد:

قَبائلُ جُعْفِيِّ بنِ سَعْدٍ كأنَّما سَقَى جَمْعَهُم ماءَ الزُّعافِ مُنيمُ

فإذا نسبت إليه قدَّرت حذف الياء المشددة، وإلحاق ياء النسب مكانها، فالاسم والمنسوب إليه واحد كما عرفت، غير أنه يجمع جمع رومي، فقيل: جُعْفٌ، وللشاعر:

جُعْفٌ بِنجرانَ تَجُرُّ القَنَا

وأعقب جعفي من ولديه مروان وصَرِيم، فمن وَلَدِ مروان جابر بن زيد الفقيه، ومن صَرِيم عبيدالله بن الحذّاء، والفاتِك، وغيرهما.

والبُخاريُّ في نسبه نسبةً إلى بُخارى ـ بضم الباء ـ يمد ويقصر، والقصر أرجح وأشهر، وهي بلدة من أعظم مدن ما وراء النهر، بينها وبين سمرقند ثمانية أيام أو سبعة، خرج منها جماعة من العلماء في كل فَنٍّ، وعلى بُخارى وقُراها ومزارعها سور واحد، نحو اثني عشر فرسخاً في مثلها.

قال ابن حَوْقَل: رَسَاتِيق بُخارى تزيد على خمسة عشر رُسْتاقاً، جميعها داخل الحائط المبني على بلادها، ولها خارج الحائط أيضا عدة مدن، منها فِرَبر وغيرها، ولها تاريخ عجيب.

الثاني: عبد الملك بن عمرو بن قَيْس القَيْسيّ أبو عامر العَقَدي ـ بالتحريك ـ البصري.

قال سليمان بن داود القَزَّاز: قلت لأحمد: أريد البصرة، عمن أكتب؟

قال: عن أبي عامر العَقَديّ ، ووهيب بن جَرير. قال عثمان الدَّارميُّ ، عن ابن مَعين: صدوق. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال النَّسائي: ثقة مأمون. وقال ابن مَهْدي: كتبت حديث ابن أبي ذِئبٍ عن أوثق شيخ ، أبي عامر العَقَديّ. قال أبو زَكريّا الأعْرج النَّيسابورِيّ: كان إسحاق إذا حدثنا عن أبي عامر ، قال: حدثنا أبو عامر الثقة الأمين. وقال ابن سَعْد: كان ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال عُثمان الدّارميّ: أبو عامر ثقة عاقل ، روى عن أيمن بن نابِل ، وعِكْرِمة بن عَمّار ، وقُرَّة بن خالد ، وفُلَيْح بن سُليمان ، والثَّوريّ ، وشُعبة ، وسليمان بن بلال ، ومالك ، وابن أبي ذئب ، وهشام الدَّسْتُوائي ، وغيرهم.

وروى عنه: أحمد ، وإسحاق ، وعلي ، ويحيى ، والمُسْندي ، وأبو خَيْثَمة ، والذُّهْلِيّ ، وأبو قِلابة ، وأبو قُدامة السَّرْخَسِيّ ، وحَجّاج بن الشاعر ، وأبو بكر بن نافع ، وغيرهم.

مات سنة أربع ومئتين.

والعَقَديُّ في نسبه نسبةً إلى العَقَد بالتحريك ، وهم قوم من قيس ، وهم صِنْف من الأزْد ، وقيل: العَقَد بطن من بَجيلة. وقيل: من قَيْس عَيْلان بالولاء ، قال أبو الشيخ: إنما سُمّوا عَقَداً لأنهم كانوا لئاماً. وقيل: العَقَد مولى الحارث بن عبّاد بن ضبيعة بن قَيس بن ثَعْلبة. وقيل: قبيلة من اليمن من بني عَبْد شمس بن سعد. وفي «القاموس» العقد بالتحريك قبيلة من بَجيلة أو اليمن ، منها بشر بن معاذ ، وأبو عامر عبد الملك بن عمرو.

الثالث: سُليمان بن بِلال التَّيْمي القُرَشيّ مولاهم مولى آل الصديق أبو محمد ، ويقال: أبو أيوبَ المَدَنيّ.

قال أحمد: لا بأس به ، ثقة. وقال ابن مَعين: ثقة صالح. وقال عُثمان الدارِميّ: قلت لابن مَعين سليمان أحب إليك أو الدَّراوَرْديّ؟ فقال: سليمان ، وكلاهما ثقة. وقال ابن سَعْد: كان بَرْبَريًّا جميلاً عاقلاً حسن الهيئة ، وكان يُفتي بالبلد ، وولي خراج المدينة ، وكان ثقة كثير

الحديث. وقال الذُّهْلِيُّ: ما ظننت أن عند سليمان بن بلال من الحديث ما عنده، حتى نظرت في كتاب ابن أبي أُوَيْس، فإذا هو قد تَبَحَّر في حديث المدنيين. وقال ابن مَهْدي: ندمت على أن لا أكون أكثرت عنه. وقال أبو زُرْعة: سليمان بن بلال أحب إلي من هشام بن سَعْد. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال الخَليليّ: ثقة ليس بمكثر، لقي الزُّهْريّ، ولكنه يروي كثير حديثه عن قدماء أصحابه، وأثنى عليه مالك، وآخر من حدث عنه لُوَيْن. وقال ابن الجُنَيْد، عن ابن مَعِين: إنما وضعه عند أهل المدينة أنه كان على السوق، وكان أروى الناس عن يحيى بن سعيد. قال عثمان بن أبي شَيْبة: لا بأس به، وليس ممن يُعتمد على حديثه. وقال ابن حَجَر: قال ابن عَدِيّ: رأيت رواية مالك عنه في كتاب «مكة» للفاكِهانيّ.

روى عن زيد بن أسْلم، وعبدالله بن دينار، وصالح بن كَيْسان، وحُمَيْد الطويل، وهشام بن عُروة، وموسى بن عُقبة، ويحيى بن سعيد، وجَعْفر الصادق، وخلق.

وروى عنه: أبو عامر العَقَديّ، وعبدالله بن المُبارك، ومُعَلّى بن منصور الرّازي، وأبو سلمة الخُزاعيّ، ويحيى بن يحيى النّيسابُوري، وإسماعيل بن أبي أُوَيْس، والقَعْنَبِيُّ، ومحمد بن سُليمان لُوَيْن، ومرّ أنه آخر من روى عنه.

مات بالمدينة سنة سبع وسبعين ومئة، وقيل: سنة اثنتين وسبعين.

وليس في الكتب الستة من اسمه سُليمان بن بلال سواه، وأما سليمان فكثير.

والتَّيْميُّ في نسبه نسبةً إلى تَيْم بن مُرة جد أبي بكر الصديق رضي الله عنه. والتيمي في قبائل من العرب، ففي قريش تَيْم بن مرة هذا، وفي الرَّباب تيم بن عبد مَناة بن أُدّ بن طابخة، قال مَعْمر بن المُثنى: تَيْم الرَّباب: عَدِيّ وثور وعُكْل، ومُزَيْنة، وضَبَّة بنو عبد مناة، وقيل: سُمّوا بذلك لأنهم غمسوا أيديهم في رُبٍّ وتحالفوا عليه، وقيل: سموا به لأنهم

تَربَّبوا ، أي : تحالفوا مع تميم على بني سعد بن زيد مَناة ، والرُّبُّ بضم الراء ، وتشديد الباء الموحدة ، الطلاء الخاثِر ، وفي النَّمِر بن قاسِط تَيْم الله بن النَّمِر بن قاسِط ، وفي شَيْبان تَيْم بن شيبان ، وفي ربيعة بن نزار تيم الله بن ثَعْلبة ، وفي قُضاعة تيم الله بن رُفَيدة ، وفي ضَبَّة تيم بن ذُهْل .

الرابع : عبدالله بن دينار العَدَويُّ ، أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر.

قال صالح بن أحمد ، عن أبيه : ثقة مستقيم الحديث. وقال أبو زُرْعة ، وأبو حاتم ، وابن مَعين ، ومحمد بن سَعْد ، والنَّسائي : ثقة . زاد ابن سَعْد : كثير الحديث. وقال العِجْليّ : ثقة . وقال ابن عُيينة : لم يكن بذاك ، ثم صار. وقال اللَّيْث ، عن ربيعة : حدثني عبدالله بن دينار ، وكان من صالحي التابعين ، صدوقاً ديناً ، وذكره ابن حِبان في «الثقات» . وقال السَّاجِيُّ : سئل أحمد عنه ، فقال : نافع أكبر منه ، وهو ثبت في نفسه ، ولكن نافع أقوى منه . وفي «العلل» للخَلَّال : أن أحمد سئل عن عبدالله ابن دينار الذي روى عنه موسى بن عُبيدة النهي عن بَيْع الكالىء بالكالِىء ، فقال : ما هو الذي روى عنه الثَّوْرِيُّ . قيل : فمن هو؟ قال : لا أدري . وجزم العُقَيْليُّ بأنه هو ، فقال في ترجمته : روى عنه موسى بن عُبيدة ونظراؤه أحاديث مناكير الحمل فيها عليهم ، وروى عنه الأثبات حديثه عن ابن عمر في النهي عن بيع الوَلاء وعن هِبَته ، ومما انفرد به حديث شُعب الإيمان. رواه عنه ابنه ، وسُهَيل ، وابن عَجْلان ، وابن الهاد ، ولم يروه شُعبة ولا الثَّوريُّ ولا غيرهما من الأثبات .

روى عن ابن عمر ، وأنس ، وسليمان بن يسار ، ونافع مولى ابن عمر ، وأبي صالح السمان ، وغيرهم . وأما قول ابن الحذّاء في رجال الموطأ : قيل : لا نعلم له رواية عن أحد إلا ابن عمر ، فهو قصور شديد ممن قاله .

وروى عنه ابنه عبد الرحمن ، ومالك ، وسليمان بن بلال ، وشُعبة ،

والسفيانان ، وعبيدالله بن عُمر ، وموسى بن عُقبة ، ووَرْقاء بن عُمر ، ويحيى بن سعيد ، وغيرهم .

مات سنة سبع وعشرين ومئة .

وفي الستة عبدالله بن دينار البَهْراني ، وأما عبدالله فأكثر من أن يُحصى .

والعَدَويُّ في نسبه نسبةٌ إلى عَدِيّ بن كَعْب وهو في قُريش ، وفي الرِّباب عَدِيّ بن عبد مَناة ، وفي خُزاعة عَدِيّ بن عمرو ، وفي الأنصار عَديّ بطن من بني النجار ، وفي طَيِّء عدي بن أخزم ، وفي قُضاعة عدي ابن خَبّاب .

الخامس : ذَكْوان السَّمّان الزَّيات أبو صالح المَدَنِي مولى جُويرية بنت الأحْمَس الغَطَفاني ، وقيل : مولى جُوَيرية بنت الحارث امرأة من قيس .

قال أحمد بن حَنْبل : ثقة ثقة من أجلِّ الناس وأوثقهم ، سمع منه الأعمش ألف حديث. وقال الأعمش : كان أبو صالح مؤذناً ، فأبطأ الإمام ، فأمَّنا ، فكان لا يكاد يُجيزها من الرقة والبكاء. وقال ابن مَعين : ثقة . وقال أبو حاتم : ثقة صالح الحديث ، يحتج بحديثه . وقال أبو زُرْعَة : ثقة مستقيم الحديث. وقال ابن سَعْد : كان ثقة كثير الحديث. وقال أبو داود : سألت ابن مَعين من أثبت الناس في أبي هُريرة؟ قال : ابن المُسَيِّب ، وأبو صالح ، وابن سِيرين ، والمَقْبُرِيّ ، والأعْرج ، وأبو رافع . وقال السَّاجيُّ : ثقة صدوق. وقال الحرْبي : كان من الثقات. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال العِجْليّ : ثقة ، كان يَقْدم الكوفة يجلِب الزيت ، فينزل في بني أسد ، شهد الدار زمن عثمان ، وسأل سعد بن أبي وَقَّاص مسألة في الزكاة ، وروى عنه ، وعن أبي هريرة ، وأبي الدَّرداء ، وأبي سعيد الخُدْريّ ، وعقيل بن أبي طالب ، وجابر ، وابن عمر ، وابن عبّاس ، ومُعاوية ، وعائِشة ، وأم حَبيبة ، وأم سَلَمة ، وغيرهم . وقال أبو زُرْعة : لم يلق أبا ذرّ.

روى عنه: أولاده: سهيل وصالح وعبدالله، وروى عنه عطاء بن أبي رَباح، وعبدالله بن دينار، وسُميٌّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، والحكم بن عُتيبة، وعاصم بن بَهْدلة، وعمرو بن دينار، والزُّهريّ، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وآخرون.

مات سنة مئة وواحد.

وذكوان في الستة سواه اثنان، ذكوان أبو عمرو المَدَني مولى عائشة، روى عنها، وذكوان بن كَيسان اليَماني الحِمْيَري.

والغَطَفاني في نسبه ـ بمعجمة ومهملة مفتوحتين وبغاء ـ نسبةً إلى غَطَفان بن سعد بن قَيس عَيْلان حي من قيس عظيم.

السادس: أبو هُرَيرة الدَّوْسي، صاحب رسول الله ﷺ، وهو ابن عامر ابن ذي الشَّرى بن طَريف بن عَتّاب بن أبي صَعْب بن مُنَبِّه بن سعد بن ثعلبة ابن سُليم بن فهم بن غنم بن دَوْس بن عُدثان بن عبدالله بن زهران أو أزهر ابن كعب بن الحارث بن كعب بن عبدالله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث.

قال النَّوويّ في مواضع من كتبه: اسم أبي هُريرة عبدالرحمن بن صَخْر على الأصح من ثلاثين قولاً. وقال القُطْب الحَلَبيُّ: اجتمع في اسمه واسم أبيه أربعة وأربعون قولاً مذكورة في «الكنى» للحاكم.

وسبب تكنيته أبا هريرة هو ما أخرجه التِّرمذي بسند حسن عن عُبيدالله ابن أبي رافع، قال: قلت لأبي هريرة: لم كُنيت بأبي هُريرة؟ قال: كنت أرعى غنم أهلي، وكانت لي هرة صغيرة، فكنت أضعها في الليل في شجرة، وإذا كان النهار ذهبت بها معي، فلعبت بها، فكَنَوْني أبا هريرة.

وعن ابن إسحاق، قال حدثني بعض أصحابي عن أبي هُريرة، قال: كان اسمي في الجاهلية عَبْد شمس، فسُمّيت في الإسلام عبدالرحمن، وإنما كُنيت بأبي هريرة لأني وجدت هرة، فحملتها في كمي، فقيل لي:

ما هذه؟ قلت: هرة ، قيل: فأنت أبو هُريرة.

وأخرج البَغَويّ بسند حسن عن الوليد بن رباح ، عن أبي هُريرة ، قال: كان يقول لا تكنُوني أبا هُريرة ، فإن النبي ﷺ كَناني أبا هِرّ ، والذكر خيرٌ من الأنثى.

قال ابن حَجَر: كان إسلامه بين الحُديبية وخَيْبر ، قدم المدينة مهاجراً ، وسكن الصُّفَّة. وقال ابن عَبد البَرّ: أسلم أبو هريرة عام خَيبر مع رسول الله ﷺ ، ثم لزمه وواظَبَ عليه رغبةً في العلم راضياً بِشبَع بطنه ، فكانت يده مع يد رسول الله ﷺ ، وكان يدور معه حيث دار ، وكان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ ، وكان يحضُر ما لا يحضُر سائر المهاجرين والأنصار ، لاشتغال المهاجرين بالتجارة ، والأنصار بحَوائِطِهم ، وقد شهد له رسول الله ﷺ بأنه حريصٌ على العلم والحديث ، وقال له: يا رسول الله إني أسمع منك حديثاً كثيراً ، وأنا أخشى أن أنسى ، فقال: «ابسُط رداءك» قال: فَبَسَطته ، فغَرَف بيده فيه ، ثم قال: «ضُمَّه» فضممته ، فما نسيت شيئاً بعدُ.

وفي الصَّحيح عن الأعرج قال: قال أبو هُريرة: إنكم تزعُمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ ، والله الموعد إني كنت امرأً مسكيناً أصحب رسول الله ﷺ على ملء بطني ، وكان المهاجرون يَشْغَلهم الصَّفق في الأسواق ، وكانت الأنصار يَشْغَلهم القيام على أموالهم ، فحضرت من النبي ﷺ مجلساً ، فقال: «من يَبْسُط رداءه حتى أقضِيَ مقالتي ، ثم يقبضُه إليه ، فلن يَنْسى شيئاً سمعه مني» فبسطت بُردةً عليّ حتى قضى حديثه ، ثم قبضتها إلي ، فوالذي نفسي بيده ما نسيت شيئاً سمعته منه بعد.

وأخرج أبو نُعيم من طريق سعيد بن أبي هِند ، عن أبي هُريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ألا تسألني من هذه الغنائم؟» قلت: يا رسول الله أسألك أن تُعلمني مما علَّمَكَ الله ، قال: فَنَزَع نَمِرةً على ظهري وَوَسَّطَها بيني وبينه ، فحدثني حتى استوعبت حديثه ، قال: اجمَعْها فصُرها إليك» فأصبحت لا

أُسْقط حرفاً مما حدثني.

وله طرق أخرى عن الحسن، عن أبي هُريرة أن رسول الله ﷺ، قال: «مَن يأخُذ مني كلمة أو كلمتين أو ثلاثاً فيَصُرهن في ثوبه فيتعلَّمهن ويُعلِّمهن» قال: فنشرت ثوبي وهو يحدث، ثم ضممته، فأرجو أن لا أكون نسيت حديثاً.

قال ابن حَجَر: ووقع لي بيان ما كان حدث به النبي ﷺ في هذه القصة، فقد أخرج أبو يعلى من طريق أبي سَلَمة، جاء أبو هريرة، فسلم على النبي ﷺ في شكواه يَعُوده، فأُذِن له، فدَخَل، فسَلَّم وهو قائم، والنبي ﷺ مُتَسانِدٌ إلى صدر علي، ويده على صدره ضامّة إليه، والنبي ﷺ باسط رجليه، فقال: «ادن يا أبا هريرة» فدنا ثم قال: «ادنُ يا أبا هريرة» فدنا حتى مسَّت أطراف أصابع أبي هُريرة أصابع النبي ﷺ، ثم قال له: «اجلِس» فجلس، فقال له: «أدْنِ مني طرف ثوبك» فمد أبو هريرة ثوبه، فأمسك بيده، ففتحه وأدناه من النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: «أوصيك يا أبا هُريرة بثلاثٍ لا تَدَعْهُن ما بَقيتَ» قال: أوصني ما شئت، فقال له: «عليك بالغُسل يوم الجمعة، والبُكور إليها، ولا تَلْغُ ولا تَلْهُ، وأوصيك بصيام ثلاثة أيام من كل شهر فإنه صيام الدهر كله، وأوصيك بركعتي الفجر لا تدعهما وإن صليت الليل كله فإن فيهما الرغائب» قالها ثلاثاً، ثم قال «ضُمَّ إليك ثوبك» فضم ثوبه إلى صدره، فقال: يا رسول الله بأبي وأمي، أسرُّ هذا أو أعلنه؟ قال: «بل أعلنه يا أبا هُريرة» قالها ثلاثاً.

وأخرج النسائي بسند جيد أن رجلاً جاء إلى زيد بن ثابت، فسأله، فقال له زيد: عليك بأبي هُريرة، فإني بينما أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ندعو الله تعالى ونذكره، إذ خرج علينا رسول الله ﷺ، حتى جلس إلينا، فقال: «عُودوا لِلذي كنتم فيه» قال زيد: فدعوت أنا وصاحبي، فجعل رسول الله ﷺ يُؤَمِّنُ على دعائِنا، ودعا أبو هريرة، فقال: اللهم إني أسألك ما سألَك صاحباك، واسألك علما لا يُنسى،

فقال رسول الله ﷺ «آمين» فقُلنا: يا رسول الله، ونحن نسأَلُك علماً لا يُنسى، فقال: «سَبَقكم بها الغُلام الدَّوْسي».

وقال طَلْحة بن عبيدالله: لا أشُكُّ أن أبا هُريرة سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع.

وقال ابن عُمر: أبو هُريرة خيرٌ مني، وأعلم بما يُحدث.

وأخرج الترمذي عن عمر أنه قال لأبي هريرة: أنت كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ واحفظنا لحديثه وأخرج البخاري في «الصحيح» عن أبي هريرة، قلت: يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك، قال: «لقد ظننت أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث».

وأخرج أحمد من حديث أبي بن كعب أن أبا هريرة كان جريئا على أن يسأل رسول الله ﷺ عن أشياء لايسأله عنها غيره.

وقال أبو نعيم كان أحفظ الصحابة لأخبار رسول الله ﷺ، ودعا له بأن يحببه إلى المؤمنين.

وأخرج أحمد من حديث أبي هريرة أنه قال: أما والله ما خلق الله مؤمنا يسمع بي ولا يراني إلا أحبني، قيل له: وما علمك بذلك يا أبا هريرة، قال: إن أمي كانت مشركة، وإني كنت أدعوها إلى الإسلام، وكانت تأبى علي، فدعوتها يوماً، فأسْمَعَتْني في رسول الله ﷺ ما أكره، فأتيت رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فذكرت له، فقال: «اللهم اهْدِ أمَّ أبي هريرة» فخرجت عدواً فإذا الباب مجافٍ، وسمعت خضخضة الماء، ثم فتحت الباب، فقالت: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فرجعت وأنا أبكي من الفرح، فقلت يا رسول الله ادع الله أن يحببني وأمي إلى المؤمنين، فدعا.

وأخرج ابن سَعْد من طريق قُرة بن خالد، قلت لمحمد بن سيرين: أكان أبو هريرة مُخْشَوْشِناً؟ قال: لا كان ليناً، قلت: فما كان لونه؟ قال: أبيض، وكان يخضِب، وكان يَلبسُ ثوبين مُمَشَّقين، وتمخط يوماً،

فقال: بخ بخ أبو هريرة يتمخط في الكتان.

وقال عبدالرحمن بن الُّلتبيَّة: أتيت أبا هُريرة وهو آدم، بعيد ما بين المَنْكبين، ذو ضَفرتين، أفرق الثَّنِيَّتين.

وروى محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: لقد رأيتني وأنا أُصرع بين منبر رسول الله ﷺ وحُجرة عائشة، فيقال: مجنون وما بي جنون، وما بي إلا الجوع، ولهذا الحديث طرق في «الصحيح» وغيره.

وفيها سؤال أبي هريرة لأبي بكر وعمر عن آية، وقال: لعل أن يُشبِعني فيفتح علي الآية ولا يفعل.

وقال داود بن عبدالله، عن حُميد الحِميَري: صحبت رجلاً صحب رسول الله ﷺ أربع سنين كما صحبه أبو هريرة.

وعن قيس بن أبي حازم، قال: قدم علينا أبو هريرة بالكوفة، واجتمعت إليه أحْمس، فجاؤوا ليسلموا عليه، فقال: مرحباً صحبت رسول الله ﷺ ثلاث سنين لم أكن أحرِص على أن أعي الحديث مني فيهن.

وفي البُخاري عن أبي هريرة، قال: والله الذي لا إله إلا هو، إن كنت لأعتمد على الأرض بكبدي من الجوع، وأشد الحجر على بطني، فذكر قصة القَدَح واللبن.

وعن أبي نَضْرة، عن رجل من الطفاوة، قال: نزلت على أبي هريرة ولم أدرك رجلاً من الصحابة أشد تشميراً ولا أقوم على ضيف منه.

وأخرج ابن سعد عن سالم مولى بني نَضْر: سمعت أبا هُريرة يقول: بعثني رسول الله ﷺ مع العلاء بن الحَضْرَمي، فأوصاه بي خيراً، فقال لي: ما تحب، قلت: أؤذن لك ولا تسبقْني بآمين.

وأخرج البُخاري عن أبي هريرة أنه قال: حفظت من رسول الله ﷺ

وعاءين ، فأما أحدهما فبَثَثته ، وأما الآخر فلو بثثته لقُطِع هذا البلعوم .

وعند أحمد عن أبي هريرة ، وقيل له : أكثرت ، فقال : لو حدثتكم بما سمعت لرميتموني بالقشع ، أي الجلود .

وفي «الصحيح» عن نافع ، قيل لابن عمر: حديث أبي هُريرة أن من اتبع جنازة فصلى عليها فله قيراط . . الحديث. فقال: أكثر علينا أبو هريرة ، فسأل عائشة ، فصدقته ، فقال: لقد فرَّطنا في قراريط كثيرة .

وأخرج البَغَويُّ بسند جيد عن ابن عمر أنه قال لأبي هريرة : أنت كنت ألزَمَنا لرسول الله ﷺ ، وأعلمنا بحديثه .

وأخرج ابن سعد بسند جيد عن سعيد بن عَمرو بن سعيد بن العاص ، قال: قالت عائشة لأبي هريرة: إنك لَتُحَدِّثُ بشيءٍ ما سمعته ، قال: يا أُمَّه طلقتها ، وشغلك بها المكحلة والمرآة ، وما كان يشغلني فيها شيء . والأخبار في ذلك كثيرة .

وأخرج البَيْهَقيّ عن عبدالله بن أبي رافع ، عن أبي هريرة ، قال: لقي كعباً فجعل يحدثه ويسأله ، فقال كعب: ما رأيت رجلاً لم يقرأ التوراة أعلم بما في التوراة من أبي هُريرة .

وأخرج أحمد من طريق عاصم بن كُليب ، عن أبيه ، سمعت أبا هُريرة يبتدىء حديثه بأن يقول: قال رسول الله الصادق المصدوق أبو القاسم ﷺ: «من كَذَب عليَّ متعمِّداً فلْيتبوَّأ مَقعدَهُ من النَّار» .

وأخرج مُسدّد في «مسنده» عن أبي هريرة ، قال: بلغ عمر حديثي ، فقال: كنت معنا يوم كنا في بيت فلان؟ قال: نعم. قال: إن رسول الله ﷺ قال يومئذ: «مَن كذب عليَّ متعمداً . . » إلخ قال: فاذهب الآن فحدث .

وأخرج مُسدد ، قال: كان ابن عمر إذا سمع أبا هُريرة يتكلم ، قال: إنا نَعْرفُ ما تقول ، ولكنا نَجبُن وتَجْتَرىء .

وخرج الدارقطني عن أبي هريرة رفعه: «إذا صلى أحدكم ركعتي

الفجر فَلْيَضَّجع على يمينه» فقال مروان: أما يكفي أحدنا ممشاه إلى المسجد حتى يضطجع، قال: لا فبلغ ذلك ابن عمر، فقال: أكثر أبو هريرة. فقيل لابن عُمر: هل تُنكر شيئاً ممّا يقول؟ قال: لا، لكنه أجرأ وجَبُنّا، فبلغ ذلك أبا هُريرة، فقال: ما ذنبي إن كنت حَفِظتُ ونَسوا.

وأخرج ابن سعد من طريق الوليد بن رَباح، سمعت أبا هُريرة يقول لمروان حين أرادوا أن يَدْفِنوا الحسن مع جده: تدخل فيما لا يعنيك -وكان الأمير يومئذ غيره- ولكنك تريد رضا الغائب، فغضب مروان، وقال: إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة وإنما قَدِم قبل وفاة رسول الله ﷺ بيسير، فقال أبو هُريرة: قدمت ورسول الله ﷺ بخَيْبَر، وأنا يومئذ قد زِدْت على الثلاثين، فأقَمْتُ معه حتى مات، وأدور معه في بيوت نسائه، وأخدمه، وأغزو معه، وأحج، فكنت أعلم الناس بحديثه، وقد والله سَبَقني قوم بصحبته، فكانوا يعرفون لزومي له، فيسألونني عن حديثه، منهم عمر، وعثمان، وعلي، وطَلْحة، والزُّبير، ولا والله لا يخفى علي كل حديث كان بالمدينة، وكل من كانت له من رسول الله ﷺ منزلة، ومن أخرجه من المدينة أن يساكِنه، قال: فوالله ما زال مروان بعد ذلك كافًّا عنه.

وأخرج ابن أبي خَيْثَمة من طريق ابن إسحاق، عن عُروة، عن أبيه، قال: قال أبي أدْنِني من هذا اليَماني - يعني أبا هُريرة - فإنه يُكثر، فأدْنيته، فجعل يُحدِّث، والزُّبير يقول: صدق، كذب. فقلت: ما هذا؟ قال: صدق أنه سَمِعَ هذا من رسول الله ﷺ، ولكن منها ما وضَعَه في غير موضعه.

قال البخاريّ: روى عنه نحو الثمان مئة من أهل العلم، وكان أحفظ من روى الحديث في عصره، وقال وَكيع في نسخته: حدثنا الأعْمَش، عن أبي صالح، قال: كان أبو هُريرة أحفظ أصحاب محمد ﷺ. وأخرجه البَغَويّ بلفظ: ما كان أفضلهم، ولكن كان أحفظ.

وأخرج ابن أبي خَيْثَمة من طريق سعيد بن أبي الحسن، قال: لم يكن

أحد من الصحابة أكثر حديثاً من أبي هُريرة.

وقال الشّافِعيّ: أبو هُريرة أحفظ من روى الحديث في دَهْره. وقال أبو الزُّعَيْزِعَة كاتب مروان: أرسل مروان إلى أبي هريرة، فجعل يحدثه، وكان أجلسني خلف السرير أكتب ما يحدث به، حتى إذا كان في رأس الحَوْل أرسل إليه، فسأله، وأمرني أن أنظُر، فما غير حرفاً عن حرفٍ.

وفي «صحيح» البخاري عن أبي هريرة، قال: لم يَكُن من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبدالله بن عَمرو، فإنه كان يكتُبُ ولا أكتب.

وقال الحاكم أبو أحمد: كان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ وألزمهم له صحبةً على شِبَع بطنه، فكانت يده مع يد رسول الله ﷺ، يدور معه حيثُ دار إلى أن مات، ولذلك كثُر حديثه.

وفي «الحلية» بسند صحيح عن مُضارب بن جزء: كنت أسير من الليل فإذا رجل يكبر، فلحقتُه، فقلت: ما هذا؟ قال: أُكثِر شكراً لله على أن كنت أجيراً لبُسرة بنت غَزْوان لنفقة رحلي وطعام بَطْني، فإذا ركبوا سبقتُ بهم، وإذا نزلـوا خدمتهم، فَزَوَّجَنِيهـا الله، فأنـا أركب، وإذا نزلت خُدمتُ، وكانت إذا أتت على مكان سهل نزلت، فقالت: لا أرِيم حتى تُجعل لي عَصيدة، فها أنا إذا أتيتُ على نحوٍ من مكانها قلت: لا أريم حتى تُجْعل لي عَصيدة، وكان يقول: نشأتُ يتيماً، وهاجَرْت مسكيناً، وكنت أجيراً لبُسرة بنت غَزْوان خادماً لها، فَزَوَّجَنِيها الله تعالى، فالحمد لله الذي جعل الدين قوَاما، وجعل أبا هريرة إماما.

وأخرج أحمد في الزهد بسند صحيح عن أبي عثمان النَّهْدِي، قال: تَضَيَّفتُ أبا هُريرة سبعاً، فكان هو وامرأته وخادمه يقتسمون الليل أثلاثا، يصلّي هذا ثم يُوقظ هذا.

وأخرج ابن سعد بسند صحيح عن عِكرمة أن أبا هريرة كان يُسَبِّح كلَّ يوم اثنتي عشرة ألف تسبيحة، يقول: أسَبِّحُ بقدر ذنبي.

وعن ابن سِيرين أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين ، فقَدِم بعشرة آلاف ، فقال له عمر: استأثَرْتَ بهذه الأموال فمِنْ أين لك؟ قال: خيل نُتِجت ، وعَطِيَّةٌ تتابعت ، وخراجُ رقيقٍ لي ، فنظر ، فوجدها كما قال ، ثم دعاه ليستعمله ، فأبى ، فقال: لقد طلب العمل من كان خيراً منك ، فقال: إنه يوسُف نبي الله بن نبي الله ، وأنا أبو هُريرة بن أُمَيمة ، وأخشى ثلاثا: أن أقول بغير علم ، أو أقضي بغير حُكم ويُضرَبَ ظهري ويُشْتَمَ عرضي ويُنْزَعَ مالي.

وأخرج الزُّبير بن بكّار في كتاب المزاح عن سعيد عن أبي هريرة أن رجلًا قال له: إني أصبحت ، فجئت أبي ، فوجدت عنده خبزاً ولحماً ، فأكلت حتى شبعت ، ونسيت أني صائم ، فقال أبو هُريرة: الله أطعمك ، قال: فخرجت حتى أتيت فلاناً ، فوجدت عنده لِقحة تحلب ، فشربت من لبنها حتى رويت ، قال: الله سقاك ، قال: ثم رجعت إلى أهلي ، فقِلْت ، فلما استيقظتُ دعوت بماء ، فشربته ، فقال له: يا ابن أخي أنت لم تَعَوَّد الصيام.

وأخرج ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمن ، قال: دخلت على أبي هريرة ، وهو شديد الوجع ، فاحتضنته ، قلت: اللهم اشفِ أبا هريرة ، فقال: اللهم لا تُرجِعْها ، قالها مرتين ، ثم قال: إن استطعت أن تَموتَ فمُتْ ، والله الذي نفس أبي هُريرة بيده لَيَأْتيَنَّ على الناس زمانٌ يَمُرُّ الرجل على قبر أخيه ، فيتمنى أنه صاحبه. وروى هذا الحديث عُمَير بن هانىء. قال أبو هريرة: تَشَبَّثوا بصُدغَي معاوية ، اللهم لا تُدركني سنة ستين.

ورُوي عن أبي داود أنه قال: كنت أجمع مسند أبي هريرة ، فرأيته في النوم وأنا بأصْبَهان ، فقال لي: أنا أول صاحب حدّث في الدنيا.

وأخرج البَغَويّ عن أبي هُريرة أنه لما حضرته الوفاة بكى ، فسُئِلَ فقال: من قلة الزاد ، وشدة المفَازَة.

وأخرج أحمد والنَّسائي بسند صحيح ، عن أبي هُريرة أنه قال حين حضره الموت: لا تضربُوا علي فُسطاطاً ، ولا تَتْبَعُوني بمجْمَرة ، وأسرعوا بي. وعن أبي سَلَمة ، عن أبي هُريرة قال: إذا مُتُّ فلا تَنُوحوا علي ، ولا تَتْبَعُوني بمِجْمَرة ، وأسرعوا بي.

وأخرج ابن أبي الدنيا من طريق مالك ، عن سعيد المَقْبُري ، قال: دخل مروان بن الحَكم على أبي هريرة في شكواه التي مات فيها ، فقال: شفاك الله ، فقال أبو هريرة: اللهم إني أُحِبُّ لقاءك فأَحْبِب لقائي ، فما بلغ مروان وسط السوق حتى مات.

وصلى عليه الوليد بن عتبة بن أبي سُفيان ، وفي القوم ابن عُمر وأبو سعيد الخُدْريّ ، وكتب إلى معاوية يُخبره بموته ، فكتب اليه : انظر مَنْ ترك ، فادفع إلى ورثته عشرة آلاف درهم ، وأَحْسِن جوارهم ، فإنه كان ممن نصر عثمان يوم الدار.

مات سنة سبع وخمسين على الصحيح في قصره بالعَقِيق ، وحُمِل إلى المدينة ، وقيل: مات سنة ثمان ، وقيل: سنة تسع ، وصلى على عائشة في رمضان سنة ثمان.

له خمسة آلاف حديث و ثلاث مئة وأربعة وسبعون حديثاً ، اتَّفقا على ثلاث مئة وخمسة وعشرين ، وانفرد البخاري بتسعة وسبعين ، ومسلم بثلاثة وتسعين - بتقديم التاء -.

روى عن: أبي بكر ، وعُمر ، والفَضْل بن عباس ، وأُبَيّ بن كعب ، وأسامة بن زَيْد ، وعائشة.

وروى عنه: ولده المُحَرَّر بمهملات ، ومن الصحابة: ابن عُمر ، وابن عباس ، وجابر ، وأنس ، ووائِلة بن الأسْقَع ، ومن كبار التابعين: مروان ابن الحَكَم ، وقَبيصَة بن ذُؤيب ، وسعيد بن المُسيِّب ، وعُروة بن الزُّبير ، وأبو سعيد المَقْبُري ، وعِرَاك بن مالِك ، وسالم بن عبدالله بن عُمر ،

وغيرهم ممن لا يُحصى كثرةً ومرَّ قول البُخاري : إنه روى عنه نحو الثمان مئة من أهل العلم .

وليس في الصحـابـة من اكتنى بهذه الكُنية سواه . وفي الرواة واحد اكْتَنَى بهـذه الكنية ، يروي عن مَكْحـول ، وعنه أبو المَلِيح الرَّقِّي ، لا يعـرف . وآخـر اسمه محمد بن فِراس الصَّيرفي روى له التِّرمذي ، وابن ماجة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتيـن . وفي الشافعية آخر اكْتَنَى بهذه الكُنية واسمه ثابت بن شِبْل ، قال عبدالغَفّار في حقه : شيخ فاضل مناظر .

والدَّوْسيُّ في نسبه نسبةً إلى دَوْس بن عُدنان ـ بضم العين ـ المتقدم في نسبه أبو قبيلة من الأزد ، ودَوْس أيضا قبيلة من قَيْس وهم بنو قَيْس بن عَدْوان بن عَمْرو بن قَيْس عَيْلان .

لطائف إسناده : رجالُ الإسناد كلهم مدنيون إلا العَقَديّ فإنه بَصْريّ ، وإلا المُسنديّ فإنه بُخاريّ ، وكلهم على شرط الستة إلا المُسْندي ، وفيه رواية تابعي عن تابعي وهو عبدالله بن دينار عن أبي صالح .

أخـرجـه البخاري هنا ، ومسلم عن عُبيدالله بن سَعيد وغيره ، وأبو داوود في السنة عن موسى بن إسماعيل ، والتِّرمذي في الإيمان عن أبي كُريب ، وقال : صحيح حسن ، والنَّسائي في الإيمان أيضا عن محمد بن عبدالله المُخَرِّمي ، وابن ماجة في السنة عن علي بن محمد الطنافسي وغيره .

وفي رواية الأَصِيليّ إسقـاطهـا ، وهو منون وتجوز فيه الإضافة إلى جملة الحديث ، لكن لم تأت به الرواية المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وهذه الترجمة هي لفظ الحديث يأتي الكلام عليه قريباً .

الحديث الثالث

١٠ ـ حدثنا آدَمُ بن أبي إياسٍ ، قالَ : حَدَّثَنَا شُعبَةُ عن عبدالله بن أبي السَّفر وإسماعيلَ عن الشَّعْبِيِّ عن عبدِالله بن عَمْرٍو رَضِي الله عنهُما عن النبيِّ ﷺ قال: «المُسْلِمُ مَنْ سلِمَ المُسلِمونَ من لسانِهِ ويَدهِ والمُهاجِرُ مَن هَجَر ما نَهَى الله عَنهُ» .

[الحديث ١٠ ـ طرفه في: ٦٤٨٤] .

قوله: «المسلمُ» قيل: الألف واللام فيه للكمال، نحو زيد الرجل، أي: الكامل في الرجولية فان إثبات اسم الشيء على معنى إثبات الكمال له مستفيض في كلامهم ، ولا يلزم من هذا أنَّ من اتَّصف بهذا خاصة يكون كاملاً ، لأن المراد بذلك مع مراعاة باقي الأركان ، قال الخَطّابي : المراد أفضل المسلمين من جمع إلى أداء حقوق الله أداء حقوق المسلمين ، ويحتمل أن يريد بذلك تبيين علاقة المسلم التي يُسْتَدلّ بها على إسلامه ، وهي سلامـة المسلمين من لسـانـه ويده ، كمـا ذكر مثله في المنافق ، ويحتمل أن يكون أراد بذلك الإشارة إلى الحث على حسن معاملة العبد مع ربه ، لأنه إذا أحسن معاملة إخوانه فأولى أن يحسن معاملة ربه ، من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى ، وخـرجَ لفظُ المسلمين مَخْرَجَ الغالب ، ويدخُـل في ذلـك الـذِّمِّي ، لأنـه يجب الكف عنـه ، وجمـع التـذكير للتغليب ، فإن المسلمات يَدْخُلْن في ذلك.

وقوله: «من لسانِه ويده» هو من جوامع كلمه عليه الصلاة والسلام ، وعبـر باللسـان دون القـول ليَدْخُـل في ذلـك مَنْ أخـرج لسـانه استهزاء

بصاحبه ، وقدمه على اليد لأن إيذاءه أكثر وقوعاً وأشد نكاية ، ولله دَرُّ القائل :

جِـرَاحَـاتُ الـسِّنـانِ لهـا الْتِئـامٌ ولا يَـلْـتَـامُ مـا جَـرَحَ الِّلسـانُ

لكن يمكن أن تشاركه في ذلك اليد بالكتابة ، وإن أثرها في ذلك لعظيم ، وخص اليد مع أن الفعل قد يحْصُل بغيرها لأن سلطنة الأفعال إنما تظْهـر بهـا ، لأن بها البطش والقطع ، ومن ثمَّ غُلِّبت ، فقيل : هذا مما عملت أيديهم ، وإن كان متعذر الوقوع بها ، وتدخُل فيها اليد المعنوية كالاستيلاء على حق الغير من غير حق ، ويستثنى من ذلك شرعاً تعاطي الضرب باليد في إقامة الحدود والتعازير على المسلم المستحق لذلك .

وقوله : «والمهاجرُ من هَجَرَ ما نهى الله عنه» أي : المهاجر حقيقة من تَرَكَ ما نهى الله عنه ، وهو بمعنى الهاجِر ، وإن كان لفظ المُفاعِل يقتضي وقوع فعل من اثنين ، لكنه هنا للواحد ، كالمسافر ، ويُحْتَمل أن يكون على بابه ، لأن من لازِم كونه هاجراً وطنه مثلاً أنه مهجور من وطنه ، وهذه الهجرة ضربان ظاهرة وباطنة ، فالباطنة ما تدعو إليه النفس الأمارة بالسوء ، والشيطان ، والظاهرة الفِرار بالدِّين من الفتن ، كأن المهاجرين خُوطبوا بذلك لئلا يَتَّكِلوا على مجرد الانتقال من دارهم ، حتى يمتثلوا أوامر الشرع ونواهيَه ، أو قيل : هذا بعد انقطاع الهجرة لَمّا فُتِحت مكة تطييباً لقلوب من لم يُهاجر ، فقيل له : حقيقة الهجرة تحصُلُ لمن هَجَر ما نهى الله عنه ، فاشتملت هاتان الجملتان على جوامع من معاني الحكم والأحكام ، وزاد ابن حِبّان والحاكم في «المستدرك» هنا : «والمُؤمنُ من أمِنَهُ النّاس» وكأنه اختصر هنا لتضمنه معناه .

رجاله ستة :

الأول : آدم بن أبي إياس واسمه عبدالرحمن بن محمد ، وقيل : اسمه ناهِية بن شُعَيب الخُرَاسَاني أبو الحسن العَسْقَلاني ، نشأ ببَغداد ، وارتحل في الحديث فاستوطن عَسْقلان إلى أن مات .

قال أبو داوود: ثقة. وقال أحمد: كان مكيناً عند شُعبة. وقال أحمد: كان من الستة أو السبعة الذين يضبطون الحديث عند شُعبة. وقال ابن مَعين: ثقة، ربما حدث عن قَوْمٍ ضُعفاء. وقال أبو حاتم: ثقة مأمون متعبد من خيار عباد الله تعالى. وقال النَّسائي: لا بأس به. وقال ابن سَعْد: سمع من شُعبة سماعاً كثيراً. وقال العِجْلِيّ: ثقة. وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وفي كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه، عن آدم، قال: كنت أكتب عند شُعبة، وكنت سريع الخَطِّ، وكان الناس يأخذون من عندي.

روى عن ابن أبي ذئب، وشعبة، وشَيْبان النَّحْوي، وحَمّاد بن سلمة، واللَّيْث، ووَرْقاء، وجماعة.

وروى عنه: البُخاريّ، والدّارِميّ، وابنه عُبيد بن آدم، وأبو حَاتِم، وأبو زُرعة الدِّمَشْقي، وإسحاق بن إسماعيل نزيل أصبهان، وهو آخر من روى عنه.

مات في خلافة أبي إسحاق سنة عشرين ومئتين، وقيل سنة إحدى وعشرين، بلغ عمره نيفاً وتسعين سنة.

وليس في الرواة آدَم بن أبي إياس سواه، وآدم غيره في الستة اثنان: آدم بن سُليمان القُرشيّ روى عنه مسلم، والترمذي، والنَّسائي. والثاني آدم بن علي العِجلِيّ، ويقال: الشَّيْبَاني. روى عنه البُخاري، والنَّسائي.

والخُراساني في نسبه نسبةً إلى خُراسان ـ بضم الخاء ـ بلدة مشهورة بالعجم، والنسبة إليه خُرَاسانِيّ، وخُراسِنيّ بحذف الألف الثانية مع كسر السين، وخُرْسِنيّ بحذف الألفين، وخُرْسِيّ بحذف الألفين والنون، وخُرَاسي بحذف الألف الثانية والنون، والأول من النِّسَب الخمس أجود.

والعَسْقلاني في نسبه أيضا نسبة إلى عَسْقَلان، وهي بلدة بساحل بحر الشام، له سوق يَحُجُّهُ النّصارى في كل سنة، وانشد ثعلب:

كأَنَّ الوُحُوشَ بِهِ عَسْقَلا نُ صَادَفَ في قَرْنِ حَجٍّ دِيَافَا

شبه ذلك المكان لكثرة الوحوش بسوق عَسْقلان ، وقال الأزْهَريّ : عسقلانُ من أجناد الشام ، وقال الجوهريُّ : وهي عروس الشام ، وقال ابن الأثير: هي من فلسطين ، وبها كان دار إبراهيم عليه السلام ، وقد خَرَجَ منها خلق كثير من أهل العلم ، وفي القرن الخامس استولى عليها الإفرنج ـ لعنهم الله تعالى ـ ثم فتحها السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب رحمه الله تعالى . وأخْرَبَ قلعتها خوفاً من سَطْوة الكفرة ، فاستولى عليها الخراب إلى زماننا هذا ، وأما الآن فلم يَبْقَ بها إلا الرسوم ، فسبحان الحي القيوم ، وعسقلان أيضا بلدة ببَلخ أو مَحلّة ، والأخير أرجح ، منها أبو يحيى عيسى ابن أحمد بن عيسى بن وردان العَسْقَلاني البَلْخي ثقة عن عبدالله بن وَهْب ، وبَقِيّة بن الوليد ، وعنه النَّسائي أيضاً وأبو حاتم .

الثاني : شعبة بن الحَجّاج بن الوَرْد العَتَكيّ الأزْدِيّ مولاهم أبو بِسطام الواسِطِيّ ثم البَصْريّ .

قال أبو طالب عن أحمد : شعبة أثبت في الحكم من الأعمش ، وأعلم بحديث الحكم ، ولولا شُعبة ذهب حديث الحكم ، وشعبة أحسن حديثاً من الثَّوري ، لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث ، ولا أحسن حديثاً منه ، قُسِم له من هذا حظ ، وروى : عن ثلاثين رجلا من أهل الكوفة ، لم يَرْو عنهم سُفيان ، وقال محمد بن العباس النَّسائي : سألت أبا عبدالله : من أثبت شعبة أو سفيان؟ فقال : كان سفيان رجلا حافظاً ، وكان رجلًا صالحاً ، وكان شعبة أثبت منه ، وأنْقى رجلا ، وسمع من الحكم قبل سفيان بعشر سنين . وقال عبدالله بن أحمد ، عن أبيه : كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن ، يعني في الرجال ، وبصره بالحديث ، وتثبته ، وتنقيته للرجال ، وقال مَعْمر : كان قتادة يسأل شعبة عن حديثه ، وقال حمّاد بن زَيْد : قال لنا أيوب : الآن يطْلُعُ عليكم رجل من أهل واسِطٍ هو فارس في الحديث ، فخُذُوا عنه . وقال أبو الوليد الطَّيَالِسيُّ : قال لي حماد بن سَلَمة : إذا أردت الحديث فالزَم شعبة ، وقال حمّاد بن زَيْد : ما أُبالي من خَالَفني إذا وَافقني شُعبة ، فإذا خالفني شُعبة في شيء تركته .

وقال ابن مَهدي: كان الثَّوري يقول: شعبة أمير المؤمنين ، وقال: مات الحديث بموت شعبة ، وقال لِسَلْم بن قُتيبة: ما فعل أستاذنا شعبة؟ وقال أبو حَنيفة: نعم حشو المصر هو. وقال الشَّافِعِيّ: لولا شُعبة ما عُرف الحديث بالعراق. وقال أبو زَيْد الهَرَوِيّ: قال شُعبة: لأن انْقطع أحب إليّ من أن أقول لما لم أسمع: سمعت. وقال يَزيد بن زُرَيْع: كان شعبة من أصدق الناس في الحديث. وقال أَبو بَحْر البَكْرَاوِيّ: ما رأيت أعبد لله من شُعبة ، لقد عبدالله حتى جفَّ جلده على ظهره. وقال مسلم بن إبراهيم: ما دخلت على شُعبة في وقت صلاة قَطُّ إلا وجدته قائماً يصلّي. وقال النَّضْر ابن شُمَيل ما رأيت أرحم بمسكين منه. وقال ابن مَعِين: إمام المتقين. وقال الحَكَم: شعبة إمام الأئمة في معرفة الحديث بالبَصْرة. وقال ابن سَعْد: كان ثقة ، مأموناً ، حُجَّة ، ثبتاً ، صاحب حديث. وقال العِجلِيّ: ثقة ، ثَبْت في الحديث ، وكان يُخطىء في أسماء الرجال قليلا.

وقال صالح جَزَرة: أول من تكلم في الرجال شُعبة ، ثم تبعه القَطّان ، ثم أحمد ويحيى. وقال ابن حِبّان في «الثقات»: كان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضلاً ، وهو أول من فَتَّش بالعراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين ، وصار علماً يقتدى به ، وتبعه عليه بَعْده أهل العراق ، وقال قراد أبو نوح: رَأى عليٌّ شُعبة قميصاً ، فقال: بكم أخذت هذا؟ قلت: بثمانية دراهم. فقال لي. ويْحك ، أما تَتَّقي الله ، تَلْبَسُ قميصاً بثمانية ، ألا اشتريت قميصاً بأربعة وتصدقت بأربعة؟ قلت: إنّا مع قوم نَتَجَمّل لهم. قال: أيْش تَتجمّل لهم؟ وقال وكيع: إني لأرجو أن يرفع الله لشعبة في الجنة درجات لِذَبِّه عن رسول الله ﷺ. وقال يَحيى القَطّان: ما رأيت أحداً قَطُّ أحسن حديثاً من شعبة. وقال إدريس: ما جَعَلتَ بينك وبين الرجال مثلَ شعبة وسفيان. وقال ابن المَدِينيّ: سألت يحيى بن سعيد. أيُّهما كان أحفظ للأحاديث الطُّوال شعبة أو سفيان؟ فقال: كان شُعبة أمَرَّ فيها ، قال: وسمعت يحيى يقول: كان شعبة أعلم بالرجال فلان عن فلان ، وكان سفيان صاحب أبواب. وقال أبو داوود: لما مات شُعبة ،

قال سُفيان: مات الحديث، قيل لأبي داوود: هو أحسن حديثاً من سفيان. قال: ليس في الدنيا أحسن حديثاً من شُعبة ومالك على قلته، والزُّهري أحسن الناس حديثاً، وشعبة يخطىء فيما لا يَضُرُّه ولا يُعاب عليه في الأسماء. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: كان شعبة يُخطىء في أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتون. وقال ابن إدريس: شعبة قَبَّان المحدثين، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما لَزِمْتُ غيره، والقَبَّان كَشَدَّاد: القِسْطاس والأمين. وقال أبو قَطَن: ما رأيت شعبة ركع إلا ظننت أنه قد نسي. وقال ابن أبي خَيْثَمة: قال شُعبة: ما رويت عن رجلٍ حديثاً إلا أتيته أكثر من مرة، والذي رويت عنه عشرة أتيته أكثر من عشر مرات. وقيل لابن عَوْف: مالَكَ لا تُحدِّث عن فلان؟ قال: لأني رأيت أبا بِسطام تركه. وقال الأصمعِيُّ: لم نر أحداً أعلم بالشعر منه. وقال بَدَل بن المحبر: سمعت شعبة يقول تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل. وقال صالح بن سليمان: كان لشعبة أخوان يعالجان الصرف، وكان يقول لأصحاب الحديث وَيْلَكُم الزموا السوق، فإنما أنا عِيال على إخوتي. وقال ابن مَعين: كان شعبة صاحب نحو وشعر، ورأى اليزيدي شعبة بن الحَجّاج، ومِسْعَر بن كِدام في النوم بعد موتهما، فقال لشعبة: ما فعل الله بك، فقال يابني احفظ ما أقول:

حَبَانـي إلـهـي في الـجـنَـانِ بقُبَّـةٍ ... لَهَـا ألْفُ بَابٍ مِن لُجَين وجَـوْهَـرَا
وقـال لِي الـجَـبّـار يا شُعْبَـةُ الّـذي ... تَبَـحَّـرَ في جَمْـعِ العُلُوم وأكثَـرا
تَمَتَّـعْ بِقُـرْبي إنّني عَنْـكَ ذُو رضـاً ... وعَنْ عبـديَ القـوَّام باللَّيْلِ مِسْعَـرا
كَفَـى مِسْـعَـراً عِزًّا بأنْ سَيزُورُنـي ... وأكشف عن وجهي ويدنـو لينـظُرا
وهـذا جزائـي بالـذين تنـسَّـكـوا ... ولَمْ يألَفـوا في سَائِرِ الـدَّهْرِ مُنْكَـراً

رأى شعبة أنس بن مالك، وعمرو بن سلمة الصحابيين، وسمع من أربع مئة من التابعين.

روى عـــن: أبَـان بن تَغْلب، وإبـراهيم بن محمـد بن المُنتشر، وإسماعيل بـن رجاء، وإسماعيل بن سَمِيع، وإسماعيل بن عبد الرحمن

السُّدِّي ، وإسماعيل بن علية وهو أصغر منه ، والأسود بن قيس ، وأشعث ابن سِوار، وأشعث بن عبدالله بن جابر ، وأيوب بن أبي تميمة ، وخلق لا يُحصى .

وروى عنه : أيوب ، والأعمش ، وسعد بن إبراهيم ، ومحمد بن إسحاق ، وهم من شيوخه ، وجَرير بن حازم ، ، والثَّوري ، والحسن بن صالح ، وغيرهم من أقرانه ، ويَحيى القَطّان ، وابن مَهْدي ، ووكيع ، وابن إدريس ، وابن المُبارك ، ويزيد بن زُرَيع ، وأبو داود ، وأبو الوليد الطَّيَالسيّان ، وابن علية ، والنَّضْر بن شُمَيل ، وآدم بن أبي إياس ، وخلق لا يحصى .

مات بالبصرة سنة ستين ومئة وله سبع وسبعون سنة .

والواسِطِيُّ في نسبه تقدم في أبي عَوانة .

والعَتَكِيُّ والأسَدِيُّ تقدما في عَبْدان .

وأما البَصْريّ فهو نسبة إلى البَصْرة بفتح الباء في اللغة الفصحى ، ويُكسر ويُضم ويُحرك ، وبكسر الصّاد وليس في النسب إلا الفتح أو الكسر ، والفتح أفصح كما مر بلدة معروفة بناها عُتْبة بن غَزْوان في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة سبع عشرة من الهجرة ، وسكنها الناس سنة ثماني عشرة ، ولم يُعْبد الصنم قط على ظهر أرضها ، وكانت تسمى قُبة الإسلام وخِزانة العرب ، وكانت تسمى في القديم تَدْمُر ، والمُؤْتَفِكة لأنها ائْتَفَكَت ، أي : انقلبت بأهلها في أول الدهر ، قيل : سميت بالبَصر مثلثاً ، وهو الكذّان ككَتّان كان بها عند اختطاطها ، والكَذّان حجارة رخوة كالمَدَر ، ورُبما كانت نَخِرة ، قال الكُمَيت يصف الرياح :

تَرامى بِكَذّانِ الإكَامِ ومَرْوِها تَرامِيَ وُلْدانِ الأصَارِمِ بالخَشْلِ

وقيل : إنها مُعرب بس راه ، أي : كثير الطرق ، فمعنى بس كثير ، ومعنى راه طريق . والبصرة بلدة بالمغرب الأقصى قُرب السُّوس ، سميت

بِمَنْ نَزَلَها واختَطَّها من أهل البصرة عند فتوح تلك البلاد ، وقد خربت بعد الأربع مئة من الهجرة ولا تكاد تُعرف.

وليس في الكتب الستة من اسمه شُعبة بن الحَجّاج سواه. وفي «النّسائي» شعبة بن دينار الكُوفي صدوق ، روى عن عكرمة ، وروى عنه السفيانان. وفي «أبي داوود» شعبة بن دينار الهاشِمِيّ روى عن مولاه ابن العَبّاس ، ليس بالقوي وفي الضعفاء شعبة بن عمرو يروي عن أنس ، قال البخاري: أحاديثه مناكير ، وفي الصحابة شُعبة العَنْبَرِيّ.

الثالث: عبدالله بن أبي السَّفَر بتحريك الفاء ، واسم أبي السَّفَر سعيد ابن يَحْمد ، ويقال: أحمد الهَمْداني الثَّوْرِيّ الكوفي.

روى عن: أبيه ، وأبي بُردة بن أبي موسى ، وعامر الشَّعْبِيّ ، ومصعب ابن شَيْبة.

وروى عنه: شُعبة ، وعمر بن أبي زَائِدة ، ويونُس بن أبي إسحاق ، وعيسى بن يونُس ، والثَّوْريّ ، وشرَيْك ، وغيرهم.

قال أحمد وابن مَعين والنَّسائي: ثقة. وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وقال ابن سَعْد: كان ثقة ، وليس بكثير الحديث. وقال العِجْلِيّ: كوفي ثقة ، مات في خلافة مروان بن محمد.

والسَّفْر كله بإسكان الفاء في الاسم ، وتحريكه في الكنية ، ومنهم من سكن الفاء في عبدالله المذكور.

والهَمْداني في نسبه تقدم في موسى بن أبي عائشة.

والثَّوْرِيّ نسبة إلى ثور أبي قبيلة من مُضر ، وهو ثَوْر بن عبد مناة بن أُدّ بن طابِخة بن إلياس بن مُضر ، منهم الإمام سُفيان الثَّوريّ.

والكوفي في نسبه نسبةً إلى الكوفة ، وهي مدينة العراق الكُبرى ، وقُبَّة الإسلام ، ودار هِجرة المسلمين ، قيل: قدرها ستة عشر ميلاً وثُلُثا ميل ،

وفيها خمسون ألف دار للعرب من رَبيعة ومُضَر ، وأربعة وعشرون ألف دار لسائر العرب ، وستة وثلاثون ألف دار لليمن ، قيل : مَصَّرَها سعد بن أبي وَقَّاص ، وكانت قبل ذلك منزل نُوح عليه السلام ، وبنى مسجدها الأعْظم ، واختلف في سبب تسميتها ، قيل : سميت بذلك لاستدارتها ، وقيل : بسبب اجتماع الناس فيها ، وقيل : لكونها كانت رملة حمراء أو لاختلاط ترابها بالحصى ، ويقال لها : كُوفان ـ بالضم ويفتح ـ ويقال لها أيضا : كوفة الجند لأنها اختطت فيها خطط العرب أيام عُثمان أو أيام عمر ، خططها السَّائب بن الأقرع الثَّقَفِيّ ، قال الشاعر:

ذَهَبَتْ بِنَا كُوفَانُ مَذْهَبَها وعَدِمْتُ عَنْ طُرَفائِها خَيْري

وقال الآخر:

إنَّ الَّتي ضَرَبَتْ بَيْتاً مُهاجِرةً بِكُوفَةِ الجُنْدِ غَالَتْ وُدَّها غولُ

وقيل : سميت بكُوفان ، وهو جبيل صغير فسهلوه ، واختطوا عليه ، أو مشتقة من الكيف وهو القطع لأن أبرويز أقطعه لبَهْرام ، أو لأنها قطعة من البلاد ، والأصل كُيْفَة فلما سكنت الياء وانضم ما قبلها جعلت واواً ، أو من قولهم : هم في كوفان بالضم ويفتح ، وكَوَّفان محركة مشددة الواو في عِزٍّ ومَنَعَة ، أو لأن جبل ساتِيذما محيطٌ بها كالكاف ، أو لأن سعداً لما ارتاد هذه المنزلة للمسلمين قال لهم : تَكَوَّفُوا في هذا المكان ، أي : اجتمعوا ، أو لأنه قال : كَوِّفوا هذه الرملة أي : نَحُّوها ، وانزلوا ، ولما بَنَى عبيدالله بن زياد مسجد الكوفة صعد المنبر ، وقال : يا أهل الكوفة ، إني قد بنيت لكم مسجداً لم يبق على وجه الأرض مثله ، وقد أنفقت على كل أسطوانة منه سبع عشرة مئة ، ولا يهدِمه إلا باغٍ أو حاسد ، والمسافة بينها وبين المدينة نحو عشرين مرحلة ، ولا تخلو الحسناء من ذَامٍّ ، وقد قال فيها النَّجَاشِي يهجو أهلها :

إذَا سَقَى الله قَوْماً صَوْبَ غادِيَةٍ فَلاَ سَقَى الله أهْلَ الكُوفَةِ المَطَرَا
التَّارِكِين على طُهْرٍ نِسَاءَهُمُ والنَّاكِحِينَ بِجَنْبَي دِجلةَ البَقَرا

والسَّـارِقِـين إذا ما جُنَّ لَيْلُهُـمُ والـدَّارسينَ إذَا ما أَصْبَحُوا السُّوَرا

الرابع: إسماعيل بن أبي خالد الأحمس مولاهم.

قال الثَّوريّ: حفاظ الناس ثلاثة إسماعيل وعبد الملك بن أبي سُفيان ويحيى بن سعيد الأنصاري يعني إسماعيل أعلم الناس في الشَّعْبي وأثبتهم فيه. وقال مروان بن مُعاوية: كان إسماعيل يسمى الميدان. وقال علي: قلت ليحيى بن سعيد: ما حملت عن إسماعيل عن الشَّعْبي صحاح؟ قال: نعم. وقال البُخاري، عن علي: له نحو ثلاث مئة حديث. وقال أحمد: أصح الناس حديثاً عن الشَّعْبي ابن أبي خالد. وقال ابن مَهْدي، وابن مَعين، والنَّسائي: ثقة. وقال ابن عمَّار المَوْصِلي: حجة. وقال العِجْلِيّ: كوفي ثقة تابعي، وكان طَحّاناً. وقال يعقوب بن أبي شَيْبة: كان ثقة ثَبْتاً. وقال أبو حاتم: لا أُقَدِّمُ عليه أحداً من أصحاب الشَّعبي، وهو ثقة. وقال ابن حِبّان في «الثقات» كان شيخاً صالحاً. وقال ابن عُيينة: كان أقدم طلباً وأحفظ للحديث من الأعمش. وقال العِجْلِيّ: كان ثَبْتاً في الحديث، وربما أرسل الشيء عن الشَّعْبي، وإذا وقف أخبر، وكان صاحب سنة، وكان حديثه نحو خمس مئة حديث، وكان لا يروي إلا عن الثقة. وحكى ابن أبي خيثَمة عن يحيى بن سعيد أنه قال: مرسلات ابن أبي خالد ليست بشيء. وقال يعقوب بن سُفيان: كان أُمِّيًّا حافظاً ثقةً. وقال هُشَيم: كان إسماعيل فحش اللحن، كان يقول: حدثني فلان عن أبوه. قال أبو نُعيم: أدرك إسماعيل اثني عشر نفساً من الصحابة، منهم من سمع منه، ومنهم من رآه رؤية.

روى عن: أبيه، وأبي جُحَيْفَة، وعبدالله بن أبي أوْفى، وعمرو بن حُرَيث، وأبي كاهِل من الصحابة، وعن زَيْد بن وَهْب، ومحمد بن سَعْد، وأبي بكر بن عِمارة بن رُوَيْبة، وقيس بن أبي حازم، والشَّعبي وغيرهم من كبار التابعين.

وروى عنه: شُعبة والسُّفيانان، ويحيى القطان، ويزيد بن هارون، وعُبيدالله بن موسى، وهو آخر ثقة حدث عنه.

مات سنة خمس أو ست وأربعين ومئة.

وليس في الستة إسماعيل بن أبي خالد سواه، وأما إسماعيل فهو كثير.

والأَحْمَسي في نسبه نسبة إلى أَحْمَس بطن من بَجيلة وهو الغَوْث بن أنْمار.

الخامس: عامر بن شَراحيل بن عبد، وقيل: عامر بن عبدالله بن شَراحيل الشَّعْبي الحِمْيَري - بفتح الشين - أبو عمرو الكُوفي من شِعْب هَمْدان، وشراحيل - بفتح الشين والراء الممدودة ثم حاء مكسورة ممدودة أيضا - قال منصور الفداني عن الشعبي: أدركت خمس مئة من الصحابة. وقال أشعث بن سوار: لقى الحسن الشعبي، فقال: كان والله كثير العلم، عظيم الحلم، قديم السلم، من الإسلام بمكان. وقال عبد الملك بن عُمَير: مرَّ ابن عُمر على الشَّعْبيّ وهو يحدث بالمَغَازي، فقال: لقد شَهِدتُ القومَ، لهو أحفظ لها وأعلم مني. وقال الزُّهري: العلماء أربعة: ابن المُسَيِّب بالمدينة، والشَّعْبيّ بالكوفة، والحسن البصري بالبصرة، ومَكْحُول بالشام. وقال مَكْحُول: ما رأيت أفقه منه. وقال أبو مجلز: ما رأيت فيهم أفقه منه. وقال ابن عُيينة: كانت الناس تقول بعد الصحابة: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه. وقال ابن شُبْرُمَة: سمعت الشعبي يقول: ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته، ولا حدثني رجل بحديث فأحببت أن يُعيدَه عليَّ. وقال ابن مَعين: إذا حدث عن رجل فسماه فهو ثقة، يُحتج بحديثه. وقال ابن مَعين وأبو زُرعة: الشَّعبي ثقة. وقال ابن حِبّان في ثقات التابعين: كان فقيهاً شاعراً على دُعابة فيه. وقال أبو جعفَر الطَّبَريّ: كان ذا أدب وفقه، وكان يقول: ما حللت صَبْوتي إلى شيء مما ينظَر الناس إليه، ولا ضربت مملوكاً لي قَطّ، وما مات ذو قرابة لي وعليه دين إلا قضيته عنه. وقال أبو حُصَين: ما رأيت أعلم من الشَّعبي، فقال له أبو بكر

عَيّاش: ولا شُرَيح؟ قال له: تريدني أكذب؟ ما رأيت أعلم من الشَّعبي. وقال أبو إسحاق الحبّال كان واحد زمانه في فنون العلم. قال ابن أبي حاتم: سُئِل أبي عن الفرائِض التي رواها الشَّعْبي عن علي، فقال: هذا عندي ما قاسه الشعبي على قول علي، ولا أرى عليًّا يتفرغ لهذا. وقال ابن مَعين: قضى الشَّعبي لعُمر بن عبدالعزيز.

وحكى الشعبي قال: أنْفَذَني عبدالملك بن مروان إلى ملك الروم، فلما وصلت إليه جعل لا يسألني عن شيء إلا أجبته فيه، وكانت الرسل لا تطيل الإقامة عنده، فحبسني أياماً كثيرة حتى استحْثَثْتُ خُروجي، فلما أردت الانصراف، قال لي: من أهل بيت المملكة أنت؟ فقلت: لا ولكني رجل من العرب في الجملة، فَهَمَسَ بشيء، فدفع إليّ ورقة، وقال: إذا أديت الرسائل إلى صاحبك، فأوصل إليه هذه الرُّقْعة، قال: فأدَّيتُ الرسائَل عند وصولي إلى عبد الملك ونسيت الرقعة، فلما صِرْت في بعض الدار أريد الخروج، تذكرتها، فرجعت فأوصلتها إليه، فلما قرأَهَا، قال لي: أقال لك شيئاً قبل أن يدفعَها إليك؟ قلت: نعم، قال لي: من أهل بيت المملكة أنت؟ قلت: لا ولكني رجلٌ من العرب في الجملة، ثم خرجتُ من عنده، فلما بلغتُ الباب رُدِدْت، فلما مَثُلْتُ بين يديه، قال لي: أتدري ما في الرقعة؟ قلت: لا. قال: اقرأها، فقرأتها، فإذا فيها: عَجِبْتُ من قومٍ فيهم مثلُ هذا كيف يُوَلّون غيره؟ فقلت: والله لو علمت ما فيها ما حملتُها، وإنما قال هذا لأنه لم يَرَك. قال: أتدري لم كتبها؟ قلت: لا. قال: حَسَدَني عليك، وأراد أن يُغْرِيَني بقتلك، قال: فَتَأدّى ذلك إلى ملك الروم، فقال: والله ما أردت إلا ما قال.

وكلم الشَّعْبي عَمرو بن هُبَيرة الفَزَاريّ أمير العراق في قوم حَبَسَهم ليُطلقهم، فأبى، فقال له: أيها الأمير، إن حبستهم بالباطل فالحق يخرجهم، وإن حَبَسْتهم بالحق فالعفوُ يَسَعُهم، فأطلقهم، وكان كثيراً ما يَتَمَثَّل بقول سُكَيْن الدَّارِميّ:

لَيْسَــت الأحــلامُ في حالِ الــرِّضــا   إنَّـمــا الأحْــلامُ في حَالِ الغَضَب

ويُقال: إن الحجاج بن يوسف قال له يوماً: كم عطاءَكَ في السنة؟ فقال له: ألفين، فقال له: وَيْحك كم عطاؤك؟ فقال له: ألفان، قال له، كيف لَحَنْتَ أوَّلاً؟ قال: لحن الأمير فلحنتُ، فلما أعرب أعربت، وما أمكن أن يَلْحَنَ الأمير وأُعْرِب أنا فاستحسن ذلك منه وأجازه.

وكان مزّاحاً، يحكى أن رجلًا دخل عليه وهو مع امرأته في البيت، فقال: أيُّكما هو الشَّعبي، فقال له: هذه.

وكان ضئيلًا نحيفاً، قيل له يوماً: ما لنا نراك ضئيلًا، فقال: زوحِمْت في الرَّحِم، وكان قد وُلد هو وأخ آخر في بطن، وأقام في البطن سنتين.

قال الحاكم في «علومه»: لم يسمع من عائشة، ولا من ابن مَسْعود، ولا من أسـامة بن زَيْد، ولا من علي، إنما رآه رؤية، ولا من معاذ بن جَبَل، ولا من زَيد بن ثابت. وقال ابن المَدينيّ: لم يسمع من زَيد بن ثابت، ولم يَلْقَ أبـا سعيد الخـدْري، ولا أم سلمة. وقال التِّرْمذي في «العلل»: قال محمـد: لا أعـرف للشعبي سمـاعـاً من أم هانىء. وقال الدَّارَقُطْنيّ في «العلل» لم يسمع من علي إلا حرفاً واحداً ما سمع غيره، كأنـه عنى ما أخـرجـه البخاري في الرجم، عنه، عن علي حين رَجَم المرأة، فقال: رجمتُها بسنة النبي ﷺ.

روى عن: سعد بن أبي وقّاص، وسعيد بن زَيْد، وقَيْس بن سعد بن عُبـادة، وعليّ، وزيد بن ثابت، خلاف ما مرّ، وعُبادة بن الصَّامِت، وأبي موسى الأشْعــري، وأبي هُريرة، والمغيرة بن شعبـة، والعبـادلـة الأربعة، وخلق كثير، وأرسل عن عَمر وابن مسعود.

وروى عنه: أبو إسحاق السَّبِيعيّ، وأشعث بن سِوار، وإسماعيل بن أبي خالد، والأعْمَش، ومنصور، ومُغيرة، وسِماك بن حَرْب، وعاصم الأحْوَل، وأبو الزِّناد، وعبدالله بن أبي السَّفَر، وابن عَوْن.

قال قتادة: ولد الشَّعبي لأربعٍ سنين بقين من خلافة عمر رضي الله عنه. وقال خَليفة بن خيّاط: ولد الشَّعبيّ والحسن البَصْري في سنة إحدى وعشرين. وقال الأَصْمعِي: في سنة سبع عشرة بالكوفة. وقيل: لست سنين خَلَوْن من خلافة عثمان رضي الله عنه. وقيل: سنة عِشرين للهجرة. وقيل: إحدى وثلاثين. ورُوِي عنه أنه قال: ولدت سنة جَلولاء، وهي سنة تسع عشرة، وتوفي بالكوفة سنة أربع، وقيل: ثلاث، وقيل: ست، وقيل: سبع، وقيل: خمس ومئة، وكانت وفاته فجأة، وكانت أمه من سَبْي جَلُولاء.

والشَّعْبي في نسبه نسبة إلى شعْب بوزن فَلْس، وهو بطن من هَمْدان، وقال الجَوْهَريّ: هذه النسبة إلى جبلٍ باليمن، نزله حسّان بن عَمرو الحِميريّ هو وولده، ودفن فيه، وهو ذو شُعبتين، فمن كان بالكوفة منهم قيل لهم: شَعْبيّون، ومن كان منهم بمصر والمغرب قيل لهم: الأشعوب، ومن كان منهم بالشام قيل لهم: شَعْبانيون، ومن كان منهم باليمن قيل لهم: آل ذي شُعْبَتَين وقال ابن دُرُسْتَوَيْه: نسبة إلى شعبا حي من اليمن، لأنهم انقطعوا عن حيهم.

السادس: عبدالله بن عَمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعد بن سَهْم بن عمرو بن هُصَيْص بن كَعْب بن لُؤَي القُرَشيّ السَّهْميّ يكنى أبا محمد عند الاكثر، وقيل: أبو عبدالرحمن، وقيل: أبو نصر وهو غريب، وأمه رَيْطة بنت مُنَبِّه بن الحَجّاج السَّهْميّة، ولد لعمرو وهو ابن اثنتي عشرة سنة، فلم يفته أبوه في السن إلا باثنتي عَشْرة سنة، وجزم ابن يُونس بأن بينهما عشرين سنة، ويقال: كان اسمه العاص فغيره النبيُّ ﷺ، ففي «تاريخ» أبي زُرعة الدِّمشقي عن عبدالله بن الحارث بن جزء، قال: توفي صاحب لنا غريب بالمدينة، وكنا على قبره، فقال لي النبي ﷺ: «ما اسمك؟» فقلت: العاص، وقال لابن عمر: «ما اسمك؟» فقال: العاص، وقال لابن عمرو: «ما اسمك؟» قال: العاص، فقال: انزلوا فاقبروه فأنتم عبيدالله. قال: فَقَبَرْنا أخانا، فخرجنا وقد غُيِّرت أسماؤنا. وهو

أحد العبادلة الأربعة كما مر في ترجمة ابن عباس.

قال ابن عبدالبرّ: أسلم قبل أبيه، وكان فاضلاً حافظاً عالماً، قرأ الكتاب، واستأذن النبي ﷺ في أن يكتُبَ حديثه، فأذِن له، قال له: يا رسول الله أأكتب كل ما أسمع منك في الرِّضا والغَضَب؟ قال: نعم، فإني لا أقول إلّا حَقاً.

قال أبو هُريرة: ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله ﷺ مني إلا عبدالله بن عَمْرو، فإنه كان يعي بقلبه وأعي بقلبي، وكان يكتُب وأنا لا أكتُب، استأذن رسول الله ﷺ في ذلك فأذن له.

وأخرج البَغَوِيّ عن عبدالله بن عَمرو أنه قال: رأيت فيما يرى النائم كأن في إحدى يدي عَسَلاً وفي الأُخرى سمناً، وأنا أَلْعَقُهُمَا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: تقرأ الكتابين التوراة والقرآن، وكان يقرؤهما.

كان يسرُدُ الصوم، ولا ينام الليل، فشكاه أبوه إلى النبي ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: «إنَّ لِعَيْنيكَ عليك حقّاً، وإنَّ لأهلك عليك حقّاً، وإن لربك عليك حقّاً، قُم ونَم وصُم وأفطِر، صم ثلاثة أيام من كل شهر، فذلك صيام الدهر» فقال إني أطيق أكثر من ذلك، فلم يَزَل يراجِعه في الصيام حتى قال له: «لا صوم أفضل من صيام داوود»، وكان يصوم يوماً ويُفطر يوماً، فوقف عبدالله عند ذلك وتمادى عليه.

وفي «الصحيحين» قصة عبدالله بن عمرو مع النبي ﷺ في مواظبته هذه، وأمره له بقراءة القرآن في كل ثلاث، وهو مشهور، وفي بعض طرقه أنه لما كبِر كان يقول: يا ليتني كنت قَبِلْتُ رخصة النبي ﷺ، واعتذر رحمه الله من شُهوده صِفِّين وأقسم أنه لم يرم فيها برمح ولا سهم، وأنه إنما شهدها لعَزْمة أبيه في ذلك، وأن رسول الله ﷺ قال له: «أطع أباك» وروى ابن أبي مُلَيكة عنه أنه كان يقول: مالي ولِصفِّين، مالي ولقتال المسلمين، والله لوددت أني مُتُّ قبل هذا بعشر سنين، ثم يقول: أما والله ما ضربت فيها بسيف، ولا طَعَنْتُ فيها برُمح، ولا رَمَيْت بسهم، ولودِدْت

أني لم أحْضُر شيئاً منها ، وأستغفر الله عز وجل من ذلك ، وأتوب ، إلا أنه ذكر أنه كانت بيده الراية يومئذ ، فندمَ ندامةً شديدة على قتاله مع معاوية ، وجعل يستغفرُ الله ويتوب إليه ، وكان يلوم أباه على القتال في الفتنة بأدب وتُؤدَة ، وكان رضي الله عنه طُوالاً أحمر عظيم الساقين أبيض الرأس واللحية ، وعَمِي في آخر عمره.

ومع ما مرّ عن أبي هُريرة ما روي له قليل بالنسبة لما روي له ، فقد رُوي له سبع مئة حديث ، اتفقا على سبعة عشر ، وانفرد البخاري بثمانية ، ومسلم بعشرين.

روى عن عُمر ، وأبي الدَّرداء ، ومُعاذ ، وابن عَوْف ، وعن والده عمرو.

وروى عنه من الصحابة ابن عُمر وأبو أُمامة ، والمِسْوَر بن مَخْرمة ، والسّائب بن يزيد ، وأبو الطُّفَيْل ، وعدد كثير من التابعين منهم سعيد بن المُسَيِّب ، وعُروة ، وطاووس ، وعطاء بن يَسار ، وعِكْرمة ، ويوسف بن ماهَك ، وعامر الشَّعْبي ، ومسْروق بن الأجْدَع ، وغيرهم.

مات بالشام سنة خمس وستين ، وهو يومئذ ابن اثنتين وسبعين ، وقيل: مات بمكة ، وقيل: بالطائف ، وقيل: بمصر ، ودفن في داره ، وقيل: مات بأرضه بالسبع من فلسطين.

والسَّهْمِيّ في نسبه نسبة إلى جده سَهْم المذكور في أجداده.

وعبدالله في الصحابة وفي الرواة أكثر من الحصر.

لطائف إسناده: منها أن هذا الإسناد كله على شرط الستة ما عدا آدم فإنه ليس من شرط مسلم ، وأبي داوود ، ومنها أن شُعبة فيه يروي عن اثنين: أحدهما عبدالله بن أبي السَّفَر ، والثاني إسماعيل بن أبي خالد ، وكلاهما يرويانه عن الشَّعبيّ ، ولهذا إسماعيل بفتح اللام عطفاً على عبدالله ، وهو مجرور ولكن جر ما لا ينصرف بالفتحة ، وفيه التحديث

والعَنْعنـة ، وهذا الحديث انفرد به البُخاري بجملته عن مسلم ، أخرجه هُنا ، وفي الرِّقاق عن أبي نُعيم ، وأخرج مُسلم بعضه في صحيحه عن جابر مرفوعاً ، وأخرجه أبو داوود والنَّسائي بتغيير لفظ عند النسائي .

قال أبـو عبدالله وقال أبو معاوية : حدثنا داود عن عامر قال سمعت عبدالله بـن عمرو عن النبي ﷺ .

وقال عبدالأعلى عن داود عن عامر عن عبدالله عن النبي ﷺ .

وأراد بالتعليق الأول بيان سماع الشعبي له من الصحابيّ ، والنكتة فيه رواية وُهَيْب بن خالد له عن داود ، عن الشَّعْبي ، عن رجل ، عن عبدالله ابن عمـرو ، حكاه ابن مَنْدة فعلى هذا لعل الشعبي سمعه أولاً من غير عبدالله ، ثم لَقِيهُ بعد ذلك ، فسمعه منه ، ونبه بالتعليق الآخر على أن عبدالله الذي أُهْمل في روايته هو عبدالله بن عَمرو الذي بُيِّن في رواية رفيقه .

وتعليق أبي مُعـاوية وصله إسحـاق بن رَاهـويه في «مسنـده» عنه ، وأخرجه ابن حِبّان في «صحيحه» عنه ، ولفظه : سمعت عبدالله بن عمرو يقول : ورب هذه البنية لسمعت رسول الله ﷺ يقول : «المُهاجرُ من هَجَر السيئاتِ والمسلمُ من سَلِم الناسُ من لسانِه ويده» فعُلِم أنه ما أراد إلا أصل الحديث ، والمراد بالناس هُنا المسلمون ، كما في الحديث الموصول ، فهم الناس حقيقةً عند الإطلاق ، لأن الإطلاق يُحْمَل على الكامل في غير المسلمين ، ويمكن حَمْله على عُمومه على إرادة شرط وهو : إلاّ بحق ، مع أن إرادة هذا الشـرط متعينة على كُلِّ حال ، لما مر من استثناء إقامة الحـدود على المسلم ، واعتراض العَيْنيّ على التأويل الأول بأن الناس يكـون من الإنس الجن ساقط غاية السقـوط ، فإن إطـلاق الناس على الكامل في الإنسانية دون غيره وارد في الحديث ، ففيه : من محمد ﷺ إلى ورثة الأنبياء ، وإلى الناس ، وإلى أشباه الناس ، لا تَحْلِفوا بالطلاق ، ولا بالعِتاق ، فإنهما من أيمان الفُسّاق ، والناس في الحديث المراد بهم أهل

المدن ، وأشباههم المراد بهم أهل البادية ، وقال الشاعر:

هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْم يَا أُمَّ مَالِكِ

والكفار لا يطلق عليهم بانفرادهم إلا الدواب والأنعام ، ويكفي في سقوطه ما قاله في «الفتح» : لأن الإطلاق يحمل الخ . .

والتعليق الثاني لم أر من وصله إلا أن إتيان المؤلف فيه بصيغة الجزم دالٌ على صحته كما هي قاعدة «الصحيحين» وأبو عبدالله المراد به البُخاريّ .

ورجال التعليقين خمسة :

الأول: أبو معاوية محمد بن خَازِم ـ بمعجمتين ـ التَّمِيميّ السَّعْديّ الضَّرير الكُوفي ، عَمِيَ وهو ابن ثمان سنين أو أربع .

قال العِجّلِيّ والنَّسائي : ثقة . وقال ابن خِراش : صدوق ، وهو في الأعمش ثقة ، وفي غيره فيه اضطراب . وقال يعقوب بن شَيْبة : كان من الثقات ، ربما دَلَّسَ ، وكان يرى الإرجاء ، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وقال : كان حافظاً متقناً ، ولكنه كان مُرجئاً خبيثاً ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث يدلس وكان مرجئاً . وقال وكِيع : ما أدركنا أحداً كان أعلم بأحاديث الأعمش من أبي مُعاوية . وقال ابن مَعين : قال لنا وَكيع : من تَلْزَمُون؟ قلنا : أبامُعاوية ، قال : أما إنه كان يَعُدُّ علينا في حياة الأعمش ألفاً وسبع مئة . وقال الدُّورِيّ : قلت لابن مَعين : كان أبو مُعاوية أحسنهم حديثاً عن الأعمش؟ قال : كانت الأحاديث الكبار العالية عنده . وقال مُعاوية بن صالح : سألت ابن مَعين : من أثبت أصحاب الأعمش؟ قال : أبو مُعاوية بعد شُعبة وسفيان . وقال الدَّارِمِيُّ : قلتُ لابن معين : أبو معاوية أحبُّ إليك في الأعْمش أو وَكيع؟ فقال : أبو مُعاوية أعلم به . وقال ابن المَدِينيّ : كتبنا عن أبي مُعاوية ألفاً وخمسمائة حديث ، وكان عند الأعمش ما لم يكن عند أبي مُعاوية أربع مئة ونيف وخمسون حديثاً . وقال شبابة بن سوار : كنا عند شعبة ، فجاء أبو مُعاوية ، فقال شُعبة : هذا صاحب الأعمش فاعرفوه .

وقال الحُسين بن إدريس: قلت لابن عمار: علي بن مُسهر أكبر أَم أبو معاوية في الأعمش، قال: أبو معاوية. قال ابن عمار: سمعته يقول: كل حديث قلت فيه: حدثنا، فهو ما حفظته من في المحدث، وكل حديث قلت فيه: وذكر فلان، فهو مما قُرِئَ من كتاب. وقال أبو حاتم: أثبت الناس في الأعمش سُفيان، ثم أبو معاوية، ومُعتمر بن سُليمان أحب إلي من أبي معاوية في غير حديث الأعمش. وقال أحمد: أحاديثه عن هِشام ابن عُروة فيها اضطِراب. وقال ابن حَجَر: لم يَحْتَجَّ به البُخاري إلا في الأعمش، وله عنده عن هشام بن عُروة عدة أحاديث تُوبع عليها، وله عنده عن بُرَيْد بن أبي بُردة حديث واحد، تابعه عليه أبو أسامة عند التِّرْمِذِي، واحتج به الباقون.

روى عن: عاصم الأحْول، وأبي مالك الأشْجَعِيّ، وسعد، ويحيى ابني سعيد الأنْصَاريّ، والأعْمَش، وهشام بن عُروة، ومالك بن مِغْوَل، وحجاج بن أرْطاة، وسُهيل بن أبي صالح، وخلق كثير.

وروى عنه: إبراهيم، وابن جُرَيج وهو أكبر منه، ويحيى القطّان، وهو من أقرانه، وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهُويه، وأبو الوليد الطَّيالِسِيّ، وأبو بكر، وعثمان بن أبي شَيْبة، ومُسَدَّد، ومحمد بن سلام البِيكَنْديّ، وأبو كُريب، وخلق كثير.

مات سنة خمس وتسعين ومئة، وله اثنتان وثمانون سنة.

وفي الرواة أيضا أبو معاوية عُمر، وأبو معاوية شَيْبان.

والكوفي في نسبه مر الكلام عليها في عبدالله بن أبي السَّفَر.

ومرّ الكلام على التَّميميّ في عبدالله بن المُبارك.

وأما السَّعْديّ فهو نسبة إلى سعد أبو بطن من تميم، وهو سعد بن زيد مَناة بن تَميم، وفي العرب سعود كثيرة سَعْد تميم هذا، وسَعْد بكر وهو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة وهم الذين عَنَى طَرَفَةُ بقوله:

رأيْتُ سُعُـوداً مِنْ شُعُـوبٍ كثـيرَةٍ   فَلَمْ تَرَ عَيْني مثـلَ سَعْـدِ بنِ مَالِـكِ

ومنهم سعد بن قَيْس عَيْلان ، وسعد بن ذُبْيان بن بغيض ، وسعد بن عَدِيّ بن فَزارة ، وسعد بن بَكْر بن هَوَازِن ، وهم الذين أرضعوا النبي ﷺ. وفي بني أسَد سَعْد بن ثعلبة بن دودان ، وسعد بن الحارث بن سعد بن مالك بن ثعلبة بن دودان ، قال ثابت : كان بنو سَعْد بن مالك لا يُرى مثلُهم في بِرِّهم ووفائهم ، وفي قُضَاعة سعد هذيم ، ولما تحول الأضْبَط بن قُريع السَّعْديّ عن قومه وهم بنو سعد بن زيد مناة بن تميم المتقدم ذكرهم ، وانتقل في القبائل ، فلما لم يجدهم رجَعَ إلى قومه ، وقال بكل واد بنو سعد.

الثاني : داوود بن أبي هند ، واسمه دينار بن عُذَافِر ـ بضم مهملة وذال مخففة ـ ويقال : طهمان القُشَيريّ مولاهم أبو بكر ، ويقال : أبو محمد البَصْريّ .

قال ابن عُيينة عن أبيه : كان يُفتي في زمان الحَسن ، وقال ابن المُبارك عن الثَّوْريّ : هو من حفاظ البَصْريين . وقال عبدالله بن أحمد بن حَنبل عن أبيه : ثقة ثقة ، قال : وسئل عنه مرة أخرى ، فقال : مثلُ داود يُسألُ عنه؟ وقال ابن مَعين : ثقة ، وهو أحب إليّ من خالد الحَذّاء . وقال العِجلي : بصـري ثقة جيد الإسناد ، رفيع ، كان صالحاً ، وكان خياطاً . وقال أبو حاتم والنَّسائي : ثقة ، وقال يعقوب بن شَيْبة : ثقة ثبت . وقال ابن حِبّان : روى عن أنس أحاديث خمسة لم يسمعها منه ، وكان من خِيار أهل البصْرة من المُتقنين في الروايات إلا أنه كان يَهِمُ إذا حدث من حفظه . وقال ابن سَعْد : كان ثقة كثير الحديث . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن داود وعَـوْف وقُـرّة ، فقال : داود أحب إلي ، وهو أحب إلي من خالد الحذّاء وعـاصم . وقـال ابن خِراش : ثقـة . وقـال الأثْـرَم عن أحمـد : كان كثير الاضطراب والخلاف .

رأى أنس بن مالك وروى عن : عِكْرِمة ، والشَّعْبيّ ، وزُرارة بن أبي

أوفى ، وأبي العالية ، وسعيد بن المُسَيَّب ، وسِماك بن حَرْب ، وعاصم الأحْول ، وغيرهم. قال الحاكم: لم يَصِحَّ سماعُه من أنس.

وروى عنه: شعبةُ والثوري ، وابن جُريج ، والحمّادان ، وعبد الوارث بن سَعيد ، وعبد الأعلى بن عبدالأعلى ، ويحيى القطّان ، ويزيد ابن زُرَيع ، ويزيد بن هارون ، وغيرهم.

مات سنة تسع وثلاثين ومئة ، وقيل: سنة أربعين.

وليس في الستة داود بن أبي هند سواه ، وأما داود فكثير جدًّا ، وليس في صحيح البخاري ذكر له إلا هذا الاستشهاد هنا.

والقُشَيْريّ في نسبه نسبة إلى قُشير كزُبَير أبو قبيلة من هَوَازِن ، وهو قُشَير بن كَعب بن رَبيعة بن عامِر بن صَعْصَعة بن مُعاوية بن بكرِ بن هوازِن منهم الإمام أبو القاسم القُشيريّ صاحب «الرسالة» وغيره ، وقُشير وأخوه جَعدة أمهما رَيْطة بنت قُنفذ من بني سليم.

والبَصْريّ: تقدم الكلام عليه في شُعبة.

الثالث: عبدالأعلى بن عبدالأعلى بن محمد ، وقيل: ابن شَراحيل البَصْريّ السّاميّ ـ بالمهملة ـ من بني سَامة بن لُؤي أبو محمد ويلقب أبا همام ، وكان يغضب منه.

قال ابن مَعين وأبو زُرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال النَّسائي: لا بأس به. وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وقال: كان متقناً في الحديث قَدَرِيًّا غير داعية إليه. وقال العِجْليّ: بصري ثقة. وقال ابن خلفون: يقال: إنه سمع من سعيد بن أبي عَروبة قبل الاختلاط ، وهو ثقة. وقال أحمد: كان يرى القَدَرَ. وقال ابن سَعْد: لم يكن بالقَويّ. وقال ابن أبي خَيْثَمة: حدثنا عبيدالله بن عمر ، حدثنا عبدالأعلى ، قال: فَرَغْتُ من حاجتي من سعيد بن أبي عَروبة قبل الطّاعون ، يعني أنه سمع منه قبل الاختلاط.

روى عن حُميد الطّويل ، ويحيى بن أبي إسحاق الحَضْرَميّ ، وعبيدالله بن عُمر ، وداود بن أبي هِند ، وخالد الحَذّاء ، وسعيد بن أبي عَروبة ، وابن إسحاق ، ومَعمر ، وهشام الدَّسْتُوائِيّ ، وغيرهم.

وروى عنه: إسحاق بن راهُويه ، وأبو بكر بن أبي شَيْبة ، وعلي بن المَدِينيّ ، وأبو غسّان المَسْمَعيّ ، وبُندار ، وغيرهم.

مات في شعبان سنة ثمان وتسعين ومئة.

وليس في الستة عبدالأعلى بن عبدالأعلى سواه ، وأما عبدالأعلى فأحد عشر في «الصحيحين» ثلاثة بهذا.

والسّامِيّ في نسبه نسبة إلى سامة بن لؤي بن غالب أخو كعب الجد السادس للنبي ﷺ ، وقد اختلف فيه ، فقال أبو الفَرَج الأصبهاني: إن قريشاً تدفع بني سَامة وتنسِبهم إلى أمهم نَاجِية ، وروى بسنده إلى عَلِيّ رضي الله عنه أنه قال: ما أعقب عمّي سامة. قال: الهَمْداني: يقول الناس: بنو سامة ، ولم يُعقِب ذكراً ، إنما هم أولاد بنته ، وكذلك قال عُمر وعلي ، ولم يَفْرضا لهم ، وهم ممن حرم. قال ابن الكَلْبيّ والزُّبير بن بَكّار: فولد سامَةُ بن لؤي الحارثَ وغالباً ، وإليهم ينسب إبراهيم بن الحَجّاج السَّامِيّ ، روى عن الحَمّادين ، وأبَان بن يزيد ، وروى عنه أبو يَعْلى ، وخلق ، ومنهم محمد بن يونس بن موسى الكريمي ، وعمه عُمر ابن موسى ، وأبو فِراس محمد بن فِراس السّاميّ النّسابة ، أخذ عن هشام ابن الكَلْبيّ ، وصنف كتاب نسب بني سامة ، روى عن ابن أخيه أحمد بن الهَيْثم بن فِراس ، ومنهم خلق كثير ، وسامة أيضا محلة بالبصرة ، وقريتان باليمن ، والنسبة إلى الجمْع سَامِيّ.

الرابع الشَّعْبيّ ، والخامس عبدالله بن عَمرو تَقَدَّما قريباً في الإسناد المتصل قبل هذا ، ومر في الحديث الرابع من بدء الوحي الكلام على التعليق.

٥ - باب أي الإسلام أفضل؟

باب بالتنوين وفيه ما في الذي قبله ، والترجمة من لفظ الحديث.

الحديث الرابع

١١ - حدثنا سعِيدُ بنُ يحيى بن سعِيد القُرشِيُّ قال: حدَّثَنا أبي ، قال: حدثَنا أبو بُرْدَة بنُ عبد الله بن أبي بُرْدَةَ عَن أبي بُرْدَةَ عن أبي مُوسى رضي الله عنهُ قالَ : قالوا يا رَسُول الله ، أيُّ الإسلامِ أفضلُ ؟ قال : مَنْ سلِم المُسلِمُونَ من لِسانِهِ ويَدِهِ .

قوله: «قال: قالوا يا رسول الله» وعن مسلم: «قلنا» وعند ابن مَنْدة «قلت» فتعين أن السائل أبو موسى ، ولا تَخَالُف بين الروايات ، لأنه في الأخيرة صرح ، وفي رواية مسلم أراد نفسه ومن معه من الصحابة ، إذ الراضي بالسؤال في حكم السائل ، وفي رواية البُخاري أبْهَمَ ، وإياهم أراد.

قوله : «أي الإسلام أفضل؟» شرط أي أن تدخل على متعدد. **وهو هنا محذوفٌ تقديره: أي ذوي الإسلام أفضل ، ويؤيده رواية مسلم: أي المسلمين أفضل ، ومعمول أفضل محذوف ، أي: من غيره ، وتقديره «ذوي» أولى من تقدير «أي خصال الإسلام» ، لأن التقدير الأول يحصُلُ الجوابُ فيه بعين ما سُئِلَ عنه ، والتقدير الثاني يحصُلُ الجواب فيه بصاحب الخَصْلة لا بالخَصْلة ، فيحتاج إلى تأويل ، وباقي الحديث مرّ الكلام عليه في الذي قبله.**

رجاله خمسة:

الأول: سَعيد بن يَحْيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص بن أمية أبو عثمان الأُمَوِيّ البغْدادي.

قال علي بن المَدِيني : هو أثبت من أبيه. وقال يعقوب بن سفيان: هما

ثَبْتان الأب والابن. وقال النَّسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال صالح بن محمد: صدوق إلا أنه كان يَغْلَطُ وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وقال: ربما أخطأ.

روى عن: أبيه، وعمه محمد، وعيسى بن يُونس، ووكيع، وابن المُبارك، وعبدالله بن إدْريس، وجماعة.

وروى عنه: الجماعة سوى ابن ماجة، وروى النسائي في «مسند مالك» عن محمد بن عيسى بن شَيْبة عنه أيضا، وروى عنه أبو حاتم وأبو زُرعة وأبو يَعْلى المَوْصِليّ، وأبو بَكر البَزّار، والمَحَامِلِيّ، وهو آخر من حَدَّث عنه، وغيرهم.

مات للنصف من ذي القعدة سنة تسع وأربعين ومئتين.

وسعيد بن يَحْيى في الستة سواه ثلاثة: أبو عُثمان الواسِطِيّ، وأبو يحيى اللَّخْميّ الكوفي المعروف بسَعْدان، وأبو سفيان الحِمْيَريّ الحذّاء الواسِطِيّ، وأما سعيد فكثير.

والأُمَويّ مرَّ الكلام عليه في شُعيب بن أبي حَمْزة.

وأما البَغْداديّ فهو نسبة إلى بغداد المدينة المشهورة، وأول من اختطها أبو جعفر المنصور سنة أربعين ومئة، وتسمى مدينة السلام ودار السلام، وأنشد الخَفَاجِيّ:

وفــي بَغْــدَادَ سَــادَاتٌ كِــرَامٌ ولَــكــنْ بالسَّــلَام بِلَا طَعَــامِ
فمَــا زَادُوا الــصَّــديقَ عَلَى سَلَامٍ لِذلِــكَ سُمِّــيَتْ دَارَ الـسَّــلَامِ

ويُقال في بغداد: بغداذ بمُهملتين، ومعجمتين، وتقديم كل منهما، فهذه أربع لغات، واختار بعضهم بَغْدان بالنون، وبَغْذان، وبَغْدين، وبَغْدام بالميم في آخره وهو اسم عجمي عربته العرب، قيل: بغ اسم صنم، وداد بستان، فتأويلها: بستان صنم. وقيل: تفسير بستان رجل، فبغ رجل، وداد بستان. وقيل: بغ اسم صنم لبعض الفُرس كان يعبده،

وداد رجل ، وكان الأصْمَعِيُّ ينهى عن ذلك ، ويقول: مدينة السلام.

وتَبَغْدَدَ الرجل: انتسب إليها ، أو تشبه بأهلها على قياس وتَمَضَّر وتَقَيَّس وتَنَزَّر وتَعَرَّب.

الثاني: أبوه يحيى بن سعيد إلخ. . ما مر ، أبو أيوب الأُموي الكُوفي الحافظ ، نزل بغداد ، لقبه: جمل.

قال الأثْرم عن أحمد: ما كنت أظن عنده الحديث الكثير ، وقد كتبنا عنه ، وكان له أخ له قَدْر وعلم ، يقال له: عبدالله. ولم يُبَين أمر يحيى ، كأن يقول: كان يصدق ، وليس بصاحب حديث. وقال المَرْوَذِيّ عن أحمد لم تكن له حركة في الحديث. وقال أبو داوود عن أحمد: ليس به بأس ، عنده عن الأعمش غرائب. وقال أبو داوود: ليس به بأس ، ثقة. وقال يزيد ابن الهَيْثم عن ابن مَعين: هو من أهل الصدق ، ليس به بأس. وقال الدُّورِيُّ وغيره عن ابن مَعين: ثقة. وقال النَّسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حِبّان في «الثقات». أورده العُقَيْليّ في «الضعفاء» واستنكر له عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله: لا يَزَالُ المَسْرُوقُ مُتَغَيِّظاً حتّى يكونَ أعْظَمَ إثْماً من السَّارِقِ. وقال ابن سَعْد: كان ثقة ، قليل الحديث.

روى عن: أبيه ، ويحيى بن سَعيد ، وسعيد بن سعيد الأنْصاريّ ، وهِشام بن عُروة ، والأعْمش ، ومِسْعَر ، وأبي بُرْدة ، وعثمان بن حَكيم ، وغيرهم.

وروى عنه: ابنه سعيد ، وأحمد ، وإسحاق ، والحكم بن هِشام الثَّقفيّ وهو من أقرانه ، وحُميد بن الرَّبيع ، وآخرون.

مات سنة أربع وتسعين ومئة في النصف من شوال ، وبلغ ثمانين سنة.

ومر في ترجمة يحيى بن سعيد الأنْصاري أول حديث عدد مَنْ في الرواة من يحيى بن سعيد ، وفي الستة أربعة مرّ ذكرهم هناك.

الثالث: بُرَيْد بن عبدالله بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشْعَريّ أبو بُردة.

قال ابن مَعين والعِجْليّ: ثقة. وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، يُكْتَب حديثه. وقال عَمرو بن علي: لم أسمع يحيى ولا عبدالرحمن يُحَدِّثان عن سفيان عنه بشيء قط. وقال النَّسائي: ليس به بأس. وقال ابن عَدِيّ: روى عنه الأئمة، ولم يرو عنه أحد أكثر من أبي أسامة، وأحاديثه عندي مستقيمة، وهو صدوق وأنْكَرُ ما روى حديث: «إذا أراد الله بأمة خيراً قَبَضَ نبيها قبلَها». قال: وهذا طريق حسن، رواته ثِقات، وقد أدخله قوم في صحاحهم، وأرجو أن لا يكون به بأس، وقد قال النَّسائي في «الضعفاء» ليس بذلك القوي. وقال أحمد بن حَنْبل: يروي مناكير، وطلحة بن يَحْيى أحب إلي منه. وقال التِّرمِذيّ في «جامعه»: وبُريد كوفي ثقة في الحديث، روى عنه شُعبة، وقال الآجُرِّيّ عن أبي داود: ثقة. وقال ابن حِبّان في «الثقات» يخطىء. وقال ابن عَدِيّ: سمعت ابن حَمّاد يَقُول: بريد بن عبدالله ليس بذلك القوي، أظنه ذكره البخاري.

قال ابن حَجَر احتج به الأئمة كلهم، وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة.

روى عن: جده، والحسن البَصْريّ، وعطاء، وأبي أيّوب صاحب أنس.

وروى عنه السفيانان، وحَفْص بن غياث، وأبو معاوية، ويحيى بن سعيد الأُمَويّ، وابن إدريس، وابن المُبارك، وأبو أسامة، وغيرهم.

مات سنة أربع وأربعين ومئة.

وللنَّسائي في «مسند علي» بريد بن أخْرَم روى عن عَليّ مُتَكلَّمٌ فيه، وفي الستة بُرَيْد بن أبي مَريم مالك بن رَبيعة السَّلُولِيّ البَصريّ، ويشتبه بُريد بالتصغير بِبَريد بفتح الباء جد عَلِيّ بن هاشِم وحديثه في «مسلم» قال العراقي:

جَـــدُّ عَلي بنِ هــاشِمٍ بَـرِيـدُ   وابْــنُ حَفـيدِ الأشعَـرِي بُرَيْدُ

الـرابع: أبو بُردة بن أبي موسى الأشْعريّ الفقيه، اسمه الحارث، وقيل: عامر، وقيل: اسمه كنيته.

قال ابن سَعْد: كان ثقة كثير الحديث. وقال العِجْلِيّ: كوفي تابعي ثقة. وقال ابن خِراش: صدوق. وقال مُرّة: ثقة. وذكره ابن حِبّان في «الثقات».

ولي قضاء الكوفة بعد القاضي شُرَيح، وله مكارم ومآثر مشهورة، وكان أبو موسى تزوج في عمله على البَصرة طنية بنت دمون، وكان أبوها رجلاً من أهل الطائف، فولدت له أبا بُردة، فاسترضع له في بني فقيم في أهل الفرق وسماه أبو موسى عامراً، فلما شبَّ كساه أبو شيخ بن الفرق بُرْدَتَين وغدا به على أبيه، فكَنَاه أبا بُردة، فذهب اسمه، وكان ولده بلال قاضياً على البَصرة، وهم الذين يقال في حقهم: ثلاثة قضاة في نسق، فإن أبا موسى قضى لعمر رضي الله عنهما بالبصرة، ثم قضى بالكوفة في زمن عثمان رضي الله عنه. وبلال المذكور هو ممدوح ذي الرُّمة، وله فيه غُرَرُ المدائح، وفيه يقول مخاطباً لناقته:

إذا ابــنُ أبــي مُوســى بِلاَلٌ بَلَغْـتِـهِ   فَقَــامَ بِفَــاسٍ بَيْنَ وَصْــلَيكِ جَازِرُ

وفيه يقول:

سَمِـعْتُ النَّــاسَ يَنتَجِعُــون غَيْثـاً   فقُـلْتُ لِصَـيدَحَ انْـتجِعِي بِلاَلا

صيدح اسم ناقته، وكان بلال أحد نواب خالد بن عبدالله القَسْري، فلما عُزِل وولي موضعه يوسف بن عُمر الثَّقفي على العِراقين حاسب خالداً ونوابه وعذبهم، فمات خالد من عذابه وبلال، وجَلَس أبو بُردة يوماً يفتخر بأبيه، ويذكر فضائله وصحبته لرسول الله ﷺ، وكان في مجلس عام وفيه الفَرَزْدَق الشاعر، فلما أطال القول في ذلك أراد الفَرَزدق أن يَغُضَّ منه، فقال: لو لم يكن لأبي موسى مَنْقَبَة إلا أنه حَجَم رسول الله ﷺ لكفاه، فامتعض أبو بُردة من ذلك، ثم قال: صدقت، ولكنه ما حجم أحداً قبله

ولا بعـده ، فقـال الفـرزدق: كان أبـو موسى والله أفضـل من أن يُجَرِّبَ الحِجَامة في رسول الله ﷺ ، فسَكَت أبو بُردة على غَيْظ.

وحُكِيَ أن أبـا صفْـوان خالـد بن صفوان التَّمِيميّ الشاعر المشهور بالبلاغة ، كان يدخل على بلال بن أبي بُردة المذكور ، فيحدثه فَيَلْحن في كلامه ، فلما كَثُر ذلك على بلال ، قال له: يا خالد ، تحدثني أحاديث الخلفـاء ، وتَلْحَن لَحْن السقـاءات يعني النسـاء اللواتي يسقين المـاء للناس ، فصار خالد بعد ذلك يأتي المسجد ، ويتعلم الإعراب ، فكُفَّ بَصَرُه ، فكان إذا مَرَّ به موكب بلال يقول: من هذا؟ فيقال: الأمير ، فيقول خالد:

سَحَابةُ صَيفٍ عَنْ قَلِيلٍ تَقْشَعُ

فقيل ذلك لبلال ، فقال: والله لا تَقْشَع حتى يصيبَك منها شُؤبوب ، وأمر به ، فضُرب مئتي سوط ، وكان خالد كثير الهَفَوات لا يتأمل ما يقول ولا يفكر فيه وهو من ذرية عَمْرو بن الأهْتَم التَّمِيميّ الصحابي رضي الله عنه.

روى أبو بردة عن أبيه ، وعلي ، وحُذيفة ، وعبدالله بن سَلَام ، والأغَرَّ المُـزَني ، والمُغيرة ، وعـائشـة ، ومُحمد بن سَلَمة ، وابن عُمر ، وابن عَمرو ، وعن عُروة بن الزُّبير وهو من أقرانه.

وروى عنه: أولاده سعيد وبِلال ، وحفيده أبو بُردة ، والشَّعبيّ وهو من أقـرانـه ، وعـاصم بن كُلَيب ، وجامع بن شَدّاد ، وثابت البُناني ، وأبو إسحاق الشَّيْباني ، وحميد بن هِلال ، وآخرون.

مات سنة أربع ومئة ، وقيل: سنة ست ، وقيل: سنة سبع ، وقال ابن سعْد: مات هو والشَّعْبيّ سنة ثلاث ومئة في جُمُعَةٍ واحدة رحمهما الله تعالى.

وأبو بُردة في الستة سواه ثلاثة ، حفيده المار قريباً ، وابن نِيَار البَلَوِيّ

الصحابي ، والثالث عمر بن يزيد الكوفي روى عن عَلْقَمة بن مَرْثَد ، وأبو بُرْدة في الصحابة سبعة .

الخامس : عبدالله بن قَيْس بن سليم بن حَضّار ـ بفتح الحاء المهملة وتشديد الضاد المعجمة ـ وقيل بكسر الحاء وتخفيف الضاد بن حَرْب بن عامر بن غنم بن بكر بن عامر بن وائل بن ناجية بن الجماهر بن الأَشْعر أبو موسى الأشْعَريّ مشهور باسمه وكنيته معا ، والأَشْعَر هذا المراد به الأشعر ابن أُدَد بن زيد بن كَهْلان ، وقيل : المراد به الأَشْعَر بن سبأ أخو حِمْير بن سبأ ، وأمه ظبية بنت وهَبْ من عُكّ ، أسلمت وماتت بالمدينة .

وكان هو سكن الرَّمْلة وحالف سعيد بن العاص ، ثم أسلم وهاجر إلى الحبشة ، وقيل : بل رَجَع إلى بلاد قومه ، ولم يُهاجر إلى الحبشة ، وهذا قول الأكثر ، فأقام في أرض قومه حتى قدم مع وفد من الأَشْعَرِيِّين نحو خمسين رجلاً في سفينة ، فألقتهم الريح إلى أرض الحبشة ، فوافقوا خروج جَعْفر وأصحابه منها ، فأتوا معهم ، وقدمت السفينتان سفينة الأَشْعَرِيّين وسفينة جَعْفر وأصحابه على النبي ﷺ في حين فتح خَيْبر ، وقد قيل : إن الأشعريين لما رمتهم الريح إلى النَّجاشيّ أقاموا بها مدة ، ثم خَرَجوا في حين خروج جَعْفر ، فلهذا ذكره ابن إسحاق فيمن هاجر إلى أرض الحبشة .

ولاه رسول الله ﷺ مخاليف اليمن زَبيد وعَدَن وأعمالهما إلى الساحل ، وولاه عمر البصرة في حين عَزَل المغيرة عنها فلم يَزَل عليها إلى صدر من خلافة عثمان ، فَعَزَلَهُ عثمان عنها ، وولاها عبدالله بن عامر بن كُرَيْز ، فنزل أبو موسى حينئذٍ بالكوفة ، وسكن بها ، فلما دفع أهل الكوفة سعيد بن العاص ولَّوْا أبا موسى ، وكتبوا إلى عُثمان يسألونه أن يوليه عليهم ، فأقره عثمان على الكوفة إلى أن مات ، فعزله علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه عنها ، فلم يزل واجداً منها على علي حتى جاء منه ما قال حذيفة : قال ابن عبد البرّ : رُوي فيه لحُذيفة كلام كَرهت ذكره ، وغلب أهل

اليمن عليًّا في إرساله في التحكيم ، ثم كان من أمره يوم التحكيم ما كان ، وهو الذي افتتح في زمن عمر الأهْواز ثم أصْبهان .

وأخرج الطَّبَريّ من طريق عبدالله بن بُريدة أنه وصف أبا موسى ، فقال: كان خفيفَ الجسم ، قصيراً ثَطًّا ، أي : خفيف شعر اللحية والحاجبين ، ويقال لثقيل البطن أيضاً.

وأخرج البَغَويّ عن أنس كان لأبي موسى سَراويل يَلْبَسُها بالليل مخافة أن ينكشِف ، وقال مجاهد عن الشَّعبيّ : كتب عمر في وصيته : لا يُقَرُّ لي عامل أكثر من سنة ، وأقروا الأشعري أربع سنين ، كان حسن الصوت بالقرآن ، ففي الصحيح مرفوعاً لقد أوتي مزماراً من مزامير آل داود.

وقال أبو عثمان النَّهديّ : ما سمعت صوت صَنْجٍ بالفتح ولا بَرْبطٍ كجعفر ، أحسن من صوت أبي موسى بالقرآن ، والصَّنج والبَرْبَط آلتان من آلات اللهو ، وكان عُمر إذا رآه قال له : ذكرنا ربنا يا أبا موسى ، وفي رواية شَوِّقْنا إلى ربنا ، فيقرأُ عنده. وكان أبو موسى هو الذي فَقَّه أهل البصرة وأقْرَأهم .

وقال الشَّعْبيّ : انتهى العلم إلى ستة فذكره فيهم ، خلاف قول مسروق ، وتقدم الكلام عليهم في ترجمة عبدالله بن مسعود ، وقال ابن المَدِينيّ : قضاة الأمة أربعة : عمر وعلي وأبو موسى وزَيْد بن ثابت.

وأخرج البخاري من طريق أبي التَّيَّاح ، عن الحسن ، قال : ما أتاها - يعني البصرة - راكب خيرٌ لأهلها منه ، قدم المدينة من اليمن لما مات النبي ﷺ ، وشهد فتوح الشام ، ووفاة أبي عُبيدة بالأُرْدُنّ ، وخُطبة عُمر بالجابية ، وقدم على معاوية بدمشق.

له ثلاث مئة وستون حديثاً اتفقا على خمسين منها ، وانفرد البخاري بأربعة ، ومسلم بخمسة عشر.

روى عن النبي ﷺ ، والخلفاء الأربعة ، ومعاذ ، وابن مسعود ، وأُبيّ

ابن كعب ، وعمار.

وروى عنه أولاده موسى ، وإبراهيم ، وأبو بكر ، وامرأته أم عبدالله ، وروى عنه من الصحابة أنس ، وأبو سعيد ، وطارق بن شِهاب ، وخلق من التابعين منهم زيد بن وَهْب ، وسعيد بن المُسَيَّب ، وأبو عُثمان النَّهْديّ ، وزِرّ بن حُبَيش ، وغير ذلك.

مات بمكة أو بالكوفة سنة خمس أو إحدى أو أربع وأربعين عن ثلاث وستين سنة.

وأبو موسى في الصحابة سواه ثلاثة الأنْصاريّ ، والحَكَمِيّ ، والغَافِقيّ مالك بن عُبادة ، وقيل: ابن عبدالله ، وأبو موسى في الستة أحد عشر بالأشْعريّ هذا إسرائيل ، والحَذّاءان ، والعَنَزيّ ، ومالك بن الحارث ، وعمرو بن عُبيد ، والهلاليّ ، وعَليّ بن رَباح اللَّخمي ، والذي روى عن ابن أبي مريم عن أبي هُريرة في السلام ، وشيخ يماني.

والأشْعَريّ في نسبه نسبة إلى جده المار في نسبه ، واسمه نَبْت بن أدد على الصحيح ، أبو قبيلة: من اليمن ، لُقِّب بذلك لأن أمه ولدته وعليه شعر ، وإليه ينسب مسجد الأشاعرة بمدينة زَبِيد ، ومنهم أبو الحَسن الأشعَريّ المتكلم صاحب التصانيف ، وقد نسب إلى طريقته خلق من الفُضَلاء ، ويُجمعُ الأشْعريّ بتخفيف ياء النسبة ، كما يقال: قوم يمانون ، فيقال: جاءتك الأشعرون بحذف ياء النسب.

لطائف إسناده: منها أن رجال سنده كلهم كُوفيون ، وفيه التحديث والعنعنة فقط ، وفيه راويان متَّفِقان في الكُنية أحدهما أبو بُرْدة بُريد ، والآخر أبو بُردة عامر أو الحارث كما مر ، وهو شيخ الأول ، وجده ، وقد مرّ في الحديث الثاني من بدء الوحي رواية الآباء عن الأبناء والعكس.

أخرج هذا الحديث من هذا الوجه مسلم بلفظه ، وأخرجه أيضا عن إبراهيم بن سعيد الجَوْهَرِيّ ، وأخرجه في الإيمان ، والنَّسائي فيه أيضا ، والتِّرْمِذيّ في الزهد.

باب منون ، وفيه ما في الذي قبله ، وترجم هنا بقوله: إطعام الطعام ، ولم يَقُل: أيُّ الإسلام خير كما في الذي قبله إشعاراً باختلاف المقامين ، وتعدد السؤالين كما سنقرره ، والمؤلف لما استدل على زيادة الإيمان ونقصانه بحديث الشُّعَب تتبع ما ورد في القرآن والسنن الصحيحة من بيانها فأورده في هذه الأبواب تصريحاً وتلويحاً.

الحديث الخامس

١٢ ـ حدّثنا عَمْرو بنُ خالِد ، قالَ : حدَّثَنا الَّليْثُ ، عن يزيد ، عن أبي الخَير ، عَن عبدِ الله بن عمْرٍو رضي الله عَنْهُما أنَّ رجُلا سأل النبيَّ ﷺ أيُّ الإسلام خَيْرٌ؟ قال: «تُطعمُ الطعام ، وتَقْرأ السَّلام على مَنْ عَرَفْتَ ومنْ لم تَعْرِفْ» .

[الحديث ١٢ ـ طرفاه في: ٢٨ ، ٦٢٣٦] .

وقوله: **«ان رجلاً» قال في «الفتح» : لم أعرف اسمه ، قال: وفي «ابن حبان» أن هانىء بن مَرْثَد والد شُريح سأل عن معنى ذلك فأُجيب بنحو ذلك.**

وقوله: «أيُّ الإسلام خَير؟» فيه ما في الذي قبله من السؤال والتقدير ، ويقدر هنا: أي خِصال الإسلام لموافقة الجواب الذي هو تطعم الطعام لهذا المقدر ، ولأن تنويع التقدير يتضمن جواب من سأل ، فقال: السؤالان بمعنى واحد ، والجواب مختلف ، فيقال له: إذا لاحظت هذين التقديرين بان لك الفرق ، ويمكن التوفيق بأنهما متلازمان ، إذ الإطعام مستلزم لسلامة اليد ، والسلام لسلامة اللسان في الغالب ، ويحتمل أن يكون الجواب اختلف لاختلاف السؤال عن الأفضلية إن لوحظ بين لفظ أفضل ولفظ خير فرق فإنَّ الفضل بمعنى كثرة الثواب في مقابلة القلة ، والخير بمعنى النَّفع في مقابلة الشَّر ، فالأول من الكمية ، والثاني من

الكيفية ، فافترقا ، وعلى تقدير اتِّحاد السؤالين ، فالجواب هو الحمل على اختلاف حال السائلين أو السامعين ، فيمكن أن يُراد في الجواب الأول تحذير من خُشِيَ منه الإيذاء بيدٍ أو لسان ، فأُرْشِد إلى الكفِّ ، وفي الثاني ترغيب من رُجِي منه النفع العام بالفعل والقول ، فأرشد إلى ذلك ، وخَصَّ هاتين الخصلتين بالذكر لمسيس الحاجة لهما في ذلك الوقت لما كانوا فيه من الجَهْد ، ولمصلحة التألف ، ويدُلُّ على ذلك أنه عليه الصلاة والسلام حَثَّ عليهما أول ما دخل المدينة ، كما رواه التِّرمِذيّ وغيره مصححاً عن عبدالله بن سَلام ، قال: أول ما دَخَل رسول الله ﷺ المدينة انْجَفَل الناس إليه ، فكنت ممن جاءه ، فلما تأملت وجهه واشتبهته علمت أن وجهه ليس بوجه كذاب ، وكان أول ما سمعت من كلامه أن قال: «أيُّها الناس، أفشوا السَّلام ، وأطْعموا الطّعام ، وصلُّوا بالليل والناس نِيام ، تدخُلوا الجنّة بسلام».

وقوله: «تطعم الطعام» في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف بتقدير أنْ ، أي: هو أن تُطعم الطعام ، فأن مصدرية ، والتقدير هو إطعام الطعام على حد: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، وإنما قال: تطعم ، ولم يقل: تُؤكِل ونحوه لأن لفظ الإطعام يتناول الأكل والشُّرب والذَّوق ، قال الشاعر:

وإنْ شِئْتِ حَرَّمْتُ النِّساء سِواكُمُ وإنْ شِئتِ لَم أطْعم نُقَاخاً ولاَ بَرْدا

والنُّقاخ بضم النون وبالخاء المعجمة الماء العذب ، والبَرْد: النَّوم ، وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّم يَطْعَمْه﴾ أي: لم يذُقه ، وبعمومه يتناول الضيافة ، وسائر الولائم ، وإطعام الفقراء ، وغيرهم.

وقوله: «وتَقرأ السّلام على مَن عَرَفْت ومَن لم تَعْرِف» تَقرأ بفتح التاء ، وضم الهمزة، مضارع قرأ ، ولم يقل: وتُسَلِّم ليتناول سلام الباعث بالكتاب المتضمن للسلام ، تقول: اقرأ عليه السلام ، ولا تقول: أقْرِئْه السلام، فإذا كان مكتوباً ، قلت: أقرِئْه السلام ، أي: اجعله يقرأه.

وقوله: «ومَن لَم تَعْرف» أي: لا تخص به أحداً تكبُراً أو تَصنُّعاً كما يفعله الجبابرة، لأن المؤمنين كلهم إخوة متساوون في مراعاة الأُخوَّة، والعموم مخصوص بالمسلمين، فلا يُسَلِّم ابتداءً على كافر، لقوله ﷺ: «لاتَبْدؤوا اليَهود ولا النّصارى بالسّلام، فإذَا لَقِيتم أحَدَهُم في الطّريق فاضْطرُّوه إلى أضْيَقِهِ» أخرجه مسلم والبخاري في «الأدب المفرد».

وكذلك خُصَّ منه الفاسق بدليل آخر، وأما من يُشَكُّ فيه، فالأصل فيه البناء على العموم، حتى يثبت الخصوص، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في كتاب الاستئذان، وقد استوفيت الكلام عليه غاية الاستيفاء في كتاب «متشابه الصفات».

وفي قوله: «عرفت» ومن لم تعرف حذف العائد للعلم به، أي عرفته، ومن لم تعرفه، وفي هاتين الخصلتين الجمع بين نوعي المكارم المالية والبدنية، إطعام الطعام، وإفشاء السلام.

رجاله خمسة:

الأول: عمرو بن خالد بن فرُّوخ بن سعيد بن عبدالرحمن بن واقد بن ليث بن واقد بن عبدالله التَّميميّ الحَنْظليّ، ويقال: الخزاعي أبو الحسن الحَرّاني الجَزَريّ نزيل مصر.

قال أبو حاتم: صدوق. وقال العِجليّ: مِصري ثبت ثقة. وقال الدَّارَقُطني: ثقة حجة. وقال مَسْلمة: ثقة. وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وفي «الزهرة».

روى عنه: البخاري ثلاثة وعشرين حديثاً.

روى عن: زهير بن مُعاوية، واللَّيث، وابن لَهيعة، وحمّاد بن سَلَمة، ومحمد بن سَلَمة الحَرّانيّ، وعبيدالله بن عُمر، وموسى بن أعْيَن، ويعقُوب بن عبدالرحمن وغيرهم.

وروى عنه: البخاري ، وروى ابن ماجة عن الذُّهليّ عنه ، وابناه أبو علاثــة: محمــد ، وأبــو خيثمــة علي ، وعبــد الــرحمن بن عبــدالله بن عبــدالحكم ، ويونُس بن عبــدالأعْلى ، وأبــو حاتم ، وأبــو زُرعة ، وأبو الأحْوص ، وأبو الزّنباع رَوْح بن الفرج ، وغيرهم.

مات بمصر سنة تسع وعشرين ومئتين.

ومر الكلام على التَّميميّ والحَنْظليّ في عبدالله بن المُبارك ، وعلي الجزريّ في عدي بن عَدِيّ.

والحَـرّانيّ في نسبـه نسبـة إلى حرّان كَشدّاد مدينة عظيمة من ديار مصر ، واليوم خراب ، وقيل: من ديار بكر ، وقيل: من ديار الشام ، وقيل: سميت بهاران أبي لُوط وأخي إبراهيم عليهما السلام ، والنسبة إليها على الأفصح حَرْنـانيّ على غير قياس ، كمـا قالوا: مناني بالنسبة إلى ماني والقياس مَانوي ، ولا تقل: حرّاني ، وإن كان قياساً على ما عليه العامة.

والخُزاعيّ في نسبه نسبةً إلى خُزاعة بلا لام ، حي من الأزْد ولد حارثة ابن عَمرو مُزَيْقِيا بن عامر وهو ماء السماء ربيعة وهو لحي وأقصى وعديا وكعباً وهم خُزاعة ، وأمُّهم بنت أُدّ بن طابخة بن الياس بن مُضَر ، فولد ربيعة عَمْراً وهو الذي بَحَر البَحيرة ، وسَيَّب السائبة ، ووَصل الوصيلة ، وحمى الحامي ، ودعا العرب إلى عبادة الأوثان ، وهو خُزاعة ، وأمه فُهَيْرة بنت عامر بن الحارث بن مصاص الجُرْهُميّ ومنه تفرقت خُزاعة ، وإنما صارت الحِجابة إلى عمرو بن ربيعة من قبل فُهَيْرة الجُرْهُميّة ، وكان أبوها آخر من حَجب من جُرْهُم ، وقد حَجَب عمر ، وسموا خزاعة لأنهم لما ساروا مع قومهم من مأرِب فانتهوا إلى مكة ، تَخَزّعوا عن قومهم ، وأقاموا بمكة ، وسار الآخرون إلى الشام ، وقيل: إن الأزد لما خرجت من مكة لتتفرق في البلاد تخلفت عنهم خُزاعة وأقامت بها ، وفي ذلك يقول حسان:

فلَمّــا هَبَــطنَــا بَطْنَ مُرٍّ تَخَــزّعَــت خُزَاعةُ عَنّـا في حُـلُـولٍ كَــراكِـرِ

وقيل: إنه لعدن بن أيوب الأنصاري.

الثاني: الليث بن سعد ، وقد مر في الثالث من بدء الوحي .

الثالث: يزيد بن أبي حبيب ، واسمه سُويد الأزديّ مولاهم ، أبو رجاء المِصري ، وقيل غير ذلك في ولائه .

قال ابن سعد : كان مُفتي أهل مصر في زمانه ، وكان حليماً عاقلاً ، وكان أول من أظهر العلم بمصر ، والكلام في الحلال والحرام ، وكانوا قبل ذلك يتحدثون بالملاحم والفتن ، وكان أحد الثلاثة الذين جعل فيهم عمر ابن عبدالعزيز رضي الله عنه الفتيا بمصر ، وقال : كان يزيد من أهل دُنْقُلة فابتاعه شريك بن الطُّفَيْل العامِريّ ، فأعتقه . وقال ابن سعد أيضاً : كان ثقة ، كثير الحديث . وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وقال يونُس : روى عنه الأكابر من مصر . وقال يحيى بن بُكَير : اسمه خليفة ، وسُئِل موسى الجُهَنيّ : أيُّهما أحبُّ إليك؟ فقال يزيد قال : وسئل أبو زُرعة عن يزيد ، فقال مصري ثقة ، وقال العجليّ : مصري تابعي ثقة ، وقال اللّيث : حدثنا يزيد بن أبي حبيب ، وعبدالله بن جعفر ، وهما جَوْهَريّا البلد ، وقال ابن وَهْب لو جُعلا في ميزان ما رَجَح أحدهما على الآخر .

روى عن عبدالله بن الحارث بن جزء الزُّبَيديّ ، وأبي الطُّفَيل ، وأسلم ابن يزيد أبي عِمْران ، وإبراهيم بن عبدالله بن حُنَين ، وخَيْر بن نُعَيم بن الحَضْرَميّ ، وعطاء بن أبي رَباح ، وخلق كثير .

وروى عنه : سليمان التَّيْميّ ، ومحمد بن إسحاق ، وزيد بن أبي أُنَيْسة ، وعمرو بن الحارث ، والليث بن سعد ، وحياة بن شُرَيْح ، وآخرون .

مات سنة ثمان وعشرين ومئة ، وبَلَغَ زيادة على خمس وسبعين سنة .

ومرّ الكلام على الأزْديّ في السادس من بَدْء الوحي .

وليس في الستة يزيد بن أبي حَبيب سواه ، وأما يزيد فكثير جدًّا .

الرابع: مَرْثَد بن عبدالله اليَزَنيّ أبو الخير المِصْري الفقيه .

قال بان يُونس: كان مفتي أهل مصر في زمانه، وكان عبدالعزيز بن مَرْوان يُحضِرُه فيُجلِسُهُ في مجلسه للفتيا، وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وقـال العِجْليّ: مصـري تابعي ثقة. وقال ابْن سعد: كان ثقة وله فضلٌ وعبادة. وقال ابن شاهين في «الثقات»: قال ابن معين: كان عند أهل مصر مثل عَلْقمة عند أهل الكوفة، وكان رجل صدق، ووثَّقه يعقوب بن سُفيان.

روى عن: عُقبـة بن عامـر الجُهنِيّ، وكـان لا يفارقه، وعمرو بن العاص، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وأبي أيوب الأنصاري، وأبي بَصْرة الغفاري، وزيد بن ثابت، وغيرهم.

وروى عنـه يزيد بن أبي حبيب، وجَعْفـر بن ربيعـة، وكعب بن عَلْقمة، وعبد الرحمن بن شِماسَة، وعبيدالله بن أبي جَعْفر، وغيرهم.

مات سنة تسعين.

ومَرْثَد في الستة غيره أربعة: مرثَد بن عبدالله الزِّمّاني ـ بكسر الزاي وتشديد الميم ـ روى عن أبي ذَرٍّ، وعنه ابنه مالك. ومَرْثَد بن أبي مَرثد الغَنَويّ ـ بفتح المعجمة والنون ـ شهد بدراً، وأحداً، وقتل يوم الرَّجيع، روى حديثـه عمـرو بن شعيب عن أبيه، عن جده. ومَـرْثَـد بن وَداعـة الحِمصِيّ أبو قُتيلة ـ بضم القاف ـ روى عن عبدالله بن حَوالة، وعنه خالد ابن مَعْـدان. قال البُخاريّ: له صحبة، وقال أبو حاتم: لا صحبة له، وذكره ابن حِبّان في ثقات التابعين. ومَرْثد بن عبدالله المَرْوَزيّ.

واليَزَنيّ: بفتح الياء آخر الحروف، بعدها زاي معجمة، بعدها نون في نسبه نسبة إلى ذي يَزَن، وهو عامر بن أسلم بن غَوْث بن سَعد بن عَوْف ابن عَدِيّ بن مالـك بن زيد بن سدد بن زرعـة بن سبـأ الأصْغـر، وابنه شَرَاحيل، ويلقب سيفـاً لشجاعته، مشهور ومن ولده زُرعة بن عامر بن سَيْف بن النُّعمان بن عُفير الأوسط بن زُرعة بن عُفَير الأكبر بن الحارث بن النُّعمان بن قيس بن عبد بن سيف بن ذي يَزَن، كتب إليه رسول الله ﷺ، وابنُه عُفَير من مهاجرة الشام، وإلى ذي يَزَن تنسب الأسِنَّة اليَزَنيّة، وهو

أول من عمل سنان الحديد ، وكان أسِنَّتهم صياصي البقر ، ويزن أصله وادٍ حماه الملك ، فلذلك قيل له : ذو يزن ، كما قالوا : ذو رعين وذو وجدن وهما قصران باليمن .

الخـامس: عبدالله بن عَمرو بن العاص ، ومر قريباً في الثالث من كتاب الإيمان هذا .

لطائف إسناده : منها أن فيه التحديث والعنعنة ليس إلا ، ورواته كلهم مِصريون ، وهذا من الغرائب ، لأنه في غاية القِلَّة ، ورواته كلهم أئمة أجلاء .

أخرجه البخاري هنا ، وأخرجه بعد هذا بأبواب عن قُتيبة بن سعيد ، وفي الاستئذان أيضا عن أبي يوسف ، ومسلم في الإيمان عن قُتيبة بن سعيد ، والنَّسائي في الإيمان ، وأبو داود في الادب ، وجميعاً عن قُتيبة ، وابن ماجة في الأطعمة عن محمد بن رمح .

٧ - باب من الإيمان أن يُحِبَّ لأخيه ما يُحِبّ لنفسه

باب بالتنوين ، أي هذا باب ، أو بالوقف ، وقدم في هذه الترجمة لفظ الإيمان بخلاف أخواتها ، حيث قال : إطعام الطعام من الإيمان ، إما للاهتمام بذكره ، أو للحصر ، كأنه قال : المحبة المذكورة ليست إلا من الإيمان ، وهو توجيه حسن إلا أنه يَرِدُ عليه أن الذي بعده أليق بالاهتمام والحصر معاً ، وهو قوله : باب حب الرسول من الإيمان ، فالظاهر أنه أراد التنويع في العبارة أو يقال : بأنه اهتم بحب الرسول ، فقدمه ، والترجمة من لفظ الحديث يأتي الكلام عليها .

الحديث السادس

١٣ ـ حدثنا مُسَدَّد، قال : حدَّثَنا يَحيىٰ، عَنْ شُعْبَةَ، عَن قَتادَةَ، عَن أنسٍ رضيَ الله عنهُ، عن النبيِّ ﷺ . وعَن حُسَين المُعلِّمِ ، قالَ : حدَّثَنا قتادَةُ عن أَنَسٍ عنِ النَّبي ﷺ قال : «لا يُؤمِنُ أحَدكُمْ حتى يُحَبَّ لأخِيهِ ما يُحبُّ لنَفْسِهِ» .

أورد هذا الحديث بطريقين ، عاطفاً إحداهما على الأخرى ، وهي : وعن حسين المعلم ، فإنه معطوف على شعبة ، والتقدير عن شعبة وحسين ، كلاهما ، عن قتادة ، وإنما لم يجمعهما لأن شيخه أفردهما ، فأورده المصنف معطوفاً اختصاراً ، ولأن شعبة قال : عن قتادة ، وقال حسين : حدثنا قتادة ، وغلط من زعم أن رواية حسين معلقة ، فإن أبا نُعَيم في «المستخرج» وصلها عن مُسَدَّد ، وصرح أحمد والنَّسائي في روايتهما بسماع قتادة له من أنس ، فانتفَت تهمة تدليسه.

وقوله : «لا يُؤْمِنُ أحدُكُم» وللأَصِيْلِيّ «أحدٌ» ولابن عَساكر «عبدٌ» وكذا لمسلم ، والمنفي كمال الإيمان ، ونفي اسم الشيء على معنى نفي الكمال عنه مستفيض في كلامهم ، كقولهم : فلان ليس بإنسان ، ولا يلزم على هٰذا أنَّ من اتصف بهٰذه الخصلة يكون مؤمناً كاملاً ، وإن لم يأت ببقية الأركان ، لأن هذا ورد مورد المبالغة ، أو يستفاد من قوله : لأخيه المسلم ملاحظة بقية صفات المسلم ، وقد صرح ابن حِبّان عن حُسين المعلم بالمراد ، ولفظه : «لَا يَبْلُغ عبدٌ حقيقةَ الإيمان» ومعنى الحقيقة هُنا الكمال ضرورة أنَّ من لم يَتَّصِف بهٰذه الصفة لا يكون كافراً ، وبهٰذا يَتِمُّ الاستدلال للمصنف على أنه يتفاوت، وأن هٰذه الخصلة من شُعَبِ الإيمان ، وهي داخلة في التواضع على ما نقرره قريباً.

وقوله : «حتى يُحبَّ» بالنصب ، لأن حتى جارّة ، وأَنْ بعدها مضمرة ، ولا يجوز الرفع فتكون حتى عاطفة ، فلا يصحُّ المعنى ، لأن عدم الإيمان ليس سبباً في المحبة .

وقوله : «ما يُحبُّ لنفسه» جملة محلها النصب مفعول به ، أي : من الخير ، وهو مصرَّحٌ ، به في رواية الإسماعيلي الآتية ، وغيره ، والخير كلمة جامعة تَعمُّ الطاعات والمباحات الدنيوية والأخروية ، وتخرج المنهيات لأن اسم الخير لا يتناولها ، والمحبة إرادة ما يعتقده خيراً.

قال النَّوويّ : المحبة : الميل إلى ما يُوافق المحب ، وقد تكون

بحواسه كحسن الصورة ، أو بفعله ، إما لذاته كالفضل والكمال ، وإما لإحسانه كجلب نفع ودفع ضُرٍّ ، والمراد بالميل هُنا الاختياري دون الطّبيعيّ والقَسْريّ ، والمُراد أيضا أن يُحِبّ أن يَحْصُل لأخيه نظير ما يحصُلُ له ، سواء كان في الأمور المحسوسة أو المعنوية ، وليس المراد أن يَحْصُلَ لأخيه ما حصل له ، لا مع سلبه عنه ، ولا مع بقائه بعينه له ، إذ قيام الجوهر أو العَرَض بمحلين مُحال.

وقال أبو الزِّناد بن السَّرّاج: ظاهر هذا الحديث طلب المساواة ، وحقيقته تستلزم التفضيل ، لأن كل أحد يُحِبُّ أن يكون أفضل من غيره ، فإذا أحب لأخيه مثله ، فقد دخل في جملة المفضولين.

وقال في «الفتح»: في هذا نظر ، لأن المراد الزَّجر عن هذه الإرادة ، إذ المقصود الحث على التواضع ، فلا يُحِبُّ أن يكون أفضل من غيره ، فهو مستلزم للمساواة ، ويستفاد ذلك من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُها لِلَّذينَ لا يُريدُونَ عُلُوًّا في الأرْضِ ولاَ فَسَاداً﴾ [القصص: ٨٣] ولا يَتِمُّ ذلك إلا بترك الحسد والغِلِّ والغِشِّ والحقد ، وكلها خِصال مذمومة ، ومن الإيمان أيضا أن يُبْغِض لأخيه ما يُبْغِض لنفسه من الشر ، ولم يذكره لأن حب الشيء مستلزم لبغض نقيضه ، فترك التنصيص عليه اكتفاء ، ويحتمل أن يكون قوله: «أخيه» شاملاً للذِّمِّي أيضاً ، بأن يحب له الإسلام مثلاً ، ويؤيده حديث أبي هُريرة قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «مَنْ يأخُذُ عني هؤلاء الكلماتِ فَيَعملَ بهنَّ ، أو يُعَلِّمَ من يعملُ بهن» فقال أبو هريرة ، قلت: أنا يا رسول الله ، فأخذ بيدي ، فعد خمسًا ، قال: «اتَّقِ المحارمَ تكن أعبدَ النّاس ، وارضَ بما قَسَمَ الله لك تَكُن أغنى الناس ، وأحْسِنْ إلى جارِك تكنِ مؤمناً ، وأحِبَّ للناس ما تُحِبُّ لنفسك تكن مسلماً» الحديث. رواه التِّرمذي وغيره من رواية الحسن، عن أبي هُريرة، لكن الحسن قال عن الترمذيِّ: إنه لم يَسْمعَ من أبي هُريرة، ورواه البَزّار والبَيْهَقيُّ بنحوه في الزُّهد عن مَكْحول

عن واثِلة عنه، وقد سمع مكحول من واثِلة، لكن قال التِّرْمِذيُّ وغيره: إن بقية إسناده فيه ضَعْف، ووجه الاستدلال به هو قوله: «وأحِبَّ للناس، فإن الناس تَشْمَل الكفار، فَيُراد منهم الذِّمّي، لأنه هو الذي له معاملة مع المسلمين، اللهم إلا أن يقال: إن الناس المراد بهم المسلمون خاصة، كما مر عند حديث «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده».

تنبيه: المتن الذي ساقه البُخاري هُنا هو لفظ شُعبة، وأما لفظ حسين من رواية شعبة التي ذكرها فهي: «لا يؤمن عبدٌ حتى يُحِبَّ لأخيه ولجاره» وللإسماعيلي عن حُسين: «حتى يُحِبَّ لأخيه المسلم ما يُحِبُّ لنفسه من الخير» فبين المراد بالأخوة، وعين جهة الحب، وزاد مسلم في أوله: «والذي نفسي بيده».

ورجال الطريقين ستة:

الأول: مُسَدَّد بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبل بن مُغَربل بن مُرَعبل بن أرَنْدل بن سَرَنْدل بن عَرَنْدل بن ماسِك بن مُستورد البَصْريّ الأسدي أبو الحسن الحافظ، قيل: اسمه عبدالملك بن عبدالعزيز.

قال يَحيى بن سعيد القطان: لو أتيت مسدّداً فحدثته في بيته لكان يَستاهل، وما أبالي كتبي كانت عندي أو عند مُسَدّد. وقال البخاري: هو مُسَدّد كاسمه، وقال أبو زُرعة: قال لي أحمد بن حَنْبل: مسدد صدوق فيما كتبت عنه، فلا تعده. وقال المَيْمُوني: سألت أبا عبدالله الكتاب إلى مُسَدّد، فكتب لي إليه، وقال: نعم الشيخ، عافاه الله. وقال جعفر بن أبي عُثمان: قلت لابن مَعين: عَمَّن أكتب بالبصرة، فقال: اكتب عن مُسَدّد، فإنه ثقة ثقة. وقال مُحمد بن هارون الفَلّاس عن ابن مَعين: صدوق. وقال النّسائي: ثقة. وقال العِجْليّ: مُسَدَّد بن مُسَرْهد بن مُسَربل بن مستورد الأسَديّ البَصْريّ ثقة، كان يُملي علي حتى أضْجَر، قال: يا أبا الحسن اكتب، فيُملي علي بعد ضَجَري خمسين حديثاً. قال: فأتيت في الرحلة الثانية، فأصبت عليه زِحاما، فقلت: قد أخَذْتُ بحظّي منك،

قال: وكان أبو نُعيم يسألني عن نَسَبه ، فأخبره ، فيقول لي: يا أحمد ، هذه رُقْيَةُ العقرب. وقال ابن أبي حاتم ، عن أبيه: ثقة. وقال أبو حاتم الرّازِيّ في حديث مُسَدّد ، عن يَحْيى بن سعيد ، عن عُقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر: الدنانير ، ثم قال: كأنك سمعتها من في النبيّ ﷺ. وقال ابن قانِع: كان ثقة. وقال ابن عَديّ: يقال: إنه أول من صَنَّفَ المسند بالبصرة. وذكره ابن حِبّان في «الثقات».

فالخمسة الأولى على لفظ صيغة اسم المفعول وهي عربية ، فمُسَدّد من التسديد ، ومُسَرْهد من سَرْهَدْتُه: أحسنت غِذاءه ، وسمنته ، ومُسَرْبل من سَرْبَلْتُه ، أي: ألبسته القميص ، ومُغَرْبل من غربلته ، أي: نقيته ، ومُرَعْبل من رَعْبَلْتُه: أي: مزقته وقطعته ، والثلاثة التي تليها عجميات.

روى عن عبدالله بن يَحيى بن أبي كثير ، وهُشَيم ، ويزيد بن زُرَيع ، وفُضَيل بن عِياض ، وجُوَيرة بن أسماء ، وعبد الواحد بن زياد ، وعبد الوارث ، ومُعتمر بن سليمان ، ووكيع ، والقطّان ، وابن علية ، وخلق.

وروى عنه: البُخاري ، وأبو داود ، وروى له أبو داود أيضا ، والترمذي ، والنسائي ، بواسطة محمد بن محمد بن خلاد الباهِليّ ، وأبو زُرعة وأبو حاتم الرّازيّان ، ومحمد بن يحيى الذُّهْليّ ، ويعقوب بن سُفيان ، ويعقوب بن شَيبَة ، وأبو خليفة وغيرهم.

وليس في الستة من اسمه مُسَدّد سواه ، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين.

والبَصْريّ في نسبه مر الكلام عليه في ترجمة شُعبة بن الحَجّاج ، والأَسَديّ في نسبه نسبة إلى أسد بالتحريك ، وهو اثنان: أسد بن خُزَيْمة بن مُدْرِكة بن إلياس بن مُضَر أبو قبيلة عظيمة من مُضر ، وأسد بن رَبيعة بن نِزار بن مَعد بن عدنان أبو قبيلة أخرى.

الثاني: يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ ـ بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة

وفي آخره خاء معجمة غير منصرف للعلمية والعجمة ـ القطان التَّمِيْميّ ولاءً أبو سعيد البصري الأحول ، الحافظ الإمام الحجة ، أحد أئمة الجرح والتعديل المتفق على جلالته وتوثيقه وتميزه في هذا الشأن.

قال ابن حِبان في «الثقات» : كان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وفَهماً وفَضْلاً وديناً وعلماً ، وهو الذي مَهَّد لأهل الحديث رسم الحديث ، وأمعن في البحث عن الثقات ، وترك الضعفاء ، ومنه تعلم أحمد ويحيى وعلي وسائر أئمتنا ، وكان إذا قيل له في علته: عافاك الله تعالى ، قال: أحبه إليّ أحبه إلى الله تعالى.

وقال الخَليليُّ: هو إمام بلا مدافعة ، وهو أجل أصحاب مالك بالبصرة ، وكان الثَّوْريّ يتعجب من حفظه ، واحتج به الأئمة كلهم ، وقالوا: من تركه يحيى تركناه. وقال محمد بن بشّار: حدثنا يحيى بن سعيد إمام زمانه ، وقال فيه ابن مَعين: أقام يحيى بن سعيد عشرين سنة يَخْتِمُ القرآن في كل يوم وليلة ، ولم يَفُتْه الزوال أربعين سنة في المسجد ، ورأى له زُهير بن نُعيم البَابيّ في المنام أن عليه قميصاً ، وبين كتفيه مكتوب: بسم الله الرحمن الرحيم ، كتاب من الله العزيز الحكيم ، براءة ليحيى بن سعيد القطان من النار. وقال إسحاق بن إبراهيم بن أبي حبيب الشهيد: كنت أرى يحيى القطان يصلي العصر ، ثم يستند إلى أصل منارة مسجده ، فيقف بين يديه عَليّ بن المَدِينيّ ، والشّاذَكُونيّ ، وعَمرو بن علِيّ ، وأحمد بن حَنبل ، ويحيى بن مَعين ، وغيرهم يسألونه عن الحديث وهم قِيام على أرجلهم إلى أن تحين صلاة المغرب ، ولا يقول لأحد منهم: اجلس ، ولا يجلِسون هيبةً له. وقال ابن عمّار: كنت إذا نظرت إلى يحيى القطان، قلت: لا يحسن شيئاً ، وإذا تكلم أنصت الفقهاء له. وقال بُنْدار: اختلفت إلى يحيى بن سعيد عشرين سنة ، فما أظن أنه عصى الله تعالى قطُّ. وقال حفيدُه: لم يكن جَدّي يمزَحُ ولا يضحك إلا تبسماً ، وما دخل حماماً قطُّ. وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً رفيعاً حُجّة. وقال العِجْليّ: بصري ثقة في الحديث كان لا يحدّث إلاّ

عن ثقة. وقال أبو زُرعة: كان من الثقات الحفاظ، وقال أبو حاتم: حجة حافظ. وقال النّسائي: ثقة ثبت مَرْضِيّ. قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يقول: اختلفت إلى شعبة عشرين سنة، وقال عبد الرحمن بن مَهْدي: اختلفوا يوماً مع شُعبة، فقالوا: اجعل بيننا وبينك حكماً، فقال: قد رضيتُ بالأحول، يعني: يحيى بن سعيد القَطّان. وقال خالد بن الحارث: غلبنا يحيى بن سعيد بسفيان الثَّوريّ، وقال يحيى بن سَعيد: كنت إذا أخطأت قال لي الثَّوريّ: أخطأت يا يحيى، فحدث يوماً عن عُبيدالله، عن نافع، عن ابن عُمر بحديث الشُّرْب في آنية الذهب والفضة، فقلت: أخطأت يا أبا عبدالله، هذا أهون عليك، إنما حَدَّثنا عبيدالله، عن نافع، عن يزيد بن عَبدالله، عن عبدالله بن عبد الرحمن، عن أم سَلَمة، فقال لي: صدقت. وقال عَمرو بن عَليّ، عن يحيى بن سعيد: ما اجتمعت أنا وخالد بن الحارث ومعاذ بن معاذ إلا قَدَّماني. وقال ابن مَهْدي: ما رأيت أحسن أخذاً للحديث ولا أحسن طلباً له من يَحيى القطّان أو سفيان بن حَبيب. وقال ابن المَدِينيّ: لم يكن ممن طلب، وعُنِي بالحديث، وأقام عليه، ولم يَزَل به إلا ثلاثة: القطان، وسفيان بن حَبيب، ويزيد بن زُرَيع. وقال ابن عَمّار: حدّث عبدالرحمن بن مَهدي عن يحيى بن سعيد بألفي حديث، وهو حي. وقال السّاجيّ: حدثت عن علي بن المَدِيني، قال: ما رأيت أعلم بالرِّجال من يَحيى القَطّان، ولا أعلم بصواب الحديث والخطأ من ابن مَهْدي، فإذا اجتمعا على ترك رجل تركته؛ وإذا أخَذَ عنه أحدهما حدثت عنه. وقال إبراهيم بن محمد التَّيْمِيّ: ما رأيت أعلم بالرِّجال من يحيى القَطّان. وقال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: حدَّثَني يحيى القطان، ومارأت عيناي مثله، قال: فقلت لأبي: من أعلم من رأيت في هذا الشأن؟ قال: ما رأيت مثل يحيى القطان، قلت: فهُشَيْم؟ قال: هشيم شيخ، قلت: فعبد الرحمن بن مَهْدي؟ قال: لم يكن مثل يحيى. وقال أحمد أيضا: كان إليه المنتهى في التثبت بالبَصْرة، وقال الفضل بن زياد: سمعت أحمد يقول: لا والله ما أدركنا مثله، ثم قال: سمعت ابن مَهْدي وذكره، فقال: لا والله لا

ترى عيناك مثله. وقال الأثرم: سمعت أحمد يقول: رحم الله تعالى يحيى القطان، ما كان أضبطه، وأشد ثقته، كان محدثاً وأثنى عليه، وأحسن الثناء عليه. وقال أبو داود عن أحمد: ما رأيت له كتاباً، كان يحدثنا من حفظه. وقال حَنْبل عن أحمد: ما رأيت أقل خطأ من يحيى، ولقد أخطأ في أحاديث، ثم قال: ومَنْ يَعرى من الخطأ والتصحيف؟ وقال صالح بن أحمد عن أبيه: يحيى بن سعيد أثبت من هؤلاء يعني ابن مَهْدي، ووكيعاً، وغيرهما، وقد روى عن خمسين شَيخاً ممن روى عنه سفيان، قيل له: كان يكتُب عند سُفيان، قال: إنما كان يتسمع ما لم يكُن سمعه، فيكتبه. وقال أبو بكر بن خلّاد: سمعت ابن مَهْدي يقول: لو كنت لقيت ابن أبي خالد لكتبت عن يحيى القطان، عنه، لأعرف صحيحها من سقيمها. قال أبو بكر: وسمعت يحيى يقول: جَهَدَ الثَّوريّ أن يدلس عليَّ رجلاً ضعيفاً فما أمكنه، قال مرة: حدثنا أبو سهل، عن الشَّعْبيّ، فقلت له: أبو سهل محمد بن سالم، فقال: يا يحيى، ما رأيت مثلك، لا يذهَب عليك شيء. وقال أبو زُرعة الدِّمَشْقي: قلت لابن مَعين: يحيى القطّان فوق ابن مَهْدي؟ قال: نعم.

روى عن: سليمـان التَّيميّ، وحُميد الطّويل، وإسماعيل بن أبي خالد، وهشام بن عُروة، وعِكْرمة بن عَمّار، وابن جُرَيج، والأوْزاعيّ، ومالك، وشعبة، والثَّوريّ، وابن أبي عَروبة، وقُرّة بن خالد، وفُضيل بن غَزْوان، وخلق.

وروى عنـه ابنـه محمـد، وحفيده أحمد بن مُحمد، وأحمد، وإسحاق، وابن المَدينيّ، ويَحيى بن مَعين، وعمرو بن عليّ الفَلّاس، ويعقوب الدَّوْرقيّ، وخلق كثير آخرهم موتاً أبو يَعْلى بن شَدّاد المِسْمَعيّ، وحدث عنه من شيوخه شُعبة والسُّفيانان، ومن أقرانه مُعْتَمر بن سُليمان، وعبدالرّحمن بن مَهْدي.

ولد سنة عشرين ومئة، ومات في صفر سنة ثمان وتسعين ومائة.

ويحيى بن سعيد في الستة سواه أربعة ، ومر الكلام عليهم أول حديث ، ومر الكلام على التَّيْميّ في عبدالله بن المُبارك ، وعلى البَصْرِي في ترجمة شعبة.

الثالث: شُعبة ، وقد مر تعريفه في الثالث من كتاب الإيمان هذا.

الرابع: قتادة بن دِعامة ـ بكسر الدال المهملة وتخفيف العين المهملة ـ بن قَتَادة بن عَزيز بن عَمْرو بن رَبيعة بن عُمر بن الحارث بن سَدُوس أبو الخطّاب السَّدوسِيّ البَصْرِيّ.

ولد أكمه. قال الزَّمَخْشَرِيّ: لم يكن في هذه الأمة أكمه: أي ممسوح العين غير قَتادة. روى مَعْمر عن قَتَادة أنه أقام عند سعيد بن المُسَيِّب ثمانية أيام ، فقال له في اليوم الثالث: ارتَحِل يا أعمى فقد أنْزَفْتَني. وقال عَمرو ابن عبدالله: لما قَدِمَ قتادة على سعيد بن المُسَيِّب ، فجعل يسأله أياماً وأكثر ، فقال له سعيد: أكُلُّ ما سألتني عنه تحفظُه؟ قال: نعم ، سألتك عن كذا ، فقلت فيه كذا ، وسألتك عن كذا فقلت فيه كذا ، وقال فيه الحَسن كذا ، حتى ردَّد عليه حديثاً كثيراً ، قال: فقال سعيد: ما كنت أظن أن الله خلق مثلك. وقال سعيد بن المُسيِّب: ما أتاني أحسن من قتادة. وقال بُكَير بن عبدالله المُزَنيّ: ما رأيت الذي هو أحفظ منه ، ولا أجْدَرُ أن يؤدي الحديث كما سمعه. وقال ابن سِيرين: قتادة هو أحفظ الناس. وقال مَطَرٌ الورّاق: كان قتادة إذا سمع الحديث أخذه العويل والزَّويل حتى يَحْفَظَهُ ، أي: القلق والانزعاج، بحيث لا يَسْتَقرُّ على مكان. وقال مَعْمر: قال قَتادة لسعيد بن أبي عَروبة: خذ المُصْحَف ، فَعَرضَ عليه سورة البَقَرَة ، فلم يُخطِىء فيها حرفاً واحداً ، فقال له: يا أبا النَّضْر أحْكَمْتُ؟ قال: نعم ، قال: لأنا لصحيفة جابر أحفظ مني لسورة البقرة ، وكانت قُرئَت عليه. وقال مَطَر الورّاق: ما زال قَتَادة متعلماً حتى مات. وقال رجلٌ لأبي قِلابة: من أسأل؟ أسأل قتادة؟ قال: نعم. وقال شُعبة: حدثت سُفيان بحديث عن قتادة ، فقال لي: وما كان في الدنيا مثل قَتادة.

وقال مَعمر: قلت للزُّهريّ: قتادة أعلم عندك أم مَكْحول؟ قال: لا بل قَتادة. وقال ابن مَهْدي: قتادة أحفظ من خمسين مثل حُميد الطّويل. قال أبو حاتم: صَدَق ابنُ مَهْدي. وقال مَعْمر، عن قتادة: ما قُلتُ لمحدثٍ قطُّ أعِد عليَّ، وما سمعت أذناي شيئاً قطُّ إلا وعاه قلبي. وقال أبو حاتم: سمعت أحمد ابن حَنْبل، وذُكِرَ قتادة، فأطْنَبَ في ذكره، فجعل ينشُر من علمه وفقهه ومعرفته بالاختلاف والتفسير، ووصفه بالحفظ والفقه، وقال: قلما تجد من يتقدمه، أما المِثْل فلَعَلَّ. وقال الأثْرم: سمعت أحمد يقول: كان قتادة أحفظ من أهل البصرة، لم يَسْمعَ شيئاً إلا حفظه، وقُرِىء عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها، وكان سليمان التَّيْميُّ وأيوب يحتاجون إلى حفظه ويسألونه، وقال ابن حِبان: كان من علماء الناس بالقرآن والفقه، ومن حفاظ أهل زمانه. وقال ابن مَعين: ثقة. وقال أبو زُرعة: قتادة من أعلم أصحاب الحَسَن. وقال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس الزُّهريّ، ثم قتادة، قال: وهو أحب إلي من أيوب ويزيد الرّشك إذا ذَكَرَ الخبر، يعني: إذا صرح بالسماع. وقال ابن سعد: كان ثقة، مأموناً، حجّةً في الحديث، وكان يقول بشيءٍ من القدر. وقال همام: لم يكن يَلْحَن. وقال أبو عُبيدة: ما كنا نَفْقِد راكباً من ناحية بني أمية يُنيخُ على باب قَتادة فيسأله عن خبر أو نسب أو شعر. وقال مَعْمر: سألت أبا عمرو بن العلاء عن قوله تعالى: ﴿وما كُنّا لَهُ مُقْرنينَ﴾ [الزخرف: ١٣] فلم يُجبْني، فقلت: إني سمعت قتادة يقول: مُطيقين، فسكت، فقلت له: ما تقول يا أبا عَمْرو؟ فقال: حسبُك قَتادة، فلولا كلامُهُ في القدر، وقد قال رسولُ الله ﷺ: «إذا ذُكر القدر فأمسكوا»، لما عدلت به أحداً من أهل دهره.

وكان قتادة من أنسب الناس، وقد أدْرَكَ دَغْفَلاً ـ بفتح الدال ـ النسابة، وكان يَدُور البصرة أعلاها وأسفلها بغير قائد، ودخل يوماً مسجد البصرة، فإذا بعمرو بن عُبيد ونفر معه قد اعْتَزَلوا حَلْقة الحسن البَصْريّ، وحَلَّقوا، وارتفعت أصواتهم، فأمَّهم، وهو يظُن أنها حلقة الحسن، فلما صار معهم عرف أنها ليس هي، فقال: إنما هؤلاء المعتزلة، ثم قام

عنهم ، فمذ يومئذٍ سُمّوا المعتزلة .

وقال حَنْظَلة بن أبي سُفيان : كان طاووس يَفرُّ من قَتادة ، وكان قتادة يُرْمَى بالقدر . وقال علي بن المَدِيني : قلت ليحَيى بن سعيد : إن عبد الرحمن يقول : اترك كل من كان رأساً في بدعة يدعو إليها ، قال : كيف تصنع بقتادة ، وابن أبي روّاد ، وعمر بن ذرّ؟ وذكر قوماً ثم قال يحيى : إن تركت هذا الضرب تركت ناساً كثيراً . وقال أبو عَمْرو بن العَلاء : كان قتادة وعمرو بن شُعيب لا يَغِثُّ عليهما شيء يأخذان عن كل أحد ، وقال الشَّعبيّ : قتادة حاطِب ليل . وقال شُعبة : كان قَتادة إذا جاء ما سمع ، قال : حدثنا ، وإذا جاء ما لم يَسْمَع ، قال : قال فلان . وقال شُعبة أيضاً : لم يَسمع قتادةُ من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء ، قول علي : القضاة ثلاثة ، وحديث يونس بن مَتّى ، وحديث : لا صلاة بعد العصر . وقال وَكيع عن شُعبة : كان قتادةُ يَغْضَبُ إذا أوقفته على الإسناد ، فحدثته يوماً بحديث ، فأعجبه ، فقال : من حَدَّثك ذا؟ فقلت : فلان عن فلان ، فكان بعد ذلك .

روى عن : أنس بن مالك ، وعبد الله بن سَرجِس ، وأبي الطُّفَيْل ، وصَفيّة بنت شَيْبة ، وأرسل عن سفينة ، وأبي سعيد الخُدري ، وعِمران بن حُصَين ، وروى عن سعيد بن المُسيِّب ، وعِكرمة ، وأبي الشَّعثاء جابر بن زَيْد ، وحُمَيد بن عبد الرحمن بن عَوْف ، والحسن البَصْريّ ، وعطاء بن أبي رَباح ، والنَّضْر ، وأبي بكر ابني أنس بن مالك ، وأبي بُردة بن أبي موسى ، وحَفصة بنت سيرين ، وغيرهم .

وروى عنه : أيوب السَّخْتياني ، وسليمان التَّيمي ، وشُعبة ، ومِسْعر ، وشَيْبان النَّحْوي ، وسعيد بن أبي عَروبة ، وحَمّاد بن سَلَمة ، والأوْزاعيّ ، وقُرّة بن خالد ، وأبو عَوانة ، وغيرهم .

مات بواسطٍ في الطاعون سنة سبع عشرة ومئة ، بعد الحسن البصري بسبع سنين ، وهو ابن ست أو سبع وخمسين سنة .

وفي الستة قَتادة غيره ثلاثة : ابن الفُضيل بن قَتادة الحَرَشي أبو حُمَيْد

روى عن سليمان الأعمش وغيره. وابن مِلْحان القَيْسيّ الجَريريّ صحابي. وابن النُّعمان بن زَيْد بن عامر الأنْصارِيّ ، شهد بدراً ، وسقطت عينه يوم أُحُد فأتي بها النبي ﷺ ، فردها ، وكانت من أحسن عينيه، أخوه لأمه أبو سعيد الخُدْريّ.

والسَّدُوسي في نسبه نسبة إلى سَدوس بن شَيْبان ، وقيل: ابن ثعلبة بن عكابة بن صعب قبيلة كثيرة ، كثيرة العلماء ، وفي تَميم أيضا سَدُوس بن دارم بن مالك بن حَنْظلة ، قيل: كل سَدُوس في العرب مفتوح السين إلا سدوس طيّء وهو سدوس بن أجمع بن أبي عُبيد بن رَبيعة بن نَضْر بن سَعْد بن نَبْهان ومما هو بالفتح : الحارث بن سَدوس كان له واحد وعشرون ولداً ذكراً قال الشاعر:

فإنْ شَاءَ رَبّي كَانَ أيْرُ أبِيكُمُ   طويلاً كأيْرِ الحارِثِ بن سَدُوسِ

الخامس: حسين بن ذَكْوان المعلم العَوْذيّ ـ بفتح فسكون - البَصْريّ المكتب.

قال يحيى بن مَعين ، وأبو حاتم ، والنَّسائي : ثقة. وقال أبو حاتم: سألت ابن المديني : من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدَّسْتُوائي ثم الأوْزَاعيّ ، وحُسين المُعَلِّم. وقال أبو زُرعة: ليس به بأس. وقال الدَّارَقُطنيّ: من الثقات. وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وقال ابن سَعْد والعِجليّ وأبو بكر البَزّار: بَصريّ ثقة. وقال ابن المَدِينيّ: لم يرو الحسين المعلم عن ابن بُريدة إلا حرفاً واحداً ، وكلها من رِجال آخرين. وقال العُقَيليّ: ضعيف مضطرب الحديث.

روى عن عَطاء ، ونافع ، وعبدالله بن بُريدة ، ويحيى بن أبي كثير ، وعمرو بن سعيد ، وسليمان الأحْول ، وعدة.

وروى عنه: إبراهيم بن طَهْمان ، وشُعبة ، وابن المُبارك ، وعبد الوارث بن سَعيد ، والقَطّان ، وغُندر ، ويزيد بن زُرَيع ، ويزيد بن هارون.

مات سنة خمس وأربعين ومئة.

وليس في الكتب الستة حسين بن ذكوان سواه، وأما حسين فكثير.

والعَوْذيُّ في نسبه نسبةً إلى عَوذ بطن من الأزْد، وهو عَوْذ بن سود بن الحجر بن عمران بن عمرو مُزَيقيا، منهم أبو عبدالله هَمّام بن يحيى بن دينار الأزْديّ العَوْذيّ مولاهم.

السادس: أنس بن مالك بن النَّضر - بفتح فسكون - بن ضَمْضَم كجعفر حملاً على ما في القاموس بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار أبو حَمْزة الأنْصاري الخزرجي خادم رسول الله ﷺ، وأحد المكثرين من الصحابة عنه كما مر، وأمه أم سُلَيْم بنت مِلْحان.

صح عنه أنه: أتى النبي ﷺ المدينة وهو ابن عشر سنين، وأن أمه أم سُلَيم أتت به النبي ﷺ لما قَدِمَ، فقالت له: هذا أنس غلام يخدِمك، فقَبِلهُ، وأنَّ النبي ﷺ كَنَاه أبا حَمْزة ببقلة كان يَجْتنيها، ومازحه النبي ﷺ، فقال له: يا ذا الأُذُنَيْن.

خرج أنس مع النبي ﷺ إلى بدر، وهو غُلام يخدِمه، وسأله مولى له، فقال له: أشهدت بدراً، قال: وأين أغيب عن بدر لا أمَّ لك؟ قال ابن حَجَر: وإنما لم يَذْكروه في البدريين لأنه لم يَكُن في سِنٍّ من يُقاتل.

وعن أبي العالية قال: خدم أنس النبي ﷺ عشر سنين، ودعا له النبي ﷺ، وكان له بستانٌ يحمل الفاكهة في السنة مرتين، وكان فيه رَيْحان، ويجيءُ منه ريح المِسْك، وكانت إقامته بعد النبيّ ﷺ بالمدينة، ثم شهد الفُتوح، ثم قَطَن بالبصرة إلى أن مات بها.

وفي «الطَّبَرانيّ» عن أنس، قال: قالت أم سُلَيم يا رسول الله، خُوَيْدِمُكَ أنس، فادعُ الله له، فقال: «اللَّهم أكثر ماله وولده، وأطِل عُمُرَه، وبارك له، واغفر له ذنبه» وفي رواية: «وأدْخِلْه الجنة» فقال: لقد

دفنت من صُلْبي سوى ولد ولدي مئة وخمسة وعشرين ، وإن أرضي لَتُثْمِر في السنة مرتين ، وفيها رَيْحان يجيء منه ريح المسك ، ولقد بقيت حتى سئمت من الحياة ، وأنا أرجو الرابعة.

وعن ثابت البُناني ، قال: كنت عند أنس بن مالِك ، فجاء قَهرُمانُه ، فقال: يا أبا حمزة ، عطِشت أرضُنا ، فقام أنس وتوضأ ، وخرج إلى البرية ، فصلى ركعتين ، ثم دعا ، فرأيت السحاب تلتئم ، ثم مَطَرت حتى ملأت كل شيء ، فلما سكن المطر بعث أنس بعض أهله ، فقال: انظر أين بلغت السماء؟ فنظر ، فلم تَعْدُ أرضه إلا يسيراً ، وذلك في الصيف.

وعن ثابت أيضاً ، قال: قال أبو هريرة: ما رأيت أحداً أشبه صلاة بصلاة رسول الله ﷺ من ابن أم سُلَيم. وفي «الأوسط» للطَّبَراني عن أبي هُريرة ، قال: أخبرني أنس بن مالك ، أن النبي ﷺ كان يُشير في الصلاة. قال عُبَيْد بن عَمْرو الأَصْبَحيّ: لا نعلم روى أبو هُريرة عن أنس غير هذا الحديث.

وعن موسى بن أنس أن أبا بكر لما استُخْلِف بعث إلى أنس ليوجهه إلى البحرين على السِّعاية ، فدخل عليه عُمر ، فاستشاره ، فقال: ابعثه فإنه لبيب كاتب ، فبعثه.

وفي البُخاري أن إسحاق بن عُثمان سأل موسى بن أنس كَمْ غَزَا أنس مع النبيّ ﷺ؟ قال: ثماني غزوات.

وعن ثابت البُناني ، قال: قال لي أنس: هذه شعرة من شعر رسول الله ﷺ ، فضعها تحت لِساني ، قال: فوضعتها تحت لسانه ، فدفن وهي تحت لسانه.

وقال مَعْمر ، عن أبيه: سمعت أنس بن مالِك يقول: لم يَبْق أحدٌ صلى إلى القِبلتين غيري.

وعن إسحاق بن يزيد ، قال: رأيت أنس بن مالِك مختوماً في عُنُقِهِ ختم الحجَّاج ، أراد أن يُذِلّه بذلك.

رُوِي له عن رسول الله ﷺ ألفا حديث ومئتان وستة وثمانون حديثاً ، اتفقا على مائة وثمانية وستين منها ، وانفرد البخاري بثلاثة وثمانين ، ومسلم بأحد وتسعين.

روى عن: رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعبدالله بن رَوَاحة ، وفاطمة الزّهراء ، وثابت بن قَيْس بن شَمّاس ، وعبد الرحمن بن عَوْف ، وابن مسعود ، وأبي ذَرّ ، وأبي بن كعب ، وعُبادة بن الصّامِت ، ومُعاذ بن جَبَل ، وأمه أم سُلَيم ، وخالته أم حرام ، وجماعة.

وروى عنه: الحسن ، وسليمان التَّيمي ، وأبو قِلابة ، وأبو مجلز ، وثابت البُناني ، وقَتَادة ، وحُمَيْد الطّويل ، ومحمد بن سيرين ، وأخوه أنس ، وأبو أمامة بن سَهْل بن حُنَيف ، وخلائق من الآفاق.

مات في قصره بالطَّفِّ على فرسخين من البصرة سنة إحدى وتسعين ، ودفن هنالك ، وعمره مئة سنة إلا سنة. وقيل: مئة وسنة ، وقيل: وثلاث ، وقيل: وسبع ، وهو آخر الصحابة موتاً بالبصرة.

وفي الصحابة أنس بن مالك الكَعْبيّ القُشَيْرِيّ أبو أُمَيَّة أو أُمَيْمة ، نزل البصرة. وأنس في الصحابة جماعة ، وليس في الستة أنس بن مالك غيره سوى الكَعْبيّ هذا. وفي الستة أنس سواه ستة.

ولنذكر نظم العراقي هنا في آخر الصحابة موتاً في كل البلدان تتميماً للفائدة ، فقال:

آخِرُهُم موتاً بِدُون مِرْيَه ... أَبُو الطّفَيْل ماتَ عامَ مايه
وقَبْلَهُ السّائبُ بالمدينَةِ ... أَوْ سَهلٌ أو جابرٌ أو بِمَكّةِ
وقِيلَ آخِرُهم ابنُ عُمَرَا ... ان لا أبو الطُّفَيْل فِيها قُبِرَا
وأَنَسُ بنُ مَالِكٍ بالبَصرَةِ ... وابنُ أبي أَوْفَى قَضَى بالكُوفَةِ

والشّـام فابـنُ بُسْـرٍ او ذو بَاهِـله خُلْفٌ وقـيلَ بدِمـشـقَ واثِـلَهْ
وإنَّ في حِمْصَ ابـنُ بُسـرٍ قُبضَـا وإنَّ بالـجـزيرَةِ العُـرسُ قَضى
وبِـفِـلَسْـطِين أبـو أبَـيٍّ ومِصرَ فابْنُ الحارث بن جُزَيِّ
وقُبِضَ الـهـرمـاسُ باليَمـامَـةِ وقَـبْـلَهُ رُوَيْفِـعُ بَبَـرْقَـهْ
وقِـيـل أفْـريقـيّةٍ وسَـلَمَـه بادِياً او بطَيْبَـةَ الـمُـكـرّمَهْ

لطائف إسناده: منها أن رواته كلهم بَصْرِيُّون، فوقع له من الغرائب أن إسناد هذا كلهم بصريون، وإسناد الباب الذي قبله كلهم مِصريّون، والـذي قبله كلُّهُم كوفيّون، فوقـع له التسلسل في الأبواب الثلاثة على الوَلاء، وفيه التحديث والعَنْعنة، وفيه إسنادان موصولان: أحدهما: عن مُسَـدَّد، عن يَحيى، عن شُعبة، عن قَتَادة، عن أنس، والآخر: عن مُسَـدّد، عن يحيى، عن حُسين، عن قَتـادة، عن أنَس. فقوله: عن حُسين عطف على شُعبة، والتقدير عن شُعبة وحسين كلاهما عن قَتادة، وقـال حسين: حدثنـا قتادة. وقول البعض: إن طريق حسين مُعَلّقة غير صحيح، والمتن الذي سيق هُنا متن شُعبة، وأما متن حُسين على ما رواه أبو نُعيم، عن إبراهيم الحَرْبي، عن مُسَدّد... الخ، فهو: «لا يُؤمِنُ عبدٌ حتى يُحِبَّ لأخيهِ ولجارهِ» فإن قيل: قتادةُ مُدلِّس، ولم يصرِّح بالسماع عن أنس في رواية شعبة، فالجواب: إنه قد صرح أحمد بن حنبل والنَّسائي في روايتهمـا بسماع قَتادة عن أنس، فانتفت تهمة تدليسه، وقد مر في الحديث الأول أن كل ما في «الصحيحين» عَن المُدَلِّسين، إذا لم يكن مُصَرَّحاً فيه بالسماع فيهما، لا بد أن يكون مصرحاً فيه بالسماع في محل آخر.

وهـذا الحـديث أخرجـه البخاري هنا، ومسلم في الإيمان، عن المُثَنّى وابن بَشّار، وغيرهما والتِّرمذِيّ، والنَّسائي أيضا ثم قال المصنف:

٨ - باب حُبُّ الرسول صلى الله عليه وسلم من الإيمان

باب فيه الرفع مع التنوين على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا باب، وتـرك التنوين والإضافة إلى الجملة بعده، واللام في الرسول

للعهد ، والمراد به سيدنا محمد ﷺ ، بقرينة قوله : «حتى أكون أحبَّ» وإن كانت محبة جميع الرسل من الإيمان ، لكن الأحَبِّيَة مختصة بسيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم .

الحديث السابع

١٤ ـ حدَّثنا أبو اليَمَانِ قَال: أخْبَرَنَا شُعَيْب قالَ: حدَّثَنا أبو الزِّنادِ عن الأعْرجِ عنْ أبي هُرَيْرَة رَضِي الله عنهُ أنَّ رَسولَ الله ﷺ قالَ: «وَالَّذِي نَفْسي بِيَدِهِ لا يُؤمِنُ أحَدُكُمْ حَتى أكونَ أحَبَّ إليهِ مِن والدِهِ وولَدِهِ».

قوله : «والذي نفسي بيده» وفي رواية «فوالذي نفسي بيده» أي : بقدرته ، أو هو من المتشابه المفوض علمه إلى الله تعالى ، وقال أبو حنيفة : يلزَمُ من تأويلها بالقدرة عين التعطيل ، فالسبيل فيه كأمثاله الإيمان به على ما أراد ، ونَكُفُّ عن الخوض في تأويله ، فنقول: له يد على ما أراد ، لا كَيَدِ المخلوق ، وقد استوفيت الكلام على هذه المسألة في كتاب «متشابه الصفات» ويؤخذ منه جواز القسم على الأمر المهم للتأكيد ، وإن لم يكن هناك مستحلِف ، والمقسم عليه قوله : «لا يُؤمِنُ أحدكم» أي إيمانا كاملاً .

وقوله : «حتى أكون أحب إليه» أفعل التفضيل هنا بمعنى المفعول ، وهو كثير غير مقيس ، منصوب خبر لأكون ، وفصل بينه وبين معموله بقوله : «إليه» لأن الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره .

وقوله : «من والده» أبيه وأمه ، أو اكتفى به عنها .

وقوله : «وولده» أي ذكراً وأنثى ، وقدم الوالد للأكثرية لأنّ كل أحد له والد من غير عكس ، أو نظراً إلى جانب التعظيم ، أو لسبقه في الزمان ، وعند النَّسائي تقديم الولد لمزيد الشفقة ، وخصهما بالذكر لأنهما أعز على الإنسان غالباً من غيرهما ، وربما كانا أعز على ذي اللُّبِّ من نفسه فالثالثة محبة رحمة وشفقة ، والثانية محبة إجلال ، والأولى وهي محبة الرسول

صلى الله تعالى عليه وسلم محبة إحسان ، وقد ينتهي المحب في المحبة إلى أن يؤثر هوى المحبوب على هوى نفسه ، فضلاً عن ولده ، بل يحب أعداء نفسه لمشابهتهم محبوبه ، قال:

أَشْبَهْتَ أعْدائي فَصِرْتُ أُحِبُّهُم   إذْ صَارَ حظِّي مِنك حَظِّي مِنهُمُ

والمراد بالحب هنا حب الاختيار المستند إلى الإيمان ، لا حُب الطبع ، فمعناه: لا يؤمن حتى يؤثر رضايَ على رضى الوالدين ، وإن كان فيه هلاكهما.

وقال النَّوَوِيّ : فيه تلميح إلى قضية النفس الأمارة والمطمئنة ، فمن رَجَّحَ جانب المطمئنة كان حبه للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم راجحاً ، ومن رَجَّحَ جَانب الأمارة كان حكمه بالعكس ، وإنما وَجَبَ أن يكون عليه الصلاة والسلام أحبَّ إلى الإنسان من غيره ، لأن محبوب الإنسان إما نفسه وإما غيره ، أما نَفْسه فهو أن يريدَ دوام بقائها سالمة من الآفات ، هذا هو حقيقة المطلوب ، وأما غيره ، فإذا حقق الأمر فيه فإنما هو بسبب تحصيل نفع ما على وجوهه المختلفة حالاً ومآلاً ، فإذا تأمَّل النَّفْعَ الحاصل له من جهة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي أخرجه من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان ، إما بالمباشرة وإماً بالسبب ، علم أنه سبب بقاء نفعه البقاء الأبدي في النعيم السَّرمدي ، وعلم أن نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات ، فاستحق لذلك أن يكون حظه من محبته أوفر من غيره ، لأن النفع المثير للمحبة حاصل منه أكثر من غيره ، ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب استحضار ذلك والغفلة عنه ، ولا شك أن حظ الصحابة رضي الله تعالى عنهم من هذا المعنى أتم ، لأن هذا ثمرة المعرفة ، وهم بقدره ومنزلته أعلم.

وقال القُرْطُبِيّ : كل من آمن بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم إيماناً صحيحاً لا يخلو عن وجدانه شيء من تلك المحبة الراجحة ، غير أنهم

متفاوتون ، فمنهم من أخذ تلك المرتبة بالحظ الأوفى ، ومنهم من أخذ منها بالحظ الأدنى ، كمن كان مستغرقاً في الشهوات ، محجوباً في الغَفَلات في أكثر الأوقات ، لكن الكثير منهم إذا ذُكِر النبيُّ صلى الله تعالى عليه وسلم اشتاق إلى رؤيته ، بحيثُ يؤثِرُها على أهله وولدِه ووالدِه ومالِه ويبذُل نفسه في الأمور الخطيرة ، ويجدُ مخبر ذلك من نفسه وُجداناً لا تردد فيه ، وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره الشريف ورؤية مواضع آثاره على جميع ما ذكر لما وَقَر في قلوبهم من محبته ، غير أن ذلك سريع الزوال بتوالي الغَفَلات ، وأيضا المحبة ، إما اعتقاد النفع أو ميل يتبع ذلك أو صفة مخصصة لأحد الطرفين بالوقوع ، ثم الميل قد يكون لما يَسْتَلِذُّه بحواسه كحسن الصورة ، ولما يستلذه بعقله كحب الفضل والجمال ، وقد يكون لإحسانه إليه ، ودفع المَضارِّ عنه ، ولا يَخْفى أن المعاني الثلاثة كلها موجودة في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما جمع من جمال الظاهر والباطن ، وكمال أنواع الفضائل ، وإحسانه إلى جميع المسلمين بهدايتهم إلى الصراط المستقيم ، ودوام النعيم ، ولا شَكَّ أن الثلاثة فيه أكمل مما في الوالدين لو كانت فيهما ، فيجب كونه أحب منهما ، لأن المحبة ثابتة لذلك ، حاصلة بحسبها ، كاملة بكمالها ، ومحبته عليه الصلاة والسلام هي إرادة طاعته ، وترك مخالفته ، وهي من واجبات الإسلام. وجعل القاضي عِياض معنى المحبة: التعظيم والإجلال ، فجعلها شرطاً في صحة الإيمان ، وتَعَقَّبَه القُرطبيّ قائلاً: إن ذلك ليس مراداً هنا ، لأن اعتقاد الأعظمية ليس مستلزماً للمحبة التي هي الميل على ما مر ، إذ قد يجد الإنسان إعظام شيءٍ مع خلوه من محبته ، قال: فَعَلى هذا من لم يجد من نفسه ذلك الميل لم يَكْمُل إيمانه ، وإلى هذا يُومىءُ قول عمر الذي رواه البخاري في الأَيْمان والنذور عن عبدالله بن هشام ، أن عُمر رضي الله تعالى عنه قال للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم: لَأَنْتَ يا رسولَ الله أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي ، فقال: «لا ، والّذي نفسي بيده حتى أكون أحب إليك من نفسك» فقال له عمر: فإنك والله الآن أحب إلي من نفسي ، فقال: «الآن يا عمر».

فهذه المحبة ليست باعتقاد الأعظمية فقط ، فإنها كانت حاصلة لعُمر قبل ذلك ، وإنما قدم عمر حب نفسه أولاً لأن حب الإنسان نفسه طبع وحب غيره اختيار بتوسط الأسباب ، وإنما أراد عليه الصلاة والسلام منه حب الاختيار إذ لا سبيل إلى قلب الطباع عما جُبِلَتْ عليه ، فجواب عُمر أولاً كان بحسب الطبع ، ثم لما تأمل عرف بالاستدلال أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أحب إليه من نفسه لكونه السبب في نجاتها من الهَلَكات في الدنيا والآخرة ، فأخبر بما اقتضاه الاختيار ، فلذلك حصل الجواب بقوله: «الآن يا عُمر» أي: الآن عرفت ، فنطقت بما يَجِبُ ، ومن علامة الحب المذكور أن يعرض على المرء أن لو خُيِّرَ بين فقد غرض من أغراضه ، وفقد رؤية النبي ﷺ لو كانت ممكنة يكون فقدها أشد عليه من فقد شيءٍ من أغراضه ، فمن كان بهذه الصفة كان متصفاً بالأَحَبِّيَّة المذكورة ، ومن لا فلا ، ومن علامتها أيضا نصرة سنته ، والذب عن شريعته ، وقمع مخالفيها ، ويدخل فيه باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفي الحديث إيماء إلى فضيلة التفكر ، فإن الأَحَبِّيَّة المذكورة تعرف به.

رجاله خمسة:

الأول: أبو اليَمان الحكم بن نافع.

والثاني: شُعيب بن أبي حَمْزة ، وقد مرّا في الحديث السابع من بدء الوحي.

الثالث: عبدالله بن ذَكْوان القُرَشِيّ أبو عبد الرحمن المَدَني المعروف بأبي الزِّناد ، مولى رملة ، وقيل: عائشة بنت شَيْبة بن ربيعة ، وقيل: عائشة بنت عثمان ، وقيل: مولى آل عثمان ، وقيل: إن أباه كان أخا أبي لُؤلؤة ، قاتِل عمر.

وقال ابن عُيَيْنة: كان يغضب من أبي الزِّناد. وقال ابن المَدِيني: لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم منه ومن ابن شِهاب ، ويحيى بن

سعيد ، وبُكَير بن الأشجّ . وقال أحمد: ثقة ، وكان سفيان يُسَمِّيه أمير المؤمنين في الحديث. قال: وهو فوق العلاء بن عبد الرحمن ، وسُهَيل بن أبي صالح ، ومحمد بن عَمرو ، وقال أحمد أيضا: أبو الزناد أعلم من ربيعة. وقال ابن مَعين: ثقة حجة. وقال العِجْلِيّ: مدني تابعي ثقة، سمع من أنس. وقال أبو حاتم: ثقة فقيه ، صالح الحديث ، صاحب سنة ، وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عن الثقات. وقال البخاري: أصح أسانيد أبي هُريرة أبو الزِّناد عن الأَعْرج عن أبي هُريرة. وقال عبد رَبّه بن سعيد: رأيت أبا الزناد دخل مسجد النبي ﷺ ، ومعه من الأَتْباع مثل ما مع السلطان. وقال أبو حَنيفة: دخلت المدينة ، فأتيت أبا الزِّناد ، ورأيت ربيعة ، فإذا الناس على ربيعة ، وأبو الزِّناد أفقه الرجلين ، فقلت له: أنت أفقه والعمل على ربيعة ، فقال: ويحك كفٌّ من حُظوة خيرٌ من جراب من علم. وقال ابن سَعْد: كان ثقة كثير الحديث فصيحاً بصيراً بالعربية عالماً عاقلاً. وقال ابن حِبّان في «الثقات» كان فقيهاً ، صاحب كتاب. وقال ابن عَديّ: أحاديثه مستقيمة كلها. وقال النَّسائي والسَّاجيُّ والطَّبريّ: كان ثقة. وقال اللَّيْث: رأيت أبا الزِّناد وخلفه ثلاث مئة تابع من طالب علم وفقه وشِعر وصنوف كثيرة ، ثم لم يَلبَث أن بقي وحده وأقبلوا على ربيعة.

روى عن أنس ، وعائشة بنت سعد ، وأبي أُمامة بن سَهْل بن حُنيف ، وقال أبو حاتم: روى عن أنس مرسلاً ، وعن ابن عمر ، ولم يره ، وروى عن سعيد بن المُسَيِّب وأبي سلمة بن عبدالرحمن ، وأبان بن عُثمان بن عفان ، وعُروة بن الزُّبير ، والأَعْرج وهو راويته ، وعُبيدالله بن عبدالله بن عُتبة بن مسعود ، وغيرهم.

وروي عنه: ابناه عبد الرحمن وأبو القاسم ، وصالح بن كيسان ، وابن أبي مُلَيْكَة، وهما أكبر منه ، والأعمش ، وهشام بن عروة ، وشعيب بن أبي حمزة ، ومالك والسفيانان ، وغيرهم.

مات في رمضان فجأة في مغتسله سنة ثلاثين ومئة ، وقيل: سنة إحدى وثلاثين ، وقيل: اثنتين وهو ابن ست وستين سنة.

الرابع: عبدالرحمن بن هُرْمُز أبو داود، وقيل: أبو حازِم، وقيل: أبو أحمد المَدَني مولى ربيعة بن الحارث بن عبدالمُطَّلب.

وقال ابن سَعْد: كان ثقة كثير الحديث، وقال المُقَدَّميّ: سُئل ابن المديني عن أعلى أصحاب أبي هريرة فبدأ بابن المسيِّب، وذكر جماعةً. قيل له: فالأعرج؟ قال: دون هؤلاء، وهو ثقة. وقال العِجْليّ: مدني تابعي ثقة. وقال أبو زُرعة وابن خِراش: ثقة. وقال أبو إسحاق: قال أبو صالح والأعْرج: ليس أحد يُحدِّث عن أبي هُريرة إلا علِمنا أصَادقٌ هُو أم كاذب. وقال أبو النَّضْر: كان الأعْرج عالمًا بالأنساب والعربية. وقال الدّاني: روى عنه نافع بن أبي نُعيم القراءة عرضاً.

روى عن: أبي هُريرة، وأبي سعيد، وابن عباس، ومحمد بن مَسْلمة الأنصاري، ومعاوية بن أبي سفيان، ومُعاوية بن عبدالله بن جَعفر، وعبدالله بن كَعب بن مالك، وعُمير مولى ابن عباس، وغيرهم.

وروى عنه: زيد بن أسلم، وصالح بن كَيْسان، والزُّهْريّ، وأبو الزُّبير، ويحيى بن سعيد، وأبو الزِّناد، وربيعة، وموسى بن عُقبة، وجعفر بن ربيعة، وسعد بن إبراهيم، ومحمد بن إسحاق، وابن لَهِيعة، وغيرهم.

مات بالإسكندرية سنة سبع عشرة ومئة.

وليس في الرواة عبدالرحمن بن هُرمز سواه، وفيهم عبدالله بن يزيد ابن هُرمز روى عنه مالك، وأخذ عنه الفقه، وهو عالم من علماء المدينة، قليل الرواية، وحيث يَذْكر مالكٌ ابن هُرمز راوياً عنه فإنما يريد هذا الفقيه لا عبدالرحمن بن هُرمز، فإن مالكاً لم يرو عنه إلا بواسطة، توفي الفقيه هذا سنة ثمان وأربعين ومئة.

الخامس: أبو هُريرة، وقد مرّ في الثاني من هذا الكتاب.

لطائف إسناده: منها أن فيه التحديث والعَنعنة، وفي بعض النسخ:

أخبرنا شُعيب ، فيكون فيه على هذا الإخبار أيضا ، وإسناده مشتمل على حِمْصيين ومَـدنيين ، وقد وقع في «غرائب مالك» للدارقُطني إدخال أبي سلمة بن عبدالرحمن بن الأعْرج وأبي هُريرة في هذا الحديث ، وهي زيادة شاذّة .

أخرج البخاريّ هذا الحديث هنا ، وأخرجه مسلم في الإيمان عن ابن المثنى وغيره ، والنّسائي أيضاً .

الحديث الثامن

١٥ ـ حدّثنا يعْقُوبُ بنُ إبْراهيم قال: حَدَّثَنا ابنُ عُلَيَّةَ عن عبدِالعزيز بن صُهيب عنْ أنس عن النبيِّ ﷺ .ح. وحدَّثَنا آدَمُ قال: حدَّثَنا شُعْبَةُ عنْ قَتَادَةَ عن أنَس قالَ: قال النبيُّ ﷺ: «لايُؤْمِنُ أحَدُكُم حتى أكونَ أحَبَّ إليهِ مِنْ والدِهِ ووَلَدِهِ والناسِ أجْمَعين» .

ذكر هذا الحديث بإسنادين عاطفاً الثاني على الأول قبل أن يسوق المتن ، وذلك يوهم استواءهما فيه ، وليس الأمر كذلك ، فاللفظ المذكور عنده لفظ قَتادة ، واقتصر عليه لموافقته لسياق حديث أبي هُريرة المار ، إلاّ أن فيه زيادة : «والناس أجمعين» ورواية قَتادة هذه مأمونة من تدليسه ، لأن الراوي عنه شعبة ، وهو لا يروي عنه إلا ما صرح فيه بالسماع ، وقد وقع التصريح به في هذا الحديث في رواية النّسائي . ولفظ عبدالعزيز رواه ابن خُزَيْمة ومسلم مثله ، إلا أن فيه : «من أهله وماله» بدل من . «ولده ووالده» وفيه : «لا يُؤمن الـرجـل» فبين الـروايتين تغـاير ، وصنيع البخاري يُوهم اتحادهما ، ويجاب عن هذا بأن البخاري يصنع مثل هذا نظراً إلى أصل الحـديث لا إلى خصوص ألفاظه ، ولفظ : «لا يؤمن الرجل» أشمل من جهـة ، «وأحدكم» أشمل من جهة ، وأشمل منهما رواية الأصِيلِيّ : «لا يؤمن أحد» كذا قال في «الفتح» ولم يبين وجه الأشملية ، قال: وذكر الولد والوالد أدخل في المعنى لأنهما أعز على العاقل من الأهل والمال ، بل ربما يكونان أعز من نفسه ، ولهذا لم يذكر النفس أيضا .

وقوله: «والناس أجمعين» من عطف العام على الخاص، وهل تدخل النفس في عموم قوله: «والناس أجمعين»؟ الظاهر دخوله، وقيل: إضافة المحبة إليه تقتضي خروجه منهم، فإنك إذا قلت: جميع الناس أحب إلى زيد من غلامه يُفْهم منه خروج زيد، وأجيب بأن اللفظ عام، وما ذكر ليس من المخصصات، وحينئذٍ فلا يخرُجُ، وقد وقع التنصيص بذكر النفس في حديث عبدالله بن هِشام المار في الحديث الذي قبل هذا.

رجال الإسنادَيْن سبعة:

الأول: يعقوب بن إبراهيم بن كَثير بن زَيْد بن أفْلح بن منصور بن مُزاحم العَبْديّ مولى عبدالقيس أبو يوسف الدَّوْرَقيّ الحافظ البغْدادي.

قال أبو حاتم: صدوق. وقال النّسائي: ثقة. وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وقال الخطيب: كان ثقة متقناً، صنف المسند. وقال مَسْلمة: كان كثير الحديث ثقة، رأى الليث.

وروى عن: الدَّرَاوَرْديّ، وابن أبي حَازِم، وأبي مُعاوية، وحَفْص بن غِياث، وهُشَيْم، ويحيى القَطّان، وابن علية، وابن مَهْدي، ومُعتمِر بن سُليمان، ويزيد بن هارون، ورَوْح بن عُبادة، وغيرهم.

وروى عنه: الجماعة، وروى النّسائي أيضا عن أبي بكر بن علي المَرْوَزيّ، وأبو زُرعة، وأبو حاتم، ومحمد بن هارون، وابن أبي رَوّاد، والبَغَوِيّ، وابن صاعِد، والمَحَامِلِيّ، وابن مَخْلد، وهو آخر من روى عنه في آخرين.

ولد سنة ستة وستين ومئة، ومات سنة اثنتين وخمسين ومئتين.

والعَبْديّ في نسبه نسبة إلى عبدالقيس بن أَفصى بن دعمي ينسب إليه عَبْدي على القياس، وعَبْقَسِيّ على غير القياس، والعَبْديّ في قُريش نسبة إلى عبد بن قُصَي بن كِلاب بن مُرة وفي تميم أيضا ينسب إلى عبدالله بن دارِم، وقد يقال عَبْدَليّ على غير القياس، وفي خَوْلان ينسب إلى

عبدالله بن الخيار ، وفي هَمْدان ينسب إلى عبد بن عليان بن أرحب .

والدَّوْرَقِيّ في نسبه نسبة إلى دَوْرَق ـ بفتح الدال وسكون الواو وفتح الراء ـ قَلانِس كانوا يلبسونها فنُسِبوا إليها . وفي المطالع دورق أراه في بلاد فارس ، وقيل : بل لصنعة قلانِس تُعرف بالدَّوْرَقَة ، نسبت إلى ذلك ، وقيل : دورق من كور الأهواز ، قيل : كور الأهواز رامَ هُرْمُز ، وإيذج ، وعسكر مكرم ، وتُستَر ، وسوس . وسُرَّق الأهواز إلى دورق في الماء ثمانية عشر فرسخاً ، وعلى الظاهر أربعة وعشرون ، ومر الكلام على البغدادي في الرابع من هذا الكتاب .

الثاني : إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم الأَسَدي مولاهم ، أبو بشر البصري المعروف بابن عُلَيّة .

قال شعبة : إسماعيل بن عُليّة رَيحانَةُ الفقهاء ، وفي رواية عنه : ابن علية سيد المحدثين ، وقال أحمد : إليه المنتهى في التثبُّت بالبصرة ، وقال أيضاً : فاتني مالك فأخلف الله عليّ سفيان ، وفاتني حماد بن زيد فأخلف الله عليّ إسماعيل ، وقال أيضاً : كان حماد لا يعبأ إذا خالفه الشَّعْبي ووُهَيْب ، وكان يَفْرَق من إسماعيل بن عُلَيَّة إذا خالفه ، وقال غُنْدَر : نشأت في الحديث يومَ نشأت ، وليس أحد يقدم على إسماعيل بن عُلَيَّة ، وقال ابن مَعين : كان ثقةً ، مأموناً ، وَرِعاً ، تقيّاً ، صدوقاً ، مسلماً . وقال عَمرو بن زُرارة : صحبت ابن عُلَيّة أربع عشرة سنة ، فما رأيته ضحك ، وقال ابن المَدِيني : ما أقول إن أحدا أثبت في الحديث من ابن عُلَيَّة ، وقال أيضاً : بتُّ عنده ليلة ، فقرأ ثلث القرآن ، ما رأيته ضحِكَ قط . وقال قُتيبة بن سَعيد : كانوا يقولون الحفاظ أربعة : إسماعيل بن عُلَيّة ، وعبد الوارث ، ويزيد بن زُرَيْع ، ووُهَيب . وقال ابن مَهْدي : ابن عُليّة أثبت من هُشيم . وقال القَطّان : ابن عُليّة أثبت من وُهيب . وقال حمّاد بن سَلَمة : كنا نشبهه بيونس بن عُبيد . وقال عفّان : كنا عند حمّاد بن سَلمة ، فأخطأ في حديث ، وكان لا يرجع إلى قول أحد ، فقيل له : قد خُولفت فيه ، قال : من؟ قالوا : حماد بن زَيْد ، فلم يلتفت ، فقال له إنسان : إن ابن عُلية

يُخالِفك فيه ، فقام ، فدخل ثم خرج ، فقال: القول ما قال إسماعيل. وقال الهَيْثم بن خالد: اجتمع حفاظ أهل البَصْرة وأهل الكوفة ، فقال أهل الكوفة لأهل البَصْرة: نَحُّوا عَنّا إسماعيل ، وهاتوا من شئتم. وقال زياد بن أيّوب: ما رأيت لابن عُلَيّة كتاباً قطُّ ، وكان يقال: ابنُ علَيّة يَعُدُّ الحروف. وقال أبـو داود السِّجِسْتانيّ: ما أحد من المحدثين إلا قد أخطأ إلا إسماعيل ابن عُلَيّة ، وبِشْر بن المُفَضَّل. وقال النَّسائي: ثقة ثبت. وقال ابن سَعْد: كان ثقة ثبتاً في الحديث حُجّة ، وقد ولي صدقات البصْرة ، وولي ببغداد المظالم. وقال أحمد بن سعيد الدّارِميّ: لا يعرف لابن عُليّة غلط إلا في حديث جابر في المُدَبَّر ، جعل اسم الغلام اسم المولى ، واسم المولى اسم الغلام. وقال ابن وَضّاح: سألت أبا جعفر البُسْتِيّ عنه ، فقال: بَصْريّ ثقة ، وهو أحفظ من الثَّقفي. وقال عُثمان بن أبي شَيْبة: ابن عُليّة أثبت من الحمّادَيْن ، ولا أقدم عليه أحداً من البصريين ، لا يحيى ولا ابن مَهْدي ، ولا بِشْر بن المُفضّل.

وقـال الحمّـادان: إن ابن المُبارك كان يَتَّجِر ويقول: لولا خمسة ما اتَّجَرت ؛ السفيانان ، وفُضَيل ، وابن السماك ، وابن عُليّة ، فيصلهم ، فقَدِم سنة ، فقيل له: قد ولي ابن عُليّة القضاء ، فلم يأته ، ولم يصِله ، فركب ابن عُليّة إليه ، فلم يرفع به رأساً ، فانصرف ، فلما كان من الغد كتب إليه رقعة يقول: قد كنت منتظراً لبِرِّك ، وجئتك فلم تكلمني ، فما رأيته مني؟ فقال ابن المُبارك: يأبى هذا الرجل إلا أن تُقْشَر له العصِيّ ، ثم كتب إليه:

يا جَاعِـلَ الـعِـلم لَهُ بازِياً ... يَصْـطادُ أمْـوالَ الـمَسَـاكِـينِ
احْـتَـلْتَ للدُّنْـيا ولَـذّاتِـهـا ... بحِـيْلَةٍ تذْهَـبُ بالـدِّينِ
فَصِـرْتَ مَجْنُـونـاً بِهـا بَعْـدما ... كُنْـتَ دَوَاءً لِلمَـجَـانِـينِ
أيْنَ روَاياتُـكَ فِيمـا مَضـى ... عن ابـنِ عَوْنٍ وابـنِ سِيرينَ
أيْنَ رواياتُـكَ في سَرْدِهـا ... فِي تَرْكِ أَبْـوابِ السَّـلاَطِـينِ
إنْ قُلتَ أُكْـرِهْـتُ فَذَا بَاطِـلٌ ... زَلَّ حِمَـارُ الـعِلمِ في الـطِّينِ

فلما وقَفَ على هذه الأبيات ، قام من مجلس القضاء ، فوطِىءَ بساط الرشيد ، وقال له : الله الله ، ارحم شيبتي ، فإني لا أصبر على القضاء ، قال : لعل هذا المجنون أغراك ، ثم أعفاه ، فوجه إليه ابن المبارك بالصُّرّةِ وقيل : إن ابن المُبارك إنما كتب إليه بهذه الأبيات لما وَلِيَ صدقاتِ البصرة ، وهو الصحيح .

وقال إبراهيم الحَربيّ : دخل إسماعيل بن عُليّة على الأمين فروى حديث : «تجيء البقرة وآل عمران كأنهما غَمامتان تُحاجّان عن صاحِبهما» فقيل له : ألهما لسانان؟ قال : نعم ، فكيف تكلم ، فشَنّعوا عليه أن يقول : القرآن مخلوق ، وهو لم يقله ، وإنما غلط . فقال للأمين : أنا تائب لله .

وقال علي بن خَشْرم : قلت لوكيع : رأيت ابن عُلَيَّة يشرب النبيذ حتى يُحْمَل على الحمار ، بحتاج من يرده ، فقال وكيع : إذا رأيت البَصْري يشرب النبيذ فاتَّهِمْه ، وإذا رأيت الكوفي يشربه فلا تتهمه ، قلت : وكيف ذلك؟ قال : الكوفي يشربه تديناً ، والبصري يتركه تديناً . وقال المفضل بن زياد : سألت أحمد بن حَنْبَل عن وُهَيْب وابن عُليّة ، قال : وُهَيب أحب إلي ، وما زال ابن عُليّة وضيعاً من الكلام الذي تكلم به إلى أن مات . قلت : أليس قد رَجَعَ وتاب على رؤوس الناس؟ قال : بلى إلى أن قال : وكان لا ينصف بحديث بالشفاعات .

وكان منصور بن سلمة الخُزَاعيّ يحدث مرة فسبقه لسانه ، فقال : حدثنا إسماعيل بن عُليّة ، ثم قال : لا ، ولا كرامة ، بل أردت زُهيراً ، ثم قال : ليس من قارف الذَّنْبَ كمن لم يُقَارِفْه ، أنا والله اسْتَتَبْتُ ابن عُليّة . قال الذَّهَبيّ : هذا من الجرح المردود ، وقال عبدالصمد بن يزيد مَرْدَوَيه : سمعت ابن عُليّة ، يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وذكره ابن حبان في «الثقات» .

وعلية أمه وكانت امرأة عاقلة نبيلة ، وكان صالح المِزِّي وغيره من وجوه أهل البصرة وفقهائها يدخلون عليها ، فَتَبْرُزُ لهم ، وتحادثهم ، وتسألهم ،

وكان يكره النسبة إليها ، فقد روى أن الإمام أحمد نهى ابن مَعين أن يقول : حدثنا إسماعيل بن عُلَيّة ، حيث قال: قل: إسماعيل بن إبراهيم فإنه بلغني أنه كان يكره أن يُنْسب إلى أمه ، فلم يخالِفْه ، وقال: قبلناه منك يا مُعَلِّم الخير ، وأمه عُليّة هذه مولاة لبني أسد بن خُزَيْمة.

روى عن: عبدالعزيز بن صُهَيب ، وسليمان التَّيْميّ ، وعاصم الأحول ، وأيوب ، وابن عَوْن ، وأبي رَيْحانة ، وعَوْف الأعْرابي ، ويونُس ابن عُبيد ، وأبي التَّياح حديثاً واحداً ، وخلق كثير.

وروى عنه: شعبة ، وابن جُرَيج ، وهما من شيوخه ، وبَقيّة ، وحَمّاد بن زيد ، وهما من أقرانه وإبراهيم بن طَهْمان وهو أكبر منه ، وابن وَهْب ، والشّافعِيّ ، وأحمد بن حَنْبل ، ويحيى ، وعلي ، وإسحاق ، والفلّاس ، وخلق آخرهم أبو عِمران موسى بن سهل بن كَثير الوَشّاء ـ بتشديد المعجمة ـ.

مات ببغداد ، وصلى عليه ابنه إبراهيم ، ودفن في مقابر عبدالله بن مالك سنة أربع أو ثلاث وتسعين ومئة ، وولد سنة عشر ومئة .

وليس في الستة إسماعيل بن عُليّة سواه ، وأما إسماعيل بن إبراهيم فنحو ثلاثة عشر.

والأسَديّ في نسبه قال العيني نسبة إلى أسد خُزاعة ، وقال في «الخلاصة» إنه قُرشي ، فيكون نسبة إلى أسد قريش.

وقد مرّ قريباً أن ابن عُلَيّة كان يكره النسبة إلى أمه ، وبيان حكم ذلك هو أن العلماء جَوّزوا ذكر مشتهر بشيء به من لقب كغُنْدَر ، أو وصفِ نَقْصٍ كالأحْول لعاصم ، والأشَلّ لمنصور ، والأعْرج لابن هُرْمُز ، أو نسب لأم كابن أم مَكْتُوم ، وابن بُحَيْنة لقوله ﷺ لما سلَّم من ركعتين من صلاة الظهر «أكَمَا يقول ذو اليَدَيْن» ولأنه يذكر للبيان والتمييز ، وهذا ما لم يكن يكرهه ، فإن كرهه كابن عُليّة والأصَمّ حَرُم حينئذ لقوله تعالى : ﴿ولاَ تَنابَزُوا

بالألْقَاب﴾ [الحجرات: ١١] ولما مَرّ قريباً عن الإمام أحمد وابن مَعين، قال الشيخ زكريا: قال الناظم: والظاهر أنما قاله أحمد على طريق الأدب لا اللزوم، لكن ابن الصلاح أقرّ التحريم، ومحل هذا فيمن يُعرف بغير ذلك، وإلا فلا تحريم ولا كراهة كما صرح بذلك الإمام أحمد، قلت: الظاهر حمل النهي على الأدب لقول البخاري هنا: ابن عُليّة، وهو الذي نهى عنه الإمام أحمد ابنِ مَعين بنفسه، وقد مرّ قريباً أن أحمد مصرح بأنه إذا كان لا يُعرف بغيره جائز من غير كَراهة، فيعلم من نهيه أن ابن عُليّة معروف باسم أبيه الذي هو إبراهيم، وإلا لما نَهى، وهذا جواب عما لعله يقال من أن ابن عُليّة من القِسْم الذي لا يُعرف بغيره، فلذلك أتى به البخاري منسوباً إلى أمه، وأشار العِراقي إلى هذا البحث بقوله:

وذِكــرُ مَعـروفٍ بشيءٍ مِن لقَبْ كغُندَرٍ أو وَصفِ نقصٍ أو نسَبْ
لأمــه فجـائـزٌ ما لمْ يكُـنْ يكْـرهـهُ كابـنِ علَيَّةٍ فَصُـنْ

الثالث: عبدالعزيز بن صُهيب البُناني مولاهم البَصْري الأعمى.

قال شعبة: عبدالعزيز أثبت من قتادة، وهو أحب إلي منه. وقال أحمد: ثقة ثقة، وهو أوثق من يحيى بن أبي إسحاق، وأخطأ فيه مَعْمر فقال: عبدالعزيز مولى أنَس، وإنما هو مولى لبُنانة. وقال ابن مَعين: ثقة، وذكره ابن حِبان في «الثقات» وقال: أجاز إياس بن معاوية شهادته وحده، وقال ابن سَعْد: كان ثقة. وقال النّسائي والعِجْلِيّ: ثقة.

روى عن: أنس بن مالِـك، وأبي نضْرة العَبْديّ، ومحمد بن زِياد الجُمَحيّ، وغيرهم.

وروى عنه: إبراهيم بن طَهْمان، وشُعبة، ووُهَيْب، وعبد الوارث، وسعيد بن زَيْد، وحَمّاد بن زَيْد، وهُشَيم، وأبو عَوانة، وغيرهم.

مات سنة ثلاثين ومئة.

والبُناني ـ بضم الموحدة ونونين بينهما ألف ـ في نسبه نسبة إلى بُنانة

ابن سعد بن لؤي بن غالب ، وقيل : بُنانة زوجة سعد بن لؤي ، نسب إليها بنوها ، وقيل: كانت أمة له ، حضنت بنيه. وقيل: كانت حاضنة لبنيه فقط. وقال الحازِميّ : إنه ليس منسوباً إلى القبيلة ، وإنما قيل له: البُنانيّ ، لأنه كان ينزل بنانة ، وهي محلة بالبصرة من المحال القديمة.

ومرّ آدم بن أبي إياس ، وشعبة في الثالث من هذا الكتاب.

ومرّ قتادة وأنس في السادس من قبل هذا بحديث واحد.

لطائف إسناده: منها: أن هنا إسنادين عُطف أحدهما على الآخر قبل سَوْق الأول ، وذلك يقتضي استواءهما ، أي: المَتْنَيْن ، وليس كذلك ، فإنَّ اللفظ هنا لِقَتادة ، فإن قيل: إذا كان لفظ عبدالعزيز مغايراً للفظ قتادة فلم ساق البخاري كلامه بما يوهم اتحادهما في اللفظ ، فالجواب أن البخاري كثيراً ما يَفْعل ذلك نظراً إلى أصل الحديث لا إلى خصوص ألفاظه ، فإن قلت: لم اقتصر على لفظ قتادة ، وما المرجح له في ذلك ؟ فالجواب هو أن لفظ قتادة موافق للفظ أبي هُريرة في الحديث السابق ، فإن قلت: قتادة مُدَلِّس ، ولم يُصَرِّح بالسماع ، فالجواب هو أن رواية شُعبة عنه دليل على السماع ، لأنه لا يروي عنه إلا ما سمعه وهذا قد مرّ جميعاً ، على أنه قد وقع التصريح بالسماع في هذا الحديث في رواية النّسائي ، وقد مر في الحديث الأول أن ما في الصحيحين من عنعنة المدلسين محمول على السماع من وجه آخر ، وفيه التحويل ، وقر مر الكلام عليه في السادس من بدء الوحي.

٩ ـ باب حلاوة الإيمان

باب خبر مبتدأ محذوف أي: هذا وهو مضاف إلى حلاوة ، ومقصود المصنف أن الحلاوة من ثمرات الإيمان ، ولما قدم أن محبة الرسول من الإيمان أردفه بما يوجد حلاوة ذلك ، وسقط باب في رواية الأصِيلِيّ.

الحديث التاسع

١٦ ـ حدَّثنا محمدُ بنُ المُثنّى قال: حدَّثَنا عبدُ الوهاب الثّقفِيُّ قالَ: حدَّثَنا أَيُّوبُ عنْ أبي قِلابة عنْ أنس رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وجدَ حَلَاوَةَ الإيمان: أنْ يَكونَ الله ورسولُهُ أحبَّ إليه ممَّا سِواهُمَا، وأنْ يُحِبَّ المرْء لا يُحِبُّه إلاَّ لله، وأنْ يكْره أنْ يعودَ في الكُفْر كما يكرَهُ أن يُقْذَفَ في النّار».

[الحديث ١٦ ـ أطرافه في: ٢١، ٦٠٤١، ٦٩٤١]

وقوله: «ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه» ثلاث مبتدأ، خبره بالجملة، وساغ الابتداء بالنكرة، لأن التنوين عوض عن المضاف إليه، أي: ثلاث خِصال، ويحتمل في إعرابه غير ذلك، وقوله: «كُنَّ» أي: حصلن، فهي تامة.

وقوله: «وجد» أي أصاب، ولذلك عَدّاه بمفعول واحد، وهو قوله: «حلاوة الإيمان» ومعنى حلاوة الإيمان استلذاذ الطاعات، وتحمل المشاق في الدين، وإيثار ذلك على أعراض الدنيا، وإنما عبر بالحلاوة لأن الله شبه الإيمان بالشجرة في قوله تعالى: ﴿مثلاً كَلِمَةً طيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [ابراهيم: ٢٤] فالكلمة هي كلمة الإخلاص، والشجرة أصل الإيمان، وأغصانها اتباع الأمر واجتناب النهي، وورقها ما يَهْتَمُّ به المؤمن من الخير، وثمرها عمل الطاعات، وحلاوة الثمر جني الثمرة، وغاية كماله تناهي نضج الثمرة، وبه تظهر حلاوتها، وهل هذه الحلاوة حسية أو معنوية، وعلى الثاني فهو على سبيل المجاز. وفي قوله: «حلاوة الإيمان» استعارة تخييلية، واستعارة بالكناية، وذلك أنه شبه رغبة المؤمن في الإيمان بالعسل، ونحوه، ثم أثبت له لازم ذلك، وهو الحلاوة، وأضافه إليه، فالتشبيه المضمر استعارة بالكناية، وإثبات اللازم استعارة تخييلية،

وفيه تلميح إلى قصة المريض والصحيح ، لأن المريض الصَّفراوِيَّ يجد طعم العسل مُرًّا ، والصحيح يَذُوق حلاوته على ما هي عليه ، وكلما نقصت الصحة شيئاً ما نقص ذَوْقُه بقدر ذلك ، فكانت هذه الاستعارة من أوضح ما يُقَوّي استدلال المصنف على زيادة الإيمان ونقصانه.

وقوله: «أحب إليه» منصوب خبر يكون ، قال البيضاوي المراد بالحب هنا الحب العَقْلي ، الذي هو إيثار ما يقتضي العقل السليم رجحانه ، وإن كان على خلاف هوى النفس ، كالمريض يَعاف الدواء بطبعه ، فينفِر عنه ، ويميل إليه بمقتضى عقله ، فيهوى تناوله.

قلت: وهذا هو المعبر عنه فيما مرّ بالحب الاختياري ، ثم قال: فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا يَنْهى إلا بما فيه صلاح عاجل ، أو خلاص آجل ، والعقل يَقْتضي رجحان ذلك ، تمرن على الائتمار بأمره ، بحيث يصير هواه تبعاً له ، ويلتذ بذلك التذاذاً عقلياً ، إذ الالتذاذ العقلي إدراك ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك ، وعبر الشارع عن هذه الحالة بالحلاوة ، لأنها أظهر اللذائذ المحسوسة ، قال: وإنما جعل هذه الأمور عنواناً لكمال الإيمان ، لأن المرء إذا تأمل أن المنعم بالذات هو الله تعالى ، وأن لا مانح ولا مانع في الحقيقة سواه ، وأنَّ ما عداه وسائط ، وأن الرسول هو الذي يبين له مراد ربه ، اقتضى ذلك أن يتوجه بكليته نحوه ، فلا يُحِبُّ إلا ما يُحِبّ ، ولا يحب من يحب إلا من أجله ، وأن يتيقن أن جملة ما وعدوا وعد حق يقيناً ويخيل إليه الموعود كالواقع ، فيحسب أن مجالس الذكر رياض الجنة ، وأن العَوْد إلى الكفر إلقاء في النار ، وشاهد الحديث من القرآن قوله تعالى: ﴿قُلْ إنْ كَانَ آباؤُكُمْ وأَبْنَاؤُكُم﴾ إلى أن قال: ﴿أَحَبَّ إلَيْكُم مِنَ الله وَرَسُولِه﴾ [التوبة: ٢٤] ثم هدد على ذلك وتوعد بقوله: ﴿فَتَرَبَّصُوا﴾ [التوبة: ٢٤] ومحبة العبد لله تعالى تحصل بفعل طاعته ، وترك مخالفته ، وكذلك الرسول ، وكل من المحبتين على قسمين: فرض وندب ، وهما متلازمتان ، لا تحصُلُ إحداهما دون الأخرى ، فالغرض فيهما هو المحبة التي تَبْعث على امتثال الأوامر ،

واجتناب المعاصي ، والرضى بما قدره الله تعالى ، فمن وَقَعَ في معصية من فعل محرم أو ترك واجب فلتقصيره في المحبتين ، حيث قَدَّمَ هوى نفسه ، والتقصير يكون مع الاسترسال في المباحات ، والاستكثار منها ، فيورث الغفلة المقتضية للتوسع في الرجاء ، فيقدم على المعصية ، أو تستمر الغفلة فيقع ، وهذا الثاني يُسْرِع إلى الإقلاع مع الندم ، وإلى الثاني يشير حديث: «لا يَزْني الزّاني حينَ يَزْني وهُو مؤمن» والندب أن يواظب على النوافل ، ويتجنب الوقوع في الشبهات ، والمتصف بذلك نادر ، ويزاد في محبة الرسول عليه الصلاة والسلام أن لا يَتَلَقّى شيئاً من المأمورات والمنهيات إلا من مشكاته ، ولا يَسْلُك إلا طريقه ، ويرضى بما شرعه ، حتى لا يَجِدَ في نفسه حرجاً مما قضاه ، ويتخلق بأخلاقه في الجود والإيثار والحلم والتواضع وغيرهما ، فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الإيمان ، وتتفاوت مراتب المؤمنين بحسب ذلك.

وقوله: «مما سواهما» إنما قال: مما ، ولم يقل: ممن لِيَعُمَّ من يعقل ومن لا يعقل ، وفيه دليل على أن لا بأس بهذه التثنية ، وأما قوله للذي خطب حيث قال: ومن يعصِهما فقد غوى: «بئس الخطيب أنت» فليس من هذا لأن المراد في الخطب الإيضاح ، وأما هُنا فالمراد الإيجاز في اللفظ لِيُحْفَظَ ، ويَدُلُّ عليه ما في سنن أبي داود من أن النبي ﷺ قال في موضع آخر: «ومن يعصِهما فلا يَضُرُّ إلا نفسه» واعترض هذا الجواب بأن هذا الحديث إنما ورد في خطبة النكاح ، وأجيب بأن المقصود في خطبة النكاح أيضاً الإيجاز ، فلا نقض ، ومن محاسن الأجوبة في الجمع بين حديث الباب وقصة الخطيب أنَّ تثنية الضمير هنا للإيماء إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين ، لا كل واحدة منهما ، فإنها وحدها لاغية إذا لم ترتبط بالأخرى ، فمن يدعي حب الله مثلا ولا يُحِبُّ رسوله لا ينفعه ذلك ، ويشير إليه قوله تعالى: ﴿**قُلْ إن كُنتُم تُحِبُّون الله فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ الله**﴾ [آل عمران: ٣١] فأوقع متابعة مكتنفة بين قطري محبة العباد ومحبة الله تعالى للعباد ، وأما أمر الخطيب بالإفراد فلأن كل واحد

من العصيانين مستقل باستلزام الغِواية إذ العطفُ في تقدير التكرير ، والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم ، ويشير إليه قوله تعالى : ﴿أطِيعُوا الله وأطِيعُوا الرَّسُول وأولي الأمرِ منكم﴾ [النساء: ٥٩] فأعاد أطيعوا في الرسول ولم يُعده في أولي الأمر ، لأنهم لا استقلال لهم في الطاعة ، كاستقلال الرسول.

قلت: عندي في هذه التفرقة نظر ، لأن طاعة الرسول لا استقلال لها أيضا دون طاعة الله تعالى ، الَّلهم إلا أن يقال: إن طاعته طاعة الله تعالى ، لقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرسُول فَقد أطَاعَ الله﴾ [النساء: ٨٠] ولا كذلك طاعة أولي الأمر ، فقد لا تكون طاعة للرسول عليه الصلاة والسلام ، لعدم عصمتهم ، ولكن على هذا أيضا لا توجد مستقلة ، فتأمل ، ومن الأجوبة أيضاً أن الجمع من خصائصه عليه الصلاة والسلام ، فيمتنع من غيره ، لأن غيره إذا اجَمَع أوهَم التسوية ، بخلافه هو عليه الصلاة والسلام ، فإن مَنْصِبه لا يتطرق إليه إيهام ذلك ، ومنها أجوبة أخرى.

قوله: «وأن يُحِبَّ المَرْءَ لا يُحِبُّه إلا لله» حقيقة الحب في الله أن لا يزيد بالبر ، ولا ينقُص بالجفاء ، كما قاله يحيى بن مُعاذ.

وقوله: «وأن يكره أن يعودَ في الكُفْر» زاد أبو نُعيم في «المستخرج» بعد: «إذْ أنْقَذَهُ الله مِنه» وكذا هو في طريق أخرى للمصنف ، والإنقاذ أعم من أن يكون بالعصمة منه ابتداء بأن يولد على الإسلام ويستمر ، أو بالإخراج من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان ، كما وقع للصحابة ، وعلى الأول يحمل قوله: «يعود» على معنى الصيرورة كما في قوله تعالى: ﴿أوْ لَتعُودُنَّ في مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨] بخلاف الثاني ، فإن العود فيه على ظاهره ، وإنما عَدّى العَوْد بفي ولم يُعَدِّه بإلى لأنه ضمنه معنى الاستقرار ، فكأنه قال: يستقر فيه ، على حد قوله تعالى: ﴿وَمَا يكون لَنَا أنْ نَعُود فيها﴾ [الاعراف: ٨٩].

وأخرجه في «الأدب المفرد» من هذا الوجه بلفظ: «وحتى أن يُقذف في النار أحبّ إليه من أن يرجِع في الكفر بعدَ إذ أنقذه الله منه» وهي أبلغ من لفظ حديث الباب، لأنه سوى فيه بين الأمرين، وهُنا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذي أنقذه الله بالخروج منه من نار الأخرى.

قلت: وهذا هو الواجب على كل عاقل، لأن عذاب نار الدنيا غير مستمر، منقطع بالموت، وحَرّ نار الدنيا جزء من مئة جزء من نار الآخرة كما في الحديث الصحيح، وصرح النّسائي والإسماعيلي في روايتيهما لهذا الحديث بسماع قَتادة له من أنس، فانتفت تهمة تدليسه، واستدل به على فضل من أكره على الكفر، فترك البتّة إلى أن قُتِل.

قال الشيخ مُحيي الدين: هذا حديث عظيم، أصل من أصول الدين.

قال في «الفتح» فيه إشارة إلى التَّحَلّي بالفضائل، والتخلي عن الرَّذائل، فالأول من الأول، والأخير من الثاني، وفي الثاني حث على التحابب في الله.

رجاله خمسة:

الأول: محمد بن المُثَنّى بلفظ المفعول من التثنية بالمثلثة ابن عُبيد ابن قَيْس بن دِينار أبو موسى البَصْريّ الحافظ المعروف بالزَّمِن.

قال الخطيب: كان ثقة ثبتاً احتج سائر الأئمة بحديثه. وقال محمد بن يَحْيى: حجة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، صدوق. وقال النَّسائي: لا بأس به. وقال ابن مَعين: ثقة. وقال أبو سعيد الهَرَوِيّ: سألت الذُّهليّ عنه، فقال: حجة. وقال صالح بن مُحمد: صدوق اللهجة، وكان في عَقله شيء، وكنت أقدمه على بُندار. وقال أبو عَروبة: ما رأيت بالبصرة أثبت من أبي موسى ويَحْيى بن حَكيم. وقال أبو الحسن السِّمناني: كان أهل البصرة يقدمون أبا موسى على بُندار، والغرباء يقدمون بُنْداراً. وقال ابن خِراش: حدثنا محمد بن المُثنى وكان من الأثبات. وذكره ابن حبان

في «الثقـات» وقـال: كان صاحب كتـاب ، لا يقرأ إلا من كتابه. وقال الدَّارَقُطني: كان أحد الأثبات ، وقدمه على بُندار ، قال: وقد سئل عمرو ابن‌علي عنهمـا ، فقال: ثقتان ، يُقْبَل منهما كل شـيءٍ إلا ما تَكَلَّم فيه أحدهما في الآخر ، قال: وكان في أبي موسى سلامة ، وقال مسلمة: ثقة مشهور من الحفاظ.

روى عنـه البخـاري مئـة حديث وثلاثة أحاديث ، ومسلم سبع مئة حديث واثنين وسبعين حديثاً.

روى عن: عبـدالله بن إدريس ، وأبي مُعـاوية ، ويزيد بن زُرَيْع ، ومُعْتَمر ، وحَفْص بن غياث ، وحَمّاد بن سَهْل ، والقَطّان ، وغُنْدَر ، ورَوْح ابن عُبادة ، ومعاذ بن معاذ ، ومعاذ بن هشام ، وعبد الوهاب الثَّقَفيّ ، وخلق.

وروى عنه: الجماعة ، وروى النَّسائي أيضا عن زكريا السِّجْزيّ ، عنه. وأبو زُرعة ، وأبو حاتم ، والذُّهليّ ، وبَقِيّ بن مَخْلد ، وأبو يَعْلَى ، وجعفر الفِرْيابي ، وأبو عَروبة ، والحسين بن إسماعيل المَحَامِلِيّ ، وغيرهم.

ولد سنة سبع وستين ومئة ، ومات سنة اثنتين وخمسين ومئتين في ذي القعدة.

والعَنَزِيّ في نسبه نسبة إلى عَنَزة بالتحريك بن أسد بن ربيعة بن نزار ابن‌معد بن عدنان أبو حي من ربيعة ، وقيل: ابن عمرو بن عوف بن عدي ابن‌عمرو بن مازن بن الأزد أبو حي من الأزد ، وفي خُزاعة عَنَزَة بن عمرو ابن أفصى بن حارثة الخُزَاعِيّ والبَصْريّ ، مر الكلام عليه.

وفي الستة محمد بن المُثنى اثنان: هذا ، ومحمد بن المثنى الذي هُو محمد بن إبراهيم بن مُسلم بن مِهران بن المُثَنّى ، ويقال: محمد بن مُسلم بن مِهران بن المُثَنّى ، ويقال له: ابن أبي المُثنى ، وأبو المُثنى كنية

جده مسلم ، ويقال: كنية مِهْران القُرشي مولاهم أبو جعفر.

الثاني: عبدالوهاب بن عبدالمجيد بن الصَّلْت بن أبي عُبيد بن الحكم بن أبي العاص الثَّقَفي أبو محمد البَصْريّ. قال وَهْب: لما مات عبدالمجيد قال لنا أيوب: الزموا هذا الفتى عبدالوهاب. وعده ابن مَهْدي فيمن كان يحدث من كتب الناس ولا يحفظ ذلك. وقال أحمد: الثَّقَفيّ أثبت من عبدالأعلى السامي. وقال عثمان: سألت ابن مَعين ، فقلت: ما حالُ وُهَيْب في أيوب؟ فقال: ثقة ، قلت: هو أحب إليك أو عبدالوهاب؟ قال: ثقة وثقة. وقال التِّرمذي: سمعت قُتيبة يقول: ما رأيت مثل هؤلاء الأربعة: مالك ، والليث ، وعبد الوهاب الثَّقفيّ ، وعبّاد بن عبّاد. وقال ابن المَدِيني: ليس في الدنيا كتاب عن يحيى بن سعيد الأنصاري أصح من كتاب عبدالوهاب ، وكل كتاب عن يحيى فهو عليه كَلٌّ. وقال ابن سَعْد: كان ثقة وفيه ضَعْف. وقال ابن مَعين: اختلط بآخِره، وقال عُقبة بن مُكْرَم: اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع. وقال العِجْليّ: بصري ثقة ، وقال عمرو بن عَلي: اختلط حتى كان لا يعقِل ، وسمعته وهو مختلط ، يقول: حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن ثَوْبان باختلاط شديد.

روى عن: حُميد الطّويل ، وأيوب السَّخْتِياني ، وابن عَوْن ، وخالد الحذّاء ، وداود بن أبي هِند ، وعوف الأعرابي ، وابن جُرَيْج ، وغيرهم.

وروى عنه: أحمد ، والشَّافعيّ ، وعلي ، ويحيى ، وإسحاق ، وابنا أبي شَيْبَة ، وأبو خَيْثمة ، وبُندار ، ومُسدّد ، وقُتيبة بن سعيد ، وإبراهيم بن محمد بن عَرْعَرة ، وسويد بن سعيد ، والحسن بن عَرَفة ، وآخرون.

ولد سنة عشر ومئة ، ومات سنة أربع وتسعين ومئة.

وليس في الستة عبدالوهاب بن عبدالمجيد سواه ، وفيهم عبدالوهاب نحو اثني عشر.

والثَّقَفيّ في نسبه بالتحريك نسبة إلى ثَقيف كأمير أبو قبيلة من

هوازِن ، واسمه قيس بن مُنَبِّه بن بكر بن هوازن بن منصور بنِ عِكرمة بن حفصة بن قيس عَيْلان وقد يكون ثقيف اسماً للقبيلة ، والأول أكثر ، قال سيبَويه : أما قولهم : هذه ثَقيف ، فعلى إرادة الجماعة ، وإنما قال ذلك لغلبة التذكير عليه ، وهو مما لا يقال فيه من بني فُلان ، ومن استعماله في القبيلة : قول الشاعر:

تؤمل أن تلاقي أم وهب ... محلّفة إذا اجتمعت ثقيف

ومرّ قريبا أن عبدالوهاب من المختلطين ، والاختلاط هو فساد العقل بأن لم تَنْتَظِم أقواله وأفعاله ، وحكم روايته هو أن ما رواه المختلط في حال اختلاطه ، أو اشْتُبه فلم يُدْرَ أحدَّث بالحديث قبل اختلاطه أو بعده يكون مردوداً إذا كان مما اعتمد فيه على حفظه ، بخلاف ما اعتمد فيه على كتابه ، وما حدث به قبل اختلاطه ، وإن حدث به ثانياً بعد اختلاطه فلا يكون مردوداً ، ويتميز ذلك بالراوي عنه فإنه قد يكون سمع منه قبله فقط ، أو بعده فقط ، أو فيهما مع التمييز كما هو مبين في المُطوّلات ونَظَم العراقيُّ المختلطين بقوله :

وفي الثِّقات مَنْ أخيراً اخْتَلط ... فما رَوَى فيه أو أُبْهِمَ سَقَط
نَحوُ عطاءٍ وَهْوَ ابْنُ السّائب ... وكَالْجريْريّ سَعِيدٍ وأَبي
إسْحاقَ ثُمّ ابن أبي عَرُوبةِ ... ثُمّ الرَّقاشيِّ أبي قِلابةِ
كَذَا حُصَيْنُ السُّلَميُّ الكُوفي ... وعَارمٌ محمّدٌ والثَّقَفيّ
كذا ابنُ همّام لِصنعَا إذْ عَمِي ... والرَّأيُ فيما زَعَموا وَالتّوأمِي
وابنُ عُيَيْنَةَ مَع المَسْعُودي ... وآخراً حَكَوْهُ في الحَفيدِ
ابنُ خُزَيْمَةَ مَعَ الغِطْريفي ... مَعَ القَطِيعِي أحْمَدَ المعْروفِ

والمراد بقوله : الثقفي عبدالوهاب هذا ، والرّأي المرادُ به ربيعة الرّأي ، والتَّوْأميّ المراد به صالح بن نَبْهان المعروف بمولى التَّوْأمَة .

الثالث : أيوب بن أبي تَميمة كَيْسان السَّخْتِياني أبو بكر البَصْريّ مولى عَنَزَة ، ويقال : مولى جُهَيْنَة .

قال علي بن المَـدِيني : له نحو ثمان مئة حديث ، وأما ابن عُليّة ، فكـان يقـول : حديثـه ألفـا حديث ، فما أقل ما ذهب علي منها . وقال مَيْمون ، عن الحسن وقد رأى أيوب : هذا سيد الفتيان ، وفي رواية عنه : سيد شبـاب أهـل البصـرة . وقـال شُعبة : حدثنا أيوب ، وكان والله سيد الفقهاء ، وسأله يوماً عن حديث فقال له : أشك فيه ، قال : شَكُّكَ أحب إلي من يقين غيرك . وقال حَمّاد بن زَيْد : أيوب أفضل منْ جالسته ، وأشده اتّباعاً للسنة . وقال ابن عُيَيْنة : ما لقيت مثله في التابعين . وقال ابن سَعْد : كان ثقة ، ثبتاً ، حجة ، جامعاً ، كثير العلم ، عدلاً . وقال النَّسائي : ثقة ثبت . وقال هِشام بن عُروة : ما رأيت بالبَصْرة مثله . وقال مالك : كان من العلمـاء العاملين الخاشِعين وقال أيضا : كتبت عنه لما رأيت من إجلاله للنّبي ﷺ ، وقال أيضاً : كان من عُبّاد الناس وخيارهم . وقال ابن مَهْدي : أيوب حجـة أهل البصرة . وقال الدَّارَقُطْنيّ : أيوب من الحفاظ الأثبات ، وقـال نافـع : اشتـرى لي هذا الـطَّيلَسان خير مَشْرِقِيّ أيوب . وسُئل ابن المَديني : من أثبت أصحاب نافع ؟ قال : أيوب وفَضْلُه ، ومالك وإتقانُه ، وعبيدالله وحِفْـظُه . وقـال أيضـا : أيوب في ابن سيرين أثبت من خالـد الحذّاء ، وقال أبو حاتم : هو أحب إلي في كل شيء من خالد الحذّاء ، وهو ثقة لا يُسأل عن مثله ، وهو أكبر من سُليمان . وقيل لابنِ مَعين : أيوب عن نافـع أحب إليك أو عبيدالله ؟ قال : كلاهما . ولـم يُفَضِّل . وقال ابن خَيْثمة عنه : ثقة ، وهو أثبت من ابن عَوْن . وقيل لأحمد : تقدم أيوب على مالك ؟ فقال : نعم وقال صَاعِقة : سمعت عليًّا يقول : أثبت الناس في نافع أيوب ، وعبيد الله ، زاد غير صاعَقـة عنـه : ومـالك ، وقال وَهْب : قلت لمـالـك : ليس أحـدٌ أحفظ عن نافـع من أيوب ، فتبسم ، وقـال يَحيى القَـطّان : أصحاب نافع أيوب ، وعُبيد الله ، ومالِك ، وليس ابن جُريج بدونهم فيما سمع من نافع .

ورأى أنس بن مالك ولم يَسْمع منه ، وقيل : سمع منه ، ولم يَصِحَّ .

وروى عن : عَمـرو بن سلمـة الجَـرْميّ ، وحُميد بن هِلال ، وأبي

قِلابـة ، والقـاسم بن محمـد ، وعبـد الرحمنِ بن القاسم ، وعِكرمة ، وعَطاء ، والأعرج ، وعمرو بن دينار ، وحَفْصة بنت سيرين ، وغيرهم.

وروى عنـه: الأعمش من أقـرانـه ، وقَتـادة وهـو من شيوخـه ، والحَمّـادان ، والسُّفيانان ، وشعبة ، وعبد الوارِث ، ومالك ، وسعيد بن أبي عَروبة ، وابن عُليّة ، وخلق كثير.

ولد سنة ست وستين ، ومات بالبصرة سنة إحدى وثلاثين ومئة.

والسَّخْتِياني ـ بفتح السين المهملة على الصحيح ، وحكي كسرها ، ثم خاء معجمة ساكنة ، ثم تاء مفتوحة أو مكسورة ـ في نسبه نسبة إلى عمل السَّخْتِيان وبيعه ، وهو جُلود الضَّأن ، وقيل: جلد الماعز إذا دُبِغ ، نسب إلى ذلك لعمله فيها وبيعها. وهو فارسي مُعرب ، وفي الفارسية السَّخْت ـ بفتح الأول ـ يأتي لمعان ، منها: الخشن ، والصعب ، والفرس يراعون المناسبة في تسمية الأشياء ، فسَمَّوا الجلد المدبوغ سَخْتياناً لصعوبة دبغ الجلد الرطب ، فهو فارسي جذبته العرب إلى طرف الاستعمال بينهم ، وإليه يُنْسب أبو إسحاق عِمران بن موسى السَّخْتياني محدث جُرجان ثقة ، روى عن أبي الـربيع الـزَّهـراني ، ويُنسب إليه أيضـاً أحمـد بن عبدالله السَّخْتِياني روى عن السُّرِّي بن يحيى ، وروى عنه أبو طاهِر.

وليس في الستة أيوب بن أبي تَميمة سواه ، وأما أيوب فكثير.

الرابع: أبو قِلابة ـ بكسر القاف ـ عبدالله بن زَيْد بن عمرو ، ويقال: ابن عامر بن نابِل بن مالك بن عبيد بن عَلقمة بن سَعد الجَرْميّ البَصْريّ أحد الأعلام.

ذكـره ابن سَعْـد في الطبقة الثانية من أهل البصرة ، وكان ثقة كثير الحديث ، وكان ديوانه بالشام. وقال عَلِيّ بن أبي حملة: قلنا لمُسلم بن يسار: لو كان بالعراق أفضل منك لجاءنا الله به ، قال: كيف لو رأيتم أبا قِلابة؟ وقال مسلم أيضا: لو كان أبو قلابة من العجم لكان موبذ موبذان ،

يعني: قاضي القضاة. وقال ابن سيرين: ذلك أخي حقًّا، وقال ابن عَوْن ذكر أيوب لمحمد حديثاً عن أبي قلابة، فقال: أبو قلابة إن شاء الله ثقة، رجل صالح، ولكن عَمَّن ذكره أبو قلابة؟ وقال أيوب: كان والله من الفقهاء ذوي الألباب، ما أدركت بهذا المصر رجلا كان أعلم بالقضاء من أبي قِلابة، ما أدري ما محمد؟ وقال العِجليّ: بصري تابعي ثقة، وكان يَحْمِلُ على علي ولم يَرْوِ عنه شيئاً. وقال عُمَر بن عبدالعزيز: لن تزالوا بخير يا أهل الشام ما دام فيكم هذا. وقال ابن خِراش: ثقة. وقال القابِسي فيما حكاه عنه ابن التين شارح «البخاري» في الكلام على القسامة بعد أن نقل قصة أبي قِلابة مع عمر بن عبدالعزيز: العجب من عمر بن عبدالعزيز على مكانه في العلم كيف لم يعارض أبا قِلابة في قوله، وليس أبو قِلابة من فقهاء التابعين وهو عند الناس معدود في البله. وقال ابن مَعين: أرادوه للقضاء فهرب إلى الشام، فمات بها.

روى عن: ثابت بن الضَّحاك الأنصاري، وسَمُرة بن جُندب، وأبي زيد بن عمرو بن أخطب، وعمرو بن سَلِمة الجَرْميّ، وأنس بن مالك، وابن عباس، وابن عُمر، وقيل: لم يسمع منهما، ومعاوية، وهشام، وغيرهم، وروى أيضا عن التابعين كأبي المُهلب الجَرْميّ عمه، وزَهْدَم بن مُضرِّس وعبدالله بن يزيد رضيع عائشة.

وروى عنه: أيوب، وخالد الحذّاء، وأبو رجاء سلمان مولى أبي قِلابة، ويحيى بن أبي كَثير، وأشعث بن عبدالرحمن الجَرْمي، وعاصم الأحول، وغيرهم.

مات بالشام سنة سبع أو ست ومئة.

وفي الستة عبدالله بن زيد سواه خمسة، وليس فيهم من يكنى بأبي قلابة.

والجَرْمي في نسبه ـ بفتح الجيم ـ نسبة إلى جَرْم أبو بطن من طيء،

وهو ثعلبة بن عمرو بن الغوث بن جلهمة وهو طيء ، مساكنهم صعيد مصر ، ومنهم بقية في نواحيٍ غزة ، ومنهم حيان بن ثعلبة ، وإليه ينسب أبو عبدالله محمد بن مالك النّحوي المِصْري ، وعَمرو بن سلمة الجَرْمي له صحبة ، وأبو عُمر صالح بن إسحاق الجَرْمي لغوي مشهور أخذ عن الأخفش ، وأبي عُبيدة ، وأبي ذَرّ ، والأصمعي ، وفي قُضاعة جَرْم بن زَبّان ابن حُلوان بن عِمران بن الحافي بن قُضاعة منهم شهاب بن المَجْنون صحابي ، وأخوه عامر مدرج الريح شاعر ، وهوذة بن عمر ، وله وفادة ، وفي بجيلة جَرْم بن علقمة بن عَبْقر ، وفي عاملة جَرْم بن شعَل بن معاوية .

الخامس: أنس بن مالك ، وقد مر في السادس من هذا الكتاب .

لطائف إسناده: منها أن فيه التحديث والعنعنة ، ورواته كلهم بَصْريون ، وهم أئمة أجلاء ، أخرجه البُخاريّ هنا ، وفي هذا الكتاب بعد ثلاثة أبواب من طريق شُعبة ، وفي الأدب ، ومسلم عن محمد بن المُثَنّى وأخرجه الترمذي والنّسائي .

١٠ ـ باب علامة الإيمان حب الأنصار

وبابٌ بالتنوين ، وسقط عند الأصيلي ، فتجر حينئذ علامة بالإضافة ، ولما ذكر في الحديث السابق أنه لا يحب إلا لله ، عَقَّبه بما يشير إليه من أن حب الأنصار كذلك ، لأن محبة من يحبهم من حيث هذا الوصف وهو النصرة إنما هو لله تعالى ، فهم وإن دخلوا في عموم قوله: «لا يحبه إلا لله» لكن في التنصيص بالتخصيص دليل العناية ، وقال ابن المُنير: علامة الشيء لا يخفى أنها غير داخلة في حقيقته ، فكيف تفيد هذه الترجمة مقصوده من أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان ، وجوابه أن المستفاد منها كون مجرد التصديق بالقلب لا يكفي حتى تنصب عليه علامة من الأعمال الظاهرة التي هي مؤازرة الأنصار وموادتهم .

الحديث العاشـــر

١٧ ـ حدّثنا أبو الولِيدِ قالَ: حدَّثَنا شُعْبَةُ قالَ: أخْبَرَني عبدُالله بن عبدِالله بن جبْرٍ قال: سمعتُ أنساً رضي الله عنه عَنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «آيَةُ الإِيمانِ حُبُّ الأنْصارِ وآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأنْصارِ».

[الحديث ١٧ ـ طرفه في: ٣٧٨٤]

قوله: «آية الإيمان» بالهمزة الممدودة والمثناة المفتوحة، أي: علامة الإيمان الكامل.

وقوله: «حب الأنصار» وهم الأوس والخزرج، وهو جمع قلة على وزن أفعال، جمع نصير، كشريف وأشراف، أو جمع ناصر كصاحب وأصحاب، واستشكل هذا الجمع بأنه لا يكون لما فوق العشرة، وهم ألوف، وأجيب بأن القلة والكثرة إنما يعتبران في نكرات الجُموع، وأما المعارف فلا فرق بينهما، وقد مر الكلام مستوفىً على الأنصار في الحديث الأول: «إنما الأعمال بالنيات».

وقوله: «وآية النفاق بغض الأنصار» النفاق هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر، وظاهر اللفظ أن بغُضْهم نفاق، وإن صَدَق وأقَرَّ، لكنه غير مراد، فيحمل على تقييد البغض بالجهة، فمن أبغضهم من جهة هذه الصفة، وهي كونهم نَصَروا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، أثَّر ذلك في تصديقه، فيصِحُّ أنه منافق، لأنه لا يجتمع مع التصديق، ويقرب هذا الحمل زيادة أبي نُعيم في «المستخرج» من حديث البراء بن عازِب: «من أحبَّ الأنصار فبحبي أحبهم، ومن أبغض الأنصار فببغضي أبغضهم» وأخرج مسلم من حديث أبي سعيد رفعه: «لا يُبْغِضُ الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر» ولأحمد: «حبُّ الأنصار إيمان، وبغضُهم نفاقٌ» وإنما خُصّوا بهذه المنقبة العظيمة، والمنحة الجسيمة، لما فازوا به من نصره

عليه الصلاة والسلام ، والسعي في إظهاره وإيوائه وأصحابه ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم وقيامهم بحقهم حق القيام مع معاداتهم جميع من وجد من قبائل العرب والعجم ، فمن ثَمَّ كان حبهم علامة الإيمان ، وبغضهم علامة النفاق ، مجازاة لهم على عملهم ، وتنويهاً بعظيم فضلهم ، وإن كان من شاركهم في ذلك مشاركاً لهم في الفضل المذكور ، وكلٌّ بقسطه ، وقد ثبت في مسلم عن علي أن النبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم قال له: «لا يُحِبُّكَ إلا مؤمن ، ولا يُبْغِضُكَ إلا منافق» وهذا جارٍ باطِّراد في أعيان الصحابة ، لتحقق مشترك الإكرام لما لهم من حسن العناء في الدين. قال صاحب «المفهم»: «وأما الحروب الواقعة بينهم ، فإن وقع من بعضهم بغض لبعض فذلك من غير هذه الجهة ، بل للأمر الطارىء الذي اقتضى المخالفة ، ولذلك لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق ، وإنما كان حالهم في ذلك حال المجتهدين في الأحكام ، للمُصيب أجران ، وللمُخطىء أجر واحد ، وإنما عدل عن لفظ الكفر إلى لفظ النفاق ، لأن الكلام فيمن ظاهره الإيمان وباطنه الكفر ، فميزهم عن ذوي الإيمان الحقيقي ، فلم يقُل وآية الكفر كذا ، إذ هو ليس بكافر ظاهراً ، وأما من يظهر الكفر فلا يخاطب بهذا الترهيب ، لأنه مرتكب ما هو أشد من ذلك.

رجاله أربعة:

الأول: هشام بن عبدالملك الباهِلِي مولاهم أبو الوليد الطَّيالِسِيّ البَصْري الحافظ الإمام الحجة.

قال أحمد بن حَنْبل: متقن ، وهو اليوم شيخ الإسلام ، وما أُقَدِّم عليه أحداً من المحدثين ، وهو أسن من عبدالرحمن بن مَهدي بثلاث سنين. وقال ابن وارة: قلت لأحمد: أبو الوليد أحب إليك في شعبة أو أبو النَّضْر؟ فقال: إن كان أبو الوليد يكتب عند شعبة فأبو الوليد. قلت له: فإني سمعته يقول: بينا أنا أكتب عند شعبة إذ بَصُرَ بي ، فقال: وتكتب؟ فوضعت الألواح. وقال أبو حاتم: كان إماماً فقيهاً عاملاً ثقة حافظاً ما رأيت في يده

كتاباً قطُّ ، وهو إمام حجة حافظ. وقال أبو زُرعة: أدرك أبو الوليد نصف الإسلام ، وكان إماما في زمانه جليلاً عند الناس ، وقال أحمد بن عبدالله: هو ثقة في الحديث ، يروي عن سبعين امرأة ، وكانت إليه الرحلة بعد أبي داود الطَّيالِسِيّ. وقال ابن دارة: قال لي أبو نُعيم: لولا أبو الوليد ما أشرت عليك أن تَدْخُل البَصْرة. وقال أحمد بن سنان: حدثنا أبوالوليد أمير المحدثين ، وقال ابن أبي حاتِم: سُئِل أبي عن أبي الوليد وحَجّاج بن منهال ، فقال: أبو الوليد عند الناس أكبر ، كان يقال: سماعه من حَمّاد ابن سَلَمة فيه شيء ، سمع منه بآخِره. وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره. وقال ابن دارة: قال لي علي بن المديني: اكتب عن أبي الوليد الأصول. وقال ابن دارة أيضاً: حدثني أبو الوليد وما أرى أني أدركت مثله. وقال العِجْليّ: بصري ثقة ثبت في الحديث ، وكانت الرحلة إليه بعد أبي داود ، وقال أبو حاتم أيضاً: ما رأيت أصح من كتاب أبي الوليد. وقال معاوية بن عبدالكريم الرَّمادي: أدركت الناس وهم يقولون: ما بالبصرة أعقل من أبي الوليد ، وبعده أبو بكر بن خَلّاد. وقال ابن سَعْد: كان ثقة ثبتاً في الحديث. وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وقال: كان من عقلاء الناس. وقال ابن قانع: ثقة مأمون ثبت.

وفي «الزهرة»، روى عنه البخاري مئة وسبعة أحاديث.

روى عن عِكرمة بن عمار ، وجَرير بن حازِم ، ومهدي بن مَيْمون ، وشُعبة ، وهَمّام ، ومالك ، والليث ، وحماد بن سَلَمة ، وزُهير بن معاوية ، وجماعة.

وروى عنه أبو داود ، والبخاري ، وروى أبو داود أيضاً ، والباقون عنه بواسطة إسحاق بن راهَوَيه. وروى عنه أيضا هشام بن عُبيد الله الرّازيّ ، وأبو حاتم ، وأبو زُرعة ، وابن دارة ، ويعقوب بن شَيْبة ، ويعقوب بن سفيان ، وخلق كثير.

ولد سنة ثلاث وثلاثين ومئة ، ومات سنة سبع وعشرين ومئتين.

وفي الستة هشام بن عبدالملك بن عمران أبو تقي الحمصي ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين.

والـطَّيالِسِي في نسبه نسبة إلى بيع الطيالسة ، وهو جمع طَيْلسان بتثليث اللامَ ، وأنكر بعضهم كسر اللام ، وهو ضرب من الألبسة فارسي معرب ، أصله تالسان بالمهملة والمعجمة ، والهاء في الجمع للعجمة ، ويقال في الشتم: يا ابن الطيلسان ، أي: إنك أعجمي ، لأن العجم هم الذين يَتَطَيْلسُون.

والباهِلِيّ في نسبه نسبة إلى باهلة ، قبيلة من قَيس عَيْلان ، وهي في الأصل اسم امرأة من هَمْدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان ، فنسب ولـده إليهـا وقولهم: باهلة بن أعصر ، إنما هو كقولهم: تميم بن مر ، فالتذكير للحَيِّ ، والتأنيث للقبيلة ، سواء كان الاسم في الأصل لرجل أو امرأة.

الثاني: عبدالله بن عبدالله بن جَبْر - بالفتح - وقيل: ابن جابر بن عَتيك الأنصاري المدني ، وقيل: إنهما اثنان.

قال ابن مَعين: ثقة. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه ، فقال: ثقة. قلت له: عبدالله أحب إليك أم موسى الجُهَنيّ؟ قال: عبدالله أحب إلي. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حِبّان في «الثقات» وقال الدَّارَقُطنيّ: لم يتابع مالكاً أحد على قوله: جابر بن عَتيك. وهو مما يعتمد عليه. قال ابن حَجَر: والراجح أنهما اثنان.

روى عن عبدالله بن عمر ، وأنس ، وجده لأمه عَتيك بن الحارث ، وعن أبيه عبدالله بن جَبْر إن كان محفوظاً.

وروى عنه: مالك ، وشعبة ، ومِسْعر ، وأبو العُمَيْس المسعودي ، وعبد الله بن عيسى بن أبي لَيْلى ، وغيرهم.

روى له: البخاري ، ومسلم والترمذي.

وفي الستة عبدالله بن عبدالله سواه أحد عشر.

والمدني في نسبه نسبة إلى مدينة الرسول ﷺ ، كما يقال في النسبة إلى ربيعة: رَبَعيّ ، وجَذِيمة: جَذَميّ. قيل: أصلها من مَدَنَ بالمكان: أقام ، فهي فعيلة ، وقيل: من دِنْت ، أي: ملكت ، فهي مفعلة. قال ابن بري: لو كانت الميم في مدينة زائدة لم يجز جمعها على مدن. وسئل أبو علي الفَسَويّ عن همزة مدائن ، فقال: فيه قولان ، من جعله فعيلة همزه ، ومن جعله مفعلة لم يهمِزه ، ويقال في النسبة إليها: مديني أيضا على غير القياس ، وقيل: إن الياء للذي أقام بها ولم يفارْقها ، وحذفها للذي تحول عنها ، وكان فيها ، وقد تقع هذه النسبة إلى غيرها من المدن ، وقال الرُّشاطِي: يقال في الرجل والثوب مَدَني وفي الطير ونحوه: مديني. وقال الجَوْهَريّ: إذا نسبت إلى مدينة الرسول عليه السلام ، قلت: مَدَني ، وإلى مدينة المنصور ، وأصفهان ، وغيرهما ، قلت: مَديني ، وإلى مدائن كسرى ، قلت: مدائِني للفرق بين النسب ، لَئِلا تختلط.

والمدينة ستة عشر بلداً يسمى كل واحد منها بذلك.

والثالث والرابع: شعبة وأنس وقد مر شُعبة في الثالث وأنس في السادس من هذا الكتاب.

لطائف إسناده: منها أن هذا الإسناد من رباعيات البخاري ، فوقع له عالياً ، ووقع لمسلم خماسيًّا نازلاً ، وفيه التحديث والإخبار بصيغة الجمع ، والإفراد ، والسماع ، وفيه راو وافق اسمه اسم أبيه ، أخرجه البخاري هنا ، ومسلم في فضائل الأنصار عن مسلم بن إبراهيم ، وغيره. وأخرجه النّسائي أيضاً.

١١ ـ بابـ

كذا هو في رواية بلا ترجمة ، وسقط من رواية الأصيلي أصلاً ،

فحديثه عنده هو من جملة الترجمة التي قبله ، وعلى إثباتها فهو متعلق بها أيضا ، لأن الباب إذا لم تذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل مما قبله ، مع تعلقه به كصنيع مصنفي الفقهاء ، ووجه التعلق أنه لما ذكر الأنصار في الحديث الأول أشار في هذا إلى ابتداء السبب في تلقيبهم بالأنصار ، لأن أول ذلك كان ليلة العقبة ، لما توافقوا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند عقبة منى في الموسم ، وبايعوه على إعلاء توحيد الله تعالى وشريعته ، فسماهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الأنصار لذلك ، وقد كانوا قبل ذلك يُسَمَّوْن بني قَيْلة ـ بقاف مفتوحة وياء ساكنة ـ وهي الأم التي تجمع القبيلتين ، ثم إن في متن الحديث المذكور ما يتعلق بمباحث الإيمان من وجهين آخرين ، أحدهما : أن اجتناب المناهي من الإيمان، كامتثال الأوامر ، وثانيهما : أنه تضمن الرد على من يقول : إن مرتكب الكبيرة كافرٌ أو مخلدٌ في النار ، كما يأتي تقريره إن شاء الله تعالى .

الحديث الحادي عشر

١٨ ـ حدّثنا أَبُو اليَمانِ قالَ : أخْبرنا شُعيْبٌ عن الزّهْريِّ قال : أخْبَرني أبو إدْريسَ عائِذُ الله ابنُ عبدِ الله أنَّ عُبادَةَ بنَ الصامِتِ رضي الله عَنْهُ ـ وكانَ شهِدَ بدْراً ، وهوَ أحدُ النُّقَباءِ لَيْلَةَ العَقَبَةِ ـ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال وحَوْلَهُ عِصابةٌ مِنْ أصحابه : «بَايعُوني على أنْ لا تُشْركوا بالله شيْئا ، ولا تَسْرقوا ، ولا تَزْنُـوا ، ولا تقتُلُوا أولادَكُم ، ولا تَأتوا ببُهتانٍ تَفْتَرونَهُ بيْنَ أيْديكمْ وأرْجلِكم ، ولا تَعْصُوا في مَعْرُوف ، فَمَنْ وفَى مِنْكُم فأجْرُهُ عَلى الله ، ومَنْ أصَاب مِنْ ذلِكَ شيْئاً فعُوقبَ في الدُّنْيَا فهُوَ كفَّارَةٌ له ، ومن أصَابَ مِنْ ذلِكَ شيْئاً ثمّ سَتَرَهُ الله فَهُوَ إلى الله : إنْ شَاء عَفَا عنْهُ وإنْ شاَء عاقَبهُ» . فَبايَعْناهُ على ذلِك.

[الحديث ١٨ ـ أطرافه في : ٣٨٩٢ ، ٣٨٩٣ ، ٣٩٩٩ ، ٤٨٩٤ ، ٦٧٨٤ ، ٦٨٠١ ، ٦٨٧٣ ، ٧٠٥٥ ، ٧١٩٩ ، ٧٢١٣ ، ٧٤٦٨].

قوله: «وكان شهد بدراً» يعني حضر الوقعة الكائنة بالمكان المعروف ببـدر، وهي أول وقعـة قاتـل فيهـا النبي ﷺ المشركين، وتأتي في المغازي، يحتمل أن يكون قائل ذلك أبو إدريس، فيكون متصلاً، إذا حُمل على أنه سمع ذلك من عُبادة، أو الزُّهري فيكون منقطعاً.

وكـذا قوله: «وهو أحد النقباء» جمع نقيب، وهو الناظر على القوم وضمينهم وعريفهم، وكانوا اثني عشر رجلاً.

وقوله: «ليلة العَقبة» أي: بمنى، والعقبة الموضع المرتفع العالي من الجبل، والواو في قوله: «وهو»، وقوله: «وكان» هي الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وإفادة أن اتصافه بها أمر ثابت، ولا ريب أن كون شهود عُبادة بدراً وكونه من النقباء صفتان من صفـاتـه، ولا يجـوز أن تكون الواو للحال ولا للعطف كما في قوله تعـالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنا مِن قَرْيَةٍ إلاّ ولَها كتابٌ معلومٌ﴾ [الحجر: ٤] فإنها جملة واقعة صفة لقرية، والقياس أنه لا يتوسط الواو بينهما، كما في قوله تعـالى: ﴿وَمَا أهلَكنا من قريةٍ إلاّ لَهَا مُنذِرون﴾ [الشعراء: ٢٠٨] وإنما توسـطت الـواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب، قاله الزَّمَخْشريّ، وتعقبه ابن مالك بأن ما قاله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسدٌ، لم يقله أحد من النحاة، وأن ما علله به غير مناسب، لأن الواو تَدُلُّ على الجمع بين ما قبلهـا ومـا بعـدهـا، وذلك مستلزم لتغايرهما، وهو ضد لما يراد من التأكيد، فلا يَصِحُّ أن يقال للعاطف مؤكد، وأيضا لو صلحت الواو لتأكيد لصـوق الصفـة بالمـوصـوف لكـان أولى المـواضع بها موضعًا لا يصلُح للحال، نحو: إن رجلاً رأيُهُ سديدٌ لسعيدٌ، فرأيه سديد جملة نعت بها، ولا يصـحُّ اقتـرانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال، بخلاف، ولها كتاب معلوم فإنها جملة يصلُح في موضعها الحال، لأنها بعد نفي، وأجيب عن الزَّمَخْشريّ بأن المراد من الالتصاق عنده ليس الالتصاق اللفظي بل المراد عنده الالتصاق المعنوي، والواو تؤكد الثاني دون الأول.

وقوله: «إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال» محكية لقال ساقطة بعد قوله: «إن عبادة بن الصامت»، والساقطة هي خبر إن، لأن قوله: «وكان» وما بعدها معترض بين إن وخبرها الساقط من أصل الرواية هنا، ولعلها سقطت من ناسخ بعده، واستمر بدليل ثبوتها عند المصنف في باب من شهد بدراً، والتقدير: أن عُبادة بن الصامت قال: إن رسول الله.. الخ، وقد جرت عادة كثير من أهل الحديث بحذف قال خطأً لكن حيث يتكرر في مثل: قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ولا بد عندهم مع ذلك من النطق بها، ولأحمد عن أبي اليمان بهذا الإسناد: أن عُبادة حدثه.

وقوله: «وحوله عِصابة من أصحابه» حول الشيء ما أحاط به، وقد تقدم في حديث هِرَقْل ما فيه من اللغات، وهو ظرف خبر مقدم لعصابة، ومن أصحابه صفة لعصابة، والعِصابة بكسر العين الجماعة من العَشَرة إلى الأربعين، ولا واحدَ له من لفظه، وقد جمعت على عَصائب وعُصُب، وأشار بهذا إلى المبالغة في ضبط الحديث، وأنه عن تحقيق وإتقان.

وقوله: «بايعوني» زاد في باب وفود الأنصار: «تعالَوا بايِعُوني» والمبايعة على الإسلام عبارة عن المعاقدة والمعاهدة عليه، سميت بذلك تشبيهاً بالمعاوضة المالية، كأن كل واحد منهما يبيع ما عنده من صاحبه، فمن طرف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعد الثواب، ومن طرفهم التزام الطاعة، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُم وَأَموالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الجَنَّةَ**﴾ [التوبة: ١١١] وقد تُعرف بأنها عقد الإمام العهد بما يأمر الناس به.

وقوله: «على أن لا تُشركوا بالله شيئا» أي على ترك الإشراك، وهو عام لأنه نكرة في سياق النهي، وهو كالنفي، وقَدَّمه على ما بعده لأنه الأصل.

وقوله: «ولا تسرِقوا» فيه حذف المفعول ليدُلَّ على العموم.

وقوله: «ولا تقتُلوا أولادَكم» خصهم بالذكر لأنهم كانوا في الغالب يقتلونهم خشية الإملاق، أو لأنه قَتْلٌ وقطيعة رحم، فالعناية بالنهي عنه آكد وأكثر، وقد كان شائعاً فيهم، وهو وأد البنات، وقتل البنين خشية الإملاق، أو خصهم بالذكر لأنهم بصدد أن لا يدفعوا عن أنفسهم.

وقوله: «ولا تأتوا» بحذف النون، ولغير الأربعة «ولا تأتون».

وقوله: «ببُهتانٍ» هو بضم الباء، وهو الكذب الذي يَبْهَت سامعَه أي: يدهشه لفظاعته، كالرمي بالزنى مثلاً.

وقوله: «تفترونه» من الافتراء، أي: الاختلاق.

وقوله: «بين أيديكم وأرجلكم» أي من قِبَل أنفسكم، فَكَنّى باليد والرجل عن الذات، لأن معظم الأفعال بهما، إذ كانت هي العوامل والحوامل للمباشرة والسعي، وكذا يسمون الصنائع الأيادي، وقد يعاقب الرجل بجناية قولية، فيقال له: هذا بما كسبت يداك، والمعنى حينئذٍ لا تأتوا ببهتان من قِبَل أنفسكم، وقيل: المراد بما بين الأيدي والأرجل القلب لأنه هو الذي يُترجم اللسان عنه، فلذلك نسب إليه الافتراء، كأنَّ المعنى: لا ترموا أحداً بكذب تزورونه في أنفسكم، ثم تَبْهتون صاحبه بألسنتكم، أو المراد: لا تَبْهتوا الناس كفاحا، وبعضُكم يشاهد بعضاً، كما يقال: قلت كذا بين يَدَي فلان، وعلى هذا فذكر الأرجل إنما هو تأكيد، ويُحتمل أن يكون قوله: «بين أيديكم» أي في الحال، وقوله: «وأرجلكم» في المستقبل، لأن السعي من أفعال الأرجل، وقيل: أصل هذا كان في بيعة النساء، وكَنّى بذلك عن نسبة المرأةِ الولدَ الذي تزني به أو تلتقطه إلى زوجها، ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعة الرجال احتيج إلى حمله على غير ما ورد فيه أولاً.

وقوله: «ولا تعصوا» في رواية الإسماعيلي في وفود الأنصار: «ولا

تعصوني» وهو موافق للآية.

وقوله: «في معروف» المعروف هو ما عُرف من الشارع حسنُه نهياً وأمراً، والتقييد بالمعروف مع أن الرسول لا يأمر إلا به للتنبيه على أنه لا تجوز طاعة مخلوق في معصية الخالق، وقيل: قُيِّد به تطييباً لخاطرهم، لأنه عليه الصلاة والسلام لا يأمر إلا به، وقال النَّوَوِيّ: يحتمل أن يكون المعنى: ولا تعصوني ولا أحَدَاً ولي الأمر عليكم في معروف، فيكون التقييد بالمعروف متعلقاً بشيء بعده، وخُصَّ ما ذكر من المناهي بالذكر دون غيره للاهتمام به، وإذا قيل: لِمَ اقتصر على المنهيات ولم يذكر المأمورات؟ فالجواب أنه لم يُهملها، بل ذكرها على طريق الإجمال في قوله: «ولا تعصوا» إذ العصيانُ مخالفة الأمر، والحكمة في التنصيص على كثير من المنهيات دون المأمورات أن الكف أيسر من إنشاء الفعل، ولأن اجتناب المفاسد مقدَّمٌ على اجتلاب المصالح، والتخلّي عن الرذائل قبل التحلي بالفضائل.

وقوله: «فمن وَفَّى منكم» بالتخفيف والتشديد وهما بمعنى، أي: ثبت على العهد.

وقوله: «فأجره على الله» أي: فضلاً ووعداً أطلق هذا على سبيل التفخيم، لأنه لما ذكر المبايعة المقتضية لوجود العوضين أثبت ذكر الأجر في موضع أحدهما وفي رواية الصُّنابِحِيّ في «الصحيحين» الإفصاح بتعيين العوض، فيقال: «بالجنة» وعبر هنا بلفظ على للمبالغة في تحقيق وقوعه كالواجبات، ويتعين حمله على غير ظاهره للأدلة القائمة على أنه لا يجب على الله شيء، وسيأتي في حديث معاذ تفسير حق العباد على الله إذا أطاعوه بأنه لا يُعذِّبهم، والمراد بالحق في الحديث المذكور: المتحقق الثابت الذي لا يجوز عليه الكذب، ولا الخلف في الوعد، فإنه سبحانه وتعالى لا يجب عليه شيء بحكم الأمر، إذ لا آمر فوقه، ولا حكم للعقل، لأنه كاشف لا موجب، وسيأتي إن شاء الله تعالى تحقيق القول في هذا البحث.

وقوله: «ومن أصاب من ذلك شيئاً» بنصب شيئًا مفعول أصاب الذي هو صلة من الموصول المتضمن معنى الشرط.

وقوله: «فَعُوقِب» أي: به، كما رواه أحمد، أي: بسببه.

وقوله: «في الدنيا» أي: بأن أقيم عليه الحد.

وقوله: «فهو» أي: العقاب المفهوم من عوقب.

وقوله: «كفارة له» فلا يُعاقب عليه في الآخرة. وفي رواية الأربعة حذف له، وعموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ**﴾ [النساء: ٤٨] فالمرتد إذا قُتِل على ارتدادِهِ لا يكون القتل كفارة له، وهذا بناء على أن قوله مِن ذلك شيئاً يتناول جميع ما ذكر، وهو ظاهر، وقيل: يحتمل أن يُراد ما بعد الشرك، بقرينة أن المخاطب بذلك المسلمون، فلا يدخل حتى يُحتاج إلى إخراجه ويؤيده رواية مسلم عن عُبادة في هذا الحديث: «ومَنْ أتى منكم حَدًّا» إذ القتل على الشرك لا يُسمى حدًّا، لكن يُعَكِّرُ على هذا أن الفاء في قوله: «فمن» لتُرَتِّب ما بعدها على ما قبلها، وخطاب المسلمين بذلك لا يمنع التحذير من الإشراك، وما ذكر في الحد عرفي حادث، فالصواب الأول، وكون المراد بالشرك الشرك الأصغر الذي هُو الرياء لا يَصِحُّ لأن عرف الشارع إذا أطلق الشرك إنما يريد به ما يقابل التوحيد، ولأنه عقب الإصابة بالعقوبة في الدنيا، والرياء لا عقوبة فيه، فوضح أن المراد الشرك، وأنه مخصوص، وكون الحدود كفارة لأهلها هُو الذي ذهب إليه أكثر العلماء لهذا الحديث، ولما رواه التِّرمذي وصححه الحاكم عن علي بن أبي طالب من ذلك، ففيه: «مَنْ أصابَ ذنباً فعُوقِب عليه في الدنيا، فالله أكرم من أن يُثَنِّي العقوبة على عبده في الآخرة» وهو عند الطَّبراني بإسناد حسن من حديث أبي تَميمة الهُجَيْمِيّ، وله أيضا عن ابن عمـــر مرفوعاً: «ما عُوقب رجلٌ على ذنبٍ إلا جعله الله كفارةً لما أصاب من ذلك الذنب» ولأحمد من حديث خُزَيْمة بن ثابت: «من أصاب ذنباً أقيم عليه ذلك الذنب فهو كفارة

له» وذهب بعض العلماء إلى الوقف لحديث أبي هُريرة: أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «لا أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا» أخرجه الحاكم في «المستدرك» والبزار من رواية مَعْمر، وهو صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه أحمد عن عبدالرزاق عن مَعْمر، وقال الدَّارقُطنيّ: إن عبدالرزاق تفرد بوصله عن مَعمر.

قال في «الفتح» وصله آدم بن أبي إياس عن مَعمر فهو صحيح، وعلى ذلك يُجمع بينه وبين حديث الباب وما معه، بأن حديث أبي هُريرة ورد أولاً قبل أن يُعَلِّمَهُ الله، ثم أعلمه، وما عورض به هذا الجمع من تأخر إسلام أبي هُريرة وتقدم حديث الباب إذ كان ليلة العقبة الأولى، مردود بما حرره في «الفتح» من أن حديث أبي هُريرة سابق على حديث الباب، وأن المبايعة المذكورة لم تكن ليلة العقبة، وإنما هي بعد فتح مكة، وآية الممتحنة كما هو مصرح به في الأحاديث، فقد أخرج البخاري في كتاب الحدود عن الزُّهري في حديث عُبادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما بايَعَهم قرأ الآية كلها، وعنده في تفسير الممتحنة من هذا الوجه قال: قرأ النساء، ولمسلم عن الزهري قال: فتلا علينا آية النساء، قال: ﴿أنْ لا يُشركْن بالله شَيئاً﴾ [الممتحنة: ١٢] وللنسائي عن الزهري أن النبي ﷺ قال: ألا تبايعوني على ما بايع عليه النساء، أن لا تشركوا بالله شيئاً الحديث. وللطَّبراني عن الزُّهري بهذا السند أيضاً: «بايَعنا رسول الله ﷺ على ما بايَعَ عليه النساء يَوْم فتح مكة» ولمسلم عن عُبادة في هذا الحديث «أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء» فهذه أدلة ظاهرة في أن هذه البيعة إنما صدرت بعد نزول الآية، وبعد فتح مكة، وبعد صُدور بيعة النساء، وذلك بعد إسلام أبي هُريرة بمدة، ويؤيد هذا ما رواه ابن أبي خَيْثمة في «تاريخه» عن أيوب، عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «أُبَايِعُكُم على أن لا تُشركوا بالله شيئاً» فذكر نحو حديث عُبادة، ورجاله ثقات، وقد قال إسحاق بن رَاهَوية: إذا صح الإسناد إلى عمرو بن شعيب

فهو كأيوب ، عن نافع ، عن ابن عُمر ، وإذا كان عبدالله بن عَمرو الذي هو جد عَمرو بن شعيب أحد من حضر البيعة ، وليس هو من الأنصار ، ولا ممن حضر بيعتهم ، وإنما كان إسلامه قرب إسلام أبي هُريرة ، وضح تغاير البيعتين بيعة الأنصار ليلة العقبة ، وهي قبل الهجرة إلى المدينة ، وبيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة ، شهِدَها عبدالله بن عمرو ، وكان إسلامه بعد الهجرة بمدة طويلة ، ومثل ذلك ما رواه الطبراني عن جَرير ، قال: «بايَعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على مثل ما بايَعَ عليه النساء» وكان إسلام جَرير متأخراً عن إسلام أبي هُريرة على الصواب ، وإنما حصل التباس من جهة أن عبادة بن الصامت حضر البيعتين معاً ، وكانت بيعة العقبة مما يَتَمَدَّحُ به ، فكان يذكرها إذا حَدّث تنويهاً بسابقيَّته ، فلما ذكر هذه البيعة التي صدرت على مثل بيعة النساء ، عقب ذلك توهم من لم يقف على حقيقة الحال أن البيعة الأولى وقعت على ذلك ، والحق أنها لم تقع على ذلك ، ونَصُّ ما وقعت عليه على ما رواه ابن إسحاق وغيره من أهل المغازي ، أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لمن حضر من الأنصار: «أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم» فبايعوه على ذلك ، وعلى أن يرحل إليهم هو وأصحابه ، وفي كتاب الفتن عن عُبادة بن الصامت أيضاً ، قال: «بايَعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره» الحديث، وأصرح من ذلك في هذا المراد ما أخرجه أحمد والطبراني عن عُبادة أنه جرت له قصة مع أبي هُريرة عند معاوية بالشام ، فقال: يا أبا هُريرة إنك لم تكن معنا إذ بايعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة في النشاط والكسل ، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعلى أن نقول بالحق ، ولا نخاف بالله لومة لائم ، وعلى أن ننصر رسول الله ﷺ إذا قدم علينا يثرب ، فنمنعه مما نمنع منه أنفسنا وأزواجنا وأبناءنا ولنا الجنة ، فهذه بيعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم التي بايعناه عليها ، فذكر بقية الحديث ، وقد ذكرت في المقدمة عدد العقبات ،

وعدد أهلها ، فبان من هذا أن الذي وقع في بيعة العقبة ليس هو الواقع في البيعة المذكورة في هذا الحديث ، ونظير ما وقع في هذا الحديث ما أخرجه أحمد عن محمد بن إسحاق عن عُبادة بن الوليد بن عُبادة بن الصامت ، عن أبيه الوليد، عن جده عبادة بن الصامت، قال: وكان أحد النقباء ، قال: «بايعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيعة الحرب ، وكان عُبادة من الاثني عشر الذين بايعوا في العقبة الأولى على بيعة النساء وعلى السمع والطاعة في عسرنا ويسرنا» الحديث ، فإنه ظاهر في اتحاد البيعتين ، ولكن الحديث في «الصحيحين» كما يأتي في الأحكام ليس فيه هذه الزيادة ، والصواب أن بيعة الحرب بعد بيعة العقبة ، لأن الحرب إنما شُرع بعد الهجرة ، ويمكن تأويل رواية ابن إسحاق وردها إلى ما تقدم ، وقد اشتملت روايته على ثلاث بيعات ، بيعة العقبة وقد صرح بأنها كانت قبل أن يُفْرَضَ الحرب في رواية الصُّنابِحِيّ عن عُبادة عند أحمد ، والثانية: بيعة الحرب ويأتي في الجهاد أنها كانت على عدم الفرار ، والثالثة: بيعة النساء أي التي وقعت على نظير بيعة النساء ، والراجح أن التصريح بذلك وهم من بعض الرواة ، ويعكر على ذلك التصريح في رواية ابن إسحاق عن الصُّنابِحيّ عن عبادة أن بيعة ليلة العقبة كانت على مثل بيعة النساء ، واتفق وقوع ذلك قبل أن تنزل الآية ، وإنما أضيفت إلى النساء لضبطها بالقرآن ، ونظيره ما وقع في «الصحيحين» أيضا عن الصُّنابحي عن عُبادة قال: إني من النقباء الذين بايعوا رسول الله ﷺ ، وقال: بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئاً الحديث ، فظاهر هذا اتحاد البيعتين ، ولكن المراد ما قررته أن قوله: إني من النقباء الذين بايعوا أي ليلة العقبة على الإيواء والنصر وما يتعلق بذلك ثم قال بايعناه إلى آخره أي في وقت آخر ، ويشير إلى هذا الإتيان بالواو العاطفة في قوله: وقال بايعناه.

وعليك برد ما أتى من الروايات موهماً أن هذه البيعة كانت ليلة العقبة إلى هذا التأويل الذي نهجت إليه فيرتفع الإشكال بذلك ، ولا يبقى بين

حديثي أبي هُريرة وعبادة تعارض ، ولا وجه بعد ذلك للتوقف في كون الحدود كفارة ، هذا حاصل ما لخّصه في «الفتح» قائلاً : إنما أطلت في هذا الموضع لأني لم أر من أزال اللبس فيه على الوجه المرضي .

وقوله : «فعوقب به» أعم من أن تكون العقوبة حدّاً أو تعزيراً ، ورُوي عن القاضي إسماعيل وغيره أن قتل القاتل إنما هو رادع لغيره ، وأما في الآخرة فالطلب للمقتول قائم ، لأنه لم يصل إليه حق ، قال في «الفتح» : بل وصل إليه حق ، وأي حق ، فإن المقتول ظلماً تكفر عنه ذنوبه بالقتل كما ورد في الخبر الذي صححه ابن حِبّان وغيره أن السيف مَحّاءٌ للخطايا . وعن ابن مسعود قال : إذا جاء القتل محا كلَّ شيء . رواه الطَّبراني ، وله عن الحسن بن علي نحوه ، وعن عائشة مرفوعاً : لا يمر القتل بذنب إلا محاه ، قال : فلولا القتل ما كفرت ذنوبه ، وأي حق يصل إليه أعظم من هذا ، ولو كان حد القتل إنما شرع للردع فقط لم يشرع العفو عن القاتل .

قلت : جميع ما استدل به لا دليل فيه إلا الجملة الأخيرة التي هي : «ولو كان إلخ» ، وأما تكفير ذنوب المقتول بقتله ظلماً فليس فيه وصول حق له من القاتل ، إنما فيه أن الله يكفر عنه ذنوبه بما حصل له من الظلم ، سواء عوقب القاتل أو لم يعاقب ، وهل تدخل في العقوبة المذكورة المصائب الدنيوية من الآلام والأسقام فيه نظر ، ويدل للمنع قوله الآتي :

«ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله» فإن هذه المصائب لا تنافي الستر ، لكن بَيَّنَت الأحاديث الكثيرة أن المصائب تكفر الذنوب ، فيحتمل أن يراد أنها تكفر ما لا حد فيه ، ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنب ، ولو لم يتب المحدود ، وهو قول الجمهور ، وقيل : لا بد من التوبة ، وهو قول المعتزلة ، ووافقهم ابن حَزْم والبَغَويّ من المفسرين وطائفة يسيرة ، واستدلوا باستثناء من تاب في قوله تعالى : **﴿إلَّا الذينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أنْ تَقْدِروا عليهِم﴾** [المائدة : ٣٤] وأُجيب بأن هذا في عقوبة الدنيا بدليل التقييد بالقدرة عليه .

وقوله: «ثم ستره الله» فيه حذف عليه، وفي رواية كريمة ذكرها، والحكمة في عطف الجملة المتضمنة للعقوبة على ما قبلها بالفاء والمتضمنة للستر بثم هي احتمال أن ذلك للتنفير عن مُواقَعَة المعصية، فإن السامع إذا علم أن العقوبة مفاجأة لإصابة المعصية غير متراخية عنها، وأن الستر متراخ بعثه ذلك على اجتناب المعصية وتوقيها.

وقوله: «فهو إلى الله» أي أمره مفوض إلى الله تعالى، وفي هذا رد على الخوارج الذي يكفرون بالذنوب، ورد على المعتزلة الذي يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة، لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخبر بأنه تحت المشيئة، ولم يقل: إنه لا بد أن يعذبه، وفيه إشارة إلى الكف عن الشهادة بالنار على أحد، أو بالجنة لأحد، إلا من ورد النص فيه بعينه.

قال في «الفتح»: أما الشق الأول فواضح، وأما الثاني فالإشارة إليه إنما تستفاد من الحمل على غير ظاهر الحديث، وهو متعين.

وقوله: «إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه» هذا يتناول من تاب ومن لم يتب، وإنه لم يتحتم دخوله النار، بل هو إلى مشيئة الله، وقال الجمهور: إن التوبة ترفع المؤاخذة. نعم لا يأمن من مكر الله لأنه لا اطّلاع له على قبول توبته، وقيل بالتفرقة بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب، واختلف فيمن أتى ما يوجب الحد، فقيل: يجوز أن يتوب سرّاً ويكفيه ذلك، وقيل: الأفضل له أن يأتي الإمام ويعترف به، ويسأله أن يقيم عليه الحد، كما وقع لماعِز والغامِدية، وفصل بعض العلماء بين أن يكون معلناً بالفجور، فيُستحبُّ أن يعلن توبته، وإلا فلا.

رجاله خمسة:

الأول: أبو اليمان، والثاني: شعيب، وقد مرا في السابع من بدء الوحي.

والثالث: ابن شِهاب ، وقد مر أيضا في الثالث منه.

والرابع: عائذ الله بن عبد الله بن عمرو ، ويقال عبدالله بن إدريس ابن عائذ بن عبدالله بن عتبة بن غَيْلان أبو إدريس الخَوْلاني العَوْذِيّ والعَيْذي.

قال مكحول: ما رأيت أعلم منه. وقال الزُّهري: كان قاضي أهل الشام ، وقاضيهم في خلافة عبدالملك. وقال سعيد بن عبدالعزيز: كان أبو إدريس عالم الشام من بعد أبي الدَّرداء. وقال أبو زُرعة الدِّمشقي: أحسن أهل الشام لقيا لأجلة أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جُبَير بن نُفَيْر ، وأبو إدريس ، وقد قلت لدُحيم: من المقدم منهم؟ قال: أبو إدريس. قال أبو زُرعة: وأبو إدريس أروى عن التابعين من جُبَير بن نُفير ، فأما معاذ بن جَبَل فلم يَصِحَّ له منه سماع ، وإذا حدث أبو إدريس عن معاذ أسند ذلك إلى يزيد بن عَميرة ، وروى مالك عن أبي حازم ، عن أبي إدريس ، قال: دخلت مسجد دمشق فإذا أنا بفتى براق الثنايا ، فسألت عنه ، فقالوا: معاذ ، فلما كان من الغد هَجَّرْت ، فوجدته يصلي ، فلما انصرف سلمت عليه ، فقلت: والله إني لأحبك الحديث. وقال العِجليّ: بصري تابعي دمشقي ثقة. وقال أبو حاتم والنّسائي وابن سَعد: ثقة. وذكره الطَّبريّ في «طبقات الفقهاء» في نفر أهل فقه في الدين وعلم بالأحكام والحلال والحرام. وقال ابن حِبّان في «الثقات»: ولاه عبدالملك القضاء بعد عزل بلال بن أبي الدَّرداء ، وكان من عباد أهل الشام وقرائهم ، ولم يسمع من معاذ ، وقد سُئل الوليد بن مسلم ، وكان عالماً بأيام أهل الشام ، هل لَقِي أبو إدريس معاذ بن جبل؟ قال: نعم ، أدرك معاذاً وأبا عُبيدة ، وهو ابن عشر سنين ، وُلد يوم حُنين.

روى عن عمر بن الخطاب ، وأبي الدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وأبي ذر ، وبلال ، وحُذيفة ، وعبادة بن الصامت ، والمغيرة ، ومعاوية ، وواثِلة ابن الأسْقع ، وغيرهم.

وروى عنـه: الزّهري، وربيعة بن يزيد، والقاسم بن محمد، ومكحول، وشَهر بن حَوْشَب، وأبو حازم سلمة بن دينار، والوليد بن عبدالرحمن بن أبي مالك، وغيرهم.

مات سنة ثمانين.

وفي الستة عائذ الله سواه واحد أبو معاذ المُجاشِعِي، روى له ابن ماجه، وقال البخاري: لا يَصِحُّ حديثه، ووثقه ابن حبّان.

والخَوْلاني في نسبه نسبة إلى خَوْلان بن عمرو بن الحارث بن مُرة بن أُدَد، ومنهم أبو مسلم الخَوْلاني، واسمه عبدالرحمن بن مشكم، وخَوْلان في قبائل من العرب هذه، وخولان بن عمرو بن الحافي بن قُضاعة، وخَوْلان بن سعد بن مذحج، وخَوْلان حضور، وخَوْلان ردع هو ابن قَحْطان.

والعَوْذيّ في نسبه ـ بفتح المهملة وسكون الواو ـ نسبة إلى عَوْذ، وهما اثنان: عَوْذ بن غالب بن قَطيعة بن عَبْس، وعَوْذ بن سود بن الحجر بن عِمران بن عَمْرو بن مُزَيْقِيا قبيلتان، من الأولى سعد بن سَهْم بن عَوْذ، وحبيب بن قرفة العَوْذي، ومن الثانية أبو عبد الله هَمّام بن يحيى بن دينار الأزْدِيّ العَوْذيّ مولاهم.

الخامس: عُبادة -بضم العين- بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فِهْر ابن ثعلبة بن غُنم بن سالم بن عَوْف بن عمرو بن عَوْف بن الخزرج الأنصاري السّالميّ، يُكنى أبا الوليد، وأمه قرة العين بنت عُبادة بن نَضْلة ابن مالك بن العَجْلان، وكان عبادة نقيباً، وشهد العقبة الأولى والثانية والثالثة، وآخى رسول الله ﷺ بينه وبين أبي مَرْثَد الغَنويّ، وشهد بدراً والمشاهد كلها.

قال ابن يُونس: شهـد فتـح مصر، وكان أمير ربع المدد. وفي «الصحيحين» عن الصُّنابحيّ، عن عُبادة قال: أنا من النقباء الذين بايعوا

رسول الله ﷺ ليلة العقبة، الحديث.

وهو أول من وَلي قضاء فلسطين، ومن مناقبه ما قال ابن إسحاق في «مغازيه» عن عُبادة بن الصامت، قال: لما حارب بنو قَيْنُقَاع بسبب ما أمرهم عبدالله بن أبي، وكانوا حلفاء، فمشى عُبادة بن الصامت، وكان له من الحلف مثل الذي لعبد الله بن أُبي، فخلعهم، وتبرأ إلى الله ورسوله من حلفهم، فنزلت: ﴿يا أيُّها الذينَ آمنُوا لا تَتَّخِذوا اليهودَ والنّصارى..﴾ الخ. وذكر خليفة أن أبا عُبيدة ولاه إمرة حمص، ثم صرفه وولى عبدالله بن قُرْط.

وروى ابن سعد من طريق محمد بن كعب القُرظِيّ أنه ممن جمع القرآن في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وزاد أن يزيد بن أبي سفيان كتب إلى عمر: قد احتاج أهل الشام إلى من يعلمهم القرآن، ويفقههم، فأرسل معاذاً وعُبادة وأبا الدّرداء، فأقام عُبادة بفلسطين.

وروى مجاهد عن جنادة، قال: دخلت على عُبادة، وكان قد تفقه في دين الله.

وعن يعلى بن شَدّاد، قال: ذكر معاوية الفرار من الطاعون، فذكر قصة له مع عُبادة، فقام معاوية عند المنبر بعد صلاة العصر، فقال: الحديث كما حدثني عُبادة، فاقتبِسوا منه، فإنه أفقه مني.

ولعبادة قصص متعددة مع معاوية، وإنكاره عليه أشياء، وفي بعضها رجوع معاوية له، وفي بعضها شكواه إلى عثمان منه تَدُلُّ على قوته في دين الله، وقيامه بالأمر بالمعروف، وروى الأوْزَاعيّ أن عُبادة خالف معاوية في شيء أنكره عليه في الصرف، فأغلظ له معاوية في القول، فقال له عُبادة: لا أساكنك في أرض واحدة أبداً، ورحل إلى المدينة، فقال له عمر: ما أقدمك؟ فأخبره، فقال له: ارجع إلى مكانك، فقبح الله أرضاً لست فيها ولا أمثالك، وكتب إلى معاوية: لا إمرة لك على عُبادة. وروى ابن سعد أنه كان جميلا جسيماً طويلاً.

له عن رسول الله ﷺ مئة وواحد وثمانون حديثاً ، اتفقا على ستة منها ، وانفرد البخاري باثنين ، ومسلم باثنين أيضا.

روى عنه: أبو أمامة ، وأنس ، وجابر ، وأبو أُبَيّ بن أم حرام ، وفُضالة ابن عُبيد من الصحابة ، وروى عنه من كبار التابعين أبو إدريس الخَوْلاني ، وأبو مسلم الخَوْلاني ، وعبد الرحمن بن عُسَيلة الصُّنابِحيّ ، وأبو الأشْعَث الصّنعاني ، وجُبير بن نُفير ، وبنوه الوليد وعبد الله وداود وآخرون.

مات بفلسطين سنة أربع وثلاثين ، ودفن ببيت المقدس ، وقبره بها معروف إلى اليوم ، وقيل: مات بالمدينة ، والأول أشهر ، وأورد ابن عساكر أخباراً له مع معاوية تدل على أنه عاش بعد ولاية معاوية الخلافة ، وقيل: إنه عاش إلى سنة خمس وأربعين.

وعُبادة بن الصامت في الصحابة فرد ، وبدون الصامت ثلاثة عشر.

لطائف إسناده: منها أن السند كله شاميون ، وفيه التحديث والإخبار والعنعنة ، وفيه رواية قاضٍ عن قاضٍ ، وهما أبو إدريس وعُبادة بن الصامت ، وفيه رواية من رأى النبي ﷺ عن الصحابي لأن أبا إدريس من حيث الرواية كبير ، وقد ذكر في الصحابة لأن له رؤية ، وأبوه عبدالله بن عَمرو الخَوْلاني صحابي ، وهذا الحديث أخرجه البخاري في خمسة مواضع هنا ، وفي المغازي والأحكام عن أبي اليَمان ، وفي وُفود الأنصار عن إسحاق بن منصور وغيره ، وفي الحدود عن ابن يوسف عن مَعْمر ، ومسلم في الحدود عن يحيى بن يحيى ، والتِّرمذي مثل إحدى روايات البخاري ، وأخرجه النسائي بلفظ آخر.

١٢ - باب من الدين الفرار من الفتن

بتنوين باب ، وإنما عدل المصنف عن الترجمة بالإيمان مع أنه ترجم لأبواب الإيمان مراعاةً للفظ الحديث ، ولما كان الإيمان والإسلام مترادفين في عرف الشرع ، وقد قال الله تعالى: ﴿**إنَّ الدين عندَ الله الإسلامُ**﴾ [آل

عمران : ١٩] صح إطلاق الدين في موضع الإيمان ، ولم يرد الحقيقة لأن الفرار ليس بدين ، فالتقدير الفرار من الفتن شعبة من شعب الإيمان ، كما دل عليه أداة التبعيض.

بعونه تعالى وتوفيقه، تم الجزء الأول من
«كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري»
ويليه الجزء الثاني
وأوله
الحديث الثاني عشر

الفهرست